كشف الإيهام

لما تضمنه "تحرير التقريب"

من الأوهام

تأليف

الدكتور ماهر ياسين الفحل

اليمان للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

كشف الإيهام

لما تضمنه "تحرير التقريب"

من الأوهام

الطبعة الأولى
دار الميمان للنشر والتوزيع
١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

الميمان
للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية
الرياض ١١٦١٣ - ص.ب ٩٠٠٢٠ شارع العليا العام
هاتف: ٤٦٢٧٣٣٦ - ٤٦٤٥٥٩٤ - ٤٦٤٥٥٨١ (٩٦٦١) +
فاكس: ٢٨٠٠٥٨٧ (٩٦٦١) + فاكس الإدارة العامة: ٤٦١٢١٦٣ (٩٦٦١) +

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

«وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله، وأمينه على وحيه، وخيرته من خلقه وسفيره بينه وبين عباده، المبعوث بالدين القويم، والمنهج المستقيم، أرسله الله رحمة للعالمين، وإمامًا للمتقين، وحجةً على الخلائق أجمعين»(١).

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠ - ٧١].

أما بعد:

فلقد اصطفى الله تعالى هذه الأمة؛ إذ شرفها بأن اختار لها هذا الدين القويم، وجعل أساسها المشيد وركنها الركين «كتابه العزيز»، وهيَّأ هذه الأمة لتضطلع بتلك المهمة، ألا وهي حفظ هذا الكتاب الذي تعهد الله تبارك وتعالى

---

(١) من مقدمة زاد المعاد (١/ ٣٤) للعلامة ابن القيم.

سلفًا بحفظه، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾، فرزقها جودة الفهم وقوة الحافظة، ووفور الذهن، فلم يتمكن أحد - بحمد الله - من أن يجرأ فيزيد أو ينقص حرفًا أو حركةً من القرآن الكريم.

ولما تعهد الله تعالى بحفظ القرآن الكريم، كان مما احتواه هذا العهد ضمنًا حفظ سنة رسول الله ﷺ، ومن ذلك حفظ أحاديث المصطفى ﷺ بأسانيدها، فكان الإسناد أحد الخصائص التي اختص الله تعالى بها أمة صفيِّه ﷺ.

ولقد أدرك الصدر الأول أهمية ذلك، فروى الإمام مسلم[(١)] وغيره عن محمد بن سيرين أنه قال: «إنَّ هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم» وروى أيضًا[(٢)] عنه أنه قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم».

ومن ثم افتقر الأمر إلى معرفة ضبط الراوي وصدقه، فكانت الحاجة ماسة إلى استكمال هذا الأمر، فكان نشوء «علم الجرح والتعديل» أو «علم الرجال».

وعلى الرغم من أن هذا العلم لم يكن فجائي الظهور، إلا أنه لا مناص من القول بأنه كان مبكر الظهور جدًّا، وينجلي ذلك مما نقلناه سالفًا عن ابن سيرين، وقد كان المسلمون مطمئنين إلى أن الله تعالى يهيئ لهذا الأمر من يقوم به، ويتحمل أعباء هذه المهمة الجسيمة، فقد أسند ابن عدي في مقدمة «**الكامل**»[(٣)]، وابن الجوزي في مقدمة «**الموضوعات**»[(٤)] أنه قيل لعبد الله بن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ فقال: تعيش لها الجهابذة، ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾.

---

(١) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٤ طبعة عبد الباقي).
(٢) المصدر نفسه (١/ ١٥).
(٣) (١/ ١٩٢).
(٤) (١/ ٤٦).

ولم يخلُ عصر من العصور من إمام يقوم بواجب هذه الصنعة، إلا أن المنهج - وكما يعرفه المختصون - اختلف من المتقدمين إلى المتأخرين. فبعد أنْ كان عند المتقدمين قائمًا على الاجتهاد والأصالة والسبر والاستقراء، أصبح عند المتأخرين قائمًا على الترتيب والجمع والتصنيف، ومن خلال التطور الزمني للتصنيف في علم الجرح والتعديل، كان «**الكمال في أسماء الرجال**»[١] للحافظ عبد الغني المقدسي أحد حلقات تطوره، والذي نال من الاهتمام ما لا ينكره عاقل، ومن ثم تكاثرت فروعه، فكان أحد تلك الفروع كتاب: «**تقريب التهذيب**» لحافظ عصره بلا مدافع، وإمام وقته بلا منازع أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - رحمه الله تعالى -.

وقد برزت في هذا الكتاب - كما في غيره من كتبه - شخصية الحافظ الناقد الخبير البصير بمواضع الكلام، ومراتب الرواة، وعلل أحاديثهم، فكان خير تعبير عن علم جمٍّ وافر، وذوق ناقد ماهر، فلقي من القبول ما لم يكد يلقه كتاب آخر في موضوعه، ولم يجرأ أحد من الناس على رد أحكام الحافظ - بل: غاية ما كان استدراكات لا يخلو عمل بشري من العوز لها - منذ تأليفه في النصف الأول من القرن التاسع الهجري حتى وقت قريب.

وبينما المسلمون اليوم يعيشون بين صفعة حاقد، وزمجرة جامد، وتسلط كاسد، ظهر في أسواقهم كتاب أسماه مؤلفاه الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط: «**تحرير تقريب التهذيب**»، ادعيا فيه تعقب الحافظ في أحكامه، وأنه أخطأ في خُمس الكتاب، ولم يكن صاحب منهج و... و... و...، مما وصفا الحافظ من أوصاف شديدة.

ومن هنا أخذت على عاتقي التصدي لهذا الكتاب، وبيان ما فيه من زيف وزلل وخطأ ووهم، وليس تجمعني والمؤلفَينِ كراهةٌ، لكن مقالة الحق لا تبقي

---

(١) أشبعت الكلام عنه في مقدمة المبحث الثاني من الفصل الأول من هذا الكتاب فراجعه فهو غني في بابه.

لصاحبٍ صاحبًا، وتدخلك مع من لست تعرف في غير صحبة ودٍّ، ولكن كثرةُ الدعاء لهما بالسداد وحسن الخاتمة كان ديدني طوال صحبتي لهما في كتابة هذا العمل، وكل يؤخذ منه ويردُّ عليه إلا رسول الله ﷺ.

وربما كتب القلم غاضبًا، فقال حينًا - في الحقِّ - ما ليس كلُّ الناس ترضى عنه وتقبلُ، فهذا مما أستغفر الله منه - على اعتقادي بصوابه - وأعتذر للمحررين عنه - وإن كان مما جنته أيديهم - وأقول لمن قد لا يرتضي:

مُرَّانِ كَـمْ قَضَّـا مَضَـاجِـعَ عَـالِـمِ ... الـحَـقُّ مُـرٌّ والـسُّـكُـوتُ مَـرَارُ
فَلَئِنْ سَكَـتَّ فَأَنْتَ تَخْـذُلُ حَافِظًا ... وَلَـئِـنْ كَـتَـبْـتَ فَـضَـجَّـةٌ سَـتُـثَـارُ
عَتِبٌ عَلَـى قَلَـمِ الحَقِيقَـةِ أَخْرَسٌ ... فَـمَـتَـى وَقَـدْ هُـدِمَـتْ رُؤَاكَ تَـغَـارُ؟
وَمَـتَـى سَـتَـكْـتُـبُ أَنْـتَ أَوَّلُ صَارِخٍ ... يُـرْجَـى إِذَا قَـتَـلَ الـهَـوَاءَ غُـبَـارُ
فَـكَـتَـبْـتُ مَـوْجُـوعَ الـفُـؤَادِ، مَـرَارَةً ... أَلَّا يُـرَى غَـيْـرَ الـسُّـكُـوتِ خَـيَـارُ
يَا دَوْلَةَ «التَّحْرِيـرِ» لَسْـتِ بِـدَوْلَـةٍ ... قَـدْ آنَ يَـقْـتُـلُ لَـيْـلَـتَـيْـكِ نَـهَـارُ

فجاء هذا الكتابُ غضبةً في الله لابن حجر، وما علي من شيءٍ بعد هذا سوى طلب السداد من الله ﷻ، في زمنٍ قليلًا ما رأينا فيه غضبة لله ولعلماء الأمة، الذين أحرقوا أعمارهم شموعًا أنارت دروب حياتنا المظلمة، فلم أر قلمًا تعقب المحررين في كتابهما هذا غير قلم شيخي العلامة الدكتور هاشم جميل - حفظه الله - على كثرةٍ لهذه الأقلام لكن في غير ما غضبةٍ.

ورحم الله القائل:

مَا أَكْـثَـرَ الـنَّـاسَ بَـلْ مـا أَقَـلَّـهُـمْ ... وَاللهُ يَـشْـهَـدُ أَنِّـي لَـمْ أَقُـلْ فَـنَـدَا

و:

إِنِّـي لَأَفْـتَـحُ عَـيْـنِي حِين أَفْتَحُهَـا ... عَـلَـى كَـثِـيـرٍ وَلَـكِـنْ لا أَرَى أَحَـدَا

و:

مَا أَكْثَرَ «الْأَقْلَامَ» حِينَ «تَعُدُّها» لَكِنَّهَا فِي النَّائِبَاتِ قَلِيلُ

وكان دافعي الرئيس الذب عن سنة المصطفى ﷺ، والدفاع عن علم الجرح والتعديل الذي هو أصعب العلوم، والدفاع عن الصحيحين.

ثم ليس أمر الكلام في الرواة شيئًا يسيرًا أو هينًا، لذا اشترطت في المجرح والمعدل: العدالة، والدين المتين، والورع، لذا قال الإمام السبكي - رَحِمَهُ اللَّهُ - وهو يتحدث عن صنوف العلماء: «ومنهم المؤرخون وهم على شفا جرفٍ هارٍ؛ لأنهم يتسلطون على أعراض الناس، وربما نقلوا مجرد ما يبلغهم من صادقٍ أو كاذبٍ، فلابد أن يكون المؤرخ عالمًا عادلًا، عارفًا بحال من يترجمه، ليس بينه وبينه من الصداقة ما قد يحمل على التعصب ولا من العداوة ما قد يحمله على الغض منه»[(١)].

فشمرت عن ساعد الجد، لنقد هذا الكتاب وبيان فحواه، والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم.

واقتضت طبيعة هذا الكتاب أن أقسمه بعد هذه المقدمة إلى قسمين:

القسم الأول: في المقدمات، واحتوى على خمسة فصول:

الفصل الأول: الحافظ ابن حجر، وكتابه التقريب.

الفصل الثاني: أنظار في تحرير التقريب.

الفصل الثالث: فرائد الفوائد.

الفصل االرابع: طبعات التقريب.

الفصل الخامس: نقد مقدمة التحرير.

---

(١) معيد النعم ومبيد النقم، ص(٧٤)، وانظر: أربع رسائل في علوم الحديث تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة ص(٧١).

أما القسم الثاني: وهو الأهم، فقد ذكرت فيه أوهام المحررين وأخطاءهما، وقد سرت فيه على النهج الآتي:

أذكر الترجمة من نص التحرير (وقد حرصت على ذكر نصهما بحروفه)، وأصدر الترجمة برقم متسلسل لتراجم الكتاب، ثم أضع رقم الترجمة من التحرير بين هلالين، ثم أسوق تعقب المعترضين، ثم بعد ذلك أناقشهما في ذلك.

وقد تتبعت المحررين - الدكتور بشار عواد معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط - في نصهما الذي أثبتاه للتقريب وفي أحكامهما وفي نقولاتهما فكانت دراسة استقرائية تامة شاملة - إن شاء الله -.

وقد وجدت عدد الأخطاء والأوهام وغير ذلك التي وقع فيها المحرران كثيرًا جدًّا، وأن مسألة ذكرها بجملتها في صلب الكتاب، ربما يجعل الكتاب ذا مجلدات عدة، فارتأيت أن أضع تلك الأخطاء في جداول طلبًا للاختصار وألحقتها في نهاية الكتاب.

وقد أجملت بعضها في القسم الأول خشية التكرار والإطالة، وقد تم تعقب المحررين في أكثر من ألفي موضع، توزعت على (١٤٢٠) موضعًا في مقدمة الكتاب، و(٥٨٥) موضعًا في القسم الثاني، و(٣٩٩) موضعًا في ملاحق الكتاب.

وكان من منهج عملي في كتابي هذا: أنني قابلت النص على المطبوعات واستعنت في مواطن الاختلاف بالنسخ الخطية[١] وما أعزها علينا في بلدنا الذي يئن تحت وطئة الحصار منذ عقد من السنين، ثم تحت الاحتلال المقيت، وتتبعت المحررين الفاضلين في تخريجاتهما وأحكامهما في غير هذا الكتاب؛ ليصبح بيان منهجهما في باقي كتبهما أوضح، وليكون إيراد تناقض أبلغ، واستفدت في مواضع من تخريجات وتنبيهات المُحْدَثين بعد سبرها وتمحيصها.

---

(١) وهي نسختان: نسخة أوقاف الموصل ورمزت لها بالرمز (ص)، ونسخة أوقاف بغداد ورمزت لها بالرمز (ق).

وسيجد القارئ الكريم أني أغلظت القول في بعض المواطن للمحررين غضبة لله ولرسوله، وإنني موقنون أن هناك كثيرًا ممن يشاركني ذلك، والله من وراء القصد، وهو يتولى السرائر.

وقد بذلت جهدي وما وسعتني طاقتي في هذا الكتاب، ولم آلُ بتعب أو وقت عليه، راجيًا الله تعالى أن يجعله نورًا لي إنه سميع عليم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

القسم الأول

وفيه خمسة فصول:

الفصـــل الأول : الحافظ ابن حجر وكتابه التقريب.

الفصـل الثـانـي: أنظار في تحرير التقريب.

الفصـل الثـالـث: فرائد القواعد وشرائد الفوائد.

الفصـل الـرابـع: طبعات التقريب.

الفصـل الخامس: نقد مقدمة التحرير.

الفصل الأول

ابن حجر وكتابه التقريب

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حياته

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حياته.

المطلب الثاني: مؤلفاته.

المبحث الثاني: كتاب تقريب التهذيب.

تمهيد

لما كان الحافظ ابن حجر يمتاز بالمكانة العلمية المرموقة، فقد ترجم له كثير من المؤلفين القدماء، كما عني بعض المحدثين بأخباره ومكانته ومؤلفاته(١).

وقد وردت ترجمة ابن حجر في أكثر من ثلاثين(٢) مصدرًا ما بين قديم وحديث ونظرًا لتوافر التراجم القديمة والحديثة، فقد اقتصرنا في التعريف به على مبحثين موجزين:

تحدثت في المبحث الأول عن بعض ملامح حياته العلمية، وفي المبحث الثاني تحدثت عن التقريب.

فكانت خطة البحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: حياته ومؤلفاته وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حياته.

والمطلب الثاني: في مؤلفاته.

---

(١) من أوسع التراجم القديمة له: كتاب «**الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**» لتلميذه السخاوي، وهو لا يزال مخطوطًا، وأما الحديثة فأحسنها كتاب ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتابه «**الإصابة**» للأستاذ الدكتور شاكر محمود عبد المنعم الهيتي.

(٢) ينظر: ابن حجر ودراسة مصنفاته ١/ ١٧ ـ ٤٤ فقد ذكر كثيرًا من تلك المصادر وذكر محقق كتاب «**العجاب في بيان الأسباب**» للحافظ ابن حجر، د. عبد الحكيم محمد الأنيس في مقدمة دراسته لهذا الكتاب دراسات كثيرة معاصرة حول ابن حجر منها: ابن حجر المحدث، وابن حجر الشاعر، وابن حجر مؤرخًا، والبحث النحوي عند الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري ينظر: التفصيل في العجاب (١٧ ـ ٢١).

المبحث الأول

المطلب الأول

حياته

وفيها:

١ - اسمهُ ونسبه ونسبتُه وكنيته:

هو شهاب الدين، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن حجر الكناني العسقلاني.

وكنانة: هي قبيلته، وعسقلان: هي المدينة التي جاءت منها أصوله.

وأما حجر: فهو اسم أحد أجداده أو لقب له واشتهر هو بـ (ابن حجر) وكناه والده أبا الفضل، ولقب بشهاب الدين[١].

٢ - ولادته ونشأته وطلبه للعلم ورحلاته:

ولد في شهر شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبع مائة، على شاطئ النيل بمصر ونشأ يتيمًا؛ إذ مات أبوه وله من العمر أربع سنوات، وكانت أمه قد ماتت قبل ذلك[٢]. وقد دخل الكُتَّابَ وهو ابن خمس سنين، وأكمل حفظ القرآن وهو في التاسعة من عمره، وصلَّى بالناس التراويح في الحرم المكي سنة خمس وثمانين وسبع مائة، وله من العمر اثنا عشر عامًا، وكان مع وصيه زكي الدين الخرُّوبي[٣].

---

(١) ينظر: نظم العقيان (٤٥)، وشذرات الذهب (٧/ ٢٧٠)، وطبقات الحفاظ (٥٥٢)، وابن حجر ودراسة مصنفاته (١/ ٦٣ - ٧٣).

(٢) رفع الإصر: (١/ ٨٥)، وابن حجر ودراسة مصنفاته: (١/ ٧٤).

(٣) ينظر: إنباء الغمر (١/ ٣٠٦).

وكان له من النهمة العلمية الشيء الكثير، فبعد حفظه القرآن حفظ كتبًا من مختصرات العلوم، وعرضها - كما هي العادة - على جماعة من أئمة عصره وكتبوا له خطوطهم بذلك.

فلما قارب العشرين فاق أقرانه في فنون الأدب، ونظم الشعر الرائق، وكتب النثر الفائق، واهتم بالتاريخ والحديث وعلومهما[1]. وقد رحل تحصيلًا للعلم إلى كثير من البلدان، فسافر إلى اليمن، والشام والحجاز وغيرها، وأخذ العلم عن مشاهير علمائها[2].

٣ - شيوخه:

تلقى ابن حجر العلم عن شيوخ كثيرين في مختلف العلوم والفنون، وقد خصص لشيوخه كتابين:

الأول: (المجمع المؤسس للمعجم المفهرس) ترجم فيه لشيوخه، وذكر مروياتهم بالسماع أو بالإجازة أو الإفادة عنهم.

والثاني: المعجم المفهرس، وهو فهرس لمرويات الحافظ، ذكر فيه شيوخه خلال ذكره لأسانيده في الكتب والمسانيد، والكتابان محققان. وكذلك ذكر شيوخ الحافظ تلميذه النجيب السخاوي في كتابه: (الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر)[3]، وفصَّل القول عنهم، وفيما يأتي ذكر لبعض المشهورين منهم.

فمن شيوخه في الحديث:

١- عبد الرحيم بن الحسين العراقي ت (٨٠٦)هـ[4].

---

(١) ينظر: نظم العقيان (٤٥)، وابن حجر ودراسة مصنفاته (١/ ٨١ ـ ٩١).

(٢) ينظر تفصيل ذلك في ابن حجر ودراسة مصنفاته (١/ ١١٣ ـ ١٤٠).

(٣) كما ذكر ذلك الدكتور شاكر في كتابه ابن حجر ودراسة مصنفاته (١/ ١٤٨ ـ ١٦٥).

(٤) ينظر: إنباء الغمر (٥/ ١٧٠)، وله ترجمة في طبقات الحفاظ (٥٣٨)، شذرات الذهب =

٢- علي بن أبي بكر الهيثمي ت (٨٠٧)هـ[١].

ومن شيوخه في الفقه:

٣- عمر بن علي بن الملقن ت (٨٠٤)هـ[٢].

٤- عمر بن رسلان البلقيني ت (٨٠٥)هـ[٣].

ومن شيوخه في العربية:

٥- محمد بن محمد الغماري ت (٨٠٢)هـ[٤].

٦- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت (٨١٧)هـ[٥].

ومن شيوخه في القراءات:

٧- إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد التنوخي ت (٨٠٠)هـ[٦].

٤ - وظائفه:

تقلد ابن حجر وظائف متعددة وهي:

١ - التدريس: وقد تولى تدريس التفسير والحديث والفقه في مدارس كثيرة منها

= (٧/ ٥٥)، وهو صاحب الكتاب العظيم: «**شرح التبصرة والتذكرة**» الذي أخذنا على عاتقنا تحقيقه وضبطه والتعليق عليه بفرائد الفوائد والقواعد وقد طبع بتحقيقنا في دار الكتب العلمية عام ٢٠٠٢.

(١) ينظر: الضوء اللامع (٥/ ٢٠٠)، وانظر: ترجمته في لحظ الألحاظ (٢٣٩) وطبقات الحفاظ (٥٣٨).

(٢) ينظر: الضوء اللامع (٦/ ١٠٠).

(٣) ينظر: الضوء اللامع (٥/ ١٠٧).

(٤) ينظر: إنباء الغمر (٤/ ١٨١).

(٥) ينظر: بغية الوعاة (١/ ٢٧٣).

(٦) ينظر: إنباء الغمر (٣/ ٣٩٨).

(المدرسة الجمالية) و(المدرسة الشريفية) و(المدرسة الحسنية) وغيرها.
وقد أملى من خلال هذه الوظيفة أكثر من ألف مجلس حديثي[1].

٢- الإفتاء: وتولى منصب الإفتاء أكثر من ثلاثين سنة.

٣ - القضاء: وتولى القضاء مدة تزيد على إحدى وعشرين سنة.

٤- وهناك وظائف أخرى كالخطابة بالجامع الأزهر، وجامع عمرو بن العاص وخزن كتب المدرسة المحمودية وغير ذلك[2].

٥ - تلاميذه:

أما تلاميذه، فقد توافدوا على مجالسه من كل حدب، وصوب حتى ضاقت مجالسه، وامتلأت بجموعهم مدارسه، وقد أخذوا عنه من أقطار شتى وأماكن مختلفة[3]، ومن أبرزهم وأشهرهم:

١- ابن فهد المكي، تقي الدين محمد بن محمد ت (٨٧١)هـ[4].

٢- محمد بن سليمان الكافيجي ت (٨٧٩)هـ[5].

٣ - إبراهيم بن عمر البقاعي ت (٨٨٥)هـ[6].

١ - محمد بن محمد الخيضري ت (٨٩٤)هـ[7].

٢ - محمد بن عبد الرحمن السخاوي ت (٩٠٢)هـ[8].

---

(١) ينظر: نظم العقيان (٤٦)، وابن حجر ودراسة مصنفاته (١/ ٢٠٥ ـ ٢٢٧).
(٢) ينظر: الضوء اللامع (٢/ ٣٩)، وابن حجر ودراسة مصنفاته (١/ ٢٤٧ ـ ٢٥٠).
(٣) ينظر: الضوء اللامع (٢/ ٣٩)، وابن حجر ودراسة مصنفاته (١/ ١٦٧ ـ ١٧٩).
(٤) ينظر: نظم العقيان (١٧٠).
(٥) ينظر: الضوء اللامع (٧/ ٢٥٩).
(٦) ينظر: نظم العقيان (٢٤).
(٧) ينظر: الضوء اللامع (٩/ ١١٧).
(٨) ينظر: نظم العقيان (١٥٢).

٣ - زكريا بن محمد الأنصاري ت (٩٢٦)هـ[١].

٦ - وفاته:

ثم توفي بعد حياة حافلة بالعلم والعمل الصالح في أواخر شهر ذي الحجة سنة (٨٥٢) اثنتين وخمسين وثمانمائة، وقد رثاه غير واحد[٢].

٧ - صفاته وأخلاقه:

قال ابن تغري بردي في بيان صفاته: «شيخ الإسلام، حافظ المشرق والمغرب أمير المؤمنين في الحديث، علامة الدهر، شيخ مشايخ الإسلام، حامل لواء سنة سيد الأنام، قاضي القضاة أوحد الحفاظ والرواة، شهاب الدين أبو الفضل أحمد ابن الشيخ نور الدين علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن حجر المصري المولد والمنشأ والدار والوفاة، العسقلاني الأصل، الشافعي، قاضي قضاة الديار المصرية وعالمها وحافظها وشاعرها... لم يخلف بعده مثله شرقًا ولا غربًا، ولا نظر هو مثل نفسه في علم الحديث.

وكان - رحمه الله تعالى - إمامًا عالمًا حافظًا شاعرًا أديبًا مصنفًا مليح الشكل منور الشيبة، حلو المحاضرة إلى الغاية والنهاية عذب المذاكرة، مع وقار وأبهة وعقل وسكون وحلم وسياسة ودرية بالأحكام ومداراة الناس، قل أن كان يخاطب الرجل بما يكره، بل كان يحسن إلى من يسيء إليه، ويتجاوز عمن قدر عليه هذا مع كثرة الصوم ولزوم العبادة والبر والصدقات، وبالجملة فإنه أحد من أدركنا من الأفراد»[٣].

وقال ابن فهد: «لم ترَ العيون مثله، ولا رأى مثل نفسه»[٤].

---

(١) ينظر: نظم العقيان (١١٣).

(٢) ينظر: لحظ الألحاظ (٣٣٩)، وابن حجر ودراسة مصنفاته (١/ ١٩١ ـ ١٩٧).

(٣) النجوم الزاهرة: (١٥/ ٥٣٢).

(٤) لحظ الألحاظ: (٣٣٦).

المطلب الثاني

مؤلفاته

يعد الحافظ ابن حجر العسقلاني من المكثرين في التصنيف، إذ له من المؤلفات والتحقيقات ما يزيد على مائتين وسبعين مؤلفًا، وهي متفاوتة في أحجامها فمنها الكبير، ومنها المتوسط، ومنها الصغير، ويغلب عليها التصنيف في الحديث والجرح والتعديل. وقد استقصاها عدد من الباحثين المعاصرين[1] وفصَّلوا القول فيها، فبينوا مطبوعها من مخطوطها من مفقودها، ولا داعي لتكرار ما ذكره الباحثون من سرد مؤلفاته، ولكنني سأكتفي ببعض ذلك:

١- إتحاف المهرة (وقد طبع منه أربع عشرة مجلدًا).

٢- الإصابة في تمييز الصحابة (مطبوع في أربع مجلدات).

٣- إنباء الغمر بأبناء العمر (مطبوع).

٤- بلوغ المرام (طبع عدة طبعات).

٥- تبصير المنتبه في تحرير المشتبه (مطبوع في أربع مجلدات).

٦- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة (مطبوع).

٧- تغليق التعليق (مطبوع في أربع مجلدات).

٨- التلخيص الحبير (طبع عدة طبعات).

---

(١) منهم الأستاذ الدكتور شاكر محمود الهيتي في كتابه: ابن حجر ودراسة مصنفاته.(١/ ٢٥٥ ـ ٦٨٧)، والدكتور الفاضل عبد الحكيم الأنيس في مقدمته للعجاب: (٤٠ ـ ٥٢).

٩- تهذيب التهذيب (طبع عدة طبعات، أولها في الهند في اثني عشر مجلدًا).

١٠- الدراية في تلخيص تخريج أحاديث الهداية (مطبوع).

١١- فتح الباري شرح صحيح البخاري (مطبوع في أربعة عشر مجلدًا).

١٢- لسان الميزان (مطبوع في سبع مجلدات).

١٣- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (مطبوع في خمس مجلدات).

١٤- نزهة الألباب في الألقاب (مطبوع في مجلدين)[١].

---

(١) وقد استفدت في هذا المبحث كثيرًا مما كتبه المُحدَثونَ، كالدكتور شاكر محمود الهيتي والدكتور عبد الحكيم الأنيس في دراسته للعجاب، والدكتور ربيع بن هادي عمير في دراسته للنكت.

المبحث الثاني

كتاب تقريب التهذيب

وفيه تمهيد ومطلبان:

المطلب الأول: الطبقات عند الحافظ ابن حجر.

المطلب الثاني: العلامات والرقوم.

* * *

تمهيد

اهتم العلماء منذ وقت مبكر بتأليف الكتب التي تتكلم عن الرواة، وتحكم عليهم، وتبين مراتبهم من التوثيق والتضعيف وغير ذلك، وفائدة هذا: التوصل إلى معرفة صحة الحديث من سُقْمِه؛ لذا زخرت المكتبة الإسلامية بالجم الغفير من الكتب منذ نهاية عصر التدوين حتى يوم الناس هذا، وكانت من الكثرة بحيث أصبحت عملية عدها مستعصية على العادِّ ويكاد يكون أمرًا غير ممكن، إلا أن هناك بعضًا من المصنفات نالت حظوة لدى الباحثين، وقيمة عليا عند المحققين منها: تاريخ يحيى بن معين (برواياته المختلفة) وكتب السؤالات التي وجهت للإمام أحمد، وتواريخ البخاري، ومصنفات ابن أبي حاتم وثقات ابن حبان وابن شاهين، ومؤلفات الدارقطني وغيرها الكثير الكثير.

ولما كان كلام أئمة الجرح والتعديل متناثرًا في كتبهم، تلفه طويات صفحاتها كان أمر جمع أقوال النقاد في كل راوٍ على حدة حلمًا ساور الكثير من المصنفين، إلى أن جاء الحافظ الكبير عبد الغني بن عبد الواحد الجماعيلي المقدسي الحنبلي (٥٤٤ -٦٠٠هـ) فصنف سفره العظيم: «**الكمال في أسماء الرجال**» فكان بحق كتابًا نافعًا ماتعًا، ويكفيك للدلالة على علو كعب هذا الكتاب إقدام المزي على تهذيبه.

وقد تناول الحافظ عبد الغني في كتابه هذا رجال الكتب الستة من خلال بيان أسمائهم، وما قيل فيها من اختلاف وبيان شيوخهم وتلامذتهم، وما قيل في كلٍّ منهم من جرح وتعديل، وما عرف من وفيات أكثرهم. ومع حرصه الشديد على الشمول والاستقصاء، فقد فاته بعض الرواة الذين لم يقف عليهم، فشاب - وما شان - كتابه شيء من النقص، كان بحاجة إلى إكمال.

فقيض الله تعالى لهذا العمل العظيم رجله بحق الإمام الحافظ أبا الحجاج المزي (٦٥٤ - ٧٤٢هـ)، فعمل على تهذيب كتاب الكمال طلبًا لاختصاره، وأضاف تراجم كثير من الرواة الذين فات الحافظ عبد الغني ذكرهم طلبًا للاستيفاء، وحذف منه وأضاف له، وسمَّاه: «**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**»، فكان بحق كمالًا للكمال، ومكملًا لفوائد اقتضاها الحال.

ومن الناس من يظن أن عمل الحافظ المزي إنما هو اختصار للكمال، وهو خطأ لطالما سمعته من كثير من المشايخ، والذي يظهر أن التهذيب هنا بمعنى: التصحيح والاستدراك.

ولقد تجمع من جهد هذين الحافظين عمل فذ كان الذروة في بابه، إلا أن الكتاب طال جدًّا، وصعبت على الناس مراجعته، مع بعد الزمان وتقاصر الهمم، الأمر الذي حدا بكثير من العلماء إلى اختصاره طلبًا للتيسير ودفعًا للمشقة المتوقعة، فكان أحد هؤلاء الحافظ ابن حجر، إذ اختصره في كتابه «**تهذيب التهذيب**» فكان كتابًا عظيمًا نافعًا.

ويتلخص تهذيب الحافظ ابن حجر فيما يأتي:

١- لم يحذف من رجال «**تهذيب الكمال**» أحدًا، وإنما زاد فيهم من هو على شرطه.

٢- أعاد التراجم التي حذفها المزي من أصل «**الكمال**» وكان الحافظ عبد الغني قد ذكرها بناءً على أن بعض الستة أخرج لهم، وكان المزي قد حذفهم بسبب عدم وقوفه على روايتهم في شيء من الكتب الستة.

٣- حذف من الترجمة الأحاديث التي خرجها المزي من مروياته العالية الموافقات والابدال، وغير ذلك من أنواع العلو.

٤- لم يستوعب شيوخ وتلاميذ المترجم له، بل اقتصر على المشهورين منهم وحذف الباقين.

٥- لم يلتزم نهج المزي في ترتيب شيوخ صاحب الترجمة والرواة عنه على حروف المعجم، بل قدم المشهورين على غيرهم.

٦- حذف من الترجمة أغلب الأخبار التي لا تدل على توثيق ولا تجريح.

٧- حذف كثيرًا من الاختلافات المذكورة في وفاة المترجم له.

٨- ميز ما أضافه إلى الترجمة بـ «قلت»[١] ثم يسوق قوله.

ومن فوائد هذا الكتاب العظيم أنه جمع ما استدرك على المزي، فوضعه في محاله، وقد ذكر الحافظ استفادته من زوائد الذهبي في «**تذهيب تهذيب الكمال**»، ثم قال: «وقد انتفعت في هذا الكتاب المختصر بالكتاب الذي جمعه الإمام العلامة علاء الدين مغلطاي على تهذيب الكمال، مع عدم تقليدي له في شيء مما ينقله، وإنما استعنت به في العاجل، وكشفت الأصول التي عزا النقل إليها في الآجل، فما وافق أثبته، وما باين أهملته، فلو لم يكن في هذا الكتاب المختصر إلا الجمع بين هذين الكتابين الكبيرين في حجم لطيف لكان معنًى مقصودًا، هذا مع الزيادات التي لم تقع لهما، والعلم مواهب، والله الموفق»[٢].

ولما كان الكتاب يمتاز بهذه الزيادات النافعة الماتعة، أصبح على نفاسته مَدْرَسَ الناس ومرجعهم، ينهلون منه العلم والمعرفة في تفحص أحوال الرجال التي

---

(١) مقدمة التحرير: (١/ ١٠ ـ ١٢)، وقد أشار الحافظ نفسه في مقدمة تهذيبه (١/ ٢ ـ ٥ و٨) إلى هذه الأمور.

(٢) تهذيب التهذيب: (١/ ٨ ـ ٩).

إليها المرجع في معرفة صحيح الحديث من ضعيفه، ثم أراد الحافظ ابن حجر أن يقرب فوائد هذا الكتاب إلى الناس، فاختصر «**تهذيب التهذيب**» في كتابه «**تقريب التهذيب**»، راعى فيه الفائدة والاختصار بحيث تكون الترجمة تشمل اسم الرجل واسم أبيه وجده، ونسبه ونسبته وكنيته ولقبه، مع ضبط المشكل بالحروف، ثم الحكم على كل راوٍ من المترجمين لهم بحكم وجيز، ثم التعريف بعصر كل راوٍ؛ حيث قسَّمهم على طبقات، جعلها اثنتي عشرة طبقة، ثم ذكر الرموز لكل راوٍ والتي تنبئ عن مكان وجود أحاديث المترجم له في الكتب[١].

وقد بين الحافظ نفسه سبب اختصاره للتهذيب بالتقريب، فقال: «فإني لما فرغت من تهذيب «**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**» الذي جمعت فيه مقصود التهذيب لحافظ عصره أبي الحجاج المزي، من تمييز أحوال الرواة المذكورين فيه، وضَمَمْتُ إليه مقصود إكماله، للعلامة علاء الدين مغلطاي، مقتصرًا منه على ما اعتبرته، وصحَّحته من مظانه من بيان أحوالهم أيضًا وزدت عليهما في كثير من التراجم ما يُتَعَجَّبُ من كثرته لديهما، ويستغرب خفاؤه عليهما، وقع الكتاب المذكور من طلبة الفن موقعًا حسنًا عند المميز البصير، إلا أنه طال إلى أن جاوز ثلث الأصل... والثلث كثير، فالتمس مني بعض الأخوان أن أجرد له الأسماء خاصة، فلم أوثر ذلك لقلة جدواه على طالبي هذا الفن، ثم رأيت أن أجيبه إلى مسألته، وأسعفه بطلبته على وجه يحصل مقصوده بالإفادة ويتضمن الحسنى التي أشار إليها وزيادة، وهي: أنني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به، بألخص عبارة وأخلص إشارة بحيث لا تزيد كل ترجمة على سطر واحد غالبًا يجمع اسم الرجل واسم أبيه وجده، ومنتهى أشهر نسبته ونسبه، وكنيته ولقبه، مع ضبط ما يشكل من ذلك بالحروف، ثم صفته التي يختص بها من جرح أو تعديل، ثم التعريف بعصر كل راوٍ منهم، بحيث يكون قائمًا مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه، إلا من لا يؤمن لبسه»[٢].

---

(١) التحرير: (١/١٣ ـ ١٤).

(٢) التقريب: (١/٢٣ ـ ٢٤)، طبعة مصطفى.

وهذا ملخص جيد عن المنهج الذي سار عليه الحافظ ابن حجر في كتابه «**التقريب**». ثم إن كتاب تقريب التهذيب هو خلاصة جهود الحافظ ابن حجر في علم الجرح والتعديل، وآخر اجتهاداته، وقد فرغ من تأليفه عام (٨٢٧هـ) فظلَّ يحرر فيه، وينقح فيه، ويضيف إليه وينقص حتى عام (٨٥٠هـ) أي قبيل وفاته بعامين، قال الشيخ الفاضل محمد عوامة: «إذا كان الحافظ - رحمه الله - قد أنهى شرحه «**فتح الباري**» عام (٨٤٢هـ)، فإنه ظلَّ يشتغل ويصقل كتابه «**التقريب**» ويعمل يده فيه إلى عام (٨٥٠هـ)، كما هو واضح من تواريخ الإلحاقات، والإضافات على النسخة التي بين يدي، وقد أرخ عشرين إلحاقًا منها مؤرخة سنة (٨٤٨هـ) وإحالة واحدة مؤرخة سنة (٨٥٠هـ)، ثم قال: «فلا مجال لاحتمال زيادة إطلاع الحافظ على زيادة في الجرح والتعديل، أهمل خلاصتها فلم يلحقها في «**التقريب**» خلال هذه السنوات الطويلة من عام (٨٢٧ -٨٥٠هـ) وعلى احتمال اطلاعه على أشياء جديدة، فإنها أقوال لا تغيِّر من أحكامه»[1].

---

(١) مقدمته للتقريب: ٣٦.

المطلب الأول

الطبقات عند الحافظ ابن حجر

سبق أن قلت أن الحافظ ابن حجر عرَّفَ بعصر كل راوٍ؛ إذ قسم الرواة على طبقات، قال الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - في المقدمة: «. . . بحيث لا تزيد كل ترجمة على سطر واحد غالبًا، يجمع اسم الرجل. . . ثم التعريف بعصر كل راوٍ منهم، بحيث يكون قائمًا مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه، إلا من لا يؤمن لبسه.

وباعتبار ما ذكرت انحصر لي. . . طبقاتهم في اثنتي عشرة طبقة. . .

وأما الطبقات: فالأولى: الصحابة. . .، الثانية: طبقة كبار التابعين. . . الثالثة: الطبقة الوسطى من التابعين. . .، الرابعة: طبقة تليها، جل روايتهم عن كبار التابعين. . .، الخامسة: الطبقة الصغرى منهم. . .، السادسة: طبقة عاصروا الخامسة؛ لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة. . . السابعة: كبار أتباع التابعين. . .، الثامنة: الطبقة الوسطى منهم. . .، التاسعة: الطبقة الصغرى من أتباع التابعين. . . العاشرة: كبار الآخذين عن تبع الأتباع ممن لم يلقَ التابعين. الحادي عشرة: الطبقة الوسطى من ذلك. الثانية عشرة: صغار الآخذين عن تبع الأتباع كالترمذي، وألحقت بها باقي شيوخ الأئمة الستة الذين تأخرت وفاتهم قليلًا. . .

وذكرت وفاة من عرفت سنة وفاته منهم، فإن كان من الأولى والثانية: فهم قبل المائة، وإن كان من الثالثة إلى آخر الثامنة: فهم بعد المائة، وإن كان من التاسعة إلى آخر الطبقات: فهم بعد المائتين، ومن ندر عن ذلك بيَّنته».

وخلاصة ذلك[1]:

١- بيَّن الباعث له على هذا الاصطلاح الخاص بكتابه هذا - وهو الطبقات - أنه أراد استدراك ما حذفه من تسمية شيوخ المترجم له والرواة عنه، فإنه بهذا التحديد الزمني يقرِّب للباحث أن هذا المترجم له هو مراده لا غيره.

وهو استدراك جيد بديع؛ ولكنه نبَّه إلى أن تحديد الطبقة يفيد غالبًا - لا دائمًا - فاستدرك وقال لبيان الأغلبية: «إلا من لا يؤمن لبسه».

٢- ثم بيَّن أنه:

- جعل الصحابة طبقة واحدة على اختلاف طبقاتهم.

- وجعل للتابعين خمس طبقات: كبرى، ووسطى، وملحقة بها وصغرى، وملحقة بها.

- وجعل لأتباع التابعين ثلاث طبقات: كبرى، ووسطى، وصغرى.

- ولأتباعهم ثلاث طبقات أخرى: كبرى، ووسطى، وصغرى، وألحق بالصغرى نفرًا قليلًا من شيوخ بعض الأئمة، كبعض شيوخ النسائي فلقلة عددهم لم يفردهم بطبقة خاصة بهم.

٣- ثم بين مصطلحه في الوفيات: فمن كانت وفاته خلال القرن الأول قال عنه: من الثانية، ولا ينسب أحدًا إلى الأولى، فإن أهلها من الصحابة وهو يستغني بوصفهم بالصحبة عن تحديد طبقتهم وقوله عنهم: من الأولى.

ومن كانت وفاته في المائة الثانية: وصفه بما يليق به: من الثالثة، من الرابعة... من الثامنة، ولا يزيد.

---

(١) من هنا إلى آخر الكلام عن الطبقات بحروفه من تعليقات الشيخ محمد عوامة في دراساته للتقريب: (٤٢ ـ ٤٤)، وقد سماه: الجانب الرابع: بيان مراده من الطبقة.

ومن كانت وفاته بعد المائتين: فهو من التاسعة فما بعدها إلى الثانية عشرة.

ثم قال: «ومن ندر عن ذلك بينته» وهو شامل:

- لمن تأخرت وفاته عن المائة قليلًا أو المائتين، وهو ملحق بمن دونها.

- مثال ذلك: أبو الطفيل عامر بن واثلة، آخر الصحابة وفاة، وكانت وفاته سنة (١١٠هـ)، أي جاوز المائة، ورسم ما مضى يقضي أن يكون من الثالثة، مع أنه صحابي من أهل الطبقة الأولى.

- ولمن تقدمت وفاته على المائة والمائتين، وهو ملحق بمن بعدها.

مثال ذلك: عروة بن الزبير: «من الثالثة، مات سنة أربع وتسعين على الصحيح»، فكونه «من الثالثة» يقتضي أنه توفي بعد المائة، وإلا خالف الاصطلاح فاقتضى البيان والاستثناء؛ لذلك قال: «ومن ندر عن ذلك بينته».

وهنا لا بد من بيان معنى الطبقة عند ابن حجر في كتابه «**تقريب التهذيب**»؛ إذ أن مصطلحه كان مثار انتقاده ممن غفل عنه.

تقدم أنه جعل للمائة الأولى طبقتين: الأولى والثانية، وللمائة الثانية ست طبقات: من الثالثة إلى آخر الثامنة، وللمائة الثالثة أربع طبقات: من التاسعة إلى آخر الثانية عشرة.

فيكون قد توسع في القدر الزمني لرجال المائة الأولى، وتوسط في المائة الثالثة، وضيَّق المسافة الزمنية لكل طبقة من أهل المائة الثانية.

فهو في كتاب واحد لم يمشِ على وتيرة واحدة، وهذا لا يؤثر على منهجه؛ إذ أنه اصطلح وبيَّن ما اصطَلَحَ عليه، ولا مشاحة في الاصطلاح.

إنما ينبغي للناظر في كتابه أن يحفظ مصطلحاته، ويفهم مراده، ويوفق بين ما رسمه وبين تطبيقه له.

فالمائة الثانية: قسمها على ست طبقات، فيكون للطبقة الواحدة تقريبًا نحو (١٧ سنة)، أي: من يقول عنه: من الثالثة، فوفاته في حدود سنة (١٢٠هـ)، ومن الرابعة: بين (١٣٥ - ١٤٠)، وهكذا.

ومن قال عنه: من الثامنة، فوفاته أواخر القرن الثاني.

ومن كانت وفاته في الربع الأول من القرن الثالث: كان من التاسعة، ومن توفي في الربع الثاني منه، فهو من العاشرة، ومن توفي خلال الربع الثالث منه: عدَّه من الحادية عشرة، والمتوفى أواخر القرن: كان من الثانية عشرة.

لكن ليست هذه التحديدات حدودًا منطقية لا يجوز الخروج عنها، إنما هي مرتبطة بأمر آخر هام، هو المقياس الدقيق الذي لا يجوز تجاوزه بحال، وهو: الشيوخ الذين أدركهم وأخذ عنهم، ثم بعد ذلك قد يطول عمر هذا الراوي فتكون وفاته في عصر الطبقة التي بعده، لتأخرها، وقد يقصر عمره، فيتوفى في عصر الطبقة التي قبله.

فلا يصح النظر في تاريخ الوفاة والطبقة التي حددها له، فإن اختل التناسب بينهما خطَّأنا المصنف، لا إنما الطبقة - عنده - ملاحظ فيها ثلاثة أمور: أهمها الشيوخ الذين أخذ عنهم، ثم ولادته، ثم وفاته.

وإنما أخرت معرفة الولادة عن معرفة الشيوخ؛ لأنه قد تتقدم ولادته؛ ولكنه يتأخر في الطلب والسماع - وإن كان بينهما تلازم في غالب الأحيان -.

فإن تأخر في السماع: فاته فلان وفلان من المتقدمين، وأخذ عن فلان وفلان من المتأخرين، ويشاركه حينئذ من تأخرت ولادته عنه، في السماع من هؤلاء المتأخرين.

والأمثلة توضح منهجه:

أحمد بن عبد الله بن ميمون. . . ابن أبي الحواري، قال عنه: «من العاشرة مات سنة ست وأربعين».

وأحمد بن عبد الرحمن بن وهب المصري، ابن أخي عبد الله بن وهب، قال عنه: «من الحادية عشرة مات سنة أربع وستين» أي: كلاهما بعد المائتين.

وهذان مثالان منطبقان على الطبقة وتاريخ الوفاة، ولا إشكال فيهما»[1].

---

(١) ما سبق في بيان الطبقة كلام الشيخ الفاضل محمد عوامة.

المطلب الثاني

العلامات والرقوم التي استخدمها الحافظ[(١)]

«قال المصنف - رَحِمَهُ اللَّهُ - في مقدمة كتابه: «وقد اكتفيت بالرقم - أي: الرمز - على أول اسم كل راوٍ، إشارة إلى من أخرج حديثه من الأئمة.

فالبخاري: في صحيحه: خ، فإن كان حديثه عنده معلقًا: خت. وللبخاري في الأدب المفرد: بخ، وفي خلق أفعال العباد: عخ، وفي جزء القراءة خلف الإمام: ر، وفي رفع اليدين: ي.

ولمسلم: م[(٢)].

ولأبي داود: د، وفي المراسيل: مد، وفي فضائل الأنصار: صد، وفي الناسخ: خد، وفي القدر: قد، وفي التفرد: ف، وفي المسائل: ل، وفي مسند مالك: كد.

وللترمذي: ت، وفي الشمائل له: تم.

وللنسائي: س، وفي مسند علي له: عس، وفي مسند مالك: كن.

ولابن ماجة: ق، وفي التفسير له: فق.

---

(١) وما ذكر هنا نقلته بحروفه من تعليقات الشيخ الفاضل محمد عوامة في دراساته لتقريب التهذيب: ٤٨.

(٢) من هذا يظهر أن الحافظ ابن حجر يسوي بين صحيح مسلم وبين مقدمته - إلا في مواطن قليلة ميز بينهما - فلم يجعل رقمًا خاصًا للمقدمة كما صنع المزي (مق) وبه يظهر خطأ المحررين ومشاحتهما للحافظ في مواضع، إذ يتعقبانه في رقومه بأن مسلمًا إنما أخرج له في المقدمة فرقمه (مق). فتنبه!!.

فإن كان حديث الرجل في أحد الأصول الستة أكتفي برقمه ولو أخرج له في غيرها، وإذا اجتمعت فالرقم: ع، وأما علامة ٤ فهي لهم سوى الشيخين.

ومن ليست له عندهم رواية مرقوم عليه: تمييز، إشارة إلى أنه ذكر ليتميز عن غيره، ومن ليست عليه علامة نبه عليه وترجم قبل أو بعد».

فهذه واحد وعشرون كتابًا وتزيد الرموز عليها أربعة: خت، لمعلقات البخاري وللستة: ع، وللسنن الأربعة: ٤، و(تمييز) لمن ليست له رواية في الكتب المذكورة.

١- وقد أضاف المصنف في ثنايا الكتاب ثلاثة رموز، وهي: مق، ص، سي
(مق): لمقدمة مسلم في صحيحه، (ص): لخصائص سيدنا علي رضي الله عنه،
(سي): لعمل اليوم والليلة وكلاهما للنسائي.

فيكون مجموع الرموز ثمانية وعشرين رمزًا، لثلاثة وعشرين كتابًا»[(١)].

---

(١) انتهى كلام الشيخ محمد عوامة.

الفصل الثاني

أنظار في تحرير التقريب

وفيه تمهيد وسبعة مباحث:

المبحث الأول : المقبول.

المبحث الثاني: المستور.

المبحث الثالث: في المتفرقات.

المبحث الرابع: شيوخ أبي داود كلهم ثقات.

المبحث الخامس: قاعدة توثيق شيوخ بقي بن مَخْلد.

المبحث السادس: شيوخ أبي حاتم.

المبحث السابع: منهج المحررين.

تمهيد

وقد رأيت أن أضمن هذا الفصل بعض القواعد الشاذة التي سار عليها محررا التقريب، وأدت بالنتيجة إلى تضخم عدد أخطائهما في كتابهما، وقد جعلت ذلك مباحث، ثم أردفت تلك المباحث ببعض النتائج التي توصلت إليها من خلال استقرائي لهذا الكتاب.

المبحث الأول

المقبـول

المقبول لغةً: ضد المردود، وهو المأخوذ المرضي[١].

وهو بنفس المعنى في اصطلاح المحدثين، قال الحافظ ابن حجر: «المقبول: وهو ما يجب العمل به عند الجمهور»[٢].

هذا فيما يخص الحديث: نعني متنه، أما لفظة: «المقبول» من حيث إطلاقها كحكم على أحد رجال السند، فتختلف تبعًا لاختلاف مناهج الأئمة النقاد في جرح الرواة وتعديلهم، واختلاف اصطلاحاتهم بخصوص هذا.

إلا أن الذي يهمنا من هذا معناها عند الحافظ ابن حجر، وهو أمر ميسور لنا؛ إذ إن الحافظ بيّن مراده، فقال: «السادسة: مَن ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث»[٣].

من هذا يتضح أن الحافظ ابن حجر يضع ثلاثة شروط للمقبول عنده وهي:

١- قلة الحديث.

٢- عدم ثبوت ما يترك حديث الراوي من أجله.

٣- المتابعة.

---

(١) لسان العرب (١١/ ٥٤٠) مادة (قبل).

(٢) نزهة النظر (ص٧١) مع نكت علي الحلبي.

(٣) تقريب التهذيب (١/ ٢٤ طبعة مصطفى).

فالأصل في المقبول عند الحافظ أنه ضعيف، إذ «لين الحديث» من ألفاظ التجريح[1]، فإذا توبع الراوي رفعته المتابعة إلى مرتبة القبول، فالمتابعة شرط لارتقاء الراوي من الضعف إلى القبول عند الحافظ ابن حجر، و«المقبولية» أول درجات سلّم القبول بمعناه الأعم.

ولكن ينبغي لنا أن لا نَغْفل عن أن الحافظ ابن حجر يضع أصلًا آخر للمقبول عنده، وهو كونه «قليل الحديث»، وهنا سؤال يطرح نفسه: لماذا قلة الحديث؟

أقول: إن الراوي إذا كان قليل الحديث كان من السهل عليه ضبط حديثه وإتقان حفظه، إلا أنه لم يكن ذا شهرة تجعله محط رحال المحدثين، فيشتهر بينهم وتنطلق ألسنتهم بمدحه والثناء عليه، أو ذمه والحط منه، لذا بقي هذا الراوي دائرًا في فلك خاص به، فليس هو بالحافظ المشهور فيرتقي إلى مصافهم، وليس بالضعيف المعروف فينزل إلى سننهم، ولما كان هو خاليًا عن كل حكم من النقاد، وكان حديثه قليلًا ليس فيه ما يدل على خطئه، وتوبع على أحاديثه القليلة، خرج عن حيز الضعف، وصار إلى مرتبة القبول، فإذا اختل شرط من هذه الشروط عدنا إلى الأصل فيه وهو الضعف. ولذا كان من منهجه - رحمه الله - أن الراوي إذا كان بهذه الصورة، إلا أنه قد وجد جرح لأحد النقاد فيه قُدِّمَ الجرح؛ لأنه صار بمثابة مرجح لأحد الطرفين[2].

والشيء الملاحظ على هؤلاء الرواة المقبولين عند الحافظ ابن حجر أن كثيرًا منهم وصف بالجهالة، وهذه فائدة عزيزة يجب التنبه لها؛ إذ الغالب على هؤلاء - كما سبق - عدم الشهرة؛ لذا فإن كل راوٍ منهم لم يكن له نصيب وافر من التلامذة الذين حدثوا عنه، وكثير منهم لم يكن له إلا راوٍ واحد، فوصف أحد من الأئمة لأحد هؤلاء الرواة بـ (الجهالة) لا يقدح في اشتراطنا: عدم ثبوت ما يترك حديثه لأجله.

---

(١) انظر: شرح التبصرة والتذكرة. فقد جعلها من المرتبة الخامسة.

(٢) انظر: لسان الميزان (١/ ١٥، ١٦)، ونزهة النظر (ص١٩٣).

وهذا المنحى من الحافظ قائم على أساس تصحيحه لاختيار أبي الحسن القطان في أن من زكاه أحد من أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحد عنه قُبِلَ وإلا فلا[1]. خلافًا للقاعدة المشهورة عند جمهور المحدثين في اشتراط راويين لرفع الجهالة[2] فإذا انتفى التعديل عدنا بالراوي إلى الأصل فيه وهو جهالته، وقد نص الحافظ على هذا، فقال في مقدمة التقريب: «التاسعة: مَن لم يروِ عنه غير واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول»[3]، فتعديل واحد من النقاد لهؤلاء

«**الوحدان**» - كما هو معروف في اصطلاح أهل الحديث - قائم عند الحافظ مقام الراوي الثاني، المشترط عند الجمهور في رفع الجهالة.

فإذا علمنا هذا وجب علينا أن نجعل اصطلاح الحافظ نصب أعيننا إذا ما رمنا تعقبه، وكذلك الحال مع كل إمام له اصطلاح على أمر خاص به، ولا يصح بحال من الأحوال محاكمته إلى غيرها، وإن كانت قواعد مشهورة قال بها الجمهور، وإلا كان هذا من باب المشاحة في الاصطلاح، وهي مسألة غير مقبولة عند الجميع.

وهذا الفهم الصحيح السديد - إن شاء الله - كان حظه الغياب من ذهن المحررين، لذا نجدهما اضطربا إزاء الموقف ممن يقول فيه الحافظ: «مقبول» فتارة يوثقانه، وأخرى يجهلانه، وثالثة يصفانه بالصدوق الحسن الحديث، ورابعة يضعفانه، فكان هذا الموقف المتصلب من الحافظ وأحكامه من أدل الأدلة على أن المحررين لم يكونا ذوي منهج واحد، متصف بالأصالة والإنصاف، فكانت النتيجة أن جاء تحريرهما مشحونًا بألوان التناقض، ويتضح لك هذا جليًا من خلال الإحصائية الآتية:

١- من قال فيه الحافظ ابن حجر: «مقبول». وقالا: «حسن الحديث» أو:

---

(١) انظر: بيان الوهم والإيهام (٤/ ١٣٩ و٢٨٥)، تدريب الراوي (١/ ٣١٧).

(٢) انظر: الكفاية (ص١٥٠).

(٣) تقريب التهذيب (١/ ٢٥).

«صدوق حسن الحديث»، ومجموع هذا (٢٦٠) ترجمة، وإليك أرقامها في تحريرهما:

١١، ١٩، ٥٢٥، ٧١٣، ٧٥٣، ٧٦٤، ٨٠٩، ٨٥١، ٨٥٧، ٩٣١، ٩٣٣، ٩٩٥، ٩٩٦، ١٠٩٤، ١١٠٧، ١٢٠٥، ١٣٢٧، ١٣٦٨، ١٤٤٨، ١٦٦٤، ١٦٩٤، ١٧٩٧، ١٧٨٦، ١٨٧٤، ١٨٣٢، ١٩٠٥، ١٩٤٩، ٢٠٠٥، ٢٠٢٣، ٢٠٥٣، ٢١٧٣، ٢١٩٣، ٢٢١١، ٢٣١٠، ٢٣٧٥، ٢٣٨٥، ٢٥٩٦، ٢٦٩٣، ٢٧٣١، ٢٧٥١، ٢٨٨٠، ٢٨٨٢، ٢٨٨٦، ٢٩١٢، ٢٩٥٦، ٣٠١٦، ٣١٦٧، ٣١٧٤، ٣٢٤٤، ٣٢٦١، ٣٢٧٣، ٣٣٢١، ٣٣٦٢، ٣٣٦٨، ٣٣٨٦، ٣٤٢٣، ٣٤٥١، ٣٥٩٥، ٣٥٩٩، ٣٦١٠، ٣٦٨٥، ٣٦٨٩، ٣٧١٩، ٣٧٣٢، ٣٧٥٢، ٣٧٨٥، ٣٨٠٢، ٣٨١٨، ٣٨٤٥، ٣٨٦٤، ٣٩١٦، ٣٩٢٠، ٣٩٧٠، ٣٩٨٨، ٤٠١٩، ٤٠٢٦، ٤٠٣٧، ٤٠٣٨، ٤٠٧١، ٤٠٧٢، ٤٠٨٩، ٤٠٩٧، ٤١١٢، ٤١٣٥، ٤١٥٣، ٤١٥٥، ٤١٧٣، ٤١٧٧، ٤٢٠٢، ٤٢٠٧، ٤٢٢٠، ٤٢٢٦، ٤٢٤٣، ٤٢٦٥، ٤٢٨٤، ٤٣٠٢، ٤٣٠٤، ٤٣٣٧، ٤٣٣٨، ٤٣٨٣، ٤٤٤١، ٤٤٦٠، ٤٤٧٤، ٤٤٧٥، ٤٤٨٧، ٤٤٩٩، ٤٥٠٥، ٤٥١٤، ٤٥٢٤، ٤٥٣٣، ٤٥٣٨، ٤٥٥٦، ٤٥٦٧، ٤٥٧٢، ٤٧٤٩، ٤٧٨٠، ٤٧٨٨، ٤٨٢٤، ٤٨٥٢، ٤٨٦٨، ٤٨٧٩، ٤٩٢١، ٤٩٣٠، ٤٩٣١، ٤٩٣٨، ٤٩٧٠، ٥٠٠٥، ٥٠٢٩، ٥٠٤٧، ٥٠٥٨، ٥١٦٦، ٥٢١٦، ٥٢٢٥، ٥٢٤٥، ٥٢٨٩، ٥٢٩٣، ٥٣٠٤، ٥٣١٣، ٥٣٣٠، ٥٣٣٩، ٥٣٤٩، ٥٣٥٦، ٥٣٥٩، ٥٤٣٦، ٥٤٤٢، ٥٥١٩، ٥٥٢٥، ٥٥٢٧، ٥٥٦٠، ٥٥٦٢، ٥٥٧١، ٥٥٨٧، ٥٥٩٩، ٥٦٠٨، ٥٦١٩، ٥٦٢٢، ٥٦٢٦، ٥٨٢٥، ٥٨٣٢، ٥٨٥٨، ٥٩١٥، ٥٩٢٠، ٥٩٢٨، ٥٩٢٩، ٥٩٦٠، ٥٩٩١، ٥٩٩٤، ٦٠١٢، ٦٠٢٤، ٦٠٤٧، ٦٠٦٣، ٦٠٧٣، ٦١١٩، ٦٢٠٥، ٦٢١٢، ٦٢٧٨، ٦٣٥٠، ٦٥٠٠، ٦٥٨١، ٦٥٨٢، ٦٦٤٠، ٦٦٤٩، ٦٦٥٠، ٦٦٥٣، ٦٦٥٩، ٦٦٦٠، ٦٦٧٠، ٦٦٧٩، ٦٧٣٩، ٦٧٤٦، ٦٧٥٧، ٦٧٧٨، ٦٨٠٣، ٦٨١٧، ٦٨٢٢، ٦٨٣٦، ٦٨٨٨، ٦٩٢٢، ٦٩٢٤، ٦٩٢٦، ٦٩٥٠، ٦٩٦٥، ٦٩٨٣، ٦٩٩١، ٧٠١٥، ٧٠٢٥، ٧٠٣٩، ٧٠٤٣، ٧٠٦٠،

٧٠٩٠، ٧١٦٧، ٧١٦٨، ٧٢٨١، ٧٢٨٤، ٧٣٣٩، ٧٣٧٧، ٧٤٤٨، ٧٥٠٦، ٧٥٤٧، ٧٥٥٣، ٧٥٩٧، ٧٦٢١، ٧٦٧٣، ٧٦٩٣، ٧٧٣٢، ٧٧٣٩، ٧٧٤٢، ٧٧٤٦، ٧٧٦٥، ٧٧٧١، ٧٧٨٧، ٧٨٣٢، ٧٨٥٧، ٧٩٤٤، ٧٩٤٧، ٧٩٥٦، ٧٩٨٣، ٨٠٧٠، ٨٠٧٣، ٨٠٩٢، ٨١٠٦، ٨١٣٢، ٨١٣٧، ٨١٦٨، ٨١٨٠، ٨٢٢٩، ٨٢٣٠، ٨٢٣٢، ٨٢٣٣، ٨٢٥٢، ٨٢٨٧، ٨٢٩٥، ٨٣٤٩، ٨٣٦٦، ٨٣٧٩، ٨٤٥٢، ٨٥٥١، ٨٥٧٨، ٨٦٨٠، ٨٧٢٩.

٢- من قال فيه الحافظ ابن حجر: «مقبول». وقالا عنه: «مجهول» أو «مجهول الحال»، ومجموع ذلك (٦٥٧) ترجمة، وإليك أرقامها:

٢٢، ٤٠، ٤٦٢، ٥٥٥، ٦٤٧، ٦٥١، ٦٥٦، ٦٧٢، ٧١٩، ٧٨٧، ٨٠٦، ٨١٥، ٨٤٣، ٨٤٨، ٨٥٥، ٨٦٠، ٨٦٣، ٨٩٢، ٩٠١، ٩١٤، ٩٤٩، ٩٧٢، ٩٨٣، ٩٨٦، ٩٩٧، ١٠١٣، ١٠٢٣، ١٠٦٦، ١٠٧٤، ١٠٩٦، ١١٠٨، ١١٤٣، ١١٤٨، ١١٥٥، ١١٥٧، ١١٧٠، ١١٧١، ١٢٨٣، ١٢٩٤، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٣٠٧، ١٣٢٨، ١٣٦٢، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٤٠٢، ١٤٠٩، ١٤١٣، ١٤٦٦، ١٤٨٢، ١٥٢٢، ١٥٣٥، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٦٩، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٩٥، ١٥٩٨، ١٦٢١، ١٦٦٥، ١٧٥٨، ١٧٧١، ١٧٨٢، ١٧٩٢، ١٨١٩، ١٨٢٩، ١٨٣٣، ١٨٣٨، ١٨٦٠، ١٩١٠، ١٩٢٢، ١٩٢٩، ١٩٣١، ١٩٥١، ١٩٩٨، ٢٠٠٠، ٢٠٠٦، ٢٠١٢، ٢٠٢١، ٢٠٥٨، ٢٠٦٥، ٢٠٧٩، ٢٠٨٩، ٢٠٩١، ٢٠٩٤، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٩، ٢١٣٥، ٢١٣٧، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٦٤، ٢١٦٧، ٢١٦٨، ٢١٨٢، ٢١٨٧، ٢١٨٨، ٢٢٠٣، ٢٢٤٤، ٢٢٥٦، ٢٢٥٧، ٢٢٦٨، ٢٢٧١، ٢٣٠١، ٢٣٢٤، ٢٣٤١، ٢٣٥٧، ٢٣٦٤، ٢٣٧١، ٢٣٨٣، ٢٣٩٢، ٢٤٠٧، ٢٤٢٨، ٢٤٤٠، ٢٤٥٢، ٢٤٥٤، ٢٤٨١، ٢٤٨٣، ٢٥٢٥، ٢٥٣٧، ٢٥٤٨، ٢٥٦٧، ٢٥٦٩، ٢٥٧٩، ٢٥٨٥، ٢٥٨٦، ٢٦٠٧، ٢٦٧٣، ٢٦٧٩، ٢٧٠٧، ٢٧٠٨، ٢٧١٧، ٢٧٦٠، ٢٧٨٤، ٢٧٨٦، ٢٨٠٠، ٢٨٠٤، ٢٨١٢، ٢٨٢٣، ٢٨٢٧، ٢٨٣٥، ٢٨٤٠، ٢٨٥٦، ٢٨٥٨، ٢٨٦٨، ٢٨٧٥،

٢٨٧٦، ٢٨٧٨، ٢٨٨٣، ٢٨٩٥، ٢٨٩٩، ٢٩٠٠، ٢٩٠٣، ٢٩٠٦، ٢٩٢٤،
٢٩٢٦، ٢٩٥٧، ٢٩٥٨، ٢٩٦٤، ٢٩٧٩، ٢٩٨١، ٣٠٠٦، ٣٠٣١، ٣٠٤٩،
٣١٠٧، ٣١١٩، ٣١٢٤، ٣١٦٦، ٣٢٤٠، ٣٢٤٣، ٣٢٤٩، ٣٢٥٤، ٣٢٦٧،
٣٢٩٤، ٣٣١٤، ٣٣١٦، ٣٣٣٤، ٣٣٤٠، ٣٣٤٩، ٣٣٥١، ٣٣٥٥، ٣٣٦٧،
٣٣٧٢، ٣٣٩٨، ٣٤٢٦، ٣٤٢٨، ٣٤٣٢، ٣٤٣٣، ٣٤٥٣، ٣٤٦٠، ٣٤٦٣،
٣٤٨٠، ٣٤٨٣، ٣٤٩٤، ٣٤٩٦، ٣٥٠٣، ٣٥٠٧، ٣٥٠٩، ٣٥١٤، ٣٥١٧،
٣٥٥٩، ٣٥٦١، ٣٥٦٦، ٣٥٨٤، ٣٥٩٧، ٣٦١٢، ٣٦١٨، ٣٦٤٢، ٣٦٤٤،
٣٦٤٧، ٣٦٥٥، ٣٦٦٣، ٣٦٨١، ٣٧١٦، ٣٧٢٥، ٣٧٦٩، ٣٧٧٢، ٣٧٧٧،
٣٧٨٧، ٣٨٠٥، ٣٨١٧، ٣٨٣٧، ٣٨٤١، ٣٨٦٣، ٣٨٧٠، ٣٨٧١، ٣٨٧٢،
٣٨٨٤، ٣٨٨٩، ٣٨٩٤، ٣٨٩٩، ٣٩٠٤، ٣٩٠٨، ٣٩١٢، ٣٩٥١، ٣٩٥٥،
٣٩٥٧، ٣٩٧٥، ٣٩٧٦، ٣٩٧٩، ٣٩٩٨، ٤٠٠٣، ٤٠٠٤، ٤٠٥٢، ٤٠٧٦،
٤٠٨٤، ٤٠٩٣، ٤١٢٣، ٤١٢٨، ٤١٥٧، ٤١٨٨، ٤٢٠٣، ٤٢١٢، ٤٢٢٢،
٤٢٣٢، ٤٢٥٠، ٤٣١١، ٤٣٣٣، ٤٣٤٠، ٤٣٤٢، ٤٣٥٢، ٤٣٦٣، ٤٣٨١،
٤٣٩١، ٤٣٩٦، ٤٤٠٥، ٤٤٠٦، ٤٤١٣، ٤٤٢٠، ٤٤٤٧، ٤٤٥٣، ٤٤٥٤،
٤٤٥٦، ٤٤٦٥، ٤٤٧٠، ٤٤٨٦، ٤٥١٢، ٤٥٥٧، ٤٥٧٠، ٤٥٨١، ٤٥٩٦،
٤٦٠٧، ٤٦٠٩، ٤٦١٠، ٤٦١١، ٤٦١٩، ٤٦٣٢، ٤٦٣٧، ٤٦٥٨، ٤٦٥٩،
٤٦٧٦، ٤٦٨٣، ٤٧١٢، ٤٧٤٦، ٤٧٦٧، ٤٧٧٢، ٤٧٧٤، ٤٧٧٨، ٤٧٨٢،
٤٧٨٩، ٤٨٢٢، ٤٨٢٥، ٤٨٢٧، ٤٨٣١، ٤٨٥٤، ٤٨٦٩، ٤٨٩٩، ٤٩٠١،
٤٩١٦، ٤٩٣٢، ٤٩٥٧، ٤٩٨٥، ٤٩٨٧، ٤٩٩٨، ٥٠٠٠، ٥٠٠٦، ٥٠١٨،
٥٠٢٣، ٥٠٢٧، ٥٠٣٧، ٥٠٣٨، ٥٠٥٦، ٥٠٦١، ٥٠٦٨، ٥٠٦٩، ٥٠٧٦،
٥٠٨٠، ٥١١٦، ٥١٢٤، ٥١٤٩، ٥١٥١، ٥١٧٣، ٥١٧٦، ٥١٩٣، ٥٢٥٧،
٥٢٦١، ٥٢٦٤، ٥٢٧٩، ٥٣١٦، ٥٣٢٤، ٥٣٥٢، ٥٣٥٣، ٥٣٦٣، ٥٣٨٦،
٥٤١٤، ٥٤٦٤، ٥٤٦٧، ٥٤٧٨، ٥٤٨٠، ٥٤٩٣، ٥٥٠٠، ٥٥١٦، ٥٥٦٣،
٥٥٩٢، ٥٥٩٥، ٥٦١٢، ٥٦٢٣، ٥٦٣٤، ٥٦٥٤، ٥٦٥٩، ٥٦٦٢، ٥٦٧٢،
٥٦٩٩، ٥٧٠٢، ٥٧٤٦، ٥٨٣٨، ٥٨٣٩، ٥٨٥٧، ٥٨٧٩، ٥٨٩١، ٥٩٤١،

٥٩٤٦، ٥٩٥٥، ٥٩٥٩، ٦٠٠٠، ٦٠٠٤، ٦٠٠٨، ٦٠١٥، ٦٠٢٦، ٦٠٣٧،
٦٠٤١، ٦٠٤٢، ٦٠٥٩، ٦٠٦١، ٦٠٩٦، ٦٠٩٩، ٦١٠٢، ٦١١١، ٦١٤٧،
٦١٤٨، ٦١٥٥، ٦١٦٦، ٦١٩١، ٦٢٤٠، ٦٢٧٣، ٦٢٨٠، ٦٢٨٣، ٦٢٩٢،
٦٣١٧، ٦٤٠٦، ٦٤٢٨، ٦٤٣١، ٦٤٣٨، ٦٤٤٧، ٦٤٤٩، ٦٤٥٠، ٦٤٥٢،
٦٤٦٢، ٦٥١٤، ٦٥١٥، ٦٥١٨، ٦٥٢٢، ٦٥٣٢، ٦٥٣٦، ٦٥٤٦، ٦٥٥٦،
٦٥٦٠، ٦٥٦٨، ٦٥٦٩، ٦٥٧٨، ٦٥٨٥، ٦٥٩٢، ٦٥٩٣، ٦٦١٨، ٦٦٣٠،
٦٦٣١، ٦٦٣٦، ٦٦٣٩، ٦٦٤٥، ٦٦٥١، ٦٦٥٤، ٦٦٦٨، ٦٦٧٧، ٦٦٨٠،
٦٦٩٧، ٦٧١١، ٦٧١٧، ٦٧٣١، ٦٧٥٤، ٦٧٨٠، ٦٧٨٦، ٦٧٩٢، ٦٨١٠،
٦٨٣١، ٦٨٤١، ٦٨٤٧، ٦٨٦٥، ٦٨٦٦، ٦٨٨١، ٦٨٩١، ٦٨٩٢، ٦٩٠٢،
٦٩٠٦، ٦٩١٣، ٦٩١٤، ٦٩١٩، ٦٩٢٨، ٦٩٦١، ٦٩٧٤، ٦٩٨١، ٦٩٩٠،
٧٠٠٨، ٧٠١٢، ٧٠٤١، ٧٠٥٢، ٧٠٥٨، ٧٠٨٥، ٧٠٩١، ٧٠٩٦، ٧١٠١،
٧١٠٢، ٧١٠٦، ٧١١٧، ٧١٣٤، ٧١٣٨، ٧١٤٢، ٧١٥٦، ٧١٦٩، ٧١٧١،
٧١٨٨، ٧١٩١، ٧٢١٤، ٧٢٢٩، ٧٢٦٧، ٧٢٧٢، ٧٣١٠، ٧٣١٣، ٧٣٢٦،
٧٣٣١، ٧٣٣٥، ٧٣٤٢، ٧٣٥١، ٧٣٥٣، ٧٣٥٤، ٧٣٦٣، ٧٤٠٩، ٧٤١٠،
٧٤١٥، ٧٤٤١، ٧٤٥٨، ٧٤٥٩، ٧٤٦٠، ٧٤٧٦، ٧٥٣٣، ٧٥٦٧، ٧٥٩٥،
٧٥٩٦، ٧٦٠٩، ٧٦١١، ٧٦١٣، ٧٦١٥، ٧٦٦٦، ٧٦٩١، ٧٦٩٢، ٧٧٠٥،
٧٧٥٠، ٧٧٥٧، ٧٧٦٨، ٧٨٠٠، ٧٨١٤، ٧٨٢٧، ٧٨٣٨، ٧٨٤٦، ٧٨٤٨،
٧٨٥٠، ٧٨٦٣، ٧٨٧٩، ٧٨٨٤، ٧٩١٠، ٧٩٢٧، ٧٩٢٩، ٧٩٣٠، ٧٩٣٢،
٧٩٣٣، ٧٩٣٥، ٧٩٣٦، ٧٩٣٨، ٧٩٤٢، ٧٩٥٤، ٧٩٦٩، ٧٩٧٧، ٧٩٨٢،
٨٠١٢، ٨٠١٤، ٨٠١٧، ٨٠١٨، ٨٠٢٨، ٨٠٣٩، ٨٠٤٣، ٨٠٤٥، ٨٠٥٠،
٨٠٥٨، ٨٠٦٠، ٨٠٧١، ٨٠٨٤، ٨٠٨٩، ٨١٠٠، ٨١٠١، ٨١٢١، ٨١٢٣،
٨١٢٤، ٨١٢٥، ٨١٣٥، ٨١٣٩، ٨١٤٨، ٨١٥٣، ٨١٥٩، ٨١٧٠، ٨١٧١،
٨١٧٣، ٨١٧٧، ٨١٨١، ٨١٨٩، ٨٢٠٠، ٨٢٠٢، ٨٢١٠، ٨٢١٦، ٨٢٤٠،
٨٢٤٣، ٨٢٤٧، ٨٢٥٥، ٨٢٦٤، ٨٢٦٨، ٨٢٧٩، ٨٣٠٦، ٨٣٠٩، ٨٣١٣،
٨٣٢٠، ٨٣٢٥م، ٨٣٦٣، ٨٣٦٥، ٨٣٦٨، ٨٣٦٩، ٨٣٩٢، ٨٤٠٠، ٨٤٠١،

٨٤٠٥، ٨٤٠٩، ٨٤٢٠، ٨٤٢٧، ٨٤٣٠، ٨٤٣٢، ٨٤٣٨، ٨٤٤٦، ٨٤٧٨، ٨٤٨٣، ٨٤٨٤، ٨٤٨٦، ٨٤٩٣، ٨٥٣٠، ٨٥٣٣، ٨٥٤٩، ٨٥٥٩، ٨٥٦٠، ٨٥٦٦، ٨٥٦٩، ٨٥٧٠، ٨٥٧٩، ٨٥٨٠، ٨٥٨٢، ٨٥٨٣، ٨٥٨٧، ٨٥٨٩، ٨٥٩٦، ٨٦٠٣، ٨٦١٠، ٨٦٢٦، ٨٦٤٩، ٨٦٥٦، ٨٦٦٤، ٨٦٧٧، ٨٦٧٩، ٨٦٨١، ٨٦٨٢، ٨٦٨٥، ٨٦٩٢، ٨٦٩٧، ٨٦٩٨، ٨٧٠٠، ٨٧٠٦، ٨٧١٤، ٨٧٣٣، ٨٧٣٦، ٨٧٤٥، ٨٧٤٦، ٨٧٤٩، ٨٧٥٠، ٨٧٥٩، ٨٧٦٦، ٨٧٦٧، ٨٧٦٩، ٨٧٧٤، ٨٧٧٦.

٣- من قال فيه الحافظ: «مقبول». وقالا عنه: «ضعيف» أو: «ضعيف يعتبر به»، ومجموع ذلك (٢٠) ترجمة، وإليك أرقامها:

٨٥٧، ٨٨٠، ٩٢٢، ٩٢٩، ٧٤١، ١٨٠٢، ١٣٧٠، ١٥٧١، ١٦٤٠، ١٦٤٣، ١٦٧١، ١٨٨١، ١٩٩٧، ٢١٨٠، ٢٨٠٣، ٣١٨٧، ٣٧٤٨، ٤٥٣٠، ٤٥٧٤، ٥٩٦٤.

٤- من قال فيه الحافظ ابن حجر: «مقبول». وقالا عنه: «مستور» وذلك ترجمتان: ١٣٠١، ١٣٠٩.

٥- من قال فيه الحافظ: «مقبول». وقالا عنه: «ثقة» أو: «ثقة له مناكير» أو: «ثقة له أفراد»، ومجموع ذلك (٢٧) ترجمة، وإليك أرقامها:

٢٥٦، ٣٦٠، ٤١٣، ٧٧٤، ١٤١٩، ١٦٢٦، ١٧٢٢، ١٠٠٩، ٢٣٥١، ٢٧٧٣، ٣٠٥٠، ٣١٥٤، ٥٠٩١، ٥٣٢٩، ٥٤٨٥، ٦٣٢٣، ٦٣٩٦، ٦٦٧٨، ٦٧٥٩، ٦٨١٤، ٦٨٨٠، ٦٩١١، ٦٩٢٩، ٦٩٤٦، ٧٠١٥، ٧٠٣٦، ٧٠٥٦.

وخلاصة هذا المبحث:

إن مجموع هذه التراجم البالغ تعدادها (١١٣٩) ترجمة، لا يرد منها شيء على الحافظ ابن حجر البتة؛ وذلك لأن المحررين بنيا أساس استدراكهما عليه بمحاكمته إلى غير اصطلاحه، وهي عملية في غاية الضعف، والثاني أن الحافظ قد

بين منهجه في الكتاب، فمن استشكل شيئًا منه فإنما هو لقصورٍ في فهمه، لا لتقصير الحافظ، فالتعقب عليه بهذا النحو: تسويد أوراق لا طائل تحته، ولم أشأ تعقب المحررين في كل ترجمة مما ذكر خشية الإطالة، وتضخم الكتاب، وهذه ومثيلاتها جعلت المحررين يفرحان بازدياد العدد وتكاثره من أجل الحط من صنيع الحافظ ابن حجر، ولكن يأبى الله إلا أن يحق الحق. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

المبحث الثاني

المستور

المستور لغةً: الخفي، ومنه: سَتَرَ الشيءَ يَسْتُرُهُ سِتْرًا: أخفاه[1].

وفي الاصطلاح: فقد شاب تعريف المستور شيء من الاضطراب[2]، إلا أن الراجح في تعريفه: أنه الذي علمت عدالته في الظاهر، وجهلت في الباطن[3].

وغير خافٍ عنك أن هذا التعريف ليس على صناعة الحدود، بل هو بالرسم أشبه، ومن أجل ضبطه بضابط يجعله أكثر وضوحًا، اختار الحافظ ابن حجر تعريفًا آخر له، فقال: «إن روى عنه اثنان فصاعدًا ولم يوثق فهو مجهول الحال، وهو المستور»[4]، وردد هذا في مقدمة تقريبه فقال: «من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال»[5] وبهذا يظهر أن أركان الراوي المستور عند الحافظ اثنان:

١- أن يكون له من الرواة اثنان فأكثر.

٢- أن لا يوجد فيه توثيق من أحد.

فاشتراط الحافظ الراويين فأكثر جريًا منه على قاعدة الجمهور في أن ما يرفع

---

(١) لسان العرب (٤/ ٣٤٣) مادة (ستر).

(٢) توضيح الأفكار (١/ ١٨٢).

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ، وانظر: النفح الشذي (١/ ٢٧٨، ٢٧٩). علمًا أن الحافظ العراقي نازعه في جواز تسميته بالمستور، شرح التبصرة والتذكرة.

(٤) نزهة النظر (ص١٣٥).

(٥) تقريب التهذيب (١/ ٢٥).

جهالة العين رواية راويين فأكثر[1]، وعدم وجود التوثيق يقدح في النفس عند تفرد المستور، ومذهب الحافظ في رواية المستور عدم الحكم فيها بحكم كلي بالرد أو القبول، بل هي موقوفة إلى استبانة حاله[2]. فإذا اعتضدت روايته بما يصح الاعتضاد به ترقت إلى الحسن لغيره، وإن عدمت المتابعة ردت لكن ليس لوجود ما يقتضي الرد، بل لعدم وجود ما يقتضي القبول.

والمهم الذي ينبغي التنبه له أن المستور كان ازدواجي التعبير عند الحافظ ابن حجر، فتارة يحكم عليه بأنه مستور، وتارة يحكم عليه بمجهول الحال والحكم هو هو في الحالتين، وهذا أمر خفي على المحررين، أو علماه وتجاهلا العمل به، فتعقباه في أكثر المواطن، وهي تعقبات فارغة، لاسيما إذا استحضرنا ما سبق بيانه. ولو أن الحافظ نص على تعبير واحد في مقدمته، ثم خالف ذلك في تضاعيف تقريبه، لصح تعقبه، لكن الرجل لم يترك الأمر ملتبسًا على مَن يطالع كتابه، وحجة توحيد الألفاظ حجة واهية وهاء بيت العنكبوت، فما كان من وكد المحررين إلا مخالفة أحكام الحافظ بأي صورة وهذه الحجة أحد تلك الصور، وقد تعقبتها في ثنايا الكتاب «**كشف الإيهام**» في أكثر المواطن التي تعقبا فيها الحافظ، فأغنى ذلك عن إعادتها هنا، والله الموفق للصواب.

---

(١) الكفاية (ص١٥٠).

(٢) نزهة النظر (ص١٣٦)، و(ص٥٢ من طبعة العتر).

المبحث الثالث

في المتفرقات

قد برزت لدى الحافظ ابن حجر في كتابه «**تقريب التهذيب**» الشخصية النقدية الشمولية، فكان لا يفرط في قول ناقد أي ناقد كان، ولا يترك حالة وُصِفَ بها الراوي دون تشخيص، وأن حصلت من الراوي مرة واحدة وشخصها ناقد واحد، كالخطأ والوهم والتدليس والإغراب والتفرد والغلط وغيرها، مشيرًا إلى وجود تلك الحالة في حديث الراوي، ومنبهًا إلى ضرورة تفتيش حديثه، وإقران الحافظ تلك الألفاظ بأحكامه تنفع الباحث أيما نفع، إذ تنبهه إلى تلك الأوهام أو الأخطاء الحاصلة في حديث الراوي من أجل أن يتقيها وينتفع بذلك عند المخالفة والمعارضة، إذ إنه لو ترك الحكم على إطلاقه، لاغتر به كثير من أهل الصنعة فكيف بعوام الناس؟؟

إلا أنه راعى في تعبيره عن ذلك كثرة الوقوع وقلتها، فتارة يستعمل الفعل المضارع الذي يدل على الاستمرارية، وهو يعني كثرة وقوع ذلك من الراوي كأن يقول: يهم، أو يغرب، أو يخطئ، . . . إلخ، وتارة يستعمل لفظة «كثير» وهي أبلغ من استعمال الفعل المضارع في إثبات الكثرة، كأن يقول: كثير الخطأ، أو كثير الوهم، أو غيرها، ويستعمل لفظة «ربما» دلالة على قلة وقوع ذلك من الراوي.

وبهذا يتضح أن نهج الحافظ نهج سديد صائب، أملته عليه ضرورة العمل وهي الاختصار، فلم يكن المقام في كتابه هذا يتسع لبيان مواطن الوهم والخطأ وغيرها، فكان يكتفي بالإشارة إلى ذلك عملًا بالقاعدة القائلة: «ما لا يدرك كله لا يترك جُلّه».

والحقيقة أن المحررين وضعا نفسيهما في موقف لا يحسدان عليه، فكثيرًا ما

تعقبا الحافظ: بأن زيادة لفظة كذا، لا داعي لها إذ لم يقلها إلا فلان، وهذا إمعان منهما في مشاحة الحافظ في اصطلاحه ومنهجه، إذ نص - رحمه الله - على برنامج عمله في الكتاب بقوله: «إنني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به، بألخص عبارة، وأخلص إشارة»(١).

على أن المحررين اضطربا في ذلك أيما اضطراب، فتارة يوثقانه، وأخرى يضعفانه أو.. أو...، ومن خلال الإحصائية الآتية - مضافًا إليها ما تعقبت به المحررين في كتابي مما كان على هذه الشاكلة - يظهر لك مدى عدم دقة المحررين في إصدار أحكامهما:

١- من قال عنه الحافظ: «صدوق يخطئ». وقالا عنه: «ضعيف يعتبر به»، ومجموعها (١٢) ترجمة، وإليك أرقامها:

٤٥١، ٥٢٩، ٩٦١، ١٠٣٣، ١١٢٦، ١١٥٠، ١١٥٢، ١١٦٤، ٥٣٤، ١١٨٠، ١٢١٤، ٢٠٦٧، ٢٢٢٥.

٢- من قال فيه الحافظ ابن حجر: «صدوق يخطئ» أو «صدوق ربما أخطأ» وما قارب ذلك. وقالا عنه: «صدوق حسن الحديث» أو «صدوق»، ومجموع هذا (٦١) ترجمة، وإليك أرقامها:

٢٤٣، ٣٧٦، ٤٧٦، ٤٩٢، ٦٥٨، ١١٩٤، ١٢٢٩، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٨٢، ١٧١٧، ١٧٤٣، ١٨٠٤، ٢٠٣٣، ٢٥٤٧، ٢٥٨٨، ٣٠٣٦، ٣١٠٣، ٣١٩٤، ٢٧٥٥، ٢٧٨٨، ٢٧٩٥، ٢٨٠١، ٢٨٢٥، ٣٢٤٨، ٣٢٨٢، ٣٣٧١، ٣٤٧٦، ٣٥٠٥، ٣٧٢٣، ٣٧٧١، ٣٨٢٠، ٤٢٢٥، ٤٤٠٨، ٤٤١٩، ٤٧٥٤، ٤٧٦٢، ٤٧٩٢، ٥١٠٧، ٥١٩٧، ٤٩١٤، ٥٨٤٧، ٥٨٨٧، ٥٩٦١، ٥٩٨٠، ٥٣٤٠، ٥٦٠٤، ٥٦١١، ٥٦١٤ ٥٦٥٣، ٥٧٠١، ٦١٦٧، ٦٢٩٣، ٦٦١٥، ٦٧٩٧، ٦٩٤٢، ٧٤١٩ ٧٤٤٧، ٧٥٩٣، ٧٨٩٤، ٧٩٠٠.

---

(١) تقريب التهذيب (١/ ٢٤).

٣ - من قال الحافظ ابن حجر عنه: «صدوق يهم» أو «صدوق له أوهام» وقالا عنه: «صدوق» أو «حسن الحديث» أو «صدوق حسن الحديث»، ومجموعها (٤٦) ترجمة، وإليك أرقامها:

٨٢٨، ٩٠٨، ١١٦٦، ٣١٧، ٤٦٣، ١٨١٥، ٢٢٧٢، ٢١٨٥، ٢٣١٢، ٢٣١٥، ٢٩٣١، ٢٩٧٢، ٣٠٠٣، ٢٧٠٥، ٢٨٣٤، ٣٧٤٧، ٤٥٠٠، ٤٥١٥، ٤٦١٢، ٤٧٧٦، ٤٩١١، ٤٨٨٦، ٤٩٢٥، ٥١٠١، ٥١٠٤، ٥١١٧، ٥١٢٣، ٥٢٤٢، ٦٠٤٩، ٦٠٨٧، ٦١٨٨، ٦٢١٣، ٦٣٠٤، ٦٤٩٣، ٦٥٧١، ٦٥٩٩، ٦٦٩٦، ٦٧٧١، ٦٧٧٣، ٦٨٣٤، ٦٩٣٠، ٦٩٧٩، ٧١٦٥، ٧٤١٦، ٧٤٣٢، ٧٨٢٢.

٤- من قال فيه الحافظ ابن حجر: «صدوق كثير الخطأ» أو «صدوق له أغلاط» وما شابهها. وقالا عنه: «ضعيف» أو «ضعيف يعتبر به» ومجموع ذلك (١٣) ترجمة، وإليك أرقامها:

٧٣٩، ٩٣٦، ٩٧٤، ١٠٨١، ١٣٣١، ٢٥٠٥، ٣٦٤٥، ٤١٩٥، ٤٨٤٧، ٥٤٢٧، ٥٤٤٣، ٦٦٩٩، ٧٩٢٠.

٥ - من قال فيه الحافظ: «ثقة له أفراد» أو «ثقة يغرب» واستنكراها ومجموع ذلك (١٠) ترجمة، وإليك أرقامها:

١٤٣، ١٨٣، ٤٦٨، ٦٧٧، ٦٨٤، ٧١٥، ١٤٣٧، ٤٧٢١، ٥٢٨٦، ٦٠٧٢.

٦- من قال فيه الحافظ: «صدوق يهم» أو «ثقة ربما وهم» أو «صدوق ربما وهم». وقالا: «صدوق حسن الحديث» أو «صدوق» أو «ثقة» أو «ضعيف يعتبر به» أو «ضعيف» أو «ثقة ربما وهم» ومجموع ذلك (٣١) ترجمة، وإليك أرقامها:

٢٨٩، ١٤٤٦، ١٤٥٨، ١٥١٨، ١٧٦٧، ٢٣٥٩، ٢٦٥١، ٣١٣٢، ٣٣٥٨، ٤٠٩٦، ٤٥٠٠، ٤٧٦٣، ٤٨٨٠، ٥٨٨٤، ٥١٦٨، ٥٢٤٧، ٥٢٥٨، ٥٢٨٤،

٥٣١١، ٥٤١٧، ٦٢٢٠، ٦٣٠٩، ٦٥٩٠، ٦٦٢١، ٦٧٠٩، ٦٧٣٦، ٦٧٤٢، ٦٧٩١، ٧١٤٩، ٧٣٠٠، ٧٨١٥.

المبحث الرابع

شيوخ أبي داود كلهم ثقات

الحقيقة بين التنظير والتطبيق

لقد لهج المحرران كثيرًا بتوثيق شيوخ أبي داود، وتكررت مقولتهما: «وأبو داود لا يروي إلا عن ثقة»، فما هي صحة هذه القاعدة، وما مدى التزام المحررين بها؟

وهكذا فإن طبيعة البحث العلمي تحتم علي أن أجعل الكلام ذا شقين، الصحة ثم التطبيق.

لكن يحسن بي بدءًا أن أتكلم أولًا عن التطور الزمني لنشوء هذا الادعاء.

والحقيقة أن هذه القاعدة قديمة النشوء، سبقت - يقينًا - الحافظ ابن القطان (ت ٦٢٨هـ)، إذ إنه أقدم من وجدته ذكرها (بيان الوهم والإيهام ٣٩/٥ عقيب ٢٢٧٩)، وهي نتيجة استقرائية، ظهرت من خلال تتبع شيوخ أبي داود، ولعل هذا الذي كان من شدة انتقاء أبي داود لشيوخه، إنما كان تأثرًا بشيخه الإمام المبجل أحمد بن حنبل - رَحِمَهُ اللَّهُ - وهي نتيجة لم يتفرد بها هذان الإمامان، بل شاركهما فيها عدد من الأئمة الحفاظ أمثال: عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، ومالك بن أنس، وابن أبي ذئب، وبقي ابن مخلد، وغيرهم.

والذي يجب أن نلحظه على هذا الادعاء جملة من الأمور هي:

١- أنها نتيجة استقرائية وليست شرطًا التزم به أبو داود، لذا قال الحافظ ابن القطان (الموضع السابق): «هذا لم نجده عنه نصًا، وإنما وجدناه عنه توقيًا في الأخذ»[1].

(١) على الرغم من كلام ابن القطان هذا، وكونه- كما قلت - أقدم من وجدناه ذكر هذه =

٢- أنها خاصة به دون غيره، ومعلوم أن ما كان خاصًا بأحد لا يتعدى حكمه إلى غيره، ولذا فإن الحافظ ابن حجر لما ذكرها في تهذيبه، خصها بقوله: «إلا عن ثقة عنده»[١].

٣- أنها من باب التوثيق الإجمالي، وهذا يعني عدم اطرادها، فهي قاعدة أغلبية لا كلية، لذا نجد الحافظ ابن حجر ينقل في ترجمة عمر بن هشام القبطي أو اللقيطي، عن ابن المواق، أنه قال فيه: «هذا من مشايخ أبي داود المجهولين»[٢].

ومما يمعن في تأكيد هذا الذي قررناه، أن ثلاثة من الأئمة ممن قيل فيهم: أنه لا يروي إلا عن ثقة، وهم: شعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس ويحيى بن سعيد القطان، رووا ثلاثتهم عن عاصم بن عبيد الله العمري[٣] مع ضعفه، ولم تنفعه روايتهم شيئًا.

٤- أن هذه القاعدة - على فرض صحتها جدلًا - خاصة بشيوخه في السنن ولا تشمل بقية مصنفاته، كالمسائل والتفرد والناسخ والمنسوخ وفضائل الأنصار والقدر والمراسيل ومسند مالك، وقد نص المحرران على ذلك في مقدمتهما[٤].

٥- أن أبا داود نفسه ضعَّف وتكلم وغمز بعضًا من شيوخه الذين حدَّث عنهم في السنن، ومنهم:

= القاعدة، فقد اضطرب منهجه فيها أيما اضطراب. (انظر على سبيل التمثيل: الموضع السابق، و٣/ ٤٦٦ عقيب ١٢٢٧).

(١) تهذيب التهذيب (٧/ ٥٠٥).

(٢) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٤٤). وانظر تعليقات الشيخ محمد عوامة على الكاشف التراجم (٢٩١ و٣٠١ و٣٩٨ و٦٨٠٩). وكتبها المحرران نفساهما كما في الترجمة (٤١٧٣).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٤/ ١١ ط٩٨)، وراجع لزامًا تعليق الشيخ محمد عوامة على الكاشف (١/ ٥٢٠ الترجمة ٢٥٠٦).

(٤) (١/ ٢٧، ٢٨). وانظر للتدليل على اضطراب المحررين الفقرة: «ثانيا» من جانب التطبيق.

(أ) (٢٢٦ تحرير) إبراهيم بن العلاء بن الضحاك. قال أبو داود: «ليس بشيء»[١]. والمحرران جعلا معولهما في توثيقه رواية أبي داود عنه!!

(ب) (٤٩٢ تحرير) إسماعيل بن موسى الفزاري. قال أبو داود: «صدوق في الحديث وكان يتشيع»[٢].

(ج) (١٣٣١ تحرير) الحسين بن علي بن الأسود العجلي. قال أبو داود: «لا ألتفت إلى حكاياته، أراها أوهامًا»[٣].

(د) (٧٣٠٠ تحرير) هشام بن عبد الملك بن عمران اليزني. قال أبو داود: «شيخ ضعيف، وقال مرة: شيخ مغفل»[٤].

(هـ) (١٤٧٣ تحرير) حكيم بن سيف بن حكيم الأسدي. قال الآجري: «سألت أبا داود عن حكيم بن سيف الرقي فلم يقف عليه»[٥].

(و) (٢٦٦٦ تحرير) سهل بن محمد بن عثمان السجستاني. قال أبو داود: «جئته أنا وإبراهيم - يعني الأصبهاني - في كتاب وهب بن جرير، فأخرجه إلينا، فإذا فيه: حدثنا وهب، حدثنا جرير بن حازم. هكذا كله، فتركناه ولم نكتبه».

وقال الآجري: «سمعت أبا داود يقول: كان أعلم الناس بالأصمعي أبو حاتم». قال: «وكان أبو داود لا يحدث عنه بشيء»[٦].

(ز) (٢٧٩٤ تحرير) شعيب بن أيوب بن زريق الصريفيني. قال أبو داود: «إني لأخاف الله في الرواية عن شعيب بن أيوب. يعني: يذمه»[٧].

---

(١) تهذيب التهذيب (١/ ١٤٩). (٢) تهذيب التهذيب (١/ ٣٣٦).

(٣) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٤٤). وقد أثبت رواية أبي داود عنه الشيخ محمد عوامة في تعليقه على تقريب التهذيب ص(١٦٧).

(٤) تهذيب الكمال (٧/ ٤٠٧ ط٩٨ الهامش).

(٥) تهذيب الكمال (٢/ ٢٦٤ ط٩٨ مع الهامش).

(٦) تهذيب الكمال (٣/ ٣٢٨ ط٩٨). (٧) تهذيب الكمال (٣/ ٣٩٤ ط٩٨).

٦- إن أبا داود روى عن شيوخ تكلم فيهم النقاد بما يقدح في مروياتهم وروى عن أشخاص لم يذكرهم أحد بجرح أو تعديل، أو ذكرهم واحد فقط، وإليك نماذج من ذلك:

١- (١٥٥ تحرير) إبراهيم بن بشار الرمادي.

قال البخاري: يهم في الشيء بعد الشيء، وهو صدوق. «يريد الوهم من غير تعمد».

قال أحمد: كأنَّ سفيان الذي يروي عنه إبراهيم بن بشار ليس هو سفيان بن عيينة - يعني: مما يغرب عنه - وكان مكثرًا عنه.

وقال: كان يحضر معنا عند سفيان، فكان يملي على الناس ما يسمعون من سفيان، وكان ربما أملى عليهم ما لم يسمعوا، ويقول - كأنه يغير الألفاظ - فيكون زيادة ليست في الحديث.

وقال ابن معين: ليس بشيء، لم يكن يكتب عند سفيان وكان يملي على الناس ما لم يقله سفيان.

وقال النسائي: ليس بالقوي. وعدّ له العقيلي أحاديث ليس لها أصل من حديث من حدّث عنه[١].

٢- (٢٥١ تحرير) إبراهيم بن المستمر العروقي، قال ابن حبان: ربما أغرب[٢].

٣- (٣٦٢ تحرير) إسحاق بن الضيف الباهلي، قال ابن حبان: ربما أخطأ[٣].

---

(١) تهذيب التهذيب (١/ ١١٠).
(٢) تهذيب التهذيب (١/ ١٦٤).
(٣) تهذيب التهذيب (١/ ٢٣٨).

٤- (٤٧٠ تحرير) إسماعيل بن عمر القطربلي. لم يوثقه أحد البتة.

٥- (٤٩٢) إسماعيل بن موسى الفزاري، قال ابن حبان: كان يخطئ[١].

٦- (٦٢٤ تحرير) أيوب بن منصور الكوفي. قال العقيلي: في حديثه وهم[٢].

٧- (٢٥٨٤ تحرير) سليمان بن عبد الحميد البهراني. قال النسائي: كذاب ليس بثقة ولا مأمون[٣]. وقال الذهبي: ضعّف[٤].

٨- (٣٦٠٦ تحرير) عبد الله بن مخلد بن خالد التميمي. ليس فيه توثيق ولا جرح البتة بنصهما.

٩- (٤٣٤٩ تحرير) عبيد الله بن أبي الوزير. لم يوثقه أحد.

١٠- (٦٩٦ تحرير) مبشر بن عمار القهستاني. لم يذكره أحد بجرح أو تعديل إلا إيراد ابن حبان له في الثقات[٥].

١١- (١٢٤٩ تحرير) الحسن بن شوكر البغدادي. ليس فيه تعديل أو تجريح إلا ذكر ابن حبان له في الثقات[٦].

١٢- (١٢٦٨ تحرير) الحسن بن عمرو السدوسي. ليس فيه جرح أو تعديل. وذَكَرَ ابن حبان في ثقاته شخصًا باسم «الحسن بن عمرو» تردد المزي في الجزم بأنه هذا الراوي أو غيره[٧].

١٣- (١٣٣١ تحرير) الحسين بن علي بن الأسود العجلي.

---

(١) تهذيب الكمال (١/ ٢٥٨ ط٩٨).

(٢) تهذيب الكمال (١/ ٣٢٢ ط٩٨).

(٣) تهذيب الكمال (٣/ ٢٨٩ ط٩٨).

(٤) الكاشف (١/ ٤٦٢ الترجمة ٢١٠٨).

(٥) تهذيب الكمال (١/ ٣٥٥ ط٩٨).

(٦) تهذيب الكمال (٢/ ١٣٣ ط٩٨).

(٧) تهذيب الكمال (٢/ ١٥٩ ط٩٨).

قال أحمد: لا أعرفه. وقال ابن عدي: يسرق الحديث، وأحاديثه لا يتابع عليها. وقال الأزدي: ضعيف جدًّا، يتكلمون في حديثه. ولما ذكره ابن حبان في ثقاته قال: ربما أخطأ. وقال ابن المواق: رمي بالكذب وسرقة الحديث[١].

١٤- (١٣٣٢ تحرير) الحسين بن علي بن جعفر الأحمر. قال أبو حاتم: لا أعرفه[٢]، وليس فيه أكثر من هذا.

١٥- (١٣٦١ تحرير) الحسين بن يزيد بن يحيى الأنصاري. قال أبو حاتم: لين الحديث. وذكره ابن حبان في ثقاته. وليس فيه غير هذا[٣]!!

١٦- (١٨١٢ تحرير) داود بن مخراق الفريابي. ليس فيه جرح أو تعديل لأحد من النقاد، سوى ذكر ابن حبان له في الثقات[٤].

١٧- (٢٣٧٤ تحرير) سعيد بن عمرو الحضرمي. قال أبو حاتم: شيخ. وليس فيه إلا هذا[٥]!!

١٨- (٢٤٠٤ تحرير) سعيد بن نصير البغدادي. ليس فيه جرح أو تعديل[٦].

١٩- (٢٦٥٢) سهل بن تمام بن بزيع الطفاوي. قال أبو زرعة: لم يكن بكذاب، كان ربما وهم في الشيء. وقال أبو حاتم: شيخ[٧]. ولما ذكره ابن حبان في الثقات قال: يخطئ[٨].

---

(١) تهذيب الكمال (٢/ ١٨٣ ط٩٨ مع الهامش).

(٢) تهذيب الكمال (٢/ ١٨٣ ط٩٨).

(٣) تهذيب الكمال (٢/ ٢٠٨ ط٩٨).

(٤) تهذيب الكمال (٢/ ٤٢٧ ط٩٨).

(٥) تهذيب الكمال (٣/ ١٨٩ ط٩٨).

(٦) تهذيب الكمال (٣/ ٢٠٣ ط٩٨).

(٧) مما يجدر ذكره هنا، أن الحافظ ابن القطان فسّر مراد أبي حاتم الرازي بقوله: «شيخ»، فقال: «فأما قول أبي حاتم فيه: «شيخ» فليس بتعريف بشيء من حاله، إلا أنه مقل ليس من أهل العلم، وإنما وقعت له رواية أخذت عنه». بيان الوهم والإيهام (٤/ ٦٢٧ عقيب ٢١٨٤).

(٨) تهذيب الكمال (٣/ ٣٢٢ ط٩٨).

٢٠ - (٢٧٣٠ تحرير) شاذ بن فياض اليشكري. قال ابن حبان: كان ممن يرفع الموقوفات، ويقلب الأسانيد، لا يشتغل بروايته، كان محمد بن إسماعيل البخاري -رحمة الله عليه شديد الحمل عليه[١]. وقال الساجي: صدوق عنده مناكير[٢]. وذكره ابن الجوزي في كتاب الضعفاء[٣].

٢١ - (٢٨٣٤ تحرير) شيبان بن فروخ أبي شيبة الحبطي. قال أبو حاتم: كان يرى القدر واضطر الناس إليه بأخرة. وقال أبو داود: صدوق، ابن عائشة[٤] أثبت منه. وقال الآجري: سألت أبا داود عن هدبة وشيبان فقال: هدبة أعلى عندنا[٥].

٢٢- (٢٨٦٤ تحرير) صالح بن سهيل النخعي. ليس فيه سوى ذكر ابن حبان له في الثقات[٦]، وقول الذهبي: ثقة[٧].

٢٣- (٣٠٨٠ تحرير) عاصم بن النضر بن المنتشر التيمي. ليس فيه إلا ذكر ابن حبان له في الثقات[٨].

٢٤- (٣٢٤٨ تحرير) عبد الله بن الجراح بن سعيد التميمي. قال أبو حاتم: كان كثير الخطأ ومحله الصدق[٩].

---

(١) المجروحين (٣/ ٣٦٤).

(٢) الكاشف (١/ ٤٧٧ الهامش).

(٣) تهذيب الكمال (٣/ ٣٥٧ ط٩٨).

(٤) هو عبيد الله بن محمد بن حفص التيمي، قيل له: ابن عائشة نسبة إلى عائشة بنت طلحة؛ لأنه من ذريتها.

(٥) تهذيب الكمال (٣/ ٤١٤ ط٩٨ مع الهامش).

(٦) تهذيب الكمال (٣/ ٤٢٨ ط٩٨). وثقات ابن حبان (٨/ ٣١٨).

(٧) الكاشف (١/ ٤٩٥ الترجمة ٢٣٤١).

(٨) تهذيب الكمال (٤/ ٢١ ط٩٨).

(٩) تهذيب الكمال (٤/ ١٠٠ ط٩٨).

٢٥- (٣٦٠٦ تحرير) عبد الله بن مخلد بن خالد التميمي. ليس فيه جرح ولا تعديل البتة[1].

٢٦- (٣٧٠٠ تحرير) عبد الله بن يحيى بن ميسرة. ليس فيه جرح ولا تعديل البتة، بل ولا يعرف روى عنه غير أبي داود[2].

٢٧- (٣٨٤٥ تحرير) عبد الرحمن بن حسين الحنفي. لا يعلم فيه إلا ذكر ابن حبان له في الثقات[3].

٢٨- (٤٠٩٧ تحرير) عبد العزيز بن السري الناقد. ليس فيه جرح أو تعديل[4].

٢٩- (٤١٧٣ تحرير) عبد الملك بن حبيب المصيصي. ليس فيه سوى مقولة لعثمان بن خرزاد لا تدل على جرحه أو تعديله[5].

٣٠- (٤٣٤٩ تحرير) عبيد الله بن أبي الوزير. ليس فيه سوى قول الذهبي في ميزانه: «ما عرفت أحدًا روى عنه سوى أبي داود ولا بأس به»[6] وهذا القول من الذهبي يسقطه قوله في الكاشف: «لا أعرفه»[7].

---

(١) تهذيب الكمال (٤/ ٢٨٢ ط٩٨).

(٢) تهذيب الكمال (٤/ ٣٢٢ ط٩٨).

(٣) تهذيب الكمال (٤/ ٣٩٣ ط٩٨).

(٤) تهذيب الكمال (٤/ ٥١٧ ط٩٨).

(٥) تهذيب الكمال (٤/ ٥٥١ ط٩٨).

(٦) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٤).

(٧) الكاشف (١/ ٦٨٨ الترجمة ٣٥٩٧). الدكتور بشار نقل في تعليقه على تهذيب الكمال (٥/ ٦٦ط ٩٨ هامش ٤) كلام الذهبي في الميزان معميًّا على كلامه في الكاشف على خلاف عادته في إكثاره من النقل عن الكاشف!!.

٣١- (٤٥١٤ تحرير) عثمان بن محمد بن سعيد الدشتكي. قال الذهبي: فيه لين[(١)]. وقال في الميزان: «صويلح، وقد تكلم فيه»[(٢)]. وقال ابن الجوزي في التحقيق: تكلم فيه[(٣)].

٣٢- (٤٨٧٩ تحرير) عمر بن حفص بن عمر الحميري الوصابي. ليس فيه إلا قول ابن المواق: لا يعرف حاله[(٤)].

٣٣- (٥٧٦٠م تحرير) محمد بن أبي بكر بن أبي شيبة. ليس فيه سوى قول الذهبي: «لا يكاد يعرف»[(٥)].

٣٤- (٥٨٠٨ تحرير) محمد بن حسان بن خالد الضبي. قال أبو حاتم: ليس بالقوي، وكذا قال الدارقطني[(٦)].

٣٥- (٥٨٢٥ تحرير) محمد بن حفص القطان البصري. ليس فيه إلا ذكر ابن حبان له في الثقات. وقول أبي عبد الله بن منده: حدّث عنه (كذا في تهذيب التهذيب وفي تعليق محقق تهذيب الكمال ولعل الصواب عن) ابن عيينة ويحيى القطان بالمناكير[(٧)].

٣٦- (٥٨٥٨ تحرير) محمد بن خلف بن طارق الداري الشامي. ليس فيه جرح أو تعديل أبدًا[(٨)].

٣٧- (٦٢٦٣ تحرير) محمد بن المتوكل بن عبد الرحمن الهاشمي. قال أبو

---

(١) تهذيب الكمال (٥/ ١٣٦ ط٩٨ الهامش).
(٢) ميزان الاعتدال (٣/ ٥٢).
(٣) تهذيب التهذيب (٧/ ١٥٢).
(٤) تهذيب التهذيب (٧/ ٤٣٥).
(٥) الكاشف (٢/ ١٦٠ الترجمة ٤٧٤٧).
(٦) تهذيب الكمال (٦/ ٢٧٥ ط٩٨).
(٧) تهذيب الكمال (٦/ ٢٨٢ ط٩٨)، وتهذيب التهذيب (٩/ ١٢٣).
(٨) تهذيب الكمال (٦/ ٢٩٩ ط٩٨).

حاتم: لين الحديث. وقال ابن عدي: كثير الغلط(١). وقال مسلمة: كان كثير الوهم، وكان لا بأس به. وقال ابن وضاح: كان كثير الغلط(٢). وقال الذهبي: لمحمد هذا أحاديث تستنكر(٣).

٣٨- (٦٣٠٤ تحرير) محمد بن مصفى بن بهلول الحمصي.

قال صالح جزرة: كان مخلطًا وأرجو أن يكون صادقًا، وقد حدث بأحاديث مناكير. وقال ابن حبان: كان يخطئ(٤). وذكره العقيلي في الضعفاء. وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن حديث رواه محمد بن مصفى عن الوليد فأنكره أبي جدًّا(٥).

٣٩- (٦٣٢٣ تحرير) محمد بن مكي بن عيسى المروزي. ليس فيه إلا ذكر ابن حبان له في الثقات(٦).

٤٠- (٧٠٠٩ تحرير) موسى بن مروان التمار البغدادي. ليس فيه إلا ذكر ابن حبان له في الثقات(٧).

٤١- (٧٥٠٥ تحرير) يحيى بن إسماعيل الواسطي.

قال أبو حاتم: أدركته ولم أكتب عنه. وقال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل ذكره، فقال: أعرفه قديمًا، وكان لي صديقًا. وهذه عبارة لا تعني التعديل من الإمام أحمد، ثم هي إضراب من أبي داود عن الكلام فيه جرحًا أو تعديلًا أيضًا، وناهيك تضعيفًا به أن أبا داود لم يرو عنه في سننه أبدًا إلا في موطن واحد (٤٨٤٢) قرنه بابن أبي خلف. وعلى هذا نص الجياني في شيوخ أبي داود (الورقة: ٩٦)، كما نقله الدكتور بشار في تعليقه على تهذيب الكمال(٨).

---

(١) تهذيب الكمال (٦/ ٤٩٣ ط٩٨).
(٢) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٢٥).
(٣) ميزان الاعتدال (٤/ ٢٤).
(٤) تهذيب الكمال (٦/ ٥١٩ ط٩٨).
(٥) الضعفاء الكبير (٤/ ١٤٥).
(٦) تهذيب التهذيب (٩/ ٤٧١).
(٧) تهذيب الكمال (٧/ ٢٧٧ ط٩٨).
(٨) تهذيب الكمال (٨/ ١٠ ط٩٨).

وهذا الراوي سكت عنه الإمام الذهبي إمام النقاد في الكاشف[1]، وقال في الميزان: لا يعرف وخبره منكر[2]. وقال في الديوان: مجهول[3]. فمثل هذا يكون حسن الحديث؟!

٤٢ - (٧٦٢٣ تحرير) يحيى بن الفضل السجستاني. ليس فيه جرح أو تعديل البتة[4].

أما في الجانب التطبيقي: فقد سبق قولي تعليقًا أن ابن القطان الفاسي - وهو من قدماء من قال بهذه القاعدة - اضطرب منهجه في المجال التطبيقي إزاء هذا وقد تابعه المحرران على اضطرابه، وتجاوزا فيه حد الإفراط فكانا مضطربين يميعان القاعدة وفقًا لمخالفتهما للحافظ، ويظهر لك هذا جليًّا من خلال ما يأتي:

أولًا: أقدم المحرران على إنزال سبعة وأربعين (٤٧) راويًا، عن مرتبة «ثقة» إلى مرتبة أدنى خلافًا لهذه القاعدة، علمًا بأنهم جميعًا من شيوخ أبي داود وإليك هم:

ت	رقم الترجمة في التحرير	اسم الراوي	حكم المحررين
١	٣٦٢	إسحاق بن الضيف الباهلي	صدوق ربما أخطأ
٢	٤٧٠	إسماعيل بن عمر	قال الحافظ: مقبول وأقراه
٣	٤٩٢	إسماعيل بن موسى الفزاري	صدوق
٤	٦٢٤	أيوب بن منصور الكوفي	ضعيف يعتبر به، ولم يوثقه أحد
٥	٦٩٦	بشر بن عمار القهستاني	قال الحافظ: صدوق وأقرّاه

(١) (٢/ ٣٦١ الترجمة ٦١٣٢).

(٢) (٤/ ٣٦١).

(٣) (٢/ ٤٢٢ الترجمة ٤٥٩٩).

(٤) تهذيب الكمال (٨/ ٨٧ ط٩٨).

ت	رقم الترجمة في التحرير	اسم الراوي	حكم المحررين
٦	١٢٤٩	الحسن بن شوكر البغدادي	قال الحافظ: صدوق وأقرَّاه
٧	١٢٥١	الحسن بن الصباح البزار	صدوق
٨	١٢٦٨	الحسن بن عمرو السدوسي	قال الحافظ: صدوق وأقرَّاه
٩	١٣٣١	الحسين بن علي بن الأسود العجلي	ضعيف
١٠	١٣٣٢	الحسين بن علي بن جعفر الأحمر الكوفي	قال الحافظ: مقبول وأقرَّاه
١١	١٣٦١	الحسين بن علي بن يحيى الأنصاري	حسن الحديث
١٢	١٤٢١	حفص بن عمر الضرير البصري	قال الحافظ: صدوق وأقرَّاه
١٣	١٤٧٣	حكيم بن سيف بن حكيم الأسدي	قال الحافظ: صدوق وأقرَّاه
١٤	١٥٣٧	حمزة بن نصير بن حمزة الأسلمي	قال الحافظ: مقبول وأقرَّاه
١٥	١٧٥٣	الخليل بن زياد المحاربي	قال الحافظ: مقبول وأقرَّاه
١٦	٢٣٧٤	سعيد بن عمرو الحضرمي	صدوق حسن الحديث
١٧	٢٤٠٤	سعيد بن نصير البغدادي	قال الحافظ: صدوق وأقرَّاه
١٨	٢٥٨٤	سليمان بن عبد الحميد بن رافع البهراني	قال الحافظ: صدوق وأقرَّاه
١٩	٢٥٨٨	سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى التميمي	صدوق حسن الحديث
٢٠	٢٦٥٢	سهل بن تمام بن بزيع	ضعيف يعتبر به

ت	رقم الترجمة في التحرير	اسم الراوي	حكم المحررين
٢١	٢٦٦٦	سهل بن محمد بن عثمان السجستاني	قال الحافظ: صدوق فيه دعابة. وأقرّاه
٢٢	٢٧٩٤	شعيب بن أيوب بن زريق الصريفيني	قال الحافظ: صدوق وأقرّاه
٢٣	٢٨٣٤	شيبان بن فروخ أبي شيبة الحبطي	صدوق حسن الحديث
٢٤	٣٢١٠	عبد الله بن إسحاق الجوهري البصري	صدوق
٢٥	٣٢٤٨	عبد الله بن الجراح بن سعيد التميمي	صدوق حسن الحديث
٢٦	٣٦٠٦	عبد الله بن مخلد بن خالد التميمي	صدوق حسن الحديث
٢٧	٣٦٥٩	عبد الله بن نافع الصائغ المخزومي	صدوق حسن الحديث
٢٨	٣٧٠٠	عبد الله بن يحيى بن ميسرة	قال الحافظ: لا يعرف ولم يتعقباه
٢٩	٣٨٤٥	عبد الرحمن بن حسين الحنفي	صدوق حسن الحديث
٣٠	٣٨٥١	عبد الرحمن بن خالد بن يزيد القطان	قال الحافظ: صدوق وأقرّاه
٣١	٤٠٧٢	عبد السلام بن عبد الرحمن بن صخر الوابصي	صدوق حسن الحديث
٣٢	٤٠٩٧	عبد العزيز بن السري الناقد	صدوق حسن الحديث
٣٣	٤١٧٣	عبد الملك بن حبيب المصيصي	صدوق حسن الحديث
٣٤	٤٣٤٩	عبيد الله بن أبي الوزير	مقبول في أقل أحواله
٣٥	٤٥١٤	عثمان بن محمد بن سعيد الرازي	صدوق حسن الحديث
٣٦	٤٨٧٩	عمر بن حفص بن عمر الحميري الوصابي	صدوق حسن الحديث

ت	رقم الترجمة في التحرير	اسم الراوي	حكم المحررين
٣٧	٥٧٦٠	محمد بن بكر بن عثمان البرساني	صدوق حسن الحديث
٣٨	٥٧٦٠م	محمد بن أبي بكر بن أبي شيبة	اعتمدا قول الذهبي: لا يكاد يعرف
٣٩	٥٨٠٨	محمد بن حسان بن خالد الضبي	صدوق حسن الحديث
٤٠	٥٨٢٥	محمد بن حفص القطان البصري	صدوق حسن الحديث
٤١	٥٨٥٨	محمد بن خلف بن طارق الداري الشامي	صدوق حسن الحديث
٤٢	٦٢٦٣	محمد بن المتوكل بن عبد الرحمن الهاشمي	صدوق حسن الحديث
٤٣	٦٣٠٤	محمد بن مصفى بن بهلول الحمصي	صدوق حسن الحديث
٤٤	٧٠٠٩	موسى بن مروان التمار البغدادي	صدوق حسن الحديث
٤٥	٧٣٠٠	هشام بن عبد الملك بن عمران اليزني	صدوق حسن الحديث
٤٦	٧٥٠٥	يحيى بن إسماعيل الواسطي	صدوق حسن الحديث
٤٧	٧٦٢٣	يحيى بن الفضل السجستاني	صدوق حسن الحديث

ثانيًا: أعمل المحرران هذه القاعدة حتى في شيوخ أبي داود خارج السنن، وهو أمر يدل بلا ريب على فقدان المنهج، واطراد التناقض في هذا «**التحرير**» الذي لا يمت إلى التحرير بنسب ولا صلة، ولا نقول إلا ما يرضي ربنا ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وينجلي هذا الأمر من خلال التراجم الآتية التي سأذكرها على سبيل التمثيل، فإن المقام طال، حتى خشيت على القراء من الملال، فأقول وبه الاستعانة:

١- (٣٠٣ تحرير) الأزهر بن جميل بن جناح. إنما روى له أبو داود في

«**كتاب الزهد**» خارج السنن بنص المحررين.

٢- (٣٥٩٩ تحرير) عبد الله بن محمد بن يحيى الخشاب الرملي وحديثه عند أبي داود في «**المراسيل**» ورقمه: (مد).

٣ - (٥٠٠٥ تحرير) عمرو بن الحباب العلاف البصري وحديثه عند أبي داود في «**المراسيل**» ورقمه: (مد).

٤- (٦٠٦٢ تحرير) محمد بن عبد الجبار الهمذاني. إنما روى له أبو داود في «**المراسيل**» ورقمه: (مد).

٥- (٦١٤٦ تحرير) محمد بن عقيل بن خويلد. إنما روى له أبو داود في «**كتاب الناسخ والمنسوخ**» ورقمه: (خد).

٦- (٦٢٣٢ تحرير) محمد بن قدامة بن إسماعيل السلمي البخاري وحديثه خارج السنن.

٧- (٦٤٠٠ تحرير) محمد بن يزيد بن عبد الملك الأسفاطي البصري وحديثه عند أبي داود في كتاب «**القدر**»، ورقمه: (قد).

٨- (٧١١٤ تحرير) نصر بن عاصم الأنطاكي[١].

فبعد هذا كله أقول: لا يصح بحال استعمال هذه القاعدة أو غيرها من قواعد التوثيق الإجمالي، في رفع مرتبة راوٍ، ومن ثم قبول حديثه، إذ قبول الحديث يترتب عليه إثبات شرع، ورحم الله الحافظ ابن حجر إذ يقول: «وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل؛ فإنه إن عدل أحدًا بغير تثبت، كان كالمثبت حكمًا ليس بثابت، فيخشى عليه أن يدخل في زمرة «من روى حديثًا وهو يظن أنه كذب». وإن جرح بغير تحرز؛ فإنه أقدم على الطعن في مسلم بريء من

---

(١) إنما روى له أبو داود في المراسيل. انظر: حاشية سبط ابن العجمي على الكاشف (٢/ ٣١٨ الترجمة ٥٨١٣).

ذلك، ووسمه بميسم سوء يبقى عليه عاره أبدًا والآفة تدخل في هذا تارة من الهوى والغرض الفاسد - وكلام المتقدمين سالم من هذا غالبًا - وتارة من المخالفة في العقائد»[1].

وخلاصة القول: إنه لا يحق لنا ولا لغيرنا توثيق أحد من شيوخ أبي داود على هذه القاعدة، وأن من ذكر ما ذكر من العلماء فإنما عنوا القبول العام لا التوثيق المطلق، وما أوقع المحررين في توثيق شيوخ أبي داود على هذه القاعدة افتقارهم إلى التوثيق واحتياجهم إلى ذلك من أجل مخالفة أحكام الحافظ.

---

(١) نزهة النظر: ص(١٩٢، ١٩٣). مع نكت الحلبي.

المبحث الخامس

قاعدة: توثيق شيوخ بقي بن مخلد الأندلسي

في بادئ ذي بدأ أود أن أقول:

إن قواعد التوثيق الإجمالي هي قواعد أغلبية لا ينبغي جعلها مطردة في كل راوٍ، وسبب ذلك أن هؤلاء الرواة كانوا شديدي التحرز في شيوخهم الذين يروون عنهم، ولكن هذا غير مانع أن تقع في رواياتهم بعض الروايات عن الضعفاء؛ إذ قد لا يعرف الراوي حال شيخه، لاسيما إذا كان غريبًا كما هو حال بقي بن مخلد.

ولذا فإن الأمثلة التسع التي سأوردها، نلحظ فيها، أن الحافظ حكم على ثمانية منهم بالصدق، والتاسع بأنه مستقيم الحديث، ولا يخفى أن هذا ليس من باب الموافقة في شيء، بل هو التطبيق الواقعي لما قررته آنفًا.

ولنأخذ أول راوٍ من هؤلاء التسعة وهو: إبراهيم بن العلاء، فقد قال فيه أبو حاتم: صدوق، وقال ابن عدي: إبراهيم هذا حديثه عن إسماعيل بن عياش وبقية وغيرهما مستقيم. (تهذيب الكمال ١/١٢٧ ط٩٨). وقال أبو داود: ليس بشيء. (تهذيب التهذيب ١/١٤٩).

وأما الثاني منهم، وهو: أزهر بن مروان الرقاشي، فقد قال فيه ابن حبان: مستقيم الحديث، ووثقه مسلمة الأندلسي. (تهذيب الكمال ١/١٦٦ ط٩٨).

والثالث وهو: عبد الله بن أحمد بن بشير، فقد قال عنه ابن معين: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق. (تهذيب الكمال ٤/٨٣ ط٩٨).

والرابع وهو: عبد الله بن عامر بن زرارة، فقد قال فيه أبو حاتم: صدوق وقال ابن حبان: مستقيم الحديث. (تهذيب الكمال ٤/١٧٤ ط٩٨). وهكذا بقية التراجم.

إلا أن الشيء المهم هو: أن قلم المحررين أول راد لهذه القاعدة، إذ ضعفا عددًا وأنزلا عددًا من الرواة عن درجة «ثقة» مع إنهم من شيوخ بقي، وقد اكتفيت بذكر بعضهم، وهو أمر يدل على التناقض الظاهر عند المحررين، وعدم التزامهما بمنهج وقاعدة، بل الأمر خاضع لمخالفتهما للحافظ، فهما حين يهويان التوثيق يوثقان الراوي، وعند العكس فالعكس. نسأل الله السلامة والسداد.

شيوخ بقي بن مخلد

الرواة الذين وثقاهم طبقًا لهذه البابة

ت	رقم الترجمة في التحرير	اسم الراوي	حكم الحافظ	حكم المحررين
١	٢٢٦	إبراهيم بن العلاء بن الضحاك الزبيدي	مستقيم الحديث	ثقة
٢	٣١٢	أزهر بن مروان الرقاشي	صدوق	ثقة
٣	٣٢٠٣	عبد الله بن أحمد بن بشير البهراني الدمشقي	صدوق	ثقة
٤	٣٤٠٤	عبد الله بن عامر بن زرارة الحضرمي الكوفي	صدوق	ثقة
٥	٣٦٠٣	عبد الله بن محمد اليمامي	صدوق	ثقة
٦	٣٩٣٩	عبد الرحمن بن عبيد الله بن حكيم الأسدي الحلبي	صدوق	ثقة
٧	٥٨٠٤	محمد بن حرب الواسطي النشائي	صدوق	ثقة
٨	٧٢٧٠	هدبة بن عبد الوهاب المروزي	صدوق ربما وهم	ثقة
٩	٧٥١٣	يحيى بن بشر بن كثير الحريري الكوفي	صدوق	ثقة

شيوخ بقي بن مَخْلَد

الذين أنزلاهم عن مرتبة الثقة

ت	رقم الترجمة في التحرير	اسم الراوي	حكم الحافظ	حكم المحررين
١	٤٩٢	إسماعيل بن موسى الفزاري الكوفي	صدوق يخطئ	صدوق
٢	١٣٣١	الحسين بن علي بن الأسود العجلي الكوفي	صدوق يخطئ كثيرًا	ضعيف
٣	٢٢٨٥	سعيد بن حفص بن عمرو النفيلي الحراني	صدوق تغير في آخر عمره	صدوق
٤	٢٧٩٤	شعيب بن أيوب بن زريق الصريفيني القاضي	صدوق يدلس	صدوق
٥	٦٣٠٤	محمد بن مُصفى بن بهلول الحمصي القرشي	صدوق له أوهام وكان يدلس	صدوق حسن الحديث
٦	٧٠٠٩	موسى بن مروان التمار البغدادي	مقبول	صدوق حسن الحديث

المبحث السادس

شيوخ أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي

جرى المحرران في كتابهما على قاعدة ما أعلم مَنْ قال بها قبلهما، وهي: أن شيوخ أبي حاتم الرازي الذين أطلق عليهم لفظة: «صدوق» ثقات، ولست أريد أن أخل معهما في أصول هذه القاعدة ومدى اتساعها للتطبيق العملي، لكن يكفيني لأدلل على فسادها ما يأتي «والحليم تكفيه الإشارة»:

١- إن أبا حاتم الرازي نفسه قد تكلم في بعض شيوخه الذين روى عنهم ومن أولئك الشيوخ:

(أ) أحمد بن هاشم بن أبي العباس الرملي، روى عنه أبو حاتم (تهذيب الكمال ١/ ٨٩ ط٩٨)، وقال عنه: «صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به». (الجرح والتعديل ٢/ ٨٠).

(ب) عبد الله بن الجراح بن سعيد التميمي، روى عنه أبو حاتم (تهذيب الكمال ٤/ ١٠٠ ط٩٨)، وقال عنه: «كان كثير الخطأ ومحله الصدق». (الجرح والتعديل ٥/ ٢٨).

(ج) عبد الرحمن بن بكر بن الربيع الجمحي، روى عنه أبو حاتم (تهذيب الكمال ٤/ ٣٧٦ ط٩٨) وقال عنه: «محله الصدق». (الجرح والتعديل ٥/ ٢١٧).

(د) عبد الرحمن بن واقد العطار البصري، روى عنه أبو حاتم (تهذيب الكمال ٤/ ٤٨٧ ط٩٨)، وقال عنه: «شيخ». (الجرح والتعديل ٥/ ٢٩٦).

وغير هذا الكثير، فاكتفيت باجتزاء هذه الأمثلة لتدل على غيرها.

٢- تَكَلَّمَ غيرُ أبي حاتم الرازي من النقاد الذين تعتبر أقوالهم في بعض شيوخ أبي حاتم، مثل:

(أ) حفص بن عمر بن عبد العزيز الدوري المقرئ، روى عنه أبو حاتم الرازي (الجرح والتعديل ٣/ ١٨٤). قال فيه الدارقطني: ضعيف (تهذيب التهذيب ٢/ ٤٠٨)، وقال الإمام الذهبي: ليس هو في الحديث بذاك (الميزان ١/ ٥٦٦). وقال الذهبي أيضًا مقررًا ضعفه: «وقول الدارقطني: ضعيف، يريد في ضبط الآثار، أما في القراءات، فثبت إمام» (سير أعلام النبلاء ١١/ ٥٤٣).

(ب) خالد بن خداش بن عجلان الأزدي، روى عنه أبو حاتم (الجرح والتعديل ٣/ ٣٢٧). قال يحيى بن معين وأبو حاتم وصالح جزرة: صدوق. وقال يعقوب بن شيبة: كان ثقة صدوقًا، وقال ابن المديني: ضعيف. وقال الساجي: فيه ضعف. وقال ابن معين - مرة -: قد كتبت عنه، ينفرد عن حماد بن زيد بأحاديث. وقال أبو داود: روى عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر حديث الغار، ورأيت سليمان بن حرب ينكره عليه. وقال أبو حاتم: سألت سليمان بن حرب عنه فقال: صدوق لا بأس به. (تهذيب التهذيب ٣/ ٨٥ - ٨٦).

(ج) سليمان بن عبيد الله الأنصاري الرقي، روى عنه أبو حاتم (الجرح والتعديل ٤/ ١٢٧). قال ابن معين فيه: ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال أبو زرعة (ضعفائه: ٣٧٦): منكر الحديث. وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال: لا يتابع على حديثه. (تهذيب التهذيب ٤/ ٢٠٩ - ٢١٠).

(د) سنيد - واسمه الحسين - بن داود المصيصي، روى عنه أبو حاتم (الجرح والتعديل ٤/ ٣٢٦). أقول: اشتهر سنيد بتلقينه شيخه حجاج بن

محمد. فقال عبد الله بن أحمد: لم يحمده أبي فيما رآه يصنع بحجاج وذمه على ذلك. وقال أبو داود: لم يكن بذاك. وقال أبو حاتم: ضعيف. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال ابن حبان: ربما خالف. (تهذيب الكمال ٣/٣١٩ ط٩٨). ونقل الدكتور بشار هناك عن إكمال مغلطاي: أن مسلمة الأندلسي والساجي ذكراه في جملة الضعفاء.

(هـ) محمد بن مصفّى بن بهلول القرشي الحمصي، روى عنه أبو حاتم (الجرح والتعديل ٨/١٠٤). قال أبو حاتم فيه: صدوق. وقال النسائي: صالح. وفي مرة: صدوق. وقال صالح جزرة: كان مخلطًا، وأرجو أن يكون صادقًا، وقد حدث بأحاديث مناكير وقال ابن حبان: ربما أخطأ. وقال أبو زرعة الدمشقي: كان ممن يدلس تدليس التسوية. (تهذيب الكمال ٦/٥١٩ ط٩٨).

وغير ذلك من الأمثلة.

٣- إن المحررين قد تناقضا في تطبيقهم لهذه القاعدة، فلم يسيرا فيها سيرًا متزنًا في ثنايا كتابهما، فقد وثقا طبقًا لهذه القاعدة ثمانية وأربعين راويًا: وإليك أرقام تراجمهم في تحريرهما:

١٧، ٧٦، ٢٠٠، ٢٥٠، ٤٣٠، ٤٩١، ٧٤٥، ١٧٨٧، ١٩٢٥، ٢٧٢١، ٢٧٣٠، ٣٢٠٣، ٣٢٨٠، ٣٤٩٣، ٣٥١١، ٣٧٦٦، ٣٨١٢، ٣٨٩٠، ٣٩٣٩، ٤٠٧٤، ٤٠٧٥، ٤٠٩٠، ٤١٤٦، ٤٢٥٢، ٤٢٧٠، ٤٦٨٨، ٤٧٠١، ٤٧١٣، ٤٧٣٨، ٤٧٤١، ٤٧٦٥، ٥١٧٢، ٥٣٩٠، ٥٣٩٦، ٥٦٩٤، ٥٦٩٥، ٥٧١٩، ٥٧٤٩، ٥٨٠٤، ٦٣٨٦، ٦٥٢٨، ٦٩٤٧، ٦٩٨٦، ٧٢٢١، ٧٢٩١، ٧٥٦٨، ٧٦٠٠، ٧٨٨٧.

في حين أنزلا اثني عشر راويًا عن مرتبة الثقة إلى صدوق، وضعيف، وضعيف يعتبر به، نقضًا لهذه القاعدة، مع أنهم من شيوخ أبي حاتم، وإليك أرقام تراجمهم في تحريرهما:

١٠٩، ١٢٢، ١٤١٦، ١٦٢٣، ٢٥٩١، ٢٦٤٦، ٢٦٦٤، ٣٢٤٨، ٤٠٣٧، ٥٣٤٠، ٦٣٠٤، ٧٠١٠.

وقد نص المحرران في مقدمتهما أن أبا حاتم يطلق على بعض شيوخه لفظة: «صدوق» تواضعًا، وهذا أمر عجيب غريب لا ندري كيف خطه قلم المحررين؟ فكيف يجرأ أبو حاتم من إنزال الراوي من رتبة إلى رتبة على هذا وكيف ينزله أبو حاتم هكذا تواضعًا؟ وهل أن الحكم على الراوي من حق الراوي أم من حق أبي حاتم؟ ثم إن أبا حاتم أطلق لفظة: «ثقة» في كثير من شيوخه فلماذا تواضع في بعض ولم يتواضع في بعض؟! ثم لو كان ما ذكراه حقًّا فكيف يجعل ابنه عبد الرحمن من قيل فيه: «صدوق» في رتبة الاعتبار (الجرح والتعديل ٢/٣٧) فتنبه!!

وكذلك زعم المحرران أن النسائي يطلق على ثقات شيوخه: «لا بأس به» وهي قاعدة عجيبة غريبة كذلك لم يسبقا إليها ولم يقل بها أحد قبلهما؛ فالأمة مجمعة على خلاف قولهما، بل كيف يحق للنسائي أن ينزل رتبة راوٍ بسبب كونه شيخه؟! بل كيف يقارن المحرران بين لفظتين مختلفتين في إحداهما إثبات وفي الآخرة نفي ليس إثباتًا؟!

المبحث السابع

منهج المحررين

يمكن أن أصف منهج المحررين في كتابهما «**التحرير**» من خلال الدراسة التي قدمتها بعدة أمور من أهمها:

١ - عدم التحرير[١]: ٨، ١٢، ٢٩، ٤٠، ٤٨، ٥٠، ٥٤، ٥٥، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٨٥، ١٠٠، ١٠٤، ١٠٥، ١٢٧، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٥، ١٥٤، ١٥٦، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٩٣، ١٩٤، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٤، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٩، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٨٠، ٣٨٣، ٣٨٩، ٣٩٥، ٣٩٩، ٤٠٣، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١٧، ٤٢٧، ٤٢٩ ٤٣٧، ٤٤٣، ٤٤٧، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٧٠، ٤٧٣، ٤٨٤، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٥١١، ٥١٤، ٥١٥، ٥٢٥، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٧٠، ٥٧٦، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٥، ٥٩٠.

٢ - عدم الدقة: ٥، ٨، ٢٣، ٣٧، ٤٠، ٤٢، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٦٦، ٦٧، ٧٥، ٧٧، ٨٣، ١١٩، ١٢٠، ١٢٧، ١٤٢، ١٤٥، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ٢٢٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٣٢٢، ٣٣٣، ٣٥٣، ٣٦٣، ٣٧١، ٤٢٦، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٥٠، ٤٥٧، ٤٦٩، ٤٧٢، ٤٧٦، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨٣،

---

(١) الأرقام المذكورة هنا هي أرقام كتاب «**كشف الإيهام**». وهذا سوى ما ذكرته في الملاحق، وسوى تعقباتي لهما في ثنايا الكتاب.

٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩١، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٨، ٥٠٤، ٥٦٧، ٥٦٩، ٥٨٣.

٣ - الاعتماد على تهذيب الكمال فحسب: ٦٧، ٧٦، ٧٩، ٩٨، ١٠٤، ٢٥٢، ٢٧١، ٣٢١، ٣٣٤، ٣٤٥، ٣٥٩، ٣٦٤، ٣٦٦، ٤١٤، ٥٢٣، ٥٥٢، ٥٧٣.

٤ - الوهم الشديد: ٦٧، ٥٨٣.

٥ - عدم المنهجية: ٢، ٢٠، ٢٢، ٢٦، ٢٩، ٣٢، ٤٩، ٥١، ٥٧، ٦٣، ١٠٤، ١٠٨، ١١٩، ١٢٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٥٣، ١٦٧، ١٧٩، ٢١٠، ٢١٥، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٨٣، ٣١٨، ٣٢٨، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤٦، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٧٤، ٣٨٠، ٣٨٢، ٣٩٤، ٤٣٢، ٤٥٤، ٤٥٦، ٤٦٥، ٤٧٧، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٦، ٥٢٩، ٥٣٨، ٥٥٨، ٥٦٧، ٥٦٩.

٦ - الذهول عن بدهيات الأمور: ٢٥، ٤٢، ٤٨، ٥٠، ٥١، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٥، ٧٣، ١٠٥، ١٠٨، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٨، ١٨٠، ٣٢٢، ٣٣٣، ٣٥٣، ٣٦٣، ٣٧١، ٤٢٦، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٥٠، ٤٥٣، ٤٩١، ٤٩٣، ٥٠٦، ٥٤٤، ٥٦٥، ٥٦٧، ٥٦٩، ٥٨٣.

٧ - نقلهما أقوالًا لا أصل لها في كتب العلم: ٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٨٣، ٩٤، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٧٥، ٢٨٦، ٣٠٩، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٧٩، ٤٩١.

٨ - الرواة الذين ذكرا إخراج صاحبي الصحيحين لهم أصولًا وهم في المتابعة: ٩، ١٩، ٥٠، ٦٤، ١٠٧، ١٦١، ٢٦٤، ٤٦٧، ٤٦٨.

٩ - الرواة الذين ذكرا أن صاحبي الصحيحين أخرجا لهم متابعة وهم في الأصول: ١٨٥، ٤٧١، ٤٨٦.

١٠ - إطلاقهما بعض الأقوال من غير تثبت كقولهما: لم نجد أحدًا وثقه أو قال فيه صدوق، أو لا نعلم فيه جرحًا، أو لم يوثقه إلا فلان، أو لم يضعفه إلا

فلان وما كان على هذه الشاكلة: ٢٤، ٣٨، ٦٤، ٧٦، ٧٩، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٩، ١٥٢، ١٦٠، ١٦١، ٢٢٣، ٢٦٣، ٢٨٣، ٢٨٤، ٣٠٣، ٣٢٦، ٣٣٣، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٣، ٤١٤، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٣٥ ٤٣٩، ٤٤١، ٤٥٢، ٥٢٠، ٥٥٨، ٥٧٢.

١١ - القول بلا برهان يسعف: ٥، ٢٦، ٥٠، ٦٩، ٧٣، ٧٤، ١٠٨، ١٤٥، ٢٩٢، ٣١١، ٣١٣، ٣٢٨، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٦٣، ٣٨٣، ٤٣٩، ٥٣٨.

١٢ - المجازفة: ٤، ٢٣، ٢٧، ٢٩، ٣٨، ٤٨، ٦٣، ٦٥، ٦٧، ٧٥، ٧٦، ٧٩، ٨٠، ٨٢، ١١٧، ١٣٤، ١٣٩، ١٥٥، ١٦٣، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٦، ١٨١، ١٨٥، ١٩٥، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٥٠، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٨٤، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٤، ٣٢٨، ٣٤٠، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٨، ٣٦٣، ٣٦٩، ٣٧٣، ٣٨١، ٣٨٣، ٣٩٨، ٤٠٦، ٤٢١، ٤٣١، ٤٤٦، ٤٥١، ٤٥٤، ٤٥٦، ٤٦٠ ٤٦٤، ٤٧٧، ٤٨٥، ٤٩٢، ٥١٠، ٥١٧، ٥٢٠، ٥٢٧، ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٤٧، ٥٥٨، ٥٧٢.

١٣ - الخروج عن اللياقة مع الحافظ: ٣٩، ٧٣.

١٤ - الإسهاب الممل بلا فائدة، والاستدراك بلا معنى: ٥، ٦، ٢٢، ٢٥، ٢٦، ٣٠، ٤١، ٤٢، ٤٨، ٥٤، ٥٨، ٦٠، ٦٣، ٦٦، ٦٨، ٧٣، ٨٨، ٩١، ٩٧، ١٠٩، ١١١، ١٢٧، ١٣٧، ١٤٨، ١٥٨، ١٦٨، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٨، ١٨٢، ١٩١، ٢٠٦، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٧، ٢٥٩، ٢٦٤، ٢٨٧، ٢٩٨، ٣٠٦، ٣٢٠، ٣٣٠، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٧٠، ٣٨٤، ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٧، ٤٠٠، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤١٥، ٤١٨، ٤٣٤، ٤٣٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٧٠، ٤٧٥، ٤٩٢، ٤٩٤، ٤٩٧، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٥.

١٥ - التهافت: ٥١، ٥٣٦، ٥٤٥، ٥٦٧، ٥٦٩، ٥٧١، ٥٨٣.

١٦ - عدم استيعاب الأقوال: ٨، ١٠، ١٣، ١٥، ١٧، ١٨، ٢٧، ٣٣، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٢ ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٤، ٥٧، ٦٠، ٦٢، ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٦٩، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٨، ٩٠، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٨، ١٠٠، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٥، ١٣٥، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٥١، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٤، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٥، ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٣، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٤٦، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٨٤، ٢٨٧، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٤٢، ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٣، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٩٢، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٦، ٤١٥، ٤٢١، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦١، ٤٦٧، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٨٥، ٤٨٦، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥٠٨، ٥١٧، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٥٢، ٥٥٨، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥.

١٧ - تغيير النصوص: ٧، ٣٣، ٤٢، ٥٥، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٩٨ ١٠٠، ١١١، ١٢٠، ١٢٧، ١٤٧، ١٧٠، ١٨١، ١٨٥، ١٩٤، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢١٠، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٣٠، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٨٧، ٢٩٣، ٢٩٦، ٣٠١، ٣٢١، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٧٦، ٣٧٩، ٣٨٨، ٣٩٤، ٤٢٢، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٥٢، ٤٥٨، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٥٠٥، ٥١٠.

١٨ - التناقض: ٣، ٥، ٨، ١٢، ٢٢، ٢٦، ٢٧، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٤١، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٤، ٥٧، ٦٣، ٧٤، ٧٩، ٨١، ٨٣، ٨٤، ٨٧، ٨٩ ١٠٢، ١٠٥، ١٠٨، ١١٢، ١١٣، ١٢٧، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٦، ١٤٧، ١٥١، ١٥٣، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٥، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٥، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٦،

٢٣٠، ٢٤٤، ٢٥١، ٢٦٠، ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٩٢، ٢٩٦، ٣٠٢، ٣١٨، ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣٦، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٧، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٨٢، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠١، ٤٠٤، ٤٠٩، ٤١٦، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٣٢، ٤٥٤، ٥٠٣، ٥١٧، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٦، ٥٢٩، ٥٥٨، ٥٦٩، ٥٧١.

١٩ - الرواة الذين اضطربت أقوالهم فيهم في بقية كتبهم: ١٨٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٢١٠، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٦٠، ٢٩٢، ٢٩٦، ٣٢٨، ٣٧٠، ٣٧٦، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠١، ٤٠٤، ٤١٦، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٣٢، ٤٤٢، ٤٥٤، ٤٦٤، ٤٦٨، ٥٠٣، ٥٠٦، ٥٠٧.

٢٠ - التدليس: ٤، ١٩، ٢١، ٢٦، ٤٢، ٥٠، ٦٤، ٦٥، ٧٣، ٨٠، ١٠٠، ٢٥٣، ٢٦٤، ٣١٤، ٣٤٣، ٤٦٤، ٤٦٧، ٤٨٢، ٤٩٤.

٢١ - متابعة طبعة الشيخ عوامة من غير بحثٍ ولا تدقيق: ٦، ١١، ٢١، ٣٢، ٤٠، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٥٢، ٥٦، ٦٠، ٦١، ٧٠، ٧١، ٧٧، ٨٠، ٩٦، ٩٩، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤ ١١٠، ١١٤، ١١٥، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٦، ١٤٦، ١٦٢، ١٦٧، ١٧٥، ١٧٧، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٦، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢١٤، ٢٢٢، ٢٤٢، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٩، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٨٩، ٣٠٧، ٣١٥، ٣٢٥، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٨، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٧٥، ٣٨٢، ٣٩١، ٤٠٢، ٤٠٩، ٤٢٠، ٤٧٤، ٤٩٢، ٥١٦، ٥٢٢، ٥٣٢، ٥٥٠، ٥٧١، ٥٧٦، ٥٨٣، ٥٨٥.

الفصل الثالث

فرائد الفوائد

فرائد الفوائد

وقد رأيت أن أضمن مقدمتي بفصل يشمل فرائد الفوائد والقواعد، يشمل بعض المسائل المهمة المتعلقة بألفاظ الجرح والتعديل وبعض دقائق علم الحديث؛ كي تكون بمثابة كشافٍ لمن يريد مطالعة كتاب «**كشف الإيهام**»، وقد اقتصرت فيه على بعض المسائل المهمة والنادرة؛ لأن الاستطراد في سوق أكثرها يؤدي إلى تضخم هذا الفصل مما يؤدي إلى تضخم الكتاب، وَهُوَ أمرٌ غير مقصود وقد سقت هذه الفوائد متسلسلة بأرقام:

١- معرفة الخطأ في حديث الضعيف يحتاج إلى دقة وجهد كبير كما هو الحال في معرفة الخطأ في حديث الثقة.

٢- التفرد بحد ذاته ليس علة، وإنما يكون أحيانًا سببًا من أسباب العلة ويلقي الضوء على العلة، ويبين ما يكمن في أعماق الرواية من خطأ ووهم.

٣- المجروحون جرحًا شديدًا - كالفساق والمتهمين والمتروكين - لا تنفعهم المتابعات؛ إذ أن تفردهم يؤيد التهمة عند الباحث الناقد الفهم.

٤- الحديث الضعيف إذا تلقاه العلماء بالقبول فهو مقبول يعمل به ولا يسمى صحيحًا.

٥- قد تُعَلّ بعض الأحاديث بالمعارضة إذا لم يمكن الجمع ولا التوفيق.

٦- من كثرت أحاديثه واتسعت روايته، وازداد عدد شيوخه فلا يضر تفرده إلا إذا كانت أفراده منكرة.

٧ - فرق بين قولهم: «يروي مناكير» وبين قولهم: «في حديثه نكارة». ففي الأولى أن هذا الراوي يروي المناكير، وربما العهدة ليست عليه إنما من شيوخه،

وهي تفيد أنه لا يتوقى في الرواية، أما قولهم: «في حديثه نكارة» فهي كثيرًا ما تقال لمن وقعت النكارة منه.

٨ - قول ابن معين في الراوي: «ليس بشيء» تكون أحيانًا بمعنى قلة الحديث.

٩ - أشد ما يجرح به الراوي كذبه في الحديث النبوي، ثم تهمته بذلك، وفي درجتها كذبه في غير الحديث النبوي، وكذلك الكذب في الجرح والتعديل لما يترتب عليه من الفساد الوخيم.

١٠ - بين قول النسائي: «ليس بقويٍّ»، وقوله: «ليس بالقوي» فرق فكلمة: ليس بقوي تنفي القوة مطلقًا، وإن لم تثبت الضعف مطلقًا، وكلمة: «ليس بالقوي» إنما تنفي الدرجة الكاملة من القوة.

١١ - أبو حاتم الرازي يطلق جملة: «يكتب حديثه ولا يحتج به» فيمن عنده صدوق ليس بحافظ يحدث بما لا يتقن حفظه فيغلط ويضطرب، ومعنى كلامه: يكتب حديثه في المتابعات والشواهد، ولا يحتج به إذا انفرد.

١٢ - قول ابن معين في الراوي: «لم يكن من أهل الحديث» معناها: أنه لم يكن بالحافظ للطرق والعلل، وأما الصدق والضبط فغير مدفوعين عنه.

١٣ - كون أصحاب الكتب الستة لم يخرجوا للرجل ليس بدليل على وهنه عندهم، ولا سيما من كان سنه قريبًا من سنهم، وكان مقلًّا فإنهم كغيرهم من أهل الحديث يحبون أن يعلوا بالإسناد.

١٤- وقول ابن حبان في الثقات: «ربما أخطأ» أو «يخطئ» أو «يخالف» أو «يغرب» لا ينافي التوثيق، وإنما يظهر أثر ذلك إذا خالف من هو أثبت منه.

١٥- ليس من شرط الثقة أن يتابع بكل ما رواه.

١٦- الجرح غير المفسر مقبول إلا أن يعارضه توثيق أثبت منه.

١٧- جرح الرواة ليس من الغيبة؛ بل هو من النصيحة.

١٨- يشترط في الجارح والمعدِّل: العلم والتقوى والورع والصدق والتجنب عن التعصب ومعرفة أسباب الجرح والتزكية، ومن لم يكن كذلك لا يقبل منه الجرح ولا التزكية.

١٩- اعتماد الراوي العدل على كتابه دون حفظه لا يعاب عليه، بل ربما يكون أفضل لقلة خطئه.

٢٠- الخطأ في حديث من اعتمد على حفظه أكثر منه في حديث من اعتمد على كتابه.

٢١- الثقة هو من يجمع العدالة والضبط.

٢٢- صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس، مرتبة واحدة، وهي تفيد أن الراوي حسن الحديث.

٢٣- قولهم في الراوي: «صالح» بلا إضافة تختلف عن قولهم: «صالح الحديث»، فالأولى تفيد صلاحه في دينه، والثانية صلاحه في حديثه.

٢٤- قولهم: «متروك»، و«متروك الحديث» بمعنى واحد.

٢٥ - فرق بين قولهم: «تركوه»، وقولهم: «تركه فلان» فإن لفظ: «تركوه» يدل على سقوط الراوي وأنه لا يكتب حديثه، بخلاف لفظ: «تركه فلان» فإنه قد يكون جرحًا وقد لا يكون.

٢٦ - إذا قال البخاري في الراوي: «سكتوا عنه» فهو يريد الجرح.

٢٧ - إذا قال البخاري: «فيه نظر» فهو يريد الجرح في الأعم الغالب.

٢٨ - قولهم: «تعرف وتنكر» المشهور فيها أنها بتاء الخطاب، وتقال أيضًا:

«يُعرف وينكر» بياء الغيبة مبنيًّا للمجهول، ومعناها: أن هذا الراوي يأتي مرة بالأحاديث المعروفة، ومرة بالأحاديث المنكرة؛ فأحاديث من هذا حاله تحتاج إلى سَبْر وعَرْض على أحاديث الثقات المعروفين.

٢٩ - قول أبي حاتم في الراوي: «شيخ» ليس بجرح ولا توثيق، وهو عنوان تليين لا تمتين.

٣٠ - قولهم في الراوي: «ليس بذاك» قد يراد بها فتور في الحفظ.

٣١ - قولهم: «إلى الصدق ما هو» بمعنى أنه ليس ببعيد عن الصدق.

٣٢ - قولهم في الراوي: «إلى الضعف ما هو» يعني أنه ليس ببعيد عن الضعف.

٣٣ - قولهم في الراوي: «ضابط» أو «حافظ» يدل على التوثيق إذا قيل فيمن هو عدل، فإن لم يكن عدلًا فلا يفيد التوثيق.

٣٤ - وقوع الأوهام اليسيرة من الراوي لا تخرجه عن كونه ثقة.

٣٥ - قولهم في الراوي: «لا يتابع على حديثه» لا يعد جرحًا إلا إذا كثرت منه المناكير ومخالفة الثقات.

٣٦ - قولهم في الراوي: «قريب الإسناد» معناه: قريب من الصواب والصحة، وقد يعنون به قرب الطبقة والعلو.

٣٧ - قول البخاري في الراوي: «منكر الحديث» معناه عنده لا تحل الرواية عنه. ويطلقها غيره أحيانًا في الثقة الذي ينفرد بأحاديث، ويطلقها بعضهم في الضعيف الذي يخالف الثقات.

٣٨ - إن نفي صحة الحديث لا يلزم منه ضعف رواته أو اتهامهم بالوضع.

٣٩ - أكثر المحدثين إذا قالوا في الراوي: «مجهول»، يريدون به غالبًا جهالة العين، وأبو حاتم يريد به جهالة الوصف والحال.

٤٠ - التوثيق الضمني - وهو تصحيح أو تحسين حديث الرجل - مقبول عند بعض أهل العلم.

٤١ - يعرف ضبط الراوي بموافقته لأحاديث الثقات الأثبات.

٤٢ - نتيجة الاعتبار: معرفة صحة حديث الرجل، لا الحكم عليه أنه ثقة.

٤٣ - الثبت: هو المتثبت في أموره.

٤٤ - المتقن: هو من زاد ضبطه على ضبط الثقة.

٤٥ - قولهم: «موثق» معناه أنه ملحق بـ «الثقة» إلحاقًا، أو مختلف في توثيقه.

٤٦ - «مقارب الحديث»، بفتح الراء معناه أن غيره يقاربه، وبالكسر هو يقارب حديث غيره، وهما على معنى التعديل سواء بفتح الراء أو كسرها، وهي عند الإمام البخاري والترمذي من ألفاظ تحسين حديث الرجل.

٤٧ - قول الذهبي: «لا يعرف» يريد جهالة العين أحيانًا، ويريد جهالة العدالة أحيانًا، والقرائن هي التي ترشح المراد.

٤٨ - اصطلاح الرازيين أبي حاتم وابنه، وأبي زرعة في «المجهول»: يقصد بها مجهول الحال، وقد يريدون جهالة العين، وقد يطلق أبو حاتم: «مجهول» في بعض أعراب الصحابة.

٤٩ - يقدم قول الجارح والمعدل لرجل من بلده على من كان من غير بلده.

٥٠ - قولهم في راوٍ: «كان يخطئ» لا يقال إلا فيمن له أحاديث، لا حديث واحد.

٥١ - عادة ابن حبان في المختلف في صحبته أن يذكره في قسم الصحابة وقسم التابعين.

٥٢ - قد يقدح ابن حبان في متن حديث بناءً على الفهم والفقه، ويأتي غيره فيزيل إشكاله.

٥٣ - ابن حبان يتناقض فيذكر الراوي أحيانًا في الثقات، ثم يذكره في المجروحين.

٥٤ - ابن خراش رافضيٌّ لا يقبل قوله إذا خالف أو انفرد.

٥٥ - ابن معين يطلق أحيانًا: «لا أعرفه» على من كان قليل الحديث جدًّا.

٥٦ - قول البخاري في الراوي: «لا يحتجون بحديثه» بمثابة قوله: «سكتوا عنه».

٥٧ - إذا روى البخاري لرجل مقرونًا بغيره فلا يلزم أن يكون فيه ضعف.

٥٨ - إكثار البخاري عن رجل وهو شيخه المباشر: توثيق له ودليل على اعتماده.

٥٩ - إذا كتب الذهبي في الميزان علامة: «صح» بجانب ترجمة فمعناه المعتمد توثيقه.

٦٠ - الثقة لا يضره عدم المتابعة.

٦١ - ربما قالوا: ليس بثقة للضعيف أو المتروك.

٦٢ - الشهرة لا تنفع الراوي، فإن الضعيف قد يشتهر.

٦٣ - قبول التلقين قادح تسقط الثقة به.

٦٤ - الصالحون غير العلماء يغلب على حديثهم الوهم والغلط.

٦٥ - بلدي الرجل أعلم به.

٦٦ - ليس كل ضعيف يصلح للاعتبار.

٦٧ - لا يلزم من احتجاج إمام بحديث تصحيحه له.

٦٨ - توثيق الرجال وتضعيفهم أمرٌ اجتهادي.

٦٩ - ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل يتفاوت.

٧٠ - لا يلزم من قولهم: «ليس في الباب شيء أصح من هذا» صحة الحديث.

٧١ - الحديث الضعيف الإسناد يعبر عنه: بـ «ضعيف بهذا الإسناد» لا ضعيف فقط.

٧٢ - يوصف الحديث المقبول بلفظ: الجيد والقوي والصالح، والمعروف والمحفوظ والمجود والثابت.

٧٣ - الإرسال والتدليس ليسا بجرح، وهو غير حرام، إلا في حالات خاصة.

٧٤ - كلام الأقران في بعضهم لا يعبأ به إذا كان بغير حجة.

٧٥ - جرح الراوي بكونه أخطأ لا يضعفه ما لم يفحش خطؤه.

٧٦ - كل طبقة من النقاد لا تخلو من متشدد ومتوسط.

٧٧ - قولهم في الراوي: «ليس بذاك القوي» تلين هين.

٧٨ - غشيان السلطان للحاجة ليس بجارح.

٧٩ - معرفة تصاريف كلام العرب شرط لعالم الجرح والتعديل.

٨٠ - يغتفر في المتابعات والشواهد ما لا يغتفر في الأصول.

٨١ - قولهم: «ليس هو كأقوى ما يكون» تضعيف نسبي.

٨٢ - لا يسمع قول مبتدع في مبتدع كناصبي في شيعي.

٨٣ - اضطراب الرواة عن الشيخ لا يؤثر في الشيخ.

٨٤ - إذا كان الجارح ضعيفًا فلا يقبل جرحه للثقة.

٨٥ - فرق بين قولهم: تركه فلان، وقولهم: لم يرو عنه.

٨٦ - لا يلزم من كون الراوي ضعيفًا ضعفه في جميع رواياته.

٨٧ - ابن حبان متعنت في الجرح.

٨٨ - رواية الإمام البخاري عن المختلط هي قبل اختلاطه، وبعد اختلاطه ينتقى من حديثه ما صح منه.

٨٩ - لا يقبل الجرح إلا بعد التثبت خشية الاشتباه في المجروحين.

٩٠ - حفظ الراوي للحديث ليس بشرط لصحة حديثه.

٩١ - ولاية الحسبة ليست بأمر جارح.

٩٢ - الجرح الناشئ عن عداوة دنيوية لا يعتد به.

٩٣ - قوة الحفظ وقلة الغلط أمر نسبي بين حافظ وحافظ.

٩٤ - يكون بعض الرواة متقنًا في شيخ، وضعيفًا في غيره.

٩٥ - جرح الراوي بأنه من أهل الرأي ليس بجرح.

٩٦ - لا يجرح الثقة بشهره السيف على الحاكم.

٩٧ - إذا قرنوا لفظة: «ثقة» بلفظة: «صدوق»، فهي تفيد إنزاله، فثقة لعدالته ودينه، وصدوق لخفة في ضبطه.

٩٨ - يشترط فيمن يطلب الحديث ما قاله الذهبي: «فحق على المحدث أن يتورع في ما يؤديه، وأن يسأل أهل المعرفة والورع ليعينوه على إيضاح مروياته، ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار، ويجرحهم جهبذًا إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن، وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهم، مع التقوى والدين المتين والإنصاف،

والتردد إلى مجالس العلماء، والتحري والإتقان وإلَّا تفعل:

فَدَعْ عَنْكَ الْكِتَابَةَ لَسْتَ مِنْهَا وَلَوْ سَوَّدْتَ وَجْهَكَ بِالْمِدَادِ

قال الله تعالى: ﴿فَسْئَلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ فإن آنست يا هذا من نفسك فهمًا وصدقًا ودينًا وورعًا وإلا فلا تتعن، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي ولمذهب فبالله لا تتعب، وإن عرفت أنك مخلط مخبط مهمل لحدود الله فأرحنا منك فبعد قليل ينكشف البهرج، وينكب الزغل، ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله، فقد نصحتك فعلم الحديث صلف فأين علم الحديث؟ وأين أهله؟ كدت أن لا أراهم إلا في كتاب أو تحت تراب». (تذكرة الحفاظ ١/ ٤).

٩٩ - إقران المشيئة للفظ التعديل منزلٍ له عن مرتبته.

١٠٠ - قولهم: «ثقة صدوق» أعلى من «صدوق» فقط وأدنى من «ثقة» فقط.

١٠١ - قولهم: «ثقة لا بأس به» أعلى من: «لا بأس به» فقط وأدنى من «ثقة» فقط.

١٠٢ - قولهم: «ثقة يغرب» أشد من قولهم: «ثقة له أفراد»، لما يستفاد من معنى الاستغراب.

١٠٣ - إن الإمام البخاري لا يُقْدم على إقران راوٍ بآخر في صحيحه إلا لنكتةٍ مثل: الدلالة على اتحاد لفظ الراويين، أو بيان أن للشيخ أكثر من راوٍ أو الإشارة إلى متابعة، أو غير ذلك.

١٠٤ - الدلالة المعنوية للصدق تختلف ما بين المتقدمين والمتأخرين، فعلى حين كان ذا دلالة راجعة إلى العدالة فقط في مفهوم المتقدمين، ولا تشمل الحفظ بحال من الأحوال؛ لذا كان أبو حاتم الرازي كثيرًا ما يقول: ضعيف الحديث، أو: مضطرب الحديث ومحله عندي الصدق.

فقد أصبح ذا دلالة تكاد تختص بالضبط عند المتأخرين، ولذا جعلوا لفظة صدوق من بين ألفاظ التعديل.

١٠٥ - الاختلاف في اسم الراوي أو نسبته أو كنيته لا يدل بحال من الأحوال على جهالة ذلك الراوي، وقد نص الخطيب وغيره على ذلك[١].

(١) الكفاية (٣٧٥ الطبعة الهندية و٥٣٣ الطبعة التيجانية). وانظر الإرشاد للنووي (١/ ٢٩٩)، والتقريب (ص٩٤)، والتدريب (١/ ٣٢١).

الفصل الرابع

طبعات التقريب

طبعات التقريب

نال كتاب الحافظ ابن حجر «**تقريب التهذيب**» الحظوة والقبول عند العامة والخاصة، وتسابق لاقتنائه الكثيرون، فمنذ أن أكمله الحافظ للمرة الأولى، أخذ تلامذته في نسخه وتسارع الأمراء والأعيان والوجهاء لتحصيله فتعددت نسخه.

ولما يسر الله للبشرية اكتشاف الطباعة، كان طبع كتاب «**التقريب**» حلمًا راود الكثيرين، فتعددت طبعاته، لكن الذي تحصل عندي أربع طبعات فقط، وفي سبيل إيضاح الأمر لكثير ممن يظنون جودة تلك الطبعات من أصحاب الاختصاص قبل غيرهم، رأيت أن أتكلم عن كل طبعة بإيجاز ذاكرًا المميزات والمساوئ.

وارتأيت في ترتيبها أن تتخذ تاريخ ظهور تلك الطبعات أساسًا في ترتيبنا فأول تلك الطبعات(١):

أولا: طبعة الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف المصري

ظهرت هذه الطبعة بمجلدين، ضم الأول التراجم من بدئها إلى من اسمه «عبيدة»، وضم الثاني التراجم ابتداءً بمن اسمه «عتاب» إلى نهاية الكتاب.

اعتمد محققه في طبعه على نسخ مطبوعة ومخطوطة، أما المطبوعات فهي أربعة(٢):

١- طبعة حجرية طبعت سنة (١٢٩٢هـ).

---

(١) سبقت هذه الطبعات طبعات أخرى في الظهور إلا أنني لم أقف عليها، وترتيبي ينسحب على الطبعات الأربع التي وقفت عليها.

(٢) مقدمته ص(ي).

٢- طبعة حجرية طبعت سنة (١٣١٨هـ).

٣- طبعة حجرية طبعت سنة (١٩٢٠م).

٤- طبعة حجرية طبعت في لكنو الهند سنة (١٣٥٦هـ).

وكان نصيبه من الاعتماد على النسخ الخطية سبع مخطوطات هي:

١- نسخة كتبت سنة (٨١٧هـ) (كذا، والصواب ٨٢٧هـ)، عليها خط الزبيدي وأفاد أنها بخط المؤلف. وهي النسخة نفسها التي ادعى اعتمادها كل من: الشيخ محمد عوامة، ومصطفى عبد القادر، وعادل مرشد والمحررين.

٢- نسخة كتبت سنة (٨٣٢هـ)، مقابلة على نسخة المؤلف.

٣- نسخة كتبت سنة (٨٤٠هـ)، عن نسخة المؤلف وعليها خطه.

٤- نسخة كتبت سنة (١٠٩٠هـ)، وهي نسخة حديثة نسبيًّا، وكذلك ما بعدها.

٥- نسخة كتبت سنة (١١٣٧هـ).

٦- نسخة كتبت سنة (١١٤٦هـ).

٧- نسخة أخرى ناقصة الآخر، لم يذكر تاريخا لنسخها.

ولست أشك أن الشيخ عبد الوهاب استفرغ وسعه وطاقته في تحقيق هذا الكتاب والوقوف على طبعه، وكتاب توفرت له هذه المجموعة القيمة من المخطوطات والمطبوعات، وهيأ الله له رجلًا يمتاز بمتانة الدين والورع والغيرة على السنة النبوية، لا نخاله يخرج مع خلل فيه، أو سقط منه.

إلا أن الواقع يأبى ذلك، فلقد خرج الكتاب مشحونًا بالأخطاء المطبعية، فلا تكاد صفحة منه تخلو منها، حتى أصبح الأمر على النقيض تمامًا من قول محققه: «ولم يتسع لي الوقت لاستدراك الأخطاء المطبعية، وظني أنها قليلة ويسيرة لا

تخفى على قارئ»[١]. بل خفيت على كثيرين ممن مارسوا هذا العلم فكيف بمن لم يكن من أحلاسه؟!

ولقد كان الوكد الأول للشيخ تصحيح رقوم الكتاب[٢]، والحق أن رقوم طبعته كانت مهوًى للتصحيف والتحريف والسقط والزيادات السقيمة، مما دفعني إلى التساؤل عن جدوى إحدى عشرة نسخة من الكتاب، أربع منها مطبوعة والأخر مخطوطة، إضافة إلى اعتماده على خلاصة الخزرجي وتهذيب ابن حجر؟؟

فكان تحقيقه وتصحيح أخطائه أمرًا ملحًا، فكانت الطبعة الثانية.

ثانيًا: طبعة الشيخ محمد عوامة

ظهرت هذه الطبعة بمجلد واحد، قدم لها الشيخ بدراسات تتسم بالجدية والأصالة والتحليل، مع التدليل على نتائجه بالبراهين والحجج.

وقد اعتمد الشيخ في تحقيقه هذا على نسختين خطيتين[٣]:

الأولى: بخط الحافظ ابن حجر.

الثانية: بخط العلامة الميرغني الحنفي.

كما إن أمر التصحيح لم يقف عند الشيخ على هذا الحد فحسب، بل إنه استعان بتهذيب الكمال وتهذيب التهذيب وغيرهما من كتب الرجال، مما قلل نسبة وقوع الخطأ عنده.

إلا إن الشيخ حرص حرصًا شديدًا على إخراج الكتاب طبقا لنسخة المصنف؛ لذا فأنه أهمل الإشارة إلى نسخة الميرغني إلا في مواطن قليلة اضطرته ضرورة ضبط النص إلى ذلك.

---

(١) مقدمته ص(ي).

(٢) مقدمته ص(ط).

(٣) مقدمة الشيخ محمد عوامة للتقريب (ص٥٨ و٦٦ ـ ٦٧).

والحق في هذا الباب أن كلمة الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف بخصوص نسخة المؤلف نمت عن ممارسة له وحنكة في هذا الباب، فقال - رَحِمَهُ اللهُ -: «ولم تكن نسخة المؤلف بخطه فيصلًا في ذلك؛ لأن خط المصنف لم يكن واضحًا؛ لأنه كان سريع الكتابة، وما كان يجري في كتاباته على نمط واحد، وكثيرًا ما كان يتراجع عما بيضه أولًا، فتصبح مبيضة الكتاب مسودة وتختلف نسخ مؤلفاته، وكذلك كثيرًا ما يغفل الإعجام في نسخته وهذا مما يوجب الاشتباه»[1].

ومع هذا كله فأقول: إن طبعة الشيخ محمد عوامة تعد من أدق وأحسن الطبعات، فقد كان حريصًا على لَمِّ كل فائدة، والتنبيه على كل وهم أو خطأ، مدعمًا ذلك بمصادره، مع محاولة الحفاظ على سلامة نص الحافظ ابن حجر، فجزى الله الشيخ خير الجزاء وأثابه على ذلك. ومع كل هذا الجهد والحرص، وقعت في طبعته أخطاء ليست باليسيرة.

ثالثا: طبعة مصطفى عبد القادر عطا

ظهرت هذه الطبعة في عام (١٩٩٥م) بمجلدين، ضم الأول بداية الكتاب إلى نهاية من اسمه «عيينة»، وضم الثاني من باب الغين المعجمة إلى نهاية الكتاب.

واعتمد المحقق في طبعه للكتاب على النسخة التي بخط المصنف مع مقابلتها بمطبوعة الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، فكان هذا من مبلغ تناقضه؛ إذ إنه القائل عن هذه النسخة المطبوعة: «ولما كان بهذه الطبعة الأخيرة ما لا يعد ولا يحصى من الأخطاء والسقطات، التي قلبت الحكم على الراوي من «ثقة رمي بالقدر» إلى «رمي بالقدر» مع سقوط كلمة «ثقة»، وسقوط العديد من التراجم بالكامل، وكذلك تحريف الرموز التي وضعها المؤلف مع كل ترجمة، وخلو بعض التراجم من الجرح أو التعديل، وتداخل بعض التراجم في بعضها البعض، وكأنها ترجمة واحدة... إلخ كلامه»[2].

---

(١) من مقدمته للتقريب ص(ط).

(٢) مقدمة للكتاب ص(١٦).

إلا أن الأمر المميز لهذه الطبعة أنه أثبت الفروق التي وقعت أثناء المقابلة بين المخطوط والمطبوع، وهو أمر خلت منه الطبعتان السابقتان.

والذي يظهر لي: أن المحقق قليل البضاعة في صنعة الحديث؛ إذ إنه لم يفهم المراد من الرقم الذي استعمله عبد الوهاب عبد اللطيف للدلالة على رواية أصحاب السنن مجتمعين وهو (عـ)، فظنه (ع) وهو رقم أصحاب الكتب الستة فأخذ بإثباته بادئ الأمر، ثم تبين له وجهه، فأثبته على الصواب، إلا أنه لم ينبه على ما مضى، فكان هذا قادحًا في أمانته العلمية؛ ومفقدًا للثقة بتحقيقه.

رابعًا: طبعة عادل مرشد

ظهرت هذه الطبعة في عام (١٩٩٦م) عن مؤسسة الرسالة، وقدم للكتاب الأستاذ رضوان دعبول صاحب المؤسسة، ذكر فيها أن المحقق اعتمد على النسخة التي بخط الحافظ مع نسخة الميرغني[1]؟

والحق أن هذه الطبعة قد استلت من نص التحرير، بهمزاته وحروفه، وتابع نص التحرير في جميع الأخطاء، وهذه هي المرة الأولى التي نرى فيها محققًا لا يقدم لما يحققه.

ولما كان الأمر كذلك فقد أخذت على عاتقي إهمال هذه الطبعة وعدم الإشارة إليها، إلا في مواطن كان خطأ صاحبي التحرير واضحًا فيها، فكان من الجهالة تقليدهما في ذلك فجعلته شاهدًا في تلك المواضع نكاية بهما، إذ إن هذا السارق غير المؤتمن ولا المأمون اتضح له صواب تلك الأخطاء، فما بال المحررين قد عمي عليهما حالها؟!

---

(١) المقدمة ص(٦).

الفصل الخامس

نقد مقدمة التحرير

نقد مقدمة التحرير

لم يكن أمرًا ميسورًا أن أتناول مقدمة المحررين بالنقد والتمحيص، ولا سيما أنها كانت في أكثر المواضع تحتاج إلى كلمة فصل، أو بيان معيار، أو توضيح منهج، وكانت تمتاز بالغموض، ومحاولة وضع قواعد جديدة لعلم الجرح والتعديل، لا تخلو من مجازفات وعوز في استقراء الجزئيات التي بنيت عليها تلك القواعد الكلية.

والذي أسعفني في مهمتي هذه التناقض الواضح الذي لا يخفى على لبيب، وإصدار أحكام هي برمتها محض وهم وإيهام، وهما لم يضعا لأكثرها أدلة تعين الباحث على فهم مرادهما، إذ كان وكد المحررين فيها شد أفكار القراء والمختصين إلى قواعدهما المصطنعة حتى إذا ما صدرا حكمًا، أذعن لذلك الغمر وكأنه نص: «ولا اجتهاد في مورد النص».

ولكنني بعد التوكل على الله إثر القراءة المتمعنة المتكررة، وجدت للمحررين جملة من الأغاليط التي يترفع عن الوقوع بها أدنى طالب علم.

وفي سبيل جعل أوهام المحررين ميسورة للقارئ الكريم جعلتها على فقرات مرتبة حسب ورودها في مقدمتهما، ذاكرًا رقم الصفحة في البدء، ثم أتكلم عليها بما يمن الله تعالى به علي، وهو وحده المسئول أن يسددني في قول الحق والنطق به.

أولًا: (ص٧): بداية الحمدلة في خطبة مقدمتهما انطوت على أخذ عجيب لمقدمة العلامة ابن قيم الجوزية - رحمه الله - لسفره الشهير «**زاد المعاد**» وبلغ هذا الأخذ (٢٦) كلمة (انظر: زاد المعاد ١/ ٥ بتحقيق المحرر الثاني الشيخ شعيب).

والنص المأخوذ: «**ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، كلمة قامت بها الأرض والسماوات، وخلقت لأجلها جميع المخلوقات، وبها أرسل الله تعالى رسله، وأنزل كتبه**».

كذا أخذوه بحروفه، ولم يشيرا إليه، ولم يغيرا منه شيئًا سوى ما في أوله، فابن القيم قال: «أشهد» وهما قالا: «نشهد»؛ لأنهما اثنان.

ولربما ظن ظانٌّ أن هذا قد يكون من باب التوافق، وهو أمر وارد لولا أن أحد المحررين حقق كتاب زاد المعاد - وهو أخبر بما فيه من غيره - والآخر: قد أشار إلى اقتباسه من مقدمة ابن القيم؛ وذلك في تقديمه لكتاب الشمائل للإمام الترمذي (ص٥).

ثانيًا: (ص١٣) في الفقرة (٣): نصَّا على أن الحافظ ابن حجر في اختصاره لتهذيب الكمال، حذف الأخبار التي لا تدل على توثيق أو تجريح وفي هذا حرمان للباحثين من مادة تاريخية أصيلة... إلخ كلامهما.

أقول: يعلم المحرران أن نهج ابن حجر في «**تهذيب التهذيب**» قائم على الاختصار، وهذا قد يكون الدافع الغالب للحافظ ابن حجر - رحمه الله - لتصنيف هذا الكتاب، وقد نص في مقدمة مختصره على هذا (١/ ٣) فقال: «بيد أنه أطال وأطاب، ووجد مكان القول ذا سعة فقال وأصاب؛ ولكن قصرت الهمم عن تحصيله لطوله».

ويتجلى من هذا أن الحافظ ابن حجر لم يحرم الباحثين من المادة التاريخية التي يزعمها المحرران، بل: كان وكده اختصار الكتاب، اتكالًا على أن ما يحذف من الأصل موجود فيه، وأنه أراده كتابًا خالصًا في علم الجرح والتعديل؛ بدلالة أنه يضيف كثيرًا من الأقوال التي لم يذكرها الحافظ المزي - مهما كان مصدره في ذكرها - وفي هذا زيادة للمادة التاريخية التي غفل أو تغافل المحرران عن الإشارة إليها، وأشار إليها الحافظ في مقدمته للتهذيب (١/ ٧) فقال: «وأحذف كثيرًا من أثناء الترجمة إذا كان الكلام المحذوف لا يدل على توثيق ولا تجريح، ومهما ظفرت به بعد ذلك من تجريح وتوثيق ألحقته».

ثالثًا: (ص١٣) الفقرة (٤): أشارا فيها إلى أن رجوع الحافظ ابن حجر إلى مصادر مغلطاي، الأصلية فيه نظر، استنادًا إلى وقوع الحافظ أحيانًا في بعض أوهام مغلطاي، وأحالا الأمر إلى تعليقاتهما على تهذيب الكمال (كذا قالا وتهذيب الكمال، إنما حققه الدكتور بشار وحده!!).

أقول: لئن كان الحافظ ابن حجر وقع في بعض الأوهام التي وقع فيها العلامة مغلطاي، فإن هذا لا يستدعي بالضرورة الحكم على الحافظ ابن حجر بعدم الأصالة في نقله للزيادات على تهذيب الكمال؛ وذلك لأن ما ادعاه المحرران قليل بالنسبة إلى ما أصاب فيه: «والعبرة بالكثير الشائع لا بالقليل النادر» وما المانع من أن يكون الأصل الذي رجع إليه الحافظ ابن حجر سقيمًا مثل الأصل رجع إليه مغلطاي، وهو أمر وارد في ذلك الزمان، كما حصل للحافظ ابن حجر في نسخته من ثقات ابن حبان، إذ نص على سقمها. (انظر: لسان الميزان ٢/ ٤٤٢).

ثم لو سلمنا لهما جدلًا بمدعاهما، أليس من أصول البحث العلمي تدعيم النتيجة بالأدلة، وهما تركا الأمر معلقًا بإشارتهما إلى التعليقات على تهذيب الكمال إجمالًا وهو أمر فيه ما فيه، لا سيما إذا علمت أن تهذيب الكمال في طبعته الأولى بلغت مجلداته خمسة وثلاثين مجلدًا، فعلى الباحث أن يكشف فيها جميعها حتى يصل إلى مبتغاه إن كان موجودًا.

رابعًا: (ص١٥) الفقرة (١): قالا فيها: «**إن الحافظ ابن حجر لم يحرر الأحكام في هذا الكتاب تحريرًا كافيًا لا سيما في الرواة المختلف فيهم**».

أقول: إن الحافظ ابن حجر قد استفرغ وسعه في تحرير هذه الأحكام، وهو مجتهد فيها والاجتهاد: «بذل المجهود واستفراغ الوسع في فعل من الأفعال»[1]، وهو مأجور - إن شاء الله - في صوابه وخطئه، إذ ليس من شرط المجتهد أن يكون معصومًا.

---

(١) المستصفى (٢/ ٣٥٠)، وانظر: المحصول (٢/ ٤٨٩).

وقد ظل من سنة ٨٢٧هـ إلى قبيل وفاته بعامين يعني سنة ٨٥٠هـ باعتراف المحررين ص١٤ - يزيد وينقص، ويضيف ويعدل، وهذا يعني أنه كان على قناعة تامة بما أصدره من أحكام، وهو يمثل الذروة في جهوده النقدية في علم الرجال.

ثم إن منهج الحافظ ابن حجر في الرواة المختلف فيهم قائم على أساس الحكم على الراوي: «بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به، بألخص عبارة». (التقريب ١/ ٢٤ طبعة مصطفى عبد القادر)، ولئن كانت العبارات لم تسعفه في الحكم على راوٍ أو اثنين فليس هذا بنقيصة تذكر عليه بل هي مزية أن تكون أخطاؤه قد حصرت، قال الشاعر:

وَمَنْ ذَا الَّذِي تُرْضَى سَجَايَاهُ كُلُّهَا ... كَفَى الْمَرْءَ نُبْلًا أَنْ تُعَدَّ مَعَايِبُهُ

خامسًا: (ص١٥) الفقرة (٢): قالا فيها: **«ولم نكن نعلم أن هذه الأحكام اجتهادية قابلة للأخذ والرد، وليست قطعية»**.

أقول: هذا كلام في غاية البرودة، وأوله يخالف آخره، وهو برمته غير جيد وماذا كان يعلم المحرران في أول الأمر؟ وهل قادهما ظنهما إلى أنها قطيعة؟ ومتى كان ذلك وكيف؟ ثم أود أن أسألهما: منذ متى كان كلام بشر غير الأنبياء قطعيًّا؟

فإن كانا يجهلان ذلك فهي كارثة لمن يزعم التحرير!؟

سادسًا: (ص١٥) الفقرة (٣) قالا فيها: **«ولم نتبين أن ابن حجر يتناقض في أحكامه تناقضًا عجيبًا، فهو يوثق الرجل هنا أو يضعفه، ويضعفه أو يوثقه في كتاب آخر من كتبه»**.

أقول: إن ما عده المحرران تناقضًا، وليس من باب التناقض البتة، بل: هو من باب تغير الاجتهاد واستجداد قرائن أخر في نفس الحافظ أدت إلى ذلك الحكم والمعول عليه هنا: هو حكمه في التقريب، إذ هو من آخر ما أنهاه من تصانيفه باعتبار الالحاقات التي أضافها والاستدراكات التي استدركها. (انظر: دراسة الشيخ محمد عوامة ص٣٦).

سابعًا: (ص١٧): ألمح المحرران إلى تجريد ابن حجر من أي جهد علمي في هذا الكتاب؛ وذلك من خلال تقسيم رجال التقريب إلى أربعة أقسام: الصحابة وهم عدول، والثقات المجمع على توثيقهم، والضعفاء المجمع على تضعيفهم والرابع: الرواة المختلف فيهم، وهم الذين تتضح فيهم معالم النقد والسبر، فقالا عن صنيعه في هذا القسم: «**استعمل لهم تعابير غير محددة فقال فيهم: «صدوق يهم» أو «صدوق يخطئ»، أو ما يشبه ذلك من غير دراسة عميقة لأحوالهم، فكأنه يطالب القارئ بدراسة كل حديث من حديث هؤلاء على حدة... إلخ** كلامهما.

أقول: ليس الحافظ ابن حجر بحاجة إلى ذكر مآثره، وهو من هو في نقد المتون وعلم العلل والرجال، ومؤلفاته خير شاهد على ذلك.

أما كونه لم يأت بجهد في هذا الكتاب بالنظر إلى تقسيمهما العجيب الغريب فأحق منه بهذا الوصف صاحب أصل أصله وهو الحافظ المزي، إذ الرجال هناك عينهم هنا، بل زاد الحافظ هنا فصنع ما لم يصنعه المزي فحكم على كل راوٍ بحكم يليق بحاله.

ودلل المحرران على انتقادهما بأنه استعمل تعابير غير محددة، وهذا إجحاف للحافظ فقد سبق أنه يحكم على الراوي بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وهذا دال على دراسته العميقة لأحوالهم، وسبره التام لما قيل فيهم على نقيض ما ادعاه المحرران.

ومطالبته بدراسة حديث واحد كل راوٍ على حدة، يقوم على نهج المحدثين في سبر كل حديث، إذ ليس كل ما رواه الثقة صحيحًا، وإطلاقه لمثل هذه الألفاظ على الثقات الذين لهم أوهام معدودة إشارة إلى وجودها في بعض حديثهم، وهو حَرِيٌّ منه على منهجه في اختصار الكتاب، إذ المقام لا يتسع لعد تلك الأوهام، ولو أطلق القول بتوثيقه لاغتر بها بعض الناس، ولعدت قصورًا من بعض من لم يفهم صنيعه.

ثم إن المحررين قررا (ص٢٣) هذا الأمر - دراسة أحاديث الراوي - ونصا عليه فكان من مبلغ تناقضهما، فقالا: «**وهذه المرحلة هي المرحلة الأكثر أهمية في تاريخ الجرح والتعديل، وهي التي ينبغي أن تتبع اليوم ولا سيما في المختلف فيهم، إذ يتعين جمع حديثهم، ودراسته من عدة أوجه... إلخ** فانظر كيف يبنيان أساسًا ثم يهدمانه، كمن نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثًا[1].

وهذا الذي قرراه مجرد تنظير منهما، والكتاب بمجلداته الأربعة يخلو من هذا المنهج أصلًا، وأنا أتحداهما أن يأتيا بمثل واحد كان دليلهما في الحكم عليه سبر حديث الراوي، ودراسة مروياته!!

ثامنًا: (ص١٧): قالا: «**لكل هذا رأينا أن من أهم الواجب علينا[2] إعادة دراسة أحكام هذا الكتاب دراسة علمية متأنية قائمة على دعامتين رئيستين**:

الأولى: ما تجمع لدينا من أحكام أثناء قيامنا بتحقيق «**تهذيب الكمال**» وما استدركناه عليه من أقوال في الجرح والتعديل مما لم يقف عليه هو أو المعنيون بكتابه من المختصرين والمستدركين.

الثانية: ما يسر الله سبحانه لنا من خبرة عملية بالرجال وأحاديثهم بعد قيامنا بتحقيق عدد من أمهات دواوين السنة النبوية، وتخريج أحاديثها والحكم على أسانيدها في مدة تزيد على ثلاثين عامًا».

أقول: أما عمّا سمياه دعامة أولى، فعدم ذكر ابن حجر له لا يستدعي عدم وقوفه عليه، وهو الخبير العالم بالرجال، بدليل أنه ينقل في كتبه الأخرى أقوالًا في الجرح والتعديل، وليست هي في التهذيبين.

---

(١) في هذا إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ كَٱلَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَٰثًا ﴾ [النحل: ٩٢]

(٢) وأنا رأيت أن من أهم الواجب علي إعادة دراسة أحكام هذا الكتاب (التحرير) دراسة علمية متأنية، بل أعتقد أن ذلك فرض عين علي بعد خمول الجميع عن التصدي له.

وأما الثانية: فإن كانا يتبجحان بثلاثين عامًا في صنعة الحديث، فالحافظ ابن حجر أمضى قرابة الثلاثين عامًا في تنقيح وتهذيب تقريبه، ليكون عَلَمًا تقر به عينه، وعيون محبيه ومحبي السنة المطهرة.

وبدهي أن من أمضى في كتاب واحد قرابة الثلاثين عامًا، له خبرة أكبر وأعمق وأدق ممن أمضى ثلاثين عامًا في عدة كتب ملؤها التغيير بلا تحرير، والنقل من غير إشارة، والحكم بلا استقصاء.

تاسعًا: (ص١٨): قالا: «**لقد شاع بين الناس أن النقد الحديثي يقوم على الإسناد والنظر فيما قرره النقاد الجهابذة من أحوال الرواة جرحًا أو تعديلًا وهو أمر يحتاج إلى دراسة وإيضاح، فالنقد الحديثي فيما نرى مر بمراحل... إلخ**».

أقول: أي أناس قد شاع بينهم هذا الكلام، فإن كانوا عوامًّ فلا اعتداد بموافقتهم، فكيف بمخالفتهم؟

وإن كانوا أهل اختصاص فمن هم؟ والمقرر في كتب المصطلح: أن صحة الإسناد لا تقتضي صحة المتن (انظر: معرفة أنواع علم الحديث:).

أم هو مجرد إلقاء للكلام على عواهنه حتى وإن انطوى على أخطاء جوهرية توطئة للدخول في تقسيمهم السقيم - والذي سأنتقده أيضًا - إن شاء الله تعالى؟

عاشرًا: (ص١٨): قالا: «**المرحلة الأولى: وتقوم على نقد المتون وعلى أساسها تم الكلام في الرواة جرحًا وتعديلًا، وهي مرحلة تمتد من عصر الصحابة حتى نهاية النصف الأول من القرن الثاني الهجري... إلخ**».

أقول: إن تقسيمهما هذا، قول مخترع غير مسبوق قائله بمثله، ومبناه الوهم وثمرته التخليط، فهذه المرحلة بنصهما ما عاش فيها إلا الصحابة وبعض كبار التابعين حتى نهاية القرن الأول الهجري، ولم يتكلم في المتون نقدًا في ذلك الوقت سوى الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - ولم يمثل المحرران إلا

باعتراضات الصحابة بعضهم على بعض، ولم يؤثر عن أحد منهم تجريح للآخر، فلعل المحررين يريدان على أساسهما هذا أن يتكلما في صحابة رسول الله ﷺ!

ويوافقني على ما ذهبت إليه إمام المؤرخين الحافظ الذهبي في كتابه «**ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**» (ص١٦٠ - ١٦١) إذ يقول: «وسبب قلة الضعفاء في ذلك الزمان: قلة متبوعيهم من الضعفاء، إذ أكثر المتبوعين صحابة عدول، وأكثرهم من غير الصحابة بل عامتهم: ثقات صادقون، يعون ما يروون، وهم كبار التابعين، فيوجد فيهم الواحد بعد الواحد فيه مقال كالحارث الأعور، وعاصم بن ضمرة، ونحوهما».

ثم قال: «ثم كان في المئة الثانية في أوائلها جماعة من الضعفاء، من أوساط التابعين وصغارهم، ممن تكلم فيهم من قبل حفظهم أو لبدعة فيهم».

حادي عشر: (ص٢٢): قالا: «**والثاني: أن يعرض حديثه على المتون الصحيحة التي هي بمنزلة قواعد كلية، وهي القرآن الكريم وما ثبت من الحديث**»... **إلخ**.

أقول: من أين للمحررين هذا العلم؟! ومنذ متى يسمى القرآن الكريم: «متنًا»! وهذه تسمية ما سمعنا بها من قبل قراءتنا لتحريرهما المزعوم، فإن كان لهما مساعد من جهة اللغة - ولا نظنهما استرشدا به - فكان الأولى بهما التأدب مع كلام رب العزة، ومراعاة العرف السائد في تسميته نصًّا، ثم نتنزل معهما في التسمية، فقولهما: «بمنزلة قواعد كلية» كلام لا يُرتضى، ولا ندري كيف قالا به، فنصوص القرآن بمنزلة قواعد أم هي القواعد بعينها؟ بل: إن القواعد الأخرى تحكمها نصوص القرآن؛ ولأن القرآن هو الذي يقعد القواعد ويؤصل الأصول، ولا يعارضه شيوع قياس أو فشو لغة فحسبنا الله، ولا حول ولا قوة إلا به.

ثاني عشر: (ص٢٧): قالا: «**ومالك بن أنس روى عن عبد الكريم بن أبي المخارق البصري، وهو ضعيف**».

أقول: سبق منهما (ص١٥) قولهما: «**ولم نتبين أن ابن حجر يتناقض في**

أحكامه تناقضًا عجيبًا، فهو يوثق الرجل هنا أو يضعفه، ويضعفه أو يوثقه في كتاب آخر من كتبه».

فهذا الأمر الذي وسما به الحافظ ابن حجر هو عين صنيعهما؛ إذ إنهما كثيرا التناقض فيما يوردانه من أحكام في كتابهما هذا وبين ما يوردانه في غيره، فالدكتور بشار في تعليقه على الموطأ (١/ ٢٢٥ برواية الليثي[1]) قال في الهامش رقم (٢) ما نصه: «قلت: قد أكثر الناس من الكلام في رواية مالك عن هذا الشيخ الضعيف، وذكروا أنه اغتر بحسن سمته، وأنه لم يكن من أهل بلده ليعرفه، واعتذروا عن مالك من أجل ذلك بمعاذير شتى، والحق أن الإمام مالكًا لم يرو عن هذا الشيخ الضعيف أي حديث مرفوع، فهذا الذي تقدم لا يفهم منه أن مالكًا قد روى عنه حديثًا مرفوعًا، وإنما هذا من قول ابن أبي المخارق كما تدل عليه الصناعة الحديثية، فهو ينقل ما هو شائع عند الناس من أحاديث صحيحة عن النبي ﷺ وهو ليس من باب الرواية - والله أعلم -».

فالدكتور بشار نص هنا على أن هذا لا يعد رواية من الإمام مالك عن ابن أبي المخارق، فأثبت في تحريره رواية الإمام مالك عنه، وجزم بنفيها في الموطأ فكان من مبلغ دقته وتثبته!! والموطأ طبع سنة ١٩٩٦م (كذا)، والتحرير طبع بعده بعام فما له هدم ما أشاده وبناه.

ثالث عشر: (ص٢٩): تكلما فيه عن تخريج الشيخين، هل يعد توثيقًا أم لا؟ وخرجا بأربع نتائج أستخلصها فيما يأتي:

١- أن كل من روى عنه البخاري ومسلم في الحلال والحرام والأصول ثقة عندهما.

---

(١) وهو يحيى بن يحيى الليثي، وروايته أشهر روايات الموطأ في الأندلس، توفي سنة (٢٣٤هـ) وكذا كتب الدكتور بشار في مقدمته للموطأ (١/ ٩) مخالفًا ما أثبت في طرة الكتاب، فكتب سنة الوفاة (٢٤٤هـ) في ستة مواضع، فكان عليه أن يحرر هذا وما شاكله قبل أن يشرع في تحرير كتاب التقريب.

٢- أنهما انتقيا من رواية المتكلم فيهم ما علما صوابه فيه، وهذا غالبًا لا يكون في الحلال والحرام.

٣- لم يلزما نفسيهما بالتخريج عن الثقات في المتابعات والشواهد، وكذلك في التعاليق ثم قالا: «**ويتعين اعتبار هذه الأمور عند الحكم على كل راو ممن أخرج له الشيخان في صحيحهما أو أحدهما، وبه أخذنا في «تحرير أحكام التقريب»**».

أقول: معاذ الله أن يكون المحرران قد أخذا بشيء من هذا في تحريرهما، فقد جاء التحرير عن غير سبيل واضحة أو منهج ثابت، فقد التزما منهج تخطئة ابن حجر كلما وجدا إلى ذلك سبيلًا، فكم من ثقة أخرج له الشيخان في الأصول تكلما فيه؛ لأن ابن حجر وثقه (انظر: كتابنا «**كشف الإيهام**» التراجم: ١٨٥، ٤٧١، ٤٨٦).

وكم من راوٍ في حفظه شيء أخرج له الشيخان في المتابعات والشواهد والتعاليق وثقاه تعقبًا لابن حجر؛ لأنه غمز حفظه، مدللين على ذلك برواية الشيخين عنه (انظر: كتابنا «**كشف الإيهام**» التراجم: ٩، ١٩، ٥٠، ٦٤ ١٠٧، ١٦١، ٢٦٤، ٤٦٧، ٤٦٨).

فإلى الله المشتكى وإليه المرجع والمآب.

رابع عشر: (ص٣٢): قالا: «**هذا الموقف المضطرب من توثيق ابن حبان والعجلي وابن سعد وأضرابهم، والذي يمكن تقديم عشرات الأمثلة عليه لا يمكن إحالته على سبب من الأسباب، سوى الابتعاد عن المنهج وخلو الكتاب منه، ومثله مثل مئات التراجم التي لم يحررها تحريرًا جيدًا، بحيث ضعَّف ثقات، ووثق ضعفاء، وقبل مجاهيل، واستعمل عبارات غير دقيقة في المختلف فيهم مما سيجده القارئ الباحث في مئات الانتقادات والتعقبات التي أثبتناها في «تحرير أحكام التقريب»**».

أما القاعدة الصحيحة في الموقف من توثيق ابن حبان، فهي كما يلي:

١- ما ذكره في كتابه «**الثقات**» وتفرد بالرواية عنه واحد - سواء أكان ثقة أم غير ثقة - ولم يذكر لفظًا يفهم منه توثيقه، ولم يوثقه غيره، فهو يعد مجهول العين، وهي القاعدة التي سار عليها ابن القطان الفاسي وشمس الدين الذهبي، ولهما فيها سلف عند الجهابذة، فقد قال علي ابن المديني في جري بن كليب السدوسي البصري: «مجهول لا أعلم روى عنه غير قتادة»، وقال في جعفر بن يحيى بن ثوبان: «شيخ مجهول لم يرو عنه غير أبي عاصم الضحاك بن مخلد النبيل»، وقال أبو حاتم الرازي في حاضر بن المهاجر الباهلي: «مجهول» مع أن شعبة بن الحجاج روى عنه.

٢- إذا ذكره ابن حبان وحده في «**الثقات**» وروى عنه اثنان، فهو مجهول الحال.

٣- إذا ذكره ابن حبان وحده في «**الثقات**» وروى عنه ثلاثة، فهو مقبول في المتابعات والشواهد.

٤- إذا ذكره ابن حبان وحده في «**الثقات**» وروى عنه أربعة فأكثر، فهو صدوق حسن الحديث.

٥- إذا صرح ابن حبان بأنه مستقيم الحديث أو لفظة أخرى تدل على التوثيق، فمعنى هذا أنه فتش حديثه فوجده صحيحًا مستقيمًا موافقًا لأحاديث الثقات، فمثل هذا يوثق مثله مثل أي توثيق لواحد من الأئمة الكبار، لما لابن حبان من المنزلة الرفيعة في الجرح والتعديل.

٦- أما تضعيفه، فينبغي أن يعد مع الجهابذة المجودين، لما بينه في كتابه من الجرح المفسر، وربما يعترض معترض علينا في عدم اعتبار ذكر ابن حبان لراوٍ تفرد عنه الواحد والاثنان في «**الثقات**»، فنقول: إن ابن حبان ذكر في «**الثقات**» كل من لم يعرف بجرح، وإن كان لا يعرفه، وهذا لا يدل على توثيق أصلًا، فقد قال في «**الثقات**» مثلًا: «سلمة، يروي عن ابن عمر، روى عنه سعيد بن سلمة، لا أدري من هو ولا ابن من هو»! وقال في موضع آخر: «جميل، شيخ يروي عن أبي المليح بن أسامة روى عنه

عبد الله بن عون، لا أدري من هو ولا ابن من هو» وقال في ترجمة الحسن بن مسلم الهذلي: «يروي عن مكحول روى عن شعبة، إن لم يكن ابن عمران فلا أدري من هو».

أقول مستعينًا بالله: انطوى كلامهما هذا بطوله على جملة من التوهمات والقواعد الباطلة والتناقضات الواضحة، اقتصر الرد فيها على الأمور الآتية:

أولًا: وصفهما لكتاب ابن حجر بالخلو من المنهج والابتعاد عنه، تهمة قذفا بها الحافظ وهي بهما أحق، ومن خلال تتبعي لتراجم تحريرهما وقفت على جملة أشياء، تثبت بما لا يقبل الشك، خلو تحريرهما من المنهج، وافتقارهما إلى سبيل واضحة يسيران عليها، الأمر الذي نجم عنه ظهور ما يأتي:

١- من بديهيات علم التحقيق: أن المحقق يسير على طريق واضحة، يتخذها نهجًا له في الكتاب كله، والمحرران تجردا في تحقيقهما لنص التقريب من أي منهج، ومن الأمثلة على هذا أنهما اضطربا في مسألة إثبات الصواب في المتن أو الهامش، وسأجلي لك عظم هذا الاضطراب من الإحصائية الآتية:

(أ) أثبتا الصواب في الأصل، وأشارا إلى الخطأ في الهامش[1]، في مئة وثمان وعشرين (١٢٨) ترجمة، وإليك أرقامها:

عقيب: ٨٥، ٣٩٥، ٥٣٥، ٥٤٩، ٥٥٨، ٥٩٨، ٦٠١، ٦٠٩، ٧٧٣، ٨٨٢، عقيب: ٩٠١، ٩٠٧، ١٠٩٢، ١٤٥٩، ١٥٢١، ١٥٨٠، ١٥٩٩، ١٦١٨، ١٦٢٠، ١٦٦٤، ١٨٧٥، ١٩٩٧، ٢٠٢٤، ٢٢٠٧، ٢٤٤٢، ٢٦٠٠، ٢٦٦٩، ٢٧٦٣، ٢٨٢٣، ٢٩٠٠، ٢٩١٢، ٢٩٤٩، ٣٢٨٨، ٣٣٢٧، ٣٣٨٨، ٣٤٣٦، ٣٥٠٣،

---

(١) علمًا أن من قواعد تحقيق المخطوطات: أن تحقيق أي كتاب على نسخة بخط المؤلف يقتضي إثبات النسخة كما هي، والإشارة إلى ما هو خلافها في الهامش.

٣٥١٠، ٣٥٣٩، ٣٥٧٧، ٣٦١٦، ٣٦٥٤، ٣٧٦٠، ٣٧٩٥، ٤٠٣٥، ٤٢١٧، ٤٢٧٨، ٤٣٨٣، ٤٥٩٨، ٤٦٢٩، ٤٦٣٠، ٤٨٢٧، ٤٨٨٦، ٤٩٤١، عقيب: ٥٢٦٢، ٥٥٣١، ٥٧٣٥، ٥٧٤٦، ٥٨٢٢، ٥٨٦٢، ٥٩١٣، ٥٩٣٤، ٥٩٩٢ ٦٠١٩، ٦٠٦٥، ٦٠٩٨، ٦١٣٩، ٦١٤٠، ٦٢٢٥، ٦٢٢٩، ٦٢٤١، ٦٣١٢، ٦٤١٢، ٦٤٤٠، ٦٤٤٨، ٦٤٩١، ٦٤٩٨، ٦٤٩٩، ٦٥٤٦، ٦٥٧٦، ٦٥٩٢، ٦٦٤٨، ٦٦٧٣، ٦٧٠٠، ٦٧٢٢، ٦٧٥٠، ٦٧٧٧، ٦٧٧٨، ٦٨٢٢، ٦٩٢٦، ٦٩٥٤، ٦٩٨٨، ٧٠٧٠، ٧٠٨١، ٧٢٤١، ٧٣٤٩، ٧٣٥٩، ٧٣٨٦، ٧٤٢٧، ٧٤٧٢، ٧٤٩٧، ٧٦٠٣، ٧٦٢٦، ٧٦٢٧، ٧٦٣٩، ٧٦٨٢، ٧٧٥٦، ٧٧٨٣، ٧٨٨٣، ٧٨٨٨، ٧٩٣٢، ٧٩٤٦، ٨٠٤٩، ٨١٠٢، ٨١٤٨، ٨١٧٤، ٨٢٣٧، ٨٢٣٩، ٨٣٢٧، ٨٣٣٩، ٨٣٤٩، ٨٤٢١، ٨٤٤٧، ٨٦٨٥، ٨٨٠١، عقيب: ٨٨٠٧ عقيب: ٨٨١٣، ٨٨٢٢.

(ب) أثبتا الخطأ في الأصل، وأشارا إلي الصواب في الهامش، في مئة وأربع وأربعين (١٤٤) ترجمة، وإليك أرقامها:

٣٨، ٤٤، ٥٦، ١٤٦، ١٧٦، ١٩٣، ٢٢٣، ٢٦٢، ٣٣٦، ٣٦٨، ٤١٨، ٤٤٤، ٥٦٨، ٥٧٣، ٥٨٩، ٦٠٧، ٦٤٣، ٦٧٠، ٧٨٣، ٨١٥، ٨٣٦، ٨٦١، ٨٩٤، ٩١٠، ٩٤٦، ٩٥٢، ٩٥٤، ٩٦٢، ٩٦٧، ١٠٠٧، ١٠٢٨، ١٠٧٠، ١١٢٤، ١١٥٠، ١١٥٤، ١٥٩١، ١٦١٩، ١٦٢٨، ١٨٥٩، ١٩٧٤، ٢٠٥٩، ٢١٠٨، ٢٤٦٦، ٢٤٩٠، ٢٥٨٩، ٢٦٠٢، ٢٨٠٢، ٢٨٣٣، ٢٩٦٤، ٣٠٤٤، ٣١٣٦، ٣٢٦٤، ٣٣٠٣، ٣٣١٤، ٣٣٢٥، ٣٣٤٨، ٣٣٩٦، ٣٣٩٨، ٣٤٥٤، ٣٤٥٧، ٣٤٨٦، ٣٤٩١، ٣٥٠٠، ٣٥١٧، ٣٥٢٤، ٣٥٣٤، ٣٥٨٥، ٣٦٠٧، ٣٦١٥، ٣٦٤٨، ٣٦٦٧، ٣٦٧٧، ٣٦٨٩، ٣٧٢٤، ٣٧٢٨، ٣٧٦٦، ٤٠٦٠، ٤١٢٧، ٤٢٧٧، ٤٣٠٠، ٤٣٠٤، ٤٣١٤، ٤٣١٥، ٤٣٣٣، ٤٣٣٦، ٤٣٧٨، ٤٣٨٤، ٤٣٩٧، ٤٤١٦، ٤٤١٧، ٤٤٤٠، ٤٤٨٢، ٤٤٩١، ٤٨١٧، ٤٨٧٩، ٥٠٠٤، ٥٣٢٩، ٥٤٦٥، ٥٦٧٩، ٥٩٧٠، ٦٠٧٩، ٦١١٤، ٦١٧٨، ٦٣١٤،

٦٥٦٩، ٦٨٦٧، ٦٨٩٠، ٦٩٩٣، ٧١١٠، ٧١٥٠، ٧١٦٢، ٧٢٠٣، ٧٢٢٤، ٧٢٢٦، ٧٢٤٤، ٧٣٠٤، ٧٣٣٤، ٧٣٤٧، ٧٣٥٤، ٧٤١٤، ٧٤٥٦، ٧٥٣٢، ٧٥٥٣، ٧٥٦٥، ٧٦١٦، ٧٦٨٠، ٧٧٤٩، ٧٨٤٧، ٧٨٥٩، ٧٨٧٢، ٧٨٧٣، ٨٠١٣، ٨٢٧٥، إحالة ٤/ ٢٤٣ (أبو عمر الندبي)، ٨٢٨٣، إحالة ٤/ ٣٤٤ (العائذي)، إحالة ٤/ ٣٥٣ (الهجري)، إحالة ٤/ ٣٦٥ (زوج درة) إحالة ٤/ ٣٦٦ (سابق العرب)، ٨٥٢٢، ٨٥٧٣، ٨٧٤٥، ٨٧٩٩.

أفليس هذا من الابتعاد عن المنهج وعدم الالتزام به؟!.

٢- ومن الأمثلة على فقدان المنهج عند المحررين، أنهما أضافا ترجمتين ادعيا أنهما من عندهما - ولست أريد هنا أن أدخل في نقاش معهما في ذلك فقد تناولت ذلك مفصلًا في موضعه من كتابي هذا - ولكن الذي تجدر الإشارة إليه أنهما لما أضافا ترجمة (زياد بن عمرو بن هند الجملي) كررا رقم الترجمة التي قبله وأعقباها بحرف (ب) ولما أضافا ترجمة (عبد الله ابن عبد الرحمن الجمحي) كررا أيضًا رقم الترجمة التي قبله، وأعقباها بحرف (م).

فهل هذا من المنهج في شيء؟ ولو كان لديهما منهج لظهر هنا، إذ الأمر في منتهى اليسر فليست سوى ترجمتين، فأي الكتابين أبعد عن المنهج؟!

وقس أنت الأمور واحكم، فلئن أخلا بالمنهجية في هذه الجزئية الصغيرة، فما بقي كان أعظم؟!

ثانيا: وضعا جملة من المباحث أسموها «قاعدة صحيحة» في الموقف من توثيق ابن حبان، وهي أمور في المنتهى من الغرابة، أوجز الرد عليها بما يأتي:

١- إن مَنْ يُنَظِّر شيئًا ينبغي عليه أن يكون أول العاملين به، وهذا مما أخل به المحرران، فقد نصَّا في الفقرة الأخيرة من كلامهما على:

«أن ابن حبان ذكر في «**الثقات**» كل من لم يعرف بجرح، وإن كان لا يعرفه، وهذا لا يدل على توثيق أصلًا» والمحرران بهذا يرميان إلى التفريق بين ذكر ابن حبان للراوي فقط دون النص على توثيقه، وبين ذكره مع النص على توثيقه، وهذا أمر نتفق معهم على بعضه؛ لكن المحررين نسيا هذه القاعدة البتة أثناء عملهما في المجلد الأول من تحريرهما، ولم تخطر هذه القاعدة لهما على بالٍ إلا في ثلاثة تراجم (٤٢٠، ٩٦٤، ١٦٩٤) وستجد الكثير مما أشرت إليه في كتابنا هذا، وكذلك نسيا هذه القاعدة في كثير من المواضع للمجلدات الأخرى، عزبت عن التنبيه إليها هنا خشية الإطالة.

٢- تكلم المحرران في الفقرة (٦) عن تضعيف ابن حبان فقالا: «**أما تضعيفه فينبغي أن يعد مع الجهابذة المجودين، لما بينه في كتابه من الجرح المفسر**».

أقول: إن كان ابن حبان في جرحه للرواة في مصاف الجهابذة المجودين، فهل يصح أن نهمل أو نغمر جرح من هو جهبذ مجود، كلما عنَّ ذلك لسبب أو لغير سبب؟! وإليك نماذج لتراجم تركا فيها قول ابن حبان، فقالا بغير قوله من غير ما التفات إلى ما ذكرا:

(أ) الترجمة (٢٧٢٣) لم يعتدا بجرح ابن حبان وغمزا قوله: «ربما خالف»

(ب) الترجمة (٣٢٨٢) وصفا جرحه بالتعنت، وقرعا بالحافظ لاعتداده بجرحه.

(ج) الترجمة (٣٣٣٦) غمزا فيها جرح ابن حبان.

(د) الترجمة (٣٧٤٥) ردا فيها جرح ابن حبان.

فكيف سيكون قولك إذا علمت أن ابن حبان لم ينفرد بجرحه؟ بل جرح المترجمَ له سيدُ النقاد الإمام البخاري بالصفة نفسها التي جرحه بها ابن حبان

والمحرران يلمحان إلى رد نقدهما فقالا: «أما قول ابن حبان في «**الثقات**»: يخطئ ويهم، فنظنه أخذه من البخاري»، فكيف الأمر وقد ردا جهبذين مجودين؟!!!

(هـ) الترجمة (٤٢٧٥) أقذعا القول فيها لابن حبان، فقالا: «فهذا - يردان جرحه للراوي - من قعقعة ابن حبان».

(و) الترجمة (٥٨٤٦) غمزا ابن حبان، فقالا: «وذكره ابن حبان وحده في «**الثقات**»، وقال: يخطئ ويخالف، وهذا من عجائبه!».

فحتى وإن سلمنا جدلًا بأن ابن حبان أخطأ في بعض هذا فلسنا ندعي عصمته، فقد كان لازمًا عليهما أن يتحدثا عنه بكل أدب واحترام.

٣- اضطرب موقف المحررين من توثيق ابن حبان - حسب ما يستجد لهما من قرائن، وليت استقراء القرائن عندهما كان دقيقًا، فهما يعميان الأمر على القارئ، فإذا أرادا توثيق الراوي قالا: وثقه ابن حبان، وحقيقة الأمر أنه إنما ذكره فقط، وإذا تكلما في الراوي ضربا عن توثيقه صفحًا، وإليك مثُل ذلك:

(أ) الترجمة (٢٩٠٦) قالا: «**ولم يوثقه سوى ابن حبان، وتوثيقه شبه لا شيء**».

(ب) الترجمة (٣٣٤٣) قالا: «**ولم يوثقه سوى العجلي وابن حبان وتوثيقه شبه لا شيء عند انفرادهما**».

(ج) الترجمة (٣٣٤٩) جهلا الراوي وقالا: «**حينما ذكره ابن حبان وحده في «الثقات» قال: يخطئ**».

(د) الترجمة (٣٣٦٠) اعتدا فيها بذكر ابن حبان له في الثقات.

(هـ) الترجمة (٣٦١٧) ضعفا الراوي ثم قالا: «**وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: يخطئ ويخالف**» وهذا اعتداد منهما بالجرح دون التوثيق.

٤- بخصوص نص ابن حبان على توثيق الرواة، قالا: «**إذا صرح ابن حبان**

بأنه مستقيم الحديث أو لفظة أخرى تدل على التوثيق، فمعنى هذا أنه فتش حديثه ووجده صحيحًا مستقيمًا موافقًا لأحاديث الثقات، فمثل هذا يُوثق مثله مثل أي توثيق لواحد من الأئمة الكبار، لما لابن حبان من المنزلة الرفيعة في الجرح والتعديل».

أقول: من أسس قاعدة ثم هدمها بمعول مخالفته لها، حريٌّ بمن بعده عدم الأخذ بها، وأكتفي هنا بمثالين، جاءت إدانتهما فيه من قلميهما، فقد قال الحافظ ابن حجر في الترجمة (٣٦٦٠): «عبد الله بن نافع الكوفي، أبو جعفر الهاشمي مولاهم: صدوق، من الثالثة. د عس».

فتعقباه بقولهما: «**بل مجهول، تفرد بالرواية عنه الحكم بن عتيبة، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: صدوق**» فأين المنزلة الرفيعة؟ وأين أنزلا توثيق ابن حبان من توثيق الأئمة الكبار؟؟ وهل الأمر سوى محاولة تعقب الحافظ ابن حجر؟ نسأل الله السلامة.

والمثال الثاني: قال الحافظ (١٢٢١) الحسن بن جعفر البخاري: «ثقة» وقد تعقباه بقولهما: «**بل مقبول، روى عنه اثنان ولم يوثقه سوى ابن حبان**».

أقول: وابن حبان قد صرح بتوثيقه (٨/ ١٧٣) فقال: «الحسن بن جعفر من أهل بخارا، ثقة» وتصريح ابن حبان في توثيقه للمترجم نقله الإمام المزي في «**تهذيب الكمال**» (٦/ ٧٣)، وابن حجر في «**تهذيب التهذيب**» (٢/ ٢٦٠).

ثالثًا: مسألة كثرة الرواة عن الشخص هل تعني توثيقًا؟ أو تحسن من حال الراوي؟ وهي مسألة أحب الدخول معهم بصددها في نقاش علمي، ولذا سيتمحور ردي في كل فقرة منه على محورين، الأول: إبطال ما قعداه، الثاني: إيراد أمثلة عملا فيها بخلاف ما قعداه؛ ولكنني وقبل الولوج في هذا أود أن أتناول قاعدة لهج بها المحرران كثيرًا في كتابهما، ألا وهي رواية الجمع، فقد كررا القول مرارًا: «روى عنه جمع» فهل رواية الجمع تنفع الراوي أم لا؟.

أقول: لا بد في كل راوٍ - لكي تقبل روايته - من معرفة حاله، وخبرة سيرته حتى يتسنى للناقد الحكم بقبول رواية ذلك الراوي أو ردها، إلا أن بعض الرواة لم يستطع العلماء أن يتعرفوا حالهم، وهم الذين يدعون (بالمجاهيل) وليسوا في طبقة واحدة، بل المشهور أنهم ثلاثة: مجهول العدالة ظاهرًا وباطنًا، ومجهول العدالة باطنًا وهو الذي يسمى (مجهول الحال)، ومجهول العين.

وقد نصت كتب المصطلح أن من روى عنه شخص واحد، ولم يعلم حاله فهو مجهول العين فإن روى عنه آخر صار مجهول الحال[١]، فزيادة العدد هنا قد حسنت من حال الراوي، لكن ينبغي التنبه لثلاثة أمور:

الأول: إن هذه الزيادة لم تخرجه عن حيز الجهالة، بل غاية نفعها أن أزالت عنه شيئًا من جهالته، فنقلته من مرتبة جهالة إلى مرتبة جهالة أخرى أخف منها.

الثاني: إن هذه الزيادة حتى وإن عظمت فبلغت أكثر من اثنين غير مقتضية لإثبات العدالة، وقد نص الخطيب البغدادي وغيره على ذلك، فقال: أقل ما ترتفع به الجهالة - يعني: جهالة العين - أن يروي عن الرجل اثنان فصاعدًا من المشهورين بالعلم كذلك؟... إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه»[٢].

الثالث: إن العبرة أصلًا ليست بكثرة الرواة وقلتهم، بل بالمعرفة والسبر وللحافظ ابن القطان الفاسي كلام نفيس في كتابه «**بيان الوهم والإيهام**» (٤/ ١٣ عقيب ١٤٣٢) حول قبول رواية المستور فقال - رحمه الله -: «والحق في هذا أنه لا تقبل روايته، ولو روى عنه جماعة، ما لم تثبت عدالته، ومن يذكر في كتب الرجال برواية أكثر من واحد عنه

---

(١) انظر: معرفة أنواع علم الحديث: ، ونزهة النظر ص(١٣٥ بتحقيق علي حسن).

(٢) الكفاية: ص(١٥٠)، الطبعة التيجانية.

مهملاً من الجرح والتعديل، فهو غير معروف الحال عند ذاكره بذلك، وربما وقع التصريح بذلك في بعضهم».

وقال الإمام السيوطي في شرحه لألفية العراقي (ص٢٤٤): «الرواية تعريف له - [يعني: للراوي] والعدالة بالخبرة، وبأنه قد لا يعلم عدالته ولا جرحه».

وقال أحد الباحثين: «ذكرت في المبحث السابق عن عدد من أئمة النقد أنهم قد يعدون الراوي مجهولًا إذا لم يرو عنه إلا راوٍ واحد، وقد يعدّونه ثقة، وقد يجهلون من روى عنه جماعة، وقد يوثقونه، أو يذكرون أنه معروف، وهذا يعني أن العبرة عندهم ليست في عدد الرواة عن الشيخ، وإنما العبرة بمعرفته واستقامة روايته»(١).

والآن حان الوقت للدخول في مناقشة كلام المحررين:

١- إن من ذكره ابن حبان في ثقاته، وكان له راوٍ واحد، فهو مجهول العين وهذه قاعدة تكاد تكون محل اتفاق المحدثين، إلا أن المحررين لم يلتزما ذلك رغم كونها عميقة الأصالة لدى المحدثين، وسأسوق أمثلة على ذلك:

(أ) الترجمة (١٨٨)، تفرد بالرواية عنه الأوزاعي، وذكره ابن حبان في الثقات (٦/ ٢١)، وقال ابن حجر: مجهول، تعقباه بأنه: ثقة!!

(ب) الترجمة (١٣٨٥)، تفرد بالرواية عنه الزهري، وذكره ابن حبان في الثقات (٤/ ١٥٩) وقال ابن حجر: صدوق الحديث، ولم يتعقباه!!

(ج) الترجمة (١٧٢٢) تفرد بالرواية عنه محمد إسحاق، وذكره ابن حبان في الثقات (٦/ ٢٧١) وقال ابن حجر: مقبول، فتعقباه بأنه: ثقة!!

(د) الترجمة (٣٥٦٩) تفرد بالرواية عنه أبو سعيد جعثل بنص الذهبي في الميزان (٢/ ٤٨٣ و٤٩٩) وذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٥١) قال عنه ابن حجر: صدوق، فتعقباه بأنه: ثقة!!

---

(١) رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل ص(١٩٤).

(هـ) الترجمة (٣٦٦٩)، تفرد بالرواية عنه عبد الله بن أبي مليكة بنصهما وذكره ابن حبان في ثقاته (٥/ ٤٧)، وقال عنه ابن حجر: وثقه النسائي، فتعقباه بأنه: ثقة!!

(و) الترجمة (٥٠٩١) تفرد بالرواية عنه أبو إسحاق السبيعي بنصهما وذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ١٨٠)، قال الحافظ عنه: مقبول فتعقباه بأنه: ثقة!!

(ز) الترجمة (٥٢١٤)، تفرد بالرواية عنه عمرو بن دينار، ذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٢٨١) قال الحافظ: ليس بمشهور، تعقباه بأنه: صدوق حسن الحديث!!

(ح) الترجمة (٥٨٧٨) تفرد بالرواية عنه سليمان بن حرب، وذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ٤٢٢)، قال الحافظ: مقبول، فتعقباه بأنه: ثقة!!

(ط) الترجمة (٧٢٠٠) تفرد بالرواية عنه الأوزاعي، ذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ٥٤٥) قال الحافظ: ثقة، فتعقباه بأنه: صدوق حسن الحديث!!

(ي) الترجمة (٧٣٣٨) تفرد بالرواية عنه عبد الله بن عون، ذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ٥٧٣) قال الحافظ: مجهول، فتعقباه بأنه: ثقة!!

(ك) الترجمة (٨٣٤٩) تفرد بالرواية عنه أبو مجاهد سعد الطائي، ذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٧٢)، قال الحافظ: مقبول، فتعقباه بأنه: صدوق حسن الحديث!!

وبهذا القدر أكتفي خشية الإطالة وإملال القارئ؛ لكن المحررين ربما اعتذرا عن بعض ذلك بوجود من وثقه، وهذا العذر لا يسعفهم في شيء، فقد أكثرا من الذهاب إلى تجهيل من انفرد عنه بالرواية واحد، وإن وثقه الجمع أما الحافظ ابن حجر فربما عدّل من حاله هكذا لقرينة خاصة كصحة أحاديث الراوي أو غيرها.

٢- من ذكره ابن حبان في الثقات وروى عنه اثنان، فهو مجهول الحال، أود الإشارة هنا إلى أن المحررين لم يعتدا هنا بذكر ابن حبان للراوي في الثقات وذلك؛ لأن رواية الاثنين عن الشيخ رافعة لجهالة العين مبقية على جهالة الحال، وهو أمر شاع بين المحدثين، فما قيمة ذكر ابن حبان عندهما هنا؟!

وقول المحررين قول شاذ غريب؛ لأننا لم نعهد عن أحد من العلماء المتقدمين إهمال ذكر ابن حبان للراوي في ثقاته بالكلية، وإنما كانوا يفصلون في ذلك فيفرقون بين شيوخه وبين من عرفهم وبين غيرهم كما سيأتي إيضاحه، فلا يحكمون لأول وهلة بل يوازنون ويقارنون.

٣- من ذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه ثلاثة، فهو مقبول في المتابعات والشواهد، أقول: هذا تنظير غير صحيح، فكيف يختلف لديهما الحكم من اثنين إلى ثالث، وقد سبق الكلام على أن رواية الجمع لا تؤثر في التوثيق وكيف يفرقان بين هذه الفقرة وبين التي قبلها في الحكم، والمحصلة النهائية لحكمهما واحد، إذ إن كلًّا منهما مقبول في المتابعات والشواهد.

وهذا التنظير يعدم بالكلية الفائدة من ذكر ابن حبان للرواة في الثقات بالمرة؛ إذ إن المخشي من توثيق ابن حبان توثيق المجاهيل، فإذا كان المترجم له من شيوخه أو شيوخ شيوخه، أو ممن عرفهم وجالسهم فما المانع من قبول توثيقه؟!

٤- من ذكره ابن حبان في الثقات، وروى عنه أربعة فأكثر، فهو صدوق حسن الحديث.

أقول: ما بال زيادة راوٍ واحد نقلت الشيخ من فلك إلى فلك آخر، ومن رتبة إلى أخرى، وقد سبق قولي: إن العدد لا يؤثر في توثيق الراوي، وما يَرِدُ على الفقرة السابقة يَرِدُ هنا، فقد يكون الراوي من شيوخه أو شيوخ شيوخه أو من أهل بلده أو ممن عرفهم!!

ويحسن بنا ونحن في هذا المقام أن نعرض لما قرره العلامة المعلمي اليماني - رَحِمَهُ اللَّهُ - وشاع بين كثير من الناس، إذ قال في التنكيل (٢/ ٤٥٠ - ٤٥١) (مجلة الحكمة العدد السابع عشر ص٣٩٣): «والتحقيق أن توثيقه على درجات:

الأولى: أن يصرح به، كأن يقول: «كان متقنًا» أو «مستقيم الحديث» أو نحو ذلك.

الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم.

الثالثة: أن يكون الرجل من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة.

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه عرف ذلك الرجل معرفة جيدة.

الخامسة: ما دون ذلك.

فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة، والرابعة صالحة، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل - والله أعلم».

وقال العلامة الألباني معقبًا على كلام المعلمي: «هذا تفصيل دقيق يدل على معرفة المؤلف المعلمي - رَحِمَهُ اللَّهُ - وتمكنه من علم الجرح والتعديل وهو مما لم أره لغيره فجزاه الله خيرًا.

غير أنه قد ثبت لدي بالممارسة أن من كان منهم من الدرجة الخامسة فهو على الغالب مجهول لا يعرف، ويشهد بذلك صنيع الحفاظ كالذهبي والعسقلاني وغيرهما من المحققين، فإنهم نادرًا ما يعتمدون على توثيق ابن حبان وحده ممن كان في هذه الدرجة، بل والتي قبلها أحيانا».

والحق في ذلك أن ما قرره العلامتان المعلمي والألباني إطلاق يفتقر إلى تقييد، لتصحح هذه القاعدة، وقد أجاد بعض الباحثين في تفصيل ذلك، إذ قسم الرجال الذين ترجم لهم ابن حبان في ثقاته إلى قسمين:

القسم الأول: الذين انفرد بالترجمة لهم.

القسم الثاني: الذين اشترك مع غيره بالترجمة لهم، وهم على قسمين أيضًا:

الأول: الرواة الذين أطلق عليهم ألفاظ الجرح والتعديل، وهؤلاء الرواة لم يكونوا على درجة واحدة، بل كان فيهم الحافظ والصدوق والمجروح والضعيف والمجهول.

الثاني: الرواة الذين سكت عنهم، وفيهم الحافظ والصدوق والمستور والمجهول والضعيف ومنكر الحديث.

وختامًا نص الباحث نفسه فقال: «والفصل في الرواة الذين سكت عليهم ابن حبان هو عرضهم على كتب النقد الأخرى، فإن وجدنا فيها كلامًا أخذنا بما نراه صوابًا مما قاله أصحاب كتب النقد، وإن لم نجد فيها كلامًا شافيًا طبقنا قواعد النقاد عليهم، وقواعد ابن حبان نفسه.

وأغلب الرواة الذين يسكت عليهم ابن حبان، ويكون الواحد منهم قد روى عنه ثقة، وروى عن ثقة، يكونون مستورين، يقبلون في المتابعات والشواهد ولذلك فإنني قلت في رسالتي عن ابن حبان في الرواة الذين ترجمهم ساكتًا عليهم: بأنهم على ثلاث درجات:

١- فمنهم الثقات وأهل الصدق.

٢- ومنهم رواة مرتبة الاعتبار.

٣- ومنهم الرواة الذين لا تنطبق عليهم شروط ابن حبان النقدية في المقبول، وهؤلاء ذكرهم للمعرفة - والله أعلم»[١].

---

(١) رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل (ص٧٢)، وانظر لزامًا: دراسة الشيخ محمد عوامة في مقدمته للكاشف (١/ ٣٠ ـ ٣٣)، فهو بحث نافع ماتع.

والذي أميل إليه: أن ما ذهب إليه المحرران من تقييد ذلك بعدد الرواة خطأ محض، نشأ عن تسرع في الأحكام، وعجلة كان ينبغي بمن مثلهما أن لا يقع فيها وأن ما ذهب إليه اليماني، وتابعه عليه الألباني، وما نظره الباحث جيد؛ غير أن الأولى أن يقال: إن ذلك لا يناط تحت قاعدة كلية مطردة، بل الأمر يختلف من راوٍ إلى راوٍ حسب المرجحات والقرائن المحيطة التي تحف الراوي، فعندها يحكم على ذلك، وعليه يحمل صنيع الإمامين الجهبذين الذهبي وابن حجر، إذ إنهما لم يعملا ذلك تحت قاعدة كلية، بل مرجع ذلك إلى القرائن المحيطة وحال الراوي وقرب عهده من بُعْدِه، وكونه من المعروفين أو غير المعروفين، وكونه من أهل بلد ابن حبان من غيرهم، ولو أدرك المحرران لما وصفا صنيع الحافظ باضطراب المنهج وخلو كتابه من المنهجية، نسأل الله الستر والعافية.

خامس عشر: (ص٣٤ - ٣٨):

تكلم المحرران في هذه الصفحات عن البدعة، وهل هي أمر مؤثر في جرح الراوي أم لا؟ وقد خرج المحرران بنتيجة، وهي: أن البدعة غير مؤثرة في عدالة الراوي، إذا كان محترزًا من الكذب سليمًا من خوارم المروءة، فقالا (ص٣٤): «**لقد تبين لنا من دراستنا لكتب الرجال، وتتبعنا لأحوال الرواة أن جملة من الرواة الثقات جُرحوا لأسباب لم يعتد بها النقاد الجهابذة الأول منها: الجرح بسبب المخالفة في العقائد**».

فهما يقرران عدم اعتداد النقاد المتقدمين بالبدع كأساس لجرح الرواة، وجاء التصريح بهذا من قلميهما، فقالا (ص٣٦): «**أما المتقدمون، فوجدنا أكثرهم لا يعتد ببدعة الراوي إن كان صادقًا أمينًا، فقد أخرج الشيخان في «صحيحهما» عن كثير ممن رُمي بالبدعة، كالخوارج والشيعة، والقدرية ونحوهم، ومنهم من كان داعية لمذهبه**».

ودللا على ذلك بأمثلة عدة، ولكنني أختار مثالهما الأخير، وأنقل كلامهما بنصه، حتى يكون أبلغ في إثبات التناقض، وعدم المسئولية في إصدار

الأحكام فقالا (ص٣٨): **«وكان حريز بن عثمان الرحبي ناصبيًّا محترقًا، وقال: عمرو بن علي كان ينتقص عليًّا وينال منه، وكان حافظًا لحديثه، وقال في موضع آخر: ثبت شديد التحامل على عليّ، ووثقه جمهور الأئمة، وأخرج له الشيخان في «صحيحهما»، وقال الذهبي في «الميزان»: «وكان متقنًا ثبتًا، لكنه مبتدع»، وقال في «الكاشف»: «ثقة وهو ناصبي»، وقال في «الديوان»: «ثقة لكنه ناصبي مبغض»**.

لكن الدكتور بشار في تعليقه على تهذيب الكمال (٥/ ٥٧٤) نقض ذلك فقال معلقًا على قول الفلاس الثاني: «قال العبد المسكين أبو محمد بشار عواد: والله لا أدري كيف يكون ثبتًا من كان شديد التحامل على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، نعوذ بك اللهم من المجازفة».

فأنت ترى أن الدكتور يعد قول الفلاس (مجازفة) راميًا من وراء ذلك إلى نسف قواعد المحدثين الأوائل في البدعة والموقف منها، ومتخذًا ذلك مدخلًا إلى تسليط لسانه وقلمه على رجال الصحيحين ممن رمي بنوع بدعة، والذين كان (حريز بن عثمان) واحدًا منهم، نسأل الله الستر والعافية، ثم لا أدري كيف تساهل المحرران هذا التساهل الكبير في حكم المبتدع، مع أن الخلاف فيه متسع، وأنا أكتفي بنقل قول الحافظ ابن حجر من نخبة الفِكَر (ص٥٢-٥٣) إذ قال: «ثم البدعة إما بمكفر، أو بمفسق، فالأول لا يقبل صاحبها الجمهور، والثاني: يقبل من لم يكن داعية على الأصح؛ إلا إن روى ما يقوي بدعته فيرد على المختار، وبه صرح الجوزجاني شيخ النسائي».

ومن جانبي فإني أعتقد أحقية ما ذهب إليه العلامة الجوزجاني في التفريق بين المبتدع الداعي إلى بدعته، أو الذي يروي ما يشيد بدعته، وبين مبتدع ليس حاله كذلك، يدفعنا إلى ذلك أنه في العصور الأولى كانت الخصومة السياسية تلعب دورًا بارزًا في تدعيم كل واحد لمذهبه السياسي، بما يرويه من أحاديث تعزز فكره السياسي ومنهجه.

سادس عشر: (ص٣٩):

بصدد وقوع الخطأ والوهم في حديث (الثقة) وتعريضًا بالحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللهُ - قال المحرران: «**ولذلك فإن إلصاق الوهم أو الخطأ أو الإغراب في الثقات أو الصادقين الذين يندر الخطأ عندهم فيه مجانية للنهج الأعدل**».

أقول: الحق أنه ليس في هذا المنهج الذي دأب عليه الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللهُ - أي مجانبة، فإطلاق الحكم منه قائم على استقراء تام لأحاديث أكثر الرواة فإن وجد خطأ أو وهمًا لواحد منهم - وإن كان خطأ واحدًا - أطلق عليه ذلك في الحكم، تنبيهًا وإشارة إلى وجود خطأ في حديث ذلك الشيخ، ولما كان نهجه في هذا الكتاب مرتكزًا على سمة الاختصار، لم يسعه المقام لذكر أوهام الراوي، فنبه على ذلك، كي لا يكون حكم الحافظ ذريعة لغيره في تصحيح أحاديث ذلك الراوي، وإن دل هذا النهج على شيء فإنما يدل على أن الحافظ ابن حجر - بلَّ الله ثراه بوابل رحمته - كان يضع المسئولية نصب عينيه، وأن الخشية من الله تعالى ملازمة له، وبه قد تمثلت القمة في الأمانة العلمية التي تجرد منها بعض ممن تكلموا في هذا الشأن ممن جاؤوا بعده، فإلى الله المشتكى ولا حول ولا قوة إلا به.

سابع عشر: (ص٤١):

عرَّج المحرران على توضيح بعض الاصطلاحات الخاصة بعدد من أئمة الجرح والتعديل، وبخصوص شرح بعض ألفاظ التعديل التي استخدمها الإمام يحيى بن معين، والتي كانت لها دلالة خاصة عنده، قالا: «**وقوله في الراوي: لا بأس به، أو ليس به بأس، فهو ثقة عنده**».

أقول: في هذا الذي ظنه المحرران توضيحًا، هو في حقيقة أمره إيهام للناس، إذ ليس الأمر على هذا الإطلاق الذي يقرره المحرران توطئة لما تعقبا به الحافظ ابن حجر، وقد أبدع الحافظ النحرير الإمام العراقي في إيضاح مراد ابن معين، فقال في شرح التبصرة والتذكرة: «قلت ولم يقل ابن معين إن قولي: ليس به بأس كقولي: ثقة، حتى يلزم منه التساوي بين اللفظين، إنما قال: إن من قال فيه

هذا فهو ثقة، وللثقة مراتب، فالتعبير عنه بقولهم: ثقة، أرفع من التعبير عنه بأنه: لا بأس به، وإن اشتركا في مطلق الثقة - والله أعلم -» وانظر مقدمة الشيخ محمد عوامة للكاشف (١/ ٣٧ - ٣٨) ففيه بحوث مستفيضة.

ومن جانبي فإنني أعتقد أن الحافظين العراقي وابن حجر قد انسجما انسجامًا كبيرًا ورائعًا مع المنطق والحقائق الموضوعية في تحليلهما ذلك؛ لأن قولهم: ثقة هو إثبات صفة وجودية لازمة للشخصية على خلاف قولهم: لا بأس به أو ليس به بأس؛ لأن هذه الصفة نفي وليست إثبات، والقاعدة العلمية تقول: إن الإثبات أقوى من النفي؛ لأن النفي سلب والإثبات إيجاب.

ثامن عشر: (ص٤٣):

وأيضًا وفي نفس الموضع، أوضحا أمرًا ادعيا كونه اصطلاحًا لأبي حاتم الرازي فقالا: «**على أن هذه الاصطلاحات عند أبي حاتم لا تسير على نمط واحد، فقد عرفنا بالاستقراء أنه يطلق لفظة (صدوق) على شيوخه الثقات الذين ارتضاهم وروى عنهم، ويريد بها (الثقة)، وإنما استعمل هذه اللفظة، كما يبدو تواضعًا، ولم ينتبه الحافظ ابن حجر إلى هذه المسألة، ولا أحد ممن جاء بعده**».

أقول: في هذا التعليق دسٌّ خفي، وقديمًا قيل: «رمتني بدائها وانسلت» والمحرران من هذه الشاكلة، فنحن نعلم يقينًا أن الأمة بإجماعها معصومة عن الخطأ، والأمة قد أجمعت على أن أئمة الجرح والتعديل مؤتمنون في جرحهم وتعديلهم للرواة، سواء أكانوا شيوخهم أم لا؟ وكلام المحررين هذا ينطوي على طعن في أمانة أبي حاتم - وحاشاه من ذلك - إذ ما المسوغ له أن ينزل رجلًا عدلًا ضابطًا من مرتبة (ثقة) إلى (صدوق)؟ وأي تواضع في ذلك والحق ليس حقه، بل هو استحقاق الراوي، وهل يوافق الدكتور بشار وهو الأستاذ عضو المجمع العلمي العراقي، وعضو المجمع العلمي الملكي الأردني و... و...، والشيخ شعيب وهو محدث الديار الشامية، على أن نصفهما بأنهما طلاب علم فقط، تواضعًا منا معهم؟!

تاسع عشر (ص٤٤):

قال المحرران: **«قابلنا الكتاب على النسخة التي كتبها المصنف بخطه، وعلى النسخة التي كتبها العلامة محمد أمين بن حسن الميرغني الحسيني الحنفي المكي من علماء القرن الثاني عشر الهجري، أحد تلامذة المحدث الكبير عبد الله بن سالم البصري الشافعي، المتوفى سنة ١١٣٤هـ، وهي التي تفضل بإهدائها إلينا العلامة الشيخ محمود ميرة - حفظه الله تعالى»**.

أقول: قد أثبت في ثنايا كتاب «**كشف الإيهام**» بما لا يقبل الشك أن المحررين لم يريا نسخة «**التقريب**» التي بخط الحافظ ابن حجر بأعينهما، فضلًا عن المقابلة عليها،

«كـلٌّ يَـدَّعـي وَصـلًا بـلـيـلـى وَلـيْـلَـى لا تُـقـرُّ لـهـم بِـذاكـا».

والأدهى من ذلك: ادعاؤهما وجود نسخة أخرى هي نسخة العلامة الميرغني وما ادعيا ذلك إلا لكون الشيخ محمد عوامة اعتمدها أيضًا في تحقيقه «**للتقريب**» وذلك كي لا يكلفا نفسيهما مشقة المقابلة، وإنما هو أخذ هوامش عوامة وتزويقها وإضافتها لهما، وإليك نص كلام الشيخ محمد عوامة، وهو يتكلم عن النسخة التي اعتمدها في التحقيق، فقال (ص٦٧): «وقد يسّر الله تعالى لي - وأنا في أول عملي - نسخة من التقريب مصورة من برلين، وفيلمها محفوظ في قسم مخطوطات مكتبة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة قدمها إليَّ الأخ الكريم العالم الفاضل الشيخ محمود ميرة - حفظه الله تعالى وجزاه خيرًا.

ولا بد من تعريف موجز بهذه النسخة لما لها من أهمية، فكاتب النسخة هو العلامة الدقيق محمد أمين بن حسن ميرغني الحسيني الحنفي المكي، من علماء منتصف القرن الثاني عشر الهجري، وأحد تلامذة المحدث الكبير (أمير المؤمنين في الحديث) عبد الله بن سالم البصري المكي الشافعي المتوفى سنة ١١٣٤هـ».

فانظر إلى ذلك واحكم، وقارن بين نصهما ونص عوامة، فينجلي لك عظم الأمر.

عشرون: (٤٥):

«ثم قابلنا الكتاب على «تهذيب الكمال» بعد أن انتهى تحقيقه وتدقيقه والتعليق عليه، وتصحيح ما وقع في طبعته الأولى من أخطاء طبعية وغيرها بإعادة مقابلته على مجموعة النسخ الخطية التي تحصلت عندنا، ومنها سبعة وسبعون جزءًا بخط المؤلف المزي، ونسخة ابن المهندس و...».

أقول: لا شك لدي في عدم انتباه المحررين لأي قول يتقولانه، فمن أين لهما مقابلة نص تحريرهما على نص تهذيب الكمال بعد تصحيحه؟ وقد أشارا في (ص١٠ هامش ١) إلى أن مؤسسة الرسالة طبعته بمجلداته الخمسة والثلاثين فقالا: **«وهي الآن بسبيل إعادة طبعه لتقليص عدد مجلداته، وذلك بتصغير حجم حرفه وغير ذلك من الأمور الفنية»**، وفي (ص٤٥ هامش ١) قالا: **«صدرت طبعة جديدة متقنة عن مؤسسة الرسالة، كما أعددنا ضميمة بالأخطاء لمن اقتنى الطبعة الأولى»**.

فانظر إلى كلام المحررين في نفس هذه المقدمة (ص١٠ و٤٥)، وقارن بينهما ولا أدري أي ذهولٍ قاد هذين المحررين إلى هذا التناقض العجيب الغريب، ففي ص(٤٥) قالا: **«صدرت»**، وفي ص(١٠) أشارا إلى أن المؤسسة في سبيل إعادة طبعه؟!.

ثم إذا علمت أن التحرير طبع سنة (١٩٩٧م) قبل طبع الطبعة الثانية من تهذيب الكمال سنة (١٩٩٨م) بسنة واحدة، تأكدت لك مخاوفك من أنه مجرد كلام لا دقة له، وأنها مقابلة على لا شيء!.

واحد وعشرون: (ص٤٥):

قال المحرران: **«وألحقناه في المتن مسبوقًا بدائرة مطموسة بالسواد (●)»**.

أقول: كذا قالا، وكأنها لا يتنبهان لما يكتبان، فإذا راجعت التحرير بمجلداته الأربعة لم تجد تعقبًا واحدًا سبق بدائرة مطموسة بالسواد، وإنما هي مطموسة بالحمرة!

اثنان وعشرون: (ص٤٦):

قال المحرران: «**لقد اجتهدنا في المختلف فيهم، فدرسنا ما أثر عن الأئمة في حقهم من جرح أو تعديل ووازنا بين تلك الأقوال، واطلعنا في بعض الأحيان على مروياتهم، إن كانت قليلة...**».

أقول: لقد استقر في نفوسنا أن المحررين لم يدرسا ترجمة راوٍ واحد، وإن لم يكن له من الحديث غير حديث واحد، بل كان عملهما منصبًّا على جميع أقوال النقاد في الراوي، ومن خلالها الحكم عليه، فماذا يظن المحرران نفسيهما؟ أهما أصوب اجتهادًا من الحافظ ابن حجر، أم أنهما عَلِما من أقوال النقاد ما لم يعلمه الحافظ؟

ولقد وجدت الحافظ قد درس مرويات أغلب الرواة - كما نبهت إليه في النقطة السادسة عشر - وعلى ضوء دراسته يثبت حكمه، بخلاف المحررين؛ إذ كانت نظرتهما قاصرة على الاعتماد على الأقوال فقط، وتبعًا لذلك خطئا الحافظ في عدد من التراجم كان الصواب فيها للحافظ، كما تجده في ثنايا هذا الكتاب.

ثالث وعشرون: (ص٤٧) قالا:

«وقد صرفنا عناية خاصة لمن أخرج لهم الشيخان، وتكلم فيهم بعض من تكلم، فبينا إن كانا قد أخرجا لهم احتجاجًا أم متابعة أم استشهادًا، وهي مسألة غاية في الأهمية».

أقول: لم يسر المحرران في تطبيق هذه القاعدة على هدًى، وإنما تخبطا فيها خبط عشواء، ولقد منَّ الله تعالى عليَّ بالكلام عن هذه المسألة في الفقرة الثالث عشرة، فراجعها فلعل الله يكتب لك بها نفعًا.

رابع وعشرون: (ص٤٧) قال المحرران:

«واتخذنا قاعدة في أن من وصفه أحد الأئمة بالإغراب ثبتنا ذلك، وإن لم يقل بها سوى ناقد واحد، فإن المؤلف قد اضطرب في ذلك ولا سيما في أقوال ابن حبان. . .».

أقول: لم يحفل المحرران كثيرًا بهذا، بل العكس صوابه، حيث دأب الحافظ ابن حجر على تثبيت حالة الإغراب من الراوي، تبعًا لقول أحد النقاد، أو تحصيلًا لدراسته الاستقرائية لمرويات ذلك الراوي، في حين اندفع المحرران إلى تخطئته في ذلك، والصواب فيها مع الحافظ كما في ترجمة (موسى بن طارق اليماني) وغيرها.

ولم يكن صنيع الحافظ مقتصرًا على حالة الإغراب، وإنما شمل حالة الوهم والخطأ والتفرد وغيرها، وقد سبق لي الكلام عنها في الفقرة السادس عشرة فراجعها، فلعلك تجد فيها ما ينفعك.

القسم الثاني

كشف الإيهـــام

١- (١ تحرير) أحمد بن إبراهيم بن خالد المَوْصليُّ أبو علي، نزيل بغدادَ: صدوقٌ، من العاشرة، مات سنة ست وثلاثين. د فق.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وثقه يحيى بن معين، وابن حبان وروى عنه جمع من الثقات منهم ابن معين، وأحمد، وأبو زرعة الرازي وأبو داود، ولا نعلم فيه جرحًا».

❁ أقول: فيما قالاه نظر، والحق مع ابن حجر، فابن معين قال فيه: «ليس به بأس». (تهذيب الكمال ١/٢٤٦ الترجمة ١) وقال أيضًا فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر في التهذيب (١/٩): «ثقة صدوق» وإقرانه للثقة بالصدوق يدل على إنزاله إلى رتبة الصدوق الحسن الحديث، فتوثيقه لدينه وصدوقٌ لخفة في ضبطه كما بينته في فرائد الفوائد.

وذهب الشيخ محمد عوامة إلى أن من قيل فيه: «ثقة صدوق» أدنى ممن قيل فيه: «ثقة» وأعلى من: «صدوق» فقال: «ذلك أن إحدى الكلمتين تشرح للأخرى شيئًا من معناها، فثقة صدوق - مثلًا - أعلى من: «صدوق» فقط لما تستفيد كلمة «صدوق» من كلمة «ثقة» كما أن كلمة «صدوق» تؤثر على كلمة «ثقة» وحدها». (مقدمة الكاشف ١/ ٣٩).

وأما ابن حبان فلم يوثقه ولكنه ذكره في الثقات (٨/ ٢٥) حسب، وكذا نقل ابن حجر في التهذيب (١/ ٩)، ولذلك قال عنه الذهبي في الكاشف (١/ ١٨٩ الترجمة ١): «وُثِّق»، وهو رسمه فيمن ذكره ابن حبان في «**الثقات**» ولم يوثقه بلفظه، والفرق بينهما معلوم كما ذكره المحرران في مقدمة التحرير (١/ ٣٣).

أما رواية الجمع، فقد أشبعت الكلام عنها في القسم الأول من هذا الكتاب وأنها لا ترفع الرواة من رتبة إلى رتبة.

❁ ❁ ❁

٢- (٢ تحرير) أحمدُ بنُ إبراهيم بن فِيل باسم الحيوان المعروف، أبو الحَسن البالسيُّ، نزيلُ أنطاكيَّة: صدوقٌ، من الثانية عشرة، مات سنة أربع وثمانين. كن.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقةٌ، فقد وثقه الحافظ ابن عساكر، وقال النسائي بعد أن روى عنه: لا بأس به، وذكر من عفَّتِه وورعه وثقته».

❀ أقول: الحق مع ابن حجر؛ فالرجل: صدوق حسن الحديث، فهو الأقرب إلى تنزيل النسائي رتبته إلى: «لا بأس به».

وقال فيه: محمد بن الحسن الهمداني: «صالح». (تهذيب التهذيب ١ / ١٠)، فإنزال النسائي، ومحمد بن الحسن أولى من توثيق ابن عساكر المتأخر.

والعجبُ منهما: أنهما اعتمدا قول ابن عساكر هنا فرفعاه إلى: «ثقة»، ولم يعتمداه في الراوي الذي بعده وهو أحمد بن إبراهيم البسري فقد وصفه الحافظ بأنه «صدوقٌ» كذلك. مع أنَّ النسائي قال فيه: «لا بأس به»، ووثقه ابن عساكر كما في تهذيب الكمال (١/ ٢٥٤ الترجمة ٤).

مع أن ابن فيل وُصِفَ بأنه: «صالح» وهذا من اختلاف المنهجية.

* * *

٣- (٥ تحرير) أحمدُ بنُ الأزهرِ بن مَنيع، أبو الأزهر العَبْديُّ النَّيسابوريُّ: صدوقٌ كان يحفظ ثم كَبِرَ، فصار كتابه أثبت من حفظه من الحادية عشرة، مات سنة ثلاث وستين. س ق.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوقٌ، وكان لا يحفظ، فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: يُخطئ. كما أشار ابن عدي إلى وجود بعض المناكير في حديثه، وكان ابن خُزيمة إذا حدَّث عنه قال: «حدثنا أبو الأزهر من أصل كتابه». وهو أمر دالٌّ على عدم الثقة بحفظه، ويَعْضُدُه أن الحاكم أبا عبد الله قال في مَعْرِضِ الدفاع عنه: ولعل متوهمًا يتوهَّمُ، أن أبا الأزهر فيه لِينٌ لقول أبي بكر بن إسحاق:

«وحدثنا أبو الأزهر وكتبته من كتابه» وليس كما يتوهم، لأن أبا الأزهر كُفَّ بصرُه رحمه الله تعالى، وكان لا يحَفَظُ حديثه».

❀ أقول: هذا اعتراض بارد لا قيمة له. ثم إن هذا المترجم له من شيوخ أبي حاتم الرازي كما في تهذيب الكمال (١/٢٥٧ الترجمة ٦) وقد قال عنه أبو حاتم نفسه: «صدوق» كما في الجرح والتعديل (٢/٤١ الترجمة ١١) والمحرران يوثقان من حاله كذلك (انظر: من كتابنا هذا) فهذه مخالفة ظاهرة.

وقد صحح الدكتور بشار للمترجم له في سنن ابن ماجه (٣/ ٤٥١ حديث ٢٠٥٥) و(٥/ ٣٢٥ حديث ٣٧٨٣) فكيف يكون هذا مع نصه أن الصدوق: «حسن الحديث» كما في مقدمته لابن ماجه (١/ ٢٤) وكذا في مقدمة التحرير (١/ ٤٨).

* * *

٤- (٦ تحرير) أحمد بن إسحاق بن الحُصين بن جابر السُّلَمِيُّ، أبو إسحاق السُّرْماري بضم المهملة وبفتحها، وحُكي كسرها وإسكان الراء: صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة اثنتين وأربعين. خ.

❀ أقول: **كتب المؤلفان هامشًا على قوله: «وبفتحها»، وقالا: «لو قال: «وقيل بفتحها» لكان أحسنَ، فإن الضمَّ هو اختيارُ المؤلف المزي، ولأنه مذهب السمعاني في «الأنساب»، وابن الأثير في «اللباب»».**

أقول: هذا صحيح، فإن الذي في الأنساب (٧/ ٧٣ طبعة دمشق و٧/ ١٢٥ طبعة الهند و٣/ ٢٧١ الطبعة العلمية): «بضم السين المهملة» وكذا نقله ابن حجر في التهذيب (١/ ١٤) عن السمعاني، ومثله في «**اللباب**» لابن الأثير (٢/ ١١٤)، وكذلك ضبطه السبط في حاشيته على الكاشف (١ / ١٩٠ الترجمة ٥).

وأما نسبة القول للمزي فهو من التقول عليه بغير علم، فالمزي لم يضبطه بالحروف بل هذا استنتاج بُني على أمر غير صحيح، يدل على ذلك تعليق الدكتور بشار في تهذيب الكمال (١/ ٢٦٢ آخر هامش ١) إذ قال:

«والظاهر لنا أن المزي اعتمد ضم السين ثم كتب في حاشية النسخة أنه بالفتح، وإلا فكيف نفسر وجود السين مقيدةً بالضم في نسخة ابن المهندس ونسخة التبريزي، وبينهما قرابة الخمسة والثلاثين عامًا وقد قُرِئتا على المؤلف؟ فتدبر الأمر جيدًا».

أقول: تدبرته فوجدته لا يُسعف من جَزَمَ بأنه اختيار المزي، وكيف يختار المزي الضم، ثم يكتب في الحاشية: «بفتحها»، ولا أدري من أين أتى الدكتور بشار بهذا عن المزي، والدكتور قد صرحَ في الجزء الأول (ص٩١) حينما وصفَ النسخ الخطية بأن النسخة التي اعتمدها بخط المؤلف تبدأ من ترجمة (أحمد بن صالح المصري)، وكذلك لا يُسلم له اتفاق نسخة ابن المهندس ونسخة التبريزي على أنه اختيار المزي، والله أعلم.

* * *

٥- (٩ تحرير) أحمد بن إسماعيل بن محمد السَّهْميُّ، أبو حذافة: سماعُهُ للموطأ صحيحٌ وخَلَّط في غيره، من العاشرة، مات سنة تسع وخمسين. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف، ضعفه ابنُ قانع، والدارقطنيُّ في رواية، وتركه أبو أحمد الحاكم، وكذَّبه الفضل بن سهل، وقال ابنُ حبان في «المجروحين»: يروي عن الثقات ما ليس يُشبِه حديثَ الأثبات. وذكر ابن عدي: أنه حَدّث عن مالك «بالموطأ»، وحدث عن غيره بالبواطيل».

❀ أقول: كلام الحافظ ابن حجر لا اعتراض عليه ولا إشكال فيه، فروايته للموطأ صحيحة لا اعتراض عليها. أما تخليطه في غيره فهذا سبب تضعيفه من البعض الذين ذُكِروا، غير أنه لم يتعمد ذلك بل كانت تدخل عليه.

وقد دافع عنه الخطيب البغدادي دفاعًا مجيدًا فقال: «لم يكن ممن يتعمد الباطل ولا يدفع عن صحة السماع من مالك». ثم ساق بسنده إلى القاضي الحسين بن إسماعيل، عن أبيه، قال: سألت أبا مصعب عن أبي حذافة، فقال:

كان يحضر معنا العَرْض على مالك. ثم ساق قول الدارقطني: «أبو حذافة قوي السماع عن مالك». وساق كذلك قول الدارقطني: «روى الموطأ عن مالك مستقيمًا». ثم قال الخطيب: «سألت البَرْقاني عن أبي حذافة، فقال: كان الدارقطني حسن الرأي فيه، وأمرني أن أخرج حديثه في الصحيح». (تأريخ بغداد ٤/ ٢٤).

أقول: وليس له في الكتب الستة سوى حديث واحد عند ابن ماجه برقم (٢١٧٣) روى عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ نهى عن النجش.

وهو حديث صحيح متفق عليه، علمًا بأن الدكتور بشار حكم عليه في تعليقه على سنن ابن ماجه (٣/ ٥٣٣ حديث ٢١٧٣) بصحة إسناده، مع قوله في التحرير عن المترجم له: «ضعيف»، ومعلوم أن منهجه مع من أطلق عليه: «ضعيف» لا يتقوى بالمتابعات كما نص عليه في مقدمة التحرير (١/ ٤٨) فأي مناقضة هذه؟!

والعجب منهما كيف جَرُؤا على تضعيفه، وهما يزعمان أنهما يخبران مرويات الراوي كما في مقدمتهما، والإمام الذهبي كان دقيقًا حينما حكم عليه في الكاشف (١/ ١٩٠ الترجمة ٨) بقوله: «ضُعِّف» ولم يحكم عليه بالضعف وبين العبارتين فرق.

أَسَفٌ عَلَى عِلْمٍ تُضاعُ أُصولُهُ ... من جَهْلِ مُبْتَدِئٍ وَوَهْمِ مُحَقِّقِ
مَنْ جاءَ بَحْرًا أَوْ أَرادَ رُكوبَهُ ... هَلَّا أَتى بِسَفِينَةٍ لَمْ تُخْرَقِ

* * *

٦- (١١ تحرير) أحمد بن أيوب بن راشد الضَّبِّيُّ الشَّعِيري، بفتح المعجمة أبو الحسن: مقبولٌ، من العاشرة. بخ.

تعقباه بقولهما: «بل: حسن الحديث إلا عند المخالفة، فقد روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في الثقات».

❁ أقول: الحق مع ابن حجر، فالرجل مقبول في المتابعات والشواهد، ضعيف عند التفرد، وابن حبان لم يوثقه بل ذكره في الثقات (١٩/٨) وفرق بين الأمرين، ثم إنَّ ابن حبان قال فيه: «ربما أغرب»، والإغراب فيمن لم يوثقه أحد يُؤَثِّر على الراوي كما هو مبين في (أثر علل الحديث: ١٣١ - ١٤١) ثم إن رواية الجمع عن الراوي لا تعطيه تقوية. فالأصل في هذا الراوي ما ذكره الحافظ ابن حجر.

ولهما في نحو هذا مئات التراجم لم أتعقبهما خشية تضخم الكتاب، ولكني أشرت بهذا المثال إلى نظائره.

* * *

٧- (١٢ تحرير) أحمد بن بُدَيْل بن قُريش، أبو جعفر اليامِيُّ، بالتحتانية قاضي الكوفة: صدوقٌ له أوهام، من العاشرة، مات سنة ثمان وخمسين. ت ق.

تعقباه بقولهما: «بل: هو كما قال ابن عدي: يكتب حديثه مع ضعفه».

❁ أقول: عبارة الحافظ لا اعتراض عليها، فالرجل: «صدوق»، ولم يُنَزَّل إلى رتبة الصدوق إلا لأوهامه اليسيرة، فالحكم فيه «صدوق» باستثناء الأحاديث التي وهم فيها وهي قليلة جدًّا، لذا قال فيه النسائي: «لا بأس به» وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «محله الصدق». (الجرح والتعديل ٢/٤٣الترجمة ١٧، وتهذيب الكمال ١/٢٧١ الترجمة ١٣، والكاشف ١ /١٩٠ الترجمة١٠)، وقد أسند الخطيب في تأريخه (٤/٤٩) إلى عبد الكريم بن أبي عبد الرحمن، عن، أبيه قال: «أحمد بن بديل كوفي: لا بأس به».

ونقلهما عن ابن عدي جاء مبتورًا فلم تفهم عبارته، ولم يدل على معنى استدراكهم فعبارته: «حدث عن حفص بن غياث وغيره أحاديث أنكرت عليه، وهو

ممن يُكتب حديثه على ضعفه». هكذا نقلها المزي عنه (١/ ٢٧١ الترجمة ١٣)، (وانظر: الكامل ١/ ١٩٠ طبعة دار الفكر و١/ ٣٠٥ طبعة أبي سنة).

وليس له في ابن ماجه إلا حديث واحد برقم (٨٣٣) أخطأ فيه، قال فيه الحافظ ابن حجر في الفتح (٢/ ٢٤٨ عقيب ٧٦٥): «ظاهر إسناده الصحة إلا أنه معلول».

وله في الترمذي ثلاثة أحاديث:

الأول: برقم (٢٠٥٢) حسنه الترمذي.

والثاني: برقم (٢٣٧٣) قال فيه الترمذي: «حسن صحيح».

والثالث: برقم (٢٦٤٩) حسنه الترمذي.

* * *

٨- (١٣ تحرير) أحمد بن بَشِير المَخْزومِي، مولى عمرو بن حُريث، أبو بكر الكوفي: صدوق له أوهام، من التاسعة، مات سنة ١٩٧. خ ت ق.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق له مناكير، فقد قال ابن معين: ليس بحديثه بأس، وقال أبو حاتم وأبو زُرْعة الرازيان: صدوق. وقال ابن نمير: كان صدوقًا حسن المعرفة بأيام الناس حسن الفهم. وقال النسائي: ليس بذاك القوي، وفي رواية: ليس به بأس. وقال الدارقطني: ضعيف يعتبر بحديثه، وفي رواية: لا بأس به، وقال عثمان بن سعيد الدارمي وحده: متروك، وتعقَّبه الخطيب البغدادي، فقال: ليس حاله الترك وإنما له أحاديث تفرد برواياتها، وقد كان موصوفًا بالصدق، وساق له ابن عدي في «الكامل»: بعض أحاديثه المنكرة، روى له البخاري حديثًا واحدًا في كتاب الطب متابعةً (٥٧٧٩)».

❀ أقول: هذا اعتراض معترض عليه، بني على أصل خاطئ، وهو أنهما وصفا أخطاءه بالمناكير، وإنما المناكير أحاديث الضعيف التي خالف فيها الثقات وأحمد بن بشير لم يكن ضعيفًا بل هو: «صدوق»، وقد أُنزل من رتبة الثقة إلى الصدوق؛ بسبب هذه الأوهام اليسيرة التي وقعت في روايته.

وإنما قال مؤلفا التحرير هذا اعتمادًا على نقل عثمان الدارمي عن ابن معين قوله: «متروك». وهو في تأريخه (٦٤٤)، لكن عثمان هذا قد وهم في نقله عن ابن معين، فابن معين قال فيه: «ليس بحديثه بأس»، كما هو ثابت برواية الدوري (٢/ ١٩ الترجمة ٢٣٩٦). والدوري هو المقدم في رواة ابن معين، وهما قد نقلا هذا عن ابن معين أولًا، ولم يحررا قول ابن معين في المسألة.

والعجب منهما أنهما لم ينتبها إلى المترجم له بعده في «**التقريب**»، وهو: أحمد بن بشير البغدادي الذي ساقه الحافظ تمييزًا، فقال فيه: «متروك خلطه عثمان الدارمي بالذي قبله، وفرَّق بينهما الخطيب فأصاب».

وقد ذكر العلماء وهم الدارمي في نقله عن ابن معين، فقد ذكر الخطيب في تأريخ بغداد (٤/ ٤٦) أن الدارمي وهم في ذلك، فالمتروك هو أبو جعفر أحمد بن بشير البغدادي، أما هذا فموصوف بالصدق وقد تفرد بأحاديث.

واستدراك الخطيب على عثمان ذكره المزي في (تهذيب الكمال ١/ ٢٧٥ الترجمة ١٤) وأقره. والعجب منهما أنهما نقلا عن الخطيب، ولم ينقلا توهيمه لعثمان، فأين الدقة؟!.

مَنْ تاهَ لَيْلًا فإنَّ الشَّمْسَ مُشْرِقَةٌ ... أمَّا نَهَارًا فَمَنْ بِاللَّيْل يَهْدِيهِ؟!

وَمَنْ رَأى في غُيُومِ الصَّيْفِ مَاطِرةً ... مَاذَا السَّرَابُ سِوَى الأَوْهَامِ يُعْطِيهِ؟!

وهذا المترجم ليس له في البخاري سوى حديث واحد برقم (٥٧٧٩) قال الحافظ في مقدمة الفتح ص٣٨٥ - ٣٨٦: «أخرج له البخاري حديثًا واحدًا تابعه مروان بن معاوية وأبو أسامة».

وليس له في ابن ماجه سوى حديث واحد (٢٩٥٠)، وقد تناقض الدكتور بشار فقال: «إسناده صحيح»، مع أنه ذكر في منهجه أن الصدوق: «حسن الحديث» كما في مقدمة التحرير (١/ ٤٨).

وله في الترمذي ستة أحاديث:

الأول: برقم (٢٦٧٠): «الدال على الخير كفاعله»، استغربه الترمذي؛ لأن في سنده شبيب بن بشر.

والثاني: برقم (٣٠٠٤) حسنه الترمذي.

والثالث: برقم (٣٥٩١) حسنه الترمذي.

والرابع: برقم (٣٦٧٣) استغربه الترمذي؛ لأن في سنده عيسى بن ميمون الأنصاري، وهو: متروك. وقد تحرف أحمد بن بشير عند الدكتور بشار إلى أحمد بن منصور.

والخامس: برقم (٣٩١٢) استغربه الترمذي؛ لأن في سنده مجالد بن سعيد.

والسادس: برقم (٣٩١٣) استغربه الترمذي أيضًا؛ لأن في سنده مجالد بن سعيد.

ثم لي تعقب آخر على المحررين، فقد كتبا وفاة المترجم له بالأرقام متابعة للشيخ محمد عوامة في طبعته الأولى للتقريب (ص٧٨ الترجمة ١٣)، وبقي مُصِرًّا عليها في طبعته الرابعة (ص٧٨ الترجمة ١٣)، ويعرفُ من مارس التقريب أن ليس من منهج الحافظ ابن حجر إثبات الوفيات بالأرقام، وإنما كان يثبتها كتابةً، وهكذا وردت في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٢ الترجمة ١٤) وفي طبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٣١ الترجمة ١٣)، وفي مخطوطة الأوقاف (ورقة: ٣ أ).

فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

* * *

٩- (١٧ تحرير) أحمد بن أبي بكر بن الحارث بن زُرَارَة بن مُصعب بن عبد الرحمن بن عوف، أبو مُصعب الزُّهْريُّ المَدَنيُّ، الفقيه: صدوق عابَهُ أبو خَيْثَمَةَ لِلفتوى بالرأي، من العاشرة، مات سنة اثنتين وأربعين وقد نَيّفَ على التسعين. ع.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، فقد احتج به البخاريُّ ومسلمٌ في «صحيحيهما» ووثقه مَسْلَمَة بن قاسم الأندلسي، وابن حبان، وقال الذهبي: ثقة حجة، وقال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان: صدوق، على أن أبا حاتم قد روى عنه، فهذا التعبير يريد به التوثيق. ولا نعلمُ فيه جرحًا سوى قول أبي خيثمة لابنه: «لا تكتب عن أبي مصعب وأكتب عمن شئت»، وهي عبارة استغربها الذهبي، وذكر ابن حجر أنه يحتمل أن يكون مراد أبي خيثمة دخوله في القضاء، أو إكثاره من الفتوى بالرأي وليس هذا بجرح معتبر».

❀ أقول: لا ضير على الحافظ ابن حجر في إنزاله إلى مرتبة: «صدوق» فهذه هي اللفظة التي أطلقها عليه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان.

فضلًا عن قول أبي خيثمة: «لا تكتب عن أبي مصعب، واكتب عمن شئت» واعتلالهما بأن البخاري ومسلمًا قد احتجا به.

أقول: هذا صحيح ولكنهما إنما أخرجا عنه من روايته للموطأ. وقد أخرج له البخاري تسعة أحاديث، ومسلم ثلاثة أحاديث (تهذيب الكمال ١/ ٢٨٠ الهامش)، ورواية الموطأ عند الشيخين عن جماعة من الرواة، فهو متابع في ذلك عند الشيخين، وفرقٌ بين ما اعتمداه في الأصول وبين ما توبع عليه الراوي كما ذكر المحرران نفسهما (التحرير ١/ ٢٩).

أما اعتلالهما بأن أبا حاتم روى عنه، وأطلق عليه لفظة: «صدوق» وهو يريد الثقة بهذا التعبير فقد بينت بطلان هذه النظرية فيما سبق.

أما توثيق مسلمة بن قاسم الأندلسي، وذكر ابن حبان إياه في الثقات (٨/

٢١)، وتوثيق الذهبي فهي لا تقاوم إنزال أبي حاتم وأبي زرعة وأبي خيثمة، والقول الأصح قول الحافظ، والمتأخرون لا يقاومون المتقدمين، فالتعويل في مثل هذا على المتقدم.

* * *

١٠- (٢٠ تحرير) أحمد بن جَنَاب، بفتح الجيم وتخفيف النون، ابن المغيرة المِصِّيصيُّ، أبو الوليد: صدوقٌ، من العاشرة، مات سنة ثلاثين. م د س.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، فهو شيخُ مسلم في «الصحيح» وروى عنه جمعٌ غفيرٌ من الثقات منهم أبو داود، ووثقه ابن حبان، وأبو عبد الله الحاكم. وقال أبو حاتم وصالح جَزَرة: صدوق، ولا نعلم فيه جرحًا».

❀ أقول: القول قول الحافظ، فهو: «صدوق».

أما أنه شيخ مسلم فهذا لا يلزم منه أن يكون ثقةً في أعلى المراتب، إذ إن شيوخ مسلم في الغالب يروي عن جماعتهم فلا يلزم فيه أن يكون أعلى مراتب الثقات.

أما رواية الجمع الغفير فلا ترفع حال الصدوق إلى الثقة.

وأما ذكر ابن حبان المترجَمَ له في الثقات (٨/ ١٧)، وتوثيق الحاكم فلا يقاوم إنزال صالح جزرة وأبي حاتم إياه إلى الصدوق؛ لذلك جاءت لفظة الحكم عليه عند الذهبي في الكاشف (١/ ١٩١ الترجمة ١٦): «صدوق»، والمحرران لم ينقلا قول الذهبي، وهما حريصان على ذلك إذا كان يؤيد قولهما، فماذا حدا مما بدا حتى يُرى ترك كلام الذهبي؟!.

* * *

١١- (٢١ تحرير) أحمد بن جَوَّاس، بفتح الجيم وتشديد الواو وآخره مهملة، الحَنَفيُّ، أبو عاصم الكُوفيُّ: ثقةٌ، من العاشرة، مات سنة ثمان وثلاثين. م د.

❀ أقول: هكذا النص عندهما، بزيادة الواو قبل: «آخره»، متابعة للشيخ محمد عوامة في طبعته للتقريب (ص٧٨ الترجمة ٢١)، والواو لم ترد في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٣ الترجمة ٢٢)، ولا في طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٣٢ الترجمة ٢١)، ولا في مخطوطة ص(الورقة: ٣ أ).

* * *

١٢- (٣٨ تحرير) أحمد بن سعيد بن بَشير الهَمْدانيُّ، أبو جعفر المِصْريُّ: صدوقٌ، من الحادية عشرة، مات سنة ثلاث وخمسين. د.

❀ أقول: هكذا أثبتا النص، وقالا في الحاشية: «هكذا في الأصل والصواب: «بِشْر» كما عند المزي وغيره».

أقول: لئن كان ابن حجر قد أخطأ في كتابته «بشير» فإن هذه الترجمة جاءت على الصواب «بِشْر» في مخطوطة الأوقاف (ورقة: ٣ أ)، ومخطوطة ص(ورقة: ٣ ب)، وفي طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٥ الترجمة ٤٥) وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٣٤ الترجمة ٣٨).

ثمَّ ما بالهما يصححان شيئًا من «**التقريب**» اعتمادًا على «**التهذيب**»، وأين ذهبت نسخة الميرغني، التي لا ترى لها ذكرًا إلا في المقدمة ومواضع يسيرة سأنبه عليها؟ فلا فخر لهما في هذا الاستدراك، لا سيما إذا علمت أخرى وهي أنهما أخذاه من استدراكات الشيخ محمد عوامة على طبعته الثالثة (ص٧٦٧)، والتي كتبها سنة (١٤٠٩هـ)، كما في مقدمته لطبعته الثالثة. أي: قبل تسع سنين من صدور تحريرهما، فتنبه.

* * *

١٢م- [(١)] (٤٤ تحرير) أحمد بن سِنَان بن أسد بن حِبَّان، بكسر المهملة بعدها موحدة، أبو جعفر القَطَّان الواسطيُّ: ثقةٌ حافظٌ، من الحادية عشرة مات سنة تسع وخمسين، وقيل: قبلها. خ م د س ق.

❀ أقول: هكذا أثبتا رقومه وقالا في الحاشية: «هكذا في الأصل، ولم يرو له النسائي في «**السنن الكبرى**» لكن روى له في «حديث مالك» ورقمه: كن».

ولي عليهما في هذا ملاحظات:

الأولى: أن الرقم جاء على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٦ الترجمة ٥٥)، وفي طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٣٥ الترجمة ٤٤)، ومخطوطة ص(الورقة: ٣ ب)، ومخطوطة الأوقاف (الورقة: ٤ أ).

فلم يعد لهما جديد في التنبيه إليه والفضل للسابق.

الثانية: إن هذا التعليق والاستدراك مأخوذ من استدراكات الشيخ محمد عوامة على طبعته الثالثة للتقريب (ص٧٦٧).

الثالثة: نص ابن حجر في تهذيب التهذيب (١/ ٣٥) على رواية النسائي فقال: «وقد روى النسائي عنه في السنن الكبرى عدة أحاديث في الحدود والطلاق وغير ذلك».

ومن عجب!! أن الدكتور بشار نقل هذا النص بحروفه في تعليقه على تهذيب الكمال (١/ ٣٢٢ الهامش ٢)، ثم ها هو ينفي هذا بشكل قاطع هنا، فتدبر مبلغ التناقض!!!.

أقول: فإذا ثبت أن النسائي روى عنه في الكبرى، لم يعد هناك سبيل إلى الاعتراض على الحافظ ابن حجر، حيث أنه نص في مقدمته (١/ ٢٧ طبعة مصطفى عبد القادر) على جواب هذا فقال: «فإذا كان حديث الرجل في أحد الأصول الستة، أكتفي برقمه، ولو أخرج له في غيرها».

(١) تكرر هذا الرقم سهوًا.

فأين تحريرهما وتدقيقهما ومراجعتهما للمصادر الأصول؟! فإذا انتفت هذه الأمور علمت أنه ليس إلا الهوى، وتعجل الوصول، والسير وراء الاشتهار على حساب الحق والإنصاف، نسأل الله العافية والسلامة.

* * *

١٣- (٤٦ تحرير) أحمد بن شَبيب بن سعيد الحَبَطيُّ، بفتح المهملة والموحدة، أبو عبد الله البَصْريُّ: صدوقٌ، من العاشرة، مات سنة تسع وعشرين. خ خد س.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، فهو شيخ البخاري في «الصحيح» ووثقه أبو حاتم الرازي، وابن حبان، وقال ابنُ عدي: قَبِلَه أهل العراق ووثقوه. أما تضعيف الأزدي له فلم يَلتفِت إليه أحدٌ، والأزدي مُتكلَّمٌ فيه».

❀ أقول: القول قول الحافظ ابن حجر ولا اعتراض عليه في ذلك.

وتعليل المحررين بارد لا قيمة له وهو مجانب للصواب، فكونه شيخ البخاري لا يلزم منه أن لا يكون صدوقًا. وإطلاقهما توثيق ابن حبان هكذا لا يجوز، فإنما ذكره ابن حبان في «**الثقات**» (٨/ ١١) ولم يعمل فيه التوثيق. وفرق بين الأمرين كما هو معروف، وكذا نص عليه المحرران في المقدمة (١/ ٣٠ - ٣٤)

وكذلك لا يجوز إطلاق التوثيق عن أبي حاتم فعبارته: «ثقة صدوق» كما نقله المزي في تهذيب الكمال (١/ ٣٢٧ الترجمة ٤٧) وفي الجرح والتعديل (٢/ ٥٥ الترجمة ٧٠): «ثقة». وعند الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (١/ ٣٦): «صدوق» فقط. فكان على المحررين أن ينبها إلى ذلك.

ثم إن هناك قولًا آخرَ في المترجم له هو قول ابن خلفون: «لا بأس به» (تهذيب الكمال ١/ ٣٢٧ هامش ٢) ولم يذكره المحرران، وكذلك توجد أقوال أخرى، انظرها في تهذيب التهذيب (١/ ٣٦) وكل ذلك يؤيد أن الحق مع ابن حجر.

فَقُلْ لِمَنْ حَرَّرَ التَّقْرِيبَ مَعْذِرةً ... ذَكَرْتَ شَيْئًا وَغَابَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ

١٤- (٥٦ تحرير) أحمد بن عبد الله بن الحكم بن أبي فَرْوة الهاشميُّ يعرف بابن الكُرْدي، أبو الحُسين البَصْريُّ: ثقةٌ، من العاشرة، مات سنة سبع وأربعين. م ت س.

❀ أقول: هكذا أثبتاه، وقالا في الهامش: «هكذا بخط المصنف، وهو وهم وصوابه عند المزي: ابن فروة، من غير أبي».

أقول: أنى لهما هذا، لولا أنهما أخذاه من تعليقات الشيخ محمد عوامة على طبعته للتقريب (ص٨١) إذ قال: «ابن أبي فروة هكذا بخط المصنف وعند المزي: بن فروة».

فهكذا يكون التعقب وإلا فلا!!!.

* * *

١٥- (٦٠ تحرير) أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي السَّفَر بفتح الفاء، سعيد بن يُحْمِد، بضم التحتانية وكسر الميم، يكنى أبا عُبيدة، الكوفيُّ: صدوق يَهِمُ، من الحادية عشرة، مات سنة ثمان وخمسين. ت س ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد، فقد قال فيه النسائي: ليس بالقوي، وقال أبو حاتم: شيخ. ولم يَبْقَ سوى توثيق ابن حبان».

❀ أقول: بعيدٌ هذا فقد قال الذهبي في «**الكاشف**» (١/ ١٩٧ الترجمة ٥٠): «صدوق»، وتوثيق ابن حبان (٨/ ٣٤) هنا معتبر؛ لأنه بعد أن وثقه أخرج له في «**صحيحه**» كما في «**تهذيب الكمال**» (١/ ٣٦٧ هامش ٢).

ثم إن المترجم من شيوخ أبي داود، والمحرران يوثقان شيوخ أبي داود قال ابن حجر في التهذيب (١/ ٤٩): «قلت: روى عنه أبو داود في كتاب بدء الوحي».

وليس للمترجم له في سنن ابن ماجه سوى حديثين (١٦١٥) و(٤١٠٢) وهما ضعيفان، وليس هو علتهما بل غيره.

وله في الترمذي خمسة أحاديث:

الأول: برقم (٨٧) وهو حديث صحيح.

والثاني: برقم (١٥٦٧) حسنه الترمذي.

والثالث: برقم (٢٠٦٦) قال فيه الترمذي: «حسن صحيح غريب».

والرابع: برقم (٢٦٢٦) حسنه الترمذي، وفي بعض النسخ صححه وكذلك صححه الدارقطني في العلل (٣/ ١٢٩ س ٣١٦).

والخامس: برقم (٣٤٣٣) قال فيه الترمذي: «حسن صحيح غريب».

فبعد هذا يكون الحق مع ابن حجر في أنه صدوق حسن الحديث، إلا في الأحاديث التي وهم فيها.

* * *

١٦- (٦٢ تحرير) أحمد بن عبد الله بن يوسف العَرْعَريُّ، بمهملات: مستورٌ، من الحادية عشرة. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول، تفرد ابن ماجه بالرواية عنه، وقال الذهبي: لا يعرف».

❀ أقول: هذا الراوي ليس له في ابن ماجه سوى حديث واحد (٢٣٨٦) وهو حديث: «العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه» من حديث ابن عمر. وهو حديث صحيح متفق عليه من حديث ابن عباس (البخاري ٣/ ٢٠٧ ومسلم ٥/ ٦٤).

وقد قال سبط بن العجمي في حاشيته على الكاشف (١/ ١٩٨ الترجمة ٥٢): «ذكره السروجي في الثقات»، فلا داعي لهذا الاستدراك؛ إذ إن الحافظ ابن حجر ينظر في المرجحات والقرائن المحيطة التي تحف الراوي، فيوازن ويقارن بين الأقوال والأدلة، ثم يحكم.

* * *

١٧- (٦٤ تحرير) أحمد بن عبد الجبار بن محمد العُطاردي.

قال الحافظ: «لم يثبت أن أبا داود أخرج له».

❀ أقول: لكنْ مؤلفا التحرير استدركا رقم أبي داود (د) بين هلالين، ولم يعللا ذلك. على أن المزي لم يرقم له برقم أبي داود في تهذيب الكمال (١/ ٣٧٨ الترجمة ٦٥)، وكذلك لم يرقم له الذهبي في الكاشف (١/ ١٩٨ قبيل ٥٤) بل قال: «أخطأ من قال: روى عنه أبو داود».

ثم إن الحافظ قال فيه: «ضعيف وسماعه للسيرة صحيح». وهما قالا: «صدوق حسن الحديث ربما خالف».

وعللا التضعيف ولم يستوعباه، فقالا: «وسبر ابن عدي حديثه فلم يجد له حديثًا منكرًا»، وتمامه: «وإنما ضعفوه؛ لأنه لم يلق من يحدث عنهم». (تهذيب التهذيب ١/ ٥١ - ٥٢، وانظر: الكامل ١/ ٣١٤ طبعة أبي سنة).

وأهملا كثيرًا ممن جرحه فقد ذكر الحافظ ابن حجر في التهذيب: «قال ابن أبي حاتم كتبت عنه، وأمسكت عن الرواية عنه لكثرة كلام الناس فيه»، ونقل عن مطين قوله: «كان يكذب»، ونقل عن أبي أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم، تركه ابن عقدة»، ونقل عن ابن عدي: «رأيت أهل العراق مجمعين على ضعفه». (الكامل ١/ ٣١٤ طبعة أبي سنة، وتهذيب التهذيب ١/ ٥١ - ٥٢).

* * *

١٨- (٦٦ تحرير) أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد بن عثمان الدَّشْتَكيُّ، بفتح أوله وسكون المعجمة وفتح المثناة الفوقانية مقرئ، لقبه حَمْدون، صدوق، من العاشرة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، فقد وثقه مسلمة بن قاسم الأندلسي وروى عنه أبو داود في السنن، وهو لا يروي فيها إلا عن ثقة، وأبو حاتم الرازي، وقال: كان صدوقًا، وهو من رسمه في ثقات شيوخه، ولا نعلم فيه جرحًا».

❁ أقول: القول قول ابن حجر، وقد سبقه إلى هذا الذهبي في الكاشف (١/ ١٩٨ الترجمة ٥٥) فقال: «صدوق» وسلفهما أبو حاتم فاجتماع هؤلاء الأئمة الثلاثة الكبار أقوى من حكم مسلمة بن قاسم.

أما قضية توثيق شيوخ أبي داود فقد سبق بطلانها، ثم إن المحررين كثيرًا ما وصفا غير واحد من شيوخ أبي داود بـ «الصدوق» الأمر الذي يدل على عدم المنافاة. وكذلك قضية توثيق شيوخ أبي حاتم الذين قال فيهم: «صدوق» وقد تقدم بطلانها.

❁ ❁ ❁

١٩- (٧٦ تحرير) أحمد بن عبيد الله بن سُهيل بن صَخْر الغُدانيُّ، بضم المعجمة والتخفيف بَصْريٌّ يكنى أبا عبد الله: صدوقٌ، من العاشرة مات سنة أربع وعشرين وقيل بعد ذلك. خ د.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، إذ روى عنه البخاري في «صحيحه» (٣٩٤٢)، وأبو داود وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، فهو شيخهم وقال أبو حاتم: صدوق، ولم نَجدْ فيه جرحًا، ولو لم يكن ثقة عند أبي حاتم لما روى عنه. وقد لاحظنا أن أبا حاتم يطلق كلمة: صدوق على كثير من شيوخه الثقات تحريًا».

❁ أقول: هذه مقولةٌ يعوزها الدليل ويكفي لردها القليل، فالرجل أعلى ما قيل فيه: «صدوق»، وهو قول أبي حاتم، وبه قال ابن حجر.

أما احتجاجهم برواية البخاري، فهو متابع تابعه ستة من الرواة منهم أحمد بن حنبل في مسنده (٤/ ٤٠٩) وعلي بن عبد الله عند البخاري (٣/ ٥٧) وأبو بكر بن أبي شيبة، وابن نمير، وأحمد بن المنذر عند مسلم (٣ / ١٥٠) وحسين بن حُريث عند النسائي في «السنن الكبرى» كما في تحفة الأشراف (٩٠٠٩) على اختلاف يسير في الرواية، والمخالف لهم هو ابن عبيد الله الغداني: وهو أكبر دليل على تنزيله إلى مرتبة: «صدوق» فسقط احتجاجهم برواية البخاري، على أن المحررين في مقدمتهما للتحرير (١/ ٢٩) ذكرا: أن البخاري ينتقي من أحاديث الشيوخ، ومن روى عنه في المتابعات ليس كمن روى عنه في الأصول والحلال والحرام فتنبه؟!.

أما رواية أبي داود وأبي زرعة وأبي حاتم فهي لا ترفع الراوي من «صدوق» إلى «ثقة».

وقد تناولت في القسم الأول من الكتاب هذه القواعد الشاذة التي انتهجها المحرران، وبينت بطلانها بما يشفي الصدور.

* * *

٢٠- (٧٨ تحرير) أحمد بن عُبيد بن ناصح، أبو جعفر النَّحويُّ، يُعرف بأبي عَصِيدة، قيل: إن أبا داود حكَى عنه، وهو ليِّنُ الحديث، وهو من الحادية عشرة، مات بعد السبعين.

قالا في الهامش: «أضاف الشيخ الفاضل محمد عوامة رقم أبي داود بين حاصرتين، ولو تركه من غير رقم لكان أحسن - كما فعل المزي - لأنه لم يثبت أن أبا داود روى له».

❀ أقول: هذا الذي قالاه، دليل على أنهما تتبعا طبعة الشيخ عوامة ،وأخذا ما يمكنهما اتخاذه طريقًا للتناوش مع ابن حجر من غير عزو الكلام إلى قائله إمعانًا في تأكيدهما على الأمانة العلمية ومقتضياتها، وبركة العلم: نسبته إلى أهله.

أقول: إذا كان هذا، فما بالكما وافقتماه على عين هذه المسألة في الترجمة رقم (٦٤)، فهل هذا إلا من اضطراب المنهج وفقدانه، ومن كان بيته من زجاج فلا يقربَنَّ للحجر.

اللهم إنا نسألك العفو والعافية

* * *

٢١- (٨٣ تحرير) أحمد بن عُمر بن حفص بن جَهْم بن واقد الكِنْديُّ الوَكِيعيُّ، أبو جعفر الجَلّاب، بالجيم: ثقة، من العاشرة، مات سنة خمس وثلاثين. م.

❀ أقول: هكذا أثبتا رقمه (م) فقط، وهو قصور تابعا فيه الشيخ محمد عوامة

(ص٨٣ الترجمة ٨٣)، وفي تهذيب الكمال (١/ ٤١٢ الترجمة ٨٤) رقم له: «م ل» ونص على ذلك فقال: «روى عنه مسلم، وأبو داود في كتاب المسائل». وكذا في تهذيب التهذيب (١/ ٦٣)، وفي طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٢٢ الترجمة ٩٥)، وفي طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٤٢ الترجمة ٨٣)، بل وفي طبعة عادل مرشد (ص٢٣ الترجمة ٨٣) وفي الخلاصة (ص١٠).

أهكذا تكون المقابلة على تهذيب الكمال!!، أم هو مجرد الادعاء والتهويل ومحاولة استمالة الغمر من الناس، بالتمويه والكلام الخالي من المصداقية.

ومن هذا: نتيقن أن لا نسخ ولا مقابلة ولا أصل ولا أصول أصلية أو فرعية.

فَلَوْلَا رُؤْيَةُ الْعَيْنَيْـ ـن قُلْنَا خَانَنَا السَّمْعُ
فَكَيْفَ مُقَابَلٌ نَصٌّ وَأَيْنَ النَّسْخُ والْجَمْعُ
غَدًا يَا زَارِعًا شَوْكًا سَيَجْرَحُ كَفَّكَ الزَّرْعُ

نسأل الله العافية وحسن الخاتمة

* * *

٢٢- (٨٩ تحرير) أحمد بن فَضَالة، بفتح الفاء، أبو المنذر النسائيُّ: صدوق ربما أخطأ، من الحادية عشرة، مات سنة سبع وخمسين. س.

تعقباه بقولهما: «قوله: «ربما أخطأ» استفادها ابن حجر من قول مسلمة بن قاسم الأندلسي، وأما النسائي فقال: «لا بأس به»، والأخذ بقول مسلمة وترك قول النسائي فيه نظر؛ إذ لا مجال للمقارنة بينهما فهو: صدوق حسن الحديث».

❀ أقول: هذا اعتراض بارد لا قيمة له وَزَعْمُ المحررين: أن لا مقارنة بينهما غير مُسَلَّم لهما، فقول مسلمة بن قاسم: «لا بأس به كان يخطئ» ولا فرق بين قوله

وقول النسائي «لا بأس به»، والذي «لا بأس به» هو: «الصدوق الحسن الحديث» كما ذكرا هما آخرًا، ولم ينزل إلى رتبة: «الصدوق» إلا لوجود أخطاء يسيرة له أنزلته من «الثقة» إلى «الصدوق».

ثم إن المحررين تناقضا هنا، فحكما عليه بأنه: «صدوق حسن الحديث»، وقد قال فيه النسائي: «لا بأس به» وهو من شيوخه، وقد زعما أن من قال فيه النسائي: «لا بأس به» وهو شيخه فهو: «ثقة» كما في المقدمة، فهذا من التناقض المحض وعدم المنهجية التي وصفا بها ابن حجر، وهي بهما ألصق.

* * *

٢٣- (٩٠ تحرير) أحمد بن محمد بن إبراهيم الأُبُلِّيُّ، بضم الهمزة والموحدة وتشديد اللام، يكنى أبا بكر العطارُ: صدوقٌ، من الحادية عشرة مات سنة ثمان وسبعين. د.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، فقد روى عنه جمع، منهم أبو داود ووثقه».

❀ أقول: القول قول ابن حجر فهو: «صدوق» لا يبلغ مراتب الثقات. فلم نعهد فيه توثيقًا ظاهرًا. فرواية الجمع عنه التي ذكراها لا ترفع الصدوق إلى الثقة.

وأما توثيق أبي داود، فليس جزمًا فيه فهو في سننه (٤/ ١٨٩ عقيب ٤٥٦٤) قال أبو داود: «وجدت في كتابي عن شيبان، ولم أسمعه منه، فحدثناه أبو بكر صاحب لنا ثقة، قال: حدثنا شيبان...... إلخ، قال أبو بكر بن داسة: هو أبو بكر أحمد بن محمد بن إبراهيم الأُبلي العطار». (تهذيب الكمال ١/ ٤٢٨ الترجمة ٩٠).

أقول: لكن هذا ليس قاطعًا فيه: فقد قال الحافظ ابن حجر في التهذيب (١/ ٦٩): «ويحتمل أنه أحمد بن محمد بن المعلى الآتي قريبًا فإنه يكنى أبا بكر، ولأبي داود عنه رواية في كتاب القدر». انتهى.

فلا أدري كيف استجازا أن يجزما بذلك مع هذا الاحتمال الوارد.

٢٤- (٩٩ تحرير) أحمد بن محمد بن المغيرة بن سنان الأزدي الحِمْصي: صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة أربع وستين. س.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وثقه النسائي، وابن أبي حاتم ومسلمة بن قاسم الأندلسي، ولم يقل أحد فيه: «صدوق» أصلًا، ولم نجد فيه أدنى جرح».

❀ أقول: بل وجدنا من قال فيه: «صدوق» وهو ابن أبي حاتم الرازي فقال: «ثقة صدوق» كما في (تهذيب الكمال ١/ ٤٧٣ الترجمة ٩٩، وتهذيب التهذيب ١/ ٧٧) وقال الذهبي في الكاشف (١/ ٢٠٢ الترجمة٨٠): «وثقوه» وكأنها تدنِّيه إلى أقل من الثقة.

* * *

٢٥- (١٠١ تحرير) أحمد بن محمد بن نِيزَك، بكسر النون بعدها تحتانية ساكنة ثم زاي مفتوحة ثم كاف، ابن حبيب البغدادي، أبو جعفر الطوسي: صدوق في حفظه شيء، من الحادية عشرة، مات سنة ثمان وأربعين. ت.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع منهم: الترمذي، وذكره ابن حبان في «الثقات». أما قوله: «في حفظه شيء» فكأنه أخذه من قول ابن عقدة: «في أمره نظر» ولم يتابع عليه ولا فسره، ولا دلل عليه».

❀ أقول: هذا استدراك مستدرك عليهما، وقول الحافظ صواب لا غبار عليه، وهو قول دقيق ناشئ عن اعتبار لأقوال الأئمة النقاد، وأما رواية الجماعة عن الراوي فهي لا ترفع أوهامه، وكذلك رواية الترمذي عنه، فالترمذي لا يشترط أن يكون شيوخه ثقات، بل: روى عن جملة من الضعفاء والمتروكين، أما ذكر ابن حبان له في الثقات (٨/ ٤٧) فلا يعني أن الراوي لا يهم في الشيء.

ثم إن استدراكهما على قول الحافظ: «في حفظه شيء»، وقولهما: «كأنه أخذها من قول ابن عقدة: في أمره نظرٌ» فلا إشكال في ذلك فابن عقدة ممن تكلم في هذا الشأن يعتبر بأقواله، على أن المؤلِّفَين قد اعتمد أقواله في غير موضع أما قولهما: «لم يتابع عليه».

فأجيب عنه: كلا، فقد توبع على ذلك، أما قول ابن عقدة فقد أسنده الخطيب البغدادي في تاريخه (٥/ ١٠٩) قال: أخبرنا علي بن أبي علي قال: قرأنا على الحسين بن هارون، عن أبي العباس بن سعيد، قال: «أحمد بن محمد بن نيزك الطوسي في أمره نظر».

وتابعه الذهبي في الكاشف (١/ ٢٠٣ الترجمة ٨٢) فقال: «فيه كلام».

أما قولهما: «ولا دلل عليه».

فأقول: سوف أدلل لكما على ذلك: فإن المتَرجَم له ليس له سوى حديثين في «**جامع الترمذي**»:

الأول: برقم (٢٤٤٣) استغربه الترمذي ثم أعلَّه بالإرسال ورجح المرسل.

والحديث الثاني: برقم (٢٨٠٠) استغربه الترمذي كذلك.

فأقول: من روى حديثين بهذه المثابة كيف لا يقال فيه: «في حفظه شيء»؟!

* * *

٢٦- (١٠٥ تحرير) أحمد بن محمد بن عون القَوّاس، أبو الحسن المقرئ: صدوق له أوهام، من العاشرة، مات سنة خمس وأربعين. تمييز.

تعقباه بقولهما: «قوله: «له أوهام» لم نجد له فيه سلفًا سوى قول ابن حبان: ربما خالف. والصواب أنه: صدوق، فقد روى عنه جمع منهم بقي بن مخلد الأندلسي - وهو لا يروي إلا عن ثقة - وذكره ابن حبان في الثقات».

❀ أقول: هذا استدراك لا قيمة له؛ فإن قول ابن حبان معتبر في تجريح الرواة، كما نصا عليه في مقدمتهما (١/ ٣٤)، وكذلك اعتمداه في غير موضع من الكتاب، فما لهما لا يعتمدانه هنا، ثم إنهما حكما عليه بـ «صدوق»، ولا منافاة بين حكم الحافظ ابن حجر وبين حكمهما فإن «الصدوق»: ينزل عن رتبة الثقة بسبب الأوهام اليسيرة.

ثم إن رواية الجمع لا ترفع الأوهام، وتوثيق شيوخ بقي أغلبيٌّ لا كليٌّ كما نصا على نحوه في المقدمة (١/ ٢٧٠).

* * *

٢٧- (١٠٦ تحرير) أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القَطّان أبو سعيد البصريُّ: صدوقٌ، من الحادية عشرة، مات سنة ثمان وخمسين. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقةٌ، فقد روى عنه جمع منهم عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، وقال: صدوق. وهذه اللفظة غالبًا ما يستعملها لشيوخه الثقات، وكذلك يفعل أبوه، ويعضده قول ابن حبان: «كان متقنًا» وابن حبان لا يطلق مثل هذه الأقوال إلا بعد دراسة حديث الرجل. وأيضًا فإننا لا نعرف فيه جرحًا».

❀ أقول: الحكم بتوثيقه مجازفة فالرجل: «صدوق حسن الحديث» كما قال الحافظ. وروايــة الجمع لا ترفع الراوي من «الصدوق» إلى «الثقة»، وكذلك عبد الرحمن بن أبي حاتم ليس من شرطه أن لا يروي إلا عن ثقة.

وأما قولهما عنه: «وقال: صدوق، وهذه اللفظة غالبًا ما يستعملها لشيوخه الثقات». فهذا محض خطأ بخلاف ما قرره هو عن نفسه، فقد قال في (الجرح والتعديل ٢/ ٣٧): «صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به فهو: ممن يكتب حديثه، وينظر فيه». وقد نقلا في مقدمتهما (١/ ٤٢) ذلك عنه، فبذلك يبطل زعمهما، ويرد بقولهما على قولهما.

والحافظ لم يأتِ بدعًا من الأمر لما قال فيه: «صدوق»، فقد سبقه إلى هذا الذهبي في الكاشف (١/ ٢٠٣ الترجمة ٨٥) فقال: «صدوق».

وليس للمترجم له في سنن ابن ماجه سوى ثلاثة أحاديث:

الأول: برقم (١٨٢٢) وهو حديث صحيح صححه البوصيري (مصباح الزجاجة ١/ ٣١٩).

والثاني: برقم (٢١٦٨) وهو حديث ضعيف؛ لضعف رجلين من رجال سنده، ولانقطاعه.

وحديثه الثالث: برقم (٤١٢٧) وهو معلول، في تفسير سورة الأنعام (٥٢ - ٥٤) وسبب نزولها؛ فإن الآية مكية، والأقرع بن حابس وعُيينة إنما أسلما بعد الهجرة. مشكل الآثار (١/ ٣٤٠ عقيب ٣٦٧) فمن كانت روايته هكذا ففي توثيقه مجازفة فهو: «صدوق حسن الحديث» كما قال الحافظ.

* * *

٢٨- (١٠٧ تحرير) أحمد بن مُصَرِّف بن عمرو اليامي، بالتحتانية الكوفيُّ: صدوق، من الحادية عشرة. س.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، فقد روى عنه جمع منهم أبو عبد الرحمن النسائي، وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات»، وقال: مستقيم الحديث وهي عبارة تدل على دراسته لحديثه ومعرفته به، والله اعلم».

❀ أقول: رواية الجمع لا ترفع «الصدوق» إلى «الثقة»، والنسائي ليس من شرطه أن لا يروي إلا عن ثقة، وقول ابن حبان (٨/ ٣٣) عنه: «مستقيم الحديث» لا تدل على أنه في أعلى درجات القبول؛ إذ لا منافاة بين قوله وبين قول الحافظ، فالمحرران كثيرًا ما ذهبا واحتجا لحكمهما بـ «صدوق» بهذا الحكم من ابن حبان فما لهما رقيا الراوي بها إلى الثقة؟!

* * *

٢٩- (١٠٩ تحرير) أحمد بن المُفَضَّل الحَفَرِيُّ، بفتح المهملة والفاء، أبو عليّ الكوفيُّ: صدوق شيعيٌّ في حفظه شيء، من التاسعة، مات سنة خمس عشرة. د س.

تعقباه بقولهما: «قوله: «في حفظه شيء»، يعوزه الدليل، فلم يضعفه سوى الأزدي، وهو متكلَّم فيه، فلا يعتد بقوله إذا انفرد، وقد روى عنه أبو حاتم الرازي، وقال: كان صدوقًا، وهو من رسمه في شيوخه الثقات».

❀ أقول: لي عليهما في ذلك ملاحظتان:

الأولى: أنهما لم يوثقاه، بل اعترضا فقط على هذه الجملة، والصدوق: هو من كان في حفظه شيء فنزل. ثم إنهما ذكرا أنه من شيوخ أبي حاتم، وقد وصفه بالـ «صدوق» ورسمه أنهم ثقات، فلم يوثقاه وخالفا منهجهما؛ إذ إن من منهجهما أنهما يوثقان من حاله هكذا.

الثانية: طلبا الدليل، والدليل على ذلك موجود بين أيديهم في الميزان وتهذيب الكمال، وتهذيبه، وها أنا أنقله من «**الميزان**» (١/ ١٥٧ الترجمة ٦٢٥) قال الذهبي: «قال الأزدي: منكر الحديث، روى عن سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن علي مرفوعًا: يا علي، إذا تقرب الناس إلى خالقهم بأنواع البر فتقرب إليه بأنواع العقل».

فجرحُ الأزدي مفسرٌ بدليله، والذهبي سكت على هذا فكأنه أقره. لكن الحافظ ابن حجر ذكر احتمالًا فقال: «هذا حديث باطل لعله أُدخل عليه». (تهذيب التهذيب ١/ ٨١).

فمن أكثر أمانةً الحافظ أم غيره؟

فعبارة الحافظ لا ضير فيها ولذا قال الذهبي في الكاشف (١/ ٢٠٣ الترجمة ٨٨): «صدوق».

* * *

٣٠- (١١٣ تحرير) أحمد بن منصور بن سَيَّار البغدادي الرَّمادِي، أبو بكر: ثقة حافظ طعن فيه أبو داود لمذهبه في الوقف في القرآن، من الحادية عشرة، مات سنة خمس وستين، وله ثلاث وثمانون. ق.

تعقباه بقولهما: «قوله: «طعن فيه أبو داود لمذهبه في الوقف»، لو لم يذكره لكان أحسن، فالقول بالوقف ليس بقادحٍ، قال الإمام الذهبي في «التذهيب»: وهذا لا يوجب ترك الاحتجاج به، وهو نوع من الوسواس».

❀ أقول: لو لم يتعقبا الحافظ بهذا لكان أحسن لهما؛ فإن الحافظ ابن حجر قدم قوله بـ «ثقة حافظ»، ثم ساق قول أبي داود إشارة منه إلى أن هذا لا يؤثر، والله أعلم.

* * *

٣١- (١١٥ تحرير) أحمد بن موسى بن مَعْقِل المِصْري المقرئ: صدوق لم يذكره المزي، من الثانية عشرة، وهو في الطهارة لابن ماجه. ق.

قالا في الحاشية: «هذا من زيادات أبي الحسن بن القطَّان على ابن ماجه، فلا يكون شيخًا لابن ماجه، والمزي مصيب في عدم ذكره. وانظر «سنن ابن ماجه» (٥٢٥)».

❀ أقول: هذا الكلام أخذاه بحروفه من استدراكات الشيخ محمد عوامة على طبعته الثالثة للتقريب (ص٧٦٨).

ولكي تعلم بل تتيقن أنه لا أصول ولا مقابلة، وأنْ ليس سوى سلخ النصوص أعلمك أن الشيخ عوامة ناقل لهذا غير قائل، وإنما نقله عن حاشية نسخة الميرغني - وهي التي يدعيان اعتمادها أصلًا ثانيًا - نقلًا عن شيخه عبد الله البصري.

فالأمر لك فاحكم، وإياك والوقوع في الهوى، والفطنة خير ما أوتيه الإنسان.

* * *

٣٢- (١١٨ تحرير) أحمد بن نصر بن شاكر الدِّمشقي، أبو الحسن بن أبي رجاء: صدوق، من الثانية عشرة، مات سنة اثنتين وتسعين. س.

❀ أقول: هكذا أثبت ابن حجر رقمه، ولم يتعقباه بشيء، وذلك لأن الشيخ محمد عوامة سكت عن هذا فسكتا، ولو كان عدا أخذ النصوص طريقًا لهما وأتعبا نفسيهما بالبحث والتحقيق؛ لعلما أن الحافظ ابن حجر - رحمه الله - مخطئ - أو متجوز - في هذا الرقم.

إذ نقل هو نفسه في تهذيب التهذيب (١/ ٨٦) أن صاحب الكمال قال: «روى

عنه النسائي». ثم نقل عن المزي قوله: «لم أجد له عنه رواية إلا في كتاب الكنى لأبي بشر (كذا والصواب في باب أبي بشر كما نقله الدكتور بشار في تهذيب الكمال ١/ ٥٠٤ هامش ١»).

وقال في نهاية ترجمته: «قلت: جزم الذهبي برواية النسائي عنه».

وأنا أقول: إنما جزم الذهبي برواية النسائي عنه في الكنى كما في تذهيب التهذيب (١/الورقة ٢٨)، فإذا علمت هذا تيقنت أن الرقم (س) خطأ؛ إذ هو رقم النسائي في السنن، ورواية النسائي عنه في «**كتاب الكنى**»، ولذا لم يرقم عليه المزي بشيء في تهذيب الكمال (١/٥٠٣ الترجمة ١١٨)، ولم يورده الذهبي في «**الكاشف**». فتأمل!!

* * *

٣٣- (١٢١ تحرير) أحمد بن نُفَيل، بالنون والفاء، مصغر، السَّكُونيُّ الكُوفيُّ: صدوقٌ، من العاشرة. س.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول، قيل إن النسائي روى عنه وحده وقال: لا بأس به، ولكن قال المزي: ولم أقف على روايته عنه. وقال الذهبي في «ديوان الضعفاء»: لا يُعرف».

❀ أقول: هذه مناقضة عجيبة من صاحبي التحرير، فهما يوثقان شيوخ النسائي الذين قال فيهم: «لا بأس به»، وهما خالفا في ذلك.

وذكرهم رواية النسائي عنه بصيغة الجزم خلاف ما ذكره المزي في تهذيب الكمال (١/٥١٦ الترجمة ١٢١)، فقد قال المزي: روى عنه النسائي وقال: «لا بأس به».

ثم قولهما: «ولكن قال المزي: ولم أقف على روايته عنه».

فيه أمران:

الأول: أنهما تصرفا في النص، فالنص في هامش تهذيب الكمال (١/ ٥١٦

الترجمة ١٢١ هامش رقم ٢): «جاء في حاشية الأصل من قول المؤلف: ذكره صاحب النُّبل، ولم أقف على روايته عنه وهكذا نقله ابن حجر في التهذيب ١/ ٨٨».

والثاني: عدم وقوف المزي عليه لا يمنع صحته، فالمزي لم ينظر في رواية ابن الأحمر عن النسائي، وهي أكبر الروايات بل اطلع عليها بأَخَرةٍ، ولم يدخلها كاملة في التحفة. وروايات كتاب النسائي كذلك كثيرة، فإن الروايات التي استخدمها المزي في «**تحفة الأشراف**» تسع روايات، وفي البعض ما ليس في الأخر بدليل أن كتاب الرقاق والشروط والمواعظ والملائكة، ليس في المطبوع. ويكفي في صحة النقل عن النسائي نقل ابن عساكر في الشيوخ النُّبل وهو الخبير العارف بشيوخ الستة، بل إن معظم روايات الكتب تدور عليه.

أما قول الذهبي في «**ديوان الضعفاء**»: «لا يعرف»، فقد أجاب عنه الحافظ ابن حجر في التهذيب (١/ ٨٨) بقوله: «قلت: بل هو معروف يكفيه رواية النسائي عنه».

بعد هذا كله فلا اعتراض على الحافظ ابن حجر.

* * *

٣٤- (١٢٢ تحرير) أحمد بن هاشم بن أبي العباس الرَّمْليُّ: صدوق، في حفظه شيء، من العاشرة أيضًا. ل.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به، فقوله: «صدوق في حفظه شيء»: لم نجد له فيه سلفًا ولا دلالة، وكل الذي عندنا هو قول أبي حاتم: «صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به» وهو قول يشير إلى أن الرجل عنده ضعيف يكتب حديثه للمتابعات والشواهد. . .».

❀ أقول: هذا أمر عجيب فهو من شيوخ أبي حاتم كما في (الجرح والتعديل

٢/ ٨٠ الترجمة ١٧٩) وتهذيب التهذيب (١/ ٨٨) وقال فيه أبو حاتم: «صدوق» وهما يوثقان من هذا حاله.

كما أنه من شيوخ أبي داود روى عنه في «**المسائل**» كما في «**التهذيب**» (١/ ٨٨) وهما يوثقان شيوخ أبي داود.

كما أنه من شيوخ أبي زرعة وهما يحاولان كثيرًا تقوية شيوخ هؤلاء.

والرجل يخطئ من حفظه لكثرة حديثه: قال الحافظ في التهذيب (١/ ٨٨): «قال أبو بكر بن أبي داود: كان عنده عن ضمرة اثنا عشر ألف حديث».

فعلى الباحث أن يتوقى في روايته الخطأ. فلا اعتراض على الحافظ.

* * *

٣٥- (١٢٣ تحرير) أحمد بن الهيثم بن حفص الثَّغْرِيُّ، بالمثلثة والغين المعجمة، قاضي طَرَسُوس: صدوق، من الثانية عشرة. س.

❀ أقول: ولم يتعقباه. مع أنه شيخ النسائي وقال فيه: «لا بأس به»، كما في التهذيب (١/ ٨٨) ومن نهجهما توثيق من حاله هذه، فتناقضا!

* * *

٣٦- (١٢٥ تحرير) أحمد بن يحيى بن محمد بن كثير الحَرَّانيُّ: صدوق من الثانية عشرة. س.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة فقد روى عنه النسائي ووثقه، وهو من المتعنتين في «التعديل»، وليس لقوله: «صدوق» من سلف يعتد به».

❀ أقول: الحافظ لم ينزله من الثقة إلى الصدوق على وجه التشهي، بل: بسبب تجهيل الذهبي له. قال الحافظ في التهذيب (١/ ٨٩): «وقال الذهبي في الطبقات أحمد بن يحيى بن محمد لا يعرف. قلت: بل يكفي في رفع جهالة عينه رواية النسائي عنه وفي التعريف بحاله وتوثيقه له».

* * *

٣٧- (١٢٦ تحرير) أحمد بن يحيى بن الوزير بن سُليمان التُّجِيبيُّ، بضم المثناة وكسر الجيم بعدها تحتانية ثم موحدة، أبو عبد الله المصري: ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة خمس وستين، وله أربع وتسعون. د س.

❀ أقول: هكذا أوردا رقميه (د س)، ولم يتعقباه بشيء، وكان الأولى بهما أن ينبها إلى أن رقم أبي داود خطأ محضٌ، تابع ابن حجر فيه أبا القاسم ابن عساكر في أطرافه، وهو وهم منه، بينه المزي في تهذيب الكمال (١/ ٥٢٠ الترجمة ١٢٦) ومما يدل على أن ابن عساكر وهم في هذا أنه لم يورد محمد بن الوزير في النَّبل الذي ألّفه بعد الأطراف، ولم يذكر أيضًا أن أبا داود روى عن أحمد بن يحيى بن الوزير (راجع تهذيب الكمال ١/ ٥٢٠ الترجمة ١٢٦) ولذا لم يرقم له المزي في «**تهذيب الكمال**» برقم أبي داود، ولا الذهبي في الكاشف (١/ ٢٠٤ الترجمة ٩٨)، بل: ولا الحافظ نفسه في تهذيب التهذيب (١/ ٨٩)، ولا الخزرجي في خلاصة التذهيب (ص١٤).

فكان متعينًا على المحررين التنبيه إلى ذلك، فإن هذا من شرطهما (انظر: مقدمة التحرير ١/ ٤٥).

❀ ❀ ❀

٣٨- (١٢٨ تحرير) أحمد بن يزيد بن رَوْح الدَّاري الفَلَسطيني: مستورٌ من الثانية عشرة. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول، تفرد بالرواية عنه أبو عمير عيسى بن محمد ابن النحاس الرملي، ولم يوثقه أحد».

❀ أقول: هذه مجازفة، فقد ذكره السروجي في «**الثقات**» كما نقله سبط ابن العجمي في حاشيته على الكاشف (١/ ٢٠٥ الترجمة ١٠٠) عن شيخه العراقي.

وليس له في ابن ماجه سوى حديث واحد برقم (٢٧٩١).

ولي تعقب آخر وهو: أنهما أثبتا ضبط نسبته هكذا، وعلقا في الهامش بقولهما: «هكذا قيدها بخطه بالفتح، وضبطها السمعاني وابن الأثير وغيرهما بالكسر، وضبطها في «**القاموس**» بالكسر، وقال: وقد تفتح».

أقول: المحرران لا يتورعان عن أخذ أي نص يخدم مرادهما، وبقليل من التغيير ينسباه لنفسيهما، وهو أمر يدل على فرط احترامهما لأمانة العلم.

أقول: أصل تعقبهما هذا هو للشيخ محمد عوامة (ص٨٦ الترجمة ١٢٨) إذ قال في الهامش: «الفلسطيني: يكرر المصنف - رحمه الله - ضبط الفاء - بقلمه - بالفتح، وعلى هذا مشيت في ضبطها في كتابه، وهي مكسورة عند السمعاني وغيره».

فإنا لله وإنا إليه راجعون

* * *

٣٩- (١٣٣ تحرير) آدم بن سليمان القُرشيُّ الكُوفيُّ والد يحيى: صدوق من السابعة. م ت س.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وثقه النسائي والعجلي، وابن حبان وروى عنه سفيان الثوري وشعبة. وقال أبو حاتم: صالح. روى له مسلم حديثًا واحدًا مُتابعة».

❀ أقول: توثيق النسائي والعجلي وابن حبان لا يقاوم تنزيل أبي حاتم إياه إلى: «صالح»، وقد ذكر المحرران في المقدمة (١/ ٤٢) أن الصالح: هو الذي يكتب حديثه للاعتبار. وكذا هو في الجرح والتعديل (٢/ ٣٧) وعلى هذا كان صنيع الإمام مسلم فقد أخرج له حديثًا واحدًا متابعة كما ذكرا.

وقد رفعه الحافظ ابن حجر إلى: «صدوق» لتوثيق النسائي والعجلي وابن حبان، فلا اعتراض عليه إذًا.

تنبيه: قال الدكتور بشار في تعليقه على تهذيب الكمال (٢/ ٣٠٨ هامش ٢): «قال مغلطاي في الإكمال: «روى له مسلم حديثًا واحدًا متابعة...» - ثم قال

الدكتور - «وأخذ هذا القول ابن حجر فذكره في زياداته على التهذيب، ونسبه إلى نفسه» (تهذيب التهذيب١/ ١٩٦).

أقول: هكذا قرعا بالحافظ، وهما ذكرا هذا ونسباه لنفسيهما.

من غُصَّ دَاوَى بِشُرْبِ الماءِ غُصَّتَهُ فَكَيْفَ يَصْنَعُ مَنْ قَدْ غُصَّ بالْمَاءِ

* * *

٤٠- (١٣٨ تحرير) أبان بن صَمْعَة، بمهملتين مفتوحتين، الأنصاري بصري: صدوق، تغيَّر آخِرًا، من السابعة، وحديثه عند مسلم متابعة، مات سنة ثلاث وخمسين. م س ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، فقد وثقه ابن معين والنسائي وأبو داود وابن حبان، وقال أحمد وأبو حاتم: صالح الحديث. ولعلهما قالا ذلك بسبب ما ثبت عنه من اختلاط في آخر عمره، فقد درس ابن عدي حديثه ووجد أحاديثه المروية مستقيمة عمومًا، وأنه لم يتهم بضعف، وإنما التغيُّر والظاهر أن رواية كثير من كبار البصريين عنه رواية مستقيمة، منهم: سهل بن يوسف الأنماطي، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد النبيل، ومحمد بن أبي عدي. ولعل مما يوثقه ويقويه رواية يحيى بن سعيد القطان عنه، كما وقعت عند مسلم، وهو المعروف بشدة تَحَرِّيه».

❀ أقول: القول قول الحافظ، فإن قول يحيى بن سعيد القطان، يقابل توثيق من وثقه، فقد قال عنه: «تغير بأخرةٍ» (تهذيب الكمال ٢/ ١٢ الترجمة ١٣٨).

وقال علي بن المديني: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: أتيت أبان بن صمعة وقد اختلط البتة، قلت: قبل موته بكم؟ قال: بِزمانٍ. (تهذيب الكمال ٢/ ١٢ الترجمة ١٣٨).

وكذلك تنزيل أحمد وأبي حاتم له إلى: «صالح» (تهذيب الكمال ٢/ ١٢ الترجمة ١٣٨، والجرح والتعديل ٢/ ٢٩٧ الترجمة ١٠٩).

وقد نقل المحرران توثيق النسائي، ولم ينقلا قوله الآخر في ضعفائه رقم

(٢٢): «ليس به بأس إلا أنه كان اختلط» ونقله الدكتور بشار في تعليقه على تهذيب الكمال (٢/ ١٣ هامش ١).

وكذلك قال العقيلي والحربي: «اختلط» (تهذيب التهذيب ١/ ٩٥).

وليس له في صحيح مسلم وابن ماجه سوى حديث واحد، رواه أبان، عن جابر بن عمرو الراسبي أبي الوازع، قال: حدثني أبو برزة، قال: قلت: يا نبي الله، علمني شيئًا أنتفع به قال: أعزل الأذى عن طريق المسلمين.

أخرجه مسلم في صحيحه (٨/ ٣٤ حديث ٢٦١٨)، قال: حدثني زهير بن حرب قال: حدثني يحيى بن سعيد، عن أبان، به.

ثم ساق له المتابعات (٨/ ٣٥) قال: حدثني يحيى بن يحيى، قال: أخبرنا أبو بكر بن شعيب بن الحبحاب، عن جابر أبي الوازع، فهو متابع عند مسلم.

وحديثه عند ابن ماجه أيضًا (٣٦٨١).

وهو متابع عند أحمد أيضًا (٤/ ٤٢٣) تابعه أبو هلال الراسبي محمد بن سليم.

وحديثه هذا عند البخاري في الأدب المفرد (٢٢٨)، ففاتهما أن يذكرا رقم الأدب المفرد، مع أنه ثابت في تهذيب الكمال (٢/ ١٢ الترجمة ١٣٨) وتهذيب التهذيب (١/ ٩٥)، وكذلك في تقريب التهذيب (١/ ٣٠ الترجمة ١٦٠) طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٥١ الترجمة ١٣٨)، وطبعة عادل مرشد (ص٢٧ الترجمة ١٣٨)، وقال في الهامش: «استدركناه من تهذيب الكمال». وفي خلاصة الخزرجي (ص١٥)، ولكنها ساقطة من طبعة محمد عوامة (ص٨٧ الترجمة ١٣٨) فتابعاه على خطئه.

فأين مقابلة النصوص التي زعما أنهما ضبطاها؟!

* * *

٤١- (١٤٣ تحرير) أبان بن يزيد العَطّار البصري أبو يزيد: ثقة له أفراد من السابعة، مات في حدود الستين. خ م د ت س.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة لَيَّنه بعضهم بلا حجة، فقد قال أحمد: ثبت في كل المشايخ. ووثقه يحيى بن معين، والنسائي، وابن شاهين والعجلي، وابن حبان، والذهبي، ولم يثبت فيه جرح معتبر».

❀ أقول: هذا الاعتراض لا معنى له، وليس هو إلا من مناطحة الجبال فالحافظ لم يضعفه، حتى يسوقا لنا توثيق من وثقه، بل ذكر أنه: «ثقة له أفراد». ولم يلينه كي يسوقا لنا كلمة الذهبي في كتابه «**من تكلم فيه وهو موثق**» ويجعلاها لهما، بل إن الحافظ وثقه، ثم قال له أفراد، وصحيح أن له أفرادًا فقد جاء في رواية عباس الدوري لتاريخ يحيى بن معين: «كان يحيى بن سعيد يروي عن أبان بن يزيد العطار، ومات وهو يروي عنه، وكان لا يروي عن همام، وكان همام عندنا أفضل من أبان بن يزيد» (تأريخ يحيى ص٦) والعجب!! أن الدكتور بشار قال في تعليقه على تهذيب الكمال (٢/ ٢٥ الترجمة ١٤٣ هامش ١): «ورأي يحيى في أبان وتفضيل همام عليه جاء من حديث محمود بن عمرو عن أسماء الذي يرويه أبان بن يزيد، والذي قال عنه يحيى: ليس بشيء، إنما هو محمود، عن أبي هريرة، موقوف». (تأريخ يحيى برواية الدوري ص٦).

ثم قال الدكتور: «وقد ذكره ابن عدي في (الكامل ٢/ ١ الورقة ١٩٣ - ١٩٤) وأورد من غرائبه».

فالدكتور نفسه معترف بأفراد أبان. فماله يعترض على الحافظ؟!

* * *

٤٢- (١٤٥ تحرير) إبراهيم بن إسحاق بن عيسى البنانيُّ، بضم الموحدة ثم نون، مولاهم، أبو إسحاق الطَّالْقانيُّ، نزيل مرو، وربما نُسِبَ إلى جده: صدوق يُغْرِبُ، من التاسعة، مات سنة خمس عشرة. م د ت.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وثقه ابن معين، ويعقوب بن شَيْبَة وابن حبان، وقال الذهبي: ثبت، وقال أبو حاتم: صدوق».

❀ أقول: هذا الاعتراض لا قيمة له، فحكم الحافظ دقيق جدًّا في هذا الرجل.

فابن معين وإن كان وثقه لكنه قال في موضع آخر: «ليس به بأس» (الجرح والتعديل ٢/ ٨٦ الترجمة ٢٠٤، وتهذيب التهذيب ١/ ١٠٣).

أقول: ويعقوب بن شيبة لما وثقه رماه بالإرجاء، وكذلك الذهبي. (الكاشف ١/ ٢٠٨ الترجمة ١١٣).

أما ابن حبان فقد ذكره في الثقات (٨/ ٦٨) وغمز ضبطه بقوله: «يخطىء ويخالف». ولا يخفى ما بين قولنا: «ذكره ابن حبان في الثقات» وبين قولنا: «وثقه ابن حبان» من الفرق. وقد قال أبو حاتم: «صدوق».

فحكم الحافظ لم يأتِ مخالفًا لأقوال الأئمة النقاد فخطؤه الذي وصفه به ابن حبان ينزله من رتبة: «الثقة» إلى رتبة: «الصدوق» وكذلك هو حكم أبي حاتم.

وقوله: «يخالف» عبر عنها الحافظ بقوله: «يغرب» وكذلك نقل الحافظ في التهذيب (١/ ١٠٤) عن إبراهيم بن عبد الرحمن الدارمي: «روى عن ابن المبارك أحاديث غرائب».

والأعجب من هذا!! أن الدكتور بشارًا نقل في تهذيب الكمال (٢/ ٤١ هامش ١)، تعليقًا على نقل المزي لقول أبي حاتم: «صدوق»، كلام العلامة مغلطاي فقال: «قال مغلطاي في إكماله (١/ الورقة: ٤٥): وفي قول المزي: قال أبو حاتم: صدوق. نظر؛ لأني لم أرَ ذلك في كتاب ابنه الجرح والتعديل، ولا

التاريخ الذي رواه الكتاني عنه، فينظر والله أعلم». فقال الدكتور المحرر: «لا عبرة بذلك فأقوال أبي حاتم في الجرح والتعديل مبثوثة في الكتب لم تقتصر على هذين الكتابين حتى يقال ذلك».

هكذا أجاب الدكتور عن اعتراض مغلطاي، وهو المحرر المستدرِك! وفاته أن يُجيلَ بصرهُ في كتاب ابن أبي حاتم، ولو فعل لوجد هذا القول في (١/ ١١٩ الترجمة ٣٦٣)، لكنه جاء هناك منسوبًا إلى جده، فخفي هذا على الدكتور فأجاب بهذا الجواب البارد.

ثم إن المحررين أثبتا رقومه، وعلقا في الهامش بقولهما: «إنما روى له مسلم في مقدمة كتابه ١/ ١٦، فكان يتعيّن أن يرقم له (مق د ت»).

أقول: كَبْوةٌ قادَهما لقولها العَجَلُ، ولطالما كان مع المُستَعجِل الزَلل، وعلى هذا الذي قالاه، لي ثلاث ملاحظات:

أما الأولى: فقد أغفلا ذكر مصدر يشير إلى رواية مسلم له في مقدمة صحيحه فقط، وإلا فما المانع أن يروي له في صحيحه وإن كان روى له في مقدمته؟

وأما الثانية: فإنهما لو تريثا وتكلفا مراجعة الطبعات السابقة - كما وعدا - لوجدا هذا الذي طارا فرحًا به، فالرقم جاء على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٣١ الترجمة ١٦٧) وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٥٢ الترجمة ١٤٥).

وأما الأخيرة: فهما إنما أثبتا الذي أثبتاه في صلب الكتاب، متابعة للشيخ محمد عوامة في طبعته (ص٨٧ الترجمة ١٤٥).

* * *

٤٣- (١٤٦ تحرير) إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حَبيبة الأنصاري الأشهلي مولاهم، أبو إسماعيل المدنيُّ: ضعيف، من السابعة، مات سنة خمس وستين، وهو ابن اثنتين وثمانين سنة. ت س.

❀ أقول: لي تعقب عليهما في مسألة رقومه؛ إذ إنهما قالا في الهامش: «هكذا في الأصل، والصواب: (ف ت ق)، فإن النسائي لم يرو له، بل روى له ابن ماجه، وأبو داود في كتاب «التفرد» ورقمه (ف»)، ولعمري إنها ملحوظة دقيقة، لو سلمت، وكانت لهما على الحقيقة.

بيد أن هذا التعليق قد سلخ من استدراكات الشيخ محمد عوامة على طبعته الثالثة للتقريب (ص٧٦٨).

لـمّـا كـتـبـنـا الـرَّدَّ كـنَّـا نَـعْـلَـمُ　　　أنَّ (الـمـحـرِّرَ) بـالإشـارة يَـفْـهَـمُ

فاعتبر وتدبر، والحرُّ تكفيه الإشارة!!

* * *

٤٤- (١٤٧ تحرير) إبراهيم بن إسماعيل بن عبد الملك بن أبي مَحْذورة: مجهول وضعفه الأزدي، من السابعة. د.

❀ أقول: هكذا أوردا النص وفيه كلمة ساقطة، وهي: (أيضًا) وموضعها بعد: «السابعة»، هكذا وردت في مخطوطة ص(الورقة: ٦ ب)، وفي طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٣٢ الترجمة ١٦٩)، وكذا وردت في طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٥٢ الترجمة ١٤٧) الذي يدعي استخدامه أيضًا للأصل الذي بخط ابن حجر، ولم يشر إلى سقوطها منه، والمحرران إنما أسقطاها متابعة للشيخ محمد عوامة (ص٨٧ الترجمة ١٤٧).

* * *

٤٥- (١٥٠ تحرير) إبراهيم بن إسماعيل الصَّائغ: مجهول الحالِ، من الثامنة. س.

❀ أقول: هكذا أوردا الرقم متابعة للشيخ محمد عوامة (ص٨٨ الترجمة ١٥٠)، ولو كلفا نفسيهما والتزما بما وعدا به من مراجعة الطبعات القديمة وتصحيح الرقوم عليها، لوجدا الصواب فيها، إذ إن رقمه عند المزي (٢/٤٩): (سي) وكذا في تهذيب التهذيب (١/١٠٦)، وعلى هذا جاءت طبعة الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٣٢ الترجمة ١٧٢) وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٥٣ الترجمة ١٥٠).

أفهكذا يكون التحرير والتدقيق؟!

* * *

٤٦- (١٥١ تحرير) إبراهيم بن إسماعيل اليَشْكري، ويقال: هو التَّبَّان: مجهول الحال، من الثامنة أيضًا. د ق.

❀ أقول: هكذا أثبتا رقومه ولم ينبسا ببنت شفة، موافقة للحافظ ابن حجر على هذا، بل موافقة للشيخ محمد عوامة (ص٨٨ الترجمة ١٥١).

ورقم أبي داود (د) زيادة لم ترد في تهذيب الكمال (٢/ ٥٠ الترجمة ١٥١) ولا في الكاشف (١/٢٠٨ الترجمة ١١٨)، ولا في ديوان الضعفاء والمتروكين (١/ ٤٣ الترجمة ١٤٦)، ولا في ميزان الاعتدال (١/ ٢٠ الترجمة ٤٠)، ولا في تهذيب التهذيب (١/١٠٧)، ولا في طبعة الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف للتقريب (١/ ٣٢ الترجمة ١٧٣)، ولا في طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٥٣ الترجمة ١٥١)، ولا في خلاصة الخزرجي (ص١٦).

وما أوردهما هذه الموارد المهلكة، إلا التقليد والفذلكة.

ورحم اللهُ ابن القيم القائل:

وَحَاطِبُ اللَّيْلِ فِي الظَّلْمَاءِ مُنْتَصِبًا   لِكُلِّ دَاهِيَةٍ تُدْنِي مِنَ الْعَطَبِ

نسأل الله السلامة والسداد

٤٧- (١٥٣ تحرير) إبراهيم بن أبي أَسِيد، بفتح الهمزة، البَّراد المدنيُّ: صدوق، من السابعة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به، فقد روى عنه اثنان فقط وقال أبو حاتم: شيخٌ مَديني محلُّه الصدق. وهي عبارة تعني أن حديثه يعتبر للمتابعات والشواهد. وقال الذهبي: شيخ».

❀ أقول: الحق مع الحافظ فهو: «صدوق»، وكذلك قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٤/ ٦٣٣ عقيب ٢١٨٧)، وكذا نقله سبط ابن العجمي في حاشيته على الكاشف (١/ ٢٠٩ الترجمة ١٢٠)، وذكره ابن حبان في ثقاته (٦ / ١٠)، وكذلك نقل توثيقه الدكتور بشار في تعليقه على تهذيب الكمال (٢/ ٥٣ الترجمة ١٥٣ هامش ٤) فما له لم ينقلها ولم يعنَ بها، ولم يعتمدها فالرجل لا ينزل عن رتبة الصدوق وليس فيه أدنى تضعيف.

ثم إن المحررين أسقطا رقم البخاري في الأدب المفرد (بخ)، وهو ثابت في تهذيب الكمال (٢/ ٥٢ الترجمة ١٥٣)، وفي تهذيب التهذيب (١/ ١٠٨) وفي تقريب التهذيب (١/ ١٣٢ الترجمة ١٧٥) طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف، وفي طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٥٢ الترجمة ١٥٣)، وفي طبعة عادل مرشد (ص٢٨ الترجمة ١٥٣)، وفي خلاصة الخزرجي (ص١٦).

ولكنْ!! هذا الرقم سقط من طبعة الشيخ محمد عوامة (ص٨٨ الترجمة ١٥٣) وهو الأصل الذي تلقفا هذا منه، وتابعاه في الخطأ والصواب، وكل هذا يدلل على أنه لا وجود لنسخ خطية في عملهما ولا مقابلة عليها، وهو نقيض ما زعما في مقدمة كتابهما (١/ ٤٥) فتعجب ما شئت منهما إذ يقولان: «عُنينا بإصلاح الرقوم التي وقع فيها خطأ في الطبعات السابقة»، والحق: أنهما أفسدا الصواب الواقع في الطبعات السابقة بقصورهما عن التحرير الدقيق.

قال الشاعر:

كَانَتْ مَوَاعِيدُ عُرْقُوبٍ لَهَا مَثَلًا ... وَمَا مَوَاعِيدُهَا إِلَّا الْأَبَاطِيلُ

٤٨- (١٥٥ تحرير) إبراهيم بن بشار الرَّمَاديُّ، أبو إسحاق البصري: حافظ له أوهام، من العاشرة، مات في حدود الثلاثين. د ت.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، وهو في أصله ثقة إنما نزل إلى رتبة «الصدوق» بسبب أوهامه القليلة كما قال البخاري: «يهم في الشيء بعد الشيء وهو صدوق». وقد خبر ابن عدي حديثه فما وجد له حديثًا منكرًا سوى حديث واحد أشار إليه البخاري، ووجد أن باقي حديثه مستقيم عن الثقات، وقال: هو عندنا من أهل الصدق».

❀ أقول: ليس هناك منافاة بين حكمهما وحكم الحافظ، فالحافظ لم يوثقه ولم يضعفه، بل ذكر أنه حافظ ليدلل على كثرة حديثه، ثم ذكر أن له أوهامًا فمثله ينزل إلى الحسن عنده، كما هو معلوم من طريقته باستثناء الأحاديث التي أخطأ فيها، وما توبع عليه فهو من صحيح حديثه.

وفاتتهما في هذه الترجمة أُمور:

الأول: أن المترجم له من شيوخ أبي داود، وشرطهما أن شيوخ أبي داود ثقات فما لهما حكما عليه هنا بأنه صدوق حسن الحديث؟!!

الثاني: أنهما لم يستوعبا فيه أقوال أئمة الجرح والتعديل، فقد ذمه أحمد ذمًّا شديدًا (تهذيب الكمال ٢/ ٥٨ الترجمة ١٥٥) وقال فيه يحيى بن معين: «ليس بشيء». (تهذيب الكمال ٢/ ٥٨ الترجمة ١٥٥).

وكذلك قال النسائي: «ليس بالقوي». كما في الضعفاء والمتروكين (١٧)، وتهذيب الكمال (٢/ ٥٨ الترجمة ١٥٥)، ومع كل هذا فقد دافع عنه ابن حبان في الثقات (٨/ ٧٢).

الثالث: نقلهما أنه لم يخطئ إلا في حديث واحد، وسكوتهم على هذا الأمر والحديث الذي أشير إليه عند الترمذي برقم (١٧٠٥م) رواه موصولاً، والصواب أنه مرسل كما ذكر الترمذي ونقله عن البخاري.

ثم إنه أخطأ في أكثر من حديث وليس كما زعما، فقد نقل المزي في تهذيب الكمال (٢/ ٥٨ - ٦١): أربعة أحاديث أخطأ فيها المترجم له.

يعضد ذلك قول الإمام أحمد: «كأن سفيان الذي روى عنه إبراهيم بن بشار ليس هو سفيان بن عيينة» (تهذيب الكمال ٢/ ٥٧ الترجمة ١٥٥). وهذه العبارة من الإمام المبجَّل أحمد بن حنبل تدل على كثرة أوهامه وإغرابه الكثير عن سفيان.

ونقل المزي (٢/ ٥٨ الترجمة ١٥٥) عن عبد الله بن أحمد قال: «سمعت أبي ذَكَرَ إبراهيم بن بشار الرمادي فقال: كان يحضر معنا عند سفيان بن عيينه، فكان يملي على الناس ما يسمعون من سفيان، وكان ربما أملى عليهم ما لم يسمعوا، ويقول: كان يغير الألفاظ فيكون زيادة ليس في الحديث أو كما قال. قال أبي: فقلت له يومًا: ألا تتقي الله ويحك! تملي عليهم ما لم يسمعوا؟ ولم يحمده أبي في ذلك وذمه ذمًّا شديدًا».

وقال أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي الموصلي: «صدوق لكنه يهم في الحديث بعد الحديث» (تهذيب الكمال ٢/ ٥٨ الترجمة ١٥٥) فمثل هذا هل يقال فيه: ليس له سوى حديث منكر؟!

نسأل الله التوفيق والسداد

* * *

٤٩- (١٥٧) إبراهيم بن أبي بكر المكي الأَخْنَسيّ، ويقال: إبراهيم بن بُكير بن أبي أُمية: مستور، من السادسة. س.

❀ أقول: يتعقب في ذلك على منهجهما، فابن حبان ذكره في الثقات (٦/ ١٤)، ومن منهجهما أنهما قالا في مقدمتهما (١/ ٣٣): «إذا ذكره ابن حبان وحده في الثقات وروى عنه اثنان فهو مجهول الحال».

وهما سكتا هنا فهو إقرار منهما!!

والأدهى من ذلك: أن هذا الراوي روى عنه أربعة رواة وهم:

١- عبد الله بن أبي نجيح.

٢- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج. كما في تهذيب الكمال (٢/ ٦٣ الترجمة ١٥٦).

٣- منصور بن المعتمر.

٤- إسماعيل بن أمية. كما ذكر ذلك البخاري في تأريخه الكبير (١/ ٢٧٦ الترجمة ٨٨٧)، ونقله سبط ابن العجمي في حاشيته على الكاشف (١ / ٢١٠ رقم ١٢٣) عن شيخه العراقي.

ومن منهج المحررين أن من روى عنه أربعةٌ، ووثقه ابن حبان فهو: «صدوق حسن الحديث» كما في المقدمة (١/ ٣٣ - ٣٤).

وفاتهما تعديل الذهبي للراوي، فقد قال عنه: «محله الصدق» كما في تذهيب تهذيب الكمال (١/ الورقة ٣٤)، وقد نقله الدكتور بشار في تعليقه على تهذيب الكمال (٢/ ٦٣ هامش ٣)، وكذلك نقله الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (١/ ١١١).

فالحكم في هذا الراوي أنه: «صدوق حسن الحديث» جريًا على ما أسساه.

فأين التتبع والاستيعاب، بل أين المنهجية والتأصيل؟!!
فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

* * *

٥٠- (١٥٩ تحرير) إبراهيم بن الحارث بن إسماعيل البغدادي، أبو إسحاق، نزيل نَيْسابور: صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة خمس وستين. خ كد.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وإن لم يؤثر توثيقه عن أحد. فقد روى عنه البخاري في صحيحه حديثين أحدهما في الأصول (٢٧٣٩)، وآخر في التفسير (٤٧٤٢)، وروايته عنه في الأصول توثيق له، وكذلك رواية أبي داود في سننه عنه، ولما كنا لا نعلم فيه جرحًا، فهو ثقة».

❀ أقول: بل: هو: «صدوق» كما قال الحافظ، ولي عليهما في هذا التعقب أربعة أمور:

الأول: ذكرا أن البخاري روى عنه في الأصول حديث (٢٧٣٩)، والحديث هذا قال فيه البخاري: حدثنا إبراهيم بن الحارث، حدثنا يحيى بن أبي بكير، حدثنا زهير بن معاوية الجعفي، حدثنا أبو إسحاق عن عمرو بن الحارث، ختن رسول الله ﷺ ختن أخي جويرية بنت الحارث قال: «ما ترك رسول الله عند موته درهمًا ولا دينارًا ولا عبدًا ولا أمة ولا شيئًا إلا بغلته البيضاء وسلاحه وأرضًا جعلها صدقة».

فقد أخرجه البخاري (٤/ ٣٩ حديث ٢٨٧٣) عن عمرو بن علي عن يحيى، عن سفيان الثوري.

وفي (٤/ ٤٨ حديث ٢٩١٢) عن عمرو بن عباس، عن عبد الرحمن عن سفيان الثوري.

و(٤/ ٩٩ حديث ٣٠٩٨) عن مسدد، عن يحيى، عن سفيان.

وفي (٦/ ١٨ حديث ٤٤٦١) عن قتيبة، عن أبي الأحوص.

كلاهما (سفيان الثوري وأبو الأحوص) عن أبي إسحاق، عن عمرو بن الحارث، به.

فهل هذا في الأصول أم في المتابعات؟!

ثم إن هذا هو الحديث الوحيد الذي لإبراهيم بن الحارث قال الحافظ في الفتح (٥/ ٣٦٠ عقيب ٢٧٣٩): «ليس له في البخاري سوى هذا الحديث».

وهذا الحديث اختلف فيه اختلافًا يسيرًا لا قدح فيه، فقد رواه ابن خزيمة (٢٤٨٩) قال: حدثنا يزيد بن سنان، قال: حدثنا حسين بن الحسن الأشقر، قال: حدثنا زهير، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن الحارث عن جويرية، قالت. . .

فهذا السند فيه زيادة جويرية. مع أن الحديث السابق أصح؛ لأن سفيان وأبا الأحوص توبعا، فقد تابعهما: إسرائيل بن يونس عند الترمذي في شمائل النبي (٣٩٩ بتحقيقنا)، ويونس بن أبي إسحاق عند النسائي (٦/ ٢٢٩).

وقد تناوله الإمام الدارقطني في العلل (٥/الورقة ١٨٨). لكن رواية البخاري صحيحة وهي راجحة.

فمن روى حديثًا متابعةً ولم يُؤْثَر فيه توثيق، وقد أختلف في حديثه يسيرًا كيف يوثق؟

الأمر الثاني: وهو الحديث الآخر برقم (٤٧٤٢) فهو ليس حديثًا كما زعما بل: هو تفسير آية عن ابن عباس وهي قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ ﴾ [الحج: ١١]

الأمر الثالث: أن رواية أبي داود ليس فيها توثيق كما حررناه سابقًا.

الأمر الرابع: زعما أن هذا الراوي روى عنه أبو داود في سننه، وليس الأمر كذلك، بل رمزه أمامهما (كد)، ولسنا ندري إن كانا يعرفان ما يعني أم لا؟.

إلا أن الحافظ المزي فسره لهما بقوله في تهذيب الكمال (٢/ ٦٥ الترجمة ١٥٨): «روى عنه البخاري، وأبو داود في حديث مالك».

فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

٥١- (١٦٣ تحرير) إبراهيم بن الحَجّاج، النِّيليُّ، بكسر النون، أبو إسحاق البَصْريُّ: ثقة، من العاشرة أيضًا، مات سنة اثنتين وثلاثين. تمييز.

❀ أقول: هكذا جاء النص عندهما، وهو كذلك في جميع الطبعات والنسخ الخطية؛ لكن يستدرك عليهما الرقم فينبغي أن يحول إلى: (س) رقم النسائي على طريقتهما؛ ذلك أنهما زعما مقابلة الكتاب على «**تهذيب الكمال**» وأصلحا الرقوم عليه. ورقم المترجم له عند المزي في تهذيب الكمال، (٢/ ٧١ الترجمة ١٦٢): (س). والمحرران أثبتا ذلك في تعليقهما على تهذيب الكمال فقال المحرر الأول الدكتور بشار معلقًا على الرقم: «وقع في تهذيب ابن حجر (١/ ١١٤) أنه تمييز، وهو أمرٌ غريبٌ جدًّا، وكأن ناشر «**التقريب**» تابع «**التهذيب**» فذكره أيضًا (١/ ٣٤) وما أظن الخطأ إلا من الناشرين، والله أعلم». (تهذيب الكمال ٢/ ٧١ هامش ١).

أقول: هكذا قال وقد وقع في الأمر الغريب والخطأ على حد زعمه.

أما المحرر الثاني، وهو الشيخ شعيب فقد خرج الحديث من سنن النسائي (٨/ ٣٢٠)، وكتب في آخر التخريج (ش). (تهذيب الكمال ٢/ ٧٢ هامش ١).

كُتبًا يُحَرّرُ في الْحَدِيثِ مُحَقِّقًا ... فَيقُولُ فِيهَا مُسْرِعًا مَا شَاءا
قَدْ قُلْتَ: هَـذَا مُخْطِئٌ بِكَلامِهِ ... فَإذا كَلامُكَ يَجْمَعُ الْأَخْطَاءا

فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

* * *

٥٢- (١٧٣ تحرير) إبراهيم بن خالد اليَشْكُريُّ، قيل: هو أبو ثور وأنكر ذلك ابن خلفون، وهو من الحادية عشرة. م.

❀ أقول: هكذا الرقم عندهما، وإنما صنعا ذلك تقليدًا منهما لطبعة محمد عوامة التي هي أصل وحيد للمحررين. وجاء الرقم: (مق) على الصواب في طبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٥٦ الترجمة ١٧٣)، وطبعة عبد الوهاب عبد اللطيف

(١/ ٣٥ الترجمة ١٩٨)، وهو كذلك في تهذيب الكمال (٢/ ٨٣ الترجمة ١٧٠)، ولم يكتف المزي - رَحِمَهُ اللَّهُ - بذكر الرقم بل صرح به لهما، فقال آخر الترجمة: «روى عنه مسلم في مقدمة كتابه».

والمحرران يُناقشانِ هنا في أمرين:

الأول: أنهما زعما مقابلة الكتاب على تهذيب الكمال، وهذا غير صحيح قطعًا لما سبق.

والآخر: أنهما زعما إصلاح الرقوم في الطبعات السابقة وهذا لم يحصل بالكلية، فجاءت طبعتهم طافحة بالأخطاء، والطبعات الأخرى تحمل الصواب.

* * *

٥٣- (١٧٦ تحرير) إبراهيم بن سالم بن أبي أمية التَّمِيُّمي المدنيُّ، أبو إسحاق المعروف ببردان، بفتح الموحدة والراء: صدوق، من السادسة، مات سنة ثلاث وخمسين. د.

❀ أقول: **وضعا هامشًا على لفظة: «التميمي» وقالا في الحاشية: «كذا في الأصل: «التميمي» وهو خطأ، والصواب: «التيمي» وهو الذي في «تهذيب الكمال «ومصادر ترجمته»**.

أقول: المحرران لم يكتفيا بأخذ نص التقريب من طبعة الشيخ محمد عوامة بل راحا يأخذان جميع هوامشه واستدراكاته؛ وقد أخذا هذا النص من استدراكات الشيخ محمد عوامة على طبعته الثالثة (ص٧٦٨).

فإنا لله وإنا إليه راجعون

* * *

٥٤- (١٨١ تحرير) إبراهيم بن سليمان بن رَزين، أبو إسماعيل المؤدب الأُرْدُنيُّ، بضم الهمزة وسكون الراء وضم الدال بعدها نون ثقيلة نزيل بغداد، مشهور بكنيته: صدوق يُغْرِبُ، من التاسعة، وقيل: اسم أبيه إسماعيل. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة يغرب، فقد وثقه أبو داود، والدارقطني والعجلي، وابن حبان، ويحيى بن معين - وقال مرة: ليس به بأس، وقال أحمد والنسائي: ليس به بأس. وقال ابن خراش: كان صدوقًا.

ولم يَثْبُت أن يحيى بن معين ضعفه. وأشار ابن عدي إلى أن غرائبه حسان تدل على أنه من أهل الصدق، ومعنى هذا أن حديثه الذي يغرب فيه هو حديث حسن، وباقي حديثه صحيح».

❀ أقول: القول فيه قول الحافظ ابن حجر، وسأناقشهم في أمور:

الأول: قالا: «يغرب»، وهما لا يرتضيان هذه اللفظة إذا جاء بها ابن حجر فلماذا يستخدمانها؟

الثاني: ناقضا نفسيهما فوصفاه بالثقة ثم ذكرا آخرًا: «... إن حديثه الذي يغرب فيه حسن» فكيف يكون ذلك؟

وحديث الثقة صحيح، وصاحب الحديث الحسن: «صدوق» فرجعا إلى ما قاله ابن حجر.

ثم إن الراوي لا يحتمل تفرده، ولا يقبل إذا لم يكن مبرزًا في الحفظ، أو لم يكن معروفًا بكثرة الطلب (انظر بلا بد: أثر علل الحديث ص١٣١ - ١٣٥).

الثالث: إنما أنزل الحافظ رتبته إلى: «صدوق» أخذًا بقول أحمد والنسائي: «لا بأس به»، وكذلك قول ابن خراش: «كان صدوقًا» وكذلك نقل أبي داود عن أحمد: أنه يكتب أحاديثه بنزول. وكذلك فإن ابن عدي قال فيه: «هو عندي حسن الحديث، ممن يكتب حديثه» (الكامل ١/

٢٤٩ دار الفكر و١/ ٤٠٥ طبعة أبي سنة)، ونقله السبط في حاشيته على الكاشف (١/ ٢١٢ الترجمة ١٤٢).

الرابع: قولهما: «لم يثبت أن يحيى بن معين ضعفه».

أقول: بل ثبت هذا، وأنا أثبت ذلك بما يأتي:

أ - نقل الدكتور بشار في تعليقه على تهذيب الكمال (٢/ ١٠٠ الترجمة ١٧٨ هامش ٢) عن الكامل (٢/ الورقة ٥٦) قول ابن عدي: «حدثنا محمد بن أحمد بن حماد، حدثنا معاوية بن صالح، عن يحيى بن معين قال أبو إسماعيل المؤدّب: ضعيف». وهذا الكلام بنصه في المطبوع من الكامل (١/ ٤٠٤ طبعة أبي سنة).

ب- قال الدكتور بشار في الموضع نفسه: «وأشار الذهبي إلى مثل هذا في الميزان (١/ ٣٦) فقال: «ضعفه يحيى بن معين مرة، وقال أخرى: ليس بذاك، وقال هو وأحمد: ليس به بأس»».

ج- قال الدكتور بشار في الموضع نفسه: «وقال ابن حجر تعليقًا على تضعيف ابن معين له، كما نقل معاوية بن صالح: وكذا نقله العقيلي، عن معاوية بن صالح» (تهذيب التهذيب ١/ ١٢٥) وهذا صحيح، وهو في المطبوع من الضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ٥٠ الترجمة ٣٧ الطبعة العلمية).

أقول: فأنت ترى أنَّ الدكتور بشارًا أثبت بقلمه تضعيف ابن معين من أربعة كتب، وهي: ضعفاء العقيلي، وكامل ابن عدي، وميزان الذهبي، وتهذيب ابن حجر، وأزيده أخرى: أن ابن الجوزي نقله أيضًا في ضعفائه (١/ الترجمة ٦٧) فهل يَسْلَم لقائلٍ قوله: إن النص الذي ينقله العقيلي وابن عدي، وابن الجوزي، والذهبي، وابن حجر: يقال - إنَّ مثل هذا النص - لم يثبت؟!!

لكن الذي أوقع المحررين في هذا اللبس، أن معاوية بن صالح نقل عن ابن معين توثيقه، كما في تأريخ بغداد (٦/ ٨٧)، فالتبس عليهما الأمر، وكان الأولى

بهما وهما المحرران المتعقبان أن يقولا: وثقه ابن معين مرة، وضعفه أخرى ونقل معاوية كلا الأمرين.

ويأبى الله إلا أن يظهر الحق، فجاءت القشة التي قصمت الظهر، فالدكتور المحقق المتعقِب بشار قال في تعليقه على تهذيب الكمال (٢/ ١٠٠ هامش ٢) - اعتراضًا على نقل المزي توثيقه عن ابن معين - وقال بعد ما نقلناه عنه سابقًا في (أ، ب، جـ): «ولعل ما نقلناه هو الأصوب، وهذا الذي نقله المزي تابع به ما نقله الخطيب في تأريخه». فتدبر؟ نسأل الله الستر والسداد والعافية. . . .

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

* * *

٥٥- (١٨٤ تحرير) إبراهيم بن سويد النَّخَعِيُّ: ثقة، لم يثبت أن النسائي ضعفه، من السادسة. م ٤.

❀ أقول: لم يتعقباه بشيء، وهذا المترجم له وثقه النسائي، كما في تهذيب الكمال (٢/ ١٠٤ الترجمة ١٨١)، وخلط ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين (١/ الترجمة ٦٨) بينه وبين إبراهيم بن سويد الصيرفي الذي ضعفه النسائي في كتابه (١٩)، فضعف هذا النخعي، ونسب ذلك إلى النسائي: وتابعه الإمام الذهبي في الميزان (١/ ٣٧ الترجمة ١٠٨) والمغني (٩٥) وديوان الضعفاء (١/ ٤٩ الترجمة ١٩١).

ونقل الحافظ ابن حجر في التهذيب (١ /١٢٧) وَهْمَ ابن الجوزي والذهبي فقال: «ونقل صاحب الميزان تبعًا لابن الجوزي أن النسائي ضعفه» وذلك منه على وجه الانتقاد. لكن الدكتور بشارًا زعم في تعليقه على تهذيب الكمال (٢/ ١٠٤ هامش ١) أن ابن حجر واهم في ذلك متابع لهم. وأنت ترى أن الحافظ قال هنا: «لم يثبت أن النسائي ضعفه». فأين الدقة والشمولية والجمع؟.

يَا مَن يُعِيبُ السَّمَا لَيْلًا بِلا قَمَرٍ   هَلَّا انْتَظَرْتَ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ

* * *

٥٦- (١٨٧ تحرير) إبراهيم بن صَدَقة البصريُّ: صدوق، من التاسعة. ت.

❀ أقول: هكذا جاء النص عندهما تقليدًا منهما لأصلهما الوحيد، وهو طبعة الشيخ محمد عوامة، فالنص هكذا عنده (ص٩٠ الترجمة ١٨٧). وقد سقط من الترجمة لفظة: «أيضًا» بعد لفظة: «من التاسعة»، وقبل الرقم، وهي ثابتة في طبعات التقريب كما في طبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٥٨ الترجمة ١٨٧)، وطبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٣٦ الترجمة ٢١٣).

❀ ❀ ❀

٥٧- (١٨٨ تحرير) إبراهيم بن طريف الشَّاميُّ: مجهولٌ تفرَّد عنه الأوزاعي، وقد وثق، من السابعة. مد.

تعقباه بقولهما: بل: ثقة، وثقه أحمد بنّ صالح المصري، وابن حبان وابن شاهين، ولم يقل أحد بجهالته سوى تفرد الأوزاعي بالرواية عنه، وتوثيق أحمد بن صالح يرفع الجهالة بسبب التفرد».

❀ أقول: بل: القول ما قال الحافظ، وإن من منهج المحررين أن من تفرد بالرواية عنه واحد فهو: مجهول.

أما قولهما: «لم يقل أحد بجهالته»، ففيه نظر؛ فإن ابن أبي حاتم ذكره في الجرح والتعديل (٢/ ١٠٨ الترجمة ٣٠٩) ولم يذكر فيه شيئًا فهو مجهول عنده.

❀ ❀ ❀

٥٨- (١٨٩ تحرير) إبراهيم بن طَهْمان الخراساني، أبو سعيد: سكن نَيْسابور ثم مكة: ثقة يغرب، وتُكُلِّم فيه للإرجاء ويقال: رجع عنه، من السابعة، مات سنة ثمان وستين. ع.

تعقباه بقولهما: «لم يكن إبراهيم بن طهمان مرجئًا بالمعنى المعروف لأصحاب هذه النِّحْلة، بل كان ممن يرجو لأهل الكبائر الغُفران ولا يُكَفِّرون بها، وهو إرجاء محمود، وعليه عقيدة أهل السنة والجماعة، قال الذهبي في ترجمة مِسْعَر بن كدام من «الميزان»: «الإرجاء مذهب لِعِدَّة من جلَّة العلماء ولا ينبغي التحامل على قائله».

❀ أقول: هذا استدراك ليس في محله، وإرجاء ابن طهمان ليس من الذي ذكراه بدليل: ما ذكره الحافظ في آخر ترجمته: «لم يثبت غلوُّه في الإرجاء، ولا كان داعية له، بل ذكر الحاكم أنه رجع عنه. والله أعلم» (تهذيب التهذيب ١/ ١٣١) والحاكم أعرف بأهل بيته من غيره، فهو من ولد إبراهيم هذا لذا يذكرون في نسبته: الَّطهْماني، فهو به أعرف، وقوله فيه مقدم على قول غيره وإن تأخر زمنه عنه. فقوله أولى من قول المحررين.

وانظر تعليق الشيخ عوامة على الكاشف (١/ ٢١٤ الترجمة ١٤٨).

* * *

٥٩- (١٩١ تحرير) إبراهيم بن أبي العباس السَّامَرِّيُّ، بفتح الميم وتشديد الراء: ثقة تغيَّر بأخرةٍ فلم يُحَدِّث، من العاشرة. س.

تعقباه بقولهما: «قوله: «تغير بأخرةٍ فلم يحدث» لا معنى لإيرادها طالما أنه لم يُحَدِّث، فقد حجبه أهله. قال الذهبي في «الميزان»: فما ضرَّه الاختلاط، وعامة من يموت يختلط قبل موته، وإنما المُضَعِّف للشيخ أن يروي شيئًا زمن اختلاطه».

❀ أقول: لو لم يذكرا ذلك لكان خيرًا لهما، فإن الحافظ نفى تحديثه حال اختلاطه خشية أن يضعفه أحد لاختلاطه. فهذه فائدة. ولو أن الحافظ لم يذكر هذا لتعقباه بذكره، فتنبه!

* * *

٦٠- (١٩٣ تحرير) إبراهيم بن عبد الله بن حاتم الهروي، أبو إسحاق نزيل بغداد: صدوق حافظ تُكُلِّم فيه بسبب القرآن، من العاشرة مات سنة أربع وأربعين، وله ست وستون. ت ق.

تعقباه بقولهما: «وإنما حطَّه المؤلفُ عن رتبة الثقة مع توثيق الجمِّ الغفير له بسبب تضعيف أبي داود والنسائي، وفي تضعيفهما نظر من جهة أنه كان ممالئًا للمعتزلة في المحنة، وهو مما لا يُعدُّ من الجرح المعتبر، والله اعلم».

❀ أقول: هذا الاعتراض غير دقيق ولا موفق، فالقول فيه قول الحافظ. فإن

النسائي قال فيه: «ليس بالقوي»، وهو جرح مفسر بعدم الضبط وهذا هو التفسير الذي حمل عليه الحافظ ابن حجر عبارة النسائي نفسها في أحمد بن بشير الكوفي. هدي الساري (ص٣٨٦). وانظر: تعليق الشيخ محمد عوامة على الكاشف (١/ ٢١٥ الترجمة ١٥٢).

ثم إن نقل الذهبي في الكاشف (١/ ٢١٥ الترجمة ١٥٢) عن النسائي وغيره القول بأنه: «ليس بالقوي»، مشعر بعدم انفراد النسائي بهذا القول فيه، وان كان الشيخ عوامة نفى رؤيته له عن غير النسائي، فالذهبي إمام ناقد خبير، ولا يتقول هذا دون تثبت، ومن أثبت حجة على من لم يثبت.

والسبب الآخر في إنزال الحافظ له إلى: «صدوق»، هو: أن أبا الفتح الأزدي بعد أن وثقه قرن توثيقه بـ «صدوق»، كما في تهذيب التهذيب (١/ ١٣٣)، ولقول ابن معين فيه: «لا بأس به»، تهذيب الكمال (٢/ ١٢١ الترجمة ١٩٠)، وقال أبو زرعة الرازي وصالح بن محمد البغدادي (صالح جزرة): «صدوق» (الجرح والتعديل ٢/ ١٠٩ الترجمة ٣٢٠، وتهذيب الكمال ٢/ ١٢٢ الترجمة ١٩٠)، وقال أبو حاتم الرازي: «شيخ» (الجرح والتعديل ٢/ ١٠٩ الترجمة ٣٢٠).

أفلا يجوز - بعد هذا كله - للحافظ أن يقول فيه: «صدوق»؟!

ثم إنهما نبها في الهامش على وهم الحافظ ابن حجر في قوله: «ست وستون» وأن صوابه: «ست وتسعون»، وعزيا ذلك إلى ما كتبه الشيخ عوامة في مقدمة الطبعة الثانية لمسند «**عمر بن عبد العزيز**» للباغندي.

وهذا التعليق مما تلقفاه بنصه من طبعة الشيخ عوامة لتقريب التهذيب (ص٩٠) من غير إشارة، أفهكذا تكون الأمانة في نسبة الأقوال إلى أهلها؟!

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

* * *

٦١- (١٩٧ تحرير) إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، بقاف وظاء معجمة وقيل: هو عبد الله بن إبراهيم بن قارظ، وَهِمَ مَن زعم أنهما اثنان: صدوق، من الثالثة. بخ م د س ق.

❀ أقول: رقم ابن ماجه خطأ محض، صوابه (ت) كما في تهذيب الكمال (٢/ ١٢٦ الترجمة ١٩٤)، وتهذيب التهذيب (١/ ١٣٤)، والكاشف (١/ ٢١٥ الترجمة ١٥٦)، وفي تقريب التهذيب (١/ ٣٧ الترجمة ٢٢٣) من طبعة عبد الوهاب، و(١/ ٥٩ الترجمة ١٩٧) من طبعة مصطفى عبد القادر، و(ص٣٠ الترجمة ١٩٧) من طبعة عادل مرشد، وخلاصة الخزرجي (ص١٨ - ١٩).

وحديثه عند الترمذي برقم (٧٧٤) و(١٢٧٥)، وليس له رواية في ابن ماجه البتة، لذا قال المزي في تهذيب الكمال (٢/ ١٢٦ الترجمة ١٩٤): «روى له البخاري في الأدب، والباقون سوى ابن ماجه».

بيد أنَّ المحررين المتعقبين لما لم يقابلا بنسخ خطية، واكتفيا بسلخ طبعة الشيخ عوامة (بغثها وغثيثها) وقعا فيما وقع فيه، فرقم ابن ماجه ثابت عنده (ص٩١ الترجمة ١٩٧) وليس للترمذي ذكر لديه، وهذه فائدة ما زعما من المقابلة والتحرير!!!

نَسْخٌ بلا نُسَخٍ وَأَنْتَ مُحررٌ ... هَذَا لَعَمْرِي مُنْكَرٌ ونَكِيرُ

فَنقَلْتَ أَخْطَاءً وَقُلْتَ بِمِثْلِها ... لِلنَّقْلِ حَبْلٌ في النَّقَاشِ قَصيرُ

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

* * *

٦٢- (٢٠٠ تحرير) إبراهيم بن أبي بكر: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العَبْسِيُّ، أبو شيبة الكوفي: صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة خمس وستين. س ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، فقد روى عنه جمع من الثقات، منهم أبو حاتم

الرازي، وقال: صدوق، وهو من رسمه في ثقات شيوخه، ووثقه مسلمة بن قاسم الأندلسي، وأبو يعلى الخليلي وذكره ابن حبان في «الثقات»، ولا نعلم فيه جرحًا».

❀ أقول: الحق مع الحافظ ابن حجر، فإن راوية الجمع لا ترفع الصدوق إلى الثقة، وقضية شيوخ أبي حاتم الذين أطلق عليهم لفظة: «صدوق» تقدم جوابنا عنها.

وقولهما: «لا نعلم فيه جرحًا» تتميمٌ فارغُ التعميم عَلِمَهُ غيرهما، فقد ضعفه ابن القطان، وروى البيهقي حديثًا من طريقه وقال: «الحمل فيه على أبي شيبة» لكن الحافظ أجاب على هذا في تهذيب التهذيب (١/ ١٣٦) وكذلك قال العقيلي وصالح الطرابلسي: «ليس به بأس» (تهذيب التهذيب ١/ ١٣٦).

ولم أجد له في ابن ماجه سوى حديث واحد برقم (٢٤٢٦) وهو حديث صحيح.

وبعد هذا فلا اعتراض على الحافظ، مع انهما لم يستوعبا في المترجَم له جميع أقوال أئمة الجرح والتعديل.

فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

❀ ❀ ❀

٦٣- (٢٠٤ تحرير) إبراهيم بن عبد الرحمن السَّكْسَكيُّ، أبو إسماعيل الكوفيُّ، مولى صُخَيْر، بالمهملة ثم المعجمة، مصغرًا: صدوق ضعيف الحفظ، من الخامسة. خ د س.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به، ضعَّفه شعبة، والأعمش ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، والدارقطني. وقال النسائي: ليس بذاك القويِّ، يكتب حديثه. أخرج له البخاري في «الصحيح» حديثين انتقد الدارقطنيُّ أحدهما في التتبع (ص٢٣١) وهما ليسا في الأحكام، الأول في التفسير، والثاني في الرقاق، وهو ينتقي من حديث الضعيف المعتبر في مثل هذه الأبواب».

❀ أقول: قول الحافظ ابن حجر لا اعتراض عليه أبدًا. فقد وصفه بالصدق

إشارة إلى عدالته ثم ضعّف حفظه. فلا منافاة بين الحكمين، أما بقية كلامهما فهو في غاية العجب!!

فإن إبراهيم ليس له في صحيح البخاري سوى حديثين:

الأول: أخرجه في (٣/ ٧٨ حديث ٢٠٨٨) قال: حدثنا عمرو بن محمد قال: حدثنا هشيم، وأخرجه في (٣/ ٢٣٤ حديث ٢٦٧٥) قال: حدثني إسحاق، قال: أخبرنا يزيد بن هارون. وأخرجه في (٦/ ٤٣ حديث ٤٥٥١) قال: حدثنا علي هو ابن أبي هاشم، سمع هشيمًا.

كلاهما (هُشيم، ويزيد) قالا: أخبرنا العوام بن حوشب، عن إبراهيم بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن أبي أوفى: أن رجلًا أقام سلعة وهو في السوق، فحلف بالله لقد أعطي بها أكثر ما لم يُعْطَه، ليوقع فيها رجلًا من المسلمين. فنزلت: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا﴾ [آل عمران: ٧٧].

لكن الإمام البخاري - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - لما ساقه ساق بعده شاهدًا له من حديث ابن عباس (٦/ ٤٣ حديث ٤٥٥٢) قال: حدثنا نصر بن علي بن نصر، حدثنا عبد الله بن داود، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة: أن امرأتين كانتا تخرزان في بيت، وفي الحجرة فخرجت إحداهما وقد أنفذ بإشفى في كفها، فادَّعَتْ عَلَى الأُخْرَى، فَرُفِعَ إلى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَذَهَبَ دِمَاءُ قَوْمٍ وَأَمْوَالُهُمْ. فَذَكِّرُوها بِاللهِ واقْرءُوا عليها ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾ فذكروها فاعترفت...».

وساق قبله حديث ابن مسعود (٦/ ٤٢ حديث ٤٥٥٠) قال: حدثنا حجاج بن منهال، حدثنا أبو عوانة، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود: قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ يَمينَ صَبْرٍ لِيَقْتَطِع بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَقِيَ اللهَ وَهوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ. فأَنْزَل اللهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِي ٱلْأٓخِرَةِ... ﴿٧٧﴾﴾ إلى آخر الآية، قال: فدخل الأَشْعَثُ بنُ قَيْسٍ وَقَالَ: ما يُحَدِّثُكم أبو عَبْدِ الرحمَنِ؟ قُلْنَا: كَذَا وكَذَا. قال: فيَّ

أُنْزِلَتْ، كَانَتْ لي بِئْرٌ فِي أَرْضِ ابْنِ عَمٍّ لي، قال لِيَ النَّبيُّ ﷺ: «بَيِّنَتُكَ أَوْ يَمِينُهُ» فَقُلْتُ: إِذًا يَحْلِفَ يا رَسُولَ الله. فقالَ النبيُّ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غِضْبَانُ».

قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري (ص٣٨٨) حين تكلم عن حديث إبراهيم: «وهذا أصل من حديث ابن مسعود فهو شاهد له».

أما الحديث الآخر: فقد أخرجه البخاري (٤ / ٧٠ حديث ٢٩٩٦) حدثنا مطر بن الفضل، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا العوام، حدثنا إبراهيم أبو إسماعيل السكسكي، قال: سمعت أبا بردة واصطحب هو ويزيد بن أبي كبشة في سفر، فكان يزيد يصوم في السفر، فقال له أبو بردة: سمعت أبا موسى مرارًا يقول: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا مَرِضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيمًا صَحِيحًا».

وهذا هو الحديث الذي ذكره الدارقطني في (التتبع ص١٦٥ رقم ٣٩) ثم قال: «لم يسنده غير العوام وخالفه مسعر. رواه عن إبراهيم السكسكي، عن أبي بردة قوله: ولم يذكر أبا موسى ولا النبي».

ويجاب على هذا بما يأتي:

١- العوام متابع لم ينفرد بذلك تابعه محمد بن يزيد، فقد أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤/٤١٨) قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا العوام، ومحمد بن يزيد، عن إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي.

وكذلك توبع متابعة نازلة عند الطبراني في الصغير (٢/ ١١٥) من طريق مسعود بن محمد الرملي، حدثنا محمد بن أبي السري العسقلاني، حدثنا رواد بن الجراح، عن مسعر، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن جده أبي موسى، به.

٢- ثم إن هذا الحديث مما لا يقال بالرأي، قال الحافظ في هدي الساري (ص٣٦٣): «مسعر أحفظ من العوام بلا شك، إلا أن مثل هذا لا يقال من قبل الرأي، فهو في حكم المرفوع».

٣- ثم إن له قصة، قال الحافظ في هدي الساري (ص٣٦٣): «وفي السياق قصة تدل على أن العوام حفظه، فإن فيه اصطحب يزيد بن أبي كبشة، وأبو بردة في سفر، فكان يزيد يصوم في السفر، فقال له أبو بردة: أفطر؛ فإني سمعت أبا موسى مرارًا يقول. . . . فذكره. وقد قال أحمد بن حنبل: إذا كان في الحديث قصة دل على أن راويه حفظه».

٤- ثم إن لهذا الحديث شاهدًا من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند البخاري في الأدب المفرد (ص١٧٦)، والمستدرك (١/ ٣٤٨) وصححه على شرط الشيخين، ولم يتعقبه الذهبي قال الهيثمي في المجمع (٢/ ٣٠٣): «رواه أحمد والبزار والطبراني في الكبير ورجال أحمد رجال الصحيح».

بعد هذا التعقب الطويل أقول: لا ينبغي أن يشيرا إلى تتبع الدارقطني ساكتين، فالبخاري - رحمه الله - درس حال الرجل وسبر حديثه، فأخرج عنه من صحيح حديثه.

وقد قال الحافظ ابن القطان الفاسي في كتابه بيان الوهم والإيهام (٣/ ٣٠٦ عقيب ١٠٥٦): «وإن كان قوم قد ضعفوا إبراهيم السكسكي، فلم يأتوا بحجة، وهو ثقة، وقد أخرج له البخاري».

فإنا لله وإنا إليه راجعون. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

* * *

٦٤- (٢٠٥ تحرير) إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي: مقبول، من الثالثة. خ س ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقةٌ، فقد روى عنه جمع، ووثقه ابن حبان وابن خلفون، والحاكم، واخرج له البخاري في «الصحيح»، ولا نعلم فيه جرحًا».

❀ أقول: بل: هو «مقبول» كما قال الحافظ.

أما رواية الجمع فلا ترفع الراوي إلى مراتب الثقات.

وأما ابن حبان فقد ذكره في «**الثقات**» (٤/ ١٠ و٦/٦) وفرق بين قولنا: وثقه وبين، ذكره، كما ذكراه هما في المقدمة (١/ ٣٣ - ٣٤).

وأما توثيق ابن خلفون فلم يذكره أحد سوى ما نقله الدكتور بشار في تعليقه على تهذيب الكمال (٢/ ١٣٣ - ١٣٤ هامش ٣) عن إكمال مغلطاي (١/الورقة ٥٩) ولم ينقله أحد، وأنا أشك في ذلك النقل، لا سيما أن الحافظ لم ينقله في التهذيب (١/ ١٣٧) مع ولعه بذلك.

وأما الحاكم فلم يوثقه، بل صحح له في المستدرك، كما نقله الدكتور بشار في تهذيب الكمال (٢/ ١٣٣ - ١٣٤ هامش ٣) عن مغلطاي، وفرق بين قولنا: وثقه وبين أن يصحح له، ولا سيما الحاكم الذي صحح كثيرًا من الموضوعات في مستدركه.

وقولهما: «وأخرج له البخاري في الصحيح» وسكوتهما هكذا فهو خلاف ما يقتضيه التحقيق والتحرير، فهذا الرجل ليس له في البخاري سوى حديث واحد بنص الدكتور بشار في تعليقه على تهذيب الكمال (٢/ ١٣٣ - ١٣٤ هامش ٣).

وحديثه عند البخاري (٧/ ١٠٣ حديث ٥٤٤٣) قال: حدثنا سعيد بن أبي مريم قال: حدثنا أبو غسان، قال: حدثني أبو حازم، عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة، عن جابر بن عبد الله، قال: كان بالمدينة يهودي وكان يسلفني. . .».

وهو متابع عند البخاري تابعه ابن كعب بن مالك فيما أخرجه البخاري (٣/ ١٥٤ حديث ٢٣٩٥ و٣ / ٢١٠ حديث ٢٦٠١).

وتابعه كذلك وهب بن كيسان عند البخاري (٣/ ١٥٤ حديث ٢٣٩٦ و٣/ ٢٤٥ حديث ٢٧٠٩).

فالبخاري أخرج له متابعة ليس كما أطلقا.

وقولهما: «لا نعلم فيه جرحًا» دليل على عجلتهما؛ فقد قال فيه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٤/ ٤٩٨ عقيب ٢٠٦٤): «لا تُعرف له حال» ونقله ابن

حجر في تهذيبه (١/ ١٣٩)، وسبط ابن العجمي في حاشيته على الكاشف (١/ ٢١٧ الترجمة ١٦٤). وتوثيق ابن خلفون إن صح عنه فهو يُقابَل بقول ابن القطان.

فقول الحافظ ابن حجر دقيق لا يعدل عنه إلا بدليل.

فإنا لله وإنا إليه راجعون.

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

* * *

٦٥- (٢١٢ تحرير) إبراهيم بن عبد الملك البصري، أبو إسماعيل القَنَّاد بالقاف والنون: صدوق في حفظه شيء، من السابعة. ت س.

تعقباه بقولهما: «قوله: «في حفظه شيء» ليس عليه دليل فالرجل صدوق، وإنما تكلَّم فيه العقيلي، واتهمه بالوهم في الحديث عن قتادة خاصَّةً، وأما ما نقل عن ابن البَرْقي، عن ابن معين أنه قال: ضعيف، فلم يثبت عنه؛ إذ لم نقف على مثل هذا في جميع روايات أصحاب ابن معين النُّجُب الذين رووا أقواله: عباس الدوري، والدارمي، وابن الجنيد، وابن محرز وإسحاق بن منصور، وابن طهمان، وغيرهم. وحديثه الذي رواه عن يحيى بن أبي كثير محفوظ، قد فتشناه فوجدناه مما توبع عليه (أنظر «سنن النسائي»: ١/ ٢٥ و٢/ ١٦٤ و٣/ ٢٣١ و٤/ ٤٣، ١٠٣ ٢١١ و٦/ ٨٥، ٩٧، ٢٧٧ و٧/ ٢١٨ و٨/ ٨٠، ١٩١، ٢٩٢) لذلك قال النسائي: لا بأس به. وذكره الإمام الذهبي في كتابه النافع: «من تُكُلِّم فيه وهو موثق» وذكر أنه ضعف بلا مستند».

❀ أقول: القول فيه قول الحافظ ولا اعتراض عليه، ويجاب عن اعتراضهم بما يأتي:

١- أنهما حصرا تضعيفه بالعقيلي، إذ قالا: «إنما تكلم فيه العقيلي» وهو حصر قاصر، فقد تكلم فيه الساجي وضعفه، كما نقله الذهبي في ميزان الاعتدال (١/ ٤٧ الترجمة ١٤٣)، وابن حجر في تهذيب التهذيب (١/ ١٤٢)، وذكره حافظ القيروان أبو العرب الصقلي في ضعفائه، وكذلك

أبو القاسم البلخي، كما نقله الدكتور بشار نفسه في تعليقه على تهذيب الكمال (٢/ ١٤٠ هامش ٣) عن إكمال مغلطاي (١/الورقه: ٦٠).

٢- كلاهما يوهم القارئ بأن ابن حبان أطلق توثيقه، وقد أسقطا من كلامه ما لا يخدم قصدهما، وهاك نص ابن حبان فيه كما ورد في «**الثقات**» (٦/ ٢٦): «إبراهيم بن عبد الملك، بصري، روى عن أبي قتادة (كذا)، روى عنه حفص بن عمر الحوضي، يخطئ».

والفاهم الفطن! يرى أن ابن حبان أشار إلى أن إبراهيم يخطئ، وهو المطابق لمعنى قول الحافظ ابن حجر: «في حفظه شيء».

٣ - قالا عن تضعيف العقيلي لإبراهيم هذا: «اتهمه بالوهم في الحديث عن قتادة خاصة»، والعقيلي بريء من هذا الكلام براءة الذئب من دم ابن يعقوب، ونص كلامه في الضعفاء (١/ ٥٧ الترجمة ٥١): «يهم في الحديث». نعم: ساق له حديثين منكرين عن قتادة وقال: «وكلاهما غير محفوظ من حديث قتادة»، غير أن هذا لا يعني أنه يضعفه في قتادة فحسب، وإنما كان هذا لأن إبراهيم أشتهر بالرواية عن قتادة، فساق العقيلي هذين الحديثين من مشهور ما حدث به عمن اشتهر بالتحديث عنه ليكون أدعى في تأكيد وهمه في بعض حديثه.

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي   هَلِ التَّحْرِيرُ سَيْرٌ فِي الظَّلامِ؟

٤ - أنهما ردا نقل ابن البرقي تضعيف ابن معين لإبراهيم القناد، بقولهما: «لم يثبت عنه»، وهذه مخالفة بل مثلها مجازفة، فقد نقله العلامة مغلطاي في إكماله (١/الورقة: ٦٠) كما قيده الدكتور بشار بقلمه في تعليقه على تهذيب الكمال (٢ / ١٤٠ هامش ٣).

ولم ينفرد ابن البرقي بهذا عن ابن معين، فقد نقله الساجي أيضًا، ونقل هذا السبط في حاشيته على الكاشف (١/ ٢١٨ الترجمة ١٧١)، وابن حجر

في تهذيب التهذيب (١/ ١٤٢)، وعدم وقوفهما عليها في الروايات عن ابن معين لا يعني بالضرورة عدم ثبوتها.

نسأل الله أن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا

* * *

٦٦- (٢١٨ تحرير) إبراهيم بن عَقِيل بن مَعْقِل الصَّنْعاني: صدوق، من الثامنة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وثقه يحيى بن معين - وقال مرة: لم يكن به بأس-، والعجلي، وابن حبان، وابن خزيمة، والذهبي. وأقام الإمام أحمد على بابه يومًا أو يومين ليسمع منه».

❀ أقول: بل الحق مع الحافظ ابن حجر، وعبارته أدق من عبارتهما لما يأتي:

١- إن ابن معين في رواية الدوري (٢/ ١٢) قال عنه: «لم يكن به بأس» ولا يعزب عنك أن إنزال ابن معين له من الثقة - في الرواية الأولى - إلى: «لم يكن به بأس» - في الرواية الثانية - ليس من باب التشهي والهوى، بل لما سبر من حديثه وما علم من حاله.

٢- أما ابن حبان وابن خزيمة فلم يوثقاه البتة، ولا يوجد مثل هذا في كتب الجرح والتعديل إطلاقًا، ولعل المحررين المتعقبين إنما قولاهما هذا لأنهما أخرجا عنه في صحيحيهما، كما نقله الدكتور بشار عن إكمال مغلطاي (١/ الورقة: ٦١) في تعليقه على تهذيب الكمال (٢/ ١٥٥ هامش ١)، وهذا لا يعدُّ تعديلًا فضلًا عن كونه توثيقًا، وإن كان ابن حبان قد ذكره في ثقاته (٦/ ٦)، ففرق بين توثيق ابن حبان له وبين ذكره فقط، كما نصَّا عليه في المقدمة (١/ ٣٣ - ٣٤).

٣ - أما قولهما: إن الذهبي وثقه، فيستغرب ممن له مثل علمهما، فالذهبي - رَحِمَهُ اللهُ - لم يوثقه البتةَّ، وإنما أشار إلى أن هناك من قال بتوثيقه، فقال في الكاشف (١/ ٢١٩ الترجمة ١٧٧): «وُثِّقَ».

٤- ويجاب عن قولهما: «أقام الإمام أحمد على بابه يومًا أو يومين ليسمع منه».

إنه إلزام أمرٍ غير ملزم فالوقوف على الباب ليوم أو يومين أو عشرة أيام لا يقتضي التوثيق!! فعلى هذا يصح أن يقال: إن وقوف الإمام أحمد - رَحِمَهُ اللَّهُ - بباب من هو أسوء حالًا من إبراهيم هذا يُعد توثيقًا له! ولا يخفى ما في مثل هذا من بعدٍ في القول.

٥- إن توثيق العجلي لإبراهيم لا يقاوم إنزال يحيى بن معين له، وقد أدرك ذلك الحافظ ابن القطان الفاسي فقال في بيان الوهم والإيهام (٣/ ٤١٢ عقيب ١١٦٣): «لا بأس به»، وهو تحقيق جيدٌ.

٦- لو سلمنا جدلًا أن رواية ابن حبان وابن خزيمة توثيق للراوي، فإنهما لا يفرقان بين الصحيح والحسن، كما نص عليه ابن حجر في نكته على كتاب ابن الصلاح (١/ ٣١٧، ٣٨٥)، وعليه فإن الصدوق: حسن الحديث، وهو عندهم مشترك مع الصحيح في ماهيته، فأخرجاه لذلك.

٧- إن الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللَّهُ - قال في مقدمة التقريب (١/ ٢٤ طبعة مصطفى عبد القادر): «إنني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به، بألخص عبارة». فهذا اصطلاحه ولا مشاحة في الاصطلاح: بل هو من عدالة ابن حجر وإنصافه.

نسأل الله التوفيق

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

* * *

٦٧- (٢٢٢ تحرير) إبراهيم بن عمر بن مُطَرِّف الهاشمي مولاهم، أبو إسحاق بن أبي الوزير المكيُّ، نزيل البصرة: صدوق، من التاسعة. خ ٤.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وثقه الترمذي والدارقطني، والحاكم وابن حبان، والذهبي. وقال النسائي: ليس به بأس. ولا أعلم فيه جرحًا. وروى له البخاري مقرونًا بغيره».

❀ أقول: إنما أنزله ابن حجر إلى مرتبة: «صدوق» لقول النسائي فيه: «لا بأس به». (تهذيب الكمال ٢/١٥٨ الترجمة ٢١٨)، ولقول أبي حاتم الرازي: «ليس به بأس». (الجرح والتعديل ٢/ ١١٤ الترجمة ٣٤٤) وكذلك لرواية البخاري عنه مقرونًا بغيره (٧/ ٥٣ حديث ٥٢٥٧)، فصنيع هؤلاء الأئمة الكبار يقتضي أنه: «صدوق».

وهناك جملة تخليطات في كلام المحررين هذا، وهي:

الأولى: أن الترمذي لم يوثقه، بل نقل توثيقه عن شيخه محمد بن بشار بُنْدَار فقال في جامعه (٢ / ٥٠٠ حديث ٦٠٤من طبعة شاكر): «حدثنا محمد بن بشار، حدثنا إبراهيم بن أبي الوزير البصري ثقة...».

وقول الإمام الترمذي: «البصري ثقة» سقط من طبعة الدكتور بشار لجامع الترمذي (١/ ٥٩٥ حديث ٦٠٤)، ولكنه أصر على إثبات توثيق الترمذي له في تعليقه على تهذيب الكمال (٢/ ١٥٩ الترجمة ٢١٨)، متابعة لوهم العلامة أحمد محمد شاكر في تعليقه على الترمذي ثم نقل هذا الوهم هنا كما ترى!!

واستطرادًا نقول: إن هذا الحديث استغربه الترمذي فقال: «هذا حديث غريبٌ لا نعرفه إلا من هذا الوجه». فتأمل!!

وهذا ما أكده العلامة مغلطاي في إكماله (١/الورقة: ٦١-٦٢) وابن حجر في تهذيب التهذيب (١/ ١٤٧). وانظر تعليق الشيخ محمد عوامة على الكاشف (١/ ٢٢٠ الترجمة ١٨٠).

والثانية: إن ابن حبان إنما ذكره في ثقاته (٨/ ٦٥)، ولم يذكر فيه لفظ التوثيق، وهو أمر سبق تنبيهي عليه مرارًا.

والأخيرة: أنهما ذكرا أن الذهبي وثقه، ولم يذكرا أين!!

وعليه فإن قول الحافظ ابن حجر قول دقيق ناشئ عن تفتيش عريض ومعرفة واسعة وخبرة بالرجال.

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

* * *

٦٨- (٢٢٦ تحرير) إبراهيم بن العلاء بن الضَّحَّاك بن المُهاجر بن عبد الرحمن الزُّبَيْديُّ الحمصيُّ، المعروف بابن زِبْرِيق، بكسر الزاي وسكون الموحدة، مستقيم الحديث إلا في حديث واحد يقال: إنَّ ابنه محمدًا أدخله عليه، من العاشرة، مات سنة خمس وثلاثين، وله ثلاث وثمانون. د.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وما ذكره المؤلف منقول من «الكامل» لابن عدي، فقد روى عنه جمع غفير من الثقات، منهم: أبو داود في «السنن»، وبقي بن مخلد الأندلسي، وهما لا يرويان إلا عن ثقة عندهما، وأبو حاتم الرازي، وقال: صدوق، وهو من رسمه في ثقات شيوخه، ولا نعرف له حديثًا منكرًا سوى حديث واحد أدخله عليه ابنه محمد، وقد ثبت انه لما نُبِّه عليه تركه».

❀ أقول: هذا كلام لا قيمة له، فالحافظ أتى بأحسن الألفاظ وأدقها فعبر عنه بلفظة: «مستقيم»، وهكذا أطلق عليه ابن عدي في الكامل (٧/ ٥٤٧ الترجمة ١٧٧٢طبعة أبي سنة)، وكما نقله المزي في تهذيب الكمال (٢/ ١٦٣ الترجمة ٢٢٢)، ونقله كذلك ابن حجر في تهذيب التهذيب (١/ ١٤٩).

ولفظة «مستقيم»، و«صدوق» التي أطلقها أبو حاتم: سيان، وكذلك قال الذهبي في الكاشف (١/ ٢٢٠ الترجمة ١٨٣): «شيخ صدوق».

والقول بأن شيوخ أبي داود وبقي، كلهم ثقات غير صحيح كما بينته في المقدمة مفصلًا، لا سيما وأنّ أبا داود قال عن هذا الراوي: «ليس بشيء». كما نقله الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (١/ ١٤٩).

لكن ابن حبان ذكره في الثقات (٨/ ٧١). وسبق فيه قول أبي حاتم، وابن عدي، والذهبي فهو: «مستقيم» كما قال الحافظ. وما تعقباه به لا يعدو كونه إعادة لكلام الحافظ ابن حجر بألفاظ جديدة.

* * *

٦٩- (٢٢٧ تحرير) إبراهيم بن عُيينَة بن أبي عمران الهلالي مولاهم، الكوفي، أبو إسحاق، أخو سفيان: صدوق يَهِمُ، من الثامنة، مات قبل المئتين. د س ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد قال ابن معين: «كان مسلمًا صدوقًا لم يكن من أصحاب الحديث». وهذا القول يدل على عدم تخصصه في رواية الحديث ومعرفته به. قال أبو حاتم: شيخ يأتي بمناكير. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال الذهبي في «الميزان»: حديثه صالح، وهو قول أبي داود».

❀ أقول: لا اعتراض على الحافظ ابن حجر، فكلامه دقيق للغاية جمع فيه بين أقوال أئمة الجرح والتعديل جمعًا سائغًا، بخلاف عملهما فإنهما لم يستوعبا أقوال الأئمة.

فقد ذكره العجلي في ثقاته (٣٣) وقال عنه: «صدوق» ونقل ابن حجر قوله في تهذيب التهذيب (١/ ١٥٠)، وذكره ابن حبان في ثقاته (٨/ ٥٩) وقد نقل الحافظ ابن حجر (١/ ١٥٠) عن أبي داود أنه قال في بني عيينة: «كلهم صالح». فلماذا لم يذكرا كل هذا التوثيق، ولماذا لا يعتمدان قول أبي داود، وهما إذا اشتهيا وثقا شيوخه. وعلى هذا فالرجل لا ينزل عن رتبة: «صدوق»، وقد أضاف الحافظ إلى ذلك لفظة: «يَهِم» اعتمادًا على قول أبي حاتم والنسائي فإنما ضعفاه لأوهامه.

وكان كلام الشيخ محمد عوامة في تعليقه على الكاشف (١/ ٢٢٠ الترجمة ١٨٤) في غاية الدقة والشمول فانظره.

* * *

٧٠- (٢٢٩ تحرير) إبراهيم بن الفضل بن أبي سويد الذارع البصري، وأكثر ما يجيء منسوبًا إلى جَدِّه: مقبول، من التاسعة. تمييز.

❀ أقول: هكذا النص عندهما، وفيه سقط عبارة: «بالذال المعجمة» بعد: «الذارع». وهي ثابتة في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٤١ الترجمة ٢٥٥)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٦٣ الترجمة ٢٢٩).

وما حصل للمحررين سببه تقليدهما التام للشيخ محمد عوامة.

* * *

٧١- (٢٣٤ تحرير) إبراهيم بن محمد بن طلحة التيمي، أبو إسحاق المدني: ثقة، من الثالثة، مات سنة عشر ومئة، وله أربع وسبعون. م ٤.

❀ أقول: كان في البحث لهما سعة وعن التقليد غنى، فقد سقط عندهما من الرقوم الرقم (بخ)، وسببه تقليدهما التام للشيخ محمد عوامة، فقد سقط عنده الرقم نفسه (ص٩٣ الترجمة ٢٣٤) فتابعاه عليه، والرقم (بخ) ثابت في طبعة عبد الوهاب (١/ ٤١ الترجمة ٢٦٠)، وطبعة مصطفى (١/ ٦٤ الترجمة ٢٣٤)، وفي تهذيب التهذيب (١/ ١٥٣).

ولو صدقا في زعمهما من مقابلة النص على تهذيب الكمال لما حصل ما حصل، فرقومه في تهذيب الكمال (٢/ ١٧٢): (بخ م ٤)، ولم يكتف المزي بذلك بل صرح آخر الترجمة فقال: «روى له البخاري في الأدب والباقون». ولو حاول المحرران تتبع الطبعات السابقة لما وقعا فيما وقعا فيه.

فاتقوا الله وقولوا قولًا سديدًا

عَتَبِي عَلَى قَوْمٍ نَظُنُّ صَلَاحَهُمْ ... جَاءُوا بِهَذَا رَغْبَةَ التَّحْرِيرِ
مَا كَانَ أَغْنَى مِثْلُهُمْ عَنْ مِثْلِهِ ... كَيْلَا يَكُونُوا عُرْضَةَ التَّقْصِيرِ

* * *

٧٢- (٢٣٥ تحرير) إبراهيم بن محمد بن العباس المُطَّلِبي المكي، ابن عَمِّ الإمام الشافعي، أبو إسحاق: صدوق، من العاشرة، مات سنة سبع - أو ثمان - وثلاثين. س ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وثقه النسائي، والدارقطني، وابن حبان، وقال أبو حاتم وحده: صدوق، ولا أعلم فيه جرحًا».

❀ أقول: قولهما: «قال أبو حاتم وحده صدوق»، غير صحيح فقد نقل الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (١/ ١٥٤) عن صالح بن محمد أنه قال عنه: «صدوق»، وهذا من زوائد الحافظ على تهذيب المزي، فالحافظ لم يأتِ بدعًا من القول، فقد أخذ بقول عالمين معتبرين.

* * *

٧٣- (٢٤٢ تحرير) إبراهيم بن محمد بن يوسف بن سَرْج، بجيم، الفِرْيابِي، نزيل بيت المقدس: صدوق تكلم فيه الساجي، من العاشرة. ق.

تعقباه بقولهما: «الصواب: ثقة تكلم فيه الأزدي وحده، إذ لم يتكلم فيه الساجي أصلًا حتى يقول هذه المقالة. وقول الأزدي فيه: «ساقط» نقله هو نفسه في «تهذيب التهذيب» وقَبِلَهُ العلَّامتان: الذهبي ومُغلطاي. وقال الذهبي في «الميزان»: لا يلتفت إلى قول الأزدي فإن في لسانه في الجرح رَهَقًا. ولذلك ذكره في كتابه النافع: «من تكلم فيه وهو موثق»، وقد روى عنه أبو حاتم الرازي، وقال: صدوق، وهو من رسمه في ثقات شيوخه، كما روى عنه بقي بن مخلد الأندلسي، وهو لا يروي إلا عن ثقة، ووثقه مسلمة بن قاسم الأندلسي، وذكره ابن حبان في «الثقات»».

❀ أقول: هذا اعتراض عجيب، وقولهما: «لم يتكلم فيه الساجي» لا دليل عليه، وكأنهما ظنَّا أن الحافظ ابن حجر اشتبه عليه الأمر، فبدل أن يقول: تكلم فيه الأزدي قال: تكلم فيه الساجي. والصواب خلاف ذلك والوهم منهما، فقد قال الحافظ في تهذيب التهذيب (١/ ١٦١): «وقال الساجي: يحدث بالمناكير والكذب. وقال الأزدي: ساقط ورد ذلك صاحب «**الميزان**» على الأزدي». فالحافظ لم يلتبس عليه الأمر كما التبس عليهما، بل ذلك ثابت في كتابه. ولكنه أهمل قول الأزدي في «**التقريب**»؛ لأنه نفسه متكلم فيه وقد أجاب عنه الذهبي، ونقل ذلك في تهذيبه فاقتصر على نقل قول الساجي.

أما رفعه إلى مرتبة: «ثقة»، والنقل عن ذكر الذهبي للمترجم في كتاب «**من تكلم فيه وهو موثق**»، وإهمال قوله في الكاشف (١/ ٢٢٤ الترجمة ١٩٨): «صدوق»، تقصير هما غير أهل له، وكان يجمل بهما تركه؛ لأنه لو كان من غيرهما لَعُدَّ إخلالًا بالأمانة العلمية ونقلًا لأقوال الأئمة على سبيل التشهي.

أما توثيق شيوخ بقي فقد سبق الكلام عنه، وكذلك الأمر في شيوخ أبي حاتم.

أما ذكر ابن حبان له في الثقات (٨/ ٧٧) وتوثيق مسلمة بن قاسم فهو لا يقاوم إنزاله إلى: «صدوق» عند أبي حاتم والذهبي.

ثم إنَّ جرح الساجي له جرحٌ مُفَسَّر إذ قال: «يحدث بالمناكير والكذب» ولربما كان إنزاله من: «ثقة» إلى: «صدوق» لما وقع من المناكير في حديثه.

❀ ❀ ❀

٧٤- (٢٤٣ تحرير) إبراهيمُ بنُ محمد الزُّهري الحلبي، نزيلُ البصرة: صدوق يخطئ، من الحادية عشرة. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، كما قال الذهبي في «الكاشف»، وكلمة «يخطئ» أخذها من ابن حبان، ولا نعلم من أين جاءه الخطأ،

وليس له في الكتب الستة سوى حديث واحد عند ابن ماجه (٧٨٠) رواه عن يحيى بن الحارث الشيرازي، وهو ثقة وإن قال ابن حجر: «مقبول» كما سيأتي بيانه في موضعه، وهو حديث: «لِيَبْشَرِ الْمَشَّاءُونَ فِي الظُّلَمِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِالنُّورِ التَّامِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وقد توبع عليه إبراهيم بن محمد الحلبي، كما ذكر البوصيري، ورقة: ٥٣، وقال أبو الفضل العراقي: حسن غريب. وذكره ابن خزيمة في «صحيحه» واستغربه وصححه الحاكم، فهو حديث حسن».

❀ أقول: هما بين الناس أعلم من هذا، ولولا قراءة العينين له لكذبنا في سماعه آذاننا، فموارد الاعتراض فيه عليهما كثيرة منها:

١- إضافة لفظة: «يخطئ» إلى: «صدوق» لا بد منها، فالرجل استُغرِب من حديثه ما استُغرِب وأخطأ في بعض مروياته، كما يدل عليه قول ابن حبان.

واعتراضهما على الحافظ أنه أخذها من ابن حبان (٨/ ٧٥) لا يضير الحافظ في شيء، وقد أدرك الشيخ محمد عوامة ضرورة ذلك عند تعليقه على الكاشف (١/ ٢٢٤ الترجمة ١٩٩) عند قول الذهبي: «صدوق» فقال: «الأولى أن يزاد «يخطئ» على قول المصنف فيه كما قال في التقريب».

وكذلك اعتمد البوصيري قول ابن حبان، فضعف الحديث بسبب ذلك كما سيأتي، على أن المحررين يعتمدان قول ابن حبان في الجرح إذا أرادا واشتهيا، كما في مقدمتهما للتحرير (١/ ٣٤ الفقرة: ٥ و٦)، فما لهما عجبا من الحافظ لما أفاد من قول ابن حبان، وعجبا من قول ابن حبان بقولهما: «ولا نعلم من أين جاءه الخطأ».

٢- قولهما: «وليس له في الكتب الستة سوى حديث واحد» لا يلزم منه أن ليس له خارج الستة أحاديث غيرها سبرها ابن حبان، وقال فيه هذا الحكم وحمل كلام ابن حبان على الاستقصاء أحرى من تركه من غير استقصاء فمع ما فيه من تقديم سوء الظن؛ فيه تخطئة بلا دليل.

٣- قولهما: «قد توبع عليه إبراهيم بن محمد الحلبي كما ذكره البوصيري ورقه: ٥٣».

أقول: هذا كلام غير صحيح، يعوزه التحقيق والدقة والأمانة؛ فإن هذا الحديث من حديث سهل بن سعد الساعدي، تفرد به إبراهيم بن محمد ولم يتابع عليه، فقد رواه ابن ماجه (٧٨٠) قال: حدثنا إبراهيم بن محمد الحلبي، قال: حدثنا يحيى بن الحارث الشيرازي، قال: حدثنا زهير بن محمد التميمي، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد الساعدي فذكره.

ورواه ابن خزيمة (١٤٩٨) قال: حدثنا إبراهيم بن محمد الحلبي البصري بخبر غريبٍ غريبٍ، قال: حدثنا يحيى بن الحارث الشيرازي وكان ثقة وكان عبد الله بن داود يثني عليه، قال: حدثنا زهير بن محمد التميمي.

ورواه ابن خزيمة أيضًا برقم (١٤٩٩) قال: حدثنا إبراهيم بن محمد قال: حدثنا يحيى بن الحارث، قال: حدثنا أبو غسان المدني، كلاهما (زهير، وأبو غسان) عن أبي حازم، عن سهل بن سعد الساعدي فذكره.

فأين المتابعة أيها المحرران؟! ولو كان متابعًا فكيف يضعفه البوصيري كما سيأتي، وكيف يقول ابن خزيمة فيه: «حدثنا إبراهيم بن محمد الحلبي البصري بخبر غريبٍ غريبٍ»، فما معنى الغرابة إذن؟!

ثم إذا كان متابعًا فكيف يقتصر الدكتور بشار على تحسين إسناده في تعليقه على سنن ابن ماجه (٢/ ٨٧) مع أنه شرط في مقدمة تحقيقه لسنن ابن ماجه (١/ ٢٤) أن الصدوق الحسن الحديث إذا توبع ارتقى حديثه إلى: صحيح.

وكذلك قال المحرران في مقدمتهما للتحرير (١/ ٤٨)، ثم كيف يقولان في آخر تعقبهما: «فهو حديث حسن»؟ فأين المنهجيةُ التي طالبتم بها الحافظ ابن حجر؟

طَالَبْتُمْ بَحْرًا يَقِلُّ مَاؤُهُ ... ومَطَرْتُمُ الصَّحْراءَ بِالْقَطَرَاتِ

٤ - نقلهما عن البوصيري ذكر المتابعة، وعدم ذكرهما كلام البوصيري كاملًا يخل بالأمانة، فقد قدم البوصيري كلامه بقوله: «هذا إسناد فيه مقالٌ إبراهيم بن محمد هذا قال ابن حبان في «**الثقات**»: يخطئ».

فنقول لهما: لماذا تنقلان ما ينفعكم، وتهملان غيره. فاتقوا الله وقولوا قولًا سديدًا.

٥- ثم إن نقلهما ذكر المتابعة لإبراهيم بن محمد الزهري: خطأ فاضح، أو هو من التلاعب بكلام الأئمة النقاد - نسأل الله الستر والعافية - فإن المتابعة ليست لإبراهيم بن محمد - كما زعما - بل هي لزهير بن محمد كما سبقت عند ابن خزيمة، ومن طريقه الحاكم (١/ ٢١٢)، وها أنا أسوق كلام البوصيري كاملًا كي لا يبقى في المسألة لبسٌ، قال البوصيري في مصباح الزجاجة (الورقة /٥٣ من نسخة حلب، ١/ ١٦٧ طبعة الحوت): «هذا إسناد فيه مقالٌ، إبراهيم بن محمد هذا قال ابن حبان في «**الثقات**»: «يخطئ»، وقال الذهبي في «**الكاشف**»: «صدوق»، ولم أر لأحد ممن تكلم في الرجال كلامًا غيرهما، وباقي رجال الإسناد ثقات. لكن قال شيخنا أبو الفضل بن الحسين (هو العراقي) رحمه الله تعالى في أماليه بعد أن ساقه من هذا الطريق: «هذا حديث حسن غريب» قال: وقد تابع زهير بن محمد عليه أبو غسان محمد بن طريف، فساقه (العراقي) بسنده إلى يحيى بن الحارث الشيرازي: حدثنا أبو غسان، عن أبي حازم، فذكره بلفظ: «بالنور التام» انتهى. ورواه الحاكم بالسند المذكور، عن زهير، وأبي غسان جميعًا».

أقول: لكن المحرران لم ينتبها إلى سبب ذكر العراقي - رحمه الله - المتابعة لزهير بن محمد، وسبب ذلك معروف عند أهل الحديث الذين جمعوا مع العلم العمل، وهو أن أبا الفرج أورده في «**العلل المتناهية**» (٦٨٦) بسند ابن ماجه، وأعله بزهير، ونقل عن البخاري قوله: «زهير: حديثه منكر»، فساق العراقي المتابعة

لزهير ليُبَرِّئَ عهدته منه، ويبقى الحديث فردًا من أفراد إبراهيم بن محمد، لذا قال فيه العراقي: «حسن غريب» وكذلك يفهم من صنيع ابن خزيمة.

مَاذَا أَقُولُ وَهَلْ هُنَالِكَ فُرْصَةٌ لِأَصِيحَ فِيكُمْ صَيْحَةَ التَّذْكِيرِ

حَرَّرْتمَا التَّقْرِيبَ لَكِنْ آسِفًا تَحْرِيرُكُمْ يَحْتَاجُ لِلتَّحْرِيرِ

فإنا لله وإنا إليه راجعون. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

***

٧٥- (٢٥٤ تحرير) إبراهيم بن مهاجر بن جابر البَجَلي الكوفي: صدوق لَيِّنُ الحفظ، من الخامسة. م ٤.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد، ضعفه يحيى بن معين، وابن حبان، والدارقطني، وقال: «يعتبر به» - يعني في المتابعات- وقال يحيى بن سعيد القطان وأبو حاتم الرازي والنسائي والترمذي: ليس بقوي، وقال أحمد: لا بأس به، وقال أبو داود: صالح الحديث.

وقد درس ابن عدي حديثه ثم قال: «وهو عندي أصلح من إبراهيم الهَجَري، وحديثه يكتب في الضعفاء». كما بين أبو حاتم سبب تضعيفه وعدم الاحتجاج به هو وآخرين حينما سأله ابنه عبد الرحمن، قال: «قلت لأبي: ما معنى لا يحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قومًا لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطرابًا ما شئت...».

❀ أقول: هذا الاعتراض غير صحيح، ويجاب عنه بأربعة أوجه:

الوجه الأول: عدم الدقة في النقل، فقد نقلا عن النسائي أحد قوليه، وتركا القول بتوثيقه، فقد قال المزي في تهذيب الكمال (٢/ ٢١٣ الترجمة ٢٥٠): «وقال النسائي فيما قرأت بخطه: ليس بالقوي بالحديث وقال في موضع آخر: ليس به بأس». ومثله في تهذيب التهذيب (١/ ١٦٨). وكذلك نقلهما عن الترمذي أنه

قال: «ليس بالقوي» فالترمذي لم يقل هذا، ولا نقله عنه أحد، بل جاء في جامعه (٣/٤٤٨ عقيب ١٨٧٤): «وقال علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد: لم يكن إبراهيم بن مهاجر بالقوي». فهذا كما هو ظاهر ليس قولاً للترمذي، بل نقله الترمذي عن غيره.

الوجه الثاني: لقد أهملا كثيرًا من توثيقات الأئمة، واقتصرا على ما يعضد قولهما، وسوف نذكر ذلك في الوجه الآتي.

الوجه الثالث: قولهما: «أما توثيق الذهبي، فلم نجد له فيه سلفًا».

أقول: هذا من أعجب القول وأغربه، فكيف يقال هذا وعبارات تقويته كثيرة مبثوثة في كتب الجرح والتعديل؟!.

فقد قال سفيان الثوري: «لا بأس به» (الجرح والتعديل ٢/١٣٣ الترجمة ٤٢١، وتهذيب الكمال ٢/٢١٢ الترجمة ٢٥٠، وتهذيب التهذيب ١/١٦٨).

وقال النسائي: «ليس به بأسٌ» (تهذيب الكمال ١/٢١٣ الترجمة ٢٥٠، وتهذيب التهذيب ١/١٦٧).

وقال ابن سعد في الطبقات (٦/٣٣١): «كان إبراهيم ثقة». ووثقه أبو حفص ابن شاهين كما في تهذيب الكمال (٢/٢١٣ هامش ٣).

ونقل مغلطاي عن الساجي قال فيه: «صدوق، اختلفوا في وهمه» كما في تهذيب الكمال (٢/٢١٣ هامش ٣).

وقال الفسوي في المعرفة (٣/٩٣): «له شرفٌ ونبالة، حديثه لين».

وكان عبد الرحمن بن مهدي يميل إلى تقويته، فقد روى عبد الله بن أحمد، عن أبيه، قال يحيى بن معين يومًا عند عبد الرحمن بن مهدي - وذكر إبراهيم بن مهاجر والسدي - فقال يحيى: ضعيفان، فغضب عبد الرحمن وكره ما قال» (تهذيب الكمال ٢/٢١٢ الترجمة ٢٥٠).

الوجه الرابع: فعلى ما تقدم يجمع بين أقوال الأئمة، بما قاله الحافظ ابن حجر ويعضد ذلك كلام الإمام أحمد كما في العلل برواية ابنه عبد الله (١/ الترجمة ٢٤١٩) ولفظه: «ليس به بأس، هو كذا وكذا».

أقول: وقد فسر الإمام الذهبي مصطلح الإمام أحمد في الميزان (٤/ ٤٨٣) فقال: «هي بالاستقراء كناية عمن فيه لين».

إذن: فلا اعتراض على الحافظ ابن حجر - رحمه الله.

* * *

٧٦- (٢٥٨ تحرير) إبراهيم بن موسى بن جميل، بالجيم، الأموي، وربما نسب إلى جده: صدوق، من الثانية عشرة. س.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وثقه تلميذه ابن يونس - وهو العارف به - وروى عنه النسائي، ولا نعلم فيه جرحًا».

❀ أقول: بل صدوق كما قال الحافظ، فقد قال عنه النسائي: «صدوق» نقله الحافظ في تهذيب التهذيب (١/ ١٧٠)، وقال أبو عبد الله الحميدي في «**جذوة المقتبس**» (ص١٥٦ - ١٥٧): «هو صدوق»، وهو كذلك في تهذيب الكمال (٢/ ٢١٨ هامش ٤).

وقولهما: «لا نعلم فيه جرحًا» عجلة لا تنبغي لمثلهما، وتسرع يحسب عليهما، فقد قال الحافظ في تهذيب التهذيب (١/ ١٧٠): «قلت: وقال النسائي في أسماء شيوخه: صدوق، وقال أبو الوليد بن الفرضي: كثير الغلط». وهذا من زيادات الحافظ على تهذيب الكمال، وسبب قصورهما اعتمادهما في الغالب الأعم على تهذيب الكمال وحواشيه، ولم يستوعبا من نزله إلى: «صدوق» بسبب أغلاطه، والأخذ به أقوى من قول ابن يونس، إذ كثيرًا ما يعجب التلاميذ بشخصيات شيوخهم، فيعز عليهم أن يصفوهم بسوء.

نسأل الله الإنصاف والهداية

٧٧- (٢٦٢ تحرير) إبراهيم بن ميمون الصنعاني، أو الزَبيدي، بفتح الزاي: ثقة، من الثامنة. س.

تعقباه في الهامش بقولهما: «هكذا رقم له في الأصل: (س)، وهو وهم، صوابه (ت) كما في «التهذيبين»، وحديثه عند الترمذي في الفتن (٢١٦٧)».

❀ أقول: صدقا وبرا في قولهما هذا، فهو هكذا في الأصل الوحيد الذي اعتمدا عليه، وهو طبعة الشيخ عوامة (ص٩٤ الترجمة ٢٦٢).

والرقم جاء على الصواب في طبعة عبد الوهاب (١/ ٤٥ الترجمة ٢٩٢) وفي طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٦٨ الترجمة ٢٦٢)، وهكذا في طبعة عادل مرشد (ص٣٤ الترجمة ٢٦٢).

وجاء الرقم على الصحة في تهذيب الكمال (٢/ ٢٢٥ الترجمة ٢٥٧)، وفي الكاشف (١/ ٢٢٦ الترجمة ٢١٤)، وفي تهذيب التهذيب (١/ ١٧٣) وخلاصة الخزرجي (ص٢٣).

وهناك وهم آخر وقع فيه المحرران، وهو: أن حديث (٢١٦٧) ليس لإبراهيم بن ميمون، بل إن حديثه برقم (٢١٦٦).

نسأل الله الصدق وتحريه والعمل به

* * *

٧٨- (٢٦٧ تحرير) إبراهيم بن هارون البَلْخي، العابد: صدوق، من الحادية عشرة. تم س.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وثقه النسائي، وروى عنه هو والترمذي، ووثقه الذهبي، ولا نعلم فيه أدنى جرح».

❀ أقول: لكن النسائي له فيه قول آخر، فقد قال الحافظ في تهذيب التهذيب (١/ ١٧٦): «وقال في موضع آخر: لا بأس به»، فالحافظ أخذ بأحد قولي النسائي، والذهبي أخذ بقوله الأخر.

٧٩- (٢٦٩ تحرير) إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي، يكنى أبا أسماء، الكوفي العابد: ثقة إلا أنه يرسل ويدلس، من الخامسة، مات سنة اثنتين وتسعين، وله أربعون سنة. ع.

تعقباه بقولهما: «قوله: "يدلس" وهم منه، فإنَّ أحدًا لم يصفه بذلك، بل لم يورده هو في «طبقات المدلسين»، ولعله التبس عليه بإبراهيم بن يزيد النخعي الذي وصف بالتدليس، لكن لا يصح وقوعه منه أيضًا، كما هو مبين في محله».

❀ أقول: كان الأولى بهما أن يبحثا قبل الكلام، وأن يوقدا شمعة قبل أن يلعنا الظلام، فالوهم منهما لا غير.

وقولهما: «فإن أحدًا لم يصفه بذلك» من مجازفات المحررين التي اعتدنا عليها في هذا الكتاب، فقد وصف الكرابيسيُّ المتَرجَم له بالتدليس فقال: «حدث عن زيد بن وهب قليلًا، أكثرها مدلسة» (تهذيب التهذيب ١/ ١٧٧).

وسبب وهم المحررين في هذا وغيره عكوفهما على تهذيب الكمال وحده.

وَمَـا أَدْرِي وَسَـوْفَ إِخَـالُ أَدْرِي ... هَلِ التَّحْرِيرُ سَيْرٌ فِي الظَّلَامِ؟

أما عدم ذكر الحافظ ابن حجر في «**طبقات المدلسين**» تدليس المترجَم له فلعله اكتفى بما في «**التقريب**».

أما قولهما: «ولعله التبس عليه بإبراهيم بن يزيد النخعي الذي وصف بالتدليس، لكن لا يصح وقوعه منه أيضًا كما هو مبين في محله».

فهذا كلام مكلوم، ويجاب عليه بثلاثة أمور:

الأول: إن الحافظ ابن حجر لم يصف إبراهيم النخعي بالتدليس، حتى يقال: «لعله التبس عليه».

إنما أورده في الطبقات (٣٥) ونقل قول الحاكم، وعرج إلى قول أبي حاتم إنه كان يرسل.

الثاني: نفيهما ثبوت التدليس عن النخعي ليس له دليل، فقد وصفه بالتدليس الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص١٠٨)، بل قال العلائي في جامع التحصيل (ص١٠٤): «وحكى خلف بن سالم عن عدة من مشايخه: أن تدليسه من أخص شيء، وكانوا يتعجبون منه». وكذلك وصفه بالتدليس سبط ابن العجمي في التبيين رقم (٦) والسيوطي في أسماء المدلسين رقم (١).

الأخير: قولهما: «كما هو مبين في محله» فلم يبين المحرران ذلك في محله، ولم يذكراه.

فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

* * *

٨٠- (٢٧٤ تحرير) إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السَّبيعي: صدوق يهِمُ، من السابعة، مات سنة ثمان وتسعين. خ م د س ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به، ضعفه يحيى بن معين، وأبو داود، والجوزجاني، وابن الجارود، والعقيلي، وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال أبو حاتم: حسن الحديث، يكتب حديثه (يعني في الشواهد والمتابعات والرقاق والمغازي ونحوها ولا يحتج به في الحلال والحرام)، ووثقه الدارقطني وحده في رواية ابن بكير.

وإنما أخرج له البخاري ومسلم من حديث البراء: كان النبي ﷺ من أحسن الناس وجهًا وأحسنهم خلقًا. وعامة ما انتقاه البخاري من حديثه إنما هو في المغازي ما عدا حديثًا واحدًا في العمرة له شاهد عنده من حديث أنس (١٧٧٨) (أنظر «تحفة الأشراف»، الأحاديث: ١٨٩٣ - ١٩٠٠). ومعلوم أن الإمام البخاري يترخص في الرواية عمن في حديثه ضعف في غير الأحكام، كالمغازي والشمائل والتفسير والرقاق كما بينه الإمام الذهبي في «الموقظة»».

❀ أقول: يستدرك عليهما ما يأتي:

أولًا: أنهما - على سعة علمهما - أفسدا رقوم الحافظ ابن حجر فالصواب فيها: (خ م د ت س) وهي كذلك في الطبعات لتقريب التهذيب، منها: طبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٦٩ الترجمة ٢٧٤)، وكذلك في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٤٧ الترجمة ٣٠٥)، وهي كذلك في تهذيب الكمال (٢/ ٢٤٩ الترجمة ٢٦٩) والكاشف للذهبي (١/ ٢٢٧ الترجمة ٢٢٥)، والميزان (١/ ٧٦ الترجمة ٢٥٨)، وتهذيب التهذيب (١/ ١٨٣)، وخلاصة الخزرجي (ص٢٣).

وحديث المُتَرجَم له عند الترمذي برقم (١٩٥٧) و(٣٣٩٩) و(٣٨٠٦)، وليس له ذكر في سنن ابن ماجه البتة.

وسبب وهمهما في تحريف النص تقليدهما التام لطبعة الشيخ محمد عوامة فقد وقع له الوهم عينه، كما في طبعته للتقريب (ص٩٥ الترجمة ٢٧٤)، ثم انتقل الوهم عينه لسارق نص التحرير وهو عادل مرشد في طبعته للتقريب (ص٣٥ الترجمة ٢٧٤).

يَا لَيْتَهُ ماَ كَانَ مُتَّبِعًا هُنَا وَأَتَى بِشَيْءٍ اسْمُهُ التَّجْدِيدُ

ثانيًا: إطلاقهما فيه مجازفة، فقد أطلقا القول بتضعيفه عن ابن معين، وإنما قال فيه ابن معين: «ليس بشيء» كما في تأريخه (٢/ ١٨ رواية الدوري) ونقله عنه المزي في تهذيب الكمال (٢/ ٢٥٠ الترجمة ٢٦٩) وهذهِ اللفظة يستعملها ابن معين أحيانا فيمن أحاديثه قليلة (انظر في ذلك: مقدمة الشيخ محمد عوامة على الكاشف ١/ ٦٧ - ٦٨).

ثالثًا: إنَّ ابن الجارود كذا قال في المترجَم له: «ليس بشيء»، كما في إكمال مغلطاي (نقلاً عن هامش (٢) من تهذيب الكمال ٢/ ٢٥١) ولعله قلد في ذلك ابن معين.

رابعًا: إن تفسيرهما لكلام أبي حاتم لا دليل عليه، فالأولى إطلاقه باستثناء أوهام الراوي، وتأويلهما لكلامه لا يخلو من تعسف، وهو ظاهر البعد عما قالا.

خامسًا: قولهما: «وثقه الدارقطني وحده» ليس بصحيح، فقد ذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ٦١).

ومن عجبٍ!! أنَّ الدكتور بشارًا نقل ذلك عن ابن حبان في تعليقه على تهذيب الكمال (٢/ ٢٥١ هامش ٢)، ونقل عن مغلطاي قوله: «وخرج هو والحاكم حديثه في صحيحيهما»، فلا أدري كيف غفل عن ذلك؟؟

والأمرُّ من ذلك! قوله عن الذهبي كما في تعليقه على تهذيب الكمال (٢/ ٢٥١ هامش ٢): «وذكره في كتابه النافع (من تُكلم فيه وهو موثق، الورقة: ١) وبذا وثقه».

ثم إن ابن عدي قال: «روى عنه أبو غسان مالك بن إسماعيل وشريح بن مسلمة، وأبو كريب، وغيرهم أحاديث صالحة، وليس هو بمنكر الحديث، يكتب حديثه» (الكامل ١/ ٣٨٥ طبعة أبي سنة).

وقال علي بن المديني: «ليس كأقوى ما يكون» (تهذيب التهذيب ١/ ١٨٣).

وبعد هذا العرض لا فإني لا أجد إشكالًا في جمع الحافظ بين أقوال النقاد، لا سيما وهو الخبير برجال البخاري.

* * *

٨١- (٢٨١ تحرير) أُبَيُّ بن العباس بن سهل بن سعد الأنصاري الساعدي: فيه ضعف، من السابعة، ما له في البخاري غير حديث واحد. خ ت ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف، ضعفه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، والعقيلي، والساجي. وقال البخاري والنسائي، وأبو بشر الدولابي: «ليس

بالقوي». وما له في البخاري سوى حديث واحد (٢٨٥٥) حديث سهل بن سعد، قال: كان للنبي ﷺ في حائطنا فرس يقال له: اللُّحَيْف، أو اللُّخَيْف. وقد تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن العباس عند ابن منده، وهو ليس في الحلال والحرام».

❀ أقول: بل لفظ الحافظ ابن حجر أولى فإن ضعفَه خفيف. وقد أهمل المحرران أقوالًا في توثيقه فقد قال ابن عدي في الكامل (٢/ ١٢٨ طبعة أبي سنة) ونقله الدكتور بشار في تعليقه على تهذيب الكمال (٢/ ٢٦٠ هامش ٢): «ولأبيّ هذا غير ما ذكرت من الحديث يسير، هو يكتب حديثه».

وقال الدكتور بشار في تعليقه على تهذيب الكمال (٢/ ٢٦٠ هامش ٢): «وقد قوّاه أبو الحسن الدارقطني، وخرّج الحاكم حديثه في «**المستدرك**» وذكره ابن حبان البستي في (الثقات ١/ الورقة ٧٨») (٤/ ٥١من المطبوع).

أقول: وقد حسّنَ له الدارقطني في سننه (١/ ٥٦ حديث ١٠)، وقال الذهبي في الميزان (١/ ٧٨ الترجمة ٢٧٣): «أبيّ وإن لم يكن بالثبت، فهو: حسن الحديث، وأخوه عبد المهيمن واهٍ». وقد ذكره الذهبي في كتابه «**من تكلم فيه وهو موثق**» ومثل هذه التقوية لا تفوت من كان مثلهما، فكان الواجب عليهما ذكرها وإن كانت تؤكد كلام الحافظ، فالحق عند مثلهما أحق بالاتباع.

وأما رواية الإمام البخاري فهي انتقاء، فقد علِمَ الإمام البخاري أنَّ هذا الراوي لم يخطأ في روايته هذه. وأقول لهما: ما فائدة متابعة عبد المهيمن، مع أنهما نصَّا في مقدمتهما (١/ ٤٨): أن الضعيف لا تنفعه المتابعات!!

وقد قال الحافظ ابن القطان الفاسي في بيان الوهم والإيهام (٥/ ٥١٢ عقيب ٢٧٥٤) عن أُبيّ: «يضعَّف لأنه يغرب في الأسانيد والمتون».

فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

* * *

٨٢- (٢٨٢ تحرير) أبيّ بن عِمارة، بكسر العين على الأصح، مَدَني سكن مِصْرَ: له صُحبة، وفي إسناد حديثه اضطراب. د ق.

تعقباه بقولهما: «بل: لا تصح صحبته، وإنما قيل بصحبيته (كذا كتبا والصواب: بصحبته) استنادًا إلى حديثه في «سنن أبي داود» (١٥٨)، وفي سنده مجهولان وليِّنٌ، فلا تثبت الصحبة، بهذا الحديث الضعيف».

❀ أقول: الجزم بعدم صحبته اعتمادًا على تضعيف هذا الحديث فيه مجازفة، فقد أخرجه في الصحابة ابن منده، وأبو نعيم، وابن عبد البر، والذهبي، وابن حجر، وقال المزي في تهذيب الكمال (٢/ ٢٦٠ الترجمة ٢٧٨): «عِدادُه في الصحابة». وقال الذهبي في الكاشف (١/ ٢٢٨ الترجمة ٢٣٠): «وله صحبة».

وقد عده ابن حبان في الثقات (٣/ ٦) في القسم الخاص بالصحابة وقال: «إلا أني لست أعتمد على إسناد خبره» فالقول قوله ما لم يُرَدَّ عليه بحجة قاطعة لا سيما أنه أشار بأن إلحاقه بالصحابة ليس اعتمادًا على هذا الحديث بل لدليل آخر عنده.

لَوْ غَيْرُ هَذَا جَاءَ في تَحْرِيرِكُمْ   لَوْ غَيْرُ هَذَا سُمِّيَ التَّحْرِيرُ

* * *

٨٣- (٢٨٥ تحرير) أجلح بن عبد الله بن حُجَيَّة، بالمهملة والجيم، مصغر، يكنى أبا حُجَيَّة، الكندي، يقال: اسمه يحيى: صدوق شيعي، من السابعة، مات سنة خمس وأربعين. بخ ٤.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به، ضعَّفه أحمد بن حنبل وأبو داود والنسائي وابن سعد والجوزجاني والساجي وابن حبان وابن الجارود وقال أبو حاتم: يكتب حديثُهُ ولا يحتجُّ به. وقال يعقوب بن سفيان: ثقة في حديثه لين. واختلف فيه قول يحيى بن معين بين «ثقة»، و«صويلح» وقال ابن عدي: مستقيم الحديث صدوق. وقال يحيى بن سعيد: ما كان يفصل بين علي بن الحسين والحسين بن علي».

❀ أقول: اعتراضهما معترض عليه، وفيه عليهما مآخذ:

الأول: نقلهما تضعيف أحمد وهو مالم أجده في كتب الرجال، بل نقل المزي في تهذيب الكمال (٢/ ٢٧٧ الترجمة ٢٨٢)، والذهبي في الميزان (١/ ٧٩ الترجمة ٢٧٤): «قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: ما أقرب الأجلح من فطر بن خليفة»، وهذا العبارة ليس فيها تضعيف لـ (أجلح)، بل هي تقوية لحاله، فإن فطر «ثقة» عند الإمام أحمد. فقد روى عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه في فطر قال: «ثقة، صالح الحديث». (تهذيب الكمال ٦/ ٥٧ الترجمة ٥٣٦٢ ط٩٨)، فكأنه شبه أحاديثه بأحاديث الثقات.

لكن هذا لا يتفق وما نقله ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ٣٤٧ الترجمة ١٣١٧) والمزي في تهذيب الكمال (٢/ ٢٧٧ الترجمة ٢٨٢) عن أحمد بن حنبل: «أجلح ومجالد متقاربان في الحديث، وقد روى الأجلح غير حديث منكر». فعلى هذا يبدو أن حال الإمام أحمد مختلف في الحكم عليه، لذا لا ينبغي أن ينقل عنه التضعيف حسب.

الثاني: نقلهما عن أبي داود ليس بالمتقن، فقد ذكر الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (١/ ١٩٠). تضعيفه لـ (أجلح) مع أن في هامش (٢) من تهذيب الكمال (٢/ ٢٧٩): «وقال الآجري: سألت أبا داود عنه فقال: سمعت يحيى يقول: هو صويلح».

فكأنَّ للإمام أبي داود رأيًا آخر في أجلح، وإلا لما سكت عن قول يحيى.

الثالث: قولهما: «واختلف فيه قول يحيى بن معين بين «ثقة» و«صويلح» وكأنما الأمر هكذا بلا دقة. والصواب أن توثيقه عن ابن معين ثابت دقيق، ففي تأريخ الدوري عن ابن معين (٢/ ٩ الترجمة ١٢٧٦): «ثقة»، ونقل عنه المزي (٢/ ٢٧٧ الترجمة ٢٨٢): «ليس به بأس»،

ونقل ابن أبي حاتم (٢/ ٣٤٧ الترجمة ١٣١٧): «قال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين: صالح».

وقال المزي (٢/ ٢٧٧): «قال عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى: ثقة».

وقد نقل عنه أبو داود كما سبق: «صويلح»، فالنقل عن يحيى ثابت.

الرابع: إهمالهم لكثيرٍ من التوثيق، فقد قال العجلي: «كوفي ثقة» (تهذيب الكمال ٢/ ٢٧٧ الترجمة ٢٨٢)، وذكره ابن خلفون في كتاب «**الثقات**» كما في هامش (٢) من تهذيب الكمال (٢/ ٢٧٩) وقال عمرو بن علي الفلاس: «مات سنة ١٤٥ في أول السنة وهو رجل من بجيلة: مستقيم الحديث صدوق». (تهذيب التهذيب ١/ ١٩٠).

وأعجب من ذلك كله! قول الدكتور بشار في تعليقه على تهذيب الكمال (٢/ ٢٧٩ هامش ٢): «وذكره الذهبي في «**الميزان**» وأورد ما له وما عليه ثم ذكره في كتابه النافع «**من تكلم فيه وهو موثق**» وبهذا مال إلى توثيقه، وغالب من تكلم فيه كان بسبب المذهب فلينظر ذلك - اللهم نسألك العافية - وقد وثقه ابن معين والعجلي وهما اللذان تعرف، وروى عنه يحيى بن سعيد القطان وما قال سوى «في نفسي منه شيء»، وقوله «سمعنا أنه ما سب أبا بكر...» يدل على اعتدال مذهبه في الجملة، والله أعلم». انتهى.

وبعدُ: فكيف يترك قول الحافظ ابن حجر لمثل هذا القول؟

نسأل الله الثبات وعدم التقلب

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

***

٨٤- (٢٨٩ تحرير) الأحوص بن جوَّاب، بفتح الجيم وتشديد الواو، الضَّبِّيُّ، يكنى أبا الجوَّاب، كوفي: صدوق ربما وهم من التاسعة، مات سنة إحدى عشرة. م د ت س.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، وإنما أخذ ابن حجر عبارة: «ربما وهم» من ابن حبان، وقد قال ابن حبان: «كان متقنًا ربما وهم»، فقد وصفه ابن حبان بالإتقان، ومن ذا الذي لا يتوهم بالشيء بعد الشيء، فهذه ليست علة قادحة».

❀ أقول: خانهما القلم في هذا، فكتب غير الصواب، وجاءت العبارة بادية الضعف لا تعبر عما أرادا، فالذي يتوهم بالشيء بعد الشيء راوٍ كثير الافتقار إلى الضبط، ولا يقع في هذا إلا من كان عريًّا عن الضبط إطلاقًا، وقد كان الأولى بهما أن يقولا: «ومن ذا الذي لا يهم في بعض الشيء»، فالوهم القليل لا يقدح في ضبط الراوي، «ويهم في بعض الشيء» أمر «والوهم بالشيء بعد الشيء» أمر آخر.

ثم إذا كان المحرران المتعقبان، لا يريان الطعن في العدالة أمرًا قادحًا، ولا الطعن بالمخالفة في العقائد قادحًا، ولا الطعن في ضبط الراوي قادحًا، فما الذي يقدح في الراوي؟! وهذا عندهما أمرٌ لم يسيرا فيه على سبيل، فأتى شتاتًا يحتاج إلى وحدة، متناثرًا يحتاج إلى جمع، متناقضًا يعوزه الوضوح في المنهج.

فقد وقعا في تناقض مع كلام ابن حبان، فهما يقبلان منه ما يخالف كلام الحافظ ابن حجر ويتركان غيره، فقد قبلا قوله: «كان متقنًا»، وانتقصا من تمام كلامه وهو: «ربما وهم»، وكان الحري هنا أن يؤخذ الكلام كله أو يترك إلا إذا جاء معه دليل، وهو ما ليس هنا. وهما يقران بأن ابن حبان: هو الخبير العالم المعتبر بأقواله. (المقدمة ١/ ٣٤ فقرة ٥) وعلام يقتصر هنا على كلام ابن حبان وهو غير متفرد بهذا؟!! فابن معين وهو إمام أئمة الجرح والتعديل وثقه في إحدى الروايتين عنه، وقال في الأخرى: «ليس بذاك القوي» (تهذيب الكمال ٢/ ٢٨٩ الترجمة ٢٨٦) فلربما أطلق توثيقه، فلما اطلع على بعض أوهامه اليسيرة، قال فيه قولته الثانية.

وقديمًا قال الشاعر:

أَوْرَدَهَا سَعْدٌ وسَعْدٌ مُشْتَمِلْ   مَا هَكَذَا يَا سَعْدُ تُورَدُ الإِبِلْ

ثم أسأل المحررين: هل يريان أن إنزال الحافظ ابن حجر له من: «ثقة» إلى: «صدوق»جاء من أوهامه اليسيرة، أم أنه ما التزما به من التحرير والإنصاف؟!

نسأل الله تعالى أن يبصّرنا بالحق، ويلهمنا اتباعهُ

* * *

٨٥- (٢٩١ تحرير) الأخضر بن عجلان الشيباني البصري: صدوق من الرابعة. ٤.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وثقه البخاري، والنسائي ويعقوب بن سفيان، وقال ابن معين: صالح ليس به بأس، وقال أحمد: ما أرى به بأسًا. وقال أبو حاتم وحده: يكتب حديثه. وقد روى عنه يحيى بن سعيد القطان».

❀ أقول: بل هو كما قال الحافظ. وكذلك قال الذهبي في الكاشف (١/ ٢٣٠ الترجمة ٢٤٠)، فقول ابن معين وأحمد وأبي حاتم لا يرفعه عن رتبة «الصدوق» ولعلهم اطلعوا على بعض أوهامٍ له فقد قال الأزدي: «ضعيف لا يصح» (تهذيب التهذيب ١/ ١٩٣).

* * *

٨٦- (٣٠٣ تحرير) أزهر بن جميل بن جناح الهاشميُّ مولاهم، البصري الشطّي، بالمعجمة وتشديد الطاء: صدوق يغرب، من العاشرة. خ د س.

قالا في الحاشية: «إنما أضاف المؤلف رقم أبي داود؛ لأن أبا داود روى عنه في كتاب الزهد، خارج «السنن» فهذا تجوز من المصنف إذ رقم (د) للسنن فقط».

❀ أقول: هذا الهامش أخذاه من استدراكات الشيخ محمد عوامة (ص٧٦٨) على طبعته الثالثة.

٨٧- (٣١٤ تحرير) أسامة بن حفص المدني: صدوق ضعفه الأزدي بلا حجة، من الثامنة. خ.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به، فلم يوثقه أحدٌ، وقال أبو القاسم اللالكائي: مجهول، وقال الأزدي: ضعيف. وتعقبهما الذهبي في الميزان، فقال: «صدوق، ضعفه أبو الفتح الأزدي بلا حجة، وقال اللالكائي: مجهول. قلت: «روى عنه أربعة». وقول الذهبي هذا يعني أنه مقبول في المتابعات. وقد روى له البخاري حديثًا واحدًا (٥٥٠٧) بمتابعة أبي خالد الأحمر (٧٣٩٨)، ومحمد بن عبد الرحمن الطفاوي (٢٠٥٧)».

❀ أقول: أمرهما في هذا - لعلمهما - عجيب، فقد خالفا هنا من غير خلاف وحررا مُحَرَّرًا، وأكَّدا ما تعقبا فجاءا بما قال الأول، بغير لفظٍ ولم يضيفا إليه جديد.

فما دام قدح الأزدي واللالكائي غير مؤثر، فكيف إذن نعدل عن قول الإمامين الذهبي وابن حجر في توثيق الراوي، وإعمال النصين أولى من إهمالهما فتضعيف الأزدي الصحيح فيه أنه بلا حجة، واللالكائي إن كان جهله فقد خبرهُ غيرهُ وعلم فيه الذي عَلِمَ، فإعمال قول الذهبي وابن حجر يتضمن في طياته إعمال قول الأزدي واللالكائي.

❀ ❀ ❀

٨٨- (٣٢٠ تحرير) أسباط بن محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن مَيْسَرة القُرشيُّ مولاهم، أبو محمد: ثقة ضُعِّفَ في الثوري، من التاسعة، مات سنة مئتين. ع.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة يخطئ عن الثوري، وهي عبارة الدوري عن ابن معين».

❀ أقول: لا منافاة بين اللفظين، وإنما وثقه ابن معين مطلقًا في بعض أجوبته ومنها رواية الدوري (٢/ ٢٣ الترجمة ١٢٨٤) وقال مرة (٢/ الترجمة ٣٠٨٥): «ليس

به بأس، وكان يخطئ عن سفيان»، وانظر تهذيب التهذيب (١/ ٢١١) فستجد أن هذا ليس من ابن معين حسب.

فقد قال العقيلي: «وربما يهم في الشيء»، وقال العجلي: «لا بأس به» وقال في موضع آخر: «جائز الحديث»، ونقل ابن خلفون عن ابن وضاح قوله: «لا بأس به»، وفي تأريخ ابن المبارك، وقد سئل عنه وعن محمد بن فضيل، فقال: «أصحابنا لا يرضونهما». وهذا كله مما دبجه يراع الدكتور بشار في تعليقه على تهذيب الكمال (٢/ ٣٥٧).

وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (١/ ١٧٥ الترجمة ٧١١): «صدوق» وقال ابن سعد في طبقاته (٦/ ٣٩٣): «كان ثقة صدوقًا إلا أن فيه بعض الضعف، وقد حدثوا عنه».

فلم يَعدُ أمر ابن معين أن حدد ضعفه ووهمه في أنه يخطئ في حديثه عن الثوري خاصةً، وموجب كل من عبارتي ابن معين وابن حجر، التدقيق والبحث في روايته عن الثوري، فكان تعقبهما كما قيل قديمًا: وفسّر الماء بعد الجهد بالماء.

أو كقول الشاعر:

كَـأَنَّـنَـا وَالْـمَـاءُ يَـجْـرِي حَـوْلَـنَـا قَـوْمٌ جُـلُـوسٌ حَـوْلَـنَـا مَـاءُ

* * *

٨٩- (٣٢١ تحرير) أَسْبَاط بن نصر الهَمْداني، بسكون الميم، أبو يوسف، ويقال: أبو نصر: صدوق كثير الخطأ يغرب، من الثامنة. خت م ٤.

❀ أقول: هكذا الرقوم في جميع الطبعات، والمحرران زعما أنهما قابلا الكتاب على تهذيب الكمال، ورقوم المترجم له في تهذيب الكمال: (بخ م٤)، وصرح المزي بهذا فقال في آخر الترجمة: «روى له الجماعة؛ البخاري في الأدب». (تهذيب الكمال ٢/ ٣٥٩ الترجمة ٣٢١).

والعجيب!! أن الدكتور بشارًا قد ذكر هذا سابقًا ولم يتنبه له هنا، فقد علق على تهذيب الكمال بقوله: «قال ابن حجر: «علق له البخاري حديثًا في الاستسقاء، وقد وصله الإمام أحمد والبيهقي في السنن الكبير، وهو حديث منكر وضحته في التغليق»، قال الدكتور بشار: «لذلك وضع ابن حجر رمز التعليق على اسمه في تهذيب التهذيب وتقريب التهذيب، لكنه حذف رمز البخاري في الأدب، وهو غريب، ولعله من فعل النساخ». (تهذيب الكمال ٢/ ٣٥٩ هامش ٢).

هكذا قال ولو صحت مقابلة «**التقريب**» على «**تهذيب الكمال**» لما وقعا فيما لا تحمد عقباه.

* * *

٩٠- (٣٣٢ تحرير) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد ابن راهويه المروزي: ثقة حافظ مجتهد قرين أحمد بن حنبل، ذكر أبو داود أنه تغيّر قبل موته بيسير، مات سنة ثمان وثلاثين، وله اثنتان وسبعون. خ م د ت س.

تعقباه بقولهما: «لم يثبت أنَّ أبا داود قال بتغيره، فقد رَدَّ الذهبي هذه الحكاية في «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣٧٧) وحكم بنكارتها».

❀ أقول: بل ثبت أن أبا داود قال بتغيره، وكأنهما يخطئان الحافظ في هذا الأمر، ولو خطئا ظنهما لكان خيرًا لهما من تخطئة هذا الإمام الحافظ، فقول أبي داود ثابت عنه رواه تلميذه النجيب أبو عبيد الآجري، وقد رواه الخطيب بسنده (٦/ ٣٥٤ - ٣٥٥) فقال: أخبرنا أحمد بن محمد العتيقي، قال: أخبرنا محمد بن عدي البصري - في كتابه - قال: حدثنا أبو عُبيد محمد بن علي الآجري، قال: سمعت أبا داود يقول: إسحاق بن راهويه تغير قبل أن يموت بخمسة أشهر، وسمعت منه في تلك الأيام وَرَميت به».

وبسبب هذا التغير أورده الإمام الذهبي في الميزان (١/ ١٨٢- ١٨٣ الترجمة ٧٣٣) فقال: «وذكر لشيخنا أبي الحجاج حديث فقال: قيل: إسحاق اختلط في آخر عمره» ثم قال الذهبي: «الحديث ما رواه عن ابن عيينة، عن الزهري، عن

عبيد الله، عن ابن عباس، عن ميمونة في الفأرة، فزاد فيه إسحاق من دون أصحاب سفيان: «وإن كان ذائبًا فلا تقربوه».

وساق له الذهبي حديثًا آخر أخطأ فيه.

وها أنا أسوق للمحررين حديث الفأرة الذي أخطأ فيه إسحاق بن راهويه:

فقد روى ابن حبان (الإحسان ٤/ ٢٣٤ رقم ١٣٩٢) قال: حدثنا عبد الله بن محمد الأزدي، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أخبرنا سفيان، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن ميمونة: أن رسول الله ﷺ سئل عن الفأرة تموت في السمن؟ فقال: «إِنْ كَانَ جَامِدًا فَأَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا وَإِنْ كَانَ ذَائِبًا فَلَا تَقْرَبُوهُ».

فهذا حديث فيه زيادة غريبة - وهي: «وَإِنْ كَانَ ذَائِبًا فَلَا تَقْرَبُوهُ»، فقد انفرد بها إسحاق بن إبراهيم - وهو ابن راهويه، عن سفيان بن عيينة، مخالفًا في ذلك الحفاظ من أصحابه: كالإمام أحمد، والحميدي، ومسدد، وقتيبة وغيرهم.

فقد رواه الحميدي (المسند ٣١٢)، وعنه البخاري (الصحيح ٧/ ١٢٦ حديث ٥٥٣٨)، وأحمد (المسند ٦/ ٣٢٩)، ومحمد بن يوسف عند الدارمي (٧٤٤ و٢٠٨٩ و٢٠٩٠)، ومسدد عند أبي داود (٣/ ٣٦٤ رقم ٣٨٤١)، وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي، وأبو عمار كلاهما عند الترمذي (٤/ ٢٢٥ رقم ١٧٩٨)، وقتيبة بن سعيد عند النسائي (٧ /١٧٨)، والحسن بن محمد الزعفراني عند البيهقي (٩/ ٣٥٣)، وعلي ابن المديني عند الطبراني في الكبير (٢٣/ رقم ١٠٤٣ و١٠٤٤) هؤلاء جميعهم رووه عن سفيان بن عيينة، قال: حدثنا الزهري، قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله أنه سمع ابن عباس يحدث عن ميمونة: أن فأرة وقعت في سمن فماتت، فسئل عنها رسول الله ﷺ فقال: «انزعوها وما حولها وكلوا سمنكم» فهنا يترجح رد هذه الزيادة التي زادها إسحاق، فهو - على جلالته - قد خالف المجموعة الكبيرة من الحفاظ من أصحاب سفيان، والحديث لم ينفرد به سفيان، عن الزهري، وإنما رواه عن الزهري: مالك (الموطأ ٢/ ٥٦٥ رقم ٢٧٨٥)، ومن

طريقه أخرجه أحمد (٦/ ٣٣٥)، والدارمي (٢٠٩٢)، والبخاري (١/ ٦٨ حديث ٢٣٦)، والنسائي (٧/ ١٧٨).

والأوزاعي عند أحمد (٦/ ٣٣٠).

ومعمر عند أبي داود (٣/ ٣٦٥ رقم ٣٨٤٣) والنسائي (٧/ ١٧٨) وروايتهم موافقة لرواية الجمع عن سفيان بن عيينة - بدون الزيادة - مما يترجح للناقد خطأ إسحاق بن راهويه في روايته السابقة بذكر الزيادة. وأيضًا فإن الزهري - الذي دار عليه الحديث - لا يفرق في فتياه بين الجامد وغير الجامد (مجموع فتاوى ابن تيمية ٢١/ ٥١٧، وانظر فتح الباري ١/ ٣٤٤ و٩/ ٦٦٨، وأثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء ص٢٧٠ - ٢٧٢) وليس الزهري ممن يقال في حقه: لعله نسي الطريق المفصلة المرفوعة؛ لأنه كان أحفظ الناس في عصره، فخفاء ذلك عنه في غاية البعد. (مجموع فتاوى ابن تيمية ٢١/ ٥١٧).

قال أحد الشعراء:

عَجاجةٌ مِثلَمَا جَاءَتْ سَتَنْقَشِعُ   تَبْقَى الْجِبَالُ جِبَالًا وَهْيَ تَنْصَدِعُ

* * *

٩١- (٣٣٩ تحرير) إسحاق بن إسماعيل بن عبد الله بن زكريا المَذْحَجِيُّ بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وفتح المهملة بعدها جيم، أبو يعقوب الرَّمْلي النَّحَّاس: صدوق أخطأ في أحاديث، من الثانية عشرة. س.

تعقباه بقولهما: «قوله: «صدوق» أخطأ في أحاديث» عبارة ملفقة من قول النسائي في أحد رواياته: «صالح» وقول أبي نعيم في «تأريخ أصبهان»: «حدث بأحاديث من حفظه فأخطأ فيها». وهذا الشيخ لم يرقم عليه المزي برقم النسائي؛ لعدم وقوفه على روايته عنه، بينما رقم ابن حجر عليه برقم النسائي هنا وفي «تهذيب التهذيب» ولم يبين لذلك وجهًا، ولم نقف على حديثه حتى نتبينه على وجه الدقة».

❀ أقول: لا اعتراض على كلام الحافظ، ولا اعتراض عليه بجمعه بين القولين إذ لا منافاة بينهما فالصالح هو: «الصدوق»، ومن أخطأ في بعض حديثه تنزل رتبته من: «ثقة» إلى: «صدوق». وانتقاصهما قول الحافظ بأنه ملفق من قول النسائي وأبي نعيم أمر عجيب، فإن هذا هو التحقيق الذي ألزم الحافظ ابن حجر نفسه به فقال في المقدمة (١/ ٢٤ طبعة مصطفى عبد القادر) - والتي طالما نقلتها وأنقلها لعلها ترسخ في الأفهام -: «إنني أحكم على كل شخص منهم، بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به».

وما أحسن كلام الشيخ محمد عوامة في تعليقه على الكاشف (١/ ٢٣٤ الترجمة ٢٨٤) إذ قال: «ولو زاد فقال: صدوق أخطأ في أحاديث حدث بها من حفظه: لكان أولى، فإن أبا نعيم هو الذي خطَّأه في «**تأريخ أصبهان**» (١/ ٢١٧) وقيد قوله بهذا القيد، فكأن مراده: إذا حدَّث من كتابه كان متقنًا».

لَوْ غَيْرُ هَذَا قُلْتُمَا لَصَدَقْتُمَا لَـكِـنَّ هَـذَا لَـيْـسَ بِـالـتَّـحْـرِيـرِ

* * *

٩٢- (٣٥٨ تحرير) إسحاق بن سُوَيد بن هُبَيْرة العَدَويُّ البَصْريُّ:
صدوق تُكُلِّم فيه للنَّصْبِ، من الثالثة، مات سنة إحدى وثلاثين.
خ م د س.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وثقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين والنسائي، وابن سعد، وابن حبان، وابن شاهين، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال العجلي وحده حينما ذكره في «ثقاته»: كان يحمل على عليٍّ ﵁».

❀ أقول: الحق مع الحافظ ابن حجر فالرجل فيه كلام ينزله من: «الثقة» إلى: «الصدوق»، وقد ضعفه الصقلي كما في تهذيب التهذيب (١/ ٢٣٦) وإنزال أبي حاتم له إلى: «صالح» فلعله أنزله بسبب أخطاء يسيرة له، لم يعتبرها من وثقه أخطاءً قادحة. وينبئُ إلى ذلك صنيع الإمام البخاري إذ أخرج له مقرونًا.

وقولهما: «وقال العجلي وحده حينما ذكره في «**ثقاته**»: كان يحمل على علي ﷺ». هذا غير صحيح؛ فقد قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (١/ ٢٣٦): «وقال أبو العرب الصقلي في «**الضعفاء**»: كان يحمل على عليٍّ تحاملًا شديدًا، وقال: لا أحب عليًّا. وليس بكثير الحديث، ومن لم يحب الصحابة فليس بثقة ولا كرامة».

* * *

٩٣- (٣٥٩ تحرير) إسحاق بن شاهين بن الحارث الواسطيُّ، أبو بِشْر بن أبي عِمْران: صدوق، من العاشرة، مات بعد الخمسين، وقد جاز المئة. خ س.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، فهو شيخ البخاري في «الصحيح» ووثقه ابن حبان، وقال النسائي: لا بأس به، وقال ابن خَلْفُون: قال غير النسائي: هو ثقة، ولا نعلم فيه جرحًا».

❀ أقول: بل الحق مع الحافظ ابن حجر فلم يطلق توثيقه سوى المجهول الذي نقل عنه ابن خلفون، وربما عنى ابن حبان.

وكونه شيخًا للبخاري لا ينافي أن يكون صدوقًا، ويندر التفرد في شيوخه، بل الغالب أنهم متابعون.

أما توثيق ابن حبان فلا ينبغي إطلاقه هكذا وهو إنما ذكره في الثقات (٨/ ١١٧) وقال: «حدثنا عنه شيوخنا، وهو مستقيم الحديث».

إذًا: فلا منافاة بينها وبين «صدوق». وقال النسائي: لا بأس به، فهي بمرتبة: «صدوق»، لذا قال النسائي في رواية أخرى كما نقل الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (١/ ٢٣٧): «وقال النسائي في أسامي شيوخه كتبنا عنه بواسط: صدوق».

وقد أطلق عليه لفظة «صدوق»: مسلمة الأندلسي كما في تهذيب التهذيب

(١/ ٢٣٧) والذهبي في الكاشف (١/ ٢٣٦ الترجمة ٣٠٠)، فلا اعتراض على الحافظ ابن حجر، وهما لم يشملا جميع أقوال العلماء.

* * *

٩٤- (٣٦٥ تحرير) إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي: ثقة، من الثالثة أيضًا. د.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق، لم يوثقه سوى العجلي وابن حبان، ومن المتأخرين ابن خلفون، وأرسل عن النبيّ ﷺ».

❁ أقول: هذا عجب منهما، فما المانع من توثيقه وثلاثة من الأئمة يوثقونه ورابعهم ابن حجر، وليس فيه أدنى جرح، ثم هل الإرسال أمر يسوغ الغمز في الراوي، وينزله من: «ثقة» إلى: «صدوق»؟ بالتأكيد لا.

ثم إن الذهبي وثقه في الكاشف (١/ ٢٣٧ الترجمة ٣٠٦) فكيف يجزمان بأن لم يوثقه سوى الثلاثة، فهؤلاء خمسة من الأئمة وثقوه، ولم يطلق عليه أحدٌ لفظة: «صدوق» فمن أين أتيا بها؟؟

وَكَتَبْتَ فِي بَعْضِ الْأمورِ مُخطِّئًا فَوُجِدْتَ فِيهَا دُونَ غَيْرِكَ تُخْطِئُ

فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

* * *

٩٥- (٣٧١ تحرير) إسحاق بن عثمان الكِلابي، أبو يعقوب البَصْريُّ: صدوق، مُقِلٌّ، من السابعة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وثقه أبو حاتم، وأحمد بن حنبل وخرَّجَ له ابن حبان وابن خزيمة».

❁ أقول: لم يجمعا أقوال العلماء في المترجم له، ولم يحررا ردهما جيدًا، إذ ليس من همهما التحرير، بل: مجرد كتابة التحرير فقالا: ما نعلم علم اليقين أنهما لو تأملاه لما ذكراه.

فحكاية توثيق أبي حاتم هكذا على الإطلاق دلت على عجلةٍ وعدم دقة في نقل النصوص هما أكبر من أن يقعا فيها، فأبو حاتم قال في المترجَم له: «ثقة لا بأس به» هكذا حكى عنه ابنه في كتابه الجرح والتعديل (٢/ ٢٣٠ الترجمة ٨٠٣)، ونقلها هكذا المزي في تهذيب الكمال (٢/ ٤٥٩ الترجمة ٣٧٠)، وابن حجر في تهذيب التهذيب (١/ ٢٤٤)، ومعلوم لكل ذي لبٍّ أن بين قول أبي حاتم وهو الإمام الناقد: «ثقة» فقط، وبين قوله: «ثقة لا بأس به» بون شاسع، فمقتضى الثانية إنزاله إلى رتبة: «الصدوق»، فعجز الكلمة فيه إضراب عن صدرها.

أما توثيق الإمام أحمد فإنه جاء جوابًا لمن سأله عن إسحاق هذا، فقال: «كان هذا من الثقات» كما في تهذيب الكمال (٢/ ٤٥٩ هامش ٤). وقد أهملا قول ابن معين فيه: «صالح». كما في الجرح والتعديل (٢/ ٢٣٠ الترجمة ٨٠٣) وتهذيب الكمال (٢/ ٤٥٩ الترجمة ٣٧٠)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٤٤). وهي لفظة قريبة إلى لفظة: «صدوق».

وأما تخريج ابن حبان وابن خزيمة له في صحيحيهما، فقد سبق وأن تكلمت عنه (انظر الترجمة ٦٦ الفقرة ٦) من كتابنا هذا.

* * *

٩٦- (٣٧٩ تحرير) إسحاق بن قَبيصة بن ذُؤَيب الخُزَاعيُّ، الشاميُّ: صدوقٌ يُرسِلُ، من السادِسة، كان في حدود العشرين. ق.

❀ أقول: سقط عندهما لفظة: «الحديث» بعد «يرسل» بسبب تقليدهما التام لطبعة الشيخ محمد عوامة (ص١٠٢ الترجمة ٣٧٩)، ولفظة: «الحديث» ثابتة في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٦٠ الترجمة ٤٢٩)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٨٤ الترجمة ٣٧٩).

* * *

٩٧- (٣٨١ تحرير) إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فَرْوة الفَرْويُّ، المدني، الأُمَوي مولاهم: صدوق، كُفَّ فساءَ حِفظه، من العاشرة، مات سنة ست وعشرين. خ ت ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به، فقد ضعفه أبو داود جدًّا، وضعّفه النسائي، والدارقطني، وقال: وقد روى عنه البخاري وَيوَبِّخُونَهُ في هذا. وقال العقيلي: جاء عن مالك بأحاديث كثيرة لا يتابع عليها. وقال الساجي: فيه لين. وذكره ابن حبان في «الثقات». والوحيد الذي حَسَّنَ الرأي فيه - في رواية - هو أبو حاتم. فقال: كان صدوقًا، لكن ذهب بصره، فربما لُقِّنَ، وكتبه صحيحة. لكنه قال مرة: مضطرب. وقال ابن حجر في «مقدمة الفتح» مدافعًا عنه بعد أن نقل قول أبي حاتم وتضعيف النسائي وأبي داود: «والمعتمد ما قاله أبو حاتم، روى له البخاري حديثًا في الجهاد وآخر في فرض الخمس كلاهما عن مالك، وروى له في الصلح حديثًا آخر مقرونًا بالأُويسي، وكأنها مما أخذه عنه من كتابه قبل ذهاب بصره» (ص٣٨٩). قلنا: الظاهر أن البخاري انتقى من حديثه».

❀ أقول: هذا التطويل في كتاب مختصر لا داعي له، فضلًا عن كونهما لم يأتيا بشيء جديد يخالف قول الحافظ، فالحافظ جزم بسوء حفظه، وهو صدوق في نفسه لم يكن بالكاذب، فمن سمع من كتبه أو قبل ذهاب بصره فروايته جيدة؛ لأن كتبه صحيحة قبل العمى. وهذا كله مستفاد من كلام أبي حاتم.

* * *

٩٨- (٣٨٢ تحرير) إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن المُسَيَّب بن أبي السَّائب المخزوميُّ، أبو محمد: صدوق فيه لِين وَرُميَ بالقَدَر، مات سنة ست ومئتين، من التاسعة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق، فقد روى عنه جمع، وقال الذهبي في «الميزان»: صالح الحديث، وقال في «التذهيب»: كان جليل القَدْر ثبتًا، وقول المصنف: «فيه لين ورمي بالقدر» ليس له فيه سَلَف سوى الأزدي وهو متكلَّم فيه، فلا يعتد بقوله، أما رَمْيُه بالقَدَر، فشبه لا شيء، لأنه لا يقدح فيه».

❀ أقول: هناك أمران يردان عليهما في هذا:

الأول: أنهما نقلا نص الذهبي وتحرف في نقلهما تحريفًا غيَّرَ المعنى،

فقالا فيه: «كان... ثبتًا» والنص الصحيح في التذهيب (١/ الورقة: ٦٤ أ): «كان جليل القدر نبيلًا»، وهكذا نقله الشيخ محمد عوامة في الكاشف (١/ ٢٣٩ الترجمة ٣٢٠)، معقبًا على الدكتور بشار في تعليقه على تهذيب الكمال (٢/ ٤٧٣) إذ تحرف النص عنده هناك كذلك.

فالفرق شاسع بين الأمرين فالثبت: لفظُ تعديلٍ ينبئ عن شدة ضبط الراوي، وقوة حفظه. والنبيل: لا تعني أكثر من كونه عدلًا معروفًا بين الناس. وإنما وقع للدكتور بشار هذا التحريف بسبب النقل بالواسطة، وعدم الرجوع إلى النسخ الخطية، وما نخال هذا النص إلا مستلٌ من «**الخلاصة**» للخزرجي (ص٣٠) فإن النص جاء فيها محرفًا كما نقلاه وجزى الله الشيخ عوامة خيرًا إذ يقول: «راجع الأصول دائمًا»!!

الثاني: أنهما زعما أن الحافظ قد أخذ وصف المترجم له باللين من الأزدي حسب والأمر في حقيقته خلاف هذا، فقد قال الساجي: سئل عنه ابن معين فقال: «﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ﴾...» الآية. (تهذيب التهذيب ١/ ٢٤٩) فالظاهر أن ابن معين يلينه أيضًا.

* * *

٩٩- (٣٩٨ تحرير) أَسَد بن عبد الله بن يزيد بن أَسَد البَجَليُّ، أخو خالد القَسْري، بفتح القاف وسكون المهملة، كان أمير خُراسان: في حديثه لِين، من الخامسة، مات سنة عشرين. س.

❀ أقول: هكذا تحرف الرقم لديهما، فالصواب: (ص)، وهو هكذا في طبعات التقريب كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٦٣ الترجمة ٤٥٧)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٨٨ الترجمة ٣٩٩)، وفي تهذيب التهذيب (١/ ٢٥٩)، وفي تهذيب الكمال (١/ ٥٠٤ الترجمة ٣٩٩) بل صرح المزي في آخر الترجمة فقال: «روى له النسائي في خصائص علي».

والمحرران زعما أنهما قابلا نص التقريب على تهذيب الكمال، وزعما تتبع أخطاء الرقوم في الطبعات السابقة، ولو وجِدَ شيء من ذلك لما وقعا فيما وقعا

فيه، ولكنها آفة التقليد، إذ هكذا ورد الرقم في طبعة الشيخ محمد عوامة (ص١٠٤ الترجمة ٣٩٨).

مَا زِلْتُ ذَا ثِقَةٍ بِأَنَّ رُجُوعَكُمْ لِلْأَصْلِ إِيهَامٌ مِنَ الْأَحْلَامِ

فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

* * *

١٠٠- (٤١٣ تحرير) إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي المدني: مقبول، من السادسة. س ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، فقد روى عنه جمع، منهم علماء كبار: حاتم بن إسماعيل، وسفيان الثوري، ووكيع بن الجراح. ووثقه أبو داود، وابن قانع، وابن حبان. وقال أبو حاتم: شيخ».

❀ أقول: هكذا تعقباه!! ولو كان الحافظ حيًّا لربما قال بقول الشاعر:

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُرْخِي عِمَامَتَهُ هَذَا زَمَانُكَ إِنِّي قَدْ مَضَى زَمَنِي

فهما يعرفان - أكثر من غيرهما - أن رواية الجمع عن الشخص لا تقتضي التعديل فضلًا عن التوثيق، قال ابن الصلاح في معرفة أنواع علم الحديث: «إذا روى العدل عن رجل وسماه لم يجعل روايته عنه تعديلًا منه له عند أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم، وقال بعض أهل الحديث وبعض أصحاب الشافعي: يجعل ذلك تعديلًا منه له، لأن ذلك يتضمن التعديل. والصحيح هو الأول؛ لأنه يجوز أن يروي عن غير عدلٍ، فلم يتضمن روايته عنه تعديله...». وأمعن السيوطي في تعليل هذا، فقال في شرحه على ألفية العراقي (ص٢٤٤): «ودفع بأن الرواية تعريف له والعدالة بالخبرة، وبأنه قد لا يعلم عدالته ولا جرحه». فتأمل الحق واحكم به!!

أما توثيق أبي داود، فقول أبي حاتم: «شيخ»[1] رادٌ له، وابن حبان إنما ذكره في ثقاته (٦/ ٢٩) ولم يعمل فيه توثيقًا، وهو ما نَظَّراه في مقدمتهما (١/ ٣٤ عقيب الفقرة ٦).

وتوثيق ابن قانع مُعَارَض بما قاله الحافظ ابن القطان الفاسي في بيان الوهم والإيهام (٤/ ٤٩٨ عقيب ٢٠٦٤) في إسماعيل هذا فقد قال عنه: «لم تثبت عدالته»، وقال عنه الذهبي في الكاشف (١/ ٢٤٢ الترجمة ٣٤٧): «شيخ».

عَالَجْتُما بَحْرًا وَلَكِنْ سَادَتِي ... مَا هكَذا يَتَحَرَّرُ التَّقْرِيبُ

* * *

١٠١- (٤٢٦ تحرير) إسماعيل بن بِشْر بن مَنصور السَّليميُّ، بفتح المهملة وبعد اللام تحتانية، بَصْريٌّ، يكنى أبا بِشْر: صَدوقٌ تُكُلِّمَ فيه للقَدَرِ، من العاشرة: مات سنة خمس وخمسين، وله إحدى وثمانون. د س ق.

❀ أقول: هذه الترجمة سقطت منها العبارة الآتية: «آخر الحروف» قبل لفظة «تحتانية»؛ والسبب في ذلك تقليدهما التام لطبعة الشيخ محمد عوامة (ص١٠٦ الترجمة ٤٢٦)، وهذا يدلل على أن لا أصل ولا أصول معتمدة عند المحررين سوى أخذ نصوص محمد عوامة.

وهذه العبارة ثابتة في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٦٧ الترجمة ٤٨٨) وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٩١ الترجمة ٤٢٧)، ومخطوطة ص(الورقة: ١٤ أ).

* * *

---

(١) قال ابن القطان الفاسي مفسرًا إطلاق أبي حاتم لفظة «شيخ» في بيان الوهم والإيهام (٤/ ٦٢٧ عقيب ٢١٨٤): «فأما قول أبي حاتم فيه: «شيخ» فليس بتعريف بشيء من حاله، إلا أنه مُقِلٌ ليس من أهل العلم، وإنما وقعت له رواية أُخذت عنه».
ولا إخالك تفهم من هذا إلا أن قول أبي حاتم «شيخ» يساوي قول ابن حجر: «مقبول»!!.

١٠٢- (٤٣٠ تحرير) إسماعيل بن تَوْبة بن سليمان بن زيد الثَّقفي، أبو سُليمان أو أبو سَهْل، الرَّازي، أصله من الطائف، ثم نزل قَزْوين: صدوقٌ، من العاشرة، مات سنة سبع وأربعين. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، فقد روى عنه جمع غفير من «الثقات»، منهم: أبو حاتم الرازي، وقال: صدوق، وهو من رسمه في ثقات شيوخه، وقال الخليلي: عالم كبير مشهور، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: مستقيم الأمر في الحديث، ولا نعلم فيه جرحًا».

❀ أقول: الحق مع الحافظ ابن حجر، فالرجل لا يرتفع عن رتبة: «صدوق» فرواية الجمع الغفير لا ترفعه إلى أوصاف الثقات كما تقدم في الترجمة السابقة بتسلسل (١٠٠)، وإطلاق أبي حاتم لفظة: «صدوق» لثقات شيوخه نظرية أبطلتها - بحمد الله - فيما سبق، وكذا قول الخليلي لا ينافي مرتبة: «صدوق» وقد فسرتها عبارة الذهبي في الكاشف (١/ ٢٤٤ الترجمة ٣٦٢) فقد قال هناك: «صاحب حديث».

أما قول ابن حبان فهما سبق وأن فسرا هذه اللفظة في (٤١٩من التحرير) بـ «صدوق» فما لهما تناقضا؟ وقول الحافظ موافق لقول الذهبي في الكاشف (١/ ٢٤٤ الترجمة ٣٦٢).

* * *

١٠٣- (٤٤١ تحرير) إسماعيل بن الخليل الخَزَّاز، بمعجمات، أبو عبد الله الكُوفيُّ: ثقة، من العاشرة، مات سنة خمس وعشرين. خ م مد.

❀ أقول: هكذا أوردا رقومه، متابعةً لأصلهما الأصيل، وهو طبعة الشيخ محمد عوامة (ص١٠٧ الترجمة ٤٤١)، والصواب فيها (خ م قد) هكذا جاءت في تهذيب الكمال (٣/ ٨٣ الترجمة ٤٤١) وأكَّدَ المزي هذا في نهاية ترجمته فقال: «روى له أبو داود في كتاب القدر». وجاءت رقومه على الصحة في طبعات التقريب: طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٩٤ الترجمة ٤٤٢) وطبعة عادل مرشد (ص٤٦ الترجمة

٤٤١). وخلاصة الخزرجي (ص٣٣) ونظن أنّ هذا يناقض ما ادعياه في مقدمتهما (١/ ٤٥ الفقرة ٢) من أنهما قابلا الكتاب على «**تهذيب الكمال**»!!

مَا أَكْثَرَ النُّسَخَ الَّتِي عَدَدْتُهَا لَكِنَّهَا وَسْطَ الْكِتَابِ قَلِيلُ

* * *

١٠٤- (٤٤٤ تحرير) إسماعيل بن رياح، بكسر أوله والتحتانية السُّلَمِي: مجهول، من الثالثة. س.

❀ أقول: لم يتعقباه بشيء، وإنما اكتفيا بالإشارة في الهامش بأن الرقم في الأصل هكذا، وصوابه عند المزي (د تم سي).

أقول: لنا عليهما في هذا الأمر أمران:

الأول: إن الحافظ ابن حجر تابع في تجهيله لإسماعيل هذا الذهبي، فقد قال عنه في الميزان (١/ ٢٢٨ الترجمة ٨٧٥): «ما أدري من ذا»، وقال عنه في الكاشف (١/ ٢٤٥ الترجمة ٣٧٤): «يُجْهَل». والذهبي اعتمد في حكمه هذا على شيخه المزي في تهذيب الكمال (٣/ ٩١ الترجمة ٤٤٤) إذ لم يورد من الرواة له سوى أبي هاشم الرُّماني أضيف عليه: أن الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (١/ ٢٩٧) نقل أن ابن المديني سئل عنه فقال: «لا أعرفه، مجهول».

والحقيقة: أن إسماعيل قد روى عنه غير أبي هاشم الرُّماني، فقد ذكر الإمام البخاري في تأريخة الكبير (١/ ٣٥٣ الترجمة ١١١٥) رجلين آخرين رويا عنه وهما: حصين ويحيى، فإذا وضعنا في الحسبان أن ابن حبان ذكره في ثقاته (٦/ ٣٨) استطعنا أن نحاكمهما في منهجهما فقد نص المحرران في مقدمتهما (١/ ٣٣ الفقرة ٣) على أن من يذكره ابن حبان في ثقاته وروى عنه ثلاثة، فهو: مقبول في المتابعات والشواهد، فلماذا لم يتعقبا ابن حجر، وأين التحرير والمنهجية؟!!

فإن اعتذرا بقول ابن المديني، فأنا أقول لهما - إن كانا لا يعلمان - إن ابن

المديني له إصطلاح خاص في هذه اللفظة بيّنه ابن رجب الحنبلي في شرحه لعلل الترمذي (١/ ٨١ - ٨٥ ط العتر).

أما الثاني: فهو الرقوم، فرقم هذا الراوي (د تم سي)، هكذا جاء في تهذيب الكمال (٣/ ٩١ الترجمة ٤٤٤) وفي طبعات التقريب المختلفة مثل طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٦٩ الترجمة ٥٠٩)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٩٤ الترجمة ٤٤٥)، وفي خلاصة الخزرجي (ص٣٤)، وجاء في الطبعة المسروقة عن نص التحرير - طبعة عادل مرشد - (ص٤٦ الترجمة ٤٤٤): (د تم س)، وهكذا جاء في تهذيب التهذيب (١/ ٢٩٦)؛ لأن ابن حجر يتجوز في الرقوم.

إلا أن هذه الرقوم سقطت من أصلهما الوحيد - بلا شك - وهو طبعة الشيخ عوامة (ص١٠٧ الترجمة ٤٤٤) فقلداه، وقديمًا قيل: (آفة العلم التقليد)!! نسأل الله السلامة.

وقديمًا قال الشاعر:

إِنِّي لَأَفْتَحُ عَيْنِي حِينَ أَفْتَحُهَا ... عَلَى كَثِيرٍ وَلَكِنْ لَا أَرَى أَحَدا

* * *

١٠٥- (٤٥١ تحرير) إسماعيل بن سُليمان الكَحَّال الضَّبِّيُّ، أو اليَشْكُري، أبو سليمان البصري: صدوق يخطئ، من السابعة. د ت.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به، وحديثه حسن في المتابعات والشواهد، وليس له في الكتب الستة سوى حديثٍ واحدٍ رواه أبو داود (٥٦١)، والترمذي (٢٢٣) من حديث بريدة رفعه: «بشر المشَّائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة» وهو حديث حسن بشواهده، وإن استغربه الترمذي».

❀ أقول: كلام المحررين غير دقيق هنا:

فإسماعيل بن سليمان قال عنه أبو حاتم: «صالح الحديث». (الجرح

والتعديل ٢/ ١٧٧ الترجمة ٥٩٤)، وكذا قال عنه الذهبي في كاشفه (١/ ٢٤٦ الترجمة ٣٨١)، وذكره ابن حبان في الثقات (٦/ ٣٩) وقال: «يخطئ» وكذا نقل عنه المزي في تهذيب الكمال (٣/ ١٠٧ الترجمة ٤٥١)، وابن حجر في تهذيب التهذيب (١/ ٣٠٤)، ثم من روى حديثًا واحدًا حسنًا كيف يضعف وقد أقام الحديث؟!!

وقد حكم بصلاح حديثه: أبو حاتم، والذهبي - كما نقلنا.

فقول الحافظ ابن حجر لا غبار عليه، أما قولهما فهو متناقض ومخالف لأقوال من هو أعلم منهما.

* * *

١٠٦- (٤٦٤ تحرير) إسماعيل بن عبد الكريم بن مَعْقِل بن مُنَبِّه بالموحدة، أبو هشام الصَّنْعانيُّ: صدوق، من التاسعة. د فق.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وثقه يحيى بن معين، وابن حبان وقال النسائي: ليس به بأس، ولا نعلم فيه جرحًا».

❀ أقول: بل هو كما قال الحافظ ابن حجر لا يرقى عن ذلك، ثم لا يجوز إطلاق توثيق ابن معين وابن حبان هكذا لما يأتي:

أما ابن معين فقد قال فيه: «ثقة رجل صدق، والصحيفة التي يرويها عن وهب عن جابر ليست بشيءٍ إنما هو كتاب وقع إليهم، ولم يسمع وهب من جابر شيئًا».

فابن معين أشار إلى ثقته وصدقه في عدالته، أما حفظه فقد غمزه فقد كان إسماعيل بن عبد الكريم يروي، عن إبراهيم بن عقيل، عن أبيه، عن وهب بن مُنبِّه، قال: هذا ما سألت عنه جابر بن عبد الله... (تهذيب الكمال ٣/ ١٤٠ الترجمة ٤٦٣) ووجه غمز ابن معين لإسماعيل قوله: «سألت عنه جابر»، قال الحافظ ابن حجر: «الظاهر أن ابن معين كان يُغَلِّط إسماعيل في هذهِ اللفظة عن

وهب: سألت جابرًا، والصواب عنده: عن جابر» (تهذيب التهذيب ١/ ٣١٦) فقد بان لنا أن ابن معين غمز حفظه وإنما أطلق توثيقه يعني: عدالته وعدم تعمده الكذب، ومعلوم أن الخطأ في الحفظ ينزل الثقة إلى رتبة: «الصدوق» ما لم يفحش.

وأما ابن حبان فقد ذكره في «**الثقات**» ولم يطلق توثيقه وفرق بين العبارتين. وأما النسائي فلفظة: «لا بأس به» تُساوي لفظة: «صدوق».

وهناك قول في إسماعيل لم يذكره المحرران وهو قول مسلمة بن قاسم: «جائز الحديث» (تهذيب التهذيب ١/ ٣١٦) وهي لا ترقى إلى الثقة.

ثم قولهما: «لا نعلم فيه جرحًا»؛ سببه عدم البحث والتفتيش وعدم التحرير الدقيق، فقد قال ابن القطان الفاسي: «إنه لا يعرف» (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٤١٢ عقيب ١١٦٣)، وكذا في (تهذيب التهذيب ١/ ٣١٦) لكنه مردود بسبب معرفة غيره له!! فعلى هذا لا اعتراض على الحافظ.

* * *

١٠٧- (٤٧٦ تحرير) إسماعيل بن مُجالد بن سعيد الهَمْداني، أبو عمر الكُوفيُّ، نزيل بغداد: صدوق يخطئ، من الثامنة. خ ت عس.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق، كما قال أحمد بن حنبل والبخاري، والذهبي، ووثقه يحيى بن معين، وعثمان بن أبي شيبة، وأبو حفص بن شاهين. وقال أبو زرعة: ليس ممن يكذب بمرة، وهو وسط. وقال أبو حاتم: هو كما شاء الله، وقال النسائي: ليس بالقوي. وقد أخرج له البخاري حديثًا واحدًا في فضل أبي بكر».

❁ أقول: إنما أضاف الحافظ ابن حجر لفظة: «يخطئ» إلى: «صدوق» استنادًا لتصريح العلماء بذلك، فابن حبان ذكره في ثقاته (٦/ ٤٢) وقال: «يخطئ»، والدارقطني قال: «ليس فيه شك أنه ضعيف»، وقال أبو الفتح الأزدي: «غير

حجة»، وقال العجلي: «ليس بالقوي». (تهذيب التهذيب ١/ ٣٢٨)، وقال الإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله عنه: «ما أراه إلا صدوقًا» (تهذيب الكمال ٣/ ١٨٥ الترجمة ٤٧٥)، وقال في رواية الهيثم: «صالح». (تهذيب التهذيب ١/ ٣٢٨)، وقال في رواية المروذي: «لا أدري قد رُوي عنه» (العلل ومعرفة الرجال، النص ٢٣٦) وحكى ابن شاهين عن عثمان بن أبي شيبة أنه قال: «كان ثقة وصدوقًا وليتني كنت كتبت عنه، كان يحدث عن أبي إسحاق وسماك وبيان وليس به بأس». (تهذيب التهذيب ١/ ٣٢٨). وقال ابن عدي: «هو خير من أبيه مجالد يكتب حديثه» (الكامل ١/ ٥٢٠ طبعة أبي سنة)، وقال في ترجمة ابنه عمر: «وإسماعيل بن مجالد عنده عن أبيه مجالد غرائب». (الكامل ٦/ ١٣٠ طبعة أبي سنة)، وقال العقيلي: «لا يتابع على حديثه» واستنكر له حديثه عن إبراهيم بن زياد، عن هلال الوزان، عن عروة، عن عائشة. (الضعفاء الكبير ١/ ٩٤ الترجمة ١٠٧)، وقال النسائي: «ليس بالقوي». (الضعفاء والمتروكون الترجمة ٣٥).

فقولا لي أيها المحرران ألا تسوغ كل هذه النقول للحافظ ابن حجر أن يضيف كلمة: «يخطئ» إلى: «صدوق» وقد صرح كثير من النقاد بضعفه وبعضهم أورد له غرائب ومناكير؟!!

وإنما قال الحافظ هذا حتى يكون الباحث على بصيرة في أمر هذا الراوي، وأن في بعض حديثه خطأ فيبحث عنه كي يتبين له صوابه من عدمه.

ثم قولهما: «أخرج له البخاري حديثًا واحدًا في فضل أبي بكر».

فهو إطلاق يعوزه التفصيل، فإن الإمام البخاري انتقى من حديثه حديثًا واحدًا في إسلام أبي بكر مبكرًا، أخرجه في المناقب عن عمار (٥/ ٥ حديث ٣٦٦٠) وليس من المرفوع ولا في الحلال والحرام كما هي قاعدتهما.

مَا أَكْثَرَ التَّحْرِيرَ بَلْ أَقْلِلْ بِهِ   لا لَيْسَ تَحْرِيرًا خِلَافَ الْأَصْوَبِ

* * *

١٠٨- (٤٧٧ تحرير) إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن يحيى بن زكريا بن يحيى بن طلحة التَّيْمي الطَّلْحي، الكوفي: صدوق يَهِم، من العاشرة. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف، ضعفه أبو حاتم الرازي، وقال الدارقطني: ليس بالقوي (سؤالات السهمي ٢٠٩)، ولم يذكره في «الثقات» سوى ابن حبان».

❀ أقول: بل وثقه تلميذه مُطَيّن كما في تهذيب التهذيب (١/ ٣٢٨) وهو عالم به فتتكافئ الأقوال الأربعة فنزل لما أنزله الحافظ، وقد صحح له الدكتور بشار حديثًا في سنن ابن ماجه برقم (٣٥٠)، وقد علمت لكثرة ما تقدم أن المحررين نصا في مقدمتهما (١/ ٣٣ الفقرة ٤) فقالا: «إذا ذكره ابن حبان وحده في «**الثقات**» وروى عنه أربعة فأكثر، فهو: صدوق حسن الحديث».

فإذا علمت أن إسماعيل هذا روى عنه عشرة كما في تهذيب الكمال (٣/ ١٨٧ الترجمة ٤٧٦) منهم: أبو حاتم، وأبو زرعة، وابن ماجه وغيرهم، وأن ابن حبان أورده في «**الثقات**» عرفت أن الواجب عليهما لما ألزما به نفسيهما أن يتعقباه بأنه: «صدوق حسن الحديث»، وإلا فما جدوى التنظير من غير تطبيق!!

قَدْ قُلْتَ أَشْيَاءً وَجِئْتَ بِغَيْرِها ‏ ‏ ‏ ‏ مَا هَكَذَا نَقْدُ الرِّجَالِ يَكُونُ

❀ ❀ ❀

١٠٩- (٤٧٨ تحرير) إسماعيل بن محمد بن جُحَادة العَطَّار الكُوفي المَكْفوف: صَدوق يَهِمُ، من التاسعة. ت.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به، فقد قال أبو داود: ليس بذاك القوي، وقال عثمان بن أبي شيبة: لا يسوى شيئًا، وقال يحيى بن معين فيما رواه البخاري عنه: ليس بذاك، وقد رأيته، وقال في رواية عباس الدوري: لم يكن به بأس، وقد سمعت منه، وقال أبو حاتم: صدوق صالح الحديث. وتناقض ابن حبان فيه فذكره

في «المجروحين» فقال: كان يخطئ خرج عن حد الاحتجاج إذا انفرد، ثم أورده في «الثقات» ولم يذكره بجرح».

❀ أقول: قول الحافظ ابن حجر أولى، فالرجل صدوق لكن تتقى أوهامه ويفتش عنها، فرواية ابن معين الثانية، وقول أبي حاتم، وكذلك قول الذهبي في الكاشف (١/ ٢٤٩ الترجمة ٤٠٥): «صدوق» يدل على أنه ينزل إلى هذهِ الرتبة. وأما من ضعفه فإنما نظر إلى أوهامه اليسيرة التي أنزلته من الثقة إلى الصدوق فضعفه، وعليه يحمل صنيع ابن حبان.

وقد فتشت عن أحاديثه عند الترمذي فلم أجد له إلا حديثًا واحدًا برقم (٣٤٣٠) وهو: حديث صحيح، حسنه الترمذي، وصححه ابن حبان (٨٥١) وكذلك صححه الدكتور بشار في تعليقه على ابن ماجه (٣٧٩٤).

* * *

١١٠- (٤٧٩ تحرير) إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وَقّاص الزُّهريُّ، المَدَنيُّ، أبو محمد: ثقةٌ حُجَّةٌ، من الرابعة، مات سنة أربع وثلاثين. خ م د ت س.

❀ أقول: هكذا أوردا رقومه متابعة لأصلهما الوحيد ،وهو طبعة الشيخ محمد عوامة (ص١٠٩ الترجمة ٤٧٩)، والصواب فيها (خ م ت س ق)، كما جاء في تهذيب الكمال (٣/ ١٨٩ الترجمة ٤٧٨)، والكاشف (١/ ٢٤٩ الترجمة ٤٠٦)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٢٩)، وفي التقريب (ص٤٨ الترجمة ٤٧٩ طبعة عادل مرشد)، وقد قرأها لهما المزي فقال: «روى له الجماعة، سوى أبي داود». (تهذيب الكمال ٣/ ١٩٣ الترجمة ٤٧٨).

فهكذا تكون المقابلة والتحرير وإلا فلا!!!
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

* * *

١١١- (٤٩١ تحرير) إسماعيل بن مَسْلَمَة بن قَعْنَب الحَارثي القَعْنَبيّ أبو بِشْر المَدَنيُّ، نَزيلُ مِصْرَ: صدوقٌ يخُطِئ، من التاسعة، مات سنة تسع ومئتين. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، فقد روى عنه أبو حاتم الرازي وقال: صدوق، وهو من رسمه في ثقات شيوخه، ووَثَّقه أبو عبد الله الحاكم وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: وكان من خيار الناس».

❀ أقول: هذه عجالة فلم يصفه أحد بأنه: «ثقة»، وقضية توثيق شيوخ أبي حاتم بينت بطلانها بما لا يداخله شك.

وأما ابن حبان فلم يطلق عليه لفظ: «ثقة» بل قال: «بنو سلمة ثقات زهاد كلهم» (تهذيب التهذيب ١/ ٣٣٥) وهذا توثيق إجمالي أغلبي لا يمنع من أن يكون أحدهم صدوقًا، ثم إن الحاكم لا يفرق بين: «الصحيح» و«الحسن»، كما في النكت لابن حجر (١/ ٣١٧، ٣٨٥)، وكذلك لم يقل ابن حبان فيه: «ثقة» بل قال: «كان من خيار الناس» وهذا قد ينصرف إلى العدالة، ثم هو أيضًا لا يفرق بين الحديث الصحيح والحسن، فلا يستفاد من ذلك توثيقه، ثم إن إقران الحافظ ابن حجر لفظة: «صدوق» بـ- «يخطئ» لم يكن اعتباطًا، بل ذكرها لما اطلع عليه من أوهام للراوي، وسوف نسوق حديثًا مما اخطأ فيه - ليعلم مدى بعد نظر الحافظ - وهو: حديث مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن الأعرج، عن أبي هريرة أنه كان يقول: «شر الطعام طعام الوليمة، يُدعى لها الأغنياء، ويترك المساكين. ومن لم يأتِ الدعوة فقد عصى الله ورسوله».

فهذا الحديث رواه عن مالك هكذا جماعة من الرواة، منهم:

١- أبو مصعب الزهري (١٦٩٢) ومن طريقه البغوي (٢٣١٥).

٢- سويد بن سعيد الحدثاني كما في الموطأ بروايته (٣٣٥).

٣- عبد الله بن مسلمة القعنبي عند أبي داود (٣٧٤٢).

٤- الجوهري في مسند الموطأ (٢٠١).

٥- عبد الله بن وهب عند الطحاوي في شرح المشكل (٣٠١٦).

٦- عبد الله بن يوسف التِّنِّيسِي عند البخاري (٧/ ٣٢ حديث ٥١٧٧).

٧- عبد الرحمن بن القاسم (٨٣).

٨- محمد بن الحسن الشيباني (٨٨٧).

٩- يحيى بن يحيى الليثي (١٥٧٣).

١٠- يحيى بن يحيى النيسابوري عند مسلم (٤/ ١٥٣) والبيهقي (٧/ ٢٦١) وقد خالفهم إسماعيل بن مسلمة بن قعنب فرواه عن مالك، عن ابن شهاب عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمةِ، يُدْعَى إِلَيْهَا الْأَغْنِيَاءُ، وَيُمْنَعُ الْفُقَرَاءُ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللهَ وَرَسُولَهُ». (التمهيد ١٠/ ١٧٦).

هكذا رواه إسماعيل فرفعه إلى النبي ﷺ وهو من كلام أبي هريرة عند جميع الرواة عن مالك.

وهذا الوهم وغيره جعل الحافظ ابن حجر يحكم عليه بـ «صدوق يخطئ» كي يتقي الباحث أخطاءه. وليس لهذا الراوي في ابن ماجه سوى حديث واحد برقم (٤٢٠) ضعفه الدكتور بشار.

* * *

١١٢- (٤٩٢ تحرير) إسماعيل بن موسى الفَزَاري، أبو محمد أو أبو إسحاق الكُوفيُّ، نَسِيب السُّدِّيِّ، أو ابنُ بنته، أو ابنُ أخته: صدوق يخطئ، رُمِيَ بالرفض، من العاشرة، مات سنة خمس وأربعين. عخ د ت ق.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق، كما قال أبو حاتم، ومحمد بن عبد الله

الحضرمي، والنسائي حينما قال: ليس به بأس. وإنما قال المصنِّف: «يخطئ» اعتمادًا على القول الذي نقله المزي عن ابن حبان أنه قال: كان يخطئ. وهذا القول لم نَجِدْه في ثقات ابن حبان، ولا وجده المصنف نفسه، وإنما أنكروا عليه التشيُّع، وهو مما لا يقدح».

❀ أقول: قولهما: «وإنما قال المصنف «يخطئ» اعتمادًا... الخ». ليس بجيد فقد قال ابن عدي: «وإسماعيل هذا يحدث عن مالك وشريك وشيوخ الكوفة، وقد وصل عن مالك حديثين، وقد تفرد عن شريك بأحاديث، وإنما أنكروا عليه الغلو في التشيع، وأما في الرواية فقد احتمله الناس ورووا عنه». (الكامل ١/ ٥٢٩ طبعة أبي سنة)، وكذا في تهذيب الكمال (٣/ ٢١٢ الترجمة ٤٩١) ثم إن هذا الراوي من شيوخ أبي داود وبقي بن مخلد وهما يوثقان شيوخهما، فلماذا خالفا؟

* * *

١١٣- (٥١٥ تحرير) أَسِيد بن عليّ بن عُبيد السَّاعديُّ الأنصاريُّ، مولى أبي أُسَيْد، بالضم، وقيل: إنه من وَلَدِهِ: صدوقٌ، من الخامسة. بخ د ق.

تعقباه بقولهما: «بل: مقبول في أحسن أحواله، إذ لم يَرْوِ عنه غير اثنين - إذا صحت رواية موسى بن يعقوب الزَّمْعي عنه، وإن لم تصح فهو مجهول - ولم يُوثِّقْه سوى ابن حبان».

❀ أقول: هذا تناقض ومخالفة للمنهجية فقد شرطا في مقدمتهما (١/ ٣٣ فقرة ٢) أن الراوي إذا ذكره ابن حبان وحده في الثقات، وروى عنه اثنان فهو مجهول الحال، فهذا تناقض وخروج عن منهجيتهما.

* * *

١١٤- (إحالة عقيب ٥١٩ تحرير) الأَشْتَر، اسمه: مالك بن الحارث.

❀ أقول: هذه إحالة سقطت منها كلمة في آخرها، وهي: (يأتي)؛ وسبب ذلك

سقوطها من طبعة محمد عوامة (ص١١٢)، وهذه الكلمة ثابتة في جميع طبعات التقريب كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٧٨ الترجمة ٥٩١)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١٠٤ عقيب ٥٢٠)، ومخطوطة ص(الورقة: ١٦ ب).

أَطْفَأْتُمَا فِي اللَّيْلِ آخِرَ شَمْعَةٍ فَكَتَبْتُمَا التَّحْرِيرَ فِي الظُّلُمَاتِ

* * *

١١٥- (إحالة عقيب ٥١٩ تحرير) الأَشَجُّ العَصَرِيُّ، اسمه: المنذر بن عائذ.

❀ أقول: هذه الإحالة من قواطع الأدلة التي جعلتني أجزم بأن المحررين لا أصل لهما سوى سلخ نسخة الشيخ محمد عوامة، وأن ما ذكراه من اعتمادهما نسخة بخط الحافظ ابن حجر ونسخة بخط الميرغني، كلام غير صحيح مجانب للصواب فالمحرران أثبتا هذه الإحالة هكذا ولم يشيرا إلى شيء، والشيخ محمد عوامة أثبت هذه الإحالة هكذا لكنه قال في الحاشية (ص١١٢): «في الأصل: مالك بن المنذر، وصوابه: المنذر بن عائذ كما في «**التهذيبين**»و«**الإصابة**» وليس في الكتاب ذكر لمن اسمه مالك بن المنذر».

فتبين لنا من نص الشيخ أنَّ في الأصل الذي بخط ابن حجر خلاف ما أثبته المحرران، وما أشار إليه الشيخ محمد عوامة هو الذي في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٧٨ الترجمة ٥٩٢)، ومخطوطة ص(الورقة: ١٦ ب) ومخطوطة الأوقاف (الورقة: ٢٠ ب).

* * *

١١٦- (٥٢١ تحرير) أَشْعَث بن إسحاق بن سعد بن مالك بن هانئ الأشْعريُّ القُمِّيُّ، ابن عَمِّ يعقوب: صدوق، من السابعة. تمييز.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وَثَّقه يحيى بن معين، والنسائي والعجلي، وابن حبان، وقال أحمدُ بن حنبل: صالح الحديث. ولا نعلمُ فيه جرحًا».

❀ أقول: بل علم غيركما الجرح، فقد قال البزار: «روى أحاديث لم يتابع

عليها، وقد احتمل حديثه» (تهذيب التهذيب ١/ ٣٥٠)، وهذا هو الذي جعل الحافظ ينزله إلى رتبة: «صدوق» ويدل عليه كلام أحمد بن حنبل والله أعلم.

* * *

١١٧- (٥٢٥ تحرير) أَشْعَث بن شُعبة المِصِّيصِيُّ، أبو أحمد، أصله من خُراسان: مقبولٌ، من الثامنة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جماعة ووثقه أبو داود، وذكره ابن حبان في «الثقات» وانفرد أبو زرعة بتليينه».

❀ أقول: لم ينفرد أبو زرعة بتليينه، بل ضعفه أبو الفتح الأزدي كما في تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٤)، وإلى ذلك أشار الذهبي في ميزان الاعتدال (١/ ٢٦٥ الترجمة ٩٩٧) بقوله: «قال أبو زرعة وغيره: ليّن».

وقال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٤/ ٤٢٨ عقيب ٢٠٠٦) معقبًا على تليين أبي حاتم (كذا نقله هو والصواب أنه لأبي زرعة كما في الجرح والتعديل ٢/ ٢٧٣) فقال: «وهذا كالتقوية له، وتفضيل غيره عليه والذي أراه أنه لم تثبت عدالته». يعني: أن قوله: «لين» كثير في حقه وأن مرتبته أقل من ذلك، وهي عدم ثبوت عدالته، وهذا ما عبر عنه ابن حجر فانظر الحق وتأمله.

نسأل الله البصيرة والسداد

* * *

١١٨- (٥٢٧ تحرير) أَشْعَث بن عبد الله بن جابر الحُدَّاني، بمهملتين: مضمومة ثم مشددة، الأزْديُّ، بَصريٌّ، يُكْنَى أبا عبد الله، وقد يُنْسَب إلى جده، وهو الحُمْلي، بضم المهملة وسكون الميم: صدوق، من الخامسة. خت ٤.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وثقه يحيى بن معين، والنسائي وقال أحمد بن حنبل: لا بأس به. وإنما قال العقيلي: «في حديثه وهم» بسبب حديثٍ واحدٍ،

تعقبه الذهبي في «الميزان» عليه، وقال: «قول العقيلي في حديثه وهم ليس بمسلّم إليه، وأنا أتعجب كيف لم يُخَرِّج له البخاري ومسلم».

❀ أقول: بل هو كما قال الحافظ فقول أحمد بمرتبة: «صدوق». وقال أبو حاتم: «شيخ» (الجرح والتعديل ٢/ ٢٧٤ الترجمة ٩٨٤) وهي أقل من «صدوق». وقال البزار: «ليس به بأس مستقيم الحديث» (تهذيب التهذيب ١/ ٣٥٥)، وقال الدارقطني: «يعتبر به». (تهذيب التهذيب ١/ ٣٥٥).

والمحرران لا يستوعبان الأقوال ليستقيم الحكم بل ينتقيان ما يذهبا إليه، إذ ليس من وكدهما إلا التعقب. نسأل الله العافية.

* * *

١١٩- (٥٢٩ تحرير) أَشْعَث بن زُبَيد اليامّي، بالياء التحتانية. كوفيٌّ: صدوق يخطئ، من التاسعة. ت.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به، إذ ينجبر حديثه بالمتابعات والشواهد، ولا يحتج بما انفرد به، فقد قال النسائي: ليس بثقة وقال أبو زرعة: ليس بالقوي، وقال أبو حاتم: شيخ محله الصدق».

❀ أقول: يستدرك عليهما هنا أمران:

الأول: أنهما حرفا نص الحافظ - مع زعمهما أنهما قابلاه على أصل المصنف - فالنص الصحيح هكذا: «**أشعث بن عبد الرحمن بن زبيد اليامي**»، فأسقطا منه كلمتين، والنص على صوابه في طبعات التقريب (ص١١٣ الترجمة ٥٢٩ طبعة الشيخ محمد عوامة)، و(١ / ٨٠ الترجمة ٦٠٥ طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف)، و(١٠٦/١ الترجمة ٥٣٠ طبعة مصطفى عبد القادر)، وفي تهذيب الكمال وفروعه.

يَا صَاحِبَا التَّحْرِيرِ لَيْسَ لِمِثْلِكُمْ مِـثْـلٌ ! وَلَـكِـنْ غَـيْـرُ ذَا الـتَّـحْـرِيـرُ

الثاني: أنهما أهملا كثيرًا من أقوال أئمة الجرح والتعديل خدمةً لنقدهما

المستعجل، فقول النسائي تعقبه ابن عدي في كامله (٢/ ٥٢ - ٥٤ طبعة أبي سنة) فقال: «وأشعث بن عبد الرحمن بن زبيد له أحاديث، ولم أرَ في متون أحاديثه شيئًا منكرًا، ولم أجد في أحاديثه كلامًا إلا عن النسائي، وعندي أن النسائي أفرط في أمره حيث قال: ليس بثقة، فقد تبحرت حديثه مقدار ما له، فلم أرَ له حديثًا منكرًا».

وقد أخرج له ابن خزيمة في صحيحه تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٦) وذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ١٢٨).

ولأشعث هذا حديث واحد عند الترمذي برقم برقم: (١١١٩) وهو حديث صحيح بالشواهد. ولم يعله أحد بـ (أشعث)، وإنما أُعِل بـ (مجالد بن سعيد).

وهناك حديث آخر ألصقه الدكتور بشار بأشعث هذا كما في فهارسه لجامع الترمذي (٦/ ٥٩٥)، إذ نسب له الحديث الأول، وحديثًا آخر برقم (٢٨٨٢)، والعجيب من الدكتور بشار أنه حكم على أشعث عند دفاعه عن هذا الحديث الآخر بأنه: «صدوق» (جامع الترمذي ٥/ ١١)، فناقض نفسه بنفسه، ثم إنه واهم في هذا العزو وهمًا فاحشًا؛ إذ إنه غير أشعث المذكور، بل هو أشعث بن عبد الرحمن الجرمي البصري (٥٣٠ تقريب)، وقد فات الدكتور بشار أن يفهرس له، فدل على مزيد تعجله.

* * *

١٢٠- (٥٣٥ تحرير) أصْبَغ، آخره معجمة، ابن زَيْد بن عليّ الجُهَنيُّ، الوَرّاقُ، أبو عبد الله الواسطيُّ، كاتبُ المَصَاحِفِ: صدوقٌ يُغْرِب من السادسة، مات سنة سبع وخمسين (ل) ت س ق.

❀ أقول: هكذا رقوموه عندهما وجعلا رقم أبي داود في المسائل بين هلالين وقالا في الهامش: «**إضافة منا، إذ روى له أبو داود في كتاب «المسائل»، ولم يذكره المؤلف مع أن المزي أثبته في الأصل**».

هكذا قالا والواقع خلاف ذلك فالحافظ ابن حجر ذكر رقم أبي داود في المسائل وقد جاء ذلك في جميع طبعات التقريب منها: طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٨١ الترجمة ٦١١)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١٠٧ الترجمة ٥٣٦) هكذا: (ل ت س ق) وهكذا أورده الحافظ ابن حجر في تهذيبه (١/ ٣٦١ الترجمة ٦٥٦). فلا أدري هل هذا هو التحرير؟!

والأدهى من ذلك! حكمهما على المترجم له فقد قالا: **«بل ثقة، وثقه يحيى بن معين، وأبو داود، والدارقطني، وقال أبو حاتم والنسائي: ليس به بأس. وإنما ضعفه ابن سعد وابن حبان. ولم يستطع ابن عدي أن يذكر له أكثر من ثلاثة أحاديث ظن أنها غير محفوظة، وهو أمرٌ غير مسلم له به»**.

أقول: هذا حكم غير جيد، وتلاعب بأقوال الأئمة العلماء، وهناك ثمة أقوال لم يذكراها، فابن معين إنما أطلق توثيقه؛ لأن الدوري قال له: «كنت أرى أن أصبغ بن زيد ضعيف، فقال: هو ثقة» (تأريخه ٢/ ٤١).

وكذلك قول الدارقطني، فقد نقل الحافظ ابن حجر (١/ ٣٦١) قوله فقال: «وقال الدارقطني تكلموا فيه، وهو عندي ثقة».

فالإمامان الجهبذان ابن معين والدارقطني إنما أطلقا فيه لفظة: «ثقة» ردًّا على من ضعفه ليشيرا إلى أنه بالثقات أشبه وألصق، فعلى هذا لا منافاة بين «صدوق» وبين توثيقهما هذا. فلم يبق لدينا سوى توثيق أبي داود. ويقابله في ذلك قول شيخه أحمد بن حنبل إذ قال: «ليس به بأس» (تهذيب التهذيب ١/ ٣٦١) وكذلك قول أبي حاتم والنسائي.

ثم إنهما حصرا تضعيفه بابن سعد وابن حبان والواقع خلاف ذلك فقد قال عنه مسلمة بن قاسم: «ليس بحجة» (تهذيب التهذيب ١/ ٣٦١)، وقال أبو زرعة: «شيخ» (الجرح والتعديل ٢/ ٣٢١ الترجمة ١٢١٦) لذا قال الإمام الذهبي في الكاشف (١/ ٢٥٤ الترجمة ٤٥١): «صدوق».

إذن فلا اعتراض على الحافظ.

١٢١- (٥٤٠ تحرير) الأَغَرّ، بفتح المعجمة بعدها راء، ابن سُلَيك، وقيل ابن حَنظلة كوفيٌّ: صدوقٌ، من الثالثة. س.

❀ أقول: هكذا النص عندهما، وقد سقطت منه كلمة بعد لفظة: (راء) وهي: (مُشَددة) وهذه اللفظة ثابتة في طبعات التقريب كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٨١ الترجمة ٦١٦)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١٠٧ الترجمة ٥٤١)، ومخطوطة ص(الورقة: ١٧ أ) وما حصل للمحررين سببه تقليدهما التام لطبعة محمد عوامة (ص١١٤ الترجمة ٥٤٠).

* * *

١٢٢- (٥٤٦ تحرير) أَفْلَت، بفاء ومثناة، ابن خَليفة العامريُّ ويقال: الذُّهليُّ، ويقال: الهُذَليُّ، أبو حَسّان الكوفيُّ، ويقال له: فُلَيْت: صدوق، من الخامسة. د س.

❀ أقول: هكذا النص عند المحررين، وقد سقطت منه كلمة بعد: (ومثناة) وهي: (فوقانية)؛ وسبب ذلك تقليدهما التام لطبعة الشيخ محمد عوامة (ص١١٤ الترجمة ٥٤٦)، وهذه اللفظة ثابتة في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٨٢ الترجمة ٦٢٢)، وفي طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١٠٨ الترجمة ٥٤٧)، وفي مخطوطة ص (الورقة: ١٧ ب).

تَحْرِيرُ تَقْرِيبٍ بِمَسْخِ حُرُوفِهِ   مَا هَكَذا يَتَحَرَّرُ التَّقْرِيبُ

* * *

١٢٣- (٥٤٩ تحرير) أَفْلَح مولى أبي أيوب الأنصاري، أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو كثير: مُخَضْرَمٌ ثقة، من الثانية، مات سنة ثلاث وستين. م (صد).

❀ أقول: كتبا رقم أبي داود في فضائل الأنصار (صد) بين هلالين، وقالا في الهامش: «اقتصر الحافظ ابن حجر على رقم مسلم وفاته ذكر رقم أبي داود في «**فضائل الأنصار**» (صد) فأضفناه».

أقول: لم يفت الحافظ فقد ذكره، لكنه تحرف في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٨٣ الترجمة ٦٢٦) إلى: (مد) وهو على الصواب في طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١٠٩ الترجمة ٥٥٠). فالحافظ لم يفته ذلك، ولا داعي لهذا الاستدراك، إلا إذا كان أصلهما طبعة عوامة - وهي أصلهما الوحيد - فقد فاته هذا الرقم فعلًا (ص١١٤ الترجمة ٥٤٩).

* * *

١٢٤- (٥٥٣ تحرير) أُمَيّة بن خالد بن الأسود القَيْسيُّ، أبو عبد الله البَصْريُّ، أخو هُدْبَةَ، وهو الكبير: صدوق، من التاسعة، مات سنة مئتين، أو إحدى. م د ت س.

❀ أقول: هكذا النص عندهما، وقد سقطت منه آخر الترجمة لفظة:

(مئتين) فالصواب: (إحدى ومئتين)، وهي ثابتة في طبعات التقريب كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٨٣ الترجمة ٦٣٠)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ١٠٩ الترجمة ٥٥٤)، ومخطوطة الأوقاف (الورقة: ١٧ ب).

وما حصل للمحررين سببه تقليدهما التام لطبعة الشيخ محمد عوامة (ص١١٤ الترجمة ٥٥٣).

* * *

١٢٥- (٥٥٥ تحرير) أُمَيّة بن صَفْوان بن أمية بن خَلَف الجُمَحي المكي: مقبول، من الرابعة. بخ د ت س.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، روى عنه اثنان ولم يُوَثَّق».

❀ أقول: قولهما: «لم يوثق» غير جيد، وهو ناجم عن عدم استقصائهما لأقوال أئمة الجرح والتعديل، ويريد الله أن يحق الحق بكلماته، فالدكتور بشار في تعليقه على تهذيب الكمال (٣/ ٣٣٣ هامش ٣) نقل عن إمام النقاد وشيخ التجريح

والتعديل الإمام الذهبي، أنه ذكره في «**تأريخ الإسلام**» (٥/ ٤٤)[1] الطبقة الثالثة عشرة، وقال: «صدوق». فأين الاستيعاب لأقوال أئمة الجرح والتعديل؟!! أم أن الذهبي ليس منهم؟!!

وقد وقع الشيخ محمد عوامة - في تعليقه على الكاشف (١/ ٢٥٥ الترجمة ٤٦٨) - في وهم، فنقل عن ابن حجر أنه قال فيه: «مقبول»، ثم استدرك عليه فقال: «وهو عند ابن حبان ٤/ ٤١». وابن حبان إنما ذكر هناك: أمية بن صفوان بن عبد الله بن صفوان بن أمية الجمحي.

فلاحظ هذا وصحح ما عندك، والله الموفق.

* * *

١٢٦- (٥٥٨ تحرير) أُمَيَّة بن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي، وَلَدُ الأَشْدَق: صدوق من السادسة. مد.

❀ أقول: كتب المحرران هامشًا على الرقم (مد) فقالا: «في الأصل والمطبوعة: (خد) وهو خطأ، وأثبتنا ما في «**التهذيبين**» إذ روى له أبو داود حديثًا واحدًا في «**المراسيل**»».

أقول: لا أدري هذه الفوارق من أين يأتيان بها، ففي طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٨٤ الترجمة ٦٣٥)، وكذا في طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١١٠ الترجمة ٥٥٩) جاء الرقم على الصواب، فأين المقابلة التي يزعمانها؟ أم هي محاولة تخطئة الكبار تقليدًا لطبعة الشيخ محمد عوامة (ص١١٥ الترجمة ٥٥٨)؟؟

* * *

(١) ونقل الدكتور بشار عن الإمام الذهبي إنما هو وهم؛ إذ إن الذهبي قال هذا في ابن أخ المترجم، (تأريخ الإسلام ص٤٠ ط التدمري وفيات سنة ١٣٠) وإنما سقت ذلك لأنبه على وهميه في كتابيه.

١٢٧- (٥٦٢ تحرير) أَنَس بن حَكِيم الضَّبِّيُّ البَصْريُّ: مستورٌ، من الثالثة. د ق.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول، لم يوثِّقْه سوى ابن حبان، وحكم بجهالته عليُّ بن المَدِيني، وابن القطان، والمِزي، روى له أبو داود (٨٦٤) وابن ماجه (١٤٢٥) و(١٤٢٦) حديثًا واحدًا، وهو حديث مضطربٌ منهم من رفعه، ومنهم من شك في رفعه، ومنهم من وقفه، إلى غير ذلك».

❀ أقول: تعقبهما هذا شبه لا شيء، فالحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ، قد بين اصطلاحه في مقدمة تقريبه - وقد قرآها ولا شك - وإن لم يكونا قرآها فأما أنقل لهما كلامه ليكون الأمر معلومًا عندهما قبل غيرهما.

قال ابن حجر في التقريب (١/ ٢٥ طبعة مصطفى عبد القادر): «السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال».

فمن هذا يدرك كل ذي لب أن المستور يساوي مجهول الحال عنده، وكرر النص على هذا في نخبة الفِكَر (ص٥٢ طبعة العتر) فقال: «فإن سُمّي وانفرد واحد عنه فمجهول العين، أو اثنان فصاعدًا ولم يُوَثَّقْ: فمجهول الحال وهو المستور».

فإطلاقهما الجهالة عليه من غير تقييد مشاحة لابن حجر في اصطلاحه ولكنهما تابعا على هذا ابن المديني وابن القطان والمزي وهذا لا يسعفهم، فابن المديني من طبقة النقاد المتقدمين، وهم لا يكادون يفرقون بين مجهول الحال ومجهول العين، وابن القطان له منهج خاص في التجهيل، فهو يحكم بجهالة كل من لم يوثقه إمام معاصر له (انظر: بيان الوهم والإيهام ١ / ٢٨٠ - ٢٨٨) والمزي تابع في إطلاق جهالته ابن المديني، فلكل منهم منهج خاص في الحكم على الرواة بالجهالة، فالجمع بينهم تخليط وتخبيط وتلبيس على القارئ.

وقد ذكر ابن حبان المترجم له في الثقات (٤/ ٥٠)، وقد روى عنه اثنان كما

في تهذيب الكمال (٣/ ٣٤٦ الترجمة ٥٦٥)، والمحرران قد نصًا في مقدمتهما (١/ ٣٣ الفقرة ٢) على اصطلاحهما فقالا: «إذا ذكره ابن حبان وحده في «**الثقات**» وروى عنه اثنان، فهو مجهول الحال».

وعلى هذا فمنهجهما يوافق منهج ابن حجر بنصهما.

وأُخرى: أنهما نصًا على أن أبا داود أخرج حديثه برقم (٨٦٤) وابن ماجه (١٤٢٥) و(١٤٢٦)، ورقم حديث ابن ماجه الثاني وَهْمٌ انتقل إليهما من تهذيب الكمال (٣/ ٣٤٦ هامش ١) لكثرة تحريرهما وتتبعهما لمصادرهما الأصيلة، والدكتور بشار بقي مصرًّا على هذا الرقم، حتى في فهارسه لابن ماجه (٦/ ٤٢٦) فقد أعلن له هذين الرقمين كذلك. مع أنه غير موجود في الرقم الثاني؛ إذ لم يكتفِ بأوهامه في «**التحرير**» بل نقلها إلى كتبه الأخرى، علمًا بأن المزي قال: ليس له إلا هذا الحديث: أول ما يحاسب... إلخ.

والله نسأل السلامة والسداد

* * *

١٢٨- (٥٦٥ تحرير) أنس بن مالك بن النَّضْر الأنصاريُّ الخَزْرجيُّ:

خادم رسول الله ﷺ خَدَمَهُ عَشْر سنين، مشهور، مات سنة اثنتين - وقيل: ثلاث - وتسعين، وقد جاوز المئة. ع.

❀ أقول: هذا النص سقطت منه لفظة: (صحابي) قبل لفظة: (مشهور) وسبب ذلك تقليدهما التام لطبعة الشيخ محمد عوامة (ص١١٥ الترجمة ٥٦٥) ولفظة: (صحابي) ثابتة في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٨٤ الترجمة ٦٤٤)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ١١١ الترجمة ٥٦٦)، وفي مخطوطة الأوقاف (الورقة: ٢٢ أ)، ومخطوطة ص(الورقة: ١٨ أ).

أَصْبَحْتُ ذَا ثِقَةٍ وَكُنْتُ مُشَكَّكًا   تَحْرِيرُكُمْ يَحْتَاجُ لِلتَّحْرِيرِ

* * *

١٢٩- (٥٦٨ تحرير) أُنَيْس، بالتصغير، ابن أبي يحيى الأَسْلميُّ، واسم أبي يحيى: سِمْعان: أخو محمد: ثقة، من السابعة. د س.

قالا في الحاشية: «هكذا في الأصل، وهو وهم صوابه ما عند المزي: (د ت)، وقد صَرَّح به المزي، ولا نعلم رواية له عند النسائي وحديثه عند الترمذي (٣٢٣)».

❀ أقول: هذه الحاشية أخذاها من استدراكات الشيخ محمد عوامة على طبعته الثالثة (ص٧٦٩)، ومن جمود المحررين وعدم الأصالة عندهما واعتمادهما على جهد الآخرين أنهما لم يتابعا أحاديث المترجم له في جامع الترمذي، فللمترجم له حديث آخر برقم (٣٠٩٩) إذ قال الترمذي بعد أن رواه: «ورواه أنيس بن أبي يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد».

* * *

١٣٠- (٥٧٣ تحرير) أوس بن أبي أوس، واسم أبي أوس: حُذيفة، الثّقَفيُّ: صحابي أيضًا، وهو غير الذي قبله على الصحيح. ت ق.

❀ أقول: رقما له: (ت ق) وقالا في الهامش: «هكذا في الأصل: (ت ق) وصوابه (د س ق) وهو الذي في «التهذيبين»، **وقد روى حديثه عند النسائي ابنه عمرو بن أوس، والنعمان بن سالم، أما الترمذي فإنه لم يرو له البتة، بل روى له أبو داود حديثين، كما في «التحفة» (٢/ ٤ - ٦)».**

أقول: هكذا قالا، ولا أظن أن هناك أصلًا يرجعان إليه إلا طبعة عوامة (ص١١٦ الترجمة ٥٧٤)، ورقوم هذا الصحابي جاءت على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٨٥ الترجمة ٦٥٢)، وفي طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١٥٤ الترجمة ٥٧٣): (د ق س)، فلا داعي للتطويل بلا حق.

تنبيه: «وهذا الاستدراك أخذاه من الشيخ محمد عوامة ص١١٥ وغيراه».

* * *

١٣١- (٥٧٦ تحرير) أَوْس بن ضَمْعَج، بفتح المعجمة وسكون الميم بعدها مهملة مفتوحة ثم جيم، الكوفي، حَضْرَمِيٌّ، أو نَخَعِيٌّ: ثقة مُخَضْرَمٌ، من الثانية، مات سنة ٧٤. م ٤.

❀ أقول: هكذا النص عندهما، ولي عليهما فيه تعقبان:

الأول: سقطت عندهما من النص عبارة: (بوزن جعفر) قبل لفظة: (الكوفي)، وهي عبارة ثابتة في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٨٦ الترجمة ٦٥٥)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١١٢ الترجمة ٥٧٧)، وما حصل لهما محض تقليدٍ لطبعة محمد عوامة (ص١١٦ الترجمة ٥٧٦).

والآخر: أنهما كتبا وفاته بالرقم الهندي، ومعلوم عند أدنى طالب علم في الحديث أنَّ الحافظ يكتب تأريخ الوفاة بالحروف، وهي كذلك في طبعات التقريب، وما حصل للمحررين سببه تقليدهما التام لعوامة.

❀ ❀ ❀

١٣٢- (٥٨٩ تحرير) إياس بن عامر الغافِقيُّ، بالغين المعجمة، المِصْريُّ: صدوق، من الثالثة. د ق.

كتبا في الهامش: «هكذا في الأصل، وصوابه عند المزي (د عس ق) إذ روى له النسائي في «مسند علي»».

❀ أقول: في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٨٧ الترجمة ٦٧٢) وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١١٤ الترجمة ٥٩٠) جاءت الرقوم هكذا: (عس د ق)، فلا أدري أي أصل هذا الذي ينقلان عنه غير طبعة محمد عوامة (ص١١٧ الترجمة ٥٨٩).

تنبيه: «هذا التعقب أخذاه من استدراكات الشيخ محمد عوامة على طبعته الثالثة من التقريب ص٧٦٩».

❀ ❀ ❀

١٣٢م- [1] (٥٩٢ تحرير) إياس بن معاوية بن قُرَّة بن إياس المُزَني، أبو واثلة البصري، القاضي المشهور بالذَّكاء: ثقة، من الخامسة، مات سنة اثنتين وعشرين ومئة. خت م.

هكذا أثبت المحرران، رقومه (خت م) **وقالا في الحاشية: «إنما أخرج له مسلم في «مقدمة صحيحه»، ورقمه عند المزي (مق) ويتجوز الحافظ ابن حجر فيرمز (م) لمثل هذا»**.

❀ أقول: الأمر عجيب ولا أدري كيف كتبا هذا، والرقوم جاءت في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٨٧ الترجمة ٦٧٥)، وفي طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١١٥ الترجمة ٥٩٣) على الصواب (خت مق). وإنما أثبت المحرران الرقوم هكذا؛ لأنها كذلك في طبعة الشيخ محمد عوامة (ص١١٧ الترجمة ٥٩٢).

* * *

١٣٣- (٥٩٣ تحرير) إياس بن نُذَيْر، بضم النون، الضَّبِّيُّ الكوفي، والد رفاعة، من السادسة. عس.

تعقباه بقولهما: «لم يذكر المؤلف جرحًا أو تعديلًا فيه، وهو مجهول، فقد تفرد بالرواية عنه حسين بن حسن الأشقر، وقال الذهبي في «الميزان»: مجهول».

❀ أقول: لي عليهما في هذا التعقب أمران:

الأول: إنهما أخذا هذا التعقب من تعليقات الشيخ محمد عوامة (ص١١٧ الترجمة ٥٩٣).

والآخر: إن الحافظ ابن حجر قد حكم على المترجم له بـ «مجهول» كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٨٨ الترجمة ٦٧٦)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ١١٥ الترجمة ٥٩٤)، فيكون الحافظ قد حكم على المترجم له، وذكر له مرتبة لا كما زعم المحرران.

---

(١) تكرر هذا الرقم سهوًا.

ولقد رجعت إلى (مخطوطة ص، ومخطوطة الأوقاف) فلم أجد فيها حكم الحافظ، فلعل الحافظ أضاف ذلك على بعض نسخ تلامذته.

* * *

١٣٤- (٦٠١ تحرير) أيوب بن بشير بن سَعْد بن النعْمان، أبو سليمان الأنصاري المُعَاوي المدني: له رؤية، ووثقه أبو داود وغيره ومات[1] سنة خمس وستين. (بخ) د ت.

❀ أقول: ذكرا رقم البخاري في الأدب المفرد بين هلالين، **وقالا في الهامش: «وقع في الأصل والمطبوع (د ت) فقط، والصواب ما أثبتناه؛ لأن البخاري روى له في الأدب المفرد وهو الحديث رقم (٧٩)».**

وهذه مجازفة، فرقم الأدب المفرد مذكور في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٨٨ الترجمة ٦٨٤)، وفي طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١١٦ الترجمة ٦٠٢).

* * *

١٣٥- (٦٠٤ تحرير) أيوب بن بُشَيْر بن كَعْب العَدَويُّ، البَصْريُّ قاضي أهل فلسطين: مستورٌ، من السادسة، مات سنة تسع عشرة ومئة، وله خمس وسبعون سنة، وأبوه بالموحدة والمعجمة مصغر. د.

❀ أقول: لم يتعقبا الحافظ ابن حجر في قوله: «مستور»، مع أنهما قالا في مقدمتهما (١/ ٣٣ الفقرة ٤): «إذا ذكره ابن حبان وحده في «**الثقات**» وروى عنه أربعة فأكثر، فهو صدوق حسن الحديث».

وهذا الراوي قد روى عنه خمسة من الرواة كما في تهذيب الكمال (٣/ ٤٥٦ الترجمة ٦٠٦)، وذكره ابن حبان في الثقات (٦/ ٥٦)، وقال الذهبي في الميزان (١/ ٢٨٥ الترجمة ١٠٦٦). مصداقًا لما قعداه: «صدوق» فعَلام هذا التناقض؟!

---

(١) كذا النص عندهما بإثبات (الواو)، ولم يرد في مخطوطة ص، ولا مطبوعة مصطفى عبد القادر والأولى هنا عدم ذكرها.

وعذر الحافظ ابن حجر في إنزاله إلى رتبة: «مستور» قول ابن خِراش فيه: «مجهول» (تهذيب الكمال ٣/ ٤٥٧ الترجمة ٦٠٦).

والذي يبدو لي أن الأخذ بحكم الذهبي أولى، وذلك لما روى ابن عساكر (تأريخ دمشق ١٠/ ٨٨) من طريق ضمرة بن ربيعة، عن عبد السلام بن سليم، عن أبيه، عن أيوب بن بُشير بن كعب، قال: «خرجت مع قبيصة بن ذؤيب، وعبد الله بن مُحَيْريز، وهانئ بن كلثوم، إلى بيت المقدس، فحضرت الصلاة فتدافعوا، فقدموني فصليت بهم». فهؤلاء ثلاثة من الثقات الكبار ولولا أن أيوب كان مرضيًّا عندهم لما قدموه للصلاة بهم إمامًا أضف إلى ذلك: أنه كان قاضيًا لأهل فلسطين، فإذا ضمت هذه الأمور إلى بعضها (الرواة الخمسة عنه، وذكر ابن حبان له في الثقات، ووصف الذهبي له بـ «صدوق»، وتقديم الثقات الثلاثة له إمامًا بهم، وكونه قاضيًا لأهل فلسطين) ترجح عندك ما رجحته، والله أعلم.

* * *

١٣٦- (٦١٢ تحرير) أيوب بن خُوْط - بضم المعجمة - البصري، أبو أمية: متروك، من الخامسة، أغفله المِزيُّ. د ق.

❀ أقول: هكذا تحرف النص عندهما تحريفًا قبيحًا؛ وسببه التقليد التام لطبعة عوامة (ص١١٨ الترجمة ٦١٢)، وصوابه: (أيوب بن خوط - بفتح المعجمة -)، وهو هكذا في طبعات التقريب، كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٨٩ الترجمة ٦٩٦)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ١١٧ الترجمة ٦١٣)، وهو كذلك في مخطوطة الأوقاف (الورقة ٢٣ أ) وفي مخطوطة ص(الورقة: ١٩ أ)، وقد صرح الخزرجي في الخلاصة (ص٤٣) بما ذكرنا فقال: «أيوب بن خَوط - بفتح المعجمة - أبو أمية البصري»[١].

ولم يكتف الدكتور بشار بتحريف تحريره، بل نقل هذه التحريفات إلى مؤلفاته

(١) على أن الأمير ابن ماكولا قيده بالضم (الإكمال ٣/ ١٩٧).

الأخرى، فقد ضبطه بضم الخاء - في تعليقه على ابن ماجه (٥/ ٥٦ حديث ٣٣٤١).

قَـدْ كُنْتُ فِي كُلِّ الْأُمُـورِ مُحَاوِلاً　　أَنْ لَا تَـكُـونَ كَـثِـيـرَةَ التَّـجْـهِـيـلِ

شَاهَدْتُ أَشْيَاءَ فَجِئْتُ بِبَعْضِهَا　　وَتَـرَكْـتُ بَـعْـضًـا خِـيـفَـةَ التَّطْـوِيـلِ

* * *

١٣٧- (٦٢٣ تحرير) أيوب بن أبي مِسْكين التميمي، أبو العلاء القصَّاب الواسطي: صدوق له أوهام، من السابعة، مات سنة أربعين. د ت س.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فإنما أنزل إلى هذه المرتبة بسبب الأوهام التي تقع له، وإلا لكان ثقة، فقد وثقه أحمد بن حنبل ومسلم، والنسائي، وابن سعد، وقال أبو حاتم: لا بأس به، شيخ صالح يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال الدارقطني: يعتبر به. وإنما قال أبو حاتم والدارقطني ذلك خوفًا من أوهامه، فيكون حديثه من الحسن إلا عند المخالفة فيضعف، وهذا هو حال «الصدوق» عندنا».

❀ أقول: لا منافاة بين الحكمين فالرجل «صدوق» لكن: «له أوهام» وإنما قرن الحافظ لفظة: «له أوهام» ونبه عليها؛ كي يحذر الطالب الفطن من أوهامه ولا يتسرع في الأحكام. وذكر الأوهام ينفعنا عند التعارض فمن لا أوهام له مقدم على من له أوهام.

ثم إنهما أهملا كثيرًا من الأقوال، واقتصرا على بعضها، وهذا غير جائز.

فقد أطلقا توثيق الإمام أحمد وأهملا الرواية الأخرى عنه، فقد قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: «لا بأس به، وكان يزيد بن هارون لا يستخفه أظنه قال: كان لا يحفظ الإسناد» (تهذيب الكمال ٣/ ٤٩٢ - ٤٩٣).

أما نقلهما توثيقه عن مسلم فلا يصح عنه البتة؛ فإنما نقله مسلم، عن أحمد بن

صالح قوله: «رجل صالح ثقة» (تهذيب الكمال ٣/ ٤٩٣) وأهملا قول ابن عدي: «في حديثه بعض الاضطراب»[(١)]، وقال ابن حبان: «كان يخطئ» (الثقات ٦/ ٦٠).

وقال أبو داود: «كان يتفقه ولم يكن بجيد الحفظ للإسناد». وقال الحاكم أبو أحمد: «في حديثه بعض الاضطراب». (وهذه الأقوال في تهذيب التهذيب ١/ ٤١٢).

فبعد هذا كله ألا يحق للحافظ أن يقول فيه: «له أوهام»؟

ولذلك قال الذهبي في الكاشف (١/ ٢٦٢ الترجمة ٥٢٥): «وثقه جماعة وقد لُيِّنَ».

وأقول لهما: كيف تحصران تضعيفه بأبي حاتم والدارقطني؟؟! إن هذا لشيءٌ عجاب. نسأل الله الستر والإتقان.

* * *

١٣٨- (٦٢٤ تحرير) أيوب بن منصور الكُوفيُّ: صدوق يَهِمُ، من العاشرة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به، إذ لم يوثقه أحد، وقال العقيلي: في حديثه وهم، وقال الذهبي في «الميزان»: له حديث منكر من جهة سنده».

❁ أقول لهما: أليس هذا شيخ أبي داود. (تهذيب الكمال ٣/ ٤٩٤ الترجمة ٦٢٥). فأين منهجيتكما؟ إذ زعمتما فيما نظَّرتما له: أن شيوخ أبي داود كلهم ثقات، وانظر بلا بُدّ المقدمة (ص).

* * *

---

(١) هذا الكلام غير موجود في الكامل (٢/ ١٥ ـ ١٦ طبعة أبي سنة) وهو في تهذيب الكمال (١/ ٣٢٢ ط٩٨)، وهو كذلك في تهذيب التهذيب (١/ ٤١٢).

١٣٩ - (٦٢٧ تحرير) أيوب بن النَّجَّار بن زياد الحَنَفي، أبو إسماعيل قاضي اليَمامة ويقال اسم النَّجّار: يحيى: ثقة مدلس، من الثامنة. خ م س.

تعقباه بقولهما: «لم يثبت تدليسه ولا أشار إليه كبير أحدٍ، وَوَصْفه بالتدليس خطأ محض لم يُسْبَقْ إليه المؤلف، ولا تابعه عليه أحد. وقد روى له البخاري ومسلم حديثًا واحدًا متابعةً».

❀ أقول: هذا أمرٌ عجيبٌ، وكأنهما لم يفهما التدليس، فيقارعان الكبار على أقوالهم. وكيف يقولان هذا مع أن الإمام الجهبذ يحيى بن معين قال عنه: «ثقة صدوق، وكان يقول: لم أسمع من يحيى بن أبي كثير إلا حديثًا واحدًا: التقى آدم وموسى». تهذيب الكمال (٣/ ٥٠٠ الترجمة ٦٢٩)، وتهذيب التهذيب (١/ ٤١٤)؟!! فيفهم من كلام هذا الإمام أنَّ لأيوب حديثًا كثيرًا عن يحيى بن أبي كثير، لم يسمع منه مباشرةً سوى حديثٍ واحدٍ، والبقية دلَّسها وكأَنَّ المحررين لا يستطيعان أن يتوصلا إلى شيء إلّا بالنص الحرفي الظاهر.

(وانظر: طبقات المدلسين لابن حجر ص١٩ الترجمة ٦).

* * *

١٤٠- (٦٣٣ تحرير) بابُ، بموحدتين، ابنُ عُمَير الشَّامي: مقبول، من السابعة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق، فقد روى عنه جمع من الثقات، ووثقه ابن حبان».

❀ أقول: هذا حكم سقيم وعمل غير دقيق؛ فالجمع الذين أشارا إليهم ثلاثة فقط: حرب بن شدَّاد، والأوزاعي، ويحيى بن أبي كثير (تهذيب الكمال ٤/ ٥ الترجمة ٦٣٥) وقد ذكر المحرران في منهجهما (١/ ٣٣ فقرة ٣): «إذا ذكره ابن حبان وحده في «**الثقات**»، وروى عنه ثلاثة، فهو: مقبول في المتابعات والشواهد». فهل وفَّيا بما شرطا؟ أم خالفا وناقضا.

وكأنَّ الذي ذكره ابن حبان في الثقات (٤/ ٨١) ليس هذا كما يدل عليه كلام الحافظ في التهذيب (١/ ٤١٦).

وقد ذكر الدارقطني المترجم له في الضعفاء (١٣٥) وقال: «مجهول»، وقال أيضًا: «لا أدري من هو»، وكذا نقله ابن حجر في تهذيب التهذيب (١/ ٤١٦) فكيف يهملان كل هذا؟!

وليس للمترجم له سوى حديثٍ واحد في سنن أبي داود (٣١٧١) من طريق حرب بن شدَّاد، عن يحيى بن أبي كثير، عن باب بن عمير، عن رجل من أهل المدينة أن أباه حدثه أنه سمع أبا هريرة، يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا تُتَّبعُ الجِنازةُ بِصَوتٍ وَلا نارٍ». وهو حديث معلول بالوقف كما تناوله إمام المعللين أبو الحسن الدارقطني في كتابه النافع الماتع «**العلل الواردة في الأحاديث النبوية**» (١١/ ٢٤٤ س ٢٢٦٤) ورجح فيه الوقف على أبي هريرة كما رواه مالك، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة؛ أنه نهى أن يتبع بعد موته بنار. (وهو في رواية يحيى ٦٠٥، ورواية أبي مصعب ١٠١٥، ومصنف عبد الرزاق ٦١٥٥، وموطأ محمد بن الحسن الشيباني ٣٠٩، وسنده صحيح).

فأقول: من روى حديثًا واحدًا أخطأ فيه كيف يقوى أمره؟ والأغرب من ذلك أنهما ضعفا الحديث في تهذيب الكمال (٤/ ٥ هامش رقم ٢) وازداد الشيخ شعيب تناقضًا، فجعل الموقوف شاهدًا للمرفوع كما في تعليقهم على مسند الإمام أحمد (١٥/ ٣١٦ ط مؤسسة الرسالة) والدكتور بشار ضعفه في تعليقه على الموطأ رواية يحيى (١/ ٣١١).

فانظر إلى مدى تناقضات هذين المحررين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

مَا زَالَ فِي التَّحْرِيرِ أَشْيَاءٌ أَرَى   فِي حَذْفِهَا قُرْبًا مِنَ التَّحْرِيرِ

* * *

١٤١- (٦٣٨ تحرير) بَحْر بن مَرّار، بفتح الميم وتشديد الراء، ابن عبد الرحمن بن أبي بَكْرة الثَّقَفِيُّ، أبو مُعاذ البَصْريُّ: صدوقٌ اختلط بأَخَرَة، من السادسة. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف، لأنه ثَبَتَ أنه اختلط، وأنه لم يتميَّزْ حديثه الذي رواه قبل الاختلاط من حديثه الذي رواه بعده، لكن يُقبل حديثُه للاعتضاد والاستشهاد».

❀ أقول: يناقشان على هذا في أمرين:

الأول: في الرجل توثيق كثير لم يذكراه، ولم يعطياه حقه، فقد أثنى عليه يحيى بن سعيد (وقال مرة: رأيته قد خلط)، وقال ابن معين: ثقة وكذلك قال أبو نَصْر بن ماكولا. وقال النسائي: ليس به بأس، وقال مرة: تغير، وقد وثقه أبو حفص بن شاهين، وابن خَلْفون، وقال الذهبي: صدوق. وقال ابن عدي: «لا أعرف له حديثًا منكرًا، ولم أجد أحدًا من المتقدمين ضعفه إلا يحيى بن سعيد في قوله: خولط» (تهذيب الكمال ٤/ ١٥مع الهامش، وتهذيب التهذيب ١ / ٤٢٠). وليس له في ابن ماجه سوى حديثٍ برقم (٣٤٩) وصحح سنده الحافظ ابن حجر في (الفتح ١ /٣٢١ عقيب ٢١٦) وأقره المحرران في تعليقهما على تهذيب الكمال (٤/١٦ هامش ١).

ثم إنَّ لحديثه هذا شاهدًا من حديث ابن عباس عند البخاري (١/ ٦٥ و٢/ ١١٩ و١٢٤ و٨ / ٢٠)، ومسلم (١/ ١٦٦).

فهل يقال بعدُ عن مثل هذا: ضعيف!!

الآخر: تناقضا في قولهما هذا، فقد حكما عليه بأنه: ضعيف - وقد نصَّا في منهجهما في مقدمة الكتاب (١/ ٤٨ فقرة د) على أن: «من قلنا فيه ضعيف فحديثه ضعيف لا يصلح للمتابعات والشواهد» - ثم ناقضا ذلك في آخر حكمهما فقالا: «. . . لكن يقبل حديثه للاعتضاد والاستشهاد». ولو قالا: «ضعيف يعتبر به» لسلما

من التناقض، ولكن عدم المنهجية - التي وصفا بها الحافظ - تلاحقهم وتطاردهم.

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

* * *

١٤٢- (٦٤٠ تحرير) بَحِير، بكسر المهملة، ابن سَعْد السَّحُوليُّ، بمهملتين، أبو خالد الحِمْصيُّ: ثقةٌ ثبتٌ، من السادسة. بخ ٤.

❀ أقول: قد ذكر المحرران أنهما قابلا نص التقريب على تهذيب الكمال، وأصلحا الرقوم على غرار هذه المقابلة، وقد بينت عدم صحة هذا الكلام بالأدلة وهذه الترجمة تؤكد ذلك، فرقوم المترجم له في تهذيب الكمال (٤/ ٢٠ الترجمة ٦٤٢) هكذا: (بخ [عخ] ٤)، هكذا وضع الدكتور بشار رقم [عخ] بين معكوفتين، وقال في الحاشية: «إضافة مني يقتضيها ما ورد في آخر الترجمة من أن البخاري روى له أيضًا في «**أفعال العباد**»».

أقول: الحق معه فقد قال المزي: «روى له البخاري في «**الأدب**» وفي «**خلق أفعال العباد**» والباقون سوى مسلم» (تهذيب الكمال ٤/ ٢٢).

فأقول للمحررين: لو صنعتما ما زعمتما؛ لنبهتما على ذلك، وأنتما حريصان جدًّا على تعقب الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللَّهُ.

* * *

١٤٣- (٦٥٠ تحرير) البَرَاء بن ناجية الكاهِليُّ، ويقال المُحارِبيُّ، الكوفيُّ: ثقة، من الثالثة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهولٌ، تفرد بالرواية عنه رِبْعي بن حِراش ولم يوثِّقه سوى ابن حبان والعجلي، لذلك قال الذهبيُّ في «الميزان»: فيه جهالةٌ، لا يُعرف إلا بحديث: «تَدُورُ رَحَى الْإِسْلَامِ بِخَمْسٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً».

❀ أقول: بل هو كما قال الحافظ ابن حجر، فقد روى حديثًا واحدًا صحيحًا صححه: ابن حبان، والحاكم، والذهبي، والشيخ شعيب كما سيأتي. والذي يبدو لي من خلال تتبعي لمنهج الحافظ ابن حجر أنه يوثق من تفرد عنه راوٍ واحد، وليس له سوى قليل من الحديث الصحيح وقد وثقه إمام معتبر وهذا مذهب ابن القطان، وهو مذهب سليم لا إشكال فيه.

وقد وقع المحرران بتناقضات في هذا الراوي الثقة، فحينما قال الذهبي: «فيه جهالة لا يعرف»، ردَّ عليه الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (١/ ٤٢٨) فقال: «قلت: قد عرفه العجلي وابن حبان فيكفيه». وهذهِ المقولة تلقفها الدكتور بشار في تعليقه على تهذيب الكمال (٤/ ٤١ هامش ٣) فقال: «فلا عبرة بعد ذلك بقول الذهبي في «**الميزان**» فيه جهالة لا يعرف إلا بحديث «تدور رحى الإسلام بخمس وثلاثين سنة» فقد عرفه العجلي وابن حبان والحاكم». ولم ينسب هذا للحافظ مع تشنيعه على الحافظ ابن حجر في مثل هذا.

أما تناقض الشيخ شعيب الأرنؤوط فقد قال في تعليقه على «**شرح المشكل**» (٤/ ٢٩٢ هامش رقم ٢): «إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير البراء بن ناجية، فقد روى له أبو داود، وهو ثقة». فأين هذا من كلامه في التحرير... نسأل الله الثبات.

والحديث المشار إليه: أخرجه أحمد (١/ ٣٩٣ - ٣٩٤ و٣٩٥) وأبو داود (٤٢٥٤)، والطحاوي في شرح المشكل (١٦١١)، وأبو يعلى (٥٢٨١) والحاكم (٤/ ٥٢١)، والخطيب البغدادي في «**الفقيه والمتفقه**» (١/ ١٠٦) من طرق عن سفيان، عن منصور، عن ربعي، عن البراء بن ناجية المحاربي عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «تَدُورُ رَحَى الْإِسْلَامِ لِخَمْسٍ وَثَلَاثِينَ أَوْ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ أَوْ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ....».

وقد توبع البراء عليه، تابعه عبد الرحمن بن عبد الله فقد أخرجه أحمد (١/ ٣٩٠)، وأبو يعلى (٥٠٠٩ و٥٢٩٨) من طريق يزيد بن هارون عن العوام بن

حوشب، قال: أخبرني أبو إسحاق الشيباني، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عبد الله فذكره، وسنده صحيح، وهذه متابعة تامة.

فأقول لهما: من روى حديثًا واحدًا صحيحًا، ووثقه العجلي وابن حبان وابن حجر وصحح حديثه ابن حبان (١٨٦٥موارد) والحاكم (٤/ ٥٢١) ولم يتعقبه الذهبي هل يعد مجهولًا؟!

* * *

١٤٤- (٦٥٣ تحرير) بُرْد بن سِنان، أبو العلاء الدِّمشقيُّ، نزيلُ البصرةِ مولى قُرَيش: صدوقٌ رُمِيَ بالقَدَر، من الخامسة. بخ ٤.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وثقه يحيى بن معين، ودُحَيْم، والنسائي، وابن خِرَاش، ويزيد بن زُرَيْع، وقال: ما رأيت شاميًّا أوثقَ من بُرْد، وقال أبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان: كان صدوقًا، وضعَّفه عليُّ بن المديني وحده - فيما روى الدارمي عنه - وهو تضعيف - إن صحَّ عنه - يحتاج إلى أن يكونَ مفسرًا، ونخشى أن يكون بسبب القَدَر، وهو تضعيف لا يُعتدُّ به».

❀ أقول: هناك أقوال لأهل العلم تدلل على أنَّ الأصوب فيه: «صدوق».

قال الإمام أحمد: «صالح الحديث». (تهذيب الكمال ٤/ ٤٥ الترجمة ٦٥٥) والرواية الأخرى ليحيى بن معين قال: «ليس بحديثه بأس» (تهذيب الكمال ٤/ ٤٥) وقال في رواية ثالثة: «ليس به بأس». (تهذيب الكمال ٤/ ٤٥) والرواية الأخرى للنسائي: «ليس به بأس» (تهذيب الكمال ٤/ ٤٦).

والرواية الأخرى لأبي حاتم: «ليس بالمتين» (تهذيب التهذيب ١/ ٤٢٩) فالمحرران أهملا كل هذه الأقوال وهي تدلل على أن الرجل صدوق.

* * *

١٤٥- (٦٦٣ تحرير) بُسْر بن أرْطاة، ويقال ابن أبي أرْطاة، واسمه عُمر بن عويمر بن عمران القرشيُّ العامريُّ، نزيل الشام: من صغار الصحابة، مات سنة ست وثمانين. د ت س.

تعقباه بقولهما: «وُلِدَ قبل وفاة النبي ﷺ بسنتين، ولذلك قال ابنُ عدي: مشكوكٌ في صُحْبته، وله أفعالٌ قبيحةٌ معروفةٌ، لذلك قال يحيى بن معين: كان رجل سوءٍ».

❀ أقول: هذه الأحكام غير دقيقة، وهي بحاجة إلى مزيد من البحث والتفتيش، ولا ينبغي أن يُتسرع في مثل هذا. وتقييد ولادته قبل وفاة النبي ﷺ بسنتين إنما هو قول الواقدي: محمد بن عمر الضعيف شيخ ابن سعد، قال ابن سعد في طبقاته: «قال الواقدي: ولد قبل وفاةِ النبي ﷺ بسنتين، قبض النبي ﷺ وهو صغير، وأنكروا أن يكون روى عن النبي ﷺ رواية أو سماعًا»(١). لكن ابن سعد لم يرتضِ هذا فقال: «وغيره يقول: أدرك النبي ﷺ وروى عنه وكان يسكن الشام، وبقي إلى خلافة عبد الملك بن مروان»(٢).

وكأنَّ الواقدي تفرد بنفي سماعه من النبي ﷺ فقد قال ابن سعد: «قال محمد ابن عمر: قبض رسول الله ﷺ، وبُسْر بن أبي أرطاة صغير، ولم يسمع من رسول الله ﷺ شيئًا في روايتنا»(٣) ثم قال ابن سعد: «وفي غير رواية محمد بن عمر: أنه سمع من النبي ﷺ وأدركه وروى عنه» (طبقاته ٧/ ٤٠٩ وتهذيب الكمال ٤/ ٦١).

وقد ورد حديثان قويان فيهما تصريحه بالسماع من النبي ﷺ:

---

(١) هذا النص لم نجده في المطبوع من الطبقات، وقد نقله الإمام المزي في تهذيب الكمال (٤/ ٦٩) ومعلوم لدى المختصين أن طبقات ابن سعد فيها نقص ليس باليسير.

(٢) تهذيب الكمال (٤/ ٦٩).

(٣) بنحوه في الطبقات (٧/ ٤٠٩).

الأول: أخرجه أحمد (٤/ ١٨١)، وأبو داود (٤٤٠٨)، والترمذي (١٤٥٠) وفي العلل الكبير (٤٢٣)، والنسائي (٨/ ٩١) والطبراني في الأوسط (٨٩٤٦)، وابن عدي في الكامل (٢/ ١٥٤ و٤٣٩ طبعة أبي سنة)، والبيهقي (٩/ ١٠٤) عن بسر بن أرطاة، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا تُقْطَعُ الْأَيْدِي فِي الغَزْوِ». قال الحافظ ابن حجر في الإصابة (١/ ١٤٧) عن سند أبي داود: «مصري قوي»، وصححه الضياء المقدسي في «**الأحاديث المختارة**»، وصححه ابن حبان، وجوّده الذهبي (انظر: فيض القدير ٦/ ٤١٧).

والحديث الثاني: أخرجه أحمد (٤/ ١٨١)، والطبراني في الكبير (١١٩٦) من طريق هيثم بن خارجة، حدثنا محمد بن أيوب بن ميسرة بن حَلْبَس، قال سمعت أبي يحدث عن بسر بن أرطاة القرشي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يدعو... وسنده قويٌّ أيوب بن ميسرة والد محمد لم يوثقه غير ابن حبان، وأخرج حديثه هذا في صحيحه (٢٤٢٤) و(٢٤٢٥). وأخرجه الحاكم (٣/ ٥٩١) من طريق إبراهيم بن أبي شيبان، قال: حدثني يزيد بن عبيدة بن أبي المهاجر، حدثني يزيد مولى بسر بن أبي أرطاة عن بسر بن أبي أرطاة.

قال الهيثمي في المجمع (١٠/ ١٧٨): «ورجال أحمد وأحد أسانيد الطبراني ثقات».

وهناك حديث ثالث ساقه ابن حبان بإسناده في ترجمته من قسم الصحابة في الثقات (٣/ ٣٦) وفيه سماعه إياه من النبي ﷺ. ويحتمل أن يكون جزءًا من الحديث الثاني. (انظر الكاشف ١/ ٢٦٥ الترجمة ٥٥٨).

وقد جزم بصحبته أكابر المحدثين فقد قال الدارقطني: «له صحبة، ولم تكن له استقامة بعد النبي ﷺ» (تهذيب الكمال ٤/ ٦٢).

لذا قال الذهبي في الكاشف (١/ ٢٦٥ الترجمة ٥٥٨): «صحابيٌّ».

أما قول ابن معين: «كان رجل سوء»، فقد فسره البيهقي فقال: «وذلك لما اشتهر من سوء فعله في قتال أهل الحرة». (نصب الراية ٣/ ٣٤٤).

أقول: وتحرفت لديهما كلمة: (عُمر)، وذلك لتقليدهما التام لطبعة الشيخ محمد عوامة فهي عنده هكذا (ص١٢١ الترجمة ٦٦٣) وكل هذا يدلل على أن لا أصل ولا أصول للمحررين، بل هو أخذ طبعة محمد عوامة بغثها وغثيثها، ولا أدري كيف غفل المحرران عن الصواب، واسم المترجم له يعرفه أدنى طالب حديث.

وقد جاء الاسم على الصواب: (عمير) بالياء في مخطوطة ص(الورقة: ٢٠أ) ومخطوطة الأوقاف (الورقة: ٢٤ ب)، وهو كذلك في الطبعات المتقدمة كطبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٩٦ الترجمة ٣٢)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ١٢٥ الترجمة ٦٦٤)، وهو كذلك في مصادر ترجمته منها: تهذيب الكمال (٤/ ٥٩ - ٦٠) الذي زعم المحرران أنهما قابلا أصل التقريب عليه، فالله يتولى السرائر.

لَوْ يَعْلَمُ التَّحْرِيرُ مَا أُدْرِي بِهِ ... لَمَشَى يَجُرُّ مِنَ الْحَيَاءِ ذُيُولَا

* * *

١٤٦- (٦٦٤ تحرير) بُسْر بن أَبي بُسْر المازنيُّ، والد عبد الله: صحابيٌّ، له ذكرٌ في مسلم بلا رواية. س.

❀ أقول: هكذا الرقم عندهما، وفيه سقط، فالصواب: (م س) كما في طبعات التقريب، كطبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٩٦ الترجمة ٣٣) وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ١٢٥ الترجمة ٦٦٥)، وفي الكاشف (١/ ٢٦٦ الترجمة ٥٥٩)، وفي تهذيب الكمال (٤/ ٦٩)، وصرح به المزي في آخر الترجمة فقال: «روى له مسلم والنسائي»، وإنما نشأ هذا الخطأ عند المحررين من تقليدهما التام لطبعة الشيخ محمد عوامة، فانظرها (ص١٢١ الترجمة ٦٤٦).

والمحرران يحاكمان في أمرين:

الأول: زعمهما أنهما قابلا نص التقريب على تهذيب الكمال.

والآخر: زعمهما أنهما أصلحا رقوم الطبعات السابقة.

وكل ذلك لم يحصل، فلو حصل لما وقعا فيما وقعا فيه، نسأل الله الستر والعافية وحسن الختام.

* * *

١٤٧- (٦٩٢ تحرير) بِشْر بن عاصم اللَّيْثِيّ: صدوقٌ يُخطئُ، من الثالثة. د س.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وَثَّقه النسائي وابن حبان، ولا أدري من أين جاء بقوله: «صدوق يخطئ».

❀ أقول: لي عليهما في كلامهما هذا ملاحظات أوجزها بما يأتي:

في إطلاقهما التوثيق فيه من الإيهام ما لا يخفى على صاحب الصنعة، فإن عمدتهما في توثيقه النسائي، إذ قال: «بشر بن عاصم ثقة». (تهذيب الكمال ٤/ ١٣٢)، فقال الدكتور بشار معلقًا: «هكذا نقل المزي عن النسائي، ولكن النسائي حينما وثقه لم ينسبه؛ إذ قال: «بشر بن عاصم ثقة» وهو عندئذٍ محتمل أن يكون هذا، ومحتمل أن يكون بشر بن عاصم بن سفيان الطائفي».

وهذا كلام أخذه الدكتور من ابن حجر في تهذيب التهذيب (١/ ٤٥٣) ولم ينسبه إليه.

وقد نص ابن القطان في «**بيان الوهم والإيهام**» (٤/ ٣٥٧ عقيب ١٩٤٤) أن مراد النسائي في كلامه هذا: بشر بن عاصم بن سفيان الطائفي، ولم يجزم أحدٌ بأن مراد النسائي هو الليثي سوى المحررين والذهبي كما سأذكره، فبنيا توثيقهما على أمر محتمل، ورَدّا به قول الحافظ ابن حجر، ولعلهما نسيا أو تناسيا القاعدة التي تقول: ما تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال.

فلم يبقَ لدينا إلا توثيق ابن حبان، وما نقلاه عنه: فيه من التغرير ما في سابقه (أو سوابقه)، فابن حبان إنما ذكره في الثقات (٤/ ٦٨) ولم يعمل فيه توثيقًا، وفرق - كما قلناه سابقًا - بين الأمرين.

وقد روى عنه ثلاثة من الرواة كما في تهذيب الكمال (٤/ ١٣٢)، ومما اتخذاه منهجًا. ما قرراه في مقدمتهما (١/ ٣٣ الفقرة (٣» بقولهما: «إذا ذكره ابن حبان وحده في «**الثقات**» وروى عنه ثلاثة، فهو مقبول في المتابعات والشواهد».

أما عدم درايته بوجه قول ابن حجر فيه: «صدوق يخطئ» فلعل الحافظ ابن حجر اطلع على بعض أخطائه، فأصدر حكمه هذا. وبعد هذا أودّ أن أنبه إلى أن هذه العبارة أخذها المحرران من تعليق الشيخ محمد عوامة على الكاشف

(١/ ٢٦٨ الترجمة ٥٨٣)، إلا أن الشيخ اكتفى بالاعتراض على كلمة «يخطئ» وأذعن لقوله: «صدوق»، فتلقفها المحرران وزادا عليها «صدوق»، وكان الأولى بهما - في أقل تقدير - أن يغيرا كلمة «أدري» إلى «ندري» فهما اثنان، إلا إذا كان الكاتب واحدًا، وهذا ما نظنه.

أما إنزال الحافظ ابن حجر المترجَم له إلى: «صدوق»، فإنما هو لقول ابن القطان في «**بيان الوهم والإيهام**» (٤/ ٣٥٦ عقيب ١٩٤٣): «وبشر بن عاصم الليثي مجهول الحال، ولا يعرف روى عنه غير حميد بن هلال».

ولم يترجح عنده أن النسائي قصده بتوثيقه، فتعارض عنده ذكر ابن حبان وتجهيل ابن القطان، فنزل به إلى: «صدوق»، ولذا قال عنه الذهبي في كاشفه (١/ ٢٦٨ الترجمة ٥٨٣): «وثِّق»، ولم يجزم بتوثيقه كما جزم بالذي قبله وهو الطائفي، وإن كان جزم في الميزان (١/ ٣١٩) بأن النسائي وثقه، وما أخال النسائي وثق إلا الطائفي.

* * *

١٤٨- (٧٠٢ تحرير) بِشْر بن مُعاذ العَقَديُّ، بفتح المهملة والقاف، أبو سَهْل البصريُّ الضرير: صدوقٌ، من العاشرة، مات سنة بضع وأربعين. ت س ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وثقه النسائي، وابن حبان، ومسلمة ابن قاسم

الأندلسي، وقال أبو حاتم: صالحُ الحديث صدوقٌ، وهو شيخه وشيخ الترمذي، والنسائي، وابن ماجه رووا عنه في سُننهم.

وروى عنه من الكبار: زكريا الساجي، وابن أبي الدنيا، وابن خزيمة وغيرهم».

❀ أقول: بل: هو صدوق كما قال الحافظ ابن حجر، ولم يطلق أحدٌ توثيقه بل أعلى ما قيل فيه: «صدوق» و«صالح الحديث». قال الحافظ ابن حجر في التهذيب (١/ ٤٥٨): «وقال مسلمة: بصريٌّ صالح، وكذا قال النسائي في أسامي شيوخه». فهذان العالمان أطلقا عليه لفظة: «صالح» وهي لا تعدو لفظة: «صدوق»

أما ابن حبان فإنما ذكره في الثقات (٨/ ١٤٤) وأرَّخ وفاته كما في (تهذيب الكمال ٤/ ١٤٧، وتهذيب التهذيب ١/ ٤٥٨) وفرق بين العبارتين، كما سبق.

أما كون من ذكروا من العلماء أن المترجم له شيخهم فهذا لا ينافي كونه صدوقًا، بل ثبت بالاستقراء أن هؤلاء العلماء رووا عن جملة من الضعفاء.

* * *

١٤٩- (٧٠٤ تحرير) بِشْر بن منصور السَّلِيميُّ، بفتح المهملة وبعد اللام تحتانية، أبو محمد الأزْديُّ البصري: صدوقٌ عابدٌ زاهدٌ، من الثامنة مات سنة ثمانين. م د س.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة عابد زاهد، فقد قال أحمد بن حنبل: ثقة ثقة وزيادة. وقال أبو زُرعة: ثقة مأمون، كان عبد الرحمن بن مهدي يُقدِّمه ويفضله ويحدث عنه. وقال أبو حاتم والنَّسائي: ثقة، وقال علي بن نَصْر الجَهْضَمي: ثبتٌ في الحديث. ولا نعلمُ فيه جَرْحًا البتة، فلا أدري[1] لِمَ قال المصنف فيه: صدوق؟».

---

(١) ومن غرائب المحررين أن يجعلا ضمير الفرد لاثنين!!.

❀ أقول: بل الواجب لمن تعقب الحافظ أن يدري؛ فقد قال يعقوب بن شيبة: «كان قد سمع ولم يكن له عناية بالحديث» (تهذيب التهذيب ١/ ٤٦٠).

فهذا الجرح وإن كان مردودًا لتقاعده عن معارضة أقوال الأئمة النقاد الذين بالغوا في الثناء عليه، إلا أن نفيهم الجرح عنه بتاتًا أمر آخر غفلا عنه، وكان الأولى بهما - وهما المحرران المتعقبان - أن يقولا قال فيه يعقوب، ثم يبينان عدم تأثيره في الراوي، وهذا من مقتضيات البحث الدقيق.

❀ ❀ ❀

١٥٠- (٧١٥ تحرير) بشير بن سلمان الكِندي، أبو إسماعيل الكوفي والد الحكم: ثقة يغرب، من السادسة. بخ م ٤.

❀ أقول: قالا في الحاشية: «**هكذا هو هنا، وفي أصله «تهذيب الكمال»** للمزي، وصوابه - كما سيأتي في ترجمة ولده الحكم ومصادر ترجمته -: النَّهدي».

أقول: هذه الحاشية أخذها المحرران من تعليقات الشيخ محمد عوامة (ص١٢٥ الترجمة ٧١٥)، واختصراها، ولا يفوتني هنا أن أنبه إلى مسألة، وهي: أن رقوم المترجم له تحرفت في تهذيب الكمال (الطبعة ذات الخمسة والثلاثين مجلدًا) إلى: (بخ م ع) فلا أدري كيف لم يدخل الدكتور بشار (م) في (ع).

❀ ❀ ❀

١٥١- (٧٢٣ تحرير) بَشير بن المهاجر الكوفيُّ الغَنَويُّ، بالمعجمة والنون: صدوق لَيِّنُ الحديث، رمي بالإرجاء، من الخامسة. م ٤.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به، فقد قال أحمد بن حنبل: منكر الحديث، قد اعتبرت أحاديثه فإذا هو يجيءُ بالعَجَب. وقال ابنُ عدي - بعد أن خَبَر حديثه أيضًا -: روى ما لا يُتابع عليه، وهو ممن يُكتب حديثه وإن كان فيه بعضُ الضعف. وقال العُقيلي: منكر الحديث. ولا نعلم وثقه كبير أحدٍ سوى ابن معين وكلام أحمد فيه من الجرح المفسَّر».

❀ أقول: لي عليهما في هذا ثلاث مُؤاخذات:

الأولى: اعتبرا قول الإمام أحمد: «منكر الحديث» جرحًا مفسرًا مع أنهما قالا في مقدمتهما (١/ ٤١): «وقول الإمام أحمد في الراوي: منكر. يطلقها على الثقة الذي يغرب على أقرانه بالحديث، أي: يتفرد وإن لم يخالف، عُرف ذلك بالاستقراء من حاله».

هذا هو نص كلامهما فمالهما تناقضا في ذلك؟! مع إني سأبين مدى مخالفته وتفرده.

الثانية: إن هذا الراوي قد احتج به مسلم في صحيحه في الأصول، والمحرران قالا في مقدمتهما (١/ ٢٩): «إن كل من روى عنه البخاري ومسلم في «**صحيحيهما**» واحتجا به في الحلال والحرام والأصول، فهو ثقة عندهما». فما لكما تناقضتما؟

الثالثة: قولهما: «ولا نعلم وثقه كبير أحد سوى ابن معين». أقول: هذا من أبطل الباطل فقد وثقه جماعة فقد قال النسائي: «ليس به بأس». (تهذيب الكمال ٤/ ١٧٧، تهذيب التهذيب ١/ ٤٦٨).

ووثقه العجلي، وابن خلفون، وذكره ابن حبان في الثقات (تهذيب الكمال ٤/ ١٧٨مع الهامش، وتهذيب التهذيب ١/ ٤٦٩). وقال الذهبي في الكاشف (١/ ٢٧٢ الترجمة ٦١٠): «ثقة فيه شيء». فهل يقال بعد هذا: «لم يوثقه كبير أحد». نسأل الله الصدق وحسن الخاتمة.

ولعل من أنكر أمره، إنما أنكره لحديث أخرجه البخاري في تأريخه الكبير (٢/ ١٠١- ١٠٢ الترجمة ١٨٣٩) قال: حدثنا خلاد قال: حدثنا بشير بن المهاجر، قال: سمعت عبد الله بن بريدة، عن أبيه، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: رأس مائة سنة يبعث الله ريحًا باردة يقبض فيها روح كل مسلم».

قال الإمام البخاري عقبه: «يخالف في بعض حديثه هذا». فظاهر كلام البخاري يدل على قلة ما خُولِف فيه.

ثم لعل من ضَعّفه إنما ضَعّفه بسبب الإرجاء، وهو أمر لا يقدح بالعدالة.

مَاذَا عَلَيْكُمْ لَوْ تَرَكْتُمْ قَوْلَكُمْ هَذَا وَخُضْتُمْ لُجَّةَ التَّحْقِيقِ

* * *

١٥٢- (٧٣٧ تحرير) بَكْر بن الحكم التَّميميُّ أبو بشر المزلِّق، بالزاي والقاف وتشديد اللام، جار حماد بن زيد: صدوق فيه لين، من السابعة. س.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يُعتبر به، فقد قال أبو زُرْعة الرازي: شيخٌ ليس بالقوي، وما وثقه كبير أحدٍ، والحديث الواحد الذي أخرجه النسائي لا يصح».

❀ أقول: ذكره ابن حبان في الثقات (٦/ ١٠٤) وقال أبو بكر البزار في مسنده: «حدثنا سهل بن بحر، حدثنا سعيد بن محمد الجرمي، حدثنا أبو بشر المزلِّق وكان ثقة، عن ثابت، فذكر حديثًا» (تهذيب التهذيب ١/ ٤٨٠).

فهل يقال فيه: ما وثقه كبير أحد، وقد وثقه البزار الإمام الجهبذ العارف بالعلل.

والعجب منهما!! أنهما نقلا هذا النص في تعليقهما على (تهذيب الكمال ٤/ ٢٠٤ هامش ٣) ولم ينسباه لتهذيب التهذيب، فتأمل.

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

* * *

١٥٣- (٧٤٠ تحرير) بَكْر بن زرعة الخَوْلانيُّ، الشاميُّ: مقبولٌ، من الخامسة. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق فقد روى عنه ثلاثة، ووثقه ابن حبان، فحديثه الواحد الذي أخرجه ابن ماجه (٨)، وأحمد (٤/ ٢٠٠): حسن».

❀ أقول: هذه مناقضة للمنهجية التي أرادا السير عليها، فابن حبان إنما ذكره

في الثقات (٤/ ٧٥) وقد شرطا في مقدمتهما (١/ ٣٣ فقرة ٣): «إذا ذكره ابن حبان وحده في «**الثقات**» وروى عنه ثلاثة، فهو مقبول في المتابعات والشواهد».

* * *

١٥٤- (٧٤٢ تحرير) بَكْر بن سَوَادة بن ثُمامة الجُذاميُّ، أبو ثُمامة المِصريُّ: ثقةٌ فقيهٌ، من الثالثة. مات سنة بضع وعشرين. خت م ٤.

❀ أقول: هكذا الرقوم عند المحررين، وبقيا عنها ساكتين، وهو قصور منهما ومخالفة لشرطهما، فقد زعما أنهما قابلا النص على تهذيب الكمال وأصلحا على غرار ذلك الرقوم.

ورقوم المترجم له عند المزي في تهذيب الكمال (٤/ ٢١٤): (خت ع)، وقد تعقبه الدكتور بشار تعقبًا حسنًا، فقال: «هكذا رقم له المزي مع أن رقم (ع) يغني عن الكل، كان الأحسن لو رقم له: (خت بخ م ٤) لما قاله في آخر الترجمة» انتهى كلامه، فما له لم ينبه إلى ذلك في «**التحرير**» ويطلب إضافة الرقم (بخ). وهذا يدلل على أن لا تحرير في ذلك، وإنما هي عجلةٌ كم ضيعت بحثًا وأتلفت نقدًا وأوهمت محرِّرًا، نسأل الله الإنصاف في الغضب والرضا.

* * *

١٥٥- (٧٤٥ تحرير) بَكْر بن عبد الوَهَّاب بن محمد بن الوليد بن نَجِيح المدنيُّ، ابن أخت الواقديّ: صدوقٌ، من الحادية عشرة، مات سنة بضع وخمسين. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، فقد روى عنه جمع غفير من الثقات وقال: صدوق، وهو التعبير الذي يستعمله في توثيق شيوخه، وأثنى عليه أحمد بن صالح خيرًا، ولا نعلم فيه جرحًا».

❀ أقول: هذهِ مجازفة، ولم يطلق أحدٌ توثيقه البتة، ورواية الجمع الغفير لا ترفع الصدوق إلى الثقة.

وقولهما: «قال: صدوق» لم يبينا لنا من هو القائل، ولعل في الكلام سقطًا تقديره: «وقال أبو حاتم: صدوق». وهذه النظرية التي تزعماها قد بينت بطلانها. فهذا الراوي لم أجد فيه سوى قول أبي حاتم الرازي: «صدوق» وقال أيضًا: «سمعت أحمد بن صالح أثنى على بكر بن عبد الوهاب خيرًا» (الجرح والتعديل ١/١/ ٣٨٩).

والمترجَم له ليس له في سنن ابن ماجه سوى حديث واحد برقم (٣٩٣٣) حسنه الدكتور بشار.

* * *

١٥٦- (٧٤٩ تحرير) بَكْر بن ماعز بن مالك، أبو حمزة الكوفي: ثقة عابد، من الرابعة. س.

❀ أقول: إن تشبع المحررين بما لم يعطيا ألزمهما ما لا يلزم، فقد ادعيا أنهما قابلا نص التقريب على تهذيب الكمال، وليس في عملهما ما يؤكد هذا، بل فيه ما يصحُّ أن يبطلَهُ، فرقوم المترجم له في تهذيب الكمال (٤/ ٢٢٦): (س فق)، وقد صرح بها المزي في آخر الترجمة، فقال: «روى له النسائي في المواعظ، وابن ماجه في التفسير»، وهو كذلك في تهذيب التهذيب (١/ ٤٨٦).

فلو أن المحررين اتعبا نفسيهما بما التزما لما وقعا فيما وقعا فيه، وهما اللذان إذا وجدا زلة على الحافظ أو شبهها انتقداه عليها دون تثبتٍ في بعض الأحيان كما مرَّ ويمرُّ.

* * *

١٥٧- (٧٥٣ تحرير) بَكْر بن يحيى بن زَبَّان، بزاي مفتوحة وموحدة ثقيلة، عَبْديٌّ، ويقال: عَنَزي، بنون وزاي، ويقال: عُمريٌّ بصريٌّ، يُكْنى أبا علي: مقبولٌ، من التاسعة. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال أبو حاتم: شيخٌ. فهو حسن الحديث إلا عند المخالفة».

❀ أقول: بل إن قول الحافظ فيه أصح، فإن قول أبي حاتم: «شيخ» من الطبقة الثالثة في المراتب وقد جعلها ابنه عبد الرحمن فيمن يكتب حديثه وينظر فيه (الجرح والتعديل ٢/٣٧). وهذا الراوي ليس له في ابن ماجه سوى حديثٍ واحدٍ (٢٧٠) وقد ضعف سنده الدكتور بشار.

* * *

١٥٨- (٧٦١ تحرير) بُكَيْر بن عبد الله، أو ابن أبي عبد الله، الطائيُّ الكوفيُّ الطويلُ المعروف بالضَّخْم: مقبولٌ رُمِي بالرَّفْض، من السادسة. م ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به...».

❀ أقول: لا منافاة ولا فرق بين اللفظين فالمقبول: هو من يقبل حديثه عند المتابعة كما نص عليه الحافظ في مقدمته (١/ ٢٤ طبعة مصطفى عبد القادر)

* * *

١٥٩- (٧٦٤ تحرير) بُكَيْر بن فَيْروز الرُّهاويُّ: مقبول، من الثالثة. ت.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق فقد روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ولا نعلم فيه جرحًا».

❀ أقول: له حديث واحد عند الترمذي (٢٤٥٠) ضعف الدكتور بشار سنده.

* * *

١٦٠- (٧٧٢ تحرير) بهز بن حَكيم بن معاوية القُشَيْريُّ، أبو عبد الملك: صدوقٌ من السادسة، مات قبل الستين. خت ٤.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وثقه يحيى بن معين، وعليُّ بن المديني وأبو داود، والنسائي، والترمذي، والحاكم، وابنُ عدي، وقال: لم أرَ له حديثًا منكرًا. وقال أبو زرعة: صالحٌ، ولكنه ليس بالمشهور. وقال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال غُنْدَر: قد كان شعبة مَسَّهُ ثم تبين معناه فكتب عنه. من هنا

يتضح أن أبا حاتم وحده لم يُحسِّن القول فيه فانفرد بذلك. ورواية بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده - وهي التي وَهَّنَها أبو حاتم الرازي كما يظهر - صَحَّحَها ابن معين، وأبو داود إذا كان دون بهز ثقة. (والصواب أن يقال: إن هذه الرواية: بهز بن حكيم، عن أبيه عن جده: حسنة الإسناد، لأن حكيم بن معاوية والد بهز لا يرتقي حديثه إلى مرتبة الصحيح). وقد دافع الذهبي عن بهز في «تأريخ الإسلام» دفاعًا مجيدًا، ويكفيه أن الزهَرِي روى عنه وهو أكبر منه، وأن يحيى بن سعيد القطان روى عنه، عن أبيه، عن جده، على ما هو معلوم من تشدُّد يحيى بن سعيد».

❀ أقول: بل كما قال الحافظ ابن حجر: «صدوق» فهو لا يرتفع فوق هذا والمحرران أعرضا عن كثير من الكلام الذي لا يوافق اعتراضهما، فقد قال عنه أبو زرعة: «صالح ولكنه ليس بالمشهور». (تهذيب الكمال ٤/ ٢٦١).

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: هو شيخ، يكتب حديثه ولا يحتج به» (الجرح والتعديل ٢/ ٤٣١، تهذيب الكمال ٤/ ٢٦١).

وقال الحاكم أبو عبد الله: «كان من الثقات، ممن يجمع حديثه، وإنما أسقط من الصحيح روايته، عن أبيه، عن جده لأنها شاذة لا متابع له فيها». (تهذيب الكمال ٤/ ٢٦٢).

وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به». (الكامل ٢/ ٢٥٤ طبعة أبي سنة وتهذيب الكمال ٤/ ٢٦٢).

وقال أبو داود: «هو عندي حجة وعند الشافعي ليس بحجة» (تهذيب التهذيب ١/ ٤٩٨)، وقد حسن له الترمذي حديث (١٨٩٧) وقال: «وقد تكلم شعبة في بهز بن حكيم».

وقال ابن حبان في المجروحين: «كان يخطئ كثيرًا فأما أحمد وإسحاق فهما يحتجان به، وتركه جماعة من أئمتنا». (المجروحين ١/ ١٩٤، وتهذيب التهذيب ١/ ٤٩٩).

بعد هذا: فهل يصح قولهما: «إن أبا حاتم وحده لم يحسن القول فيه»؟ بالتأكيد لا. وهل يُخالف الحافظ في اجتهاده هذا، وهو الذي خبر حديث كثيرٍ من الرواة؟!

* * *

١٦١- (٧٧٤ تحرير) بُوْر بضم أوله، ابن أَصْرم، أبو بكر المَرْوَزيُّ مشهور بكنيته: مقبولٌ، من العاشرة، مات سنة ثلاث - وقيل ست - وعشرين. خ.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، فقد روى عنه جمعٌ، وهو شيخ البخاري في «الصحيح»، فهو توثيقٌ له منه، فضلًا عن أنه من أهل بلده، ولا نعلم فيه جرحًا. أما قول ابن عدي: لا يعرف فيما ذكره الباجي - يعني في رجال البخاري - فهو مردودٌ برواية البخاري عنه في: كتاب الجهاد من صحيحه، قال: حدثنا أبو بكر بن أصرم - اسمه: بور - أخبرنا عبد الله، أخبرنا معمر، عن هَمّام بن مُنَبِّه، عن أبي هريرة ﷺ قال: «سَمَّى النبيُّ ﷺ الحربَ خَدْعةً[1]». (٣٠٢٩).

❀ أقول: الحق مع الحافظ وكلامهما عليهما مردودٌ كما سيأتي. فهذا الراوي لم يوثقه أحد، يدل على ذلك قول ابن عدي: «لا يُعْرَف»، وهو تلميذ تلميذ البخاري. ورواية الإمام البخاري عن هذا الراوي ليست في الأصول بل: في المتابعات والشواهد، وفرق بين أن يروي البخاري ومسلم عن راوٍ في الأصول، وبين من يرويان عنه في المتابعات والشواهد، كما نصا عليه في مقدمتهما (١/ ٢٩).

وهذا المثال الذي ساقاه إنما ذكره البخاري في المتابعات وله شواهد عدة.

فقد أخرجه البخاري (٤/ ٧٧)، قال: حدثنا عبد الله بن محمد قال: حدثنا عبد الرزاق. وقال البخاري: حدثنا أبو بكر (بور) بن أصرم قال: أخبرنا عبد الله كلاهما (عبد الرزاق، وعبد الله بن المبارك) عن معمر عن همام بن منبه به.

فها هي المتابعة!!

---

(١) قال البغوي في شرح السنة (١١/ ٤١): «ويروى هذا الحرف من ثلاثة أوجه أصوبها خَدْعة، بفتح الخاء وسكون الدال».

وقد توبع كذلك عند غير البخاري، فقد تابعه يحيى بن آدم متابعة تامة عند أحمد بن حنبل (٢/ ٣١٢).

وتابعه أيضًا الإمام أحمد (٢/ ٣١٤) متابعة نازلة فرواه، عن عبد الرزاق عن معمر، به.

أما الشواهد:

فقد أخرجه أحمد (٣/ ٢٢٤) من حديث أنس بن مالك.

وأخرجه الطيالسي (١٦٩٨)، والحميدي (١٢٣٧)، وسعيد بن منصور (٢٨٨٩)، وابن أبي شيبة (١٢/ ٥٣٠)، وأحمد (٣/ ٣٠٨)، والبخاري (٤/ ٧٧)، ومسلم (٥/ ١٤٣)، وأبو داود (٢٦٣٦)، والترمذي (١٦٧٥)، والنسائي في الكبرى (٨٦٤٣)، وابن الجارود (١٠٥١)، وأبو يعلى (١٨٢٦) و(١٩٦٨) و(٢١٢١)، والبيهقي (٧/ ٤٠ و٩/ ١٥٠) من حديث جابر بن عبد الله.

وأخرجه ابن ماجه (٢٨٣٤) من حديث ابن عباس.

وأخرجه النسائي في الكبرى (٨٦٤٤) من حديث علي بن أبي طالب.

وأخرجه أبو داود (٢٦٣٧) من حديث كعب بن مالك.

وأخرجه ابن ماجه (٢٨٣٣) من حديث عائشة.

فرجل روى عنه البخاري حديثًا واحدًا في المتابعات والشواهد، ولم يوثقه أحد كيف يوثقانه، ويخالفان فيه الحافظ ابن حجر؟! وهو الخبير العالم بصنيع الإمام البخاري، وقد قال ﷺ: «الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ». (البخاري ٧/ ٤٥ من حديث أسماء). نسأل الله العافية.

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

* * *

١٦٢- (٧٧٦ تحرير) بِلال بن أبي بُردة بن أبي موسى الأَشْعريُّ، قاضي البَصْرة، مُقِلٌّ، من الخامسة، مات سنة نيف وعشرين. خت ت.

تعقباه بقولهما: «لم يذكر المؤلف جرحًا أو تعديلًا فيه، وهو ضعيفٌ: وحديثه الذي أخرجه الترمذي (٣٢٤٩) لا يصحُّ، وقال عمر بن عبد العزيز: سبكناه فوجدناه خَبَثًا كله، وقال عمر بن شَبَّة: كان ظلومًا جائرًا، وذكره أبو العرب القيرواني في «الضعفاء».

❀ أقول: لم يكتف المحرران بأخذ نصوص محمد عوامة، بل تجاوزا ذلك إلى أخذ هوامشه واستدراكاته ومقدماته؛ وهذا النص أخذاه بحروفه من تعليقات محمد عوامة على التقريب (ص١٢٩ الترجمة ٧٧٦)، ولكنَّ الله يأبى إلا أن يظهر الحق، ولو بعد سنين، فإن الشيخ عوامة ذكر أن حديثًا للمترجم له عند الترمذي برقم (٣٢٤٩)، وهو خطأ محضٌ، صوابه: (٣٢٥٢)، ولما كان المحرران يأخذان من حيث لا يدريان لم يتنبها إلى هذا الخطأ.

وللمترجم له حديث آخر في الترمذي برقم (١٣٢٣) لم يتنبهوا جميعًا إليه، وقد قال فيه الترمذي: حسن غريب.

يَا مَنْ يَرَى التَّقْرِيبَ مُحْتَاجًا إِلَى ... تَحْرِيرِهِ لَمْ تَأْتِ بِالتَّحْرِيرِ

❀ ❀ ❀

١٦٣- (٧٨٥ تحرير) بلال بن يحيى بن طلحة بن عُبيد الله التَّيْميُّ، المدنيُّ: لَيِّنٌ، من السابعة. ت.

❀ أقول: عزى المحرران له حديثًا واحدًا عند الترمذي برقم (٣٤٤٧) وقالا: «ضعيف».

أقول: هذا الحديث ليس له: إنما حديثه برقم (٣٤٥١) قال فيه الترمذي: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا أبو عامر العقدي، قال: حدثنا سليمان بن سفيان المديني، قال: حدثني بلال بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله عن أبيه، عن

جده طلحة بن عبيد الله، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الْهِلَالَ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَهْلِلْهُ عَلَيْنَا بِالْيُمْنِ وَالْإِيمَانِ وَالسَّلَامَةِ وَالْإِسْلَامِ، رَبِّي وَرَبُّكَ اللَّهُ».

قال الترمذي: «حسن غريب».

* * *

١٦٤- (٧٨٧ تحرير) بلال بن يَسار بن زيد القرشي مولاهم، بصري: مقبول، من السابعة. د ت.

❀ أقول: عزيا له في الترمذي (٣٥٧٢) وهو خطأ صوابه (٣٥٧٧).

* * *

١٦٥- (٧٩٣ تحرير) تُبَيْع، بمثناة ثم موحدة، مصغر، ابن سُليمان، أبو العَدَبَّس، بفتح العين والدال المهملتين وتثقيل الموحدة بعدها مهملة وهو بكنيته أشهر: مجهول، من السادسة. د ق.

❀ أقول: أبعد الدكتور بشار النجعة في تعليقه على تهذيب الكمال (٤/ ٣٠٩) متابعًا غيره دون إشارة إليهم، فوقع في خطئهم (انظر تعليق الشيخ محمد عوامة على الكاشف ١/ ٢٧٨ الترجمة ٦٦٧) فإن فيه فوائد جمة.

* * *

١٦٦- (٧٩٦ تحرير) التِّلِبّ، بفتح ثم كسر وتشديد الموحدة، وقيل بتخفيفها، ابن ثَعْلَبة بن رَبيعة التميميُّ، العَنْبريُّ: صحابيٌّ. د س.

❀ أقول: سقطت من تحريرهما جملة: «له حديث واحد» بعد لفظة «صحابي»، وهي ثابتة في الطبعات القديمة كطبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١١٢ الترجمة ٥)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١٤٢ الترجمة ٧٩٨) وحتى في طبعة عادل مرشد (ص٦٩ الترجمة ٧٩٦) المسروقة من تحريرهما، وهي ثابتة أيضًا في طبعة الشيخ عوامة (ص١٣٠ الترجمة ٧٩٦) فلا أدري أين التحقيق والمقابلة والضبط والإتقان؟!

* * *

١٦٧- (٧٩٩ تحرير) تَمِيم بن أوس بن خارجة الداريُّ، أبو رُقيَّة بقاف، مصغر: صحابيٌّ مشهورٌ، سكنَ بيتَ المقدس بعد قتل عثمان، قيل مات سنة أربعين. خت م ٤.

❀ أقول: لي عليهما في هذه الترجمة تعقبان:

الأول: سقط من الترجمة لفظة: (وتحتانية) بعد لفظة: (بقاف)، وهي ثابتة في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١١٣ الترجمة ٩)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ١٤٣ الترجمة ٨٠١)، وهي ثابتة في مخطوطة ص(ص: ٢٣ ب)، والذي أوقع المحررين في هذا عكوفهما التام على طبعة عوامة، وعدم الرجوع إلى الأصول الخطية.

والثاني: رقوم المترجم له في تهذيب الكمال (٤/ ٣٢٦): (م ٤) بلا (خت)، والمحرران زعما مقابلة نص التقريب على التهذيب، ولو حصل ذلك لنبها على هذا الفارق، لكن إضافة رقم: (خت) نبه عليها الحافظ في التهذيب (١/ ٥١١)، فقال: «لم يرقم له المزي علامة البخاري، وله عنده حديث معلق في الفرائض».

* * *

١٦٨- (٨٠٣ تحرير) تَميم بن عَطية العَنْسِيُّ الشَّاميُّ: صَدوقٌ يَهِم، من السابعة. ت.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، فقد وثقه دُحَيْم وأبو زُرْعة الدمشقي وهما أعرف بأهل بلدهما، وابن حبان والذهبي، وما علمنا فيه جرحًا سوى قول أبي حاتم الرازي: محلُّه الصدق، ما أنكرتُ من حديثه شيئًا إلا ما روى إسماعيل بن عيَّاش، عنه، عن مكحولٍ، قال: جالستُ شريحًا كذا وكذا شهرًا، وما أرى مكحولًا رأى شُريحًا بعينه قط، ويدُّل حديثه على ضعف شديد. قلنا: فالمقصود في هذا هو هذا الخبر الواحد فقط، إن كان إسماعيلُ حفظه عنه، والثقة يخطئُ في الحديث والحديثين، فهذا ليس بقادح».

❀ أقول: قول الحافظ ابن حجر لا اعتراض عليه، فهو ناتج عن جمع الأقوال في المترجم له، فالمترجم له موثقٌ في عدالته، صدوق في نفسه، لكنه يخطئ ويهم في حديثه من حفظه، مع قلة حديثه. ومن روى حديثين أو ثلاثة وأخطأ في بعضها فهذا أمرٌ قادح في حفظه وحال هذا الراوي كذلك، فإن الترمذي لم يرو له حديثًا البتة، إنما ساق له أثرًا واحدًا فقط (٤/ ٢٧٨ عقيب ٢٥٠٦) قال: حدثنا علي بن حُجر، قال: حدثنا إسماعيل بن عياش، عن تميم بن عطية قال: كثيرًا ما كنت أسمع مكحولًا يُسألُ فيقول: ندانم. [يعني: لا أدري].

ثم إن جرح أبي حاتم مفسر فهو مقدم على توثيقه، وعبارة أبي حاتم الأخيرة: «يدل حديثه على ضعف شديد». تقدح في حفظه لقلة حديثه وخطئه فيه على قلته.

❀ ❀ ❀

١٦٩- (٨٠٤ تحرير) تميم بن محمود: فيه لِين، من الرابعة. د س ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيفٌ أو مجهولٌ، فقد تفرد جعفر بن عبد الله بن الحَكَم الأنصاري بالرواية عنه، ولم يوثقه سوى ابن حبان، وقال البخاري: في حديثه نَظَرٌ، وذكره العقيلي والدولابي وابن الجارود وابن عدي في جملة الضعفاء».

❀ أقول: الاقتصار على كلام الحافظ أولى وأدق، فهذا الراوي لم يقدح أحدٌ بعدالته إنما قال البخاري: «في حديثه نظر» وهو يعني حديثه الذي رواه جعفر بن عبد الحكم، عن تميم بن محمود، عن عبد الرحمن بن شبل، قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنْ نَقْرَةِ الْغُرَابِ، وَعَنْ فَرْشَةِ السَّبُعِ، وَإِنْ يُوَطِّنَ الرَّجُلُ الْمَكَانَ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ كَمَا يُوَطِّنُ الْبَعِيرُ». وليس له في الستة سوى هذا الحديث الواحد وهو عند أبي داود (٨٦٢)، وابن ماجه (١٤٢٩)، والنسائي (٢/ ٢١٤)؛ لذا قال العقيلي حينما أورده في الضعفاء (١/ ١٧٠ الترجمة ٢١٢): «لا يتابع عليه»، وليس له غيره خارج الستة سوى حديث أو حديثين، قال ابن عدي: «ليس له في الحديث إلا

عن عبد الرحمن بن شبل، وعبد الرحمن له صحبة، وله حديثان أو ثلاثة» (الكامل ٢/ ٢٨٢ طبعة أبي سنة، وتهذيب الكمال ٤/ ٣٣٤).

أقول: وحديثه هذا صححه ابن خزيمة (٦٦٢) و(١٣١٩)، وابن حبان (٢٢٧٧)، والحاكم (١/ ٢٢٩). وذكر المحرران له شاهدًا في تعليقهما على تهذيب الكمال (٤/ ٣٣٤ هامش رقم ١)، عند أحمد (٥/ ٤٤٦ - ٤٤٧).

فقول الحافظ أولى وأدق لما تقدم. (وانظر تعليق الشيخ محمد عوامة على الكاشف ١/ ٢٧٩ الترجمة ٦٧٦) فقد أدرك هذا، وهو من توفيق الله تعالى.

لِـلْآنَ لَـمْ تُـدْرِكْ بَـدِيـعَ صَـنِـيـعِـهِ　　لَوْ كُنْـتَ لَـمْ تَـلْجَأْ إِلَى التَّـحْـرِيـرِ

* * *

١٧٠- (٨٠٩ تحرير) تَوْبَة، أبو صَدَقة، الأنصاريُّ، مولى أَنَس البَصْريُّ: مقبولٌ، من الخامسة. س.

تعقباه بقولهما: «لو قال: «صدوق» لكان أقرب إلى الصواب فهذا رجلٌ روى عنه جمع من الثقات: شعبة، وأبو نعيم الفضل بن دُكَيْن، ووكيع بن الجراح، وغيرهم، ووثقه الذهبي في الميزان».

❀ أقول: هذا الراوي لم يؤثر فيه توثيقٌ عن أحد، وروى عنه أربعة فقط وليس له سوى حديث واحد، وقد طعن فيه الأزدي. ومنهج الحافظ لمن حاله هكذا أن يقول: «مقبول». ونقل المحررين توثيق الذهبي هكذا غيرُ مقبول وهو من التلاعب بالنصوص. فالذهبي - رَحِمَهُ اللهُ - ساقه في الميزان (١/ ٣٦١ الترجمة ١٣٤٩) فقال: «قال الأزدي: لا يحتج به. قلت: ثقة روى عنه شعبة». فالذهبي إنما وثقه ردًا على الأزدي باعتبار أنه شيخ شعبة، وشعبة متشدد في الرجال (على أن المحررين لا يرتضيان إطلاق توثيق رجال شعبة كما نصا عليه في المقدمة (١/ ٢٧) فقالا: «. . . فقد روى شعبة عن سيف بن وهب التميمي، ومحمد بن عبيد الله العرزمي، وإبراهيم بن مسلم الهجري وجابر بن يزيد الجعفي، وغير واحد ممن يضعفون في الحديث».

وقد فهم الحافظ ابن حجر مقصود الذهبي بأن رواية شعبة توثيق له فقال: «وقال أبو الفتح الأزدي: لا يحتج به. وقرأت بخط الذهبي بل: هو ثقة روى عنه شعبة. يعني روايته عنه توثيق له». (تهذيب التهذيب ١/ ٥١٦) ومما يدلل على صحة قول الحافظ ابن حجر، أن الذهبي ساق توبة في «**ديوان الضعفاء والمتروكين**» (٦٧٧)، وذكر قول الأزدي، وسكت.

وقد وقع لمغلطاي مثل ما وقع للمحررين، فتناوله الدكتور بشار في تعليقه على تهذيب الكمال (٤/ ٣٤١ هامش ٣) فغمزه في نقله فقال: «قال بشار: ونقل مغلطاي قول الذهبي هذا لكنه حذف قوله: روى عنه شعبة... إلخ».

أقول: فما لهما صنعا كما صنع. نسأل الله الإنصاف في الرضا والغضب.

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

* * *

١٧١- (٨١٥ تحرير) ثابت بن سعيد بن أبيض بن حَمّال، بالمهملة وتشديد الميم، المأرِبيُّ بكسر الراء بعدها موحدة: مقبولٌ، وروايته عند النسائي في «الكبرى». ٤.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول، تفرد بالرواية عنه ابنُ أخيه فرج بن سعيد بن علقمة بن سعيد، ولم يوثقه سوى ابن حبان، وقال الذهبي في «الميزان»: لا يعرف».

❀ أقول: الدكتور هاشم جميل في كتاب: «**مدرسة الحديث في اليمن**» (ص٢٨٤) وأحيل إلى ترجمة حكيم الصنعاني.

* * *

١٧٢- (٨١٦ تحرير) ثابت بن السِّمْط، بكسر المهملة وسكون الميم شاميٌّ، قال ابن حِبان: هو أخو شُرَحبيل: صدوقٌ، من الثالثة. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول، تفرد بالرواية عنه عبد الله بن مُحَيْرِيز، ولم يوثقه سوى ابن حبان».

❀ أقول: هذه مجازفة، وقول الحافظ لا اعتراض عليه، ورواية عبد الله بن محيريز إنما هي في سنن ابن ماجه فقط، وقد روى عنه عدد، فقد قال الحافظ ابن حجر: «ذكره ابن حبان في «**الثقات**» وأفاد بأنه أخو شرحبيل. وقال: يروي عن جماعة من الصحابة. روى عنه أهل الشام».

ثم هذا الراوي ليس له في ابن ماجه سوى حديث واحد برقم (٣٣٨٥) عن عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله ﷺ: «يَشْرَبُ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرَ بِاسْمٍ يُسَمُّونَهَا إِيَّاهُ» وهو حديث صحيح (والعجب أن الشيخ شعيبًا الأرنؤوط قال في تعليقه على تهذيب الكمال (٤/ ٣٥٥ هامش ٦): «رجاله ثقات»)، وهذا الحديث له شواهد فهو صحيح بها، فقد أخرجه ابن ماجه (٣٣٨٤)، والطبراني في الكبير (٨/ ٩٤ حديث ٧٤٧٤)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٩٧) من حديث أبي أمامة الباهلي.

وأخرجه أحمد (٥/ ٣٤٢)، وأبو داود (٣٦٨٨)، والبيهقي (٨/ ٢٩٥ و١٠/ ٢٣١) من حديث أبي مالك الأشعري، وصححه ابن حبان (١٣٣٤موارد).

وأخرجه الحاكم (٤/ ١٤٧)، والبيهقي (٨/ ٢٩٤ - ٢٩٥) من حديث عائشة.

* * *

١٧٣- (٨٢٨ تحرير) ثابت بن قيس الغِفاريُّ مولاهُم، أبو الغُصْن المَدَنيُّ: صدوقٌ يَهِم، من الخامسة، مات سنة ثمان وستين ومئة. ي د س.

تعقباه بقولهما: «هو عندنا حسن الحديث، فقد وثقه أحمد بن حنبل، وقال النسائي ويحيى بن معين في رواية: ليس به بأس. وتكلم في حفظه الحاكم

والبزار، وضعفه ابن حبان، فحديثه ضعيف عند المخالفة».

❀ أقول: هذا الاستدراك لا قيمة له، فلا منافاة بين الحكمين فالحافظ أطلق عليه لفظة «صدوق» فهو «حسن الحديث»: عند التفرد «صحيح»: عند المتابعة «ضعيف»: عند المخالفة. وكأنَّ المحررين حاولا أنْ يحذفا قول الحافظ: «يهم» وهذا خطأ منهما. فاتباع هذه اللفظة لـ «صدوق» ينبهنا على أخطائه لنتَّقيها وَلْيُؤَخر هذا الراوي عند المخالفة. وقد فسرها ابن حبان فقال في «**المجروحين**»: «كان قليل الحديث كثير الوهم فيما يرويه لا يحتج بخبره، إذا لم يتابعه غيره عليه» (المجروحين ١/ ٢٠٦، وتهذيب الكمال ٤/ ٣٧٤ هامش ٤).

ثم إنهما لما عزيا تضعيف حفظه للحاكم والبزار، فكأنهما أرادا إهمال قولهما. وهما لم يتفردا بذلك فقد قال الآجري، عن أبي داود: «ليس حديثه بذاك» (تهذيب التهذيب ٢/ ١٣).

وقال ابن معين في الرواية الثانية: «ضعيف» (المجروحين ١/ ٢٠٦، وتهذيب الكمال ٤/ ٣٧٤ هامش رقم ٤).

❀ ❀ ❀

١٧٤- (٨٢٩ تحرير) ثابت بن محمد العابدُ، أبو محمد، ويقال أبو إسماعيل: صدوق زاهد يخطئ في أحاديث، من التاسعة، مات سنة خمس عشرة. خ ت.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، وثقه مُطيّن وصدَّقه أبو حاتم، وهو من شيوخ البخاري في «الصحيح»»، روى عنه حديثين في الهبة والتوحيد ولم ينفرد بهما. وقال ابن عدي: «هو عندي ممن لا يتعمد الكذب، ولعله يخطئ». قلنا: بسبب الخطأ القليل نزل إلى مرتبة الصدوق».

❀ أقول: هذا الاعتراض والتعقب لا داعي له، وغاية هذا الاعتراض ميلهما إلى حذف كلمة: «يخطئ» وهي ضرورية: للتنبه إلى أخطائه، والحذر منها والانتفاع

بها عند المخالفة. ثم إنَّ ذكرهما رواية البخاري لا داعي له؛ لأن البخاري انتقى من صحيح حديثه ما علم أنه لم يخطئ فيه؛ لذا ساقه في ضعفائه وأورد له حديثًا منكرًا (ميزان الاعتدال ١/٣٦٦ - ٣٦٧). وهناك أقوال في إنزال رتبة الراوي لم يذكراها فقد قال الدارقطني: «ليس بالقوي ولا يضبط وهو يخطئ في أحاديث كثيرة» (تهذيب التهذيب ٢/١٤). وقال الحاكم: «ليس بضابط» (الميزان ١/٣٦٦، تهذيب التهذيب ٢/١٤).

* * *

١٧٥- (٨٣٦ تحرير) ثابت الأنصاريُّ، والد عَدِي، قيل: هو ابن قيس بن الخَطِيم، وهو جد عدي، لا أبوه، وقيل: اسم أبيه دينار وقيل: عمرو بن أَخْطب، وقيل: عُبيد بن عازب: وهو مجهول الحال، من الثالثة. د س ق.

❀ أقول: قالا في الحاشية: «**هكذا في الأصل، وفي «تهذيب التهذيب» وهو خطأ، صوابه: (د ت ق)، كما عند المزي، فحديثه عند الترمذي (١٢٦) كما بيناه في «تهذيب الكمال»**».

أقول: لي عليهما في هذه الترجمة، ثلاث ملاحظات:

الأولى: إنهما أخذا هذا الهامش بحروفه من استدراكات الشيخ محمد عوامة على طبعته الثالثة (ص٧٧٠)، وهي التي كتبها عوامة قبل تأليف التحرير بتسعة أعوام.

الثانية: إن تقليدهما لسلخ نصوص الشيخ محمد عوامة منعهما من البحث عن أحاديث المترجم له، في جامع الترمذي، فللمترجم حديث آخر في نفس الصفحة رقمه (١٢٧).

مَا زِلْتَ ذَا عَجَلٍ تُحَرِّرُ مُسْرِعًا أَقْوَالَ شَيْخٍ فِي الْعُلُومِ ضَلِيعِ

الثالثة: إنهما اضطرا أن يضيفا إلى النص الذي سلخاه، فأضافا: «كما بيناه في

تهذيب الكمال» علمًا بأنهما لم يبينا ذلك. فتأمل واحكم!! نسأل الله الستر والعافية.

* * *

١٧٦- (٨٤١ تحرير) ثَعْلَبة بن سُهَيْل الطُّهَوِيُّ، بضم المهملة وفتح الهاء أبو مالك الكوفيُّ، سكن الرَّي، وكان يَطِبُّ: صدوقٌ، من السابعة. ت ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، فقد روى عنه جمعٌ، ووثقه يحيى بن معين في رواية الكَوْسَج، وقال ابن الجُنَيد ليحيى: ثقةٌ؟ فقال يحيى: لا بأس به، ولا نعلم فيه جرحًا».

❀ أقول: بل هو كما قال الحافظ لا يعدو ذلك. وهناك رواية ليحيى لم ينقلاها قال فيه: «ليس بشيء». (تهذيب التهذيب ٢/٢٣)، فيستخلص من مجموع كلام ابن معين أنه لا يرتفع عن: «صدوق»، كما يدلل عليه من خلال جوابه لابن الجنيد. ثم إن هذا الراوي ليس له كبير راوية. فالترمذي لم يروِ عنه حديثًا، بل ساق له أثرًا (ج ١/٩٩ عقيب ٥٤)، قال: حدثنا محمد بن حميد، قال: حدثنا جرير، قال: حدثنيه عليٌّ بن مجاهد، عَنِّي وهو عندي: ثقة، عن ثعلبة، عن الزهري، قال: إنما أكره المنديل بعد الوضوء؛ لأن الوضوء يوزن».

أما ابن ماجه فروى له حديثًا واحدًا برقم (١٩٠١) وهو ضعيف، ضعفه الدكتور بشار. فعلى هذا يكون رفعه إلى: «ثقة» من مجازفات المحررين.

* * *

١٧٧- (إحالة ينبغي أن تكون عقيب ٨٤٢) ثعلبة بن ضبيعة، يأتي في ترجمة أبيه.

❀ أقول: هذه الإحالة سقطت من «**التحرير**» بسبب سقوطها من طبعة الشيخ محمد عوامة، وهي ثابتة في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/١١٨ الترجمة ٣٤)،

وفي طبعة مصطفى عبد القادر عطا، بين معكوفتين (١/ ١٤٩ عقيب ٨٤٤)، وفي مخطوطة ص(الورقة: ٢٤ ب).

وهذا يبطل زعم المحررين بأنهما اعتمدا نسخًا خطية، ويبطل زعمهما بتعقبهم الطبعات السابقة، فلا أصل ولا أصول، ولا مطابقة ولا مقابلة، إنما هو الأخذ من طبعة الشيخ محمد عوامة.

لَوْ كُنْتُمَا قَابَلْتُمَا تَحْرِيرَكُمْ مَا جَاءَ طُوفَانًا مِنَ الْأَخْطَاءِ

* * *

١٧٨- (٨٤٣ تحرير) ثَعْلَبة بن عِبَاد، بكسر المهملة وتخفيف الموحدة، العَبْديُّ، البصريُّ: مقبولٌ، من الرابعة. عخ ٤.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهولٌ، تفرد بالرواية عنه الأسود بن قيس ولم يوثقه سوى ابن حبان، وذكره عليُّ بن المديني في المجاهيل الذين يروي عنهم الأسود بن قيس. وقال ابن حَزْم وابن القطان: مجهول. أما قول الترمذي عقب حديثه الذي رواه عن سَمُرة بن جندب (٥٦٢): «حسن صحيح» ففيه نظر، أو يكون الترمذي قد حَكَمَ على المتن، وربما يكون له شاهد يتقوى به، لا سيما أنه قال بإثره: وفي الباب عن عائشة. ولعل صنيع الترمذي هو الأولى».

❁ أقول: الحافظ ابن حجر لم يوثقه حتى يستدركا عليه. والراوي إذا تفرد عنه راوٍ، ووثقه إمام معتبر، تزول جهالة عينه عند جماعة من المحدثين، وهذا الراوي ذكره ابن حبان في الثقات (٤/ ٩٨)، وصحح حديثه المذكور (٥٩٧ و٥٩٨ موارد، ٢٨٥١ الإحسان)، وكذلك ابن خزيمة (١٣٩٧) والحاكم (١/ ٣٣٤).

والحافظ ابن حجر في أحكامه ينظر إلى جميع ما يتعلق بالراوي ويحف به.

ثم إن المحررين تناقضا فقالا عن حكم الترمذي: «فيه نظر» ثم قالا: «ولعلَّ صنيع الترمذي هو الأولى». فتأمل! نسأل الله الهداية والرشاد.

١٧٩- (٨٤٦ تحرير) ثَعْلَبة بن مُسلم، الخَثْعَميُّ، الشاميُّ: مستورٌ، من الخامسة. د فق.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق، فقد روى عنه جمعٌ، ووثقه ابن حبان».

❀ أقول: إنما ذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ١٥٧) وفرق بين العبارتين. ثم إن هذا الراوي روى عنه أربعة فقط. وقاعدتهما - غير الدقيقة - التي مشيا عليها خالفاها هما، فالراوي مستور كما قال الحافظ.

* * *

١٨٠- (٨٤٨ تحرير) ثَعْلَبة الأسلميُّ: مقبولٌ، من السابعة. قد.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، فقد روى عنه اثنان ولم يوثقه أحدٌ».

❀ أقول: ذكره ابن حبان في «**الثقات**» كما نص عليه ابن حجر في التهذيب (٢/ ٢٦)، ولم يشر الدكتور بشار في مصادر ترجمة ثعلبة هذا من تهذيب الكمال (٤/ ٤٠٠ هامش ١)، إلى ثقات ابن حبان، فقد خفي عليهما ذلك وهما المحرران المتعقبان، والسبب في هذا: أن ابن حبان ذكره في ثقاته (٦/ ١٢٨) ونسبه الأسدي، فخفي عليهما ذلك، ولو كلَّفا نفسيهما ونظرا في الهامش لقرآ قول المحقق: «هكذا في الأصول، وفي التأريخ الكبير [١/ ٢/ ١٧٤] والتهذيب ٢/ ٢٦: الأسلمي، كذا»، ولو قارنا بين شيوخه وتلامذته الذين ذكرهم ابن حبان، بالذين ذكرهم المزي لتيقنا ذلك.

* * *

١٨١- (٨٥٦ تحرير) ثُمَامة بن وائل بن حُصَيْن، وقد ينسب لجده وقيل: اسمه وائل بن هاشم بن حُصَيْن، أبو ثِفَال، بكسر المثلثة بعدها فاء، المُرِّيُّ، بضم الميم ثم راء، مشهورٌ بكنيته: مقبول، من الخامسة. ت ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف، قال البخاري: في حديثه نَظَر. وذكره العُقيلي في «الضعفاء». وقال الإمام أحمد عن حديثه: لا يثبت. وقال الذهبي في

«الميزان»: «ما هو بقويٍّ ولا إسناده يمضي»، ولم يوثقه سوى ابن حبان».

❀ أقول: هذه من مجازفات المحررين فإنزاله إلى رتبة: «ضعيف» منزلة هابطة في حقه؛ فالمحرران يعدان الضعيف فيمن لا يعتبر بحديثه، فقالا في المقدمة (١/ ٤٨): «ومن قلنا فيه: «ضعيف»، فحديثه ضعيف لا يصلح للمتابعات ولا للشواهد»، مع أن هذا الراوي لم يُؤَثِّر فيه تضعيف بهذه المثابة.

أما قول البخاري فقد قال: «في حديثه نظر»، ولم يقل: «فيه نظر» وفرق بين العبارتين قال الشيخ محمد عوامة في تعليقه على الكاشف (١/ ٢٨٥) على قول البخاري: «إنَّ قول البخاري هذا يُؤَثِّر على ضبط الراوي لا على عدالته».

فهذا الجرح من الإمام البخاري يُؤَثِّر على ضبطه، لا على عدالته وما دام الأمر هكذا فمثل هذا تنفعه المتابعات والشواهد.

وأما العقيلي فإنما ذكره في ضعفائه (١/ ١٧٧ الترجمة ٢٢٢) لقول البخاري وكلام الإمام أحمد في حديث الراوي لا في عدالته وحفظه.

وأما تضعيف الذهبي له فليس من التضعيف الشديد، وقد قابل ذلك توثيق ابن حبان له، وقول البزار: «مشهور».

ثم إنهما لو دققا في اصطلاح ابن حجر لعلما أنهما في غير طريق التدقيق سائران، فقد قال الحافظ ابن حجر في مقدمته (١/ ٢٤ طبعة مصطفى): «السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فليِّن الحديث».

* * *

١٨٢- (٨٥٧ تحرير) ثَوَاب، بتخفيف الواو، ابن عُتْبَة المَهْرِيُّ، بفتح الميم وسكون الهاء، البصريُّ: مقبولٌ، من السادسة. ت ق.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد وثقه ابن معين وقال أبو داود: ليس به بأس. وأنكر أبو زُرْعة وأبو حاتم الرازيان على ابن معين توثيقه مطلقًا.

له حديث واحدٌ رواه ابن ماجه (١٧٥٦) والترمذي (٥٤٢) واستغرَبه، وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٢٨١٢). وقال البخاريُّ: لا أعرف لثواب غير هذا الحديث. وقد ساق له ابن عدي هذا الحديث، ثم قال: وهذا الحديثُ قد رواه غيره عن ابن بريدة، منهم: عُقْبة بن عبد الله الأصم، ولا يلحقه بهذين ضعف. وقال الحاكم بعد أن صحح حديثه: «وهذه سُنَّة عزيزة من طريق الرواية مستفيضة في بلاد المسلمين».

❀ أقول: هذا الاستدراك والتعقب ليس هو إلا من الإطالة وتسويد الورق، إذ لا منافاة بين الحكمين، فالمقبول عند الحافظ: يقبل حديثه ويحتج به، وحال هذا الراوي هكذا فليس للمترجم له غير حديث واحد، رواه عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ، وَكَانَ لَا يَأْكُلُ يَوْمَ النَّحْرِ حَتَّى يَرْجِعَ»، وقد توبع تابعه عقبة بن عبد الله الرفاعي الأصم عند أحمد (٥/ ٣٥٢)، والدارمي (١٦٠٨) وغيره كما ذكره ابن عدي.

ثم إن المحررين أهملا بعض التجريح فقد قال العجلي: «يكتب حديثه وليس بالقوي». (تهذيب التهذيب ٢/ ٣١)، وقال الذهبي في الكاشف (٢/ ٢٨٥ الترجمة ٧٢٠): «فيه لين».

* * *

١٨٣- (٨٦١ تحرير) ثَوْر بن يزيد، بزيادة تحتانية في أول اسم أبيه، أبو خالد الحِمْصيُّ: ثقةٌ ثَبْتٌ إلا أنه يرى القَدَر، من السابعة، مات سنة خمسين، وقيل ثلاث - أو خمس - وخمسين. ع.

❀ أقول: هكذا رقما له: (ع) وقالا في الحاشية: «**هكذا وقع رقمه (ع) وهو خطأ، فما علمنا أن مسلمًا أخرج له، ولا ذكر لذلك في «التهذيبين» ورمزه فيهما (خ ٤)**».

أقول: هكذا تحرَّفَ عليهما النص، وقالا هذه المقالة تقليدًا منهما لطبعة الشيخ عوامة (ص١٣٥ الترجمة ٨٦١)، ولم يدققا ما وجدا فقد جاء رقمه في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٢١ الترجمة ٥٣): (خ ٤)، وكذلك في طبعة

مصطفى عبد القادر (١/ ١٥١ الترجمة ٨٦٣)، فأين ما ادعياه من النسخ والمقابلة؟.

﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾

تنبيه: وهذا الهامش الذي ذكراه أخذاه من استدراكات عوامة على طبعته الثالثة (ص٧٧٠) وقد كتبه عوامة قبل تأليف التحرير بتسعة أعوام

فإنا لله وإنا إليه راجعون

* * *

١٨٤- (٨٦٢ تحرير) ثُوَيْر، مصغر، ابن أبي فاختة، بمعجمة مكسورة ومثناة، سعيد بن عِلَاقة، بكسر المهملة، الكوفيُّ، أبو الجَهْم: ضعيفٌ رمي بالرَّفْض، من الرابعة. ت.

❀ أقول: سقطت عندهما من النص لفظة: (مفتوحة) بعد: (ومثناة) وسبب ذلك تقليدهما لطبعة محمد عوامة (ص١٢٥ الترجمة ٨٦٢)، وهي ثابتة في طبعات التقريب كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٢١ الترجمة ٥٤)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١٥١ الترجمة ٨٦٤) وهو يدعي أنه اعتمد نسخة بخط ابن حجر.

* * *

١٨٥- (٨٧٣ تحرير) جابر بن عَمرو، أبو الوازع الرَّاسِبيُّ: صدوقٌ يَهِمُ من الثالثة. بخ م ت ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيفٌ يعتبر به، فقد اختلف فيه قولُ يحيى بن معين، إذ روى الدوري، وأحمد بن أبي يحيى عنه أنه قال: ليس بشيء. وقال فيه إسحاق بن منصور عنه: ثقة، ولعل رواية الدوري أرجح وقال النسائي: منكر الحديث. ووثقه أحمد بن حنبل. وروى له مسلم حديثين:

الأول: في فضل أهل عُمان (٢٥٤٤). والثاني: في الأدب (٢٦١٨) فلم يخرِّج له في الأحكام. وأخرج له الترمذي حديثًا واحدًا في الزهد (٢٣٥٠)، وقال: «حسن غريب».

❀ أقول: هذا تعقيب غير سديد، وتُستدرك عليهما فيه عدة أمور:

الأول: إنهما أهملا أقوالاً أخرى في تقوية الراوي. فقد وثقه ابن حبان (٦/ ١٢٩) وصحح له (٥٤١) و(٢٩٢٢) وقال ابن عدي: «ما أعرف له كثير رواية وإنما يروى عنه قوم معدودون وأرجو أنه لا بأس به» (الكامل ٢/ ٣٣٧ طبعة أبي سنة، وتهذيب التهذيب ٢/ ٤٤). وقال الذهبي في الكاشف (١/ ٢٨٧ الترجمة ٧٣٥): «ثقة».

الثاني: جعلا توثيق يحيى بن معين من رواية إسحاق بن منصور حسب والصحيح أن إسحاق بن منصور لم يتفرد بهذا النقل عن يحيى بن معين، بل تابعه عليه يحيى بن أبي مريم، كما رواه ابن عدي في كامله (٢/ ٣٣٧ طبعة أبي سنة).

الثالث: رجحا رواية الدوري على رواية إسحاق - وهي التي وافقتها رواية ابن أبي مريم - ولا داعي لذلك؛ إذ لا منافاة بين الروايتين كما يأتي في الوجه الآخر.

الرابع: عَدّا لفظة يحيى بن معين: «ليس بشيء» لفظة تضعيف، وهذا من أعجب الخطأ، فقد عُرف بالاستقراء أنه يُطلق هذه اللفظة على من كانت أحاديثه قليلة كما في الرفع والتكميل (ص٢١٣ الإيقاظ: ٨) والحال هنا هكذا كما صرح به ابن عدي[1]، وليس له في الكتب الستة سوى ثلاثة أحاديث. والأعجب والأدهى أن المحررين يعلمان

---

(١) بدلالة أن ابن معين أطلق توثيقه في روايتين عنه، لاثنين من أحفظ مَنْ روى عنه أقواله في الجرح والتعديل.

بهذا؛ إذ قالا في مقدمتهما (١/ ٤١): «قول ابن معين في الراوي: «ليس بشيءٍ» يعني: أن أحاديثه قليلة».

الخامس: إن هذا الراوي من رجال مسلم وقد أخرج له في الأصول، وليس في المتابعات والشواهد، فتضعيف من حاله هكذا مجازفة ومنازعة لصاحب الصحيح.

السادس: هذا الراوي ليس له في ابن ماجه سوى حديث واحد برقم (٣٦٨١) قال عنه الدكتور بشار: «إسناده صحيح، ورجاله ثقات»، هكذا قال فخالف فعله هذا، قوله في التحرير، فتناقض!!

السابع: فلم يبق لهما سوى قول النسائي: «منكر الحديث»، و«منكر الحديث» يطلق على الضعيف إذا خالف الثقات، وهذا الراوي له ثلاثة أحاديث لم يخالف فيها، بل: صُحِّحَت، وقد حسن الترمذي واحدًا منها، لهذا يحمل قول النسائي: منكر الحديث، على تفرد الثقة، كما هو مذهب جماعة من أهل الحديث.

وأخيرًا أقول: رجلٌ وثقه ابن معين، وأحمد بن حنبل، وأخرج له مسلم في الأصول من صحيحه، ووثقه ابن حبان وصحح له، وحسَّن له الترمذي ووثقه الذهبي، وليس له إلا النزر اليسير من الحديث، ولم يخطئ أو يخالف فيه، كيف يُضَعَّف؟!

فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

* * *

١٨٦- (٨٧٥ تحرير) جابر بن كُرْديٍّ، بضم الكاف وسكون الراء وآخره ياء مثقلة، الواسطيُّ البزاز: صدوقٌ، من الحادية عشرة مات سنة خمس وخمسين. قال المِزيُّ: لم أقف على رواية النسائي عنه. (س).

❀ أقول: سقطت عندهما عبارة: (والدال المهملة) بعد قوله: (وسكون الراء)، وسببه تقليدهما التام لطبعة محمد عوامة، فقد سقطت عنده (ص١٣٦ الترجمة ٨٧٥)، وهي ثابتة في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٢٣ الترجمة ١٣)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ١٥٣ الترجمة ٨٧٧)، وهي ثابتة في نسخة ص(الورقة: ٢٥ ب).

ولا يفوتني هنا أن أنبه إلى أمر آخر، وهو: أن المحررين إمَّعة لمحمد عوامة فحيث أصاب أصابا، وحيث أخطأ أخطآ، فعوامة جعل رقم النسائي (س) بين هلالين، وقلداه، ولا معنى لذلك، فالذي يوضع بين الأقواس من زيادات الناشرين، وليس الأمر هاهنا كذلك، فالرقم ثابت في طبعات التقريب وتهذيب التهذيب (٢/ ٤٤).

* * *

١٨٧- (٨٨٢ تحرير) الجارود بن معاذ السُّلَمي، الترمذي: ثقة رُمي بالإرجاء، من العاشرة، مات سنة أربع وأربعين. ت (س).

❀ أقول: رقما له هكذا: ت (س) وعلقا في الهامش على رقم النسائي بقولهما: «**سقط من الأصل رقم (س)، واستدرك من التهذيبين**».

أقول: بل لم يسقط، وهو ثابت في الطبعات، وانظر على سبيل المثال: طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٢٤ الترجمة ٢١) فقد جاءت رقومه هكذا: (ت س)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١٥٤ الترجمة ٨٨٤) وإنما سقط رقم النسائي من طبعة محمد عوامة (ص١٣٧ الترجمة ٨٨٢)، فأين النسخ وأين المقابلة؟!

* * *

١٨٨- (٨٨٩ تحرير) جامع بن مَطَر الحَبَطيُّ، بفتح المهملة والموحدة، البَصْريُّ: صدوقٌ، من السادسة. ي د س.

❀ أقول: سقطت عندهما عبارة: (بعدها مهملة) بعد لفظة: (والموحدة) وسبب ذلك تقليدهما التام لطبعة محمد عوامة، فقد سقطت عنده (ص١٣٧ الترجمة ٨٨٩)، وهي ثابتة في طبعات التقريب منها طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٢٤ الترجمة ٢٨)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ١٥٥ الترجمة ٨٩١)، وكذلك في نسخة ص(الورقة: ٢٥ ب) وهذا كله يبطل زعم المحررين من أنهما قابلا نص التقريب على الطبعات الأخرى، فلو حصل ذلك لما وقعا فيما وقعا فيه.

* * *

١٨٩- (٨٩٠ تحرير) جُبَارة، بالضم ثم موحدة، ابن المُغَلِّس، بمعجمة بعدها لام ثقيلة ثم مهملة، الحِمَّاني، بكسر المهملة وتشديد الميم أبو محمد الكُوفيُّ: ضعيفٌ، من العاشرة، مات سنة إحدى وأربعين. ق.

❀ أقول: هكذا أثبتا النص، ولي عليهما في هذه الترجمة ملاحظتان:

الأولى: قولهما: (بمعجمة)، والثابت في نسخة ص(الورقة: ٢٦ أ): (بفتح المعجمة).

الثانية: قولهما: (لام ثقيلة)، والثابت في نسخة ص(الورقة: ٢٦ أ): (لام ثقيلة مكسورة)، وهكذا جاءت في طبعة الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٢٤ الترجمة ٢٩)، وفي طبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ١٥٥ الترجمة ٨٩٢).

وما أثبتاه في هذه الترجمة، فإنما هو نص الشيخ محمد عوامة (ص٣١٧ الترجمة ٨٩٠) إذ هو أصلهما الأصيل، وظلهما الظليل.

* * *

١٩٠- (٨٩٤ تحرير) جَبْر بن نَوْف، بفتح النون، وآخره فاء، الهَمْدانيُّ بسكون الميم، البِكَالي، بكسر الموحدة وتخفيف الكاف، أبو الوَدّاك، بفتح الواو وتشديد الدال وآخره كاف، كوفيٌّ: صدوقٌ يهمُ، من الرابعة. م د ت س ق.

❀ أقول: علقا في الهامش بقولهما: «**كان يتعين أن يكتب (م ٤)، وسبب ذلك، والله أعلم، أن المزي رقم له (م د ت ق)، ثم استدرك ابن حجر رواية النسائي، فأضافها**».

وهذا التعليق ليس من إعمال فكرهما في النص، وتدبر رقومه، وإنما هو من إعمال قلمهما في تلقف النصوص ونسبتها إلى نفسيهما، فإن هذا التعليق للشيخ محمد عوامة في طبعته الأولى (ص١٣٧).

* * *

١٩١- (٨٩٥ تحرير) جِبْريل بن أحْمَر، أبو بكر الجَمَليُّ، بفتح الجيم والميم: صدوقٌ يهم، مشهورٌ بكُنيته، من السابعة. د س.

تعقباه بقولهما: «قوله: "يهمُ" لم نجدْ له فيه سلفًا، فقد وثقه ابن مَعين وابن حبان وابن شاهين، وقال أبو زرعة: شيخ، وقال النسائيُّ: ليس بالقوي، فهو حسنُ الحديث إلا إذا خُولِف فيضعف».

❀ أقول: العجيب أن المحررين يعقبان على من لا يعرفان منهجه وقواعده فالحافظ - رَحِمَهُ اللهُ - اشترط أن يكون حكمه على الرجل شاملًا عادلًا فقد قال في مقدمته: «إنني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به». فالحافظ ابن حجر يُعمل ما قيل في الراوي دون إهمال. والمترجم له لينه أبو زرعة بقوله: شيخ، وضعفه النسائي بقوله: ليس بالقوي. وقال ابن حزم: لا تقوم به حجة (تهذيب التهذيب ٢/ ٦١). وهؤلاء العلماء لم يضعفوه إلا لأوهامه اليسيرة التي لم تقدح بعموم رواياته.

١٩٢- (٩٠٧ تحرير) الجَرَّاح بن مَخْلَد العِجْلي، البصري، القزاز: ثقة من العاشرة، مات نحو سنة خمسين ومئتين. قد ت.

❀ أقول: هكذا أثبتا النص، وعلقا في الهامش على كلمة (القزاز)، فقالا: «**في الأصل: (البزاز) كأنه سبق قلم من المصنف**».

أقول: ما كان في نسبة هذا، وما هو مثله لأهله، عليهما من ضير فهذا التعليق من استدراكات الشيخ محمد عوامة لطبعته الثالثة من التقريب (ص٧٧٠) ولم يكن لهما جهد فيه سوى تزويقه.

❀ ❀ ❀

١٩٣- (٩١٩ تحرير) جَرير الضَّبِّيُّ، جد فُضَيْل بن غَزْوان: مقبولٌ من الثالثة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهولٌ، تفرد بالرواية عنه ابنه غَزْوان بن جرير، وهو مجهولٌ، وإن قال المصنف: إن معاوية بن صالح روى عن أبي الحكم، عن جرير الضبي، عن عُبادة بن الصامت حديثًا آخر، فهذا لا يخرجه من حَيِّز الجهالة. وقال الذهبيُّ في «الميزان»: لا يعرف».

❀ أقول: القول قول ابن حجر، فهذا الراوي روى عنه اثنان وذكره ابن حبان في الثقات (٤/١٠٨) وكذا في (تهذيب التهذيب ٢/٧٢)، وحديثه الواحد الذي أخرجه أبو داود (٧٥٧) عن ابن جرير الضبي، عن أبيه، قال: «رَأَيْتُ عَلِيًّا ﷺ يُمْسِكُ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ عَلَى الرُّسْغِ فَوْقَ السُّرَّةِ». وقد علقه البخاري في صحيحه بصيغة الجزم، كما قال الشيخ شعيب في تعليقه على تهذيب الكمال (٤/٥٥٣ هامش ٢) على أنني لم أجده في مظنته من صحيح البخاري وحسنه البيهقي (٢/ ١٣٠).

أما قول الذهبي: «لا يعرف» فقد تعقبه مغلطاي وشدد النكير عليه، وقد نقله الدكتور بشار في تعليقه على تهذيب الكمال (٤/ ٥٥٣ هامش ١) لاعتماده.

والعجب منه أنه أهمله في التحرير لعدم احتياجه إليه، لأنه لا يوافق ما أراده.
نسأل الله القصد في الرضا والغضب، ونعوذ به من الخذلان.

* * *

١٩٤- (٩٣١ تحرير) جعفر بن بُرْد، بضم الموحدة وسكون الراء الرَّاسبيُّ، بكسر السين المهملة بعدها موحدة، الخَرَّاز، بمعجمة بعدها راء ثقيلة وآخره زاي، البَصْريُّ: مقبولٌ، من الثامنة. ق.

تعقباه بقولهما: **«بل: صدوقٌ حسن الحديث، فقد روى عنه جمعٌ ووثقه البخاري، وقال أبو حاتم: شيخ من أهل البصرة، يكتب حديثه وقال الدارقطني: شيخ بصريٌّ مقل، يعتبر به».**

❀ أقول: الصواب قول الحافظ ابن حجر، وهو موافق لقول أبي حاتم، والدارقطني - وناهيك بهما من إمامين - أما النقل هكذا عن البخاري: فلا يصح؛ فإن البخاري لم يعنِ بالثقة جعفرًا، وإنما عنى الراوي عنه: علي بن نصر (انظر: تهذيب التهذيب ٢/ ٨٤)، ويدل عليه أن الذهبي لم ينقل قول البخاري في الكاشف (١/ ٢٩٣ الترجمة ٧٨٢) ونقل قول أبي حاتم: «يكتب حديثه». يعني للاعتبار.

وهذا الراوي ليس له في ابن ماجه سوى حديث واحد برقم (٣٣٢١) وهو حديث ضعيف. فمن أين يرتفع شأنه؟

* * *

١٩٥- (٩٣٢ تحرير) جعفر بن بُرْقان، بضم الموحدة وسكون الراء بعدها قاف، الكِلابيُّ، أبو عبد الله الرَّقِّيُّ: صدوقٌ يهمُ في حديث الزهريِّ، من السابعة، مات سنة خمسين، وقيل بعدها. بخ م ٤.

تعقباه بقولهما: **«بل: ثقة، أحاديثُه عن الزهري مضطربةٌ، فهو فيها ضعيفٌ، إذْ أجمع أهلُ الجرح والتعديل على أنه ثقة في غير الزهري: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو نعيم الفضل بن دُكين، ومحمد بن سعد، والعِجْلي،**

وسفيان بن عيينة، ومروان بن محمد، وابن حبان، وابن عدي، وابن شاهين، والذهبي. فالعدول إلى «صدوق» فيه نظر».

❀ أقول: بل قولكما فيه نظر، ونقل الإجماع على توثيق راوٍ ما من المجازفات المتكررة في هذا الكتاب، وسوف أنقض هذا الإجماع بالنقل عن كتاب واحد من كتب الجرح والتعديل وهو «**تهذيب التهذيب**»، فقد قال أحمد بن حنبل: «إذا حدث عن غير الزهري فلا بأس به».

وقال ابن معين: «كان ثقة صدوقًا».

وقال ابن سعد: «كان ثقة صدوقًا».

وقال النسائي: «ليس بالقوي في الزهري وفي غيره لا بأس به».

وقال ابن خزيمة لما سُئل عنه وعن أبي بكر الهذلي: «لا يحتج بواحد منهما إذا انفرد».

وقال الساجي: «عنده مناكير» (تهذيب التهذيب ٢/ ٨٥ - ٨٦).

ولهذا أنزله الحافظ ابن حجر من: «ثقة» إلى: «صدوق» بناءً على ما انتهجه.

❀ ❀ ❀

١٩٦- (٩٣٧ تحرير) جعفر بن خالد بن سارَة المَخْزوميُّ، حجازيٌّ: ثقةٌ من السابعة. ٤.

❀ أقول: هكذا أثبتا رقمه، ولم ينبسا ببنت شفة متابعة لعوامة، على الرغم من إلزام نفسيهما مراجعة الرقوم على «**تهذيب الكمال**»، ورقومه في تهذيب الكمال (٥/ ٢٦) وتهذيب التهذيب (٢/ ٨٩): (د ت سي ق)، ونص المزي على ذلك فقال: «روى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه حديثًا والنسائي في «**اليوم والليلة**» آخر».

ولذلك رقم له الذهبي في الكاشف (١/ ٢٩٤ الترجمة ٧٨٧): (د ت ق) ومعلوم أن: (سي) ليس من شرطه في هذا الكتاب.

ولست هنا بمسيس حاجةٍ إلى التعليق، إذ في منكَرِ الحال ما يغني عن كل مقال.

* * *

١٩٧- (٩٤١ تحرير) جعفر بن سَعْد بن سَمُرَة بن جُنْدُب الفَزَاري، ثم السَّمُريُّ، نُسبَ إلى جدِّه، بالتخفيف وضم الميم: ليس بالقَوي من السادسة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيفٌ، وقول المصنِّف: «ليس بالقوي» تقويةٌ له، وليس له في ذلك سلف، فأحاديثه التي رواها أبو داود في «سننه» عن ابن عمه خُبيب، عن أبيه، عن جدِّه مظلمة لا ينهض بها حكم كما قال الذهبي في «**الميزان**»».

❀ أقول: هذا كلام من لم يفتش، أو يدقق فالحافظ له سلف لا كما زعما، فقد قال ابن عبد البر: «ليس بالقوي» (تهذيب التهذيب ٢/ ٩٤)، وهما كذلك يشيران إلى أنه لم يقوه أحد، وقد ذكره ابن حبان في الثقات (٦/ ١٣٧) وكثرة الانتقاضات لكلامهما تحبط الثقة بمؤلفاتهم - نسأل الله الستر والسداد والعافية.

أقول: ثم إنهما هكذا ادعيا النص، والثابت في نسخة ص(الورقة: ٢٧ أ) بعد كلمة السمري، قوله: «بفتح المهملة وضم الميم نسب إلى جده، ليس بالقوي».

وهكذا جاءت الترجمة في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٣ الترجمة ٨٢)، وجاءت في طبعة مصطفى عبد القادر مشوشة على غير هدى (١/ ١٦٢ الترجمة ٩٤٣) وهذا من تخليطاته.

خَجِلٌ أَنَا مِمَّا كَتَبْتُمْ سَادَتِي فَبِغَيْرِ هَذَا يُوصَفُ التَّقْرِيبُ

* * *

١٩٨- (٩٤٦ تحرير) جعفر بن عمرو بن أُميَّة الضمريُّ، المدنيُّ، أخو عبد الملك بن مروان من الرّضاعة: ثقة، من الثالثة، مات سنة خمس - أو ست - وتسعين. خ م د ت س.

❀ أقول: هكذا أثبتا كلام الحافظ، وعلقا على رقومه بقولهما: «**هكذا في الأصل، وهو وهم، صوابه عند المزي: (خ م ت س ق)، فقد قال المزي: روى له الجماعة سوى أبي داود**».

أقول: من تعلّق في ذهنه ما أحصيته لهما (في مقدمتي لهذا الكتاب) من أخذهما لتعليقات الشيخ عوامة، علم أن هذا ديدنهما، إذ إن هذا التعليق - كغيره - مسلوخ من استدراكات الشيخ عوامة على طبعته الثالثة (ص٧٧٠).

* * *

١٩٩- (٩٦١ تحرير) جعفر بن ميمون التميميُّ، أبو عليّ أو أبو العَوّام بيّاع الأنْماط: صدوقٌ يخطئُ، من السادسة. ر ٤.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيفٌ يعتبر به، ضعَّفَه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، والنسائي، والبخاري، ويعقوب بن سفيان، وإنما قلنا: يُعتَبَر به لقول أبي حاتم: «صالح» ولقول الدارقطني: «يُعتَبر به»، ومن أجل رواية يحيى بن سعيد القطان عنه».

❀ أقول: الأمر عجب فقد ذكر الدكتور بشار في تعليقه على تهذيب الكمال (٥/ ١١٥) من وثقه ثم قال: «وقال ابن حجر: صدوق يخطئ، وهو كما قال». فما له وافقه هناك وعانده هنا؟ نسأل الله القصد في الغضب والرضا.

ونقلهما إطلاق التضعيف عن هؤلاء العلماء لا يجوز، فإنما قال الإمام أحمد: «ليس بقوي في الحديث» (تهذيب الكمال ٥/ ١١٥). وهذه ليست من الألفاظ القوية في التضعيف، والعجب أن المحررين اعتبرا لفظة: «ليس بالقوي» تقوية للراوي الذي ضعفاه حينما أطلقها الحافظ ابن حجر (٩٤١).

وإطلاقهما التضعيف عن ابن معين لا يجوز أيضًا، فقد قال في رواية: «صالح الحديث» (تهذيب الكمال ٥/ ١١٥)، وقال في أخرى: «ليس بذاك» وقال في أخرى: «ليس بثقة» (تهذيب الكمال ٥/ ١١٥).

وكذلك إطلاقهما التضعيف عن النسائي، وإنما قال النسائي: «ليس بالقوي» (تهذيب الكمال ٥/ ١١٥) وهما يعتبرانها لفظة تقوية حينما يستخدمها ابن حجر كما في اعتراضهما لترجمة (٩٤١).

وكذلك لا يجوز إطلاقهما التضعيف عن يعقوب بن سفيان، وهو إنما ذكره في (المعرفة ٣/ ٤٠) في «باب: من يرغب عن الرواية عنهم». ثم إنهما أهملا ما يقويه، فقد قال ابن معين في رواية: «صالح الحديث» كما تقدم، وقال ابن عدي: «لا بأس به» (تهذيب التهذيب ٢/ ١٠٩).

وقال الحاكم في المستدرك: هو من ثقات البصرين، وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات (تهذيب التهذيب ٢/ ١٠٩).

* * *

٢٠٠- (٩٧٠ تحرير) جَمِيل، بفتح أوله، ابن الحَسن بن جَمِيل العَتَكيُّ الجَهْضَميُّ، أبو الحسن البَصْريُّ، نزيلُ الأهواز: صدوقٌ يخطئ أفرَط فيه عَبْدَان، منَ العاشرة. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيفٌ، كذَّبه عبدان، وهو من أهل بلده العارفين به، وقال ابن أبي حاتم: أدركناه ولم نَكْتُب عنه. وذكر ابنُ عدي أن عنده غرائبَ. وقال ابنُ حبان في «الثقات»: يُغربُ. فلا أدري من أين جاء المصنف بلفظة: يخطئ؟».

❀ أقول: كلام عبدان فيه تحامل كما ذكر الحافظ، فلعله من كلام الأقران الذي لا يقدح، أو أنه يعني بالكذب: «الخطأ» (انظر: قواعد في علوم الحديث ص١٧٠ للتهانوي). أو أنه كذب في بعض كلامه، كما أوله الذهبي في الكاشف

(١/ ٢٩٧ الترجمة ٨١٢) أما أنه يكذب في الحديث فلا قطعًا! فقد قال الخبير العالم ابن عدي في (الكامل ٢/ ٥٩٤ طبعة دار الفكر و٢/ ٤٢٩ طبعة أبي سنة): «ولا أعلم له حديثًا منكرًا، وأرجو أنه لا بأس به، إلا أن عبدان نسبه إلى الفسق، وأما في باب الرواية فإنه صالح».

وقد وثقه مسلمة بن قاسم الأندلسي - فيما نقل مغلطاي - وصحح ابن حبان وابن خزيمة، والحاكم حديثه فأخرجوه في كتبهم (تهذيب الكمال ٥/ ١٣٠ الهامش، وتهذيب التهذيب ٢/ ١١٣ - ١١٤).

وقد فتشت عن حديثه في سنن ابن ماجه، فلم أغادر منها حديثًا، وهي:

رقم (٢٩٦م) وقال الدكتور بشار: إسناده صحيح.

ورقم (٧٠٠م) صحح متنه بالمتابعات.

ورقم (٨٤٤) صحح متنه.

ورقم (٨٤٩) وقال: إسناده صحيح.

ورقم (٨٥٢) وقال: إسناده صحيح.

ورقم (٩٠١) وقال: إسناده صحيح.

ورقم (٩٥١) صححه بالمتابعة وهو من تناقضاته؛ إذ إن الضعيف عنده لا تنفعه المتابعة.

ورقم (١٢٦٢) سنده ضعيف؛ لانقطاعه، وقد صححه ابن خزيمة (١٤٠٣) و(١٤٠٤).

ورقم (١٦١٣) وهو حديث منكر، علته: الهذيل بن الحكم، قال عنه البخاري: «منكر الحديث».

ورقم (١٨٨٢) وهو حديث صحيح، وقد توبع عليه عند الدارقطني (٣/ ٢٢٧)، والبيهقي (٧/ ١١٠).

ورقم (١٩٢٥) قال الدكتور: إسناده صحيح.

ورقم (٢٣٤٦) وقال الدكتور: إسناده صحيح.

ورقم (٢٦٥٣) وقال الدكتور: إسناده حسن.

ورقم (٢٦٥٥) وقال الدكتور: إسناده حسن.

ورقم (٢٣٦٥) وقال الدكتور: إسناده حسن.

ورقم (٢٣٧٨) وقال الدكتور: إسناده صحيح.

علمًا أن المحررين قالا في مقدمتهما (١/ ٤٨ فقرة د): «ومن قلنا فيه ضعيف فحديثه ضعيف، لا يصلح للمتابعات والشواهد».

* * *

٢٠١- (٩٨٠ تحرير) جُنَيد، مصغر، الحَجّام، الكُوفيُّ: صدوقٌ يهمُ من الثامنة. س.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق، فقوله: «يهم» لم نجدْ له فيه سلفًا نعم، ضعَّفه الساجي وأبو الفتح الأزدي - فيما نقله مغلطاي - لكن وثقه أبو زُرْعة الرازي والنسائي. والحديث الواحد الذي رواه له النسائي صحيح متابعٌ عليه، حديث: «ولا يزني الزاني وهو مؤمن...»».

❀ أقول: هما لم يذكرا غير تضعيف الساجي والأزدي. وقد ضعفه إمام معتبر هو الإمام أحمد، كما نقله الحافظ في تهذيب التهذيب (٢/ ١٢٠) والنص عندهما في هامش تهذيب الكمال (٥/ ١٥٤): «وفي سؤالات أبي زرعة النصري للإمام أحمد بن حنبل: قال أبو عبد الله: كلام الضعيف المتروك جنيد الحجام وهو غلام أبي أسامة». فلا أدري لماذا تجاهلاه؟؟ ومن إنصاف الحافظ ابن حجر أن يجعل لفظته في الحكم شاملة على جميع الأقوال المعتبرة. وهذا هو التحرير والإتقان لا كما يصنعان.

* * *

٢٠٢- (٩٨١ تحرير) جُنَيْد، عن ابن عُمر، قيل: لم يسمع منه: مستورٌ من الخامسة. ت.

تعقباه بقولهما: «بل: مقبول، فقد روى عنه اثنان من الثقات وذكره ابن حبان في كتاب الثقات».

❀ أقول: هذه مناقضةٌ واضحة فقد وضع المحرران قواعد في المقدمة (١/ ٣٣) فقالا (رقم ٢): «إذا ذكره ابن حبان وحده في «**الثقات**» وروى عنه اثنان فهو مجهول الحال».

فهذا الراوي مجهول الحال، والحافظ ابن حجر لا يفرق بينه وبين المستور قال الحافظ في النزهة (ص٥٢): «وإن روى عنه اثنان فصاعدًا، ولم يوثَّق فهو مجهول الحال وهو المستور». وبنحوه في مقدمة التقريب (١/ ٢٥ ط مصطفى عبد القادر).

* * *

٢٠٣- (إحالة عقيب ٩٩٠ تحرير) الجُلَاس، بوزن الذي قبله، وآخره مهملة، قيل: هو أبو الجُلَاس عقبة الآتي. س.

❀ أقول: النص عندهما هكذا تبعًا لعوامة (ص١٤٣)، وفيه خطأ، إذ إن الثابت في نسخة ص(الورقة: ٢٨ ب) ونسخة ق (الورقة: ٣٣ ب): «لكن آخره سين مهملة»، وهو الصواب لتمييزه عن «الجلاح» إذ إنه بالمهملة أيضًا.

فهل هذا هو التحرير؟؟ أم هو التهويل والتكثير؟!

* * *

٢٠٤- (١٠٠٢ تحرير) حاتم بن يوسف بن خالد الجَلَّاب، بالجيم، أبو رَوْح المَرْوَزيُّ: ثقة، من العاشرة، مات سنة ثلاث عشرة. ل.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوقٌ، روى عنه جمع، ولم يوثقه سوى ابن حبان».

❀ أقول: هذا التعقب لا قيمة له، فكيف ينزل إلى: «صدوق» بلا مستند وقد وثقه ابن حبان، وقال ابن قهزاد: «كان من أصحاب ابن المبارك الكبار كَتَبَ عن المراوزة وغيرهم، صحيح الكتاب». (تهذيب التهذيب ٢/ ١٣٢).

* * *

٢٠٥- (١٠٠٤ تحرير) حاجِب بن سُليمان المَنْبجيُّ، بنون ساكنة ثم موحدة ثم جيم، أبو سَعيد، مولى بني شيبان: صدوقٌ يهم، من العاشرة، مات سنة خمس وستين. س.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وثقه النسائي، وابن حبان، والذهبي وإنما قال المصنف: «يهم» لوهمه في إسناد حديثٍ واحدٍ، فتعقبه الزَّيْلعي - وأصاب - فقال: «حاجب لا يُعرف فيه مطعن، وقد حدَّث عنه النسائي ووثقه». قلت: ولم نجد له ذكرًا في كتب الضعفاء».

❀ أقول: عليهما في هذا التعقب عدة أمور:

الأول: نقلهما توثيق النسائي مطلقًا مع عدم الإشارة إلى قوله الآخر، فقوله الآخر: «لا بأس به» (تهذيب الكمال ٥/ ٢٠١، وتهذيب التهذيب ٢/ ١٣٣).

الثانـي: ابن حبان إنما ذكره في الثقات (٨/ ٢١٢) وفرق بين العبارتين.

الثالث: قولهما: «وإنما قال المصنف: «يهم» لوهمه في إسناد حديث واحد فتعقبه الزيلعيُّ، وأصاب»؛ من المضحك المبكي، فأين تَعَقَّبَ الزيلعيُّ ابنَ حجر؟؟ هل في حياة البرزخ؟ فالزيلعيُّ مات سنة (٧٦٢هـ) وابن حجر ولد (٧٧٣هـ). وهذا من الأوهام الكثيرة التي وقعت في الكتاب بسبب السرعة وعدم الضبط لأجل الاستدراك على الحافظ.

والحديث الذي أشارا إليه، هو ما رواه حاجب بن سليمان قال: حدثنا وكيع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: «قَبَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْضَ نِسَائِهِ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. ثُمَّ ضَحِكَتْ» أخرجه الإمام الدارقطني (١/ ١٣٦

حديث ٩)، وقال عقيبه: «تفرد به حاجب، عن وكيع، ووهم فيه، والصواب عن وكيع بهذا الإسناد، أن النبي ﷺ: «كَانَ يُقَبِّلُ وَهُوَ صَائِمٌ»، وحاجب لم يكن له كتاب، إنما كان يحدث من حفظه».

والزيلعيّ تعقب الدارقطني، ولكنه تعقبه كي يرفع الضعف الكامل عن حاجب لا الوهم إذ إنه أثبت له الوهم فقال: «ولقائلٍ أن يقول: هو تفرد ثقة. وتحديثه من حفظه إن كان أوجب كثرة خطأه بحيث يجب ترك حديثه، فلا يكون ثقة، ولكن النسائي وثقه، وإن لم يوجب خروجه عن الثقة، فلعله لم يَهم وكان لنسبته إلى الوهم؛ بسبب مخالفة الأكثرين له». (نصب الراية ١/ ٧٥).

فالزيلعي أثبت له الوهم. فهل يصح أن يقال: «فتعقبه الزيلعي وأصاب»؟!

الرابع: قد قصرا وهم هذا الراوي في هذا الحديث السابق فقط. وهو قول مليء بالمجازفات فقد قال مسلمة بن قاسم: «روى عن عبد المجيد بن أبي رواد وغيره أحاديث منكرة، وهو صالح يكتب حديثه» (تهذيب التهذيب ٢/ ١٣٣).

الخامس: قولهما: «ولم نجد له ذكرًا في كتب الضعفاء».

أقول: هذا باطل قطعًا؛ فقد ذكره الذهبي في الميزان (١/ ٤٢٩ الترجمة ١٦٠٤).

إذن فالحافظ ابن حجر لا يحكم على الراوي اعتباطًا، بل يقارن ويوازن ويجمع أقوال الأئمة؛ بحيث يكون حكمه على الراوي شاملًا لجميع أقوال النقاد المعتبرة، فيستفيد الباحث، ويتنبه إلى أوهام الراوي؛ ليتقيها أو تنفعه عند المعارضة والترجيح، فيرجح من لا وهم له على من عنده وهم، ولذا نجد الدارقطني قد صحح لحاجب في سننهِ (٢/ ١٨٦ حديث ٣٠) مما يجعلنا نكسب الثقة التامة بعلمائنا الأوائل، وأن علم الجرح والتعديل لأولئك الرجال الكبار.

* * *

٢٠٦- (١٠٠٩ تحرير) الحارث بن أسَد المُحاسِبيُّ، الزاهدُ المشهورُ، أبو عبد الله البغداديُّ، صاحب التصانيف: مقبول، من الحادية عشرة مات سنة ثلاث وأربعين. تمييز.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقةٌ كبيرُ الشأن، قليل المثل، كَتَبَ الحديث وتفقه، وعرف مذاهب النساك وآثارهم وأخبارهم، وكان من العلم بموضع وله تآليف كثيرة جمة المنافع، كثير الفوائد، وهو ثقة ما عرفنا فيه جرحًا البتة».

❀ أقول: اصطلاح الحافظ بلفظة: «مقبول» اصطلاح خاص به لمن قل حديثه (انظر: مقدمة تقريب التهذيب ١/ ٢٤ طمصطفى عبد القادر) فلا ينبغي أن ينازع فيه، وللتعقيب على كلامهم (انظر: تهذيب التهذيب ٢/ ١٣٥ - ١٣٦ كلام أحمد وأبي زرعة الرازي وابن الصلاح)، وقال الذهبي: «وأما المحاسبي فهو صدوق في نفسه، وقد نقموا عليه بعض تصوفه وتصانيفه» (الميزان ١/ ٤٣٠).

* * *

٢٠٧- (١٠١٨ تحرير) الحارث بن حَصِيرة، بفتح المهملة وكسر المهملة بعدها، الأزديُّ، أبو النعمان الكوفيُّ: صدوقٌ يخطئ، ورمي بالرفض، من السادسة، وله ذكر في مقدمة مسلم. بخ س.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد حسب، فهو وإن وثقه النسائي وابن معين، قد قال أبو حاتم: لولا أن الثوري روى عنه لترك حديثه. وقال العقيلي: له غير حديث منكر لا يتابع عليه. وقال ابن عدي: وعلى ضعفه يكتب حديثه».

❀ أقول: هذه مجازفة من المجازفات التي اعتدنا عليها في «**التحرير**» فقد وثقه العجلي، وذكره ابن حبان، وابن شاهين في جملة الثقات، وخرج الحاكم حديثه في المستدرك، وقال الآجري عن أبي داود: شيعي صدوق (تهذيب التهذيب ٢/ ١٤٠، وتهذيب الكمال ٥/ ٢٢٦ الهامش) يضاف إلى ذلك توثيق النسائي له، وابن معين مطلقًا، فقول أبي حاتم وابن عدي والعقيلي يحمل على بعض أوهامه وتشيعه، فيتقى

حديثه في بدعته وإذا خالف، ويفتش عن أخطائه. فيكون حكم الحافظ أحسن وأدق وأشمل.

ثم إن المحررين لم يتعرضا لرقومه، ففي تهذيب الكمال (٥/ ٢٢٤ الترجمة ١٠١٥): (بخ ص عس)، وعلق المحرر الأول الدكتور بشار، فقال: «وقع في تهذيب ابن حجر وتقريبه بدلًا منه (س)، وهو خطأ واضح، فإن النسائي لم يخرج له في السنن، ولم يذكره الذهبي في الكاشف أصلًا».

أقول: فما دام أن الأمر خطأ، فلماذا لم تتعقبا التقريب هنا، مع زعمكما مقابلة نص التقريب على التهذيب، نسأل الله البصيرة وحسن الخاتمة.

* * *

٢٠٨- (١٠٢٢ تحرير) الحارث بن زياد الشَّاميُّ: لَيِّنُ الحديث، من الرابعة، وأخطأ من زَعَمَ أن له صحبة. د س.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول، تفرد بالرواية عنه يونس بن سَيْف الكَلاعي، ولم يوثقه سوى ابن حبان، لذلك قال الذهبي: «مجهولٌ». وقال ابن عبد البر: مجهول، وحديثه منكر».

❁ أقول: هذا المترجم له ذكره ابن حبان في الثقات (٤/ ١٣٣)، وليس له في الكتابين سوى حديث واحد، أخرجه أبو داود (٢٣٤٤) والنسائي (٤/ ١٤٥)، وهو في مسند أحمد (٤/ ١٢٧)، وصححه ابن خزيمة (١٩٣٨) جميعهم من طريق معاوية بن صالح، عن يونس بن سيف، عن الحارث بن زياد، عن أبي رُهْم، عن العرباض بن سارية، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَدْعُو إِلَى السَّحُورِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَقَالَ: «هَلُمُّوا إِلَى الْغَدَاءِ الْمُبَارَكِ». وله شاهد مرسل عند عبد الرزاق (٧٦٠٠).

ونقلهما تجهيل الذهبي للمترجم له عجيب منهما، فقد ناقش الحافظ ابن حجر في تهذيبه (٢/ ١٤٢) الذهبيَّ في ذلك فقال: «شرطه أن لا يطلق هذه اللفظة إلا إذا كان أبو حاتم الرازي قالها، والذي قال أبو حاتم: إنه مجهول، آخر غيره

فيما يظهر لي، نعم قال أبو عمر بن عبد البر في صاحب هذه الترجمة: مجهول وحديثه منكر». انتهى كلام الحافظ.

وقد سبقه إلى هذا العلامة مغلطاي كما في التعليق على تهذيب الكمال (٥/ ٢٣٠ - ٢٣١)، والمحرران يعرفان ذلك، وشرط الذهبي في أول (الميزان ١/٦) قال: «إن كل من أقول فيه: مجهول، ولا أسنده إلى قائل فإن ذلك قول أبي حاتم فيه». والذي قال فيه أبو حاتم (الجرح والتعديل ٣/الترجمة ٣٤٥) مجهول هو الحارث بن زياد الذي يروي عنه أبو نعيم الفضل بن دكين المولود سنة (١٣٠هـ)، ومثله لا يدرك الرواية عن الحارث بن زياد المترجم له هنا.

فَتَنَبَّهْ وَتَبَصَّرْ فَإِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى الْحَقِّ بِإِذْنِهِ

* * *

٢٠٩- (إحالة ينبغي أن تكون عقيب ١٠٣٣ تحرير) الحارث بن عبيد بن كعب، أبو العنبس، يأتي في الكنى.

❀ أقول: هذه الإحالة بكمالها سقطت منهما، متابعة لأصلهما الأصيل (محمد عوامة)، وهي ثابتة في نسخة (ص) (الورقة: ٢٩ ب)، وكذا في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٤٢ الترجمة ٤٦)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ١٧٦ عقيب الترجمة ١٠٣٦)، وهي ثابتة كذلك على هذا الترتيب في تهذيب الكمال (٥/ ٢٥٨)، وفي تهذيب التهذيب (٢/ ١٤٩).

* * *

٢١٠- (١٠٤٧ تحرير) الحارث بن مُخَلَّد، بتشديد اللام، الزُّرَقيُّ الأنصاريُّ: مجهول الحال، من الثالثة، أخطأ من زعم أنَّه صحابيٌّ. د س ق.

تعقباه بقولهما: «بل: مقبول، فقد روى عنه اثنان من الثقات ووثَّقه ابن حبان، والحديث الواحد الذي أخرجه له أبو داود (٢١٦٢) والنسائي في

«الكبرى»، وابن ماجه (١٩٢٣)، وأحمد (٢/ ٤٤٤ و٤٧٩): «لا ينظرُ الله إلى رجل جامع امرأته في دُبُرها» صحيح. ومن عجبٍ: أن المصنف أطلق لفظة: «مقبول» على من تفرد عنه واحد ووثقه ابن حبان وحده، ولم يصح حديثه، وضَنَّ بها على الحارث هذا».

❀ أقول: هذا كلام عجب، ومناقضة واضحة وتغييرٌ للحقائق وتلاعب بالنصوص، فإنما ذكره ابن حبان في الثقات (٤/ ١٣٣) وكما في تهذيب التهذيب (٢/ ١٥٦) وفرق بين العبارتين، وقد ذكر المحرران في منهجهما (١/ ٣٣ فقرة ٢): «إذا ذكره ابن حبان وحده في الثقات وروى عنه اثنان، فهو مجهول الحال».

وحال هذا الراوي كذلك، فأين المنهجية التي زعماها، وخلو المنهجية التي غمزا بها الحافظ ألصق بهما، وهما بها أحق.

ثم إن هذا الراوي قال فيه ابن القطان: «لم تعرف حاله» (بيان الوهم والإيهام ٤/ ٤٥٦ عقيب ٢٠٢٣).

وقد ازداد الدكتور بشار تناقضًا، فضعف سند الحديث في ابن ماجه (١٩٢٣) ومنهجه: أن المقبول يقبل في المتابعات والشواهد، كما في مقدمة التحرير وابن ماجه، فأين المنهج والدقة والضبط؟!

* * *

٢١١- (١٠٥٠ تحرير) الحارث بن منصور الواسِطيُّ الزاهدُ: صدوقٌ يهم، من التاسعة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوقٌ حسن الحديث، قال أبو حاتم: صدوقٌ، وقال أبو داود: كان من خيار الناس، وقال الذهبي: ثقة. وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال ابن عدي: في أحاديثه اضطراب».

❀ أقول: هذا التعقب لا قيمة له، وكلام الحافظ أدق وعبارة: «يهم» ضرورية لاتقاء أوهامه، ومن أجل الترجيح عند المعارضة. وقد أبان الحافظ عن هذا بقوله:

«وقال ابن عدي: في حديثه اضطراب، ونسبه أبو نعيم الأصبهاني إلى كثرة الوهم». (تهذيب التهذيب ٢/١٥٨).

* * *

٢١٢- (١٠٦٦ تحرير) حاضِر بن مُهاجر، أبو عيسى الباهليُّ: مقبول من السادسة. س ق.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول، تفرد بالرواية عنه شعبةُ بن الحجاج ولم يوثقه سوى ابن حبان. قال أبو حاتم الرازي: مجهول، وتابعه الذهبي في الميزان».

❀ أقول: هذه منازعة للحافظ ابن حجر في اصطلاحاته، فالحافظ يطلق لفظة: «المقبول» على الراوي القليل الرواية، ولو تفرد عنه واحد. بل قد يقوي من شأن الراوي رواية إمام معتبر عنه، وهذا الراوي روى عنه شعبة بن الحجاج، وهو من المتشددين في شيوخهم.

وقد ذكره ابن حبان في الثقات (٦/٢٤٨). وليس له في الكتابين سوى حديث واحد أخرجه ابن ماجه برقم (٣١٧٦)، والنسائي (٧/ ٢٢٥ و٢٢٧)، وهو في مسند أحمد (٥/ ١٨٣)، وصححه ابن حبان (٥٨٨٥) والحاكم (٤/١١٣ - ١١٤) ولم يتعقبه الذهبي، وأخرجه الطبراني في الكبير (٤٨٣٢)، والبيهقي (٩/ ٢٥٠)، والمزي في تهذيب الكمال (٥/ ٣٢٢) جميعهم من طريق محمد بن جعفر (غُنْدَر) قال: حدثنا شعبة، قال: سمعت حاضر بن مهاجر يُحِّدث، عن سليمان بن يسار، عن زيد بن ثابت؛ «أَنَّ ذِئْبًا نَيَّبَ فِي شَاةٍ، فَذَبَحُوهَا بِمَرْوَةٍ، فَرَخَّصَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَكْلِهَا».

* * *

٢١٣- (١٠٨٤ تحرير) حَبيب بن أبي ثابت: قيس - ويقال: هِند - بن دينار الأسديُّ مولاهم، أبو يحيى الكوفيُّ: ثقة فقيه جليل، وكان كثيرَ الإرسال والتدليس، من الثالثة، مات سنة تسع عشرة ومئة. ع.

تعقباه بقولهما: «قوله: «وكان كثير الإرسال والتدليس» فيه نظر، فإن هذا القول لا يصح. وقد نقموا عليه رواية حديث تَرْك الوضوء من القُبلة، وحديث المستحاضة، فقالوا: لم يسمعه من عروة وبعضهم قال: لم يسمع من عروة شيئًا. وهذه دعوى رَدَّها ابن عبد البر بأن حبيب بن أبي ثابت قد روى عمن هو أكبرُ من عروة وأقدم موتًا، وقال أيضًا: لا شك أنه لقي عروة. وقال أبو داود في كتاب «السنن»: وقد روى حمزة الزيات عن حبيب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة حديثًا صحيحًا، وقول ابن عدي فيه يَدُلُّ على أنه حجة ثقة، ولم يذكره بتدليس. ونعتقد أنَّ وصفه بالتدليس من قبل ابن خزيمة، وابن حبان إنما هو من أجل هذا الحديث فقط، وحديث المستحاضة، فكان ماذا؟!

أما قول ابن حجر في «طبقات المدلسين»: يُكثِر التدليس، وَصَفه بذلك ابن خزيمة والدارقطني وغيرهما، يرده كلامه في «مقدمة الفتح»».

❀ أقول: هذا كلام في غاية الضعف، فحبيب بن أبي ثابت روى عن جماعة من الصحابة، كما قال المزي في تهذيب الكمال (٥/٣٥٨ - ٣٦٠)، لكن لم يثبت سماعه من كثير منهم:

قال علي بن المديني في علله (٨٩): «حبيب بن أبي ثابت لقي ابن عباس وسمع من عائشة، ولم يسمع من غيرهما من الصحابة».

وقال أبو زرعة: «لم يسمع من أم سلمة» (المراسيل لابن أبي حاتم ٤٧).

وقال الترمذي عقيب (١٢٥٧): «حبيب بن أبي ثابت لم يسمع عندي من حكيم بن حزام».

وقال سفيان الثوري، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين: «لم يسمع حبيب بن

أبي ثابت من عروة بن الزبير» (سنن الدارقطني ١/٢١٣ عقيب ٤٠ وعقيب ٤٥، وتأريخ ابن معين رواية الدوري ٢/٩٧، وجامع التحصيل ص١٥٨، وجامع الترمذي عقيب ٨٦ و٩٣٦ و٣٤٨٠).

وقال ابن أبي حاتم في المراسيل (٤٧) عن أبيه: «أهل الحديث اتفقوا على ذلك».

وقال ابن خزيمة، وابن حبان: «كان مدلسًا» (تهذيب التهذيب ٢/١٧٩) وقد حرر ذلك سبط ابن العجمي في حاشيته على الكاشف (١/٣٠٧ الترجمة ٩٠٢) فدلل على علم جم وقال: «وهو مدلس» وأيده الشيخ محمد عوامة.

فماذا يسمي المحرران هذا؟!! وعلامَ يدل عدم علمهما به؟؟!

* * *

٢١٤- (١٠٩٢ تحرير) حبيب بن سالم الأنصاريُّ، مولى النُّعمان بن بشير وكاتبه: لا بأس به، من الثالثة. م ٤.

❀ أقول: كتبا بالهامش: «**سقط رقم (٤) من الأصل والمطبوع، قال المزي: روى له الجماعة سوى البخاري**».

أقول: هذا خلاف الواقع بل الرقم ثابت في الطبعات، انظر على سبيل المثال طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/١٤٩ الترجمة ١١٤)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/١٨٤ الترجمة ١٠٩٥) وهي طبعة ادعى صاحبها أنها مقابلة على الأصل الذي بخط ابن حجر، فأيهما يصدق الناس؟ وعلى أيهما يعتمدون؟ أما أصلهما فقد سقط هذا فعلًا منه، وهو طبعة عوامة (ص١٥١ الترجمة ١٠٩٢)، فأين المقابلة والنسخ؟ وأين تحريركما؟؟

كُلٌّ يَقُولُ الْأَصْلُ مَا كَتَبَتْ يَدِي ... فَـلِأَيِّ شَـيْءٍ هَـذِهِ الْأَخْـطَـاءُ
أَسْمَـاءُ تَخْتَلِسُ الْكِلَامَ لِنَفْسِهَـا ... وَكَـمَـا تَـجِـيءُ تُـغَـادِرُ الْأَسْـمَـاءُ

* * *

٢١٥- (١٠٩٥ تحرير) حبيب بن سُلَيْم، صاحب شُرَيح، كوفيٌّ أيضًا من السادسة. تمييز.

❀ أقول: قالا: «**لم يذكر مرتبته، وهو: مقبول، فقد روى عنه اثنان ووثقه ابن حبان**».

أقول: إنما ذكره ابن حبان في الثقات (٦/ ١٨٠)، وحكمهما خلاف منهجهما كما قرراه في المقدمة (١/ ٣٣ فقرة ١٢) فقد شرطا لمن حاله هكذا: «مجهول الحال». فالله أعلم بالمقصود.

* * *

٢١٦- (١١٠٠ تحرير) حبيب بن عبد الله الأزديُّ، اليُحْمِديُّ، بضم التحتانية وسكون المهملة وكسر الميم، والد عبد الصمد: مجهول من الثالثة. د.

❀ أقول: حصل سقط في طبعة الدكتور بشار من تهذيب الكمال (٥/ ٣٨٤) نبه عليه محمد عوامة فيما كتبه في تعليقه على الكاشف (١/ ٣٠٩ عند الترجمة ٩١٢)، فليراجع فهو مهم.

* * *

٢١٧- (١١١٩ تحرير) حَجاج بن أَرْطاة، بفتح الهمزة، ابن ثَوْر بن هُبير النَّخعي، أبو أرطاة الكوفيُّ، القاضي، أحد الفقهاء: صدوقٌ كثير الخطأ والتَّدْليس، من السابعة، مات سنة خمس وأربعين. بخ م ٤.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث مدلس، تضعف روايتُه إذا لم يصرح بالتحديث. أما وصفُه بكثرة الخطأ فمن المبالغة. وقد ضعَّفه بعض من ضعفه لما نَقموا عليه من التدليس، فانسحب ذلك على منزلته كما قال الخليلي في «الإرشاد»: عالمٌ ثقة كبير، ضعَّفوه لتدليسه وعندنا أن أحسن ما قيل فيه هو قول أبي

حاتم الرازي: «صدوق يدلس عن الضعفاء يكتب حديثه، فإذا قال: حدثنا، فهو صالحٌ لا يُرتاب في صدقه وحفظه إذا بيّن السماع» على أن مسلمًا لم يحتج به، وإنما روى له مقرونًا».

❀ أقول: الحجاج بن أرطاة من جُمّاع الحديث، ومن المكثرين في الشيوخ والرواية. وهو صدوق في نفسه عدلٌ في سلوكه، لكنه أخطأ في عدد كبير من الأحاديث كما سيأتي بعض ذلك في الوجه الخامس. وحكم الحافظ ابن حجر لهذا الراوي حكم دقيق شامل، وفيه تنبيه للطالب من أجل الحذر من أخطائه الواقعة في أحاديثه.

وفي تعقب المحررين مناقشات من خمسة أوجه:

الأول: قولهما أنَّ وصف الحافظ للحجاج بـ «كثرة الخطأ» من المبالغة تسرع منهما، فليست هذه من المبالغة، فقد دلت على ذلك كثرة أحاديثه الضعيفة، وسيأتي بعضها.

الثاني: قصرا سبب تضعيفه على تدليسه، وهذا في الحقيقة خلاف الواقع؛ فإن كثيرًا ممن ضعفهُ إنما ضعفه بسبب أوهامه وأخطائه، وهذا هو شأن الأئمة المجتهدين من علماء الجرح والتعديل، فقد قال يحيى بن معين: «صدوق وليس بالقوي في الحديث»، وقال مرة: «ضعيف». (تأريخ بغداد ٨/ ٢٣٦).

وقال النسائي: «ليس بالقوي» (تهذيب الكمال ٥/ ٤٢٦).

قال ابن عدي: «ربما أخطأ في بعض الروايات» (تهذيب الكمال ٥/ ٤٢٧).

وقال يعقوب بن شيبة: «واهي الحديث، في حديثه اضطراب كثير وهو صدوق، وكان أحد الفقهاء» (تهذيب الكمال ٥/ ٤٢٧) ومثل هذا من يعقوب يعض عليه بالنواجذ، فهو من أفذاذ علماء علل الحديث.

وقال الدارقطني في العلل: «لا يحتج به». (تهذيب الكمال ٥/ ٤٢٧ الهامش ١).

وقال ابن حبان في المجروحين: «تركه ابن المبارك ويحيى القطان وابن مهدي ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل» (١/ ٢٢٥). وقد انتقد الذهبي في السير (٧/ ٧٢) ترخص الترمذي وتصحيحه لحجاج وقال: «ليس بجيد».

وقال الذهبي في تأريخ الإسلام: «أحد الأئمة الأعلام على لين في حديثه» (تأريخ الإسلام طبعة التدمري ص١٠٠ وفيات سنة ١٥٠ وتهذيب الكمال ٥/ ٤٢٧ هامش ١).

وقال ابن القطان في كتابه النافع «**بيان الوهم والإيهام**» (٣/ ٣٥١ عقيب ١٠٩٨): «ضعيف مدلس عن الضعفاء»، وقال (٣/ ٥٦٥ عقيب ١٣٥٢): «ضعيف»، وقال (عقيب ٦٦١): «وهو دائمًا يضعفه ويضعف به والخوض فيه طويل».

وقال الساجي: «كان مدلسًا صدوقًا سيئ الحفظ ليس بحجة في الفروع ولا الأحكام». (تهذيب التهذيب ٢/ ١٩٨).

وقال ابن سعد: «كان شريفًا وكان ضعيفًا في الحديث». (طبقاته ٦/ ٣٥٩).

فهل في هذا الذي نقلناه أن من ضعفه إنما ضعفه بسبب التدليس؟ لا.

الثالث: نقلا قول أبي حاتم الرازي وقطعا منه كلمتين في آخره: «لا يحتج بحديثه». وهذا في النقل لا يجوز. (الجرح والتعديل ٣/ ١٥٦ الترجمة ٦٧٣).

الرابع: جعلا قول أبي حاتم أحسن ما قيل فيه وهو يخالف حكمهما.

الخامس: وقد فتشت عن حديثه في سنن ابن ماجه حسب، فوجدته قد توبع في كثير من الأحاديث، وقد أخطأ في بعض الأحاديث مما يجعلني أثق الثقة الكبيرة بحكم الحافظ ابن حجر، وقد استغربت بعض أحكام الدكتور بشار عليها وتناقضاته، فحديث (٤٣٥) قال عنه: «صدوق كثير الخطأ والتدليس».

وهذا حكم الحافظ ابن حجر في التقريب، فما له رضيه هناك وتعقبه في التحرير؟!

وكذلك حديث (٤٧٥) ضعف سنده وقال: «صدوق كثير الخطأ والتدليس».

وحديث (٤٩٦) سنده مضطرب وقد اعتمد على حكم الحافظ ابن حجر في «**النكت الظراف**» (٢/ ٤٨).

وحديث (١٥٤١) مضطرب السند.

وحديث (٢٠١٠) متنه منكر.

وقال الدكتور عن سند حديث (٢٢٩٢) إسناده جيد.

والأغرب منه قال عن سند حديث (٢٣٦٦) إسناده جيد لتدليس حجاج بن أرطاة، وقد عنعن.

وقال عن سند حديث (٢٥١٩) إسناده جيد، الحجاج: وهو ابن أرطاة مدلس وقد عنعن.

وحديث (٢٦٣١) معلول بالوقف.

فمع مثل هذه الأوهام التي وقعت في حديث حجاج ألا يحق لنا أن نقول فيه: «كثير الخطأ»؟

* * *

٢١٨- (١١٢٦ تحرير) حَجاج بن أبي زينب السُّلَمِيُّ، أبو يوسف الصَّيْقل، الواسطيُّ: صدوقٌ يخطئُ، من السادسة. م د س ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد ضعَّفه أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وقال النسائي: ليس بالقويِّ. وقال ابن معين: ثقة، وفي رواية: لا بأس به. واختلف فيه قولُ الدارقطني له حديث واحد عند مسلم في الأشربة (٢٠٥٢): «نِعْمَ الْإِدَامُ الْخَلُّ» تابعه عليه المثنى بن سعيد، وأبو بشر جعفر بن أبي وَحْشِية عنده وعند غيره».

❀ أقول: هذا ديدنهما يظهران ما يؤيد مرادهما، ويخفيان ما هو ضد ذلك فلم ينقلا إلا توثيق ابن معين، وقوله في رواية: لا بأس به، وفي أخرى: ثقة.

وقول النسائي فيه: «ليس بالقويّ»، اعتبره الإمام الذهبي شبه تعديل له فقال في الكاشف (١/ ٣١٢ الترجمة ٩٣٤): «مشاه النسائي»، وهو يعلم جيدًا أن النسائي قال فيه تلك الكلمة، إذ نقلها في الميزان (١/ ٤٦٢).

ونقل الآجري عن أبي داود قوله: «ليس به بأس». (تهذيب الكمال ٥/ ٤٣٩ هامش ١).

بل نقل الدكتور بشار في هذا الموضع عن الذهبي أنه قال فيه: «صدوق» وفيه أن ابن شاهين ذكره في ثقاته، ونقل ابن حجر في تهذيب التهذيب (٢/ ٢٠١) أن الدارقطني قال فيه: ثقة.

أقول: وذكره ابن حبان في الثقات أيضًا (٦/ ٢٠٢)، وقال ابن عدي:

«أرجو أنه لا بأس فيما يرويه». (الكامل ٢/ ٥٣١ طبعة أبي سنة)، وقول ابن معين: «لا بأس به»، قد عدها المحرران من الألفاظ التي تساوي الثقة عند ابن معين في مقدمتهما (١/ ٤١).

وقال ابن القطان في «**بيان الوهم والإيهام**» (٥/ ٣٤٠ عقيب ٢٥١٧): «واسطيٌّ ثقة».

وبعد هذا أفلا يحق للحافظ ابن حجر أن يرفعه إلى رتبة: «صدوق»؟ علمًا أنه ما أطلق الأمر، وإنما نبه على وجود الخطأ في مروياته حتى يحتاط في أمر الاحتجاج به. فمن تدبر هذا علم أن الحق في جانب ابن حجر، وأنه كان موفقًا للغاية في تعبيره، بخلاف غيره.

❀ ❀ ❀

٢١٩- (١١٢٩ تحرير) حَجاج بن عاصم المُحاربيُّ، الكوفيُّ، قاضيها: ليسَ به بأس، من السادسة. س.

تعقباه بقولهما: «لو قال: مقبول، لكان أحسنَ، فقد تفرد بالرواية عنه شعبة، وقال أبو حاتم: شيخ. وما وثقه سوى ابن حبان».

❀ أقول: كان يغنيهما السكوت عن مثل هذا، فإنهما لو سكتا لكان أحسن لهما فمن حاله هكذا يُجهل على قاعدتهما (١/ ٣٣ فقرة ١). ثم إن المقبول عندهما إذا ذكره ابن حبان في الثقات وروى عنه ثلاثة كما في قاعدتهما (١/ ٣٣ فقرة ٣). أما الحافظ فلا اعتراض عليه فهذا منهجه لمن روى حديثًا واحدًا.

* * *

٢٢٠- (١١٤٣ تحرير) حُجْر بن حُجْر، بضم المهملة وسكون الجيم الكَلَاعيُّ، بفتح الكاف وتخفيف اللام، الحِمْصيُّ: مقبولٌ من الثالثة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول، تَفَرَّدَ بالرواية عنه خالد بن مَعْدان ولم يوثِّقْه سوى ابن حبان، لذلك ذكره الذهبي في «الميزان»».

❀ أقول: بل هو كما قال الحافظ، وحكمه هذا جاء موافقًا لصنيع الأئمة السابقين. فالمترجم له ليس له في الكتب الستة سوى حديث واحد صحيح توبع عليه، تابعه جماعة أخرجه أبو داود (٤٦٠٧) عن شيخه أحمد بن حنبل (٦/ ١٢٦)، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: حدثنا ثور بن يزيد قال: حدثني خالد بن معدان، قال: حدثني عبد الرحمن بن عمرو السلمي وحجر بن حجر، قالا: أتينا العرباض بن سارية.... الحديث، وفيه «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة..» فهو متابع كما ترى فهو مقبول.

وقد تابعه كذلك بلال بن أبي بلال عند أحمد بن حنبل (٤/ ١٢٧) وانظر تهذيب الكمال (١٤/ ٣٥٢ الترجمة ٣١٩١).

وتابعه يحيى بن أبي المطاع عند ابن ماجه (٤٢).

وقد أخرج حديثه المذكور الحاكم في «**المستدرك**» (١/ ٩٧) وقال: «تابع عبد الرحمن بن عمرو على روايته عن العرباض بن سارية ثلاثةٌ من الثقات الأثبات من أئمة أهل الشام، منهم حجر بن حجر الكلاعي...».

ثم إنا نبهنا مرارًا وتكرارًا على أن منهج الحافظ ابن حجر فيمن كان قليل الحديث، ولم يثبت فيه ما يجرحه أن يطلق عليه لفظ: «مقبول». كما نص عليه في مقدمة التقريب (١/ ٢٤ الفقرة ٦)، كيف وقد نصًا أن ابن حبان وثّقه، وهذا أيضًا مما تكرر تنبيهنا إليه، فابن حبان ذكره فقط (٤/ ١٧٧) ولم يعمل فيه توثيقًا، والأمر فيهما مختلف، كما فرقا هما (مقدمة التحرير ١/ ٣٣ - ٣٤).

فهذا اصطلاح الحافظ - ولا مشاحة عليه فيه - ولست أدري كيف بمن يتعقب عالمًا لا يعرف اصطلاحه، فيجعل عالي الأمر سافله، وصحيحه فاسده، وليت شعري كيف يتصدى من هذه حاله لمثل الحافظ ابن حجر.

* * *

٢٢٠م[1]- (١١٤٥ تحرير) حُجْر بن قيس الهَمْدانيُّ، المَدَريُّ الحَجُوريُّ بفتح المهملة وضم الجيم: ثقة، من الثالثة. د س ق.

تعقباه بقولهما: «بل: مقبول، لم يرو عنه سوى اثنين، ولم يوثقه غير ابن حبان والعجلي».

❀ أقول: هذا كلام غير صحيح وأنا أتعقبهما من خمسة أوجه:

الوجه الأول: اختلاف المنهج، فقد نهج المحرران في مقدمتهما (١/ ٣٣) أن المقبول من روى عنه ثلاثة، ولم يذكره سوى ابن حبان في الثقات، والحال هنا ليس كذلك.

(١) تكرر الرقم سهوًا.

الوجه الثاني: لا أدري لماذا لم يقبلا توثيقه، والرجل معروف العين، ووثقه إماما كبيران فقد ذكره ابن حبان (٤/ ١٧٧)، وصحح حديثه الوحيد (٥١٣٢). وقال العجلي: «تابعي ثقة وكان من خيار التابعين» (تهذيب التهذيب ٢/ ٢١٥).

الوجه الثالث: هذا التابعي الثقة ليس له سوى حديث واحد صحيح أخرجه أبو داود (٣٥٥٩)، وابن ماجه (٢٣٨١)، والنسائي (٦/ ٢٧٠ و٢٧١) عن حجر عن زيد بن ثابت، أن النبي ﷺ جعل العُمْرَى للوارث.

وهو حديث صحيح أخرجه عبد الرزاق (١٦٨٧٣) و(١٦٨٧٤)، وابن أبي شيبة (٧/ ١٣٧)، والحميدي (٣٩٨)، وأحمد (٥/ ١٨٢ و١٨٩)، والطحاوي (٤/ ٩١)، وابن حبان (٥١٣٢)، والبيهقي (٦/ ١٧٤و١٧٥)، والطبراني في الكبير (٤٩٤١ و٤٩٤٦)، والمزي في تهذيب الكمال (٥/ ٤٧٦).

الوجه الرابع: أن الدكتور بشارًا تناقض في الحكم على هذا الراوي، فقد حكم عليه هنا بأنه مقبول، ومال إلى توثيقه في تعليقه على تهذيب الكمال (٥/ ٤٧٥ هامش ٣) إذ قال: «وحجر هذا، وثقه العجلي، وابن حبان والذهبي وابن حجر، وذكره الذهبي في الطبقة الثامنة (٧١ -٨٠هـ) من تأريخ الإسلام».

والتناقض الآخر أنه قال عن سند حديثه في تعليقه على ابن ماجه (٤/ ٥٣): «إسناده صحيح».

الوجه الخامس: قصرا توثيقه على ابن حبان والعجلي. وأول ما يرد عليهما كلام الدكتور بشار السابق في تعليقه على تهذيب الكمال، فقد نقل توثيقه عن الذهبي، وهذا أمر في التحقيق عجيب.

٢٢١- (١١٥٠ تحرير) حُجَيَّة، بوزن عُلَيَّة، ابن عدي الكِنديُّ صدوق يخطئ، من الثالثة. ت.

❀ أقول: هكذا رقما له: (ت) وقالا في الحاشية: «**هكذا في الأصل وصوابه (٤) كما نص عليه المزي**».

وتعقبا الحكم عليه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد، قال أبو حاتم: «شيخ لا يحتج بحديثه شبيه بالمجهول»، وقال ابن سعد: «ليس بذاك»، وذكره العجلي وابن حبان في «الثقات» وقال الذهبي في «**الميزان**»: «صدوق، إن شاء الله»، وهي صيغة تمريضية».

❀ أقول: أما استدراكهما الرقم فهو من عجيب شأنهما، ومن سبق قلمهما ليحاولا تخطئة الحافظ في حكمه من أجل أن يقنعا الناس بأنهما قابلا أصل الكتاب، ودليل ذلك أنه ورد في النسخ المطبوعة (٤) انظر على سبيل المثال طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٥٥ الترجمة ١٧٧)، أما حكمهما: فهو كلام، لا أدري كيف قال مثلهما مثله. وعليهما فيه أمور:

الأول: إنهما أهملا بعض التوثيق، فقد وثقه أبو عبد الله محمد بن إبراهيم البوشنجي، فقال: «هو ثقة مأمون»، (تهذيب التهذيب ٢/ ٢١٧) ووثقه ابن خلفون كما في التعليق على تهذيب الكمال (٥/ ٤٨٥).

الثاني: جرهما قول الذهبي إلى ضعيف يعتبر به من الغريب جدًا.

الثالث: حذفا بعض قول ابن سعد، فتمام كلامه: «كان معروفًا وليس بذاك» (تهذيب التهذيب ٢/ ٢١٧).

الرابع: جعلا عمدة حكمهما كلام أبي حاتم، مع أن الدكتور بشارًا لم يرتضِ كلامه، وردَّ عليه في تعليقه على تهذيب الكمال (٥/ ٤٨٥ هامش ٢) واحتج عليه بمن وثقه، بل دافع ابن القطان عن المترجم له في بيان الوهم والإيهام (٥/ ٣٧٠ -٣٧١ عقيب ٢٥٤١) دفاعًا مجيدًا، فكفى

وشفى. دلَّ على أن بعض النقاد لهم اصطلاحهم الخاص في إطلاق الألفاظ جرحًا أو تعديلًا، وإنه لا ينبغي الاغترار بذلك إلا بعد معرفة مسالكهم وخبرة أقوالهم، وها أنا أنقل لك كلامه بطوله، فهو كلام في غاية النفاسة، ليتسنى الحكم عن مقربة، قال - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «وهذا منه غير صحيح، ومن عُلمت حاله في حمل العلم وتحصيله، وأَخَذَ الناس عنه، ونُقِلَت لنا سيرته الدالة على صلاحه، أو عُبِّرَ لنا بلفظ قام مقام نقل التفاصيل من الألفاظ المصطلح عليها لذلك كثقة، ورضا ونحو ذلك، لا يقبل من قائل فيه: إنه لا يحتج به، أو ما أشبه ذلك من ألفاظ التضعيف، ولا بد أن يضعفه بحجة ويذكر جرحًا مفسرًا، وإلا لم يسمع منه ذلك لا هو ولا غيره كذلك كما قد جرى الآن، فإنه - أعني أبا حاتم - لم يُدْلِ في أمر هؤلاء بشيء، إلا أنهم ليسوا بالمشهورين والشهرة إضافية، قد يكون الرجل مشهورًا عند قوم ولا يشتهر عند آخرين.

نعم، لو قال لنا ذلك من ألفاظ التضعيف فيمن لم يعرف حاله بمشاهدة أو بإخبار مخبر، كنّا نقبله منه، ونترك روايته به، بل كنا نترك روايته للجهل بحاله، لو لم نسمع ذلك فيه.

فحُجَيَّة المذكور، لا يلتفت فيه إلى قول من قال: «لا يحتج به» إذ لم يأت بحجة، فإنه رجل مشهور، قد روى عنه سلمة بن كهيل، وأبو إسحاق، والحكم بن عتيبة، رووا عنه عدة أحاديث وهو فيها مستقيم لم يعهد منه خطأ ولا اختلاط ولا نكارة».

الخامس: إن المترجم له ليس له كبير خطأ كي ينزلاه إلى هذه الرتبة فليس له في ابن ماجه سوى ثلاثة أحاديث:

الأول: برقم (٨٥٤) وهو متن صحيح بشواهده.

والثاني: برقم (١٧٩٥) وهو معلول بالإرسال.

والثالث: برقم (٣١٤٣) وهو حديث صحيح، وقد توبع حجية فيه

وليس له في الترمذي سوى حديثين:

الأول: برقم (٦٧٨) وهو حديث حسن.

والثاني: برقم (١٥٠٣) قال فيه الترمذي: «حسن صحيح».

* * *

٢٢٢- (١١٥٣ تحرير) حُدَيْر، بوزن الذي قبله لكن آخره راء الحَضْرمي، أبو الزاهرية الحِمْصيُّ: صدوق، من الثالثة، مات على رأس المئة. ر م د س ق.

❀ أقول: جفت أقلامهما هنا عن التعليق على هذه الترجمة - رغم استحقاقها لذلك - وما ذاك إلا لسكوت محمد عوامة عنها، وهو معذور - إن شاء الله - إذ لم يَدَّعِ التحرير والتدقيق ومراجعة التواريخ وكتب الجرح والتعديل كغيره.

فقول الحافظ: «مات على رأس المئة»، قول فيه نظر، وهو أوهن الأقوال في تحديد وفاته، فقد نقل المزي (٥/ ٤٩٢) عن الإمام البخاري أنه حكى عن عمرو بن علي الفلاس: أن أبا الزاهرية توفي سنة مئة، ثم قال: «أخشى أن لا يكون محفوظًا» وانظر التاريخ الصغير (١/ ٢١١)، والقول الأصح أنه توفي سنة (١٢٩هـ)، وبه قال ابن سعد (الطبقات ٧/ ١٥٩) وخليفة بن خياط (طبقاته: ٣١١)، وعليه اقتصر الذهبي في كاشفه (١/ ٣١٥ الترجمة ٩٥٨).

فهل هذا هو المصداق لما ادعياه في مقدمتهما (١/ ٤٥ الفقرة ٥)، من تعليقهما على أوهام المؤلف في ذكر الوفيات؟!

وليت شعري علامَ يلزمان نفسيهما بأشياء غير لازمة، ولو كان الحطيئة حيًّا فلربما قال فيهما:

دَعِ الْكِتَابَ فَفِي التَّحْرِيرِ مَفْسَدَةٌ وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي[1]

* * *

٢٢٣- (١١٧٨ تحرير) حَرَمِيّ بن عُمارة بن أبي حفصة: نابت، بنون وموحدة ثم مثناة، وقيل: كالجادة، العَتَكيُّ، البَصْري، أبو رَوح: صدوقٌ يَهِمُ، من التاسعة، مات سنة إحدى ومئتين. خ م د س ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، توهَّم في حديث أو حديثين، وثقه ابن حبان والدارقطني، وقال أبو حاتم الرازي: «ليس هو في عِداد يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وغُنْدَر، هو مع عبد الصمد بن عبد الوارث ووَهْب بن جرير وأمثالهما»، فهو عنده صدوق، لأنه وضعه في مرتبة وَهْب وقال يحيى بن معين وأحمد: صدوق. ولا نعرفُ فيه جرحًا سوى قول أحمد أنه كان فيه غفلة، وأنه أنكر من حديثه عن شعبة حديثين، أحدهما: عن قتادة عن أنس: «من كذب عليّ»، والآخر: عن معبد بن خالد عن حارثة بن وهب في الحَوْض، قال العقيلي: الحديثان معروفان من حديث الناس، وإنما أنكرهما أحمد من حديث شعبة. قال ابن حجر: حديث الحوض هذا أخرجه الشيخان في صحيحيهما من حديثه، وللحديث شواهد».

❀ أقول: عليهما في هذا التعقب ملاحظات:

الأولى: إنهما أهملا بعض الأقوال فيه، فقد قال عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين: «صدوق» (تأريخه رقم ٢٧٤) وقال أيضًا: «قلت: فأبو داود (الحفري) أحب إليك أو حَرَميّ بن عمارة؟

فقال: أبو داود صدوق، أبو داود أحب إلي منه». (١٠٧).

وقال ابن أبي حاتم (الجرح والتعديل ٣/ ٣٠٧ الترجمة ١٣٦٨) عن أبيه: «هو صدوق».

---

(١) وردت هاتان الكلمتان بصيغة اسم الفاعل، على إرادة معنى اسم المفعول أي: إنك أنت المطعوم المكسو.

ثم إنهما قالا: «لا نعرف فيه جرحًا سوى قول أحمد إنه كان فيه غفلة».

وأقول لهما: ألا تعرفان أنَّ العقيلي ذكره في ضعفائه؟! (تهذيب الكمال ٥/ ٥٥٦، وتهذيب التهذيب ٢/ ٢٣٣).

الثانية: تناقض الدكتور بشار تناقضًا كبيرًا، فقد مال إلى تضعيفه مطلقًا في تعليقه على تهذيب الكمال حينما نقل قول العقيلي فقال الدكتور (٥/ ٥٥٨): «قال الذهبي في الميزان (١/ ٤٧٤): وذكره العقيلي في الضعفاء فأساء». قال بشار: لم يُسئ أبدًا فمن كانت فيه غفلة فمن حقه أن يذكر في كتب الضعفاء».

الثالثة: نقلهما توثيقه عن ابن حبان والدارقطني تساهل كبير منهما، فأما ابن حبان فإنه ذكره في الثقات (٨/ ٢١٦)، وكما في (تهذيب الكمال ٥/ ٥٥٦ و٥٥٧).

وأما الدارقطني فلم يطلق توثيقه، بل ساق له حديثًا عن عزرة بن ثابت عن أبي الزبير، عن جابر، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «التَّيَمُّمُ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلذِّرَاعَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ».

قال الدارقطني: «رجاله كلهم ثقات، والصواب موقوف». (السنن ١/ ١٨١ حديث ٢٢).

فهذا توثيق إجمالي[1] لرجال السند لا يعني أنْ ليس فيهم صدوقٌ ثم إن الدارقطني أعله بالوقف، فالوهم فيه من أحد رجال السند بلا مرية.

---

(١) ولا أدري لماذا لم يقولا كقولهما في تضعيفهما عبد الرحمن بن النعمان (ترجمة ٤٠٢٩) مع أن عبارة الدارقطني في كليهما واحدةٌ فلم يعتبرا ذلك توثيقًا هناك لأنهما ضعفا ذلك الراوي فقالا: «ويتعين على طلاب العلم الانتباه إلى أن قول الدارقطني في «**السنن**» عقب بعض الأسانيد: «كلهم ثقات» فيه كثير من التساهل والوهم». فهل هذا الكلام يتعين على طالب العلم فقط، دون طلاب التحرير والتحقيق؟.

الرابعة: قالا: «توهم في حديث أو حديثين» والصواب أكثر من ذلك فحديث الدارقطني يضاف إليها. ثم إني قد فتشت عن حديثه عند ابن ماجه فلم أجد له سوى ثلاثة أحاديث وهي: (٤٦١) و(٢٣٠٦) و(٣٤١٢) وكلها ضعيفة.

الخامسة: نقلا قول العقيلي: «الحديثان معروفان من حديث الناس» لاعتماده ولم ينبها إلى أنَّ العقيلي قال: هذا ليؤيد حكمه بتضعيفه وفي هذا الصنيع ما فيه، ويغني وضوحه عن التنبيه إليه.

السادسة: المحرران لم يذكرا لنا كيفية رواية البخاري ومسلم عن هذا الراوي، بل نقلا قول الحافظ ابن حجر: «حديث الحوض هذا أخرجه الشيخان في صحيحيهما من حديثه وللحديث شواهد» ولا أدري من أين جاءا بقول الحافظ هذا هكذا، وكلامه عن حديث الحوض في تهذيب التهذيب (٢/ ٢٣٣): «وقد صححه الشيخان».

وحديث الحوض أخرجه البخاري (٨/ ١٥١)، ومسلم (٧/ ٦٨) من طريق حرمي عن شعبة، عن معبد بن خالد، عن حارثة أنه سمع النبي ﷺ قال: «حَوْضُهُ مَا بَيْنَ صَنْعَاءَ وَالْمَدِينَةِ...».

وهو متابع عند مسلم (٧/ ٦٨) تابعه ابن أبي عدي فكان عليهما أن ينبها على ذلك.

وحديثه الآخر: «من كذب علي»، هو في مسند الإمام أحمد (٣/ ٢٧٨)، وهو حديث صحيح متواتر.

* * *

٢٢٤- (١١٧٩ تحرير) حُرَيْث، آخره مثلثة، مصغر، ابن الأبَحِّ السَّلِيحيُّ، بفتح المهملة وكسر اللام وسكون الياء بعدها مهملة شامي: مجهول، من الثالثة. د.

❀ أقول: الحق - والحق أحق أن يقال ويتبع - أن المحررين خالفا المنهجية هنا وافتقارهما إليها أعوزَ كتابهما كثيرًا إلى ما ادعياه من التحرير، وهذه الصفة سبق لهما أن وصفا الحافظ بها، وهما أحق بها.

أقول: المحرران أثبتا كلمة «الأبح» في صلب الكتاب، ولم يعلقا عليها بشيء، وغير خافٍ على أحدٍ أنَّ الدكتور والشيخ ضليعان في علم تحقيق المخطوطات ونشرها، ومن بدهيات هذا العلم أن التصحيح لا يكون إلا من مصادر معترفٍ بها، وقد كتب ابن حجر في أصله: «الأبلج» كما أشار إلى ذلك الشيخ عوامة (ص١٥٦)، وعلى هذا النحو جاءت في النسختين الخطيتين، نسخة ص(ورقة: ٣٣ ب)، ونسخة ق (ورقة: ٤١ أ)، وكذلك في طبعة الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٥٩ الترجمة ٢٠٨).

وقد نبه الدكتور بشار في تعليقه على تهذيب الكمال (٥/ ٥٥٩) على تحرف هذا الاسم في تقريب ابن حجر، وهذا من غريب التحقيق وعجيب التحرير، فهل يستطيع المحرران أن يثبتا لنا من أين أتيا بالصواب؟! وهل يجوز تغيير نص من غير إشارة إلى ذلك؟؟ وهذا من مبلغ انسجامهما مع النهاية من الأمانة العلمية والمحافظة على النصوص.

وطريقتهما في نهاية الغرابة، فلا هما أثبتا النص كما هو، حتى نتعرف على مبلغ ثقافة المؤلف ومدى دقته وكثرة أوهامه من قلتها، ولا هما صححا الخطأ وأثبتا الصواب مع الإشارة، وهذا على كلا الحالين يدفعنا للتشكيك في المنهج المتبع في هذا الكتاب.

مَا شِئْتَ قُلْ بَعْدَ هَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ   فَالنَّاسُ صَامِتَةٌ، يَدْرُونَ أَمْ جَهِلُوا

وإننا إذ ننسى فلسنا ننسى أمرًا آخر، يدفعنا إلى التنبيه إليه حب حديث رسول الله ﷺ، وهو أن مصطفى عبد القادر أشار في طبعته (١/ ١٩٥ الترجمة ١١٨٣) إلى أنها في النسخة المطبوعة: (ابن الأبلج)، وهذا من تخليطاته، إذ أنها كذلك في أصل ابن حجر، وهو أولى بالتنبيه من سواه.

نسأل الله الصدق في السر والعلن

* * *

٢٢٥- (١٢١٤ تحرير) الحسن بن بشر بن سَلْم، بفتح المهملة وسكون اللام، الهَمْدانيُّ، أو البَجَليُّ، أبو علي الكوفي: صدوق يخطئ، من العاشرة، مات سنة إحدى وعشرين. خ ت س.

تعقباه بقولهما: «هو ضعيف يعتبر به، فقد ذكر الإمام أحمد أنه روى عن زهير بن معاوية الجُعفي أشياء مناكير، وكذلك قال أبو داود. وقال النسائي: «ليس بالقويّ». وقال ابن خراش: «منكر الحديث». وقال أبو حاتم: «صدوق»...».

❀ أقول: لم يذكرا قول أحمد بن حنبل: «ما أرى كان به بأس في نفسه» (تهذيب التهذيب ٢/ ٢٥٦).

ووثقه مسلمة بن قاسم الأندلسي (المصدر السابق).

ولذا قال عنه الحافظ: «صدوق»، وإنما يعرف خطأ الراوي من صوابه باعتباره بمرويات الثقات، وهي نفس النتيجة التي ظن المحرران أنهما اكتشفاها فتأمل.

* * *

٢٢٦- (١٢٢١ تحرير) الحَسن بن جَعْفر البخاريُّ: ثقة، من العاشرة. بخ.

تعقباه بقولهما: «بل: مقبولٌ، روى عنه اثنان، ولم يوثقه سوى ابن حبان. وما له في «الأدب المفرد» سوى حديث واحد».

❀ أقول: هذا كلام معترض عليه، فهو معروف العين روى عنه اثنان فأكثر، وقد أعمل ابن حبان التوثيق فيه فقال: «ثقة... روى عنه هانئ بن النَّضْر وأهل بلده». الثقات (٨/ ١٧٣)، ونقله عنه المزي (٦/ ٧٣)، وابن حجر في تهذيبه (٢/ ٢٦٠). وتوثيق ابن حبان هنا معتبر لأنه صرح بتوثيقه، وأما كلام المحررين فأول من يرد عليه قولهما، فقد قالا في مقدمتهما (١/ ٣٤ فقرة ٥): «إذا صرح ابن حبان بأنه مستقيم الحديث أو لفظة أخرى تدل على التوثيق، فمعنى هذا أنه فتش حديثه ووجده صحيحًا مستقيمًا موافقًا لأحاديث الثقات، فمثل هذا يوثق مثله مَثَلُ أي توثيق لواحد من الأئمة الكبار، لما لابن حبان من المنزلة الرفيعة في الجرح والتعديل».

راجع المقدمة أيضًا (١/ ٣٣ فقرة ٢ و٣) تجدهما تناقضا أيضًا في هذا الراوي.

❀ ❀ ❀

٢٢٧- (١٢٢٧ تحرير) الحسن بن أبي الحسن البصريُّ، واسم أبيه: يَسَار، بالتحتانية والمهملة، الأنصاريُّ مولاهم: ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يُرسل كثيرًا ويُدَلِّس، قال البزارُ: كان يروي عن جماعةٍ لم يسمع منهم فيتجوَّز ويقول: حدثنا وخطبنا، يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة، هو رأس أهل الطبقة الثالثة، مات سنة عشرة ومئة، وقد قارب التسعين. ع.

❀ أقول: نبه هنا المحرران على شيء ما، فقالا: «**ينبغي التنبه أن تدليس الحسن قادح إذا كان عن صحابي، أما إذا كان عن تابعي فلا، ولابد من هذا القيد**».

أقول: هذه قاعدة استخرجاها من كيسهما، وما في غرائبهما مثلها فلقد نَمّت أولًا: عن جهلٍ بأبسط قواعد مصطلح الحديث، وثانيًا: محاولتهما اختراع قواعد، والتقول بما لم يقل به سابقٌ قبلهما.

فمن المعروف بداهة لمن له أدنى ممارسة وطلب في هذا العلم الشريف، أن من عرف بالتدليس لم تقبل عنعنته مطلقًا، وإن كانت عن معاصر، وهذا مذهب

الجمهور من الفقهاء والمحدثين، (النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٦٣٣) بل: نقل النووي في «**المجموع**»[١] الاتفاق على رد عنعنة المدلس (انظر: التقييد والإيضاح ص٩٩، وظفر الأماني ص٣٨٩).

بل: نقل الرامهرمزي (المحدث الفاصل ص٤٥٠) والخطيب البغدادي (الكفاية ص٥١٥) عن بعض الفقهاء وأهل الحديث: رد حديث المدلس مطلقًا سواء بين السماع أم لا[٢].

ولم ينقل القبول في عنعنة المدلس إلا عن بعض من قبل المرسل مطلقًا (الكفاية ص٥١٥)، وهو من مذاهب أهل الأصول لا المحدثين، وما أظن المحررين من القائلين به.

ثم تخصيص القدح بعنعنته عن الصحابة، مما لم نجد لهما فيه سلفًا، وأي فرق بين عنعنته عن صحابي أو عن تابعي؟ وما أرى وقوعهما في هذا الخطأ، إلا من خلطهما بين عنعنة المدلس وعنعنة غير المدلس، فإن الثانية هي التي وقع فيها خلاف فيما إذا كان معاصرًا فهل تقبل بمجرد الإمكان أم يشترط التحقق والوقوع؟؟

وهذا الذي دعاهما إلى الفصل بين عنعنته عن الصحابة وعنعنته عن التابعين، ومن هذا يتبين لك زيف هذه القاعدة، وأن هناك ألف بد من هذا القيد.

والله المسئول أن يهدينا إلى الصواب والسداد

* * *

(١) وكذلك أعاد ذلك في شرحه على صحيح مسلم (٢/ ١٩٩ طبعة الشعب).

(٢) وبه قال ابن حزم، كما في «**إحكامه**» (١/ ١٤١). وقارن بالعواصم والقواصم (٨/ ٢٣٦) وانظر بلا بدٍّ: أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء ص٢٣٠.

٢٢٨- (١٢٤٢ تحرير) الحَسن بن زيد بن الحَسن بن علي بن أبي طالب أبو محمد المدنيُّ: صدوق يهم، وكان فاضلًا، وَلِيَ إمرَة المدينة للمنصور، من السابعة، مات سنة ثمان وستين، وهو ابن خمس وثمانين. س.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد وثقه ابنُ سعد والعجلي، وابنُ حبان، لكن قال يحيى بن معين: ضعيف الحديث. وقال ابن عدي: الحسن بن زيد هذا يروى عن أبيه وعكرمة أحاديث معضلة، وأحاديثه عن أبيه أنكرُ مما رواه عن عكرمة. قلنا: له حديث واحد عند النسائي في الصوم من «سننه الكبرى»، وهو عن: عكرمة عن ابن عباس، أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم».

❀ أقول: هذا الراوي قال عنه المزي: «كان من سادات بني هاشم وسرواتهم وأجوادهم» (تهذيب الكمال ٦/ ١٥٢) وقد وثقه ابن سعد (القسم المتمم ص٣٨٦) فقال: «كان عابدًا ثقة»، والعجلي كما في تهذيب التهذيب (٢/ ٢٧٩) وقال: «مدني ثقة»، وابن حبان (٦/ ١٦٠) وقد روى عنه الإمام مالك (تهذيب الكمال ٦/ ١٥٢) وإليه المرجع في معرفة المدنيين، والمترَجم له منهم. وقد نص العلماء على أن شيوخ مالك كلهم ثقات إلا ابن أبي المخارق (انظر: تهذيب الكمال ٧/ ١٢ الترجمة ٦٣٢٠ ط٩٨) وروى عنه أيضًا ابن أبي ذئب، وقد نقل الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٩/ ٣٠٤ - ٣٠٥) عن الإمامين ابن معَين وأحمد بن صالح المصري، أنهما قالا: «شيوخ ابن أبي ذئب كلهم ثقات ألا أبا جابر البياضي». وهذا التوثيق وإن كان إجماليًّا لكنه مفيد هنا مع ما سبق.

* * *

٢٢٩- (١٢٨٢ تحرير) الحَسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد المكيُّ: مقبول، من التاسعة. ت ق.

تعقباه بقولهما: «بل مجهول، تفرد بالرواية عنه محمد بن يزيد بن خُنَيس المكي، ولم يوثقه سوى ابن حبان. وقال الذهبي في «المغني»: غير معروف. وقال في «الكاشف»: غير حجة.

روى له الترمذي (٥٧٩)، وابن ماجه (١٠٥٣) حديثًا واحدًا من روايته عن ابن جريج، عن عبد الله بن أبي يزيد، عن ابن عباس، في سجود القرآن، وقال الترمذيُّ: غريب، أي: ضعيف. (أضاف العلامة أحمد شاكر لفظة: **«حسن» من نسخة أخرى، ولا تصح لما نقله المزي في «التهذيب» و«التحفة»)، وقال العقيلي: «لا يتابع على حديثه، ولا يُعرف إلا به، وليس بمشهور النقل، ولهذا الحديث طرق كلها فيها لين»**.

❁ أقول: لم يحررا هذه الترجمة كعادتهما وقالا: لم يوثقه سوى ابن حبان، والواقع يشهد بخلاف ذلك، فقد وثقه الخليلي في «**الإرشاد**» (١/ ٣٥٢) وصحح حديثه المذكور، وقد صححه من قبله ابن خزيمة (٥٦٢) و(٥٦٣) وابن حبان (٢٧٦٨)، والحاكم (١/ ٢١٩ - ٢٢٠) ولم يتعقبه الذهبي، وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري أخرجه أبو يعلى في مسنده (المقصد العلي ص٤١٥) وقال الشيخ محمد عوامة في تعليقه على الكاشف (١/ ٣٢٩ الترجمة ١٠٦٣): «فالظاهر أنه أحسن حالًا ممن يقال فيه: مقبول»، وبعد هذا فإن من التكلف الاستدراك على الحافظ.

❁ ❁ ❁

٢٣٠- (١٣٢١ تحرير) الحُسَين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب: صدوق ربما أخطأ، من الثامنة، مات وله ثمانون سنة في حدود التسعين. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف، ضعفه يحيى بن معين، وعليٌّ بن المديني، وأبو حاتم الرازي - وناهيك بهم - ووثقه الدارقطني وحده، فيما ذكره البرقاني عنه (٨٥)».

❁ أقول: عليهما في ذلك أمور:

الأول: نقلهما إطلاق تضعيف ابن معين لا يجوز فإنما قال فيه: «ليس بشيء» (تهذيب التهذيب ٢/ ٣٣٩) وهذه لا تفيد إسقاط حديثه بمصطلح

ضعيف. وإنما تفيد قلة حديثه، وهو ما نص عليه المحرران في مقدمتهما (١/ ٤١).

الثاني: نقلهما إطلاق التضعيف عن علي بن المديني لا يجوز كذلك، فهو إنما قال: «فيه ضعف». (تهذيب الكمال ٦/ ٣٧٧ الهامش ٤) وهي لا تنزله كثيرًا.

الثالث: نقلهما إطلاق التضعيف عن أبي حاتم لا يجوز، فهو إنما حرك يده وقلبها قال ابنه يعني: «تعرف وتنكر» (الجرح والتعديل ٣/ ٥٣ الترجمة ٢٣٧، وتهذيب الكمال ٦/ ٣٧٧، والكاشف ١/ ٣٣٣ الترجمة ١٠٨٨، وتهذيب التهذيب ٢/ ٣٣٩).

الرابع: لم يذكرا قول ابن عدي فقد قال: «أرجو أنه لا بأس به إلا أني وجدت في بعض حديثه النكرة» (تهذيب الكمال ٦/ ٣٧٧) لذا قال الذهبي في الكاشف (١/ ٣٣٣): «مشاه ابن عدي» وانظر الكامل (٢/ ٧٦٢ طبعة دار الفكر، و٣/ ٢١٨ طبعة أبي سنة).

الخامس: هكذا ضعفاه، وتناقض الدكتور بشار في تعليقه على ابن ماجه (٣/ ٢٨) فقال: «الحسين بن زيد بن علي مختلف فيه».

فتبصَّر دقة كلام الحافظ، وعجلة المحررين، وجرأتهما على الحافظ - رَحِمَهُ اللهُ وغفر لهما -!!!

* * *

٢٤٠[1]- (١٣٢٨ تحرير) الحسين بن عبد الرحمن، ويقال: حُسَيْل آخره لام، ويقال: عبد الرحمن بن حسين: مقبول، من الثالثة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول، تفرَّد عنه بُسْر بن سعيد المدني، ولم يوثِّقه

---

(١) قفز الرقم سهوًا. وأبقيته هكذا كي لا تختل الإحالات.

سوى ابن حبان. وقال الذهبي في «الميزان»: مجهول. روى له أبو داود حديثًا واحدًا في الفتن (٤٢٥٧)».

❀ أقول: بل هو كما قال الحافظ، ولم يتفرد بالرواية عنه بسر بن سعيد فقد قال ابن حبان لما ذكره في «**الثقات**» (٤/ ١٥٦): «روى عنه أهل الكوفة».

أما تجهيل الذهبي له فهو خطأ، سببه سقط حصل في كتاب الجرح والتعديل، وانظر في ذلك بحثًا موفقًا للشيخ محمد عوامة على الكاشف (١/ ٣٣٣ عند الترجمة ١٠٩٣) واستدرك على الدكتور بشار ما انتهى إليه في تهذيب الكمال (٦/ ٣٨٨) فانظره لزامًا تجد كبير فائدة.

* * *

٢٤١- (١٣٣٨ تحرير) الحسين بن عمران الجُهَني، صدوق يهم، من السابعة. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف، ضعفه البخاري وابن عدي - وهما ما هما في النقد - ولم يوثقه سوى ابن حبان. ونُقل عن الدارقطني أنه قال: لا بأس به (ولم نجد ذلك في جميع السؤالات عن الدارقطني)».

❀ أقول: في تعقبهما مجازفات، فإنما قال البخاري: «لا يتابع على حديثه». (تأريخه الكبير ٢/ ٣٨٧ الترجمة ٢٨٧٠)، وابن عدي إنما نقل قول البخاري كما في الكامل (٣/ ٢٢٣ - ٢٢٤ طبعة أبي سنة).

والمترجم له ليس له سوى حديث واحد عند ابن ماجه برقم (٢٣١٢) وقد صححه ابن حبان (٥٠٦٢) والحاكم (٤/ ٩٣).

* * *

٢٤٢- (١٣٤٩ تحرير) الحسين بن محمد بن شَنَبَة الواسطيُّ، أبو عبد الله البزاز: صدوق، من الحادية عشرة. ق.

❀ أقول: هكذا أثبت المحرران النص، بعدما ادعياه من المقابلة والضبط

والتحرير، وما أظن هذا إلا من استعجال المحررين، الذي تعودنا عليه، والنص بهذا الشكل فيه سقط، يتعلق بضبط كلمة (شنبة)، وهو أربع كلمات هي: «بفتح المعجمة والنون والموحدة»، وهذا الضبط يرفع اللبس عن هذه الكلمة، ويمنع من اشتباهها بـ (شيبة)، ولو كانت لديهما نسخ سوى طبعة الشيخ عوامة، لما كلفا نفسيهما وكتبا هامشًا، هو في الحقيقة مأخوذ من طبعة الشيخ عوامة (ص١٦٨)، يخطئان ابن حجر في ضبط هذه الكلمة، وهكذا يكون التحرير وإلا فلا!!

وأود التنبيه هنا إلى أن هذا السقط من كلا الطبعتين، ثابت في مخطوطة ص(ورقة: ٣٨ ب)، وفي مخطوطة ق (ورقة: ٤٧ أ)، وفي مطبوعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٧٩ الترجمة ٣٩١)، وفي مطبوعة مصطفى عبد القادر (١/ ٢١٨ الترجمة ١٣٥٤).

﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾

* * *

٢٤٣- (١٣٥٤ تحرير) الثاني [يعني: ممن يسمى الحسين بن منصور]: كسائي، من العاشرة.

❀ أقول: لاموا غير ملومٍ، وتعقبوا غير مخطئٍ، فكانوا كمن قصر صلاته في غير سفرٍ، وتيمم في حضور الماء، بل كمن صلى من غير وضوء، وحج إلى غير قبلة.

أقول: هذا النص فيه سقط، وهو حكم الحافظ ابن حجر عليه بأنه:

(مقبول) وهذا السقط ثابت في مخطوطة ص(الورقة: ٣٨ ب)، وفي مخطوطة ق (الورقة: ٤٧ أ)، وفي مطبوعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٨٠ الترجمة ٣٩٥)، وفي مطبوعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٢١٩ الترجمة ١٣٥٩).

وهما متابعان - في هذا السقط - لطبعة الشيخ محمد عوامة (ص١٦٩ الترجمة ١٣٥٤)، ولكن الشيخ عوامة لم يترك الأمر هكذا كما صنع المحرران، بل أشار إلى أن في نسخة الميرغني: «مقبول»، ومن هذا يتضح لك عدم وجود نسخة

الميرغني أيضًا عند المحررين، إذ لو وجدت لأشارا إلى الخلاف، فليس إلا سلخ طبعة عوامة، وإلى الله المشتكى.

وهذا يدلك على مبلغ التحرير والضبط، فجاء عملهما على حد قول الشاعر:

تَعِيبُ (كِتَابَهُ) وَالْعَيْبُ فِيكُمْ وَمَا (لِكِتَابِهِ) عَيْبٌ سِوَاكُمْ

* * *

٢٤٤- (١٣٥٥ تحرير) الثالث [يعني ممن يسمى: الحسين بن منصور] رَقِّي، يُكنى أبا عليّ: صدوق، من الحادية عشرة. [تمييز].

تعقباه بقولهما: «بل: مقبول، روى عنه اثنان، ووثَّقه ابن حبان وحده».

❀ أقول: عليهما في التعقب ملاحظة، وهي:

أنهما تناقضا، فمن حاله ما ذُكر، فإنهما يحكمان بجهالته، كما في مقدمتهما (١/ ٣٣ فقرة ٢).

* * *

٢٤٥- (١٣٥٧ تحرير) الحسين بن ميمون الخِنْدِفي، بالفاء، الكوفي: ليّن الحديث، من السابعة. د عس.

❀ أقول: «الخندفي» هكذا وقع في طبعة عوامة (ص١٦٩ الترجمة ١٣٥٧) فتابعه المحرران على هذا، ونسي الأول منهما - الدكتور بشار - أنه في تعليقه على تهذيب الكمال (٦/ ٤٨٨) نسب إلى الحافظ ابن حجر أنه ضبطه في كتابه التقريب «بالقاف»، وأعاد ذلك (ص٤٨٩)، وهي كذلك بالقاف على وفق ما نسب الدكتور إلى الحافظ ابن حجر في مخطوطة ص(الورقة: ٣٨ ب)، وفي مخطوطة ق (الورقة: ٤٧ ب)، وفي مطبوعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ١٨٠ الترجمة ٣٩٧)، وفي مطبوعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٢٢٠ الترجمة ١٣٦٢) وهذا الأخير يدعي أيضًا تحقيق مطبوعته على أصل ابن حجر، ولم يشر إلى أي خلاف بين أصله ومطبوعة عبد الوهاب عبد اللطيف، ومعلوم أن خط الحافظ ابن حجر عسر في القراءة جدًّا، فلعل الشيخ

عوامة قرأها خطأً فتلقفها منه المحرران، وتابعاه على خطئه، ولست أريد هنا أن أبحث عن الصواب في نسبته، هل هي الخندقي بالقاف أم الخندفي بالفاء؟ فقد بحثها بحثًا مفصلًا موفقًا المحرر الأول في تعليقاته على تهذيب الكمال (٦/ ٤٨٧ - ٤٨٩)، ولكني أود التنبيه إلى مبلغ تناقضه، فَهُوَ يثبتها هنا بالفاء وينسب هناك إلى ابن حجر إثباتها بالقاف، وما أدري الآفة في هذا إلا العكوف التام على طبعة الشيخ عوامة، وتقليدهما الأعمى لها، أما التحرير والضبط فلا علاقة له بما جاء هنا.

وانظر تعليق الشيخ عوامة على هذه الترجمة (ص١٦٩ الهامش).

* * *

٢٤٦- (١٣٦٣ تحرير) حَشْرَج بن نُبَاتَةَ، بضم النون ثم الموحدة ثمَّ المثناة الأشْجَعيُّ، أبو مُكْرَم الواسطيُّ، أو الكوفيُّ: صدوقٌ يهم، من الثامنة. ت.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، إلا عند المخالفة وثقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو داود، والعباس بن عبد العظيم العَنْبَري، وقال أبو زُرْعة: لا بأس به مستقيم الحديث. وقال النسائي في رواية: ليس بالقوي، وفي أخرى: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: صالح يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال ابن عدي: لا بأس به».

❀ أقول: إنما أضاف الحافظ ابن حجر لفظة: «يهم» إلى صدوق لقول أبي حاتم، وللرواية الثانية للنسائي، ولقول الساجي فيه: «ضعيف»، ولقول ابن حبان: «كان قليل الحديث منكر الرواية لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد» ولذكر البخاري له ما لم يتابع عليه (انظر: تهذيب التهذيب ٢/ ٣٧٧ - ٣٧٨) فانظر بعين الإنصاف من أحق بالاستدراك؟!

* * *

٢٤٧- (١٤٠٩ تحرير) حَفْص بن عبد الله الليثيُّ البَصْريُّ: مقبول، من الثالثة. ت س.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول، تفرد بالرواية عنه أبو التياح يزيد بن حميد الضُّبَعي، ولم يوثقه سوى ابن حبان. وقال الذهبي: فيه جهالة. ومتن حديثه الواحد الذي أخرجه الترمذي (١٧٣٨)، والنسائي (٨/ ١٧٠) في قصة التختم بالذهب صحيح».

❀ أقول: هذه مشاحة للحافظ ابن حجر على اصطلاحه. فقد مر بنا كثيرًا أنه يستعمل هذه اللفظة لمن تفرد عنه واحد، ووثقه واحد، وروى حديثًا أو حديثين إذا حفظه. وغالب الأمر أنَّ من روى حديثًا أو حديثين فهو يحفظهما لإعادته إيّاهما. وهذا الراوي ذكره ابن حبان في الثقات (٤/ ١٥١) وصحح حديثه الواحد (٥٤٠٦)، وقال الترمذي عن حديثه الواحد هذا (١٧٣٨): «حسن صحيح».

* * *

٢٤٨- (١٤١٧ تحرير) حَفْص بن عمر بن عبيد الطَّنَافِسي، الكوفي: ثقة، من العاشرة. ت.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه علي بن المديني ومحمود بن غيلان وشعيب بن أيوب الصريفيني، ووثقه ابن خلفون، وقال العجلي: كوفي ثقة».

❀ أقول: لم يعللا سبب إنزاله إلى هذه الرتبة ولا معنى لهذا التعقب. والمترجم له روى عنه ثلاثة من كبار الثقات، ووثقه عالمان من علماء الجرح والتعديل، وليس فيه جرح وليس له في الترمذي سوى حديث واحد برقم (١٧٤٠) قال عنه الترمذي: «حسن صحيح غريب». فيكون إنزالهما لهذا الراوي من التعنت بلا شك! اللهم ارزقنا الإنصاف وعدم الميل مع الهوى.

* * *

٢٤٩- (١٤١٩ تحرير) حَفْص بن عمر بن مرة الشَّنِّي، بفتح المعجمة وتشديد النون، البصريُّ: مقبول، من السابعة. د ت.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، فقد روى عنه موسى بن إسماعيل - وهو ثقة - ونَصَّ على توثيقه. وقال أبو داود: ليس به بأسٌ. ووثقه الذهبي».

❀ أقول: هذا الراوي تفرد بالرواية عنه موسى بن إسماعيل كما في تهذيب الكمال (٧/ ٤٢) وليس له في الكتابين سوى حديث واحد، كما نص عليه المزي في تهذيب الكمال (٧/ ٤٢)، وهو عند أبي داود برقم (١٥١٧) وعند الترمذي برقم (٣٥٧٧)، من طريق موسى بن إسماعيل عن حفص بن عمر، عن أبيه عمر بن مرة، عن بلال بن يسار بن زيد، عن أبيه، عن جده مرفوعًا، وهو حديث ضعيف استغربه الترمذي، وأعله الدكتور بشار في تعليقه على الترمذي (٥/ ٥٣٦ هامش ٣) فقال: «بلال وأبوه مجهولان، وزيد جد بلال لا يعرف له إلا هذا الحديث»، والعجب أن المحررين يجهّلان من حاله هكذا، وما دفعهما إلى هذا إلا إرادة التعقب، نسأل الله السلامة.

❀ ❀ ❀

٢٥٠- (١٤٨٢ تحرير) حَكيم الصنعانيُّ: مقبول، من الثانية. خت.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول، تفرد بالرواية عنه ابنُه المغيرة بن حكيم، ولم يوثقه سوى ابن حبان. وقال الذهبي في «الميزان» وغيره: لا يعرف».

❀ أقول: تعقبهما الدكتور هاشم جميل فقال: «إن اعتراض التحرير هنا على حكم الحافظ في التقريب فيه نظر، وبيانه فيما يأتي:

إن تعقب أحكام حافظ من الحفاظ لا سيما إذا كان مثل الحافظ معروفًا باستقرائه، يحتاج إلى معرفة القواعد التي يسير عليها هذا الحافظ، ويبنى عليها أحكامه، وإلا فإن الاعتراض في هذه الحالة سيكون عملًا تعوزه الدقة، فالإمام ابن حبان مثلًا له قاعدة معروفة في التوثيق، فإذا وثق ابن حبان شخصًا في مؤلف

له، وأراد أحد الاعتراض عليه فإن المعترض في هذه الحالة يلزمه مراعاة قاعدة ابن حبان في التوثيق، فإذا وثق شخصًا مخالفًا لقاعدته فإن الاعتراض هنا سيكون مقبولًا؛ لأنه خالف شرطًا التزمه، أما إذا اعترض عليه أحد بناءً على قاعدة الجمهور في التوثيق فإن الاعتراض هنا سيكون غير وجيه؛ لأنه إلزام للمؤلف بشرط لم يلتزمه، وهذا غير مقبول.

وبهذا يتبين أن معاني المصطلحات، قد تختلف لدى الأئمة نتيجة لاختلافهم في القواعد التي بنيت عليها هذه المصطلحات، وعليه فإذا اعترض على حكم إمام من الأئمة بناءً على قواعد لا يقول هذا الإمام بها، فإن هذا سيكون من باب المشاحة في الاصطلاح، وهذه قضية ممنوعة كما هو معلوم، إذا تبين هذا فإن اعتراض التحرير هنا من هذا القبيل، فالتقريب يقول في حكيم الصنعاني: مقبول، والتحرير يقول: بل مجهول، ويعلل ذلك بتفرد ابنه المغيرة بالرواية عنه، ومن الواضح جدًّا أن حكم التحرير عليه بالجهالة مبني على قاعدة الخطيب المشهورة عند المحدّثين: «بأن أقل ما يرفع الجهالة رواية اثنين مشهورين».

والاعتراض بهذا على حكم الحافظ ابن حجر اعتراض غير مقبول؛ وذلك لأن قاعدة الحافظ في ارتفاع الجهالة عن الراوي غير قاعدة الخطيب، فقد صحح الحافظ هنا اختيار أبي الحسن بن القطان وهو: «إن الراوي إن زكاه أحد من أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحد عنه قبل وإلا فلا» (بيان الوهم ٤/ ٢٠ و٥/ ٥٢١، وتدريب الراوي ١/ ٣١٧).

وقد صرح الحافظ بهذا في مقدمة التقريب، فقد قال في المرتبة التاسعة من مراتب الرواة: «من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ مجهول» (تقريب التهذيب ١/ ٥).

إذا اتضح هذا: فإن حكيم الصنعاني قد زكاه ابن حبان، وهو من أئمة الجرح والتعديل وروى عنه ابنه المغيرة وهو ثقة. (تقريب التهذيب ٢/ ٢٦٨).

فهو على قاعدة الحافظ خارج عن حد الجهالة، فاعتراض التحرير عليه بأنه

مجهول بناء على قاعدة الخطيب اعتراض في غير محله، ولمزيد من الفائدة ينبغي ذكر ما يأتي: قال النووي: «ورواية المستور... يحتج بها بعض من ردَّ الأول وهو قول بعض الشافعيين، قال الشيخ - يعني ابن الصلاح -: يشبه أن يكون العمل على هذا في كثير من كتب الحديث في جماعة من الرواة، تقادم العهد بهم وتعذرت خبرتهم باطنًا».

وقد ذكر السيوطي أن من القائلين بهذا: سليم الرازي، قال: وكذا صححه في شرح المهذب (انظر: تدريب الراوي ١/٣١٦، ٣١٧).

ومما سبق يبدو لي: أن الحافظ يطلق وصف المقبول على الراوي الذي يقبل حديثه، ولو بنى على قواعد بعض المحدثين دون بعض، فيطلق هذا الوصف على المستور الذي تقادم عهده وتعذرت خبرته باطنًا؛ لأن بعض المحدّثين يقبل حديثه وإن كان بعضهم لا يقبله، وربما يطلقه على الثقة بناء على قاعدة ابن حبان دون غيره، ويرشح هذا الاستنتاج أن كثيرًا من اللذين يطلق عليهم الحافظ وصف مقبول، هم الذين انفرد ابن حبان بتوثيقهم.

وإطلاق الحافظ وصف مقبول على الراوي ليس توثيقًا له، وإنما يعني أنه ضعيف وضعفه يسير ينجبر بأدنى متابعة، ويوضح هذا ما ذكره الحافظ في مقدمة التقريب عند حديثه عن المرتبة السادسة من مراتب الرواة حيث قال: «السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله وإليه الإشارة بلفظ: مقبول حيث يتابع، وإلا فليّن الحديث» (تقريب التهذيب ١/٥).

وبهذا يتبين أن لفظ مقبول اصطلاح للحافظ يطلقه على نوع من الرواة فيهم ضعف يسير، وهو من الاصطلاحات الدقيقة للحافظ، ولا مشاحة في الاصطلاح.

ولعل هذا الإيضاح يعد جوابًا على كثير مما استشكله التحرير على أحكام الحافظ في التقريب»[1] (مدرسة أهل الحديث في اليمن ٢٥١ - ٢٥٤).

---

(١) انتهى كلام شيخنا، حفظه الله، ومتعنا والمسلمين بعلمه ومعرفته.

٢٥١- (١٥١١ تحرير) حِمّان، بكسر أوله ويقال بفتحه وبضمه وآخره نون، ويقال بالجيم وآخره نون أو زاي، ويقال: حُمْران، ويقال بصيغة الكنية في الجميع، وهو أخو أبي شَيْخ، الهُنَائيُّ، بضم الهاء وتخفيف النون بعدها مَدَّة: مستور، من الثالثة. س.

تعقباه بقولهما: «بل: مقبول، فقد روى عنه أبو إسحاق السَّبِيعي وأخوه أبو شيخ الهنائي، ووثَّقه ابن حبان».

❀ أقول: لنا عليهما في هذه الترجمة أمران:

الأول: إنَّ ابن حبان لم يوثقه أبدًا، وإنما ذكره في الثقات (٤/ ١٩١) وقال: «يروي عن معاوية المراسيل».

الثاني: إنَّ مَنْ حاله هكذا، فعلى قاعدتهما يكون «مجهول الحال» كما في مقدمتهما (١/ ٣٣ فقرة ٢)، ومعلوم أن الحافظ لا يفرق بين مجهول الحال والمستور كما في النزهة (ص٥٢ طبعة عتر).

* * *

٢٥٢- (١٥٣١ تحرير) حمزة بن محمد بن حمزة بن عَمرو الأسلميُّ: مجهولُ الحالِ، من السادسة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول العين، فقد تفرّد بالرواية عنه محمد بن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عَوْف، ولم يوثقه أحد وكذلك جهّله ابنُ القطان والذهبي».

❀ أقول: هذه الترجمة - برغم قصرها - ففيها ما فيها مما لا يليق بمثلهما، ولا يصح أن يقولا به في كتابٍ لهما، فضلًا عن أن يتعقبا به الحافظ ابن حجر وستعلم ذلك مما يأتي:

١- أمّا تفرد محمد بن عبد المجيد، فقلدا فيه المزي في تهذيب الكمال (٧/ ٣٣٧)، فلم يذكر له من الرواة غيره، وكان الأولى بهما البحث وعدم

التقليد. فهو آفة العلم. وهكذا ينبغي أن يكون منهج المستدرك والمتعقب، فلربما كان له راوٍ آخر أغفله المزي. كما في الأمثلة التي ذكرتها في القسم الأول. ولم ينص أحد صريحًا على تفرده، إلا أن الصحيح أن محمد بن عبد المجيد قد تفرد عنه.

٢- قولهما: «لم يوثقه أحد» مسلّم لهم، لكن من مقتضيات الأمانة العلمية أن يشيرا إلى أن أحدًا من المتقدمين لم يمسه بجرح أيضًا، كما نص عليه ابن حجر في تهذيب التهذيب (٣/ ٣٢).

٣ - حمزة هذا لم يتكلم فيه أحد من المتأخرين بجرح سوى ابن حزم، كما نقله الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال (١/ ٦٠٨ الترجمة ٢٣٠٨) إذ ضعّفه ومعلوم لدى المحررين - قبل غيرهما - ما لأبي محمد من التعنت في جرح الرجال وتجهيلهم، وقد عاب عليه القطب الحلبي ذلك، وقال: «لم يضعفه قبله أحد». كما نقله محقق بيان الوهم والإيهام (٣/ ٤٣٦ الهامش).

٤- إنهما نقلا تجهيله عن ابن القطان، هكذا على أنه جهالة عين، وهو أمر تلقفاه من ابن حجر في تهذيب التهذيب (٣/ ٣٢) فقد نقل هناك التجهيل عنه على هذا الإطلاق، ولو كلف الدكتور والشيخ نفسيهما بالرجوع إلى مخطوطة بيان الوهم والإيهام، فضلًا عن مطبوعته إذ لعلها لم تكن طبعت آنذاك - ولا أظن مكتبتهما تخلو منها، وقد حَوَتْ نسخة التقريب بخط ابن حجر!!! لوجدا النص على السلامة.

والنص في مطبوعته (٣/ ٤٣٧ عقيب ١١٩٠): «. . . وابنه حمزة بن محمد مجهول الحال أيضًا». فآل حكم ابن القطان إلى موافقة ابن حجر في حكمه، ومراجعة الأصول أولى من تخطئة الفحول.

٥- نقلا عن الذهبي أنه جهَّلَه، ومعاذ الله أن يكون الذهبي قد تفوه من ذا

بشيء، ونص كلامه في ميزان الاعتدال (١/ ٦٠٨ الترجمة ٢٣٠٨):
«حمزة بن محمد [د] بن حمزة بن عمرو الأسلمي، ليس بالمشهور».

هذا كلامه بحروفه، فأين التجهيل؟.

وغير خفيّ عنك أن عدم الشهرة لا يقتضي الجهالة بحالٍ أبدًا.

٦- ونزيدهما واحدة، وهي أن الدكتور بشارًا في تعليقه على تهذيب الكمال (٧/ ٣٣٧ الهامش ٢) زاد هناك تجهيل ابن حجر، هكذا على إطلاقه ونص ابن حجر أمامك، فاحكم أنت بعين البصيرة.

نسأل الله السلامة والسداد

* * *

٢٥٣- (١٥٦٥ تحرير) حُمَيْد بن يزيد البَصْري، أبو الخطاب: مجهولُ الحال، من السابعة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول العين، فقد تفرَّد بالرواية عنه حماد بن سلمة، ولم يوثقه أحد. وقال الذهبي في «الميزان»: لا يُدرى من هو. روى له أبو داود حديثًا واحدًا في شارب الخمر (٤٤٨٣)».

❀ أقول: هذا تعقب فيه من القصور ما لا يخفى على صاحب الصنعة، وبيانه فيما يأتي:

إن ابن حجر لم يتفرد بإطلاق (جهالة الحال) على حميد هذا، إذ وافقه على هذا الحافظ ابن القطان الفاسي في كتابه «**بيان الوهم والإيهام**» (٣/ ٥٧٣ عقيب ١٣٥٩) فقال: «حميد بن يزيد أبو الخطاب: مجهول الحال، ولا يعرف روى عنه إلا حماد بن سلمة».

وهكذا نقل ابن حجر عنه في تهذيب التهذيب (٣/ ٥٣)، وخطَّهُ قلم الدكتور بشار في تعليقه على تهذيب الكمال (٧/ ٤٠٩ هامش ١)، وهو لم ينقله هنا - برغم

ميله لتحشيد الأقوال التي تناقض قول ابن حجر؛ لأنها لا تخدم رأيه، إذ هي توافق حكم ابن حجر.

وقد عد علي بن المديني حميدًا في الطبقة التاسعة من أصحاب نافع، كما نقل المزي في تهذيب الكمال (٧/ ٤٠٩)، ولولا معرفة أبي الحسن له لما عدّه في طبقات أصحاب نافع،.. وناهيك بمعرفة ابن المديني رافعًا لجهالة عينه، ونحن متفقون على بقاء جهالة حاله.

ثم إن الدكتور بشارًا - كما عودنا بزيادته النافعة الماتعة - على تهذيب الكمال (٧/ ٤٠٩ هامش ١) قال: «وقال ابن القطان: مجهول الحال، وجهله الذهبي وابن حجر»، وغير خافٍ عنك أن هذا ضرب من التدليس، فنقل الكلام هكذا غير مُسَوّغ له، إذ الذهبي لم يزد في الميزان (١/ ٦١٧) على قوله: «لا يدرى من هو»، وهي بجهالة الحال ألصق، وابن حجر قال بجهالة حاله، فأنت ترى أن هذهِ الأقوال التي نقلها الدكتور في تعليقه، وفي تحريره تجمع على موافقة ابن حجر، والله الموفق للصواب والسداد.

* * *

٢٥٤- (١٥٨٩ تحرير) حُنين، بنونين، مصغر، ابن أبي حكيم الأموي: صدوق، من السادسة. د س.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف، ضعّفه ابن عدي، وقال الذهبي في «الميزان»: ليس بعمدة، ولم يوثقه سوى ابن حبان».

❀ أقول: هذهِ الترجمة دلت على تعجلٍ في الحكم وتسرعٍ في النقل، فابن عدي لم يضعفه إنما قال: «لا أعلم يروي عنه غير ابن لهيعة، ولا أدري البلاء منه أو من ابن لهيعة؟ إلا أن أحاديث ابن لهيعة عن حنين غير محفوظة» (الكامل ٣/ ٤٠١ طبعة أبي سنة)، وكما في (تهذيب الكمال ٧ /٤٥٧) و(الميزان ١/ ٦٢١ الترجمة ٢٣٧٦).

أما النقل عن الذهبي فهذا كلامه في الميزان وقد قال في «**الكاشف**» (١/ ٣٥٩

الترجمة ١٢٨١): «صدوق»، والمترجم له ليس له في الكتابين سوى حديث واحد صحيح أخرجه أبو داود (١٥٢٣) والنسائي (٣/ ٦٨) وقد توبع عليه تابعه يزيد بن محمد عند أحمد (٤/ ١٥٥)، ويزيد بن أبي حبيب عند الترمذي (٢٩٠٣) وعند النسائي في عمل اليوم والليلة كما في تحفة الأشراف (٧/ الحديث ٩٩٤٠).

وحديثه الواحد صححه ابن خزيمة (٧٥٥)، وابن حبان (٢٠٠٤) والحاكم (١/ ٢٥٣).

أفلا يسوغ هذا كله لابن حجر أن يقول فيه: «صدوق»، وقد التزم بمبدأ شمولية الأقوال، لا الاجتزاء، كما هو صنيع غيره.

نسأل الله الستر والعافية

* * *

٢٥٥- (١٥٩١ تحرير) حَوْثَرَةُ، بفتح أوله وسكون الواو بعدها مثلثة مفتوحة، ابن محمد، أبو الأزهر البصري، الورَّاق: صدوق، من صغار العاشرة، مات سنة ست وخمسين. د.

❀ أقول: هكذا رقما له (د) وقالا في الحاشية: «**هكذا في الأصل: (د) فقط، والمعروف المؤكد أنَّ ابن ماجه هو الذي روى عنه، كما ذكر المزي وكما ذكر هو في «الفتح» (٩/ ٥٩١). ولكن أبا عليٍّ الجياني ذكر في شيوخ أبي داود (الورقة ٨٠) أن أبا داود روى عنه في كتاب بدء الوحي (خارج السنن)، فرقمه (د ق).**

أقول: كلامهما خلاف الواقع ففي طبعات التقريب (ق) انظر على سبيل المثال طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٢٠٧ الترجمة ٦٤٧)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٢٥١ الترجمة ١٥٩٦) ولكنها هكذا في أصلهما (طبعة الشيخ عوامة ص١٨٤ الترجمة ١٥٩١)، وارجع إلى هامش تلك الصفحة فستجد نص هذا التعقب محررًا بقلم الشيخ محمد عوامة، واحكم أنت بما تشاء!!

* * *

٢٥٦- (١٥٩٩ تحرير) حيَّان، عن سليمان التيمي: مجهول، من السابعة. فق.

❀ أقول: قالا في الحاشية: «**في الأصل: (ق)، وصوابه (فق)، كما في التهذيبين**».

أقول: هذا خلاف الواقع ففي طبعات التقريب (فق) انظر على سبيل المثال طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٢٠٨ الترجمة ٦٥٦)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٢٥٢ الترجمة ١٦٠٤). إلا أنه فعلًا (ق) في أصلهما - طبعة الشيخ عوامة - (ص١٨٥ الترجمة ١٥٩٩).

* * *

٢٥٧- (١٦١٨ تحرير) خالد بن أبي بكر بن عُبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدويُّ، المدني: فيه لينٌ، من السابعة، مات سنة اثنتين وستين. ت.

❀ أقول: قالا في الحاشية: «**في الأصل والمطبوع: (ر) خطأ، وحديثه عند الترمذي في صفة الجنة (٢٥٤٨)، ولم يخرج له البخاري في «القراءة خلف الإمام»**».

أقول: جانبا الصواب بكلامهما هذا ففي طبعات التقريب (ت) انظر على سبيل المثال طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٢١١ الترجمة ١٣)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٢٥٥ الترجمة ١٦٢٣). وهكذا أقرا بأنهما رجعا إلى الأصل والمطبوع، وصدقا في هذا، فطبعة الشيخ محمد عوامة أصل لهما وهي مطبوعة بالنسبة لنا، وانظرها (ص١٨٧ الترجمة ١٦١٨).

* * *

٢٥٨- (١٦٢٠ تحرير) خالدُ بن حُميد المَهْري، بفتح الميم وسكون الهاء أبو حميد الاسكندراني: لا بأسَ به، من السابعة، مات سنة تسع وستين. بخ (فق).

❀ أقول: كتبا في الحاشية: «**أضفنا رقم ابن ماجه في التفسير من «التهذيبين» وقد أخلت بهما المطبوعة والمخطوطة**».

أقول: جانبا الصواب في هذا، فرقم (فق) ثابت في طبعات التقريب انظر على سبيل المثال طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٢١٢ الترجمة ١٧)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٢٥٦ الترجمة ١٦٢٥). وهذه كالتي قبلها.

❀ ❀ ❀

٢٥٩- (١٦٢٨ تحرير) خالد بن دينار النِّيلي، بكسر النون بعدها تحتانية نسبة إلى النِّيل، بلد بين واسط والكوفة، أبو الوليد الشيباني: صدوق، من الخامسة أيضًا. ق.

❀ أقول: هكذا جعلا رقمه (ق) فقط. وقالا في الحاشية: «**لم يذكر ابن حجر هنا ولا في «تهذيبه» رقم البخاري في كتاب «أفعال العباد»، وروايته له فيه ثابتة من رواية يونس بن بكير، عنه، عن عمارة بن جوين أبي هارون العبدي، ونص عليها المزي، فرقمه الصحيح: (عخ ق)**».

أقول: لقد تعقبا على الحافظ في ثلاثة أسطر، والحافظ قد ذكر ذلك انظر على سبيل المثال طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٢١٣ الترجمة ٢٧)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٢٥٧ الترجمة ١٦٣٣). ولكنه جاء كما قالا في أصلهما طبعة الشيخ عوامة (ص١٨٧ الترجمة ١٦٢٨).

❀ ❀ ❀

٢٦٠- (١٦٣٧ تحرير) خالد بن سارة، ويقال: خالد بن عبيد بن سارة المخزومي، المكي: صدوق، من الثالثة. ٤.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، فقد روى عنه اثنان، وما وثقه سوى ابن حبان. وقال ابن القطان: لا تعرف حاله ولا أعلمُ له إلا حديثين».

❀ أقول: بل صدوق حسن الحديث فقد روى له اثنان منهم: عطاء بن أبي رباح وقد قوى الذهبي أمره به في الميزان (١/ ٦٣٠ الترجمة ٢٤٢٣) وقال في الكاشف (١/ ٣٦٤ الترجمة ١٣٢٣): «وثق»(١)، وقد ذكره ابن حبان في الثقات (٦/ ٢٦٤)، ووثقه ابن خلفون كما في هامش (٢) من تهذيب الكمال (٨/ ٧٨).

أما قول ابن القطان فهذا مصطلحه فيمن لم يوثقه إمام معاصر انظر قول الذهبي في الميزان (١/ ٥٥٦ الترجمة ٢١٠٩) وهذا الراوي ليس له سوى حديثين قويين:

الأول: عند أبي داود (٣١٣٢)، وابن ماجه (١٦١٠)، والترمذي (٩٩٨) حديث: «اصنعوا لآل جعفر طعامًا..».

وقد حسنه الترمذي، وفي بعض النسخ صححه، كما ذكر اختلاف ذلك سبط ابن العجمي في حاشيته على الكاشف (١/ ٣٦٤ الترجمة ١٣٢٣).

وحسنه البغوي (١٥٥٢)، وصححه الحاكم (١/ ٣٧٢) ولم يتعقبه الذهبي بشيء. والعجب أن المحررين لما خرجا الحديث في تهذيب الكمال (٥/ ٢٨) قالا: «فيه خالد بن سارة لم يوثقه غير ابن حبان، وهو صدوق»، وصحح إسناده الشيخ شعيب في تعليقه على شرح السنة (٥/ ٤٦٠)، وغريب منهما هذا، فأحد قوليهما خطأ بلا شك؛ لأن جمع النقيضين من أسرار قدرته جلَّ في علاه.

والحديث الثاني: عند النسائي في الكبرى (١٠٩٠٥) وهو حديث جيد.

---

(١) ناقض الذهبي بهذا نفسه، إذ إنه قال في ميزان الاعتدال (١/ ٦٣٠): «وخالد ما وثّق، لكن يكفيه أنه روى عنه أيضًا عطاء».

٢٦١- (١٦٤٠ تحرير) خالد بن سعيد بن أبي مريم المدني، مولى ابن جدعان: مقبول، من الرابعة. د ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف، فقد قال العقيلي في «الضعفاء»: لا يتابع على حديثه. وقال البخاري: له أحاديث عن المطلب (بن عبد الله بن حَنْطَب) مراسيل (تاريخه الكبير ٣/ الترجمة ٥٢٤). وقال ابنُ المديني: لا نعرفه. وقال ابن القطان: مجهول».

❀ أقول: حكم الحافظ هو الأصوب والأدق، فإن هذا الراوي وثقه الذهبي في الكاشف (١/ ٣٦٥ الترجمة ١٣٢٦)، وذكره ابن حبان في الثقات (٤/ ٢٠٢) وليس له سوى حديثين صحيحين بشواهدهما الكثيرة.

الأول: عند ابن ماجه برقم (٣٨٢٦) صحح متنه الدكتور بشار (٥/ ٣٥٢).

والثاني: عند أبي داود برقم (٢٨٧٣) حسنه الشيخ شعيب في تعليقه على شرح المشكل (٢/ ١٣٠)، أما قول العقيلي: «لا يتابع على حديثه»، فلا يفيد تضعيفًا؛ لأن المتابعة ليست شرطًا لثقة الراوي. والنقل عن البخاري: «له أحاديث عن المطلب مراسيل» لا يفيد تضعيفًا كذلك. وإنما أراد التنبيه إلى أن روايته عن المطلب من باب المرسل، حتى لا يشتبه أحدٌ بأنها من قبيل المتصل.

وقول ابن المديني وابن القطان ترده رواية عبد الله بن خالد وعَطَّاف بن خالد ومحمد بن مَعْن الغفاري كما في تهذيب الكمال (٨/ ٨٣).

* * *

٢٦٢- (١٦٤٣ تحرير) خالد بن أبي الصَّلْت البصري، مدني الأصل كان من جهة عمر بن العزيز بواسط: وهو مقبول، من السادسة. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف، وحديثه الواحد الذي أخرجه ابن ماجه (٣٢٤) عن عِراكٍ، عن عائشة منقطع، ولذلك قال أحمد: ليس معروفًا. وقال عبد الحق الإشبيلي: ضعيف. وقال ابن مفوِّز: حديثه معلول. وقال البخاري: فيه

اضطراب، والصحيح عن عائشة قولها. وقال أبو حاتم: من قال فيه: «عن عراك سمعت عائشة» مرفوعًا، وهم فيه سندًا ومتنًا. وهذا الرجل لم يوثقه أحد سوى ابن حبان».

❀ أقول: هذه من مجازفات المحررين وانتقائهما للنصوص. فهذا الراوي وثقه ابن حبان كما ذكرا، وكذلك وثقه الذهبي في الكاشف (١/ ٣٦٥ الترجمة ١٣٢٩) لا كما قالا: «لم يوثقه أحد سوى ابن حبان».

وقول عبد الحق الإشبيلي: «ضعيف»، إنما قاله متابعة لابن حزم في «**المحلى**» (١/ ١٩٦) حينما جهله وقد تعقبه ابن مفوز بقوله: «هو مشهورٌ بالرواية معروفٌ بحمل العلم ولكن حديثه معلول». (التعليق على الكاشف ١/ ٣٦٥)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٩٨).

وكلام ابن مفوز ليس من باب الجرح، بل هو من باب التقوية حينما يورد كاملًا، لا كما اقتص منه المحرران ما ينفعهما، والمترجم له كان عاملًا لعمر بن عبد العزيز كما في «**تاريخ واسط**» لبحشل (ص١٤١)، وقال ابن كثير في «**البداية والنهاية**» (٩/ ٢١٦): «صرح كثير من الأئمة بأنَّ كل من استعمله عمر بن عبد العزيز: ثقة»، وقال الذهبي في الميزان (١/ ٦٣٢ الترجمة ٢٤٣٢): «ما علمت أحدًا تعرض إلى لِينه». أفلا يسوغ هذا كله للحافظ ابن حجر أن يقول فيه: «مقبول»؟

* * *

٢٦٣- (١٦٥١ تحرير) خالد بن عبد الرحمن الخُراساني، أبو الهيثم نزيل ساحلِ دمشق: صدوق له أوهام، من التاسعة. د س.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق، وثقه يحيى بن معين، وبحر بن نصر ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وقال أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان: لا بأس به، زاد أبو حاتم: كان يحيى بن معين يُثني عليه خيرًا. ولا نعلم فيه جرحًا سوى قول العقيلي: في حفظه شيء. وقد تبيَّن أن العقيلي ساق له حديثًا معللًا، روي على وجوه، لعل الخطأ فيه من غيره، فمثل هذا لا يقال فيه: «له أوهام».

❀ أقول: من منهج الحافظ أن يحكم على الراوي حكمًا شاملًا يجمع أقوال الأئمة.

وقول المحررين: «ولا نعلم فيه جرحًا سوى قول العقيلي» غير صحيح، فقد قال ابن عدي: «ليس بذاك» (الكامل ٣/ ٤٦٦)، ونقله ابن حجر في تهذيب التهذيب (٣/ ١٠٣)، ونقله الدكتور بشار من الكامل في تعليقه على تهذيب الكمال (٨/ ١٢٢ هامش رقم ١).

وقال ابن عدي في نهاية ترجمته (الكامل ٣/ ٤٧١): «وفي بعض أحاديثه إنكار، وعامة ما ينكر من حديثه قد ذكرته، على أن يحيى بن معين قد وثقه، وأرجو أن ما ينكر من حديثه إنما هو وهم منه أو خطأ». أو ليس هذا شبه تضعيف؟ أولم ينص ابن عدي على حصول الوهم والخطأ منه؟!

حسبنا الله ونعم الوكيل

❀ ❀ ❀

٢٦٤- (١٦٦٢ تحرير) خالد بن أبي عِمران التُّجيبيُّ، أبو عمر، قاضي إفريقية: فقيهٌ صدوقٌ، من الخامسة، مات سنة خمس - ويقال تسع - وعشرين. م د ت س.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقةٌ، وثقه أبو حاتم الرازي، وابنُ سعد والعجلي، وابنُ حبان. وروى له مسلم في «صحيحه»، وصحَّح له الترمذي، ولا نعلم فيه جرحًا».

❀ أقول: أما آن للمحررين أن يحفظا للحافظ حُرمةً، وأن يتهما حكمهما قبل أن يتهما حكمه، فلطالما غمزاه في غير ما مغمز، وكان أمرهما للتدقيق من أمره أعوز، ولا تستعظم هذا الكلام مني، فسأبرهن لك عليه:

١- نقلا أن أبا حاتم الرازي وثقه، وهذا عين الإجحاف، وما قال أبو حاتم أمرًا كهذا في هذا الراوي، بل قال ابنه في الجرح والتعديل (٣/ ٣٤٥ الترجمة ١٥٥٩): «وسألته - يعني: أباه - عنه فقال: ثقة لا بأس

به» وأنت خبير أن مقارنة لفظ «ثقة» بـ «لا بأس به»، ينزل الراوي إلى درجة «صدوق».

ومن العجب أن الدكتور بشارًا نقل في تعليقه على تهذيب الكمال (٨/ ١٤٣ هامش ٢) الاختلاف في نسخ الجرح والتعديل، ففي بعضها «لا بأس به» فقط، وفي بعضها «ثقة لا بأس به»، ولم يورده هنا لأنه لا يخدم غرضه، ولا يؤيد توثيقه للراوي.

٢- نقلا عن ابن سعد توثيقه، هكذا على الإطلاق، وإنما قال ابن سعد في طبقاته (٧/ ٥٢١): «كان ثقة إن شاء الله»، والمحرران يعلمان جيدًا أن إقران المشيئة للفظ التعديل منزل عن مرتبته.

٣- نقلا عن ابن حبان توثيقه، وابن حبان إنما ذكره في ثقاته (٦/ ٢٦٢) وفرق - كما نوهت مرارًا - بين الأمرين، وكما نصا في مقدمتهما (١/ ٣٣ - ٣٤).

٤- أما اعتلالهما برواية مسلم له، فقول لا يسلم لهما على إطلاقه، فإن مسلمًا إنما روى له في المتابعات، فهو متابع في حديثه الذي رواه مسلم (٥/ ٤٦) من طريق أبي شجاع (سعيد بن يزيد)، عن خالد بن أبي عمران، عن حنش الصنعاني، عن فضالة بن عبيد قال: اشتريت يوم خيبر قلادة. . . . . . الحديث.

فخالد لم يتفرد بهذا الحديث، بل توبع عليه عند مسلم نفسه، فقد ساقه مسلم (٥/ ٤٦) من طريق ابن وهب، عن أبي هانئ الخولاني، عن علي بن رباح اللخمي، عن فضالة بن عبيد، بنحوه.

ثم ساق له متابعة أخرى (٥/ ٤٦) من طريق الجلاح أبي كثير، عن حنش الصنعاني، عن فضالة بن عبيد، بنحوه. وهي متابعة تامة. فلا أدري كيف استجازا أن يقولا مقالتهم السابقة؟

٥- أما اعتلالهما بتصحيح الترمذي، فهو من غريب المقولات؛ إذ إن لخالد في جامع الترمذي حديثين:

الأول: برقم (١٢٥٥) وهو الذي قال فيه الترمذي: «حسن صحيح» وهو حديث مسلم السابق، ولعله أطلق فيه هذا التعبير لحسن إسناده وصحة متنه، فإن خالدًا قد توبع عليه كما في التعليقة السابقة.

الثاني: برقم (٣٥٠٢) وقد قال فيه الترمذي: «حسن غريب»، وفي تحفة الأشراف (٥/ ٣٤٣ حديث ٦٧١٣): «حسن» فقط. وهذا الحكم ينطبق تمامًا مع إنزال الحافظ له إلى رتبة «صدوق».

ثمَّ إني أسألهما لماذا نقلتما حكم الترمذي على الحديث الأول ولم تنقلا حكمه على الحديث الثاني؟ فهل هذا هو التحقيق والتحرير؟

٦- لم يكن ابن حجر منفردًا بحكمه على خالدٍ بهذا الحكم، فقد سبقه ابن القطان الفاسي في بيان الوهم والإيهام (٤/ ٦٥٧ عقيب ٢٢١٨) فقد حكم هناك على عبيد الله بن زَحْر فقال: «وإن كان صدوقًا فإنه ضعيف» ونقل تضعيفه عن أحمد وابن معين وابن المديني وأبي زرعة، ثم قال: «وكذلك خالد بن أبي عمران، قاضي إفريقية».

وقال الإمام الذهبي في الكاشف (١/ ٣٦٧ الترجمة ١٣٤٤): «صدوق فقيه عابد». ورحم الله الذهبي إذ قال:

فَدَعْ عَنْكَ الْكِتَابَةَ لَسْتَ مِنْهَا ... وَلَوْ سَوَّدْتَ وَجْهَكَ بِالْمِدَادِ

* * *

٢٦٥- (١٦٦٥ تحرير) خالد بن الْفِرْز بكسر الفاء وفتحها وسكون الراء بعدها زاي: مقبول، من الرابعة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول أو ضعيف، فقد تفرد بالرواية عنه الحسن بن صالح بن حَيٍّ. وقال النسائي: لا أعلم أحدًا روى عنه غير الحسن بن صالح. وقال يحيى بن معين: ليس بذاك. وقال أبو حاتم: شيخ».

❀ أقول: ذكره ابن حبان في الثقات (٤/ ٢٠٧)، فيكون حكم الحافظ أحسن وأشمل.

* * *

٢٦٦- (١٧٠٣ تحرير) خُثَيم بمثلثة مُصغر، ابنُ عِراك بن مالك الغفاريُّ المدني: لا بأس به، من السادسة. خ م س.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقةٌ، وثقه النسائي، وابن حبان، والذهبي وأخرج له البخاري ومسلم. وشَذَّ الأزديُّ فقال: منكر الحديث. وغَفَلَ أبو محمد بن حَزْم فاتبع الأزدي وأفرط، فقال: لا تجوز الروايةُ عنه. وكل هذا من المجازفة غير المستندة إلى دليلٍ، والأزدي ضعيف لا يقبل منه تضعيف الثقات الذين وثَّقهم أهلُ المعرفة. ومع أن المصنف أشار إلى مثل هذا في «فتح الباري» لكنه قال هنا: «لا بأس به» من غير مستند».

❀ أقول: هذا غير صحيح، بل له مستند فقد قال العقيلي: «ليس به بأس». (تهذيب التهذيب ٣/ ١٣٧) ثم إن من ضعفه له مستند أيضًا، فقد قال الحافظ ابن حجر: «ولعل مستند من وهاه ما ذكره أبو علي الكرابيسي في كتاب القضاء: «حدثنا سعيد بن زنبر ومصعب الزبيري قالا: استفتى أمير المدينة مالكًا عن شيءٍ، فلم يُفْتِهِ فأرسل إليه: ما منعك من ذلك؟ فقال مالك: لأنك وليت خثيم بن عِراك بن مالك على المسلمين. فلما بلغه ذلك عزله».

* * *

٢٦٧- (١٧٥١ تحرير) الخليل بن أحمد المزني أو السلمي، أبو بشر: صدوق، من السابعة أيضًا، وقد خلطه بعضهم بالذي قبله، وهو وَهَمٌ، نبَّه عليه البخاري. بخ.

تعقباه: «بل: مقبول، فهو لا يروي إلا عن واحد، وروى عنه أربعة، ولم يوثقه سوى ابن حبان، وماله في «الأدب المفرد» سوى حديث واحد في إماطة الأذى عن الطريق (٥٩٣)».

❀ أقول: هذا من عجائب المحررين ومن تناقضاتهما الكثيرة. فالمترجم له روى عنه أربعة وذكره ابن حبان في الثقات ومن حاله هكذا يكون صدوقًا عند المحررين فقد قالا في مقدمتهما (١/ ٣٣ فقرة ٤): «إذا ذكره ابن حبان وحده في الثقات وروى عنه أربعة فأكثر، فهو صدوق حسن الحديث». فما لهما تناقضا، فهل هو إلا العناد؟!

ثم إن المترجم له ليس له في الأدب المفرد سوى حديث واحد برقم (٥٩٣) وهو حديث حسن حسَّنه الهيثمي في المجمع (٣/ ١٣٦)، والسيوطي والمناوي (انظر فيض القدير ٦/ ٨٧، والمعجم الكبير ٢٠/ ١٧٨).

فهل في حكم الحافظ أي فرق عن حكم هؤلاء الأئمة، أسأل الله السداد والصواب في الأمور كلها.

* * *

٢٦٨- (١٧٦٧ تحرير) خلَّاد بن يزيد الجُعفي الكوفي: صدوق ربما وَهِمَ من العاشرة، قيل: مات سنة عشرين. ت.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف، فقد روى عنه أربعة، وما وثقه سوى ابن حبان، وقال: ربما أخطأ. روى له الترمذي (٩٦٣) حديثًا واحدًا من روايته عن زهير بن مُعاوية الجُعْفي، عن هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة في حمل ماء زمزم والاستشفاء به، وقال: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وقال البخاري: لا يتابع عليه، وساق له الذهبي في «الميزان» حديثًا آخر من مناكيره».

❀ أقول: بل هو كما قال الحافظ فقد روى عن المترجم له أربعة وذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ٢٢٩) قال الحافظ: «روى له ابن خزيمة في صحيحه حديثًا آخر». (تهذيب التهذيب ٣/ ١٧٥).

وحديثه المذكور: «عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا كَانَتْ تَحْمِلُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ، وَتُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ».

أخرجه الحاكم (١/ ٤٨٥) في مستدركه. وله شواهد انظر سنن البيهقي (٥/ ٢٠٢) باب الرخصة في الخروج بماء زمزم.

ثم إنَّ الترمذي قال في حديثه المذكور: «حسن غريب»، لا غريب فقط، كما زعما. فإن لفظة: «حسن» ثابتةٌ في طبعات جامع الترمذي السابقة جمعاء، منها طبعة المحرر الدكتور بشار (٢/ ٢٨٤)، وطبعة أحمد شاكر (٣/ ٢٩٥)، وكذلك هي ثابتة في تحفة الأشراف (١٢/ ١٤٧)، حديث (١٦٩٠٥) للمزي، وتحفة الأحوذي (٣/ ٣٣٠، باب ١١٥)، وميزان الاعتدال (١/ ٦٥٧ الترجمة ٢٥٢٧) فما لهما اقتصرا على نقلهما قوله: «غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» فهل هذا هو التحقيق؟! نسأل الله العافية.

أما قول الإمام البخاري: «لا يتابع عليه» فلعله لما وقع في حديثه عنه من زيادة وهي: «في الأدوات والقرب، فكان يصبُّ على المرضى ويسقيهم» (تأريخه ٣/ ١٨٩ الترجمة ٦٣٩).

* * *

٢٦٩- (١٧٧٢ تحرير) خثيمةُ بن أبي خيثمة، أبو نصر البصري ويقال: اسم أبيه عبد الرحمن: ليّن الحديث، من الرابعة. ت س.

❀ أقول: حقًّا، لقد طفح الكيل، وبلغ - بل زاد - السيل الزبى، وبان ضعف تتبعهما، فهذه الترجمة ناطقة بذلك أشد النطق، ومن هاهنا نجزم بأنه لا نسخ ولا أصول بتاتًا إلا نسخة الطبعة الأولى للشيخ عوامة، التي تابعاها بكل ما فيها من خطأ وصوابٍ، وتعقب واستدراك، وبيان وتوضيح ليجعل الله ذلك آية على تحريرهما المزعوم!! والذي لم يكن لهما منه نصيب سوى الاسم وما أكثره عليهما؟!

فالنص ورد هكذا «خثيمة» بتقديم المثلثة على الياء المثناة التحتانية مطابقة لنص محمد عوامة (ص١٩٧) الذي أخطأ فيه أيضًا، والصواب فيه خيثمة - بتقديم المثناة التحتانية على المثلثة - كالتي بعدها، ولا أريد أن أسرد أدلتي على هذا، فهي مسألة واضحة جدًّا يدرك وضوحها المحرران قبل غيرهما، والشمس لا تحتاج

إلى دليل على أنها شمس، إلا لمن أعمى الله بصره وبصيرته، فهو يتخبط ذات اليمين وذات الشمال، نسأل الله تعالى أن يجنبنا مواطن الزلل، وأن يعصمنا عن عناد الحق بحوله وقوته.

* * *

٢٧٠- (١٧٨٠ تحرير) داودُ بن خالد بن دينار المدنيُّ: صدوقٌ، من السابعة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: مستور، روى عنه ثلاثة فقط، وما وثقه سوى ابن حبان. روى له أبو داود (٢٠٤٣) حديثًا واحدًا في قبور الشهداء، وقال عليُّ بن المديني: لا يُحْفظ عنه إلا هذا الحديث الواحد روى له ابن عدي هذا الحديث، وحديثًا آخر عن محمد بن المنكدر، عن جابر أن النبي ﷺ كان إذا أُنزِل عليه الوحيُ وهو على ناقته تَذْرِف عيناها وتزيف بأذنيها، وقال: وكأنَّ أحاديثه أفرادات، وأرجو أنه لا بأس به. قلنا: عَدَّ ابن عدي هذا والذي بعده واحدًا، فذكر حديث الناقة في ترجمة هذا، وهو للذي بعده كما ذكر البخاري وأبو حاتم وابن حبان وغير واحد».

❀ أقول: هذا من مجازفات المحررين، فهذا الراوي ذكره ابن حبان في الثقات (٦/ ٢٨٥)، ووثقه العجلي كما في تهذيب التهذيب (٣/ ١٨٢) وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به»، وقال الذهبي في الكاشف (١/ ٣٧٩ الترجمة ١٤٣٦): «وثق»، وقارن بين حكمهما وبين مقدمتهما (١/ ٣٣ - ٣٤).

* * *

٢٧١- (١٧٨١ تحرير) داود بن خالد الليثيُّ، أبو سليمان العطار، مدني أو مكي: صدوق، من السابعة، ويقال: هو الذي قبله. س.

تعقباه بقولهما: «بل: مستور روى عنه ثلاثة، ولم يوثقه سوى ابن حبان. وقال يحيى بن معين: لا أعرفه. وقال الذهبي في «الميزان»: لا يكاد يُعرف. أخرج له النسائي حديثًا واحدًا في القضاء من «سننه الكبرى» عن المقبري، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ جُعِلَ قَاضِيًا فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكِّينٍ».

❀ أقول: هذا كلام من لم يجرِ بحثًا، أو يحرك ساكنًا، فلي عليهما فيه انتقادات:

الأول: قد تناقضا تناقضًا عجيبًا، فقد قالا في مقدمتهما (١/ ٣٣): «إذا ذكره ابن حبان وحده في الثقات وروى عنه ثلاثة فهو مقبول في المتابعات والشواهد».

هكذا شرطا، ولم يفيا بما ألزما به نفسيهما، فقد حكما عليه بأنه مستور ونصا على أنه روى عنه ثلاثة.

الثاني: قد ذكرا أنه روى عنه ثلاثة، وعمدتهم في ذلك: (تهذيب الكمال ٨/ ٣٨٤)، فقد ذكر المزي في الرواة عنه: «معلى بن منصور الرازي، ويحيى بن عبد الحميد الحمّاني، ويحيى بن قزعة الحجازي».

هكذا اعتمدا على المزي، ولم يحررا ولم يبحثا حتى وقعا في البلاء، فإن لداود هذا راويًا رابعًا وهو: «محمد بن معن الغفاري» ذكره ابن عدي في الكامل (٣/ ٥٦٣ و٥٦٤) فعلى هذا يكون قد روى عنه أربعة رواة.

وقد قال المحرران في مقدمتهما (١/ ٣٣ - ٣٤): «إذا ذكره ابن حبان وحده في الثقات، وروى عنه أربعة فأكثر فهو: صدوق حسن الحديث».

فعلى هذا لا خلاف بين حكم الحافظ وحكم المحررين، غير أني لا أسلم أن ليس له سوى ثلاثة رواة أو أربعة فقد قال ابن حبان في الثقات (٦/ ٢٨٥): «روى عنه أهل بلده» وهي تفيد الكثرة.

الثالث: ثم إنهما أهملا قول ابن عدي إذ قال في الكامل (٣/ ٥٦٤): «أرجو أنه لا بأس به»، ومعلوم أن «صدوق» و«لا بأس به»: سيان، ولكنَّ التعجل أداهما إلى إهمال هذا القول.

الرابع: ثم إن الحديث الذي أشارا إليه: «حديث صحيح»، قد توبع فيه المترجم له متابعات: «تامة» و«نازلة».

فقد تابعه متابعة تامة عدد من الرواة، وهم:

١- عبد الله بن سعيد، عند أحمد (٢/ ٢٣٠)، وعند السهمي في تاريخ جرجان (ص١٠١).

٢- وعثمان بن محمد، عند أحمد (٢/ ٣٦٥)، وابن ماجه رقم (٢٣٠٨)، وابن أبي شيبة (٧/ ٢٣٨)، وفي طبعة الحوت (٢٢٩٨٧). والنسائي في الكبرى (٥٩٢٤) و(٥٩٢٥)، والدارقطني (٤/ ٢٠٤) والحاكم (٤/ ٩١)، والبيهقي (١٠/ ٩٦).

٣ - عمرو بن أبي عمرو، عند أبي داود رقم (٣٥٧١)، والترمذي (١٣٢٥)، والبيهقي (١٠/ ٩٦)، والدارقطني (٤/ ٢٠٤).

٤- داود بن خالد، عند النسائي في الكبرى رقم (٢٩٢٣).

فهؤلاء أربعتهم رووه عن المقبري، فتابعوا خالدًا متابعة تامة.

وقد توبع متابعة نازلة:

فقد رواه الدارقطني (٤/ ٢٠٢) من طريق الأعرج، عن أبي هريرة.

ورواه أبو يعلى (٥٨٦٦) من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

فأقول بعد للمحررين: من روى حديثًا واحدًا صحيحًا وتوبع عليه، وقد ذكره ابن حبان في الثقات (٦/ ٢٨٥)، وقال فيه ابن عدي: «لا بأس به» كيف ينزل إلى ما أنزلتماه إليه؟

إن هذا لشيء عجيب وغريب.

* * *

٢٧٢- (١٧٩٧ تحرير) داود بن أبي عبد الله، مولى بني هاشم: مقبول من السابعة. بخ ت.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه ثلاثة من الثقات الكبار وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال البخاري: «مقارب الحديث».

❀ أقول: بل هو مقبول كما في القاعدة التي وضعاها في مقدمتهما (١/ ٣٣ فقرة ٣).

* * *

٢٧٣- (١٨٢٨ تحرير) دُكَين، مصغَّر، ابنُ سعد، أو سعيد، بزيادة ياء وقيل: بالتصغير، المُرِّي، وقيل: الخثعمي: صحابي، نزل الكوفة. د.

❀ أقول: كتبا بالحاشية على لفظة «المُرِّي»: **«هكذا بخط المؤلف، وهو وهم صوابه: «المزني» كما في التهذيبين ومصادر ترجمته».**

وأقول: هذا خلاف الواقع فإن ابن حجر كتب: «المزني»، كما في طبعات التقريب انظر على سبيل المثال طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٢٣٦ الترجمة ٥٨) وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٢٨٤ الترجمة ١٨٣٣).

* * *

٢٧٤- (١٨٥٩ تحرير) رافع بن إسحاق المدني، مولى الشِّفَاء ويقال: مولى أبي طلحة: ثقة، من الثالثة. ت ق.

❀ أقول: رقماه: (ت ق) وقالا في الحاشية: **«هكذا في الأصل (ت ق) وهو خطأ، صوابه: (ت س) كما عند المزي، وحديثه في «سنن النسائي» (١/ ٢٠) ولم يرو له ابن ماجه أصلًا، ولا ذكره الذهبي في المجرد».**

أقول: قد تقولا على الحافظ فإن الحافظ رقم له: (ت س) انظر على سبيل المثال طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٢٤٠ الترجمة ٨)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٢٩٠ الترجمة ١٨٦٤).

٢٧٥- (١٨٧٤ تحرير) رَباحُ بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حُويطب القرشيُّ العامريُّ، أبو بكر الحُوَيْطِبي، المدني قاضيها، مشهورٌ بكنيته، وقد يُنسب إلى جد أبيه: مقبولٌ، من الخامسة، قُتِلَ سنة اثنتين وثلاثين. ت ق.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ولا نعلم فيه جرحًا. له حديث واحد في الكتب الستة رواه الترمذي (٢٥)، وابن ماجه (٣٩٨)».

❀ أقول: إنما أنزله الحافظ إلى رتبة «مقبول»، لجرح قيل فيه، وعدم معرفتهما بجرح له، لا يقتضي عدم وجوده أصلًا، لكنه يقتضي عدم بحثهما للتعرف على أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، وتصديهما للكلام في مسألة لم يُعدَّا عُدَّتها.

أقول: رباح هذا تكلم فيه الحافظ المغربي ابن القطان الفاسي في كتابه «**بيان الوهم والإيهام**» (٣/ ٣١٤ عقيب ١٠٦٢) وهو يتكلم عن علل حديث: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»، الذي أشار إليه المتعقبان فقال: «ففي إسناد هذا الكلام[1] ثلاثة مجاهيل الأحوال:

أولهم: جدة رباح......

والثاني: رباح المذكور، فإنه مجهول الحال كذلك، ولم يعرف ابن أبي حاتم من حاله أكثر مما أخذ من هذا الإسناد: من روايته عن جدته، ورواية أبي ثِفال عنه».

وابن حبان إنما ذكره فقط في ثقاته (٦/ ٣٠٧) وهذا من عباراتهم الموهمة وتناقضهم مع ما قعداه في مقدمتها (١/ ٣٣ - ٣٤).

بل مما يدل على عدم إحاطتهما بأقوال الأئمة، أن رباحًا هذا قد تكلم فيه

(١) هكذا المُثبت في نص الكتاب، وأشار المحقق في الحاشية إلى أن في نسخة: (الحديث)، وهو الأصوب.

من هو أكبر من ابن القطان وأعلم، إذ قال ابن أبي حاتم في علله (١/ ٥٢ حديث ١٢٩): «سمعت أبي وأبا زرعة وذكرت لهما حديثًا رواه عبد الرحمن بن حرملة عن أبي ثفال قال: سمعت رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب قال. . . فقالا: ليس عندنا بذاك الصحيح، أبو ثفال مجهول ورباح مجهول».

وقد تعجلا غير مضطرين، وقالا غير واثقين: «روى عنه جمع»، وهذا منتهى الجرأة على القول بلا تثبت، وهما في ذلك يقلدان المزي في تهذيب الكمال (٩/ ٤٦) فقد نص هناك على رواية إبراهيم بن سعد وأبي ثفال عنه أما غيرهما فقد ذكرهم المزي وذكر الاختلاف في كونهم رووا عنه أم عن غيره؟

وعلى فرض التسليم بذلك، فأين الجمع وهما ليسا سوى اثنين؟

ولعل المزي - رَحِمَهُ اللهُ - وهم في ذكر إبراهيم بن سعد، يؤيد هذا أن ابن حجر نقل في التلخيص الحبير (١/ ٨٦) عن الحافظ البزار - وهو من هو في معرفة المفاريد - أنه قال: «أبو ثفال مشهور، ورباح وجدَّتهُ لا نعلمهما رويا إلا هذا الحديث، ولا حدث عن رباح إلا أبو ثفال».

أفهكذا يكون التعقب. نسأل الله السلامة والسداد.

* * *

٢٧٦- (١٩٧٣/ تحرير) رباح بن عَبيدة، بفتح أوله، السُّلمي.

❀ أقول: رقما: (د ت س) وقالا في الحاشية: «**سقط رقم ابن ماجه من الأصل، فالحديث الواحد الذي رواه أبو داود والترمذي والنسائي في «عمل اليوم والليلة» رواه ابن ماجه أيضًا (٣٢٨٣)، فالصواب رقمه (د ت سي ق) كما في «تهذيب الكمال»، أو، (٤) على طريقة المصنف في اعتبار «عمل اليوم والليلة» من «السنن الكبرى»**».

أقول: هذا كلام مُعترض عليه فلم يسقط رقم ابن ماجه انظر على سبيل المثال مطبوعة عبد الوهاب عبد اللطيف من التقريب (١/ ٢٥٥ الترجمة ١٢٧)

فالرقوم فيها هكذا: (د ت ق س)، وفي مطبوعة مصطفى عبد القادر (١/٣٠٦ الترجمة ١٩٧٩): (د ت ق سي).

* * *

٢٧٧- (١٩٩٧ تحرير) الزُّبير بن عبد الله بن أبي خالد الأُموي مولاهم يقال له: ابن رُهْمَة: مقبول، من السابعة. قد.

❀ أقول: همَّشا على (رهمة) وقالا في الحاشية: «**هكذا في الأصل وصوابه: رهيمة، كما في «التهذيبين» وغيرهما، وهي أمه، وكانت خادم عثمان بن عفان رضي الله عنه**».

أقول: قد جاء على الصواب: «رهيمة» كما في مطبوعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/٢٥٨ الترجمة ٢٢).

وكذلك همشا على الرقم (قد) وقالا في الحاشية: «**في المطبوع: (مد) وهو رقم أبي داود في «المراسيل»، وليس بشيء، فإنما روى له أبو داود في «القدر»، وهو كذلك في نسخة الميرغني**».

أقول: في مطبوعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/٢٥٨ الترجمة ٢٢) جاء على الصواب: (قد).

* * *

٢٧٨- (٢٠٥٩ تحرير) زياد، ويقال: زيد أو يزيد بن جارية.

❀ أقول: رقماه: (د) وقالا في الحاشية: «**هكذا اقتصر على رقم أبي داود وصوابه كما في «التهذيبين»: (د ق) وحديثه عند ابن ماجه (٢٨٥١) وسماه فيه زيدًا**».

أقول: لم يقتصر على رقم أبي داود، بل ذكر الرقمين معًا، انظر على سبيل المثال طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/٢٦٦ الترجمة ٩١) ففيه: (د ق).

* * *

٢٧٩- (٢٠٩١ ب تحرير) [زياد بن عمرو بن هند الجَمَلي الكوفي: مقبول، من الرابعة. س ق].

❀ أقول: هكذا أثبتا هذه الترجمة وقالا في الحاشية تعليقًا: «**هذه الترجمة المذكورة بين الحاصرتين من عندنا، أخل بها الأصل والمطبوع، مع أنه ذكرها في «تهذيب التهذيب»**».

أقول: ما هذا إلا تغرير وتمويه، وأنى لهما أن يأتيا بمثل هذه الترجمة، وهما اللذان ما استطاعا ضبط نص تحريرهما؟ ولكنه الولع بالسلخ وحب الظهور ونكران الجميل، وما زال مشايخنا يقولون لنا: إن من بركة العلم نسبته إلى أهله.

أقول: لقد أخل المطبوع بها فعلًا، لكنها ليست من عندهما، بل: هي إحدى استدراكات الشيخ عوامة على طبعته الثالثة للتقريب (ص٧٧٢) والتي كتبها قبل طبع تحريرهما بتسعة أعوام، فقد قال: «فات المصنف ترجمة، هي ثابتة عند المزي وفروعه، ومحلها بين رقمي (٢٠٩١، ٢٠٩٢) ويمكن أن تصاغ هكذا: (زياد بن عَمْرو الجَمَلي - بفتح الجيم والميم - الكوفي، مقبول، من الرابعة. س ق.»). فهل يصح بعد هذا أن يقولا: «من عندنا»؟؟

ومما يجدر التنبيه إليه: إن المحررين لم يلتزما منهجًا ثابتًا، فهما لما أضافا هذه الترجمة سبقاها بحرف (ب) دلالة على التفريع عن الترجمة السابقة؛ ولكنهما عندما أضافا الترجمة (٣٤٣٩) سبقاها بحرف (م) دلالة على تكرار الرقم فابن حجر عديم المنهجية، وقد عاش في القرن التاسع الهجري، أم من حرر أحكام تقريبه، وقد عاش في القرن العشرين.

﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

* * *

٢٨٠- (٢١٣٦ تحرير) زيد بن رباح المدني: ثقة، من السادسة. خ ت ق.

❀ أقول: هكذا جعلا رقومه وقالا في الحاشية: «**رقم النسائي في «حديث مالك»: (كن) أخل به الأصل، فصواب الرقوم (خ ت كن ق) كما عند المزي**».

أقول: بل ما ذكره الحافظ على الصواب، وقد تحرف الرقم على المحررين، فقد جاءت رقومه في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٢٧٤ الترجمة ١٨١) هكذا: «خ ت كن ق»، فأين ما تقولا؟!

* * *

٢٨١- (٢٢٠٧ تحرير) سَبْرةُ، بفتح أوله وسكون الموحدة، ابن عبد العزيز بن الربيع بن سَبْرَة الجُهَني، ليس به بأسٌ، من الثامنة. (د).

❀ أقول: جعلا رقمه هكذا (د) بين هلالين وقالا في الحاشية: «**سبق قلم المؤلف فكتب (ت) وليس بشيء، فقد روى له أبو داود حديثًا واحدًا في إقطاع الأرضين (٣٠٦٨)، وأثبتنا ما في «التهذيبين»**».

أقول: بل هذا من سبق قلمهما، وقلة بحثهما، فالحافظ لم يكتب: (ت) بل كتب: (د) (انظر على سبيل المثال طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف ١/ ٢٨٣ الترجمة ٥١، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا ١/ ٣٣٩ الترجمة ٢٢١٣، ومخطوطة ق الورقة: ٧٦ ب).

وإنما وقع المحرران بما وقعا به؛ لأن ذلك جاء خطأً في أصلهم الوحيد طبعة الشيخ محمد عوامة (ص٢٢٩ الترجمة ٢٢٠٧).

* * *

٢٨٢- (٢٢١٧ تحرير) سُرَّق، بالضم وتشديد الراء، ابن أسد الجُهَني وقيل غير ذلك في نَسَبِه: صحابيٌّ، سكن مصرَ ثم الإسكندرية. ق.

❀ أقول: في البحث إدراك لكل خافية، وإنَّ مع المستعجِل الزللُ، فادِّعاء المحررين تحقيق النص على أصل بخط ابن حجر وأصل بخط الميرغني، وما ادعياه من مقابلة نصهما على نسخ مطبوعة وبيان الفوارق، لم يكن غير وعود كنا نرجو أن تتحقق، ولكن ما كل ما يتمنى المرء يُدركه، فهذه الترجمة واحدة من مئات التراجم تكشف عدم وجود ذلك الأصل، وانعدام تلك المقابلة، فهذه الترجمة سقطت منها جملة كاملة وهي: «وصوب العسكري تخفيفها» بعد «وتشديد الراء» وسبب سقوطها عندهما، سقوطها من أصلهما الوحيد ألا وهو طبعة الشيخ محمد عوامة (ص٢١٩ الترجمة ٢٢١٧) وهذه الجملة ثابتة في مخطوطة" الأوقاف (الورقة: ٧٧ أ)، ومخطوطة ص(الورقة: ٦١ أ) وكذلك هي ثابتة في طبعات التقريب، كطبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٢٨٥ الترجمة ٦١)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٣٤١ الترجمة ٢٢٢٣)، وانظر (الإصابة ٢/ ٢٠، وتبصير المنتبه ٢/ ٧٧٨)، فهل هذا هو التحرير؟ نسأل الله الستر والعافية وحسن الختام.

❀ ❀ ❀

٢٨٣- (٢٢٢٥ تحرير) سَعَّاد، بفتح أوله والتشديد، ابن سليمان الجُعْفي، ويقال في نسبه غير ذلك، كوفي: صدوقٌ يخطئُ، وكان شيعيًّا، من الثامنة. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به، فليس بين أيدينا إلا قول أبي حاتم الرازي فيه: كان من عتق الشيعة، وليس بقويٍّ في الحديث».

❀ أقول: بل بين أيديكما توثيق ابن حبان (الثقات ٦/ ٤٣٥) وقد روى عنه سبعة من الثقات كما في تهذيب الكمال (١٠/ ٢٣٧). وقال الذهبي في الكاشف (١/ ٤٢٧ الترجمة ١٨١٦): «صويلح»، فاتقوا الله وقولوا قولًا سديدًا.

❀ ❀ ❀

٢٨٤- (٢٢٣١ تحرير) سعد بن أوس العَدَوي، أو العبدي، البصري: صدوق له أغاليط، من الخامسة. د ت س.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف، ضعَّفه يحيى بن معين، وما وثقه كبير أحد، وقال الترمذي عقب حديثه: غريب».

❀ أقول: في هذا مجازفة، فهو في ثقات ابن حبان (٦/ ٣٧٧)، وقال الساجي: «صدوق» (تهذيب التهذيب ٣/ ٤٦٧)، فقول الحافظ أشمل وأحسن، لذا قال الذهبي في الكاشف (١/ ٢٤٨ الترجمة ١٨٢٢): «ضعف وقواه ابن حبان».

* * *

٢٨٥- (٢٢٣٨ تحرير) سَعْد بن سِنان، ويقال: سِنانُ بن سعد الكِنْدي المصري، وصَوَّب الثاني البخاريُّ وابنُ يونس: صدوق له أفراد من الخامسة. د ت ق.

❀ أقول: هكذا تحرفت الرقوم عندهما؛ بسبب تقليدهما التام لطبعة الشيخ محمد عوامة، وَهُوَ خطأ محض، صوابه: (بخ د ت ق) كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٢٨٧ الترجمة ٨٥)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٣٤٤ الترجمة ٢٢٤٥)، وكما في «**الخلاصة**» للخزرجي (ص١٣٤) وقد صرح به المزي في آخر الترجمة فقال: «روى له البخاري في «**الأدب**» وأبو داود، والترمذي وابن ماجه» (تهذيب الكمال ٣/ ١٢٠ الترجمة ٢١٩٣ ط٩٨).

* * *

٢٨٦- (٢٢٦٦ تحرير) سَعْدان بن سالم، أبو الصَّباح، بموحدة، الأَيْلي بتحتانية: صدوق، من السابعة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وثقه يحيى بن معين، وابن حبان وأثنى عليه أبو داود، ولا نعلمُ فيه جرحًا».

❀ أقول: هذه من المخالفات التي اعتدنا عليها في هذا الكتاب، فإنما قال فيه

ابن معين: «ليس به بأس» نقله ابن حجر في تهذيبه (٣/ ٤٨٧) عن عباس الدوري، عن ابن معين. وهو في تأريخه (٢/ ١٩٤) وفيه: «ابن المبارك يروي عن شيخ يقال له: سعدان بن سالم، وهو أبو الصباح الأيلي يروى عنه حديث يزيد بن أبي سُمَيَّة، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: مَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْإِزَارِ فَهُوَ فِي الْقَمِيصِ.

قال يحيى: وسعدان بن سالم هذا: ليس به بأس».

وأما ابن حبان فإنما ذكره في الثقات (٦/ ٤٣١)، وكذا نقله المزي في تهذيب الكمال (١٠/ ٣٢٣)، وابن حجر في تهذيب التهذيب (٣/ ٤٨٧) لذا قال الذهبي في الكاشف (١/ ٤٣١ الترجمة ١٨٥٠): «صدوق» كما قال الحافظ ابن حجر.

* * *

٢٨٧- (٢٣٠٨ تحرير) سعيدُ بن زكريا ٱلقرشي، المَدَائني: صدوقٌ لم يكن بالحافظ، من التاسعة. ت ق.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسنُ الحديث، فالوصف الذي وصفه به المؤلف غير دقيق، وإنما أنزل إلى مرتبة الحسن الحديث بسبب ضعفٍ في حفظه وقلة في معرفته، وثَّقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين وصالح جزرة، وأبو مسعود الرازي، وابن حبان، وقال البخاري: صدوق كان يحيى بن معين يثني عليه. وقال ابن شاهين: ليس به بأس، وقال النسائي: صالح، وقال أبو حاتم: ليس بذاك القوي، وضعَّفه الساجي وحده».

❀ أقول: لنا عليهما في هذا التعقب أمور:

الأول: قولهما: «ضعَّفه الساجي وحده» كلام غير صحيح، فقد روى الخطيب (٩/ ٧٠) بإسناده عن أبي عبيد الآجري قال: «سألت أبا داود عن سعيد بن زكريا المدائني فقال: سألت يحيى عنه فقال: ليس بشيء» (وهذا النص نقله المزي في تهذيب الكمال ٣/ ١٥٩ ط٩٨).

وقال: أبو حاتم الرازي: «ليس بذاك القوي». (تهذيب الكمال ٣/ ١٥٩)،

والنص في الجرح والتعديل (٤/ ٢٣ الترجمة ٩٣): «صالح ليس بذاك القوي».

فعلى هذا يعرف أن قول المحررين: «ضعَّفه الساجي وحده» فيه ما فيه!!

الثاني: نقلهما عن أحمد توثيقه مطلقًا من غير ما إشارة إلى قوله الآخر، أمر لا يليق بمثلهما، فقد روى أبو بكر الأثرم، عن أحمد بن حنبل: «كتبنا عنه ثم تركناه قلت له: لم؟ قال: لم يكن[1] أرى به في نفسه بأسًا ولم يكن بصاحب حديث» (تأريخ بغداد ٩ / ٧١، وتهذيب الكمال ٣/ ١٥٩ ط٩٨).

الثالث: قولهما: «وإنما أنزل إلى مرتبة الحسن بسبب ضعفٍ في حفظه وقلة في معرفته». فهذا الكلام غير صحيح بل إنما أنزل إلى مرتبة الصدوق عن الثقة بسبب عدم كونه من أهل الحديث المعتنين به دل على ذلك قول الإمام أحمد السابق: «لم يكن بصاحب حديث».

بعد هذا لا أرى داعيًا في تعقب الحافظ، بل: إن كلام الحافظ دقيق، ثم لا منافاة بين حكمهما وحكم الحافظ إذ النتيجة واحدة.

* * *

٢٨٨- (٢٣٦١ تحرير) سعيدُ بن عُبيدٍ الطائي، أبو الهُذيل الكوفي: ثقة من السادسة. خ م د ت س.

قالا في الحاشية: «لم يذكر رقم مسلم في المطبوعة، وروايته في «صحيح مسلم» رواها عنه عبد الله بن نمير، ومروان بن معاوية الفزاري ووكيع بن الجراح. ونص عليها المزي، وذكره ابن منجويه في «رجال صحيح مسلم» وهي مثبتة في نسخة الميرغني».

❀ أقول: لا داعي لهذا الكلام، ثم أي مطبوعة هذه التي يحاسبان ابن حجر

(١) كذا في المصدريين: (لم يكن)، ولعل الأصوب فيها: (لم أكن).

عليها إذا كان لديهما أصلٌ بخط ابن حجر كما زعما. ولم يذكرا أي طبعة هذهِ. ورقم مسلم موجود في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/٣٠١ الترجمة ٢٢٢) فكلامهما لا قيمة له.

ثم إن هذا الكلام المتسرع يؤكد الجزم بأن لا أصل للمحررين سوى أخذ نصوص محمد عوامة وجعلها دستورًا، فهما إذا لم يجدا الرقم في المطبوعة، فلماذا لم يذكرا لنا ما في النسخة المخطوطة التي بخط ابن حجر المزعومة؟ وما بالهما تحيرا وترددا؟ إذ إن أصل ابن حجر ليس بين أيديهم، فتخوفا أن يحكما بشيء يكون الواقع خلافه، إذ لم يدريا هل سقوط الرقم (م) من طبعة عوامة بسبب الطباعة أم بسبب خلو الأصل منه؟

ولكنهما مع ذلك لم يقدرا إلا أن يلقيا بالظن فقالا: «وهي مثبتة في نسخة الميرغني»، وهو كلام مجانب للصواب، إذ لو كان فيها ما ذكرا لاستدركه عوامة وألحقه في المتن وأشار إليه في الهامش، وإن الجزم لدينا يتأكد بخلو نسخة ابن حجر ونسخة الميرغني من الرقم (م) بدليل: أنه لم يرد في مخطوطة الأوقاف (الورقة: ٨٢ أ) وهي نسخة كأنها نسخت على نسخة ابن حجر، بدليل توافقها مع تعليقات الشيخ الفاضل محمد عوامة، ولا يفوتني هنا أن أنبه أن مصطفى عبد القادر أشار في الهامش إلى سقوط الرقم (م) من أصله الذي زعم، والله أعلم بالسرائر.

* * *

٢٨٩- (٢٣٧٠ تحرير) سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص الأُمَوي المدني، ثم الدمشقي، ثم الكوفي: ثقة، من صغار الثالثة، مات بعد العشرين ومئة. خ م د س ق.

❀ أقول: هكذا أثبتا النص من غير تعليق ولا تدقيق، وهما إذ جعلاه هكذا بسبب كونهما إمَّعة لمحمد عوامة في النص، فغير عوامة أثبت النص هكذا: «سعيد بن عمرو بن سعيد بن أبي العاص الأموي...»، وهو هكذا في طبعة عبد الوهاب

عبد اللطيف (١/ ٣٠٢ الترجمة ٢٣١)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٣٦١ الترجمة ٢٣٧٧)، ومخطوطة ص(الورقة: ٦٥ ب) لكن ما عند المزي في تهذيب الكمال وابن حجر في تهذيب التهذيب يخالف ذلك، ومن شرط المحررين تتبع مثل هذه الأخطاء، فهما اللذان ألزما بها أنفسهما.

* * *

٢٩٠- (٢٣٩٤ تحرير) سعيد بن مسلم بن بَانَك، بموحدة ونون مفتوحة المدني، أبو مصعبٍ: ثقة، من السادسة. س ق.

❀ أقول: هكذا الرقوم في النسخ الخطية والمطبوعة، وهو الصواب - إن شاء الله - وفي تهذيب الكمال (٣/ ١٩٨ ط٩٨) جاء الرقم (ق) فقط، وفي آخر الترجمة القول الآتي: «روى له ابن ماجه حديثًا واحدًا، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن عوف بن الحارث، عن عائشة: «وإياكم ومحقرات الأعمال» (وهذه الطبعة زعم محققها أنه ضبط نصها على عدد غفير من النسخ).

وأنا لا أشك، بل أجزم أن هذه الترجمة دخل فيها التصحيف والتحريف والسقط والإسقاط، دلت على ذلك أربعة أمور:

الأول: إن المزي حينما ذكر شيوخ المترجم له ذكر من ضمنهم عامر بن عبد الله ابن الزبير، ورقم له برقم: (س ق).

الثاني: إن الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٤/ ٨٣) قال: «روى له النسائي وابن ماجه حديثًا واحدًا: «إياكم ومحقرات الأعمال»، وهذا نص المزي بحروفه ودليل ذلك: أنه لم يقل قبله: (قلت) فمعلوم لدى أدنى طالب حديث أن الحافظ إذا أضاف إضافة صدرها بـ (قلت).

الثالث: إن الإمام الذهبي - رَحِمَهُ اللَّهُ - في الكاشف (١/ ٤٤٤) رقم للمترجم له بـ (س ق)، ومعلوم أن الإمام الذهبي متابع لشيخه المزي في ذلك.

الرابع: عزا حديث المترجم له للنسائي في تحفة الأشراف (١٢/ ٢٥٠ حديث ١٧٤٢٥)، وهو الذي رواه سعيد بن مسلم بن مالك، قال: سمعت عامر بن عبد الله بن الزبير يقول: حدثني عوف بن الحارث، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَائِشَةُ! إِيَّاكِ وَمُحَقَّرَاتِ الْأَعْمَالِ، فَإِنَّ لَهَا مِنَ اللَّهِ طَالِبًا».

فالمتعين على المحرر الأول وهو الدكتور بشار أن يحقق نص تهذيب الكمال على طريقة سليمة من السقط والوهم والإيهام، وعلى صديقه ورفيق دربه العلَّامة النحرير - على حد قوله - أن ينبها إلى خلاف تهذيب الكمال، فقد ألزما نفسيهما بذلك.

* * *

٢٩١- (٢٤٠٦ تحرير) سعيد بن النَّضْر البغدادي، أبو عثمان، نزيل جَيْحُون: ثقة، من العاشرة، مات سنة، أربع وثلاثين. خ.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، روى عنه اثنان ولم يوثِّقه أحدٌ».

❀ أقول: هذه كبيرة، وقولهما بها مخترعٌ لم يسبقا إليه. فالمترجم له شيخ البخاري، فرواية البخاري عنه توثيق له، كما نصا هما على مثل ذلك مرارًا في هذا الكتاب.

وقد ذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ٢٦٧)، وفي (تهذيب التهذيب ٤/ ٩٢، وتهذيب الكمال ١١/ ٨٨، وفي خلاصة الخزرجي ص١٤٣): «وثقه ابن حبان».

وله ترجمة جيدة في تاريخ البخاري الكبير (٣/ ٥١٧ الترجمة ١٧٣٠) والجرح والتعديل (٤/ ٦٩ الترجمة ٢٩٣)، وتأريخ بغداد (٩/ ٨٩) وتاريخ الإسلام (الورقة ٣٦ نسخة أحمد الثالث ٢٩١٧/ ٧).

إِنْ لَمْ تُقِيمُوا غَيْرَهُ بِمَكَانِهِ فَلِأَجْلِ مَاذَا يُهْدَمُ «التَّقْرِيبُ»

* * *

٢٩٢- (٢٤٠٨ تحرير) سعيد بن هانئ الخَوْلاني، أبو عثمان المصري وقال العجلي: شاميٌّ، ثقة، من الثالثة، مات سنة سبع وعشرين. س ق.

تعقباه بقولهما: «لم يذكر مرتبته، وهو صدوق حسن الحديث وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله، وذكره ابن حبان في «الثقات» وروى عنه جمع».

❀ أقول: هذا كلام غير صحيح، وعليهما فيه اعتراضات:

الأول: قالا: «لم يذكر مرتبته»، والحافظ نقل قول العجلي بأنه: ثقة. وأقره عليه، فلا يقال لمثل هذا: «لم يذكر مرتبته».

الثاني: قد قال فيه الذهبي في الكاشف (١/ ٤٤٥ الترجمة ١٩٦٨): «ثقة»، ولم يذكرا قول الذهبي.

الثالث: أنزلاه إلى مرتبة «صدوق» من غير مستند، فالكل على توثيقه.

الرابع: قالا هنا عنه: «صدوق حسن الحديث»، وقد تناقض الدكتور بشار فقال في تعليقه على سنن ابن ماجه (٣/ ٦٠٤)، عند حديث (٢٢٨٦): «إسناده صحيح». وهو الحديث الوحيد للمترجم وهو عند النسائي (٧/ ٢٩١).

الخامس: من روى حديثًا واحدًا صحيحًا ووثقه ابن سعد، والعجلي، وابن حبان، والذهبي، وروى عنه جمع، ولم يؤثر فيه جرح، فكيف لا يوثق؟ وكيف ينزل حديثه من الثقة إلى الصدوق؟

* * *

٢٩٣- (٢٤١٦ تحرير) سعيد بن يحيى بن صالح اللَّخْمي، أبو يحيى الكوفي، نزيل دمشق، لقبه سَعْدان: صدوق وسط، وما له في البخاري سوى حديث واحد، من التاسعة، مات قبل المئتين. خ س ق.

قالا: «هو في غزوة الفتح (٤٢٨٢) رواه عن سليمان بن عبد الرحمن عنه، عن محمد بن أبي حفصة، عن الزهري. وأصل الحديث عنده من طريق أخرى عن الزهري (٦٧٦٤). وقول المصنف: «صدوق وسط» يشير إلى تضعيف الدارقطني له - كما نقله المزي في «تهذيب الكمال» - ونقله في «تهذيب التهذيب»، و«فتح الباري» (٨/ ١٤) وهو قولٌ نقله المزي من «تأريخ دمشق» لابن عساكر. على أننا وجدنا الدارقطني في كتابه «العلل» يقول: لا بأس به. (١/ الورقة ٢٠٥) والظاهر أن المصنف لم يقف عليه، وانظر بعد ذلك إلى قول ابن حبان فيه: «ثقةٌ مأمون مستقيم الأمر في الحديث». وهي عبارة تدل على سبره لحديثه ومعرفته به، لذلك نرى أنه «ثقة» - والله أعلم - لعدم وقوفنا على جرح فيه».

❀ أقول: كان السكوت بهما أجمل، إذ ليس في هذا التعقب كبير غنى، وهما في ذلك خالفا الحافظ ابن حجر ثم المزي ثم ابن عساكر ولم يأتيا بدليلٍ على ما قالا، فالمزي في تهذيب الكمال (١١/ ١٠٨)، وابن حجر في تهذيب التهذيب (٤/ ٩٩) وفي الفتح عقيب (٤٢٨٥)، ومن قبلهما ابن عساكر في تهذيب تأريخ دمشق (٦/ ١٨٠) - وكذلك الذهبي في الكاشف (١/ ٤٤٦ الترجمة ١٩٧٥) لكنهما لم يشيرا إليه - نقلوا جميعًا عن الدارقطني في المترجم له قوله: «ليس بذاك».

والمحرران لم يقفا على ذلك فغمزا نقل هؤلاء الجهابذة الفهماء. والنص ثابت عن الدارقطني كما في سؤالات الحاكم له برقم (٣٥١).

ثم إن نقلهما عن علل الدارقطني (١/ الورقة ٢٠٥) يوافق (٥/ ١٦٩ السؤال ٨٠٢) في المطبوع، لكنهما أغفلا تخطئة الدارقطني له في (٢/ ١٧٦ السؤال ٢٠٠). فتأمل وقارن التحرير والدقة!

لذا فقولهما: «نرى أنه ثقة - والله أعلم - لعدم وقوفنا على جرح فيه»، لا قيمة له.

* * *

٢٩٤- (٢٤٤٢ تحرير) سفيان بن زياد بن آدم العُقَيلي، بضم العين أبو سعيد البصري، أو البَلَدي، المؤدب: صدوق، من الحادية عشرة. ق.

علقا في الحاشية فقالا: «شطح قلم المؤلف فكتب: (سعد) وليس بشيء، وكتبه الميرغني في نسخته كما كتبناه وصحح عليه».

❀ أقول: لا أدري ما صحة قولهما فقد جاء على الصواب: (سعيد) في مخطوطة ص(الورقة: ٦٧ ب)، وفي مخطوطة ق (الورقة: ٨٥ أ)، وفي طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٢١١ الترجمة ٣٠٩)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٣٧٠ الترجمة ٢٤٤٩).

* * *

٢٩٥- (٢٤٦٨ تحرير) سَلْم بن عبد الرحمن النَّخَعِي، الكوفي، أخو حصين، قيل: يكنى أبا عبد الرحيم: صدوق، من السادسة، له عندهم حديث واحد. م ٤.

قالا في الحاشية: «تحرف رقم (م) في المطبوع إلى: خ».

❀ أقول: لم يتحرف في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٣١٤ الترجمة ٣٣٥)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٣٧٣ الترجمة ٢٤٧٥)، وطبعة عادل مرشد (ص١٨٥ الترجمة ٢٤٦٨).

* * *

٢٩٦- (٢٤٩٠ تحرير) سَلَمة بن رجاء التَّيْمي، أبو عبد الرحمن الكوفي: صدوق يُغْرِب، من الثامنة. خ ت ق.

علقا في الحاشية على (التَّيْمي) بقولهما: «هكذا في الأصل: (التيمي)، وهو خطأ صوابه (التميمي) كما في «تهذيب الكمال» وغيره».

وقالا عن الحكم: «**بل: ضعيف يعتبر به، ضعفه يحيى بن معين والنسائي، والدارقطني، وقال ابن عدي: أحاديثه أفراد وغرائب، حدث بأحاديث لا يتابع عليها. وقال أبو حاتم: ما بحديثه بأس. وقال أبو زرعة: صدوق**».

❀ أقول: عليهما في اعتراضهما مؤاخذات من سبعة أوجه:

الأول: ادعيا أن في أصل ابن حجر (التيمي)، وقد جاءت النسبة على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٣١٦ الترجمة ٣٦١) وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٣٧٦ الترجمة ٢٤٩٧): (التميمي) وعليه فإنهما قد حرفا النص إذ اثبتا في الصلب: (التيمي) وهو لا يصح.

الثاني: نقلا عن ابن معين تضعيفه مطلقًا، والواقع خلاف ذلك، فهو إنما قال: «ليس بشيء»، (تأريخه، رواية الدوري ٢/ ٢٢٤ الترجمة ١٦٣٢) وهو الذي نقله المزي (١١/ ٢٨٠) وابن حجر (٤/ ١٤٥) مع أنها لا تفيد تضعيف الراوي دائمًا، فهي اللفظة التي يطلقها لمن له أحاديث قليلة. وانظر الرفع والتكميل (ص٢١٢ - ٢١٣ الإيقاظ: ٨).

الثالث: نقلهما تضعيف الدارقطني، والدارقطني بريءٌ مما ألصقا به، فهو إنما قال: «ينفرد عن الثقات بأحاديث» (سؤالات الحاكم للدارقطني الترجمة ٣٤٢)، و(تهذيب ابن حجر ٤/ ١٤٥)، وهذا ليس تضعيفًا، فليس من شرط الصحيح المتابعة وليس التفرد علة، لذا قال الدارقطني في حديث رواه سلمة بن رجاء، عن الحسن بن فرات القزاز عن أبيه، عن أبي حازم الاشجعي، عن أبي هريرة، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُسْتَنْجَى بِرَوْثٍ أَوْ عَظْمٍ. قال الدارقطني: «إسناده صحيح» (السنن ١/ ٥٦ حديث رقم ٩) فلو كان الدارقطني يضعفه كما زعما لما صحح إسناد هذا الحديث.

الرابع: وكذلك نقلهما عن ابن عدي قوله: «أحاديثه أفراد وغرائب، حدث بأحاديث لا يتابع عليها»، فالمتابعة ليست شرطًا للصحيح.

الخامس: إن المترجم له من رجال البخاري في الصحيح، فمن ضعفه فهو ينازع البخاري في أحكامه، فرواية البخاري عنه توثيق له، وهو متابع على هذا الحديث كما نص ابن حجر في هدي الساري (٤٠٧).

السادس: للمترجم حديثان في ابن ماجه:

الأول: برقم (١٣٩١) وهو ضعيف علته غير المترجم.

والثاني: برقم (٣٧٢٥) وقد حسن سنده الدكتور بشار.

وله في جامع الترمذي حديثان كذلك:

الأول: برقم (١٤٨٠) حسنه الترمذي.

والثاني: برقم (٢٦٨٥) قال عنه الترمذي: «حسن صحيح».

السابع: لم يبق لهما سوى تضعيف النسائي (ضعفائه ٢٥٤) والأكثرون على تقويته، فالأصح ما قاله الحافظ، ولعل النسائي ضعفه لأفراده اليسيرة وهي ليست علة (انظر: أثر علل الحديث ص١٣١ - ١٣٥).

* * *

٢٩٧- (٢٥٠١ تحرير) سَلَمة بن عبد الملك العَوْصي، بمهملتين الحمصي: صدوق يخالف، من التاسعة. س.

تعقباه بقولهما: «لفظة: (يخالف) ما ندري من أين أتى بها ابن حجر، فالذي قاله ابن حبان: «ربما أخطأ»، ولا نعلم فيه توثيقًا أو جرحًا سوى أن ابن حبان ذكره في «الثقات»، وهو صدوق حسن الحديث إذ روى عنه جمع».

❀ أقول: هذا استدراك مستدرك عليهما؛ إذ لا يطالب الحافظ ابن حجر في كل كلمة يطلقها أن يأتي بقول أحد تابعه عليه به، فهو من أهل الاستقراء التام، وله باع طويل في علل الحديث ودقائقه، فلا يطالب بدليل لكل ما يقوله فباستطاعته أن يطلق أحكامًا اجتهاديةً حسب مرويات الراوي.

وقولهما: «ولا نعلم فيه توثيقًا أو جرحًا» يدل على قلة البضاعة وقصور الهمة وضعف النظر، فقد قال الإمام الذهبي في الكاشف (١/ ٤٥٣ الترجمة ٢٠٣٩): «صدوق».

وأقول أيضًا: وليس للمترجم له عند النسائي في المجتبى سوى حديث واحد (٨/ ٨٦) رواه عن الحسن بن صالح، عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن رافع بن خديج، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا قطع في ثمر ولا كثر».

وقد رواه عن رافع: أبو ميمون كما هو عند الدرامي (٢٣١٤)، والنسائي (٨/ ٨٨)، وواسع بن حبان كما هو عند الحميدي (٤٠٧)، والدارمي (٢٣١١)، وابن ماجه (٢٥٩٣)، والترمذي (١٤٤٩)، والنسائي (٨/ ٨٧)، ومحمد بن يحيى بن حبان عند أحمد (٣/ ٤٦٤)، وأبي داود (٤٣٨٨)، والنسائي (٨/ ٨٧).

وحديث المترجم له أورده النسائي في الكبرى (٤/ ٣٤٤ باب ٢٢: ما لا قطع فيه ما لم يئوه الجرين برقم ٧٤٤٨).

وجعله أول حديث في الباب، ثم ساق بعده ثمانية روايات فقال عقيب (٧٤٥٦): «خالفه عبد العزيز بن محمد» ثم ساق أربع روايات فيها اختلاف، فلعل الإمام الحافظ ابن حجر ذكر لفظة: «يخالف» لوجود هذا الاختلاف في الحديث، وهو أمر يدل على تتبعه وتدقيقه.

* * *

٢٩٨- (٢٥٠٩ تحرير) سَلَمة بن المُحَبِّق، وقيل: هو ابن ربيعة بن صخر الهُذَلي، أبو سنان: صحابي، سكن البصرة. د س ق.

❀ أقول: هكذا كسرا الباء، وقالا في الحاشية: «**المحبِّق، بكسر الباء الموحدة المشددة، وهو الذي رجحه الجوهري ورد على من فتح الباء، فقال: هل يستحسن أحدٌ أن يسمي ابنه المُضَرَّط؟ وإنما سماه المُحَبِّق تفاؤلًا بالشجاعة وأنه يضرِّط أعداءه، كما سموا عمرو بن هند: مضرِّط الحجارة**».

أقول: بل هو بفتح الحاء المهملة، وبفتح الموحدة المشددة وكسرها. قاله النووي في المجموع (٢/٢١٨)، وسبط ابن العجمي في حاشيته على الكاشف (١/ ٤٥٤ الترجمة ٢٠٤٧).

وقال أبو أحمد العسكري في شرح التصحيف: «قرأت على أبي بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري - وكان ضابطًا صحيح العلم - ذكر سلمة بن المحبق فأنكره وقال: ما سمعت من ابن شَبة وغيره إلا بكسر الباء فقلت: إن أصحاب الحديث يفتحون الباء، وقرأته على أبي بكر بن دريد في كتاب الاشتقاق بالفتح وكذا ذكره الكلبي». (تهذيب الكمال ١١/٣١٨).

* * *

٢٩٩- (٢٥٤٧ تحرير) سليمان بن حَيّان الأزدي، أبو خالد الأحمر الكوفي: صدوق يخطئ، من الثامنة، مات سنة تسعين أو قبلها وله بضع وسبعون. ع.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، في أقل أحواله وهو قريب من الثقة، وثقه وكيع، وابن المديني، وأبو هشام الرفاعي وابن سعد، والعجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن معين: صدوق وليس بحجة، وقال مرة: ثقة، وقال مرة: ليس به بأس. ويظهر من رواية الدوري عنه أنه غمزه بسبب حديث: «إذا قرأ فأنصتوا». وقال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق. وقال الذهبي: وكان موصوفًا بالخير والدين. وكان سفيان يَعيبه بخروجه مع إبراهيم بن عبد الله بن حسن، وأما الحديث فلم يكن يطعن فيه. وقد خرج مع إبراهيم عدد من علماء الأمة الأعلام، فكان ماذا؟».

❀ أقول: هذا كلام مُعتَرض، وقول مقولٌ فيه، فقول الحافظ أحسن الأقوال وأنفعها وأشملها، وإنما تعقبا على الحافظ قوله: «يخطئ»، وكأنهما يزعمان أن لا داعي لها، وهي مهمة جدًّا، ومعلومة غالية جاءت من سبر ابن حجر حديث سليمان، ومن جمع أقوال أئمة النقد، والباحث مثلنا بحاجة إلى هذهِ اللفظة النفيسة

من أجل أنْ نتجنب أخطائه، وأن ننتفع بها عند المقارنة والاختلاف؛ لذا فقد قال نحوها ابن عدي في الكامل (٣/ ١١٣١ ط دار الفكر و٤/ ٢٨٢ طبعة أبي سنة) بعد أن ساق جملة من أخطائه، قال: «وأبو خالد الأحمر له أحاديث صالحة، ما أعلم له غير ما ذكرت مما فيه كلام ويحتاج فيه إلى بيان، وإنما أتى هذا من سوء حفظه، فيغلط ويخطئ، وهو في الأصل كما قال ابن معين: صدوق، وليس بحجة»، وقال الذهبي في الميزان (٢/ ٢٠٠ الترجمة ٣٤٤٣): «الرجل من رجال الكتب الستة، وهو مكثر يهم كغيره». واقتصر في الكاشف (١/ ٤٥٨ الترجمة ٢٠٨٠) على قول ابن معين: «ليس بحجة».

وذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح (ص٤٠٧) أن أبا بكر البزار قال: «اتفق أهل العلم بالنقل أنه لم يكن حافظًا، وأنه روى عن الأعمش وغيره أحاديث لم يتابع عليها».

فقول الحافظ ليس بدعًا من القول، بل: هو خلاصة أقوال النقاد الحفاظ. وهذا في الحقيقة هو مصطلح: «الصدوق»، فالصدوق: هو من روى جملة كثيرة من الحديث فأخطأ في بعض وأصاب في غالب حديثه، فما أخطأ فيه فهو من ضعيف حديثه، وما توبع عليه فهو من صحيح حديثه. والتي لم نجد له فيها متابعًا ولا مخالفًا فهي التي تسمى بالحسان، وهي الوسط من حديثه التي ليست من صحيح حديثه ولا من ضعيفه، وقد قبلناها واحتججنا بها تجوزًا؛ لأنَّ نسبة المقبول من حديث الصدوق أكثر، فالأحاديث التي انفرد بها هي أقرب للقبول.

ثم إن المحررين عرَّضا بانتقاد ابن معين وتليينه في روايته لحديث: «إذا قرأ فأنصتوا»، وهي زيادة شاذة أخطأ فيها سليمان بن حيان فكان لا ينبغي للمحررين أن يخالفا فيها الكبار كابن معين. فالحفاظ عدَّوا هذا من أخطاء سليمان بن حيان.

فقد أخرج الإمام أحمد (٢/ ٢٤٠)، وأبو داود (٦٠٤)، وابن ماجه (٨٤٦)، والنسائي (٢/ ١٤١) من طريق سليمان بن حيان، عن محمد بن عجلان، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قَالَ: ((إِنَّمَا جُعِلَ

الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَلَا تُكَبِّرُوا حَتَّى يُكَبِّرَ، وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَلَا تَرْكَعُوا حَتَّى يَرْكَعَ....».

وقد رواه مصعب بن سعد عند أحمد (٢/ ٣٤١)، وأبي داود (٦٠٣) وسهيل بن أبي صالح عند مسلم (٢/ ٢٠ طبعة استانبول، ورقم ٤١٥ طبعة ابن عبد الباقي)، وابن خزيمة (١٥٧٥)، والأعمش عند أحمد (٢/ ٤٤٠) ومسلم (٢/ ٢٠ رقم ٤١٥)، وابن ماجه (٩٦٠)، وابن خزيمة (١٥٧٦ و١٥٨٢)، ثلاثتهم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ولم يذكر أحد منهم: «وإذا قرأ فأنصتوا».

قال أبو داود في سننه (١/ ١٦٥ عقيب ٦٠٤): «هذه الزيادة: «وإذا قرأ فأنصتوا» ليست بمحفوظة الوهم عندنا من أبي خالد الأحمر». وانظر لزامًا التخريج في «**اثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء**» (ص٢٦٦ - ٢٦٩).

* * *

٣٠٠- (٢٥٥٠ تحرير) سُليمان بن داود بن الجارود أبو داود الطَّيالسي البصري: ثقة حافظ، غَلِطَ في أحاديث، من التاسعة، مات سنة أربع ومئتين. خت م ٤.

تعقباه بقولهما: «قوله: «غَلِطَ في أحاديث» لو لم يذكرها، لكان أحسن، فَمَنْ مِن الحفاظ الثقات الأثبات لم يغلط في أحاديث؟ وأبو داود قد أطلق توثيقه كُل أئمة هذا الشأن، وأثنوا على حفظه وتثبته، وعمدة ابن حجر في هذا القول هو قول إبراهيم بن سعيد الجوهري: «أخطأ أبو داود الطيالسي في ألف حديث». وهذا من المبالغات والتهاويل التي لا يُعوَّل عليها ولا يلتفت إليها، قال الذهبي في «السير»: «ولو اخطأ في سبع هذا لضعفوه». وقد كان أبو داود - كما قال ابن عدي - في أيامه أحفظ مَنْ بالبصرة مُقَدَّمًا على أقرانه لحفظه ومعرفته. وقال: «وليس بعجب من يحدث بأربعين ألف حديث من حفظه أن يخطئ في أحاديث منها، يرفع أحاديث يوقفها غيره، ويوصل أحاديث يرسلها غيره، وإنما أتى ذلك من حفظه، وما أبو داود عندي وعند غيري إلا متيقظ ثبت».

❀ أقول: هذه الترجمة أضرت المحررين وقد قدرا النفع فيها، ففيها ما يدل على تسرع وقلة بحث وتدقيق، فقد جعلا عمدة قول الحافظ ابن حجر: «غلط في أحاديث» على قول إبراهيم بن سعيد الجوهري، وليس هذا بصحيح، فالواقع خلاف ذلك.

فقد قال أبو مسعود أحمد بن الفرات الرازي: سألت أحمد بن حنبل عن أبي داود فقال: ثقة صدوق. فقلت: إنه يخطئ فقال: يحتمل له (تهذيب الكمال ١١/ ٤٠٦، تهذيب التهذيب ٤/ ١٨٣).

وقال الخطيب البغدادي: «كان أبو داود يحدث من حفظه، والحفظ خوَّان فكان يغلط، مع أن غلطه يسير في جنب ما روى على الصحة والسلامة». (تأريخ بغداد ٩/ ٢٦).

وقال ابن سعد: «كان ثقة، كثير الحديث وربما غلط». (تهذيب التهذيب ٤/ ١٨٥).

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: أبو داود محدث صدوق كان كثير الخطأ أبو الوليد وعفان أحب إلي منه». (الجرح والتعديل ٤/ ١١٣ الترجمة ٤٩١).

وقال ابن حجر في تهذيبه (٤/ ١٨٥): «وحكى الدارقطني في الجرح والتعديل عن ابن معين، قال: كنا عند أبي داود فقال: حدثنا شعبة، عن عبد الله بن دينار، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّوْحِ. قال: فقيل: يا أبا داود هذا حديث شبابة، قال: فدعه، قال الدارقطني: لم يحدث به إلا شبابة».

وقال الفلاس: «لا أعلم أحدًا تابعه على رفع حديث: آية المنافق، وهو ثقة» (تهذيب التهذيب ٤/ ١٨٦).

وقد قال الخليلي: «سمعت محمد بن إسحاق الكيساني، يقول: سمعت أبي يقول: سمعت يونس بن حبيب الاصبهاني، يقول: قدم علينا أبو داود الطيالسي، وأملى علينا من حفظه مائة ألف حديث. أخطأ في سبعين موضعًا فلما رجع إلى

البصرة كتب إلينا بأني أخطأت في سبعين موضعًا، فأصلحوها» (الإرشاد ١/ ٢٤٠). ونقلها الذهبي في الميزان (٢/ ٢٠٤)، والحافظ في تهذيبه (٤/ ١٨٦).

وقد قال الذهبي في الميزان (٢/ ٢٠٣ الترجمة ٣٤٥٠): «ثقة أخطأ في أحاديث».

* * *

٣٠١- (٢٥٥٧ تحرير) سليمان بن داود المُبَارَكي، ويقال: سليمان بن محمد، وهو أقوى، أبو داود الواسطي: صدوق، من العاشرة. م س.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، فقد روى عنه مسلم في «الصحيح» حديثًا محتجًا به، وروى عنه أبو زرعة الرازي ووثقه، وقال ابن معين: لا بأس به وهو من رسمه في الثقات، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ولا نعلم فيه جرحًا».

❀ أقول: بل: صدوق، كما قال الحافظ ابن حجر، ولم يطلق توثيقه أحد البتة.

روى أبو زرعة عن يحيى بن معين أنه قال: «لا بأس به»، وسئل أبو زرعة عنه فقال: «هو ثقة شيخ». (الجرح والتعديل ٤/ ١١٤ الترجمة ٤٩٦).

وقال ابن قانع: «أبو داود المباركي: صالح». (تهذيب التهذيب ٤/ ١٩٢).

لذا قال عنه إمام المؤرخين الحافظ الذهبي في كاشفه (١/ ٤٥٩ الترجمة ٢٠٨٩): «صالح».

أما قولهما: إن من رسم ابن معين في الثقات أن يقول: «لا بأس به» فهي قاعدة ليست على الاطراد الذي يتعسف المحرران في استعمالها فيه، كلما اضطرا لحجة أو أعوزهم دليل، يؤيد هذا أن الحافظ العراقي قال في شرح التبصرة والتذكرة: «لم يقل ابن معين: إن قولي «ليس به بأس» كقولي: «ثقة»، حتى يلزم منه التساوي بين اللفظين، إنما قال: إن من قال فيه هذا فهو ثقة، وللثقة مراتب، فالتعبير عنه بقولهم: «ثقة» أرفع من التعبير عنه بأنه «لا بأس به» وإن اشتركا في مطلق الثقة».

ثم أمعن الحافظ هناك في التدليل على ما ذهب إليه، ووافقه على هذه النتيجة النفيسة الكمال ابن الهمام في التحرير (٢/ ٢٤٨)، وقد توسع الشيخ محمد عوامة في عرض هذه النتيجة، والتدليل عليها في بحث نافع ماتع في مقدمة الكاشف (١/ ٣٧ - ٣٨)، وكان مما توصل إليه في ختام بحثه أن لفظة «لا بأس به» تعدل لفظة «صدوق»، (انظر: فهرس دراسات الكاشف ٢/ ٥٤٥).

* * *

٣٠٢- (٢٥٧٠ تحرير) سُليمان بن سنان المزني، المدني، نزيل مصر: ثقة، من الثالثة. س.

تعقباه بقولهما: «بل: مقبول، فقد روى عنه اثنان، ووثقه العجلي وذكره ابن حبان وابن خلفون في «الثقات»».

❀ أقول: كيف لا يكون ثقة وقد روى عنه اثنان فانتفت جهالة عينه وذكره ابن حبان في «**الثقات**» (٤/ ٣١١)، ووثقه العجلي (١/ الترجمة ٦٦٩) وابن خلفون، وقال عنه الذهبي في الكاشف (١/ ٤٦٠ الترجمة ٢٠٩٨): «وُثِّق»، وليس له في الكتب الستة سوى حديث واحد عند النسائي (٨/ ٢٧٧) في الاستعاذة من فتنة القبر، وهو حديث صحيح؟؟

* * *

٣٠٣- (٢٥٧٢ تحرير) سليمان بن صالح اللَّيْثي مولاهم، أبو صالح المروزي، يلقب سَلَمُويه: ثقة، من العاشرة، مات قبل سنة عشر ومئتين، وقد بلغ مئة. خ س.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق، كما قال الذهبي في «الكاشف» فقد روى عنه جمع، ولم يوثقه أحد، ولا ذكره ابن حبان في «الثقات» لكن روى له البخاري مقرونًا، فإطلاق التوثيق عليه كثير مخالف للمنهج».

❀ أقول: كان لهما عن مثل ما قالا غنى، فكيف يقولان بهذا وقد قال أبو عليٍّ الغساني في «**تقييده**» في الألقاب، في سَلمويه: «قال أبو جعفر العقيلي: كان عندهم

ثقة». (تذهيب التهذيب ٢/١٢٨/أ، وحاشية الكاشف ١/ ٤٦٠ الترجمة ٢١٠٠) وهذا توثيق معتبر وفيه النقل عن أهل الحديث. فأين ما قالا من هذا؟

ولم يورده ابن حجر في مقدمة «**الفتح**» فيمن أخرج عنه البخاري وقد تكلم فيه، وهو دليل على عدم جرحه عند أحدٍ، بخلاف ما اقتضاه كلامهما، إذ نفيا عنه كل توثيق.

* * *

٣٠٤- (٢٥٨٦ تحرير) سليمان بن عبد الرحمن بن ثوبان العامري مولاهم، المدني: مقبول، من السادسة. س.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول، تفرد بالرواية عنه ابن أبي ذئب، ولم يوثقه سوى ابن حبان».

❁ أقول: بل هو كما قال الحافظ ابن حجر، فهو شيخ لابن أبي ذئب، وقد نقل الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٩/ ٣٠٤ - ٣٠٥) عن الإمامين ابن معين وأحمد بن صالح المصري أنهما قالا: «شيوخ ابن أبي ذئب كلهم ثقات إلا أبا جابر البياضي»، وهذا التوثيق وإن كان إجماليًّا لكنه مفيد هنا مع توثيق ابن حبان (٦/ ٣٨٥)، لذلك قال الذهبي في الكاشف (١/ ٤٦٢ الترجمة ٢١٠٩): «وُثِّق».

* * *

٣٠٥- (٢٥٩٦ تحرير) سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي أحد الأشراف، عم الخليفتين: السفاح والمنصور: مقبول، من السادسة، مات سنة اثنين وأربعين، وله ستون إلا سنة. س ق.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق، فقد روى عنه جمع غفير، وذكره ابن حبان في «الثقات»».

❁ أقول: بل هو كما قال الحافظ ابن حجر فهو وإن ذكره ابن حبان في الثقات (٦/ ٣٨١)، إلا أن ابن القطان قال فيه: «هو مع شرفه في قومه، لا يعرف حاله في الحديث». (تهذيب التهذيب ٤/ ٢١٢).

٣٠٦- (٢٦٠٠ تحرير) سليمان بن قَرْم، بفتح القاف وسكون الراء ابن معاذ، أبو داود البصري، النحوي، ومنهم من ينسبه إلى جده: سيئ الحفظ يتشيع، من السابعة. خت م د ت س.

قالا في الحاشية: «أضفنا رقم مسلم من نسخة الميرغني و«تهذيب الكمال»، وقد روى له مسلم حديثًا في المتابعات، حديث: «المرء مع من أحب»، آخر كتاب البر والصلة (٢٦٤٠)، وهو ليس في أصل المصنف الخطي».

❀ أقول: لا داعي لهذا التطويل، ورقم مسلم ثابت في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٣٢٩ الترجمة ٤٨٠)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٣٩٠ الترجمة ٢٦٠٨). وراجع ما علّقه الشيخ محمد عوامة في طبعته للتقريب (ص٢٥٣ الترجمة ٢٦٠٠) ستجد هذا الاستدراك عينه، فتفطن.

❀ ❀ ❀

٣٠٧- (٢٦١٤ تحرير) سليمان بن منصور البلخي، البزاز الدُّهْني، لقبه زَرْغَنْده بفتح الزاي وسكون الراء بعدها غين معجمة مفتوحة ثم نون ساكنة: لا بأس به، من العاشرة. س.

❀ أقول: هكذا أثبتا نسبة الرجل «الدُّهني» وهو ضبط غير موفق فالصواب فيه: «الذهبي» بالذال المعجمة، كما أطبقت عليه طبعات التقريب كطبعة عبد الوهاب (١/ ٣٣٠ الترجمة ٤٩٩)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٣٩٢ الترجمة ٢٦٢٢)، وكذلك جاء مجود الضبط في مخطوطة الأوقاف (الورقة: ٩٠ أ) ومخطوطة ص(الورقة: ٧١ أ)، وهكذا ضبطه مؤرخ الإسلام الإمام الذهبي بخطه في الكاشف (١/ ٤٦٤ الترجمة ٢١٣١) كما صرح بذلك الشيخ محمد عوامة، ونقل ذلك أيضًا عن البرهان الحلبي سبط ابن العجمي، وهكذا ضبطه الإمام المزي في تهذيب الكمال كما في مطبوعته (٣/ ٣٠٠ الترجمة ٢٥٥٤ ط٩٨) والعهدة عليها.

ثم إن الذي أوقع المحررين في هذا الخلط والتخليط هو اعتمادهم التام على الشيخ محمد عوامة، وأخذهم نصوص طبعته بغثِّها وغثيثها؛ إذ كيف يضبطاها في

التحرير هكذا وفي تهذيب الكمال خلافها، بل إن الشيخ محمد عوامة قد اعتذر عن ذلك في تعليقاته على الكاشف (١/ ٤٦٤) فأثبت «الذهبي» وأشار في الحاشية إلى ما صنع في التقريب، فتأمل إلى تحرير المحررين وتدقيق المدققين واحكم على زعمهما من أنهما قابلا نص التقريب على التهذيب، نسأل الله السلامة من الفتن والدقة والضبط والإتقان. . . آمين.

* * *

٣٠٨- (٢٦٦٩ تحرير) سهل بن يوسف الأنماطي، البصري: ثقة رُمِي بالقدر، من كبار التاسعة، مات سنة تسعين ومائة. خ ٤.

قالا في الحاشية: «في الأصل والمطبوع: (بخ ٤) والصواب ما أثبتناه من «التهذيبين» ونسخة الميرغني؛ لأن البخاري روى له في الصحيح (٢٨٦٤).

❀ أقول: أعوذ برب الناس، ملك الناس، إله الناس من النقل بلا عزو، والكتابة من غير بحث، والإثبات بلا تدقيق، فهذا الكلام أخذه المحرران من حر لفظ الشيخ محمد عوامة وشريف معانيه، فقد دبجته يد الشيخ محمد عوامة في استدراكاته (ص٧٧٣) على طبعته الثالثة، وهي التي نشرت قبل التحرير بتسعة أعوام، ثم جاء المحرران فأخذا جهده ونسباه لنفسيهما، ثم جاءا وأضافا من كيسهما «ونسخة الميرغني» وأنّى لهما هذه النسخة؟!

* * *

٣٠٩- (٢٧٣١ تحرير) شاذُّ بن يحيى الواسطي: مقبول، من العاشرة. ل.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه تسعة، عرفه الإمام أحمد، وأثنى عليه خيرًا».

❀ أقول: بل: مقبول، فليس فيه توثيق وجهله مسلمة بن قاسم كما في تهذيب التهذيب (٤/ ٣٠٠).

والأدهى من ذلك أن الدكتور بشارًا في تعليقه على تهذيب الكمال (٣/ ٣٥٧

ط٩٨)، أغرب في النقل عن ابن حجر، فقوَّله ما لم يقل، إذ قال هناك هامش (٢): «وقال في التقريب: مجهول».

فهل هذا من تمام التحرير واستدراك الأخطاء في الطبعات السابقة؟!

* * *

٣١٠- (٢٧٦٣ تحرير) شَرَاحِيل بن يزيد المَعافِري، المصري: صدوق من السادسة، مات بعد العشرين. عخ م د.

وقالا في الحاشية: «في الأصل والمطبوع: (عخ م) فقط، وفي نسخة الميرغني: (عخ م د) وهو الصواب، فقد روى له أبو داود حديثًا من روايته عن أبي علقمة الهاشمي المصري، في الملاحم من «سننه» (٤٢٩١) وإنما روى له مسلم في مقدمة كتابه، لكن المؤلف يسوي بين المقدمة والأصل في بعض الأحيان، فتركناه كما هو».

❀ أقول: هذا تعليق الشيخ محمد عوامة، كتبه في استدراكاته على الطبعة الثالثة (ص٤٧٤) فأخذاه وأضافا إليه ليبعدا الشبهة، وليس في نقله معزوًا لأهله كبير ضرر عليهما.

ثم من أين جاءت نسخة الميرغني عند المحررين، وهما لم يرياها؟؟! بدليل عكوفهما التام على طبعة محمد عوامة، كما سبقت وستأتي أمثلة ذلك؟

ثم لو كان الأمر كذلك، لِمَ لَم ينبه الشيخ محمد عوامة على ما في نسخة الميرغني؟ وهو الذي تملكها واستخدمها، وهو عندي: ثقة صدوق لا أشك في علمه ولا أمانته.

* * *

٣١١- (٢٧٨٠ تحرير) شُرَيح بن يزيد الحَضْرمي، أبو حَيْوَة الحمصي المؤذِّن: ثقة، من التاسعة، مات سنة ثلاث ومئتين. د س.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع وذكره ابن

حبان في «الثقات»، ولم يؤثر توثيقه عن كبير أحد من العلماء المتقدمين، لكن قال الذهبي في «الكاشف»: ثقة».

❁ أقول: هذا عجيب منهما فرجل وثقه ابن حبان (٨/ ٣١٣)، والذهبي في الكاشف (١/ ٤٨٤ الترجمة ٢٢٧٠)، وابن حجر ولم يؤثر فيه غير ذلك كيف ينزلانه إلى: «صدوق»؟!

* * *

٣١٢- (٢٧٨٥ تحرير) شَرِيك بن حَنْبَل العَبْسي، الكوفي، وقيل: ابن شُرَحْبيل: ثقة، من الثانية، ولم يَثْبُت أن له صحبة. د ت.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، إذ لم يرو عنه غير اثنين وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات»، ولم يؤثر توثيقه عن أحد، ولم تصح صحبته كما قال المصنف، فأنّى له التوثيق. روى له أبو داود (٣٨٢٨) والترمذي (١٨٠٨) و(١٨٠٩) حديثًا واحدًا عن عليٍّ في «النهي عن أكل الثوم إلا مطبوخًا»، وقال الترمذي عَقِبَه: «هذا الحديث ليس إسناده بذلك القوي، وقد روي هذا عن عليٍّ قوله، وروي عن شريك بن حنبل عن النبي ﷺ مرسلًا».

❁ أقول: ذكر ابن سعد المترجم له في طبقاته (٦/ ٢٣٦) وقال: «كان معروفًا قليل الحديث».

وهذا القدر مع توثيق ابن حبان (٤/ ٣٦٠) يكفي؛ لذا قال الذهبي في الكاشف (١/ ٤٨٤ الترجمة ٢٢٧٤): «وثق».

وحديثه الوحيد: له شاهد من حديث قرة المزني، أخرجه أحمد (٤/ ١٩) وأبو داود (٣٨٢٧)، والنسائي في الكبرى (٦٦٨١) من طرق عن خالد بن ميسرة، عن معاوية بن قرة، عن أبيه، قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ الْخَبِيثَتَيْنِ. وَقَالَ: مَنْ أَكَلَهُمَا فَلَا يَقْرَبْ مَسْجِدَنَا. وَقَالَ: إِنْ كُنْتُمْ لَا بُدَّ آكِلِيهِمَا فَأَمِيتُمُوهُمَا طَبْخًا».

قال: يعني البصل والثوم». وهو سند جيد.

٣١٣- (٢٧٩١ تحرير) شعبة بن دينار الكوفي: لا بأس به، من السادسة. س.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، روى عنه السفيانان، ووثقه سفيان بن عيينة، وابن نمير، وابن معين، وأبو نعيم، وابن خلفون، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن معين في رواية ويعقوب بن سفيان: لا بأس به فلماذا آثر لفظ: «لا بأس به» على «ثقة» مع أن الأكثر وثقوه. وما علمنا فيه جرحًا؟!».

❀ أقول: هذا من منهجه - رحمه الله تعالى - فيمن قل حديثه، والمترجم له ليس له سوى حديث واحد كما نص عليه المزي (٣/ ٣٩٢ الترجمة ٢٧٢٦ ط٩٨)، ولقول ابن معين: «لا بأس به»، وكذلك قول شعبة: «كوفي ليس به بأس». (الجرح والتعديل ٤/ ٣٦٨ الترجمة ١٦٠٦).

وكذلك قول يعقوب بن سفيان: «كوفي لا بأس به» (تهذيب التهذيب ٤/ ٣٤٦)، لذا فقد قال الذهبي في الكاشف (١/ ٤٨٦ الترجمة ٢٢٨٠): «صدوق».

* * *

٣١٤- (٢٨٠٠م تحرير) شُعَيْب بن رُزَيق الثقفي الطائفي: لا بأس به، من الخامسة. د.

قالا في الهامش: «هذه الترجمة سقطت من الأصل، واستدركناها من «التهذيبين»».

❀ أقول: لي عليهما في كلامهما هذا تعقبات:

الأول: أنها ساقطة فعلاً من الأصل، ومن نسخة مكتبة أوقاف بغداد، إلا أنها ثابتة في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٣٥٢ الترجمة ٧٩)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٤١٩ الترجمة ٢٨١٠)

الثاني: وأتنزل مع محرِرَينا فأقول: إنها ساقطة فعلاً من الأصل الذي بخط المصنف، وأقول تبعًا لذلك: ما المانع من أن يكون ابن حجر قد

استدركها على نسخة أحد تلامذته، وهما يعلمان جيدًا ما في خط ابن حجر من الرداءة، فلعله آثر إلحاقها في نسخة جميلة الخط، وإلا فمن أين أتى بها عبد الوهاب عبد اللطيف، ومصطفى عبد القادر؟

الثالث: إنهما في مقدمة كتابهما (١/ ٤٤ الفقرة ١) نصًا على وجود نسخة ثانية، وهي نسخة الميرغني، وادعيا مقابلة النص عليهما، فما بالهما يغفلان الإشارة إلى تلك النسخة، ويمضيان بعيدًا صوب تهذيب الكمال، والإشارة إلى فروق النسخ هو مما تعلمه المحرران، وتعلمناه في قواعد تحقيق المخطوطات ونشرها.

الرابع: أين فروق النسخ التي قرر المحرران بيانها، وإصلاح ما وقع في الطبعات السابقة من الخطأ، أم هو مجرد تسويد الأوراق، وتكثير الكلمات؟!

نسأل الله الستر والسداد والعفو والعافية في الدنيا والآخرة

* * *

٣١٥- (٢٨١١ تحرير) شُعَيث، آخره مُثلَّث، ابن عبيد الله بن الزُّبَيب بزاي وموحدة، مصغرًا، التميمي العنبري: مقبول، من السادسة. د.

❀ أقول: هكذا النص عندهما، ووقع فيه تحريف للفظة: «مثلث» صوابه «مثلثة»، والذي أوقع المحررين في هذا التحريف عكوفهما التام على طبعة عوامة (ص٢٦٨ الترجمة ٢٨١١)، وجاءت اللفظة على الصواب: «مثلثة» في مخطوطة الأوقاف (الورقة: ٩٧ ب)، ونسخة ص(الورقة: ٧٥ ب)، وطبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٣٥٣ الترجمة ٩١) وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٤٢١ الترجمة ٢٨٢١).

* * *

٣١٦- (٢٨١٢ تحرير) شُفْعَة المِسْمَعي، الحمصي: مقبول، من الرابعة. د.

هكذا كتبا نسبته، وقالا في الحاشية: «**هكذا في الأصل: «المِسْمَعي» وصوابه: «السَّمَعِيّ»، كما هو في «تهذيب الكمال» ومصادر ترجمته**».

❀ أقول: إن كان قلم ابن حجر شط فكتب «المسمعي» كما قالا، وكما هو في مخطوطة الأوقاف (ورقة: ٩٧ ب)، ومخطوطة ص(الورقة: ٧٥ ب) فهي على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٣٥٣ الترجمة ٩٢) وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٤٢١ الترجمة ٢٨٢٢).

ومنهجهما يخالف منهج التحقيق؛ إذ هدف التحقيق إخراج نص سليم قويم ولا يكون ذلك إلا بوجود نسخ تعضد النسخة الأصل، وتنبئنا أن المؤلف ما غير شيئًا مما كان قد كتبه، فكم من كتاب كتبه المؤلف أكثر من مرة، وكم من كتاب يبيضه مؤلفه ومن ثم يكتب عليه إلحاقات.

* * *

٣١٧- (٢٨٢٣ تحرير) شُمَيْر بن عبد المَدَان اليماني: مقبول، من الثالثة. د ت س.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول، تفرد بالرواية عنه سُميّ بن قيس اليماني - وهو مجهول أيضًا - ولم يوثقه سوى ابن حبان، وقال الذهبي: لا يدرى من هو».

❀ أقول: تعقبهما الدكتور هاشم جميل في كتاب «**مدرسة أهل الحديث في اليمن**» (ص٢٥٥) وأحيل فيه إلى ترجمة حكيم الصنعاني.

* * *

٣١٨- (٢٨٣١ تحرير) شُوَيْس، آخره مهملة، مصغر، ابن جَيّاش بجيم أو مهملة، آخره معجمة، العَدَوي، البصري، يكنى أبا الرُّقَاد، بضم الراء بعدها قاف خفيفة: مقبول، من الثالثة. تم.

❀ أقول: زعم المحرران في مقدمتهما للتحرير أنهما قابلا الكتاب على تهذيب

الكمال، وأنهما ضبطا بالشكل كثيرًا من الأسماء،، وأنهما علقا في الهامش على بعض أوهام الحافظ في ضبط الأسماء.

وهذه الترجمة تدحض قولهما لثلاثة أمور:

الأول: هو أن الدكتور بشارًا نفسه قد ضبط المترجم له، ضبطًا مجودًا بالحاء في تهذيب الكمال (٣/ ٤١٢ ط١٩٩٨).

والثاني: إن ابن ماكولا قد ضبط المترجم له بالحاء، فقال في الإكمال (٢/ ٣٤٦): «وأما حياش بحاء مهملة مفتوحة... شويس بن حياش أبو الرقاد».

والثالث: إن الحافظ ابن حجر في تهذيبه (٤/ ٣٧٢) صدر كلامه بـ «حياش» ثم أشار خلافه بلفظ: «وقيل».

* * *

٣١٩- (٢٨٤٦ تحرير) صالح بن جُبَيْر الصُّدَائي، بضم المهملة وتخفيف الدال، أبو محمد الطَّبَراني، كاتبُ عمر بن عبد العزيز: صدوقٌ من الرابعة. عخ.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، فقد روى عنه جمع، ووثقه ابن معين وقال أبو حاتم: مجهول. قلنا: كيف يكون مجهولًا من روى عنه تسعة ووثقه ابن معين؟».

❀ أقول: إنما أنزله الحافظ إلى «صدوق» لقول أبي حاتم: «شيخ مجهول» (الجرح والتعديل ٤/ ٣٩٧ الترجمة ١٧٣٣)، وهي كذلك في (تهذيب الكمال ٣/ ٤٢٢ الترجمة ٢٧٨٣ ط٩٨، وتهذيب التهذيب ٤/ ٣٨٤)، وبنحوه قول البزار كما في تهذيب التهذيب (٤/ ٣٨٤). ومن يمعن النظر في كلام أبي حاتم وإقرانه للفظة «مجهول» بـ«شيخ» يستنتج أن أبا حاتم لا يريد جهالة العين، بل معناه أن المترجم له ليس له من الحديث ما يمكن أن نحكم عليه بتوثيق فحكمه حكم المجهول، إذ ليس له سوى حديث، واحد كما نص عليه المزي (تهذيب الكمال ٣/ ٤٢٢ الترجمة ٢٧٨٣ط ٩٨).

* * *

٣٢٠- (٢٨٥٤ تحرير) صالح بن خَيْوان، بفتح المعجمة، ويقال: بالمهملة، السَّبَئي، بفتح المهملة والموحدة، مقصورًا، ويقال: الخَوْلاني: وثقه العجلي، من الرابعة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول، تفرد بالرواية عنه بكر بن سوادة الجذامي، ولم يوثقه سوى ابن حبان والعجلي. وقال ابن خلفون وابن عبد الحق الاشبيلي: لا يحتج به. وأشار الذهبي في «الميزان» إلى تفرد بكر بالرواية عنه».

❀ أقول: لا اعتراض على ابن حجر فالمترجم له وثقه ابن حبان (٤/ ٣٧٣) والعجلي (١/ الترجمة ٧٤٧) وقال: «تابعي ثقة»، ونقلهما عن ابن خلفون لا أصل له البتة في كتب الرجال. ونقلهما عن ابن عبد الحق خطأ إنما هو عبد الحق فقط، وليس ابنه (انظر: الأحكام الوسطى ١/ ٢٩٣). وقد عاب عليه ذلك ابن القطان، وصحح حديثه في بيان الوهم والإيهام (٥/ ٣٣٥ - ٣٣٦ عقيب ٢٥١٣)، ونقله ابن حجر (تهذيب التهذيب ٤/ ٣٨٨).

واستدراكهم على هذا مليء بالأوهام والأخطاء وهو ينافي ما وسما كتابهما بأنه «تحرير»!!

❀ ❀ ❀

٣٢١- (٢٨٥٦ تحرير) صالح بن دينار الجُعْفِي، أو الهلالي: مقبول، من السابعة. س.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول، تَفرَّد بالرواية عنه عامر بن عبد الواحد الأحول، ولم يوثقه سوى ابن حبان، لذلك تناوله الذهبي في «الميزان»».

❀ أقول: من كان همه تعقب الناس وتخطئتهم، ينبغي له أن يُلِمَّ بالآراء والأقوال، وأن يكون شمولي المنهج متسع الأفق منشرح الصدر، لا يتشنج من قولٍ ما، لأنه قول فلانٍ، ما دام طَلّابًا للحق مُنَقِبًا عنه، ومن كان غير ذلك فلا حرج عليه أن يكون كما شاء.

ومحررانا ادعيا تفرد عامر بن عبد الواحد عن صالح بن دينار بالرواية، متابعة لما في تهذيب الكمال (٣/ ٤٢٥ الترجمة ٢٧٩٣ ط٩٨)، إذ لم يذكر راويًا عن صالحٍ غير عامرٍ، وهذا ديدنهما، فما قاله المزي - عندهما - نص، ولا اجتهاد في مورد النص.

والحقيقة التي يعلمها المحرران، أكثر مني - كَون أحدهما قام بضبط نص «**تهذيب الكمال**» وقام الآخر بتخريج أحاديثه - أن المزي لم يوفق في استيعاب جميع شيوخ وتلامذة المترجَمين لهم - وإن استوعب الكثير منهم - بل كان منهجه ذكرهم لتتميّز ذات الراوي عمن قد يشتبه به، ولتتميّز أيضًا طبقة الراوي، وبالتالي تقدير عمره، ومن ثمَ إمكان سماعه من شيوخه وإسماعه لتلامذته[1].

وهذا الراوي أحد أولئك الذين ما استوعب المزي الرواة عنه، فقد روى عنه - إضافة لعامر بن عبد الواحد - «أبان بن صالح»، وروايته عند الطبراني في معجمه الكبير (٧/ ٣١٧ رقم ٧٢٤٦)، وعليه فيكون لصالح راويان، وقد ذكره ابن حبان في ثقاته في موضعين أيضًا (٤/ ٣٧٤ و٦/ ٤٥٨).

وقولهما: «لذلك تناوله الذهبي في «**الميزان**»».

إيهام لا دقة له، وقول لا حاجة إليه، فهو موهم أن الذهبي قال فيه شيئًا، والذهبي حين ذكره في الميزان (٢/ ٢٩٤ الترجمة ٣٧٨٧) لم يمسه بجرح ولا تعديل، وأدل شيء على هذا أنهما لم ينقلا قوله إن كان قال فيه شيئًا، وعلى قول المحدثين: «لو كان عنده شيء لصاح به».

وأعود لأذكر المحررين الفاضلين أن ابن حجر وضّح منهجه في مقدمة كتابه، فكان من منهجه قوله: «مَن ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فَليّن الحديث»

---

(١) وانظر بحثًا موفقًا للشيخ محمد عوامة في تعليقه على الكاشف (١/ ٥٩)، وسوف تعرف من خلاله ضعف عمل المحررين.

(التقريب ١/ ٢٤ الفقرة السادسة). وحال هذا الراوي تنطبق تمامًا على هذه الفقرة، والاعتراض عليه في اصطلاحه مشاحة ما بعدها مشاحة.

وقد نص المزي في تهذيبه (٣/ ٤٢٥ الترجمة ٢٧٩٣ ط٩٨) على أن ليس للمترجم إلا حديث واحد، عند النسائي (٧/ ٢٣٩)، وأحمد (٤/ ٣٨٩) والطبراني في الكبير (٧٢٤٦) من طريق صالح بن دينار، عن عمرو بن الشريد عن أبيه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قَتَلَ عُصْفُورًا عَبَثًا... الحديث».

وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، أخرجه الشافعي في مسنده (٦٠٦)، ومن طريقه البيهقي (٩/ ٢٨٦)، والبغوي في شرح السنة (٢٧٨٧)، ورواه عبد الرزاق (٨٤١٤)، والحميدي (٥٨٧)، والدارمي (٢/ ٨٤)، والطيالسي (٢٢٧٩)، والنسائي (٧/ ٢٠٦ و٢٣٩) والحاكم (٤/ ٢٣٣)، والبيهقي (٩/ ٢٧٩)، من طرق عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن صهيب الحذاء، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، به مرفوعًا.

وبهذا الشاهد صحح الحديث الشيخ شعيب في تعليقه على شرح السنة (١١/ ٢٢٥)، وشرح مشكل الآثار (٢/ ٣٢٩).

وفي ختام هذه المقالة أنقل للمحررين كلمة الحافظ الناقد الإمام ابن دقيق العيد - رحمه الله - في اقتراحه (ص٣٤٤) إذ قال: «أعراض المسلمين حفرة من حفر النار، وقف على شفيرها طائفتان من الناس: المحدثون والحكام».

نسأل الله الثبات في الدنيا والآخرة

* * *

٣٢٢- (٢٩٠٠ تحرير) صُبَيح، مصغر، مولى أم سَلمة، ويقال: مولى زيد بن أَرْقَم: مقبول، من السادسة. ت ق.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، تفرد بالرواية عنه ابنه إبراهيم وإسماعيل السدي، ولم يوثقه سوى ابن حبان، وقال الترمذي: ليس بمعروف.

وقال الترمذي في حديثه الواحد الذي أخرجه له هو (٣٨٧٠) وابن ماجه (١٤٥): «غريب»».

❀ أقول: عليهما في هذا أمران:

الأول: قالا: «تفرد بالرواية عنه ابنه إبراهيم»، وهو خطأ صوابه: «ابن ابنه إبراهيم» كما في تهذيب الكمال (٣/ ٤٤١ الترجمة ٢٨٣٦ ط٩٨)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٤٠٩).

الثاني: لا اعتراض على الحافظ في الحكم، فرواية الاثنين ترفع جهالة عينه. وقد وثقه ابن حبان (٤/ ٣٨٢) وصحح حديثه (٦٩٧٧) والحاكم (٣/ ١٤٩)، لذا قال الذهبي في الكاشف (١/ ٥٠٠ الترجمة ٢٣٧١): «وثق».

وبعدُ: فإنهما وضعا على «أرقم» هامشًا وقالا في الأسفل: «هكذا في الأصل: «أسلم»، وهو خطأ، وصوابه ما في «**التهذيبين**» ومصادر ترجمته: «أرقم»».

أقول: لم يتنبها إلى ما كتبا، إذ الصواب مثبت في الصلب، فليس أمامهما إلا خياران:

الأول: أن يبقيا الصواب على ما هو عليه، ويغيرا التعليق فيقولا: كان في الأصل أسلم وهو خطأ.... إلخ.

الثاني: أن يغيرا ما في الصلب فيجعلاه: «أسلم».

وهما في كلا الحالتين مخالفان لمنهجهما - إن كان لهما منهج - ومخالفان لمنهج تحقيق المخطوطات ونشرها، والله المستعان.

* * *

٣٢٣- (٢٩١٠ تحرير) صَدَقَةُ بن بَشِير، بفتح الموحدة ثمَّ بمعجمة المدني، مولى آل عمر، أبو محمد: مقبول، من الثامنة. ق.

❀ أقول: لم يتعقباه بشيء، وكان الأولى بهما وهما اللذان قالا في مقدمتهما (١/ ٤٦ الفقرة ٢): «لقد قمنا بدراسة وافية لكل ترجمة من تراجم «**التقريب**» استنادًا إلى أقوال أئمة الجرح والتعديل التي ذكرها المزي في «**تهذيب الكمال**»، والزيادات الكثيرة التي استُدْرِكت عليه عند تحقيقه.. إلى آخر كلامهما.

أقول: أين الدراسة الوافية أم هو مجرد التهويل والكسب الإعلامي والشعارات البعيدة عن العمل؟؟ فهذا الراوي نص على توثيقه الحافظ ابن ماكولا في الإكمال (١/ ٢٩١)، واستدركها سبط ابن العجمي في حاشيته على كاشف الذهبي (١/ ٥٠١ الترجمة ٢٣٨١)، واعتمدها الشيخ محمد عوامة في تعليقه على الكاشف فقال: «فَلْيُوَثَّق».

«فما حدى مما بدا!!!»

❀ ❀ ❀

٣٢٤- (٢٩٧٥ تحرير) الضَّحاك بن فَيْرُوز الدَّيْلَمي الفلسطيني: مقبول من الثالثة. د ت ق.

تعقباه بقولهما: «بل: لين الحديث، قال البخاري: الضحاك بن فيروز، عن أبيه، روى عنه أبو وهب الجيشاني، لا يعرف سماع بعضهم من بعض. وقال ابن القطان: مجهول. وما أشار إليه البخاري هو الحديث الواحد الذي أخرجه له أبو داود (٢٢٤٣) والترمذي (١١٢٩) وابن ماجه (١٩٥١) في تطليق إحدى الأختين».

❀ أقول: تعقبهما الدكتور هاشم جميل في مدرسة الحديث في اليمن (ص٢٥٦) وأحيل على ما ذكر في ترجمة حكيم الصنعاني.

❀ ❀ ❀

٣٢٥- (٢٩٩٠ تحرير) ضَمْرة بن عبد الله بن أُنَيْس الجُهَني، حليف الأنصار: مقبول، من الثالثة. د س.

❀ أقول: هذه الترجمة سقطت منها كلمة، وهي كلمة: «المدني» بعد كلمة: «الأنصار»، وسببه سقوطها من أصل المحررين، وهي طبعة محمد عوامة (ص٢٨٠ الترجمة ٢٩٩٠)، وهي ثابتة في نسخ التقريب، كطبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٣٧٥ الترجمة ٢٩)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٤٤٥ الترجمة ٣٠٠١)، وكذلك في مخطوطة ص(الورقة: ٨٠ ب).

❀ ❀ ❀

٣٢٦- (٢٩٩٤ تحرير) ضَمْضَم أبو المثنى الأَمْلُوكي، الحمصي: وثقه العجلي، من الرابعة. د ق.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال في أحسن أحواله، فقد روى عنه اثنان - إن صح أنهما رويا عن واحد - ولم يوثقه سوى ابن حبان (ولم نتيقن أن العجلي وثقه). وقد جعله أبو محمد بن الجارود اثنين، ففرق بين الذي روى عنه صفوان بن عمرو وبين الذي روى عنه هلال بن يساف. وقد تعجب الإمام أحمد، واستنكر رواية الاثنين عنه - لعله بسبب تباعد زمانيهما - فقال: سبحان الله - كالمتعجب - يروي عنه هلال بن يساف ويروي عنه صفوان بن عمرو؟ وقال ابن القطان: أبو المثنى مجهولٌ سواء كان واحدًا أو اثنين. أخرج له أبو داود (٤٣٣)، وابن ماجه (١٢٥٧) حديثًا واحدًا من روايته عن أبي أُبيٍّ ابن امرأة عبادة بن الصامت: «سَتَكُونُ عَلَيْكُمْ بَعْدِي أُمَرَاءُ تَشْغَلُهُمْ أَشْيَاءُ عَنِ الصَّلَاةِ..» الحديث.».

❀ أقول: هذا كلام مردود؛ فالمترجم له وثقه العجلي وابن حبان وابن عبد البر وابن المواق وأبو عمر الصدفي (تهذيب التهذيب ٤/ ٤٦٣)؛ لذا قال الذهبي في الكاشف (١/ ٥١٠ الترجمة ٥٤٤٨): «وثق». وقال محققه: «ثقة».

وحديثه الوحيد الذي أشارا إليه صحيح، له شواهد من حديث عبد الله بن مسعود بسند صحيح عند: أحمد (١/ ٣٧٩)، وأبي داود (٤٣٢) وابن ماجه

(١٢٥٥)، والنسائي في الكبرى (٣٢٢)، وابن خزيمة (١٦٤٠) وابن حبان (١٤٨١ و١٥٥٨).

ومن حديث أبي ذر بسند صحيح عند: الطيالسي (٤٤٩)، وعبد الرزاق (٣٧٨٢)، وابن أبي شيبة (٢/ ٣٨١)، وأحمد (٥/ ١٤٧)، ومسلم (٢/ ١٢٠)، وأبي داود (٤٣١)، وابن ماجه (١٢٥٦)، والترمذي (١٧٦)، والنسائي (٢/ ٧٥)، وابن خزيمة (١٦٣٧)، وابن حبان (١٧١٨ و٢٤٠٦).

أما قول ابن القطان: فهو اصطلاحه فيمن لم يجد فيه توثيقًا لإمام معاصر للراوي، فتأمل، وإيّاك والتقليد الأعمى.

* * *

٣٢٧- (٣٠١٠ تحرير) طِخْفَة، بكسر أوله وسكون الخاء المعجمة ثم فاء ويقال: بالهاء، ويقال: بالغَيْن المعجمة، وقيل غير ذلك، ابن قيس الغِفاري، ويقال: قيس بن طِخْفة: صحابي، له حديث في النوم على البطن، مات بعد الستين. د س.

هكذا رقماه، وقالا في الحاشية: **«هكذا اقتصر على رقم أبي داود والنسائي، وصوابه: (بخ د س ق) كما في «التهذيبين»، وانظر الأدب المفرد (١١٨٧)، وابن ماجه (٧٥٢) و(٣٧٢٣) و(٣٧٢٤).**

❀ أقول: نعم سقط رقم البخاري في الأدب المفرد ورقم ابن ماجه (بخ ق) من نسخة الأصل، ومن نسخة أوقاف بغداد (ورقة: ١٠٣ ب)، لكن ألم ينص المحرران في مقدمتهما (١/ ٤٥ الفقرة ٢٤) على أنهما قالا: «عُنِينا بإصلاح الرقوم التي وقع فيها خطأ في الطبعات السابقة؟؟».

فكيف وقد وقع الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٣٧٧ الترجمة ١٥)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٤٤٩ الترجمة ٣٠٢١)؟؟ إلا أنه سقط منه رقم البخاري في الأدب المفرد.

٣٢٨- (٣٠٥٤ تحرير) عاصم بن بَهْدَلة، وهو ابن أبي النَّجُود، بنون وجيم، الأَسَدي مولاهم، الكوفي، أبو بكر المقرئ: صدوق له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في «الصحيحين» مقرون، من السادسة، مات سنة ثمان وعشرين. ع.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة يهم، فهو حسن الحديث، وقوله: «صدوق له أوهام» ليس بجيد، فقد وثقه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل وأبو زرعة الرازي، ويعقوب بن سفيان، وابن حبان. وجعله ابن معين من نظراء الأعمش، وإن فَضّل هو وأحمد الأعمش عليه. وكل هؤلاء وثقوه مع معرفتهم ببعض أوهامه اليسيرة».

❀ أقول: هذا كلام متناقض، فكيف يكون «ثقة» ثمَّ يكون حسن الحديث؟! ومعلوم أن الثقة صحيح الحديث، وأن الحسن الحديث هو «الصدوق»، وقد نصَّا على ذلك في مقدمتهما (١/٤٨) وهو من بدائه هذا العلم.

وبسبب هذا الحكم المتناقض تناقض الدكتور بشار في تعليقه على ابن ماجه حديث (١٣٨)، فقال عن الحديث: «إسناده صحيح عاصم بن بهدلة بن أبي النجود ثقة يهم».

وحديث (١٥٠) قال عنه: «إسناده صحيح عاصم بن بهدلة بن أبي النجود عندنا ثقة».

وحديث (١٦٨) قال عنه: «إسناده حسن».

وحديث (٢٢٦) قال عنه: «إسناده صحيح، عاصم عندنا ثقة».

وحديث (٢٨٤) قال عنه: «إسناده صحيح، فعاصم عندنا ثقة».

وحديث (٣٠٦) قال عنه: «إسناده صحيح».

وحديث (٤٧٨) قال عنه: «إسناده صحيح».

وحديث (٦٨٤) قال عنه: «إسناده صحيح، عاصم عندنا ثقة».

وحديث (٧٥٥) قال عنه: «إسناده صحيح، عاصم بن أبي النجود ثقة».

وحديث (٧٩٣) قال عنه: «إسناده صحيح».

وحديث (١٠٢٣) قال عنه: «إسناده صحيح ورجاله ثقات، عاصم عندنا ثقة».

وحديث (١٢٥٥) قال عنه: «إسناده صحيح».

وحديث (١٦٩٥) قال عنه: «إسناده صحيح، عاصم هو ابن بهدلة ثقة».

وحديث (١٧٢٥) قال عنه: «إسناده صحيح عاصم هو ابن بهدلة بن أبي النجود ثقة عندنا».

وحديث (١٨١٨) قال عنه: «إسناده صحيح ورجاله ثقات؛ لأن عاصمًا ثقة».

وحديث (٣٨٨١) قال عنه: «إسناده حسن».

وحديث (٣٩٢٠) قال عنه: «إسناده صحيح، عاصم ثقة عندنا».

وحديث (٣٩٣٠م) قال عنه: «إسناده ضعيف»، لعلة غير عاصم.

وحديث (٤٠٢٣) قال عنه: «إسناده صحيح عاصم وهو ابن بهدلة ثقة عندنا».

وحديث (٤٠٧٠) قال: «إسناده صحيح».

وقد سقت هذا لأبين مدى التناقض الكبير بسبب سرعة الأحكام، ومعلوم أن سرعة الأحكام تورث كثرة الأوهام.

وأما نقلهما عن العلماء فقد اضطرب كثيرًا في هذه الترجمة:

فالروايات اختلفت عن الإمام أحمد ويحيى فيه: ففي إحداها عن الإمام أحمد أنه ثقة - كما نقلاه - لكن روى المروِذي قال: «سألت أبا عبد الله عن عاصم بن أبي النجود فقال: هو أستاذ أبي بكر بن عياش، ليس به بأس. وكأنه ليّنه». (سؤالاته: ٧٤).

ونقلهما عن ابن معين توثيقه مطلقًا هو في رواية ابن أبي مريم (هامش تهذيب الكمال ٤/ ٦ الترجمة ٢٩٨٩ ط٩٨) وقال في رواية: «ليس بالقوي» وقال في رواية: «لا بأس به» (تهذيب الكمال ٤/ ٦ الترجمة ٢٩٨٩ ط٩٨) وقال في رواية عبد الله بن أحمد: «ليس به بأس» (الجرح والتعديل ٦ / ٣٤١ الترجمة ١٨٨٧)، وفي رواية ابن طهمان: «ثقة لا بأس به، وهو من نظراء الأعمش، والأعمش أثبت منه». (سؤالاته ١٥٧).

ونقل التوثيق مطلقًا عن يعقوب بن سفيان لا يجوز، فهو إنما قال فيه: «في حديثه اضطراب، وهو ثقة» (تهذيب الكمال ٤/ ٦ الترجمة ٢٩٨٩ ط٩٨) ثم إن المحررين قد أعرضا، ولم يذكرا جملة من الأقوال التي لا توافق حكمهما، وهو في حق غيرهما تساهل علمي، واختلال في المنهج.

فقد قال الدارقطني: «في حفظه شيء» (تهذيب الكمال ٤/ ٦ الترجمة ٢٩٨٩ ط٩٨)، وسؤالات البرقاني (٣٣٨)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٣٩) والكاشف (١/ ٥١٨ الترجمة ٢٤٩٦)، والميزان (٢/ ٣٥٧ الترجمة ٤٠٦٨).

وقال النسائي: «ليس بالحافظ» (حاشية الكاشف ١/ ٥١٨ الترجمة ٢٤٩٦).

وقال ابن خراش: «في حديثه نكرة». (تهذيب الكمال ٤/ ٦ الترجمة ٢٩٨٩ ط٩٨)، الميزان (٢/ ٣٥٧ الترجمة ٤٠٦٨)، وحاشية الكاشف (١/ ٥١٨ الترجمة ٢٤٩٦).

وقال العقيلي: «لم يكن فيه إلا سوء الحفظ»، (تهذيب الكمال ٤/ ٦ الترجمة ٢٩٨٩ ط٩٨، وتهذيب التهذيب ٥/ ٣٩).

وقال ابن سعد: «كان عاصم ثقة إلَّا أنه كان كثير الخطأ في حديثه»، (طبقاته ٦/ ٣٢١).

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «سألت أبا زرعة عنه، فقال: ثقة، فذكرته لأبي، فقال: ليس محله هذا أن يقال: هو ثقة، وقد تكلم فيه ابن علية. فقال: كأن كل من كان اسمه عاصم سيئ الحفظ». (الجرح والتعديل ٦/ ٣٤١ الترجمة

١٨٨٧، وتهذيب الكمال ٤/ ٦ الترجمة ٢٩٨٩ ط٩٨ وتهذيب التهذيب ٥/ ٣٩).

وقال أيضًا: «وذكر أبي - عاصم بن أبي النجود - فقال: محله عندي محل الصدق صالح الحديث، ولم يكن بذاك الحافظ». (المصادر السابقة).

وقال شعبة: «حدثنا عاصم بن أبي النجود وفي النفس ما فيها». (الميزان ٢/ ٣٥٧ الترجمة ٤٠٦٨).

وقال الآجري: «سألت أبا داود عن عاصم وعمرو بن مرة، فقال: عمرو فوقه». (سؤالاته ٣/ الترجمة ١٦٢).

وقال أبو بكر البزار: «لم يكن بالحافظ»، (تهذيب التهذيب ٥/ ٤٠).

وقال ابن قانع: قال حماد بن سلمة: «خلَّط عاصم في آخر عمره». (تهذيب التهذيب ٥/ ٤٠).

وقال العجلي: «كان عاصم عثمانيًّا، وكان صاحب سنة وقراءة للقرآن وكان ثقة رأسًا في القراءة، وكان ثقة في الحديث، ولكن يختلف عليه في حديث زر وأبي وائل». (تهذيب تأريخ دمشق ٧/ ١٢٤).

وقال أبو زيد الواسطي: «كان عاصم يحدثنا بالحديث عن زر بالغداة، ثم يحدثنا به عن أبي وائل في العشي». (المصدر السابق).

وقال يحيى بن سعيد: «ليس به بأس». (المصدر نفسه).

وقال أيضًا: «ما وجدت رجلًا اسمه عاصم إلا وجدته رديء الحفظ». (الميزان ٢/ ٣٥٧ الترجمة ٤٠٦٨).

وقال زهير بن حرب أبو خيثمة: «مضطرب، أعرضْ». (العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله ٢/ ١١٧ رقم ٧١٧).

والذي يمعن النظر جيدًا يجد أن قول العجلي ناشئ عن تتبع تام لمرويات عاصم، فقد حصر الوهم في روايته عن أبي وائل وزر بن حبيش، وأمثلة هذا كثيرة

أكتفي بواحد لكل من الراويين:

أما أبو وائل: فقد قال عبد الله بن أحمد في علله (٢/١٦٨ رقم ١١٥١): «سمعت أبي قال: سمعت أبا داود قال: حدثنا شعبة قال: أخبرنا عاصم بن بهدلة قال: سمعت أبا وائل يحدث عن المغيرة بن شعبة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا». وما هو كما يقول الأعمش ما حدثنا أبو وائل إلا عن المغيرة بن شعبة.

قال شعبة: وقد كنت سمعت حديث الأعمش منه[1] فلقيت منصورًا فسألته فحدثنيه عن أبي وائل عن حذيفة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا.

وحديث المغيرة: أخرجه الإمام أحمد (٤/٢٤٦)، وعبد بن حميد (٣٩٦ و٣٩٩)، وابن ماجه (٣٠٦)، وابن خزيمة (٦٣)، كلهم من طرق عن عاصم بن بهدلة، وحماد بن أبي سليمان، عن أبي وائل، عن المغيرة، به مرفوعًا.

وحديث حذيفة: أخرجه الحميدي (٤٤٢)، وأحمد (٥/ ٣٨٢ و٥/ ٤٠٢)، والدارمي (٦٧٤)، والبخاري (١/ ٦٦)، ومسلم (١/ ١٥٧)، وأبو داود (٢٣)، وابن ماجه (٣٠٥)، والترمذي (١٣)، والنسائي (١/ ١٩ و١/ ٢٥)، وابن خزيمة (٦١). كلهم من طريق الأعمش.

وأخرجه أحمد (٥/ ٣٨٢ و٥/ ٤٠٢)، والبخاري (١/ ٦٦ و٣/ ١٧٧) ومسلم (١/ ١٥٧)، والنسائي (١/ ٢٥)، وابن خزيمة (٥٢)، كلهم من طريق منصور.

وأخرجه النسائي (١/ ٢٥) عن الأعمش ومنصور مقرونين.

كلاهما (الأعمش ومنصور) عن أبي وائل، عن حذيفة به، مرفوعًا.

ومن هذا يظهر لك خطأ عاصم في هذا الحديث؛ إذ هو حديث حذيفة لا المغيرة، وإن تابعه عليه حماد بن أبي سليمان، فقد قال عبد الله في العلل ومعرفة

---

(١) أخرج ابن ماجه (٣٠٦) هذا الحديث من طريق شعبة عن عاصم عن أبي وائل عن المغيرة، قال شعبة بعده: «قال عاصم يومئذ وهذا الأعمش يرويه عن أبي وائل عن حذيفة وما حفظه. فسألت عنه منصورًا فحدثنيه عن أبي وائل، عن حذيفة».

الرجال (٢/ ١٦٩ رقم ١١٥٦): «حدثني أبي، قال: حدثنا عفان، قال: حدثنا حماد بن سلمة، قال: أخبرنا عاصم بن بهدلة وحماد بن أبي سليمان، عن أبي وائل، عن المغيرة بن شعبة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا. (قال حماد بن أبي سليمان: ففحج رجليه). قال أبي: منصور والأعمش أثبت من حماد وعاصم».

فهذا نص على ترجيح رواية منصور والأعمش، وقد نقل الإمام أحمد عن شعبة أنه كان يختار الأعمش على عاصم في تثبيت الحديث. (العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١١٧ رقم ٧١٧).

ومما يجعلني أوقن أن عاصمًا ما ضبط حديثه أن المزي في تحفة الأشراف (٨/ حديث ١١٥٠٢) أشار إلى أن ابن ماجه رواه أيضًا عن إسحاق بن منصور، عن أبي داود، عن سفيان، عن عاصم، عن المغيرة بن شعبة به، ولم يذكر أبا وائل. (هذه الرواية لا توجد في المطبوع من سنن ابن ماجه).

ثم إن الأعمش ومنصورًا متابعان عليه متابعة نازلة، فقد رواه الإمام أحمد (٥/ ٣٩٤) قال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا يونس - يعني: ابن أبي إسحاق - عن أبي إسحاق، عن نَهِيك، عن عبد الله السلوليِّ، حدثنا حذيفة به.

ثم إن البخاري ومسلمًا ما روياه من طريق عاصم ولا حماد، رغم شغف الإمام مسلم بإيراد المتابعات، لعلمهما بالخطأ في هذا الحديث.

ومن هذا نعلم خطأ من صحح إسناد الحديث من رواية عاصم وحماد كالعلامة الألباني في تعليقه على صحيح ابن خزيمة (١/ ٣٦ حديث ٦٣)، والدكتور بشار في تعليقه على سنن ابن ماجه (١/ ٢٧٤ حديث ٣٠٦)، ولهما في مثل هذا نظائر كثيرة.

أما زر بن حبيش:

فقد أخرج أحمد (٥/ ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٥)، وابن ماجه (١٦٩٥)، والنسائي (٤/ ١٤٢)، من حديث عاصم، عن زر بن حبيش قال: قلت لحذيفة:

«أَيَّ سَاعَةٍ تَسَحَّرْتَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: هُوَ النَّهَارُ إِلَّا أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَطْلُعْ».

وهذا حديث رجاله ثقات، إلا أن عاصمًا تفرد به - وهو ممن لا يحتمل تفرده - والحديث مخالفٌ لما عليه عمل الأمة منذ الصدر الأول وحتى يوم الناس هذا، فكيف صحح الدكتور بشار إسناده في تعليقه على سنن ابن ماجه (٣/ ١٨٥)؟؟ أم هو مجرد الحكم على ظواهر الأسانيد من غير مراجعة لكتب العلل والأفراد والنظر في المتون؟؟

فالحكم الدقيق لعاصم: أنه حسن الحديث كما قال الذهبي في الميزان (٢/ ٣٥٧ الترجمة ٤٠٦٨)، وحاله ممن لا يحتمل الحكم على أفراده بالصحة وأما روايته عن زر بن حُبيش وأبي وائل فهي ضعيفة، فتأمل!!

* * *

٣٢٩- (٣١٣٦ تحرير) عَبّاد بن عبد الله الأسدي، الكوفي: ضعيف من الثالثة: (س ق).

قالا في الحاشية: «هكذا في الأصل: (س ق) وهو وهم، فابن ماجه لم يرو له البتة، وإنما روى له النسائي في «الخصائص» و«مسند علي» فقط، فالصواب ما في «التهذيبين»: (ص) فقط».

❀ أقول: عليهما في ذلك أمران:

الأول: قولهما: «ابن ماجه لم يرو له البتة»، هو من المجازفات والمغامرات، فقد روى له ابن ماجه (١٢٠) قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الرازي قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، قال: أنبأنا العلاء بن صالح، عن المنهال، عن عباد بن عبد الله، قال: قال عليٌّ.....

انظر: تحفة الأشراف (٧/ ٣٩٣ حديث ١٠١٥٧)، والمسند الجامع (١٣/ ٤٠٢ حديث ١٠٣٢٦).

الثاني: خطئا الحافظ في رقم النسائي، وغفلا عن ديدن الحافظ، إذ إن من

عادته التجوز في الرقوم، فهو يرقم له ب- (س) سواء كان في المجتبى أو الكبرى أو الخصائص أو مسند علي أو عمل اليوم والليلة، ولا مشاحة في الاصطلاح.

لا سيما وقد نص على شبه هذا في مقدمته (١/ ٢٧ طبعة مصطفى عبد القادر) إذ قال: «فإن كان حديث الرجل في أحد الأصول الستة اكتفي برقمه، ولو أخرج له في غيرها».

* * *

٣٣٠- (٣١٤١ تحرير) عَباد بن ليث الكرابيسي، أبو الحسن البصري: صدوق يخطئ، من التاسعة. ت س ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف، ضعفه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والعقيلي، والنسائي، وابن حبان. وقال الترمذي عقب الحديث الواحد الذي أخرجه له هو والنسائي وابن ماجه: غريب لا نعرفه إلا من حديث عباد بن ليث».

وقالا في الحاشية: «في المطبوع من جامع الترمذي: «حسن غريب» (١٢١٦)، وما أثبتناه نقله المزي عنه في «تهذيب الكمال» وهو الأصح إن شاء الله».

❀ أقول: لي عليهما في تعقبهما هذا أربعة أمور:

الأول: نقلا عن أحمد وابن معين التضعيف مطلقًا، وإنما قال يحيى بن معين: «ليس بشيء» كما نقله عبد الله بن أحمد عنه (العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١١٤ رقم ٦٩١) ومن طريقه نقله ابن أبي حاتم (الجرح والتعديل ٦/ ٨٥ الترجمة ٤٣٥)، وهذه العبارة يستخدمها ابن معين فيمن قل حديثه، والحال هنا هكذا، فالمترجم له ليس له في الكتب الستة سوى حديث واحد بنص المزي (تهذيب الكمال ٤/ ٥٥ الترجمة ٣٠٨٠ ط٩٨)، وكذا قال أحمد: ليس بشيء. (تهذيب الكمال ٤/ ٥٥ الترجمة ٣٠٨٠ ط٩٨).

الثاني: أغفلا توثيق ابن معين. فقد نقل ابن الجوزي في الضعفاء (٢/ الترجمة ١٧٨٥) عن ابن معين أنه وثقه، وكذا نقله ابن حجر في تهذيبه (٥/ ١٠٣).

الثالث: حكما على الترمذي بأنه قال: غريب فقط، والصواب أنه قال: «حسن غريب» كما في جميع طبعات جامع الترمذي وتحفة الأحوذي وهو الذي نقله المزي في تحفة الأشراف (٧/ ٢٧٠ حديث ٩٨٤٨) وقال الذهبي في الكاشف (١/ ٥٣١ الترجمة ٢٥٧٤): «حسن الترمذي له»، ونقل نص كلام الترمذي السبط في حاشيته على الكاشف.

الرابع: ليس للمترجم له سوى حديث واحد في الكتب الستة، وهو عند ابن ماجه (٢٢٥١)، والترمذي (١٢١٦)، والنسائي في الكبرى كما في تحفة الأشراف (٧/ ٢٧٠ حديث ١٣٥٥)، وهو حديث حسن؛ فقد تابعه أبو رجاء العطاردي عند الطبراني (١٨/ ١٠ - ١١ حديث ١٥)، والبيهقي (٥/ ٣٢٧ - ٣٢٨) وبهذا يُرد على ابن عدي إذ يقول في كامله (٥/ ٥٥٦ طبعة أبي سنة): «عباد معروف بهذا الحديث ولا يرويه غيره». ورده ابن حجر في تهذيب التهذيب (٥/ ١٠٣) فقال: «بل: رواه غيره أوضحت ذلك في تغليق التعليق» والعجب الكبير قول الدكتور في تعليقه على سنن ابن ماجه (٣/ ٥٨١): «وبهذه الطرق حسنه أهل العلم منهم الترمذي وابن حجر». (يراجع تغليق التعليق).

* * *

٣٣١- (٣١٤٧ تحرير) عباد بن موسى القُرَشي، أبو عُقْبة البصري العَبَّاداني، نزيل بغداد، وقد خلطه بعضهم بالخُتَّلي فوهم، من كبار العاشرة أيضًا. تميز.

تعقباه بقولهما: «وهو ثقة، فقد ذكر الخطيب في (تأريخه ١١/ ١٠٧) عن أبي

العباس الأصم، عن محمد بن إسحاق الصاغاني، أنه قال: حدثنا أبو عقبة عباد بن موسى البصري الأزرق، وكان ثقة».

❀ أقول: إن هذا أمر عجيب، ولكن الاتكال على الغير يوقع الإنسان فيما لا تحمد عقباه، فقد تعقبا الحكم على الحافظ ابن حجر فكتبا ثلاثة أسطر في كتاب مختصر، ولا معنى لهذا الاستدراك؛ لأن الحافظ ذكر الحكم للمترجم له فقال: «ثقة»، كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٣٩٤ الترجمة ١١٢)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٤٦٩ الترجمة ٣١٥٨) بل إن قلم المحرر الأول وهو الدكتور بشار قد نقل الحكم عن الحافظ ابن حجر، فقال في تعليقه على تهذيب الكمال (٤/ ٥٧ الترجمة ٣٠٨٦ ط٩٨): «وقال ابن حجر في التقريب: ثقة». فتأمل إلى هذا الذهول، واحكم بعد ولعل سائلًا يسأل، ما الذي أداهما إلى ذلك؟ والجواب معروف عند كل عاقل وهو: خلو طبعة عوامة (ص٢٩١ الترجمة ٣١٤٧) من حكم الحافظ. . .

❀ ❀ ❀

٣٣٢- (٣١٧٥ تحرير) عباس بن عبد الرحمن، مولى بني هاشم: مستور من الثالثة. مد.

❀ أقول: هكذا جاء الرقم عندهما وفيه سقط ظاهر، والصواب: (مد قد) كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٣٩٧ الترجمة ١٤٧)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٤٧٣ الترجمة ٣١٨٦)، وتهذيب التهذيب (٥/ ١٢١)، وصرح به المزي في تهذيب الكمال (٤/ ٧٠ الترجمة ٣١١٥ ط٩٨)، فقال: «روى له أبو داود في «**المراسيل**» وفي «**القدر**». . .».

ومن عجب أن يسقط الرقم: (قد) كذلك من طبعتي تهذيب الكمال، فكان هذا دليلًا على عدم دقة محققه!!

❀ ❀ ❀

٣٣٣- (٣٢٧٣ تحرير) عبد الله بن حسان التميمي، أبو الجُنَيد العَنْبَري لقبُه عِتْريس: مقبول، من السابعة. بخ د ت.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع غفير، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ولا يعلم فيه جرح».

❀ أقول: في هذه الترجمة سأكرر كلامًا قلته سابقًا عسى أن تكون فيه «عبرة لمن ألقى السمع وهو شهيد». وهو على محاور:

المحور الأول: إن رواية الجمع لا تفيد توثيقًا، بل غاية ما تنفع في أقصى أحوالها: رفع الجهالة عن الراوي.

المحور الثاني: قولهما: «ذكره ابن حبان في الثقات»، وهـم أو إيهام من المحررين فالذي ذكره ابن حبان (٨/ ٣٣٧) نسبه «قردوسي» وقال: «أخو هشام بن حسان».

وأضعف مَن مارس صنعة الحديث يعرف أن القرادسة «أزديون» كما نص عليه أبو أحمد الحاكم الكبير ونقله المزي في تهذيب الكمال (٧/ ٣٩٧ الترجمة ٧١٦٧ ط٩٨)، ولم يذكر الحافظ المزي في ترجمته (٤/ ١١١ الترجمة ٣٢١٢ ط٩٨) ذِكْر ابن حبان له في «**الثقات**»، ولا الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٥/ ١٨٦)، ولا فيما استدركه مغلطاي ولا الذهبي في تذهيب تهذيب الكمال؛ مع حرصهم جميعًا على مثل هذا.

ولكنها آفة التقليد الأعمى، وأواهٍ منه، انتقلت إليهما من هامش تهذيب الكمال (٤/ ١١٢ ط٩٨)، وهما أخذاها من تعليق الشيخ محمد عوّامة على الكاشف (١/ ٥٤٥ الترجمة ٢٦٨٣) فالشيخ قد قال ذلك - ولم يجزم به - أما هما فقد جزما به خطأً، والذي يؤكد خطأهما ويقطع كل شك باليقين أن الإمام البخاري - وهو سيد الحفاظ وعلم الجهابذة وفارس هذا الميدان - في تاريخه الكبير (٥/ ٧٣) فرق بينهما فذكر العنبري برقم (١٩٠) وذكر القردوسي برقم (١٩٢).

فليت شعري. . . أمَن يتصدى للتعقب والاستدراك والكلام في الرجال وتخطئة الحفاظ يكون بهذا المستوى المتواضع، وهذا المستوى من عدم التحرير والتدقيق؟ فلا يكلف نفسه نظرة لن تأخذ من وقته أكثر من ثوانٍ في ثقات ابن حبان ليعلم صواب قوله من عدمه؟

المحور الثالث: قولهما: «لا يعلم فيه جرح». تسرع لا يغتفر، أو جهل لا يحسن الجزم به من قبلهما، وهما يدققان أقوال الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللَّهُ - فهذا الراوي تكلم فيه حافظ المغرب ابن القطان الفاسي في سفره العظيم «**بيان الوهم والإيهام**» (٥/ ٩٢ عقيب ٢٣٣٧) فقال: «والراوي لهذه القصة عن دحيبة وصفية. وهو عبد الله بن حسان العنبري - هو أيضًا غير معروف الحال وهما جدتاه (كذا). وكنيته أبو الجنيد، وهو تميمي. ولا أعلم أنه من أهل العلم، وإنما كان عنده هذا الحديث عن جدتيه فأخذه الناس عنه».

وقال (٥/ ١٤٦ عقيب ٢٣٨٨): «وعبد الله بن حسان أيضًا هو كذلك أعني من المجاهيل الأحوال، الذين لا علم عندهم يعرف. . . ومع ذلك لا تعرف حاله».

المحور الرابع: لقائل أن يقول: إن كان هذا الراوي خاليًا عن التعديل مغمورًا جهله ابن القطان فكيف ساغ لابن حجر أن يقول فيه: «مقبول»؟

أقول له: إنما قال فيه ابن حجر مقبول؛ لأن جمعًا قد رووا عنه كما في تهذيب الكمال (٤/ ١١١ الترجمة ٣٢١٢ ط٩٨).

وذكر منهم اثنا عشر راويًا، وهذا كما قدمته كاف في رفع الجهالة لا في توثيقه، أضف إلى ذلك أن إمام النقاد الحافظ الذهبي قال عنه في الكاشف (١/ ٥٤٥ الترجمة ٢٦٨٣): «ثقة» فلذا رفعه إلى درجة المقبول. والمقبول عند الحافظ

ابن حجر مطالب بالمتابع، وإلا كان ليّن الحديث، كما في مقدمته للتقريب (١/ ٢٤ طبعة مصطفى عبد القادر).

أفهكذا يكون التحرير؟

ولا يسعني إلا أن ننقل لهما قول الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ (١/ ٤) إذ قال كلامًا ملؤه النفاسة، فاسمع له وهو يقول: «فإن آنست يا هذا من نفسك فهمًا وصدقًا ودينًا وورعًا وإلا فلا تتعن، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي ولمذهب فبالله لا تتعب، وإن عرفت أنك مخلط مخبط مهمل لحدود الله فأرحنا منك، فبعد قليل ينكشف البهرج، وينكب الزغل، ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله، فقد نصحتك، فعلم الحديث صلف، فأين علم الحديث؟ وأين أهله؟ كدت أن لا أراهم إلا في كتاب أو تحت تراب».

والله الموفق للسداد والصواب

* * *

٣٣٤- (٣٢٩٤ تحرير) عبد الله بن خليفة الهَمْداني: مقبول، من الثانية. فق.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، تفرد بالرواية عنه أبو إسحاق السبيعي وابنه يونس، ولم يوثقه سوى ابن حبان، وقال الذهبي في «الميزان»: لا يكاد يعرف. روى له ابن ماجه في «التفسير» حديثًا واحدًا من روايته عن عمر بن الخطاب موقوفًا ومرسلًا».

❁ أقول: بل كما قال الحافظ ابن حجر. والمحرران يقتصران في دراستهما للراوي على النظر في **«تهذيب الكمال»** حسب. والحافظ أوسع نظرًا وأكثر اطلاعًا منهما فهو يوازن ويقارن بين أقوال وصنيع المحدثين.

فالمترجم له صحح له الضياء في المختارة (١/ ٢٦٣ حديث ١٥١) من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن خليفة، عن عمر، قَالَ: أَتَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتِ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يُدْخِلَنِي الْجَنَّةَ. قَالَ: فَعَظَّمَ الرَّبَّ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - وَقَالَ: «إِنَّ كُرْسِيَّهُ وَسِعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ».

وقد رواه البزار في مسنده (١/ ٧١)، وأورده الهيثمي في «**المجمع**» (١/ ٨٣ - ٨٤) وقال بعد أن نسبه للبزار: «رجاله رجال الصحيح».

وقد صحح له الضياء كذلك حديث (١٥٢ و١٥٣ و١٥٤) وقد حسنها جميعًا المحقق الفاضل، والمترجم له في ثقات ابن حبان (٥/ ٢٨) فقول الحافظ أصح.

فكأن تصحيح الضياء لحديثه بمثابة تعديل له عند الحافظ ابن حجر، لذا رفعه إلى درجة: «المقبول».

* * *

٣٣٥- (٣٣٠٣ تحرير) عبد الله بن راشد الزَّوْفي، بفتح الزاي وسكون الواو بعدها فاء، أبو الضَّحَّاك، المصري: مستور، من السادسة. ت ق.

قالا في الحاشية: «هكذا رقم له، وصوابه (د ت ق) لأن أبا داود أخرج له الحديث نفسه، وهو في الصلاة من «سننه»، باب ما جاء في الوتر (١١٦٨)، وهو الذي في «تهذيب الكمال»».

❁ أقول: نعم سقط هذا الرقم من أصل ابن حجر، وكذا في نسخة أوقاف بغداد (ورقة: ١١٤ب)، ولكن المحرران استدركاه من تهذيب الكمال، وهو ثابت في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٤١٣ الترجمة ٢٨٧)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٤٩٠ الترجمة ٣٣١٤). وكل هذا يدلك على عدم الرجوع إلى الطبعات القديمة، فهي دعوى خالية من الدليل!

وارجع إلى طبعة التقريب التي خدمها الشيخ محمد عوامة (ص٣٠٢ الترجمة ٣٣٠٣) ستجد هذا التعليق عينه.

* * *

٣٣٦- (٣٣٨٨ تحرير) عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجُهَني، أبو صالح المصري، كاتب الليث: صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة، من العاشرة، مات سنة اثنتين وعشرين، وله خمس وثمانون سنة. خت د ت ق.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق، في حفظه شيء، حسن الحديث في المتابعات، فقد وثقه عبد الملك بن شعيب بن الليث، وابن معين، وأبو هارون الخريبي. وكان أبو حاتم الرازي حسن الرأي فيه، يدافع عنه، وقال أبو زرعة الرازي: حسن الحديث. وضعفه النسائي وعلي بن المديني وابن حبان وأبو أحمد الحاكم وغيرهم».

❀ أقول: هذا الكلام متناقض، أوله لا يشبه آخره، فقد حكما عليه بأنه صدوق ثم قالا: «حسن الحديث في المتابعات»، وعلى اصطلاحهما الصدوق حسن الحديث عند التفرد صحيح الحديث في المتابعات.

أما الحسن الحديث في المتابعات فهو مَن قالا فيه: «ضعيف يعتبر به» انظر: مقدمتهما (١/ ٤٨) وفي هذا الراوي أقوال كثيرة لم يستوعبا ربعها انظرها في تهذيب التهذيب (٥/ ٢٥٦ -٢٦١).

* * *

٣٣٧- (٣٣٩٦ تحرير) عبد الله بن ضَمْرة السَّلُولي: وثقه العجلي، من الثالثة. ت س ق.

وقالا عن رقم الترمذي في الحاشية: «تحرف في أصل المصنف إلى (د).

❀ أقول: الرقم تحرف في نسخة ابن حجر، وكذا في مخطوطة أوقاف بغداد (ورقة: ١١٧ ب)، وفي طبعة الشيخ عوامة (ص٣٠٨ الترجمة ٣٣٩٦) وفي طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٥٠٣ الترجمة ٣٤٠٧) ونبه إلى الخلاف بين أصل ابن حجر ومطبوعة عبد الوهاب، فقد جاء الرقم على الصواب في طبعته (١/ ٤٢٤ الترجمة ٣٩٠).

فأين دعواكما مراجعة الطبعات السابقة؟ أم هو مجرد التهويل ودعوى التدقيق الخالية عن المفاهيم؟!

* * *

٣٣٨- (٣٤٣٩م تحرير) عبد الله بن عبد الرحمن الجُمَحِي، أبو سعيد المدني: مجهول، من السابعة. ت.

وقالا في الحاشية: «لم يذكره المصنف، وهو في «التهذيبين»...»

❀ أقول: إن المحررين لم يكتفيا بسلخ نصوص محمد عوامة وهوامشه، بل سلخا استدراكاته وجهده كله، وهذه واحدة من مئات، فهذه الترجمة بحروفها ومعانيها مؤخوذة من استدراكات الشيخ محمد عوامة على طبعته الثالثة (ص٧٧٥) وهي التي كتبها قبل التحرير بتسعة أعوام، فقد قال هناك: «فات المصنف ترجمة محلها بعد رقم ٣٤٣٩، وهي ثابتة عند المزي والمصنف في «**تهذيبه**» ويمكن صياغتها هكذا: عبد الله بن عبد الرحمن الجمحي، أبو سعيد مجهول من السابعة. ت».

نسأل الله أن يبصرنا في ديننا الذي هو عصمة أمرنا. آمين

* * *

٣٣٩- (٣٤٥٧ تحرير) عبد الله بن عبيد الحِمْيري البصري المؤذن: ثقة من السابعة. ت س ق.

قالا في الحاشية: «في الأصل: «المؤدب»، وهو وهم، صوابه: «المؤذن»، كما في «التهذيبين» وغيرهما من مصادر ترجمته».

❀ أقول: هذه كمثيلاتها، فقد تحرفت فعلًا في أصل ابن حجر، وفي مخطوطة الأوقاف (ورقة: ١٢٠ أ)، وجاءت على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٤٣١ الترجمة ٤٥٥)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٥١٢ الترجمة ٣٤٦٨)، وستجد في طبعة عادل مرشد (ص٢٥٥) هذا التعليق المسلوخ عينه! فإنا لله وإنا إليه راجعون.

٣٤٠- (٣٤٧٩ تحرير) عبد الله بن عطاء الطائفي، أصله من الكوفة: صدوق يخطئ ويدلس، من السادسة. م ٤.

تعقباه بقولهما: «لو قال: صدوق وسكت لكان أحسن وأصوب، إذ لم نقف على خطئه أو تدليسه. ثم هو ممن وثقه البخاري، ويحيى بن معين والترمذي، وابن حبان، وابن شاهين، وقال الدارقطني: ليس به بأس. وما ضعّفه سوى النسائي، وقال الذهبي في «الميزان»: صدوق إن شاء الله. وروى له مسلم في «صحيحه».

❁ أقول: لو سكتا لكان خيرًا لهما، ولقلَّ الخطأ وكثر الصواب، وتدليس عبد الله بن عطاء أثبته الإمام شعبة بن الحجاج، بل رحل وسافر من أجله حتى قطع الفيافي والقفار، وفارق الأهل والفراش، فقد روى الخطيب في (الكفاية ص٤٠٠) بسنده إلى نصر بن حماد الوراق قال: «كنا قعودًا على باب شعبة نتذاكر قال: فقلت: حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر، قَالَ: كُنَّا نَتَنَاوَبُ رِعَايَةَ الْإِبِلِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجِئْتُ ذَاتَ يَوْمٍ، وَالنَّبِيُّ ﷺ جَالِسٌ وَحَوْلَهُ أَصْحَابُهُ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ دَخَلَ مَسْجِدًا... إلخ» قال: فخرج إليَّ شعبة فلطمني، ثم دخل، ثم خرج فقال: ما له قعد يبكي؟ فقال له عبد الله بن إدريس: إنك أسأت إليه، فقال: أما تنظر ما يحدث عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة؟ أنا قلت لأبي إسحاق: مَنْ حدثك؟ قال: حدثني عبد الله بن عطاء عن عقبة؟ قلت: سمع عبد الله بن عطاء من عقبة قال: فغضب، ومسعر بن كدام حاضر، فقال: أغضبت الشيخ، فقال مسعر: عبد الله بن عطاء بمكة، فرحلت إلى مكة لم أرد الحج أردت الحديث، فلقيت عبد الله بن عطاء فسألته، فقال: سعد بن إبراهيم حدثني، فقال لي مالك بن أنس: سعد بالمدينة لم يحج العام، فرحلت إلى المدينة فلقيت سعدًا فقال... إلى آخره.

وهذه القصة مختصرة في ميزان الاعتدال (٢/ ٤٦١ الترجمة ٤٤٥١).

وقد روى عبد الرحمن بن أبي حاتم بسنده في تقدمة الجرح والتعديل (١/

١٦٧) إلى بشر بن المفضل، قال: قدم علينا إسرائيل فحدثنا عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر بحديثين، فذهبت إلى شعبة فقلت: ما تصنع شيئًا، حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بكذا، فقال: مجنون هذا حدثنا به أبو إسحاق فقلت لأبي إسحاق من عبد الله بن عطاء؟ قال: شاب من أهل البصرة قدم علينا فقدمت البصرة، فسألت عنه فإذا هو جليس فلان، وإذا هو غائب في موضع فقدم فسألته فحدثني به، فقلت: من حدثك؟ قال: حدثني زياد بن مخراق فأحالني على صاحب حديث، فلقيت زياد بن مخراق، فسألته فحدثني به قال: حدثني بعض أصحابنا عن شهر بن حوشب».

أما خطؤه فقد روى الترمذي (٣٨٦٨)، والطبراني في الأوسط (٧٢٥٨) والحاكم (٣/ ١٥٥) من طريقه، عن ابن بريدة، عن أبيه، قَالَ: كَانَ أَحَبَّ النِّسَاءِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاطِمَةُ، وَمِنَ الرِّجَالِ عَلِيٌّ».

ولا يشك ناقد في صناعة الحديث أن هذا خطأ، فإنما ذلك في عائشة وأبي بكر كما هو متفق عليه في الصحيحين (البخاري ٥/ ٦ و٢٠٩، ومسلم ٧/ ١٠٩) من حديث عمرو بن العاص.

ومن حديث أنس عند ابن ماجه (١٠١)، والترمذي (٣٨٩٠)، وابن حبان (٧١٠٧).

فكلام الحافظ على هذا هو الصواب الصحيح، فإن الحافظ ابن حجر لا يلقي القول جزافًا كغيره، بل: يقارن ويوازن وينظر في أحاديث الراوي، وإلا فكيف استغرق في هذا الكتاب ثلاثة وعشرين عامًا؟!

* * *

٣٤١- (٣٤٨٦ تحرير) عبد الله بن علي بن يزيد بن رَكَانَة المُطّلبي، وقد ينسب لجده: ليّن الحديث، من السادسة. د ت س.

قالا في الحاشية: «هكذا في الأصل، وصوابه: (د ت ق)، فإن النسائي لم يرو له، بل روى له ابن ماجه، وحديثه في الطلاق من سننه (٢٠٥١).

❁ أقول: نعم، هو سبق قلم من الحافظ - رَحِمَهُ اللَّهُ - في أصله، وكذا في مخطوطة الأوقاف (ورقة: ١٢١ أ)، ولكنه جاء على الصواب في مخطوطة ص(الورقة: ٩٦ أ)، وطبعة عبد الوهاب (١/ ٤٣٤ الترجمة ٤٨٦)، وطبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٥١٥ الترجمة ٣٤٩٧)، فكان الأولى الرجوع إليهما، تصديقًا لدعواهما، وإن كنا لا نشك في رجوعهما إليها، ويظهر لك ذلك جليًّا من مئات التعليقات المسلوخة من شتى الطبعات، نبهت على بعضها إشارة إلى غيرها، فليس من منهجي استقصاؤها، فهذه قضية طويلة، ولكني أحببنا التنبيه، فتفطن!!!

* * *

٣٤٢- (٣٥١٢ تحرير) عبد الله بن عمران التَّيْمي الطَّلْحي، البصري: مقبول، من السادسة. ت.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به في الشواهد والمتابعات فقد قال أبو حاتم: شيخ. وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه عن مالك بن دينار. وما له في الكتب الستة سوى حديث واحد أخرجه الترمذي من روايته عن عاصم الأحول، عن عبد الله بن سرجس (٢٠١٠)».

❁ أقول: لكن حديثه الواحد حسنه الترمذي، وقد ذكر المترجم له ابنُ حبان في الثقات (٧/ ١٩)، وقال الذهبي في الكاشف (١/ ٥٨١ الترجمة ٢٨٩١): «صدوق». فما لهما أغفلا كل هذا؟ ولا يخفى على من مارس هذا العلم - وكان دثاره تقوى الله - أن أبا حاتم من المتشددين في الجرح، وعبارة العقيلي بينة - لمن كانت له بصيرة - في حصر تضعيفه بروايته عن مالك بن دينار، والظاهر أنه أراد حديثًا بعينه، وحتى لو أراد جميع حديثه عن مالك فكان ينبغي تخصيص ضعفه به، وهكذا تقتضي الأمانة، لا سيما في حديث خير الأنام عليه الصلاة والسلام.

* * *

٣٤٣- (٣٥٢٩ تحرير) عبد الله بن فَرُّوخ التَّيْمي، مولى عائشة، المدني نزل الشام: ثقة، من الثالثة. م د.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق كما قال الذهبي، فقد روى عنه جمع، ولم يوثقه سوى العجلي، لكن أخرج له مسلم حديثين في «صحيحه» الأول في الزكاة، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف من حديث عائشة (١٠٠٧)، والآخر في تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق، عن أبي هريرة (٢٢٧٨). وقال أبو حاتم الرازي: مجهول وتعقبه الذهبي في «الميزان» فقال: بل: صدوق مشهور».

❁ أقول: فيه تدليس لقول الذهبي الآخر، فقد قال في الكاشف (١/ ٥٨٤ الترجمة ٢٩٠٦): «ثقة». وهذا القول الثاني هو المعول عليه، فالمترجم له من رجال مسلم ووثقه العجلي (٢/ الترجمة ٩٤٧)، وتجهيل أبي حاتم مردود هنا؛ لأنه إن لم يكن عرفه فقد عرفه غيره، ومن عَلِمَ حجة على من جهل، والمثبت مقدم على النافي.

❁ ❁ ❁

٣٤٤- (٣٥٣٠ تحرير) عبد الله بن فَرُّوخ التَّيْمي، مولى آل طلحة بصري: صدوق، من الثالثة أيضًا. س.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، روى عنه ابنه إبراهيم - وهو مجهولٌ -، وطلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله فقط، وذكره ابن حبان وابن خلفون في «الثقات». له في الكتب حديث واحد عند النسائي عن أم سلمة: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُقَبِّلُنِي وَهُوَ صَائِمٌ وَأَنَا صَائِمَةٌ. (تحفة الأشراف: ١٨١٨٥، وأحمد: ٦/ ٣٢٠).

❁ أقول: رواية الاثنين ترفع الجهالة، ويضاف إلى توثيق ابن حبان وابن خلفون قول الذهبي في الكاشف (١/ ٥٨٤ الترجمة ٢٩٠٧): «صدوق» وحديثه الواحد قد توبع عليه، تابعته زينب بنت أبي سلمة عند أحمد (٦/ ٢٩١ و٣٠٠ و٣٠١ و٣١٨ و٣١٩)، وعند النسائي في الكبرى كما في تحفة الأشراف (١٣/ حديث ١٨٢٧٢).

فمن كان له حديث واحد - متابع عليه، ووثقه ابن حبان وابن خلفون وقال الذهبي فيه: «صدوق». إلا يكون صدوقًا لمن أنصف وتدبر؟!

٣٤٥- (٣٥٣٤ تحرير) عبد الله بن فَيْروز الدَّيْلَمي، أخو الضحاك: ثقة من كبار التابعين، ومنهم من ذكره في الصحابة. د س ق.

❀ أقول: كان ينبغي عليهما أن يضيفا (ت) رقم الترمذي بين معكوفتين، فقد أخرج له الترمذي (٢٦٤٢) فقال: «حدثنا الحسن بن عرفة، قال: حدثنا إسماعيل بن عياش، عن يحيى بن أبي عمرو السيباني، عن عبد الله بن الديلمي، قال: سمعت عبد الله بن عمرو يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ خَلْقَهُ فِي ظُلْمَةٍ، فَأَلْقَى عَلَيْهِمْ مِنْ نُورِهِ، فَمَنْ أَصَابَهُ مِنْ ذَلِكَ اهْتَدَى، وَمَنْ أَخْطَأَهُ ضَلَّ، فَلِذَلِكَ أَقُولُ: جَفَّ الْقَلَمُ عَلَى عِلْمِ اللَّهِ». مع أنهما صنعا ذلك في ترجمة: «يحيى بن أبي عمرو السيباني» (٧٦١٦) فقالا: «ما بين الحاصرتين إضافة منا، فقد روى له الترمذي حديثًا برقم (٢٦٤٢)». انتهى.

أقول: وسبب عدم ذكر ذلك في التقريب أنه لم يذكر رقم الترمذي في «**تهذيب الكمال**» وفروعه، ولعل الإمام المزي لم يقف على هذه الرواية؛ إذ لم يذكر هذا الحديث في تحفة الأشراف (٦/ ٣٤٩) بل ولم يستدركه عليه العراقي في «**الإطراف**»، ولا ابن حجر في «**النكت الظراف**»، ولكنه ثابت في طبعات جامع الترمذي وشروحه، وعزاه للترمذي التبريزي في المشكاة (١٠١)، والسيوطي في الجامع الصغير (١٧٣٣).

وكلام المناوي في «**فيض القدير**» (٢/ ٢٣١) يدل على أنه وقف عليه. فلعل هذا الحديث وقع في بعض النسخ دون بعض.

* * *

٣٤٦- (٣٥٥٣) عبد الله بن كعب الحِمْيَري المدني، مولى عثمان، من الرابعة. م س.

هكذا النص عندهما. وقالا: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه ثلاثة، وذكره ابن حبان وابن خلفون في «الثقات». وروى له مسلم حديثين في الصوم (١١٠٨) و(١١٠٩)».

❁ أقول: هكذا صنعا من غير تحرير ولا تدقيق ولا ضبط. وهذه مخالفة بل مثلها مجازفة - نسأل الله الستر - فقد زعما أنهما اعتمدا أصلًا بخط ابن حجر ونسخة أخرى للميرغني ضبطا عليهما النص. وهذه الترجمة تجعل القارئ يجزم بأن لا صحة لذلك وأن لا منهجية في العمل. فهما يعتمدان نص الشيخ محمد عوامة فقط لا ثاني له، فإن أصاب أصابا وإن أخطأ أخطآ، وقد سقط في طبعة عوامة (ص٣١٩ الترجمة ٣٥٥٣) حكم الحافظ ابن حجر على هذا الراوي، وهو موجود في جميع طبعات التقريب (انظر على سبيل المثال: طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف ١/ ٤٤٣ الترجمة ٥٦٣): «عبد الله بن كعب الحميري المدني، مولى عثمان، صدوق، من الرابعة. م س.». فالحافظ ابن حجر حكم على الراوي بأنه: «صدوق»، وكذا في طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٥٢٥ الترجمة ٣٥٦٤)، وفي مخطوطة الأوقاف (ورقة: ١٢٣ ب)، ومخطوطة ص(الورقة: ٩٨ أ)، لذا قال الشيخ محمد عوامة في تعليقه على الكاشف (١/ ٥٨٨ الترجمة ٢٩٢٧): «وفي التقريب (٣٥٥٣): «صدوق» وسقطت من الطبع سهوًا، فتضاف».

ولم يأتِ حكمهما مخالفًا لحكم ابن حجر حينما تعقباه: بأنه صدوق، والحافظ حكم عليه بأنه: «صدوق»، فكأنهما لا يدريان ما يكتبان، وقد قال الدكتور بشار في تعليقه على تهذيب الكمال (٤/ ٢٤٩ الترجمة ٣٤٩٠ آخر هامش ٤): «وقال ابن حجر في «**التقريب**»: صدوق».

ولهما في مثل هذا نظائر (انظر: الترجمة ٣٤٩من كتابنا هذا).

ولا أدل من هذا على سلخهما لنص محمد عوّامة، وادعائهما المقابلة على الأصل، والحقيقة أنه لا أصل ولا أُصول، والحق يدرك بالعقول!!

❁ ❁ ❁

٣٤٧- (٣٥٥٨) عبد الله بن كَيْسان المروزي، أبو مجاهد: صدوق يخطئ كثيرًا، من السادسة. بخ د.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف، قال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو

حاتم: ضعيف الحديث. وقال النسائي والدارقطني: ليس بالقوي. وقال العقيلي في «الضعفاء»: في حديثه وهم كثير. وقد خبر ابن عدي حديثه وسبره، فتوصل إلى أن أحاديثه عن عكرمة مولى ابن عباس وعن ثابت غير محفوظة. وإنما أخرج له البخاري في «الأدب المفرد»، وأبو داود من روايته عن عكرمة. ولا نعلم أحدًا ذكره في الثقات سوى ابن حبان».

❀ أقول: قولهما: «لا نعلم أحدًا ذكره في الثقات سوى ابن حبان» غير صحيح فقد قال الحاكم عنه: «هو من ثقات المراوزة» (تهذيب التهذيب ٥/ ٣٧١)، وعلى ما أصّلا في مقدمتهما (١/ ٤٨ فقرة د) فحديثه لا يصلح للمتابعات والشواهد - وهو أمر في غاية البعد - فمن كان في حديثه وهم إذا توبع علمنا يقينًا أنه لم يهم في ذلك الحديث، أفلم تنفعه المتابعة؟ فأيُّ علمٍ هذا الذي يقولان به؟

❀ ❀ ❀

٣٤٨- (٣٥٩٢ تحرير) عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي أبو محمد المدني، أمه زينب بنت عليّ: صدوق في حديثه لين ويقال: تغير بأَخَرَةٍ، من الرابعة، مات بعد الأربعين. بخ د ت ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به، ضعفه مالك بن أنس ويحيى بن سعيد القطان فلم يرويا عنه، وضعفه يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويعقوب بن شيبة، وسفيان بن عيينة، ومحمد بن سعد، والجوزجاني، وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، والنسائي، وابن خزيمة وأبو داود، وابن حبان، والدارقطني، وما حسن الرأي فيه سوى الترمذي وشيخه البخاري، فقال الأول: صدوق، وقال الثاني: مقارب الحديث».

❀ أقول: نقل التضعيف عن بعض هؤلاء فيه نظر، فانظر لزامًا أقوالهم في «تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب».

وقولهما: «ما حسن الرأي فيه سوى الترمذي وشيخه البخاري» فهو غير صحيح أصلًا، بل حسَّن الرأي فيه غيرهما، منهم: المحرر الثاني وهو الشيخ شعيب الأرنؤوط، فهو يحسن له دائمًا في جميع تحقيقاته، فهو أول رادٍّ على كلامه هنا في التحرير.

وقد قال الذهبي: «حسن الحديث احتج به أحمد وإسحاق» (المغني في الضعفاء/ الترجمة ٣٣٣٧).

وقال ابن العربي في أحكامه (١/ ٤٠٠): «ينبغي أن يكون حديثه صحيحًا».

وقال الذهبي أيضًا: «حديثه في مرتبة الحسن» (الميزان ٢/ ٤٨٥ الترجمة ٤٥٣٦).

وقال الترمذي في جامعه (١/ ٥٥ عقيب ٣): «عبد الله بن محمد بن عقيل هو صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قِبَلِ حفظه. وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم والحميدي يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل...».

وقال العجلي: «مدني تابعي ثقة جائز الحديث» (ثقاته ٢/ ٥٧).

وقال الحاكم: «مستقيم الحديث» (تهذيب التهذيب ٦/ ١٥).

وقد صحح له الإمام أحمد (علل الترمذي الكبير ١/ ١٨٨).

وحسن له البوصيري حديث (١٢٠٢) من سنن ابن ماجه، كما في مصباح الزجاجة (١/ ٢٢٢).

وقد حسن له السيوطي في «**الجامع الصغير**» حديث (٨١٩٣) تبعًا للنووي. وقال اليعمري: «فيه عبد الله بن محمد بن عقيل ضعفه الأكثر لسوء حفظه، لكن ينبغي أن يكون حديثه حسنًا» (فيض القدير ٥/ ٥٢٧).

وقد حسن له الحافظ في تغليق التعليق (٤/ ٤٦١) وقال في التلخيص (٢/

١٠٨ طبعة اليماني و٢/ ١١٥ طبعة شعبان): «ابن عقيل سيئ الحفظ يصلح حديثه للمتابعات، فأما إذا انفرد فيحسّن، وأما إذا خالف فلا يقبل».

فقارن بين النتائج.

* * *

٣٤٩- (٣٦٠٧ تحرير) عبد الله بن مُرَّة الهَمْداني الخارِفي، بمعجمة وراء وفاء، الكوفي، من الثالثة، مات سنة مائة، وقيل: قبلها. ع.

❀ أقول:

لَقَدْ أَسْمَعْتَ لَوْ نَادَيْتَ حَيًّا ... وَلَكِنْ لَا حَيَاةَ لِمَنْ تُنَادِي

وَلَوْ نَارًا نَفَخْتَ بِهَا أَضَاءَتْ ... وَلَكِنْ أَنْتَ تَنْفُخُ فِي الرَّمَادِ

نبهنا مرارًا وتكرارًا على أن لا أُصول ولا مقابلة ولا نسخ، وليس هو إلا أخذ النص من طبعة الشيخ محمد عوامة، فقد أسقط المحرران مرتبة الراوي: «ثقة»، لأنها ساقطة من نص الشيخ محمد عوّامة (ص٣٢٢ الترجمة ٣٦٠٧) واستدركها في تعليقه على الكاشف (١/ ٥٩٦ الترجمة ٢٩٧٥) فقال: «وكذلك قال الحافظ في التقريب (٣٦٠٧)، وسقطت مني أثناء الطبع فتضاف».

وهذه الكلمة ثابتة في مخطوطة الأوقاف (ورقة: ١٢٥ ب)، ومخطوطة ص(الورقة: ١٠٠ أ)، وفي طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٤٤٩ الترجمة ٦٢٤)، وفي طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٥٣٣ الترجمة ٣٦١٨).

وقد دبجه يراع الدكتور بشار - رعاه الله - في تعليقه على تهذيب الكمال (٤/ ٢٨٢ الترجمة ٣٥٤٦) فقال: «وقال ابن حجر في التقريب: «ثقة».

وهذا أقوى من كل قولٍ»، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

* * *

٣٥٠- (٣٦٩٣ تحرير) عبد الله بن وهب بن زَمْعة بن الأسود بن المطلب الأسدي الأصغر، كان عريف بني أسد، وقُتِلَ أخوه عبد الله الأكبر يوم الدار: وهو ثقة من الثالثة. ت س ق.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع، وذكره ابن حبان وحده في «الثقات»، وقال الترمذي عقب حديثه: حسن غريب: وليس له في الكتب الستة سوى حديثين، روى أحدهما الترمذي (٣٨٧٣)، والنسائي في الخصائص (١١٧)، وروى الثاني ابن ماجه (٣٧١٩).

❀ أقول: قولهما: «ذكره ابن حبان وحده في الثقات» غير صحيح، فقد قال الذهبي في «**الكاشف**» (١/ ٦٠٦ الترجمة ٣٠٤٧): «ثقة».

أما اعتلالهما بقول الترمذي في حديثه (٣٨٧٣): «حسن غريب»؛ فلإن في سند الحديث: «موسى بن يعقوب الزمعي» وفيه كلام.

فعلى هذا لا يصح إنزال من وثقهُ ابن حبان والذهبي وابن حجر، وليس فيه ثمة جرح.

* * *

٣٥١- (٣٦٩٧ تحرير) عبد الله بن يامين، بتحتانية وميم خفيفة الطائفي: مجهول الحال، من الثالثة. ق.

تعقباه: «بل: مستور، فقد روى عنه ثلاثة من «الثقات» فكيف يكون مجهولًا؟».

❀ أقول: إنما حكم الحافظ على جهالة حاله لا عينه إذ لم يوثقه أحد، ومجهول الحال والمستور واحد، قال الحافظ في النزهة (ص٥٢): «وإن روى عنه اثنان فصاعدًا، ولم يوثق، فهو مجهول الحال وهو المستور».

إذن فلا قيمة لهذا الاستدراك والتعقب، وهو كما قيل قديمًا: «وفسّر الماء بعد الجهد بالماء».

* * *

٣٥٢- (٣٧٠٧ تحرير) عبد الله بن يزيد بن وَديعة الأنصاري: مقبول من الثالثة، أغفله المزي. س.

قالا: «قلنا: لم يذكره المؤلف في «تهذيب التهذيب»، وقد ألحق هذه الترجمة في «التقريب» بأخرة، ولا نعلم أين وقعت روايته عند النسائي، بل لم نقف في كتب الرجال على رجلٍ بهذا الاسم، فلم يذكره البخاري في «تاريخه الكبير»، ولا ابن أبي حاتم، ولا ابن حبان، فالله أعلم به».

❀ أقول: قولهما في التعقب: «وقد ألحق هذه الترجمة في «التقريب» بأخرة» هذه العبارة أخذت من الشيخ محمد عوامة (ص٣٢٩ الترجمة ٣٧٠٧).

* * *

٣٥٣- (٣٧٣٣ تحرير) عبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فَرْوَة المدني مولى آل عثمان، أبو محمد: ثقة، من السابعة. مد.

❀ أقول: هذه الترجمة دلَّت على تسرع المحررين، وعجلتهما في التحقيق والتحرير وضبط النص، فقد سقطت من هذه الترجمة لفظة: «فقيه» فحكم الحافظ على المترجم له: «ثقة فقيه»، وهو كذلك في مخطوطة الأوقاف (الورقة: ١٣٠ أ)، ومخطوطة ص(الورقة: ١٠٤ أ)، وكذلك في طبعات التقريب، كطبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٤٦٤ الترجمة ٧٨٣) وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٥٥١ الترجمة ٣٧٤٥)، بل هي ثابتة في أصل المحررين الوحيد الفريد، وهي طبعة الشيخ محمد عوامة (ص٣٣١ الترجمة ٣٧٣٣) وقد جاءت هذه العبارة في تعليقات الدكتور بشار على تهذيب الكمال (٤/ ٣٣٦ ط٩٨) فقد قال: «وقال ابن حجر في «**التقريب**»: ثقة فقيه».

فهكذا يكون التحرير، وإلا فلا؟

* * *

٣٥٤- (٣٧٨٩ تحرير) عبد ربه بن عطاء القرشي، الحُميدي، المكي: مجهول الحال، من الثامنة. صد.

تعقباه بقولهما: «بل: مستور، فقد روى عنه ثلاثة، ولم يذكر بجرح أو تعديل».

❀ أقول: إنما حكم الحافظ على جهالة حاله لا عينه؛ إذ لم يوثقه أحد ومجهول الحال والمستور واحد، قال الحافظ في النزهة (ص٥٢): «وإن روى عنه اثنان فصاعدًا، ولم يوثق، فهو مجهول الحال وهو المستور».

إذن... فلا قيمة لهذا الاستدراك والتعقب، وهو كما قيل قديمًا: «وفسر الماء بعد الجهد بالماء».

* * *

٣٥٥- (٣٧٩٥ تحرير) عبد الرحمن بن الأخنس الكوفيُّ: مستورٌ، من الثالثة. د ت س.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، فقد روى عنه اثنان، وذكره ابن حبان وحده في «الثقات»، وقال الذهبي: لا يعرف».

❀ أقول: تعقبهما هذا لا داعي له؛ لأن ابن حجر - رَحِمَهُ اللهُ - يسوي بين مصطلح مستور وبين مجهول الحال - كما مرَّ مرارًا - (انظر: النزهة ص٥٢).

* * *

٣٥٦- (٣٨٠٠ تحرير) عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كِنانة المدني، نزيل البصرة، ويقال له: عباد: صدوق رمي بالقدر، من السادسة. بخ م ٤.

❀ أقول: هكذا الرقوم، وهذا هو مبلغ علم المحررين، وفي نص المحررين سقط ظاهر في الرقوم، فقد سقط الرقم: (خت) من الرقوم، فالصواب:

(خت بخ م ٤) وهي كذلك في طبعات التقريب، منها: طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٤٧٢ الترجمة ٨٦٥)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٥٦ الترجمة ٣٨١٢)، وصرح به المزي، فقال: «استشهد به البخاري في الصحيح، وروى له في الأدب، وروى له الباقون» (تهذيب الكمال ٤/ ٣٧٠ ط٩٨).

ومن عجائب التحقيق عند الدكتور بشار أن سقط الرقم: (خت) من طبعتيه لتهذيب الكمال، مع زعمه أنه حقق الطبعتين على عدد غفير من النسخ الخطية.

والذي أوقع المحررين في ذلك، هو عكوفهما التام على طبعة الشيخ محمد عوامة (ص٣٣٦ الترجمة ٣٨٠٠).

* * *

٣٥٧- (٣٨٦١ تحرير) عبد الرحمن بن أبي الزناد: عبد الله بن ذَكْوان المدني، مولى قريش: صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيهًا من السابعة، ولي خراج المدينة فَحُمِدَ، مات سنة أربع وسبعين وله أربع وسبعون سنة. خت م ٤.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد ضعَّفه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وعبد الرحمن بن مهدي، وعلي بن المديني، والفلّاس، وابن سعد، وأبو زرعة الرازي، والنسائي، وابن عدي وابن حبان، والساجي، وروى له مسلم في مقدمة كتابه، ووثقه الترمذي والعجلي، ومالك. على أن ما حدَّث به في المدينة أصح مما حدَّث ببغداد، ذكر ذلك غير واحد ممن ضعفه».

❀ أقول: ما رأيت في تعقباتهما أضعف من هذا التعقب، فابن حجر لما قال: «صدوق»، أراد أن ذلك راجع إلى عدالته، وإنه ليس ممن يتعمد الخطأ وجملة: «تغير حفظه... الخ»، دالة كل الدلالة على أنه ضعيف منذ تغير، فحتى لا يغمطه حقه ميّز بين المرحلتين من حياته، وقد رددا قول ابن حجر في نهاية التعقيب إذ قالا: «على أن ما حدَّث به في... إلخ».

لذا قال الحافظ في الفتح (١٣/١٨٧ عقيب ٧١٩٥): «غاية أمره أنه مُخْتَلَفٌ فيه، فلا يتجه الحكم بصحة ما ينفرد به، بل غايته أن يكون حسنًا».

ثم إن هناك أقوالًا أخرى لأئمة الجرح والتعديل تشيد بحال ابن أبي الزناد، انظرها في تهذيب الكمال (٤/ ٤٠٠ الترجمة ٣٨٠٤)، وتهذيب التهذيب (٦/ ١٧٠).

* * *

٣٥٨- (٣٩٧٠ تحرير) عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري، شيخ لمالك، قال ابن عبد البرّ: نَسَبه إلى جده، وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عَمرة، يعني أنه ابن أخي الذي قبله: مقبول، من الخامسة، وهو الذي روى عنه عبْد الرحمن بن أبي الموال. تمييز.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع منهم مالك بن أنس في الموطأ».

❁ أقول: هذه مجازفة فلم يرو عنه سوى ثلاثة منهم مالك بن أنس، ولم يؤثر فيه توثيق عن أحد البتة، ورواية مالك عنه ليست توثيقًا له، إنما روى له مالك حديثًا واحدًا فقط، رواه عن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري، أن أمه أرادت أن توصي، ثم أخرت ذلك إلى أن تصبح فهلكت، وقد كانت همت بأن تعتق. فقال عبد الرحمن: فقلت للقاسم بن محمد: أينفعها أن أعتق عنها؟ فقال القاسم: إنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ: إنَّ أُمِّيَ هَلَكَتْ، فَهَلْ يَنْفَعُهَا أَنْ أُعْتِقَ عَنْهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: نَعَمْ».

وهو في رواية أبي مصعب الزهري (٢٧٤٠)، وسويد بن سعيد (٤٢٨) ويحيى بن يحيى (٢٢٦١).

قال ابن عبد البر: «هذا حديث منقطع؛ لأن القاسم لم يلق سعد بن عبادة» التمهيد (٢٠/ ٢٦ - ٢٧)، ونوه ابن عبد البر إلى بعض الاضطراب في متنه.

فلا يقال لمثل صاحب هذه الترجمة: «صدوق».

٣٥٩- (٣٩٨٦ تحرير) عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي الكوفي: مجهول الحال، من السادسة، قُتِلَ بعد التسعين. د س.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول العين، تفرد بالرواية عنه أبو العميس ولم يوثقه أحد».

❀ أقول: هذا من اقتصارهما على تهذيب الكمال - وقد نص الذهبي على هذا أيضًا - ولعل ابن حجر وقف على راوٍ آخر له، وإن لم يكن وقف فليس هو بمتفرد في هذا الحكم، فقد سبقه ابن القطان الفاسي في «**بيان الوهم والإيهام**» (٣/ ٥٢٥ عقيب ١٢٩٨) فقال: «وعبد الرحمن بن قيس هذا ليس فيه مزيد، فهو مجهول الحال».

فابن القطان أولى بالرد من ابن حجر.

❀ ❀ ❀

٣٦٠- (٤٠٠٤ تحرير) عبد الرحمن بن مسعود بن نِيار، بكسر النون وبالتحتانية، الأنصاري، المدني: مقبول، من الرابعة. د ت س.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول، تفرَّد بالرواية عنه خبيب بن عبد الرحمن، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي في «الميزان»: لا يُعرف، وقد وثقه ابن حبان على قاعدته».

❀ أقول: سبق القول: أن هذا هو اصطلاح ابن حجر فيمن روايته قليلة على ما صرح به في مقدمته (١/ ٢٤ فقرة ٦) بقوله: «من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فليّن الحديث».

وقد صرح المزي بأن ليس له إلا حديثٌ واحد، والآخر أورده على الشك من غير جزم، تهذيب الكمال (٤/ ٤٦٩ الترجمة ٣٩٤٢).

ولا أعتقد أن مثل هذا يعتذر عنه أو يدافع.

٣٦١- (٤٠٠٦ تحرير) عبد الرحمن بن مصعب بن يزيد الأزدي، ثم المَعْنِي، بفتح الميم وسكون المهملة وكسر النون، ثم ياء النسب أبو يزيد القطان الكوفي، نزيل الري: مقبول، من التاسعة. ت عس ق.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع غفير من الثقات، وقال ابن سعد: كان عابدًا ناسكًا، وحسَّن الترمذي حديثه».

❀ أقول: هو كسابقه، أضف إليه أن ابن القطان في «**بيان الوهم والإيهام**» (٤/ ٦٣٣ عقيب ٢١٨٨) قال عنه: «لا تعرف حاله»، ونقلها ابن حجر في تهذيب التهذيب (٦/ ٢٧٠).

ثم إن كلام ابن سعد لا يعني توثيقًا بحال، نعم الرجل كان صالحًا، ولكن الحديث شيء آخر.

لِلْحَرْبِ رِجَالٌ قَدْ خُلِقُوا لَهَا   وَلِلدَّوَاوِينِ كُتَّابٌ وَحُسَّابُ

فصلاح دينه لا يقتضي ثقته - والمحرران يعلمان ذلك جيدًا قبل غيرهما - ولكنه حب استمالة القراء، ولو بحشوِ الكلام الذي لا تعلق له بالموضوع، ولا دلالة علمية فيه!!

* * *

٣٦٢- (٤٠١٠ تحرير) عبد الرحمن بن معاوية بن حُدَيْج، بمهملة وجيم مصغر، أبو معاوية المصري، قاضي مصر: مقبول، من الثالثة، مات سنة خمس وتسعين. بخ.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وثقه أحمد بن صالح المصري، وذكره ابن حبان وابن خلفون في «الثقات»، وروى عنه جمع من المصريين».

❀ أقول: هو كسابقيه، فلم يروِ له سوى البخاري في الأدب المفرد حديثًا واحدًا - كما نص عليه المزي في تهذيب الكمال (٤/ ٤٧٢ الترجمة ٣٩٤٩).

وقد حكم بجهالته ابن القطان (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٤٥٦ عقيب ١٢١٤) وذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ١٠٤)، ونقل ابن خلفون عن أحمد بن صالح توثيقه (تهذيب التهذيب ٦/ ٢٧٢)، فكأن الحافظ ابن حجر ردَّ تجهيل ابن القطان لما عُلِمَ من منهجه في الحكم على الراوي بالجهالة إذا لم يوثقه إمام معاصر، ولم يرفعه إلى ما أراد المحرران لقلة حديثه، وهو السبب الرئيس في حكم ابن حجر عليه بأنه: «مقبول».

* * *

٣٦٣- (٤٠١٣ تحرير) عبد الرحمن بن مَغْراء، بفتح الميم وسكون المعجمة ثم راء، الدَّوْسي، أبو زهير الكوفي، نزيل الري: صدوق تُكلم في حديثه عن الأعمش، من كبار التاسعة، مات سنة بضع وتسعين. بخ ٤.

تعقباه بقولهما: «هو: صدوق حسن الحديث، إلا في روايته عن الأعمش، فهو ضعيف، قال أبو زرعة: صدوق، وقال ابن معين والذهبي: لم يكن به بأس، ووثقه أبو خالد الأحمر. لكن قال علي بن المديني: ليس بشيء، كان يروي عن الأعمش ستمائة حديث، تركناه، لم يكن بذاك، وقال ابن عدي: «وهذا الذي قاله علي بن المديني هو كما قال، إنما أنكرت على أبي زهير هذا، أحاديث يرويها عن الأعمش لا يتابعه الثقات عليها، وله عن غير الأعمش غرائب، وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم». وقال أبو أحمد الحاكم: حدَّث بأحاديث لم يتابع عليها».

❀ أقول: في هذا التعقب من الخطأ ما يندى له الجبين، وفي وضوح الخطأ مسوغ لترك الحديث عنه، ولكنها كلمة الحق التي جعلها الله أمانة في أعناقنا أجبرتني على الخوض فيه.

فهذا كلام ملؤه التسرع والتخليط وعدم التحرير، وأنا لا أترك كلامي من غير أدلةٍ كما يفعل غيري، وإليك الأدلة:

الأول: إنه قد ورد في الترجمة من مطبوعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٤٩٩ الترجمة ١١١٩) زيادة كلمة: «مقصورًا»، بعد قوله: «ثمَّ راء»، وتبعًا لذلك زادها مصطفى عبد القادر في طبعته (١/ ٥٩١ الترجمة ٤٠٢٧)، ومهما تكن هذه الزيادة (صحيحة أو سقيمة) فكان الأولى بالمحررين!! أن يشيرا إليها، فهي من الفوارق الجوهرية التي تحسن العناية بها والإشارة إليها، لا سيما وقد وعدا بتتبع الطبعات السابقة في مقدمتهما (١/ ٤٥).

الثاني: كل من يعرف القراءة، ويفهم ما يقرأ، ويعقل ما يكتب، يدرك أن ابن حجر قال عنه: «صدوق»، فما فائدة تعقبه بـ «صدوق حسن الحديث»، وكلنا يعرف أن حديث الصدوق عند عدم المتابعة حسن، فهل اكتشفا بذلك شيئًا جديدًا يستحقان عليه جائزة للآداب؟! أم هو مجرد الكلام ومحاولة تخطئة وتعقب ابن حجر بأي شكل وأي شيء كان؟؟

الثالث: جزما بضعف روايته عن الأعمش، وهو التهور بعينه، وعدّاه استدراكًا عظيمًا، والواقع أن عبارة ابن حجر أدق، تنم عن ورعٍ وتأنٍ واستيعاب في إصدار حكمه، إذ إن ضعف مروياته عن الأعمش محل نظر وتأمل، بيانه ما يأتي:

كان عمدة المحررين في إصدار حكمهما بضعف مرويات ابن مغراء عن الأعمش ابن عدي في الكامل (٥/ ٤٧١ طبعة أبي سنة) إذ قال ابن عدي: «حدثنا ابن أبي عصمة ومحمد بن خلف، قالا: حدثنا محمد بن يونس، قال: سمعت علي بن عبد الله يقول: عبد الرحمن بن مغراء أبو زهير ليس بشيء، كان يروي عن الأعمش ستمائة حديث، تركناه، لم يكن بذاك».

هذا نص ابن عدي، وليت شعري كيف بمن يتكلم في الرجال ويتعقب الجبال، لا يعرف من هو محمد بن يونس، فإن كانا لا يعرفانه فهما معذوران، فقد رأيت من عدم معرفتهما بحال من هو أكثر وضوحًا من محمد بن يونس الشيء

الكثير، وإن كانا يعرفان، فالحكم لك أيها المنصف، والله يهدي إلى سواء الصراط.

أقول: محمد بن يونس هذا هو الكديمي، صرح بذلك الذهبي في ميزانه (٢/ ٥٩٢ الترجمة ٤٩٨٠). والمحرران نقلا قوله لأنه يخدم ما يريدانه.

والكديمي هذا كذاب، والعجب من ابن عدي كيف يحتج بنقله وقد ترجم له في الكامل (٧/ ٥٥٣ طبعة أبي سنة)، وافتتح ترجمته بقوله: «اتهم بوضع الحديث وبسرقته، وادعى رؤية قوم لم يرهم ورواية عن قوم لا يعرفون، وترك عامة مشايخنا الرواية عنه، ومن حدث عنه نسبه إلى جده «موسى» بأن لا يعرف».

وقال ابن حبان (المجروحين ٢/ ٣١٣): «كان يضع على الثقات الحديث وضعًا، ولعله قد وضع أكثر من ألف حديث».

فمن حاله هذه أفيحتجُّ به في ثلم أعراض المسلمين وتجريحهم؟!

والعجب العجاب أن ابن عدي نفسه رد في الكامل (٣/ ٥١٧ طبعة أبي سنة) كلام ابن المديني في خليفة بن خياط، لكونه من طريق الكديمي، وإليك كلامه بطوله لتعلم الصواب، قال ابن عدي بعد نقل كلام ابن المديني: «ولا أدري هذه الحكاية عن علي بن المديني: لو لم يحدث شباب كان خيرًا له»، صحيحة أم لا؟! قال ابن عدي: إنما يروي عن علي بن المديني الكديمي، والكديمي لا شيء، وشباب من متيقظي رواة الحديث وله حديث كثير، وتاريخ حسن، وكتاب في طبقات الرجال وكيف يُؤمَن بهذه الحكاية عن علي فيه؟! وهو من أصحاب علي، ألا ترى أنه حمله الرسالة إلى أبي الوليد في ابن معين، سيما إذا كان الراوي عن علي: محمد بن يونس، وهو الكديمي، فدل هذا على أن الحكاية عن علي باطلة[1]...».

---

(١) ما وجد في هذا النقل من ضعف في التعبير، فإنه من ابن عدي، ورداءة لغته أمر معروف لا خلاف فيه إذ كان ـ على الرغم من حفظه وعلمه ـ لحانةً لا يقيم كلامه.

فما بال الحكاية باطلة هنا وصحيحة هناك؟؟! (انظر تعليق الشيخ محمد عوامة على الكاشف ١/ ٦٤٤). وانظر في ترجمة الكديمي تهذيب التهذيب (٩/ ٥٤١)، والمجروحين (٢/ ٣١٢ - ٣١٤).

الرابع: إن قول ابن المديني - في حالة صحته - يقتضي الحكم بضعف جميع مروياته، وعدم تخصيصها بالرواية عن الأعمش، وهذا أمر منتقض، واضح الضعف.

الخامس: نقل المحرران كلام ابن عدي، يشيدان به ما أسساه - وهو على جرفٍ هارٍ - وابن عدي إنما أسس كلامه على نقله عن ابن المديني وهو من طريق الكديمي وقد سبق وتحدثت عنه.

السادس: ما أنصفا الرجل، فلم يذكرا سوى قول أبي زرعة: صدوق، وقول ابن معين والذهبي: لم يكن به بأس، وتوثيق أبي خالد الأحمر.

وهناك أقوال أخرى فيه: قال عيسى بن يونس: كان طلابة، وقال أبو خالد الأحمر: طلب الحديث قبلنا وبعدنا، وكذا قال وكيع (تهذيب الكمال ٤/ ٤٧٤ الترجمة ٣٩٥٢).

وقال الذهبي في ديوان الضعفاء (٢/ ١٠٧ الترجمة ٢٤٩٢): «صدوق».

لذا قال الشيخ عوامة: «الرجل صدوق مطلقًا إن شاء الله».

وقال الشيخ صالح بن حامد الرفاعي في كتابه الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم (ص١٩٢): «وخلاصة القول في عبد الرحمن بن مغراء: أنه صدوق، كما قال ابن حجر، ولم يثبت تضعيفه في روايته عن الأعمش».

فهل هذا هو التحرير، وهل هذا هو الإنصاف ومراعاة الحق أينما كان.

نسأل الله أن يبصرنا بالحق، ويلهمنا قوله والعمل به

* * *

٣٦٤- (٤٠٢٢ تحرير) عبد الرحمن بن مَيسرة الحضرمي، أبو سلمة الحمصي: مقبول، من الرابعة. د ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وهو من شيوخ حريز بن عثمان الرحبي، وقد قال أبو داود: شيوخ حريز كلهم ثقات. وقال ابن المديني وحده: «مجهول، لم يرو عنه غير حريز بن عثمان»، وقوله هذا مدفوع برواية اثنين آخرين عنه مع حريز».

❀ أقول: الرجل مقبول، وفي أقصى حالاته فهو «صدوق»، وما بال المحررين يشدان أقوالهما بتوثيق العجلي وابن حبان، وهما القائلان عنهما فيما سبق: «يتساهلان في التوثيق»، أليس هذا من التناقض الواضح؟ وهو بدوره دليل على سيطرة التسرع لا الحق في جرح الرجال وتعديلهم.

هذا أولًا، أما ثانيًا: فقولهما: «قال ابن المديني وحده»، قول من يتعجل ويلقي الأمور على عواهنها، من غير تحرٍ ولا تدقيقٍ ولا شمولٍ، وما أوردهما هذه الموارد إلا الكبر، وكثيرًا ما كان المحدثون يقولون في جرح الراوي: أهلكه الكبر. نسأل الله السلامة.

أقول: هذا الراوي جهله أيضًا الحافظ ابن القطان، فقال في بيان الوهم والإيهام (٢/ ١٩٥ عقيب ١٧٦) وهو يعل أحد الأحاديث بقوله: «إنه من رواية من لا تعرف حاله، وهو: عبد الرحمن بن ميسرة الحضرمي».

وقال في (٤/ ١٠٩ عقيب ١٥٤٧): «وعبد الرحمن بن ميسرة هذا: مجهول الحال لا يعرف روى عنه إلا حريز بن عثمان».

فهذا ناقد ثانٍ وافق ابن المديني - وإن كنت لا أقرهما على تفرد حريز بن عثمان الرحبي بالرواية عنه ، إلا أنه قول كان الأولى بهما الإتيان به، ولم يفعلا ذلك؛ لأنهما لا يكلفان نفسيهما الرجوع إلى أكثر من تهذيب الكمال وتهذيب التهذيب، وكلاهما (المزي وابن حجر) لم ينقلا هذا عن ابن القطان، فعمي الأمر على المحررين المدققين المقارنين بين أقوال النقاد!

٣٦٥- (٤٠٣٦ تحرير) عبد الرحمن بن واقد بن مسلم البغدادي، أبو مسلم الواقدي، أصله بصري: صدوق يغلط، من العاشرة، مات سنة سبع وأربعين. ت ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد، فقد روى عنه جمع، ولكن لم يُؤثر توثيقه عن كبير أحد، سوى أن يحيى بن معين كان حسن الظن به، لكن قال ابن عدي: «حدَّث بالمناكير عن الثقات، ويسرق الحديث»».

❀ أقول: هذا الرجل روى عنه جمع غفير من الثقات العدول يزيدون على ست وعشرين راويًا كما في تهذيب الكمال (٤/ ٤٨٦ الترجمة ٣٩٧٤ ط٩٨) وقد حسَّن الرأي فيه ابن معين جدًّا، فقد دل ابنُ معين الدوريَّ عليه، وفضله أيضًا على أبي موسى الهروي كما في تهذيب الكمال (٤/ ٤٨٦ الترجمة ٣٩٧٤ ط٩٨)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٢٩٢).

وهو في ثقات ابن حبان (٨/ ٣٨٣)؛ لذا قال الذهبي في الكاشف (١/ ٦٤٨ الترجمة ٣٣٣٧): «وُثِّقَ».

وأما قول ابن عدي فهو في كامله (٤/ ١٦٢٦ طبعة دار الفكر و٥/ ٥١٣ طبعة أبي سنة)، ثم قال بعد ذلك: «سمعت عبدان الأهوازي يقول: هذا - (يعني حديث من اقتراب الساعة انتفاخ الأهلة) - حديث دحيم عن ابن أبي فديك، وسرق الواقدي هذا الحديث من دحيم وقد ذكرته عن جماعة عن دحيم».

أقول: فلعل هذا الحديث مما وهم فيه عبد الرحمن فكان ماذا؟؟ (انظر: تاريخ بغداد ١٠/ ٢٦٥).

* * *

٣٦٦- (٤٠٣٧ تحرير) عبد الرحمن بن واقد العطَّار البصريُّ: مقبولٌ من العاشرة. تمييز.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع منهم أبو حاتم الرازي، وقال: شيخ، ولا يُعلم فيه جرح».

❀ أقول: الحقُّ أن الصواب مع الحافظ ابن حجر، ولست أدري مستند المحررين في رفعه إلى مرتبة الصدوق، وما جعلاه أساسًا لحكمهما أساس واهٍ، لما يأتي:

١- قالا: «روى عنه جمع» وهذا الكلام نهاية التسرع والعجلة، فما روى عنه غير ثلاثة، أحدهم: أبو حاتم الرازي، كما نص عليه المزي في «**تهذيب الكمال**» (٤/ ٤٨٧ الترجمة ٣٩٧٥ ط٩٨)، وهو معوَّلُهما في مثل هذا.

٢- نقلا قول أبي حاتم الرازي فيه: «شيخ»، والمحرران اضطرب منهجهما مع هذه اللفظة، تبعًا لما يريدان إثباته، فتارة يعدانها من ألفاظ التجريح كما في التراجم السابقة، وقد عدَّها المحرران هنا لفظ توثيق - وهو الصواب - (انظر: شرح التبصرة والتذكرة ٢/ ٤ - ٥) لكن ليس فيها هذا المعنى الذي قصداه، ولعل أفضل من وضح المراد بها الحافظ ابن القطان في سفره العظيم (بيان الوهم والإيهام ٤/ ٦٢٧ عقيب ٢١٨٤) فقال: «فأما قول أبي حاتم فيه: «شيخ»، فليس بتعريف بشيء من حاله، إلا أنه مقل ليس من أهل العلم، وإنما وقعت له رواية أخذت عنه».

٣- قولهما: «ولا يعلم فيه جرح»، قاعدة قعداها من كيسهما ولهجا بها في تحريرهما، وهي من أوهى ما رأينا من قواعدهما المخترعة، فعدم معرفة جرح الراوي لا يعني بالضرورة معرفة عينه فضلًا عن حاله وتوثيقه، بل هو أمر يفرق في إثبات الجهالة للراوي بشكل عام، ولجهالة الحال في راوينا هذا.

أقول: ما دفع المحررين إلى هذا التعقب إلا الولع في تحرير أحكام الحافظ ابن حجر، بدليل أو بغير دليل. فغاب عنهما أن الزمن غير سافر، ومع الأيام يتكشف المستور، وغير الحق لا يبقى.

❀ ❀ ❀

٣٦٧- (٤٠٩٤ تحرير) عبد العزيز بن أبي رِزْمة، بكسر الراء وسكون الزاي، اليشكري مولاهم، أبو محمد المروزي: ثقة، من التاسعة، مات سنة ست ومائتين. د ت.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فما وثقه كبير أحدٍ من علماء الجرح والتعديل، وإنما وثقه ابن سعد، وابن قانع، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الدارقطني: «ليس بقوي وإنما روى له الترمذي وأبو داود فقط».

❀ أقول: حصرهما غير جيد فقد أطلق توثيقه إمام المؤرخين الذهبي في **«الكاشف»** (١/ ٦٥٥ الترجمة ٣٣٨٥).

وقال الحاكم: «كان من كبار مشائخ المراوزة وعلمائهم، ومن أخص الناس بابن المبارك» (تهذيب التهذيب ٦/ ٣٣٧).

وأما قول الدارقطني: «ليس هو بقوي» فإنما قاله في سننه (١/ ٧٧ عقيب حديث ١٤) حينما ضعف حديث التوضؤ بالنبيذ، ومع هذا فهو لا يقف أمام توثيق من وثقه.

وقد فتشت عن أحاديث المترجم له في جامع الترمذي، فلم أجد له حديثًا ضعيفًا وجملة ما له في جامع الترمذي أربعة أحاديث.

الأول: برقم (٣٠٣٠) قال عنه الترمذي: «حسن» وإنما أنزله لأنه من رواية سماك عن عكرمة، وأصل الحديث في الصحيحين.

الثاني: برقم (٣٠٥٢) وقال عنه: «حسن صحيح».

والثالث: برقم (٣٢٨١) قال عنه: «حسن»، وإنما أنزله لأنه من رواية سماك عن عكرمة.

والرابع: برقم (٣٢٨٣) وقال عنه: «حسن صحيح».

ثمَّ ما لهما لا يقنعان بتوثيق ابن سعد وابن قانع، وذكر ابن حبان له في

الثقات ولو كان هذا في راوٍ ضعفه ابن حجر لأقاموا الدنيا ولم يقعدوها، كيف لا يعتد ابن حجر بهؤلاء؟ فلما صار الأمر إليهما لم يلتزما بما انتقدا مثله على حافظ عصره وإمام زمانه، نرجو الله العفو والعافية.

* * *

٣٦٨- (٤١٠٩ تحرير) عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي مَحْذورة الجُمَحي، المكي، المؤذن: مقبول، من السادسة. ٤.

تعقباه بقولهما: «بل: مستور، روى عنه ثلاثة ولم يوثقه أحد».

❁ أقول: بل ذكره ابن حبان في الثقات كما في تهذيب التهذيب (٦/ ٣٤٧) (ولم أجده في المطبوع من الثقات ولعله مما سقط منه) ومن حاله هكذا فهو مقبول عند المحررين كما في مقدمتهما (١/ ٣٣ فقرة ٣).

وقال الترمذي عقب حديثه الوحيد (١٩١): «حديث صحيح»، وصححه كذلك ابن خزيمة (٣٧٨)، وابن حبان (١٦٧٨).

* * *

٣٦٩- (٤١٣٠ تحرير) عبد العزيز بن يحيى بن يوسف البَكّائي، أبو الأَصْبَغ الحراني: صدوق ربما وَهِمَ، من العاشرة، مات سنة خمس وثلاثين. د س.

تعقباه بقولهما: «قوله: «ربما وَهِمَ» لا معنى لها، وإنما أُنزل إلى مرتبة الحسن الحديث بسبب وهم طفيف ذكره البخاري، وإلا فهو ثقة كما قال أبو داود».

❁ أقول: أرى بعض الكلام يُلقى جزافًا، فلا بحث ولا إتقان في تعقيب كاتبه فهما لا يقيمان وزنًا لقول الإمام البخاري، ولئن سلمنا لهم جدلًا بأن ابن حجر لم تكن عبارته دقيقة في بعض التراجم، فهذا إمام النقاد وسيد الحفاظ، قال في ترجمته بعد أن أورد أحد أحاديثه: «لا يتابع عليه» (التاريخ الكبير ٦/ ٢٠ الترجمة ١٥٥٣).

ولم ينفرد الإمام البخاري بهذا، فقد قال العقيلي في ضعفائه (٣/ ٢٠

الترجمة ٩٧٦ الطبعة العلمية): «لا يتابع عليه»، وابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٤/ ٢٥٤ عقيب ١٧٨٧) إذ قال: «وعبد العزيز بن يحيى الحراني، شيخ أبي داود فيه، صدوق، ولكنه يروي أشياء لا يتابع عليها».

فهل هؤلاء الفحول الثلاثة، قالوا مقالتهم من لا شيء؟! وناهيك بهم من أئمة.

ثم إن الحافظ ابن حجر ما قال: «صدوق يهم» حتى يصح استدراكهم - لو كان صحيحًا - ولكن عبارته جاءت دقيقة في قلّة وهمه، فـ «ربما» تفيد التقليل في اللغة، وقال فيه ابن حزم في المحلى (١٠/ ١٥٨): «ضعيف منكر الحديث».

والله الموفق والهادي إلى الحق بإذنه

* * *

٣٧٠- (٤١٦٤ تحرير) عبد الملك بن أعْيَن الكوفي، مولى بني شيبان: صدوق شيعي، له في الصحيحين حديث واحد متابعة، من السادسة. ع.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد، فقد قال ابن معين في رواية الدوري: ليس بشيء، ونقل ابن شاهين عنه أنه قال: «كوفي ليس به بأس»، ونحن نشك في هذا النقل، وقال أبو حاتم: محله الصدق، صالح الحديث، يكتب حديثه، وذكره البخاري في «الضعفاء»، وابن حبان في «الثقات»».

❁ أقول: لم يحررا هذه الترجمة أصلًا وأشد ما نقلا قول ابن معين: «ليس بشيء» وهي اللفظة التي يستخدمها فيمن قلَّ حديثه؛ لذا قال في الرواية التي نقلها ابن شاهين (ثقاته، الترجمة ٩٠٢): «كوفي ليس به بأس».

وأما ذكر البخاري له في ضعفائه الصغير (الترجمة ٢١٧) فلسبب تشيعه، لذا فقد قال حين ترجمه: «كان شيعيًّا يحتمل في الحديث».

ولم يضعفه أحدٌ بسبب خطأ أو وهم، وكل من ترجمه إنما ذكر تشيعه.

(انظر: تقدمة الجرح والتعديل ص٣٧، والجرح والتعديل ٥/ ٣٤٣ الترجمة ١٦١٩، وأحمد في علله ١/ ١٩٩).

ثم إن المحررين لم ينقلا تقوية أمره، فقد قال الذهبي في «**الكاشف**» (١/ ٦٦٣ الترجمة ٣٤٣٩): «شيعي صدوق».

وقال الحافظ في «**تهذيب التهذيب**» (٦/ ٣٨٦): «قال العجلي: كوفي تابعي ثقة».

ثم إنَّ المتَرجم له أخرج له البخاري ومسلم في صحيحيهما مقرونًا بغيره.

وروى له الترمذي حديثًا واحدًا برقم (٣٠١٢) وقال: «حسن صحيح».

وله في ابن ماجه حديث واحد برقم (١٧٨٤) قال عنه الدكتور بشار في تعليقه على ابن ماجه (٣/ ٢٥٢): «إسناده صحيح»، فتناقض.

بعد هذا العرض أرى أن حكم الحافظ ابن حجر هو الصواب، وتعقب المحررين لا يسوى سماعه، ومن أفرط في تضعيفه إنما بسبب المذهب، ومقرر عندنا وعند المحررَين - كما في مقدمتهما (١/ ٣٥ الفقرة ١) - أن الطعن بسبب اختلاف العقائد غير معتد به.

* * *

٣٧١- (٤٢٢٥ تحرير) عبد الملك بن أبي نَضْرة العَبْدي: صدوق ربما أخطأ، من السابعة. خد ق.

❁ أقول: جعلا تعقب الحافظ غايتهما فانشغلا بها عن تصحيح ما يكتبان فجاء تحريرهما بلا تحقيق، فضلًا عن كونه بلا تحرير - مع أنهما تزعما ضبط النص والمقابلة -، وقد سقطت من عندهما لفظة: «البصري» بعد: «العبدي»، وهي لفظة ثابتة في مخطوطة ص(الورقة: ١٢٠ ب)، وجميع طبعات التقريب كطبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٥٢٤ الترجمة ١٣٦١) وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٦٢١ الترجمة ٤٢٣٩)، بل هي ثابتة حتى في أصل المحررين الوحيد وهو طبعة الشيخ محمد عوامة (ص٣٦٥ الترجمة ٤٢٢٥) فتأمل بعد إلى التحرير!!

٣٧٢- (٤٢٧٧ تحرير) عبيد الله بن إياد بن لقيط السَّدوسي، أبو السَّلِيل، بفتح المهملة وكسر اللام وآخره لام أيضًا، الكوفي كان عريف قومه: صدوق لينه البزار وحده، من السابعة، مات سنة تسع وستين. بخ م د ت س ق.

❀ أقول: هكذا، رقما له، وقالا في الحاشية: «**هكذا وقع عنده في الأصل زيادة رقم ابن ماجه، وهو وهم لا ريب فيه، فإن ابن ماجه لم يرو له، فكأنها من شطحات قلمه - رَحِمَهُ اللَّهُ - وإلا كان يتعين عليه أن يجمل رموز السنن الأربعة، مما يدل على أنه وهم محض**».

أقول: الأمر كما قالا، وهو كذلك في مخطوطة الأوقاف (ورقة: ١٥٠ ب) لكن كان الأولى بهما الإشارة إلى سقوطه من طبعة عبد الوهاب (١/ ٥٣١ الترجمة ١٤٢٧)، إن كانا قابلا بالطبعات القديمة.

* * *

٣٧٣- (٤٢٨٤ تحرير) عبيد الله بن حُمَيد بن عبد الرحمن الحِمْيَري البصري: مقبول، من السادسة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع من الثقات، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ولا يُعلم فيه جرح، سوى قول ابن معين: لا أعرف أمره، يعني: لا أعرف تحقيق أمره، وقد عَرفه غيره».

❀ أقول: ديدن المُحرِرَين الإطلاق من غير مبالاة، والجزم بلا رويَّة، فقولهما لا يعلم فيه جرح مردود بقول الحافظ ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٥/ ٩٤ عقيب ٢٣٤٠): «عبيد الله هذا لا يعرف حاله، وسئل عنه ابن معين فلم يعرفه».

* * *

٣٧٤- (٤٣١٥ تحرير) عبيد الله بن عبد الله، يقال: اسم جده السائب بن عُمير: صدوق، من السادسة. كن.

قالا في الحاشية تعليقًا على قوله: «عبد الله»: «هكذا بخط المصنف، وهو وهم أو سبق قلم منه، صوابه: «عبد الرحمن» كما في «التهذيبين» وغيرهما».

❀ أقول: أود أن أنبه هنا على أمور:

الأول: إنَّ ابن حجر كتب «عبد الله» في أصله فعلاً، وكذا في مخطوطة الأوقاف (ورقة: ١٥٢ أ) لكنها جاءت على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (١/ ٥٣٦ الترجمة ١٤٧٨)، فكان الأحسن الإشارة إليها.

الثاني: قد أخذا هذا التعليق من الشيخ محمد عوامة في طبعته للتقريب (ص٣٧٢ الترجمة ٤٣١٥).

الثالث: تضارب منهجهما في الكتاب كله، فتارة يثبتان ما يريانه صوابًا في المتن ويشيران في الهامش إلى وقوع الخطأ، وتارة يبقيانه في المتن على خطئه وينبهان إليه في الهامش، وهذا من فقدان المنهج الذي وصفا به الحافظ ابن حجر وهما به أحق، وقد نبهت على ذلك في المقدمة.

* * *

٣٧٤م- (٤٤٠٦ تحرير) - عبيد مولى السائب المخزومي: مقبول، من الثالثة. د س.

تعقباه بقولهما: «بل: بل مجهول فقد تفرد بالرواية عنه ابنه يحيى بن عبيد، وذكره ابن حبان وحده في الثقات، ولذلك ذكره الذهبي في الميزان».

أقول: هكذا قالا معتمدين على تهذيب الكمال حسب متغافلين أن تهذيب الكمال خاص برجال الكتب الستة، وبعض مؤلفات أصحابها، وقد روى عنه عمرو بن دينار كما في مسند الشافعي (٥٧٩) بتحقيقي.

٣٧٥- (٤٥٤٦ تحرير) عَدي بن الفَضْل، ويقال: بالتصغير، ويقال: بكسر الصاد المهملة وزن عظيم، آخر، بصري: ثقة، من الثامنة أيضًا. تمييز.

❀ أقول: بدأ الملل يتسرب إلينا من كثرة ما أقمنا من البراهين على أنهما إمَّعة للشيخ محمد عوامة، وهذا النص أحد تلك البراهين، فقد ورد النص هكذا عنده (ص٣٨٨ الترجمة ٤٥٤٦)، وقد سقطت منه أربع كلمات، وهي: «وزيادة ياء تحتانية بعدها» ومحلها بعد كلمة «المهملة»، وهنَّ ثابتات في مخطوطة ص(الورقة: ١٣٠ أ)، ومطبوعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ١٧ الترجمة ١٤٢)، ومطبوعة مصطفى عبد القادر (١/ ٦٦٩ الترجمة ٤٥٦٢)، ولست أدري أين كان لبابهما عندما أثبتا النص هكذا؟

فكلام الحافظ ظاهر في اقتضائها فقد قال: «ويقال: بكسر الصاد المهملة» ثم قال بعد الزيادة: «وزن عظيم»، فإذا حذفنا هذه الزيادة أصبح الاسم «الفَصِل» فهل هي بوزن عظيم؟

* * *

٣٧٦- (٤٥٥٣ تحرير) عَرْعَرة، بمهملتين مفتوحتين، بينهما راء ساكنة وآخره راء، ثم هاء، ابن البِرِند، بكسر الموحدة والراء، بعدها نون ساكنة، السَّامي، بالمهملة، النَّاجي، بالنون والجيم، أبو عمرو البصري، لقبه كُزْمان، بضم الكاف وسكون الزاي، وقيل هو اسم جدٍّ له: صدوق يَهِمُ، من الثامنة. س.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به، فقد ضعفه أحمد بن حنبل وعلي بن المديني، ووثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في «الثقات» وليس له في الكتب الستة سوى حديث واحد أخرجه النسائي (٦/ ١٤) من حديث حصين بن اللجلاج - وهو مجهول - عن أبي هريرة ﷺ، فهو حديث ضعيف».

❀ أقول: نقلهما تضعيفه مطلقًا عن أحمد لا يجوز فهو إنما قال: «كنا بالبصرة وعرعرة حيٌّ، فلم نكتب عنه شيئًا» (تهذيب الكمال ٥/ ١٥١ الترجمة ٤٤٨٦ ط٩٨).

وكذلك نقلهما تضعيفه مطلقًا عن علي لا يجوز، فقد قال عنه أيضًا في **«سؤالات ابن أبي شيبة»** له (١٠): «كان ثقة ثبتًا».

ثم إن ابن معين قال عنه: «ثقة» (تاريخه رواية الدوري الترجمة ٣٩٩) وناهيك به من متشدد في أحكامه، يضاف إلى هذا ذكر ابن حبان إياه في **«الثقات»** (٨/ ٥٢٦).

وأما حديثه الوحيد الذي ضعفاه - وتضعيفهما من تناقضهما وعجائبهما فهو ما أخرجه النسائي (٦/ ١٤)، وهو في الكبرى برقم (٤٣٢١) قال: «أخبرنا عمرو بن علي، قال: حدثنا عرعرة بن البرند، وابن أبي عدي قالا: حدثنا محمد بن عمرو، عن صفوان بن أبي يزيد، عن حصين بن اللجلاج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لا يجتمع غبارٌ في سبيل الله ﷻ ودخان جهنم في منخري مسلم أبدًا»».

وعرعرة قد توبع، تابعه ثلاثة، وهم: يزيد بن هارون عند أحمد (٢/ ٢٥٦) ومحمد بن عبيد عند أحمد (٢/ ٤٤١)، وابن أبي عدي عند النسائي، كما سبق مقرونًا.

وقد توبع متابعة نازلة، فقد أخرجه الحميدي (١٠٩١)، وأحمد (٢/ ٥٠٥) وابن ماجه (٢٧٧٤)، والترمذي (١٦٣٣ و٢٣١١)، والنسائي (٦/ ١٢)، وابن حبان (٤٦٠٧)، والحاكم (٢/ ٧٢ و٤/ ٢٦٠) من طرق عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة، عن عيسى بن طلحة، عن أبي هريرة، به.

وقال الترمذي في الموضعين: «حسن صحيح»، وصححه الحاكم في الموضعين، ولم يتعقبه الذهبي، وصححه ابن حبان ومحققه، وقال الدكتور بشار في تعليقه على ابن ماجه (٤/ ٣٢٠ حديث ٢٧٧٤) عن متنه: «هو صحيح»، فكيف يحكمان هنا بضعف الحديث، فهل هو إلا التسرع؟

نسأل الله العافية والثبات

* * *

٣٧٧- (٤٥٥٦ تحرير) عَرْفَجةُ بن عبد الله الثقفي، أو السُّلَمي: مقبول من الثالثة. س.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات»».

❀ أقول: لكن ابن القطان قال في بيان الوهم والإيهام (٤/٢٧٧ عقيب ١٨١٥): «تقدم ذكره والتنبيه على عرفجة أنه مجهول»، وقال في (٥/٥٩ عقيب ٢٢٩٨): «عرفجة بن عبد الله الثقفي، لا تعرف عدالته». لذا أنزله ابن حجر إلى رتبة المقبول.

ثم ما بالهما يحتجان بالعجلي، وابن حبان هنا، ويصفانهما بالتساهل فيما عدا ذلك.

* * *

٣٧٨- (٤٥٦٧ تحرير) عروة بن محمد بن عطيَّة السَّعدي، عامل عمر بن عبد العزيز على اليمن: مقبول، من السادسة، مات بعد العشرين. د.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع وذكره ابن حبان في «الثقات» ويقوي حاله أنه والٍ لعمر بن عبد العزيز».

❀ أقول: إنما أنزله الحافظ إلى هذه الرتبة، لقول ابن حبان في «**ثقاته**» (٧/٢٨٧): «يخطئ، وكان من خيار الناس».

ومعلوم أن الخطأ مع قلة الأحاديث تضعف ضبط الراوي، أما تقوية حاله بأنه والٍ لعمر بن عبد العزيز، فهذا يقوي عدالته، أما حفظه فلا، وشتان بينهما!

* * *

٣٧٩- (٤٦٠٠ تحرير) عطاء بن أبي مسلم، أبو عثمان الخُراساني واسم أبيه مَيْسَرة، وقيل: عبد الله: صدوق يَهِمُ كثيرًا ويُرْسل ويُدَلِّسُ، من الخامسة، مات سنة خمس وثلاثين، لم يصحَّ أن البخاري أخرج له. م ٤.

تعقباه بقولهما: «هكذا رقم له المصنف (م ٤)، ورقم له المزي (ع) رقم الستة، لأنه ذكر أن البخاري روى له حديثين لم ينسبه في واحد منهما، الأول: في تفسير سورة نوح (٤٩٢٠)، والثاني في الطلاق (٥٢٨٦) ظنًّا منه أنه عطاء بن أبي رباح.

ورَدَّ المصنف هذا في «مقدمة الفتح»، وفي زياداته على «التهذيب»، لكنه لم يأت بدليلٍ قاطعٍ في ذلك، والأولى أنه عطاء الخراساني، كما ذكر غير واحد، وكما هو مبين في التعليق المطول على «تهذيب الكمال»، وأن البخاري توهم فيه.

وعطاء بن أبي مسلم الخراساني ثقةٌ، وثقه ابن معين، والبخاري وأبو حاتم الرازي، والدارقطني، وابن سعد، وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره أبو زرعة الرازي في «الضعفاء» ربما بسبب إرساله، وضعَّفه ابن حبان فذكره في «المجروحين»، وقال: «كان من خيار عباد الله غير أنه رديء الحفظ، كثير الوهم، يخطئ ولا يعلم، فحمل عنه، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به». وتلقف المصنف هذا، فقال: (يَهِمُ كثيرًا) وهو قول مدفوع بتوثيق الجهابذة ممن ذكرنا، بل نقل الترمذي في «العلل الكبير» عن البخاري أنه قال: «رجل ثقة، روى عنه الثقات من الأئمة مثل مالك ومعمر وغيرهما، ولم أسمع أحدًا من المتكلمين تكلم فيه بشيء». على أن الرجل كان يرسل، فروايته عن جميع الصحابة مرسلة (منقطعة) إذ لم يسمع من أحد منهم.

أما تدليسه فلم يذكره أحد، لكن روايته عن بعض الصحابة، كأنها عُدت من التدليس، وليس منه كما هو مبين في كتب المصطلح، والله أعلم».

❀ أقول: كلام مردود عليهما واضح فيه الضعف متكلف فيه الرد، فقد تجرأ

على إمام المحدثين، وأستاذ الأستاذِين أبي عبد الله البخاري، فقَوَّلاه ما لم يقل وتركا قوله الصحيح فإنهما قالا: «وثقه ابن معين والبخاري». هكذا من غير أن يعتمدا في الأمر إلى معتمد، أو يرجعا فيه إلى مستند، فالبخاري لم يوثقه البتة، بل ولا نقل ذلك عنه أحد، بل إن الإمام البخاري قد ساقه في ضعفائه (٢٧٨)، ونقل الذهبي في الميزان (٣/ ٧٤) تضعيف البخاري له، فقال: «وقد ذكر البخاري عطاء الخراساني في الضعفاء».

ثم إنهما قالا في آخر الترجمة: «بل نقل الترمذي في «**العلل الكبير**» عن البخاري، أنه قال: «رجل ثقة، روى عنه الثقات من الأئمة، مثل: مالك ومعمر، وغيرهما. ولم أسمع أحدًا من المتكلمين تكلم فيه بشيء».

وأقول: هذا تقول على الإمام البخاري، فلم يقل البخاري ذلك، ولم ينقله عنه الترمذي في «**العلل الكبير**» (انظر: العلل الكبير ص٢٧٢ - ٢٧٣ الترجمة ٥٠٠ طبعة عالم الكتب، و٢/ ٧٠٥ طبعة مكتبة الأقصى).

بل كيف يصح أن ينسبا ذلك للبخاري، وهو الذي أورده في تاريخه الكبير (٦/ ٤٧٤ الترجمة ٣٠٢٧)، وساق بسنده إلى القاسم بن عاصم، قلت لسعيد بن المسيب: إن عطاء الخراساني حدثني عنك أن النبي ﷺ أمر الذي واقع في رمضان بكفارة الظهار، قال: كذب ما حدثته، إنما بلغني أن النبي ﷺ قال له: تصدق».

فهذا الإمام البخاري، نقل عن سعيد بن المسيب كلامه في عطاء، فكيف ينقل المحرران عنه أنه قال: «ولم أسمع أحدًا من المتكلمين تكلم فيه بشيء»؟! بل كيف يهملان تضعيف البخاري له، ولا ينقلانه.

نسأل الله الستر والأمانة

* * *

٣٨٠- (٤٦٠٢ تحرير) عطاء بن مِينا، بكسر الميم وسكون التحتانية ثم نون، المدنيٌّ، أبو[1] البصري، أبو معاذ: صدوق، من الثالثة. ع.

❁ أقول: هكذا ضبطاه وصوابه: «عطاء بن ميناء»، مهموز منون، نبه عليه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على جامع الترمذي (٢/ ٤٦٢ حديث ٥٧٣) وكذا صنع الشيخ محمد عوامة في تعليقه على الكاشف (٢/ ٢٥ الترجمة ٣٨٠٧) وهو مهموز في تهذيب الكمال (٥/ ١٧٨ الترجمة ٤٥٣٢ ط٩٨) وتهذيب التهذيب (٧/ ٢١٦). وإنما عقبت عليهما في ذلك؛ لأنه من شرطهما كما في مقدمتهما (١/ ٤٥ الفقرة ٣ و٥).

* * *

٣٨١- (٤٦١٦ تحرير) عطية بن سَعْد بن جُنَادة، بضم الجيم بعدها نون خفيفة، العَوْفي الجَدَلي، بفتح الجيم المهملة، الكوفي، أبو الحسن: صدوق يخطئ كثيرًا، وكان شيعيًّا مُدلِّسًا، من الثالثة، مات سنة إحدى عشرة. بخ د ت ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف، ضعفه هشيم، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، وسفيان الثوري، وأبو زرعة الرازي، وابن معين في عدة روايات، وقال في أخرى: ليس به بأس، وضعفه أبو حاتم، والنسائي، والجوزجاني، وابن عدي، وأبو داود، وابن حبان، والدارقطني والساجي، فهو مجمع على تضعيفه، ما وثقه سوى ابن سعد! فلا ندري من أين جاء بعبارته: «صدوق يخطئ كثيرًا... إلخ»».

❁ أقول: ما تركا للحافظ حقًّا ولا حرمةً، وليس لمثله أن يُكَلَّم بمثل هذا وأقدار العلماء محفوظة مع الخطأ، فكيف إن عوتبوا بالخطأ؟! وفي هذا الكلام تعميمات غير صحيحة.

---

(١) كذا كتبا، وهو وهم جد صوابه: «أو» كما في جميع النسخ الخطية، والمطبوعة. (وانظر الملاحق في نهاية الكتابة تسلسل ١٢٠).

فقد قال يحيى بن معين في رواية الدوري (٢/ ٤٠٧ الترجمة ٢٤٤٦): «قيل ليحيى: كيف حديث عطية؟ قال: صالح».

وقال العجلي في ثقاته (٢/ الترجمة ١٢٥٥): «تابعي ثقة ليس بالقوي».

وقال ابن عدي: «يكتب حديثه» (تهذيب الكمال ٥/ ١٨٤ الترجمة ٤٥٤٥ ط٩٨)، وهو في الكامل (٧/ ٨٤ طبعة أبي سنة)، وعبارته: «ضعيف إلا أنه يكتب حديثه».

وقد فتشت عن أحاديثه في جامع الترمذي، فوجدت أن الترمذي قد حسّن له (٤٧٧) و(٥٥١) و(٥٥٢) و(١٣٢٩) و(١٩٥٥) و(٢١٧٤) و(٢٣٥١) و(٢٣٨١) و(٢٤٣١) و(٢٤٤٠) و(٢٥٢٤) و(٢٥٥٨) و(٢٥٩٠) و(٢٩٢٦) و(٢٩٣٥) و(٢٩٣٦) و(٣١٩٢) و(٣٢٤٣) و(٣٦٨٠) و(٣٧٢٧) و(٣٧٨٨) و(٣٩٠٤).

وقال: حسن صحيح للأحاديث (٢٥٢٢) و(٢٥٣٥) و(٢٥٧٤).

أما الأحاديث التي استغربها من حديثه:

فحديث (٢٤٤٩) استغربه وأعله بالوقف، ورجح الموقوف.

وحديث (٣٠٧١) استغربه وأعله بالوقف.

وحديث (٣١٢٧) قال: «غريب».

وحديث (٣٣٩٧) استغربه؛ لأن في سنده عبيد الله بن الوليد الوصافي.

وهذه جميع الأحاديث التي لعطية في جامع الترمذي.

فلا ينبغي بعد هذا أن يقولا: «فلا ندري من أين جاء بعبارته: صدوق يخطئ كثيرًا». فإن من عَلِمَ حجة على مَن لم يعلم، والحافظ لا يطلق الأقوال جزافًا إنما يوازن ويقارن، وينظر في أحاديث الراوي، وهذا هو المنهج الدقيق.

ولعل بعض من ضعفه، إنما ضعفه لتشيعه، وقد دافع عن ذلك الشيخ محمد عوامة دفاعًا مجيدًا في تعليقه على الكاشف (٢/ ٢٧ عقيب ٣٨٢٠)، فقال: «شيعيتُه

على المعنى الذي اصطلحوا عليه: محبة عليّ، وتقديمه على الصحابة إلا أبا بكر وعمر، وانظر فهرس الأعلام من «**فضائل الصحابة**» للإمام أحمد لترى فيه عددًا من الأحاديث في فضائل الشيخين من رواية عطية هذا».

* * *

٣٨٢- (٤٦٢٩ تحرير) عَفِيف الكِنْدي، (ابن) عم الأشعث وأخوه لأمه: صحابي، له حديث في فضل عليّ. س.

❀ أقول: هكذا وقع عندهما الرقم محرفًا، وسبب ذلك تقليدهما التام لطبعة الشيخ محمد عوامة، فهو فيها هكذا. (انظر: ص٣٩٤ الترجمة ٤٦٢٩).

ومن شرط المحررين تتبع الرقوم الخطأ في الطبعات السابقة كما شرطاه في مقدمتهما (١/ ٤٥ الفقرة ٤)، فقد قالا: «عُنينا بإصلاح الرقوم التي وقع فيها خطأ في الطبعات السابقة».

ولعل من حسن الحظ أو من سوءه أن جاء الرقم للمترجم على الصواب، وهو: (ص)، يعني: خصائص علي للنسائي، في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٥ الترجمة ٢٣٠)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٦٧٩ الترجمة ٤٦٤٥).

فأين ما شرطاه، وأين النسخ، وأين أثر المقابلة، بل إن الرقم (ص) جاء في تهذيب الكمال (٥/ ١٩٢ الترجمة ٤٥٥٧ ط٩٨)، بل صرح لهما المزي به فقال: «روى له النسائي في خصائص عليّ».

فأين ما زعماه في مقدمتهما (١/ ٤٥ الفقرة ٢)، بقولهما: «ثم قابلنا الكتاب على تهذيب الكمال».

وكذلك جاء الرقم على الصواب في «**تهذيب التهذيب**» (٧/ ٢٣٦).

* * *

٣٨٣- (٤٦٣٠ تحرير) عَقّار، بفتح أوله وتشديد القاف، ابن المغيرة بن شعبة الثقفي: ثقة، من الثالثة، إلا أنه قديمُ الموت. [ت س ق].

هكذا وضعا الرقوم بين معكوفتين وقالا في الحاشية: «**سها المصنف عن كتابة الرقوم، وقد روى له الترمذي (٢٠٥٥)، والنسائي في «الكبرى» (٧٦٠٥)، وابن ماجه (٣٤٨٩) حديثًا واحدًا، ولم يذكر المزيُّ أيضًا رقم النسائي واستدرك من «تحفة الأشراف» ٨/ ٤٨٦**».

وقالا عن الحكم في الصلب: «**بل: صدوق حسن الحديث، إذ لم يوثقه كبيرُ أحدٍ، سوى العجلي المتساهل في توثيق الكوفيين، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وليس له في الكتب الستة سوى حديثٍ واحدٍ أخرجه الترمذي، والنسائي في «الكبرى» وابن ماجه**».

❀ أقول: جرَّهما لمثل هذا نوم الليل، وانشغال النهار، فلو أنهما تعبا في هذه الترجمة ودققا وراجعا لعلما أن قولهما كله غير صحيح، ولكن هذا ما جاء به قلمهما فكان أن خطئا حافظًا، ما أخطأ فيما خطئا، وأخرجا تحريرًا لم يحرر من هذه العجلة.

فأما الرقوم، فلم يسه عنها الحافظ، بل كتبها (ت س ق). وأما عن الحكم فقد قال عنه: «صدوق». انظر: طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٦ الترجمة ٢٣١).

وكذلك نقلا عن المزي - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - غير صحيح، فقالا: «ولم يذكر المزي أيضًا رقم النسائي واستدرك من تحفة الأشراف».

أقول: بل ذكره المزي (تهذيب الكمال ٥/ ١٩٣ الترجمة ٤٥٥٨ طبعة ٩٨) بل صرح بذلك فقال: «روى له الترمذي، والنسائي، وابن ماجه حديثًا واحدًا»، وإذا كان هذا كذلك فأين ما زعمتماه من مقابلة النص على «**تهذيب الكمال**»، ومن ذكر فوارق الطبعات السابقة؟!

ثم إنَّ حصر توثيقه بالعجلي وابن حبان إجحاف، فقد قال الذهبي في الكاشف (٢/ ٢٨ الترجمة ٣٨٣٠): «وثق»، وحديثه الوحيد الذي أشار إليه، قال عنه الترمذي (٢٠٥٥): «حسن صحيح»، وصححه ابن حبان (٦٠٨٧) والحاكم (٤/ ٤١٥) ولم يتعقبه الذهبي، وحسنه البغوي (٣٢٤١).

تنبيه: سقط من النص: (وآخره راء) وهي ثابتة في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٦ الترجمة ٢٣١)، وفي طبعة مصطفى عبد القادر (١/ ٦٨٠ الترجمة ٤٦٤٦).

* * *

٣٨٤- (٤٦٥٩ تحرير) عَقِيل، بفتح أوله، ابن جابر بن عبد الله الأنصاري، المدني: مقبول، من الرابعة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول، تفرد بالرواية عنه صدقة بن يسار وذكره ابن حبان وحده في «الثقات»، وقال الذهبي: لا يعرف».

❀ أقول: المتَرجم له تابعي، ولد الصحابي الجليل، له حديث واحد عند أبي داود (١٩٨) رواه عنه من طريق صدقة بن يسار، عن عقيل بن جابر، عن جابر بن عبد الله، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة ذات الرقاع من نخل، فأصاب رجلٌ من المسلمين امرأة. . .، الحديث مطولًا وفيه قصة، وقد علقه البخاري (١/ ٥٥ عقيب ١٧٥)، وقال أحمد: «إذا كان في الخبر قصة دل على أن الراوي حفظها». (انظر هدي الساري ص٣٦٣).

وحديثه الوحيد أخرجه أحمد في مسنده (٣/ ٣٤٣ و٣٥٩)، وصححه ابن خزيمة (٣٦)، وابن حبان (١٠٩٣موارد)، والحاكم (١/ ١٥٦) ولم يتعقبه الذهبي، وحسَّن حديثه النووي في «**المجموع**» (٢/ ٥٥).

وقد ذكره ابن حبان في «**الثقات**» (٥/ ٢٧٢)، وقال الذهبي في الكاشف (٢/ ٣٠ الترجمة ٣٨٥٤): «وثقه ابن حبان».

ومال صاحب عون المعبود إلى تقوية حال المترجم له، فقال: «لكن الحديث قد صححه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم» (عون المعبود ١/ ٧٧).

بعد هذا أرى أنَّ من التكلف تعقب الحافظ في مثل هذا، والله الموفق.

* * *

٣٨٥- (٤٦٧٢ تحرير) عكرمة بن عمّار العِجْلي، أبو عمار اليمامي أصله من البصرة: صدوقٌ يَغْلَط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب، من الخامسة، مات قبيل الستين. خت م ٤.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة إلا في روايته عن يحيى بن أبي كثير فهي ضعيفة لاضطرابه فيها، فقد أطلق توثيقه أيوب السختياني، والعجلي، وابن المديني، وأحمد بن حنبل، وابن معين، وأحمد بن صالح المصري، وأبو داود وأبو زرعة الدمشقي، وابن عمار، وعلي بن محمد الطنافسي، وإسحاق بن أحمد بن خلف البخاري الحافظ، والدارقطني، وغيرهم، وأجمعوا على اضطراب روايته عن يحيى بن أبي كثير، وإنما تكلم فيه يحيى بن سعيد القطان لأجل ذلك».

❀ أقول: هذا غير صحيح، فقد تُكلم فيه لبعض وهمه، قال أبو حاتم: «كان صدوقًا، وربما وهم في حديثه» (الجرح والتعديل ٧/ ١١ الترجمة ٤١).

ومال يحيى بن سعيد القطان إلى تضعيفه، فقد قال علي بن المديني: «كان يحيى يضعف رواية أهل اليمامة، مثل عكرمة بن عمار، وضربه». (تهذيب الكمال ٥/ ٢٠٨ الترجمة ٤٥٩٧ ط٩٨، وتهذيب التهذيب ٧/ ٢٦٢). لذا قال النسائي: «ليس به بأس»، وقال الساجي: «صدوق»، وقال ابن خراش: «كان صدوقًا وفي حديثه نكرة»، وقال صالح بن محمد الأسدي: «عكرمة بن عمار صدوق إلا أن في حديثه شيئًا»، وقال ابن معين في رواية: «صدوق ليس به بأس»، وقال إسحاق بن أحمد بن خلف البخاري: «كان كثير الغلط ينفرد عن إياس بأشياء لا يشاركه فيها أحد».

(انظر في كل ذلك: تهذيب الكمال ٥/ ٢٠٨ - ٢٠٩ الترجمة ٤٥٩٧ ط٩٨، وتهذيب التهذيب ٧/ ٢٦٢ - ٢٦٣).

وذكره ابن الجوزي في الضعفاء، وقال أبو أحمد الحاكم: «جُلُّ حديثه عن يحيى وليس بالقائم» (تهذيب التهذيب ٧/ ٣٤٦).

ثم إنهما أطلقا توثيقه عن أحمد وليس الأمر كذلك، راجع التهذيبين.

فعلى هذا يكون الحافظ ابن حجر إنما أنزله إلى رتبة: «صدوق» لوهمه وغلطه وتبع في ذلك الأئمة الأعلام، ولم يأت بشيء جديد مخالف، مع أن لعكرمة أخطاء حسبت عليه، مبينة في شرح التبصرة، للإمام العراقي.

* * *

٣٨٦- (٤٦٧٦ تحرير) عَلْقَمة بن بَجَالَة، بفتح الموحدة وتخفيف الجيم: مقبول، من الرابعة. بخ.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول، تفرد بالرواية عنه عكرمة بن عمار وذكره ابن حبان وحده في «الثقات»، وقال الذهبي في «الميزان»: لا يعرف».

❀ أقول: تعقبهما الدكتور هاشم جميل في كتاب **«مدرسة الحديث في اليمن»** (ص٢٥٧) وأحيل إلى ترجمة حكيم الصنعاني.

* * *

٣٨٧- (٤٧١٧ تحرير) علي بن الحسين بن واقد المَرْوَزي: صدوق يَهِم من العاشرة، مات سنة إحدى عشرة. بخ م ٤.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد فقد ضعفه أبو حاتم الرازي، وذكره العقيلي في «الضعفاء»، وقال البخاري: كنت أمر عليه طرفي النهار ولم أكتب عنه، وقال النسائي وحده: ليس به بأس. ولم يخرج له مسلم شيئًا في «صحيحه»، وإنما روى له في المقدمة.».

❀ أقول: هو في ثقات ابن حبان (٨/ ٤٦٠)، فلم يبق سوى تضعيف أبي حاتم وهو في الجرح والتعديل (٦/ ١٧٩ الترجمة ٩٧٨)، ولعله بسبب الإرجاء، والله أعلم.

وأما ذِكْر العقيلي له في ضعفائه (٣/ ٢٢٦ الترجمة ١٢٢٦ الطبعة العلمية) فلعله لقول البخاري، وهي عبارة لا تفيد تضعيفًا.

وقد فتشت عن أحاديثه في سنن ابن ماجه، فلم أجد له سوى حديثين:

الأول: برقم (٢٢٢٣)، وقد حسنه البوصيري في مصباح الزجاجة (٢/ ١٥)، وصححه ابن حبان (٤٩١٩).

والثاني: برقم (٤١٧٩)، وهو حديث صحيح، أخرجه مسلم (٨/ ١٥٨) وهو من رجال مسلم في الصحيح.

وقد فتشت عن أحاديثه في جامع الترمذي، فوجدتها كالآتي:

الأول: برقم (٢٦٢١) قال الترمذي: «حسن صحيح غريب»، والحديث قد صححه ابن حبان (١٤٥٤)، والحاكم (١/ ٧).

والثاني: برقم (٢٧٧٣) وقال: «حسن غريب»، والحديث قد صححه ابن حبان (٤٧٣٥)، والحاكم (٢/ ٦٤).

والثالث: برقم (٣٥٠٤) استغربه؛ لأنه من رواية الحارث الأعور وهو كذاب.

والرابع: برقم (٣٦٨٩) قال الترمذي: «حسن صحيح»، وقد صححه ابن حبان (٧٠٨٦)، والحاكم (١/ ٣١٣ و٣/ ٢٨٥).

والخامس: برقم (٣٦٩٠) وقال الترمذي: «حسن صحيح»، وقد صححه ابن حبان (٦٨٩٢).

والسادس: برقم (٣٧٧٤) وقال الترمذي: «حسن غريب إنما نعرفه من حديث

الحسين بن واقد»، وقد صححه ابن خزيمة (١٤٥٦) و(١٨٠١) وابن حبان (٦٠٣٨) و(٦٠٣٩)، والحاكم (١/ ٢٨٧ و٤/ ١٨٩).

فلينتبه المحرران إلى أن النقاد لا يحكمون لأول وهلةٍ، بل يوازنون ويقارنون وينظرون إلى صنيع مَن قبلهم، ويفتشون حديث الراوي قبل أن يحكموا. أما العجلة والمجازفة فهي ليست من صنيع الأئمة السابقين.

فاتقوا الله وقولوا قولًا سديدًا

* * *

٣٨٨- (٤٧٢٧ تحرير) علي بن حَوْشَب، بالمهملة ثم المعجمة، وزن جَعْفَر، أبو سليمان الدمشقي: لا بأس به، من الثامنة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وثقه دُحَيْم، وذكره ابن حبان في «الثقات» ولا نعلم فيه جرحًا».

❀ أقول: هذه عجيبة من العجائب وإغراب في القول غريب، فإنما قال دحيم: «لا بأس به» (انظر: تهذيب الكمال ٥/ ٢٤٥ الترجمة ٤٦٥١ ط٩٨، وتهذيب التهذيب ٧/ ٣١٥)، وقد اعتمد الذهبي هذا القول في الكاشف (٢/ ٣٩ الترجمة ٣٩٠٩) فقال: «قال دحيم: لا بأس به».

* * *

٣٨٩- (٤٧٣٠ تحرير) علي بن داود بن يزيد القَنْطَري، بفتح القاف وسكون النون الأدَمي: صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة اثنتين وسبعين. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، فقد روى عنه جمع من الثقات، ووثقه الخطيب، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ولا يعلم فيه جرح».

❀ أقول: إنما أنزله الحافظ ابن حجر إلى هذا؛ لأن الذهبي أورده في «**الميزان**» (٣/ ١٢٦ الترجمة ٥٨٣٧)، وقال: «صالح الحديث، روى عن سعيد بن أبي مريم،

ولكنه روى خبرًا منكرًا، فتكلم فيه لذلك». وقال سبط ابن العجمي في حاشيته على الكاشف (٢/ ٣٩ الترجمة ٣٩١٢): «روى خبرًا منكرًا، تكلم فيه لذلك».

وليس له في الكتب الستة سوى حديث واحد عند ابن ماجه برقم (٧٤٧) وهو حديث معلول. (انظر: العلل لابن أبي حاتم ص١٤٨). فالحافظ ابن حجر لا يضع شيئًا اعتباطًا؛ بل يضعه بعد الموازنة والمقارنة وسبر أقوال النقاد.

* * *

٣٩٠- (٤٧٥٤ تحرير) علي بن أبي طلحة: سالم، مولى بني العباس سكن حِمْص، أرسل عن ابن عباس ولم يره، من السادسة صدوق قد يخطئ، مات سنة ثلاث وأربعين. م د س ق.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، لكن روايته عن ابن عباس وكعب بن مالك منقطعة، فقد وثقه العجلي، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو داود: هو إن شاء الله في الحديث مستقيم، ولكن له رأي سوء كان يرى السيف (أي: الخروج على أئمة الجور)، وقال يعقوب بن سفيان: روى شعبة وحماد بن زيد، عن بديل بن ميسرة، عن علي بن أبي طلحة وهو ضعيف الحديث ليس بمحمود المذهب.

قلنا: قد تبين أن من ضعفه إنما كان بسبب المذهب، وهو غير قادح فيه، لاسيما في الخروج على أئمة الجور، فقد خرج أكابر المحدثين الثقات مع عبد الرحمن بن الأشعث، وما تكلَّم فيهم أحدٌ إلا بعض المتأخرين. وقد احتج به مسلم في «**صحيحه**»».

❀ أقول: قد تكلم فيه الإمام أحمد، فقال: «له أشياء منكرات» (ضعفاء العقيلي ٣/ ٢٣٤ الترجمة ١٢٣٦)، وهذا القول هو الذي اعتمده الذهبي في الكاشف (٢/ ٤١ الترجمة ٣٩٣١). وقال يعقوب بن سفيان: «ضعيف الحديث منكر، ليس بمحمود المذهب»، وقال مرة: «شاميٌّ ليس هو بمتروك ولا هو حجة». (تهذيب الكمال ٥/ ٢٦٢ الترجمة ٤٦٧٩ ط٩٨ وتهذيب التهذيب ٧/ ٣٤٠).

وهذا كلام لا طائل تحته، فالحكم والنتيجة واحدة، وليس غير تغيير الألفاظ.

* * *

٣٩١- (٤٧٥٦ تحرير) علي بن ظَبْيان، بمعجمة مفتوحة ثم موحدة ساكنة، ابن هلال العَبْسي، بالموحدة، الكوفي، قاضي بغداد: ضعيف، من التاسعة، مات سنة اثنتين وتسعين. ق.

❁ أقول: النص هكذا فيه نقص، سببه تقليدهما لطبعة الشيخ محمد عوامة (ص٤٠٢)، فقد سقطت من النص كلمتان هما: «ثم تحتانية»، ومحلها بعد كلمة: «ساكنة». وهذه الزيادة إحدى فوائد تعدد النسخ.

فانظر بعين الحق واحكم!!!

* * *

٣٩٢- (٤٧٦٢ تحرير) علي بن عبد الله البارِقي الأزديُّ، أبو عبد الله ابن أبي الوليد: صدوق ربما أخطأ، من الثالثة. م ٤.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع من الثقات، وأخرج له مسلم حديثه عن ابن عمر في دعاء النبي ﷺ في السفر، وحسنه الترمذي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن عدي: «لا بأس به».

❁ أقول: هذا التعقب لا معنى ولا قيمة له، فهما لم يخالفا الحافظ في حكمه إنما حذفا من حكمه: «ربما أخطأ»، وهي لازمة هامة نافعة، فالمترجم أخطأ في بعض حديثه من ذلك:

ما أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ٢٧٤)، والطيالسي (١٩٣٢)، وأحمد (٢/ ٢٦ و٥١)، والدارمي (١٤٦٦)، وأبو داود (١٢٩٥)، وابن ماجه (١٣٢٢)، والترمذي (٥٩٧)، والنسائي (٣/ ٢٢٧) وفي الكبرى (٤٧٢)، وابن خزيمة (١٢١٠)، والبيهقي (٢/ ٤٨٧) من طريق شعبة عن يعلى بن عطاء، أنه سمع عليًّا

الأزدي، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «صَلاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ مَثْنَى مَثْنَى».

فقد أخطأ عليٌّ في زيادة: «النهار» فهي لفظة شاذة بلا شك، أعلها أكابر المحدثين. قال النسائي في «**المجتبى**» (٣/ ٢٢٧): «هذا الحديث عندي خطأ» وهو الذي نقله عنه ابن عبد الهادي في التنقيح (٢/ ١٠٣٠مسألة ٢٠١). وقال في الكبرى (١/ ١٧٩ عقيب ٤٧٢): «هذا إسناد جيد، ولكن أصحاب ابن عمر خالفوا عليًّا الأزدي خالفه سالم ونافع وطاوس». وهذا هو النص الذي نقله عنه الزيلعي (نصب الراية ٢/ ١٤٣ - ١٤٤). وأشار أبو داود إلى تفرده كما في التنقيح (٢/ ١٠٣٠). وقال الدارقطني في العلل: «ذكر النهار فيه وهم» (هامش جامع الترمذي ١/ ٥٩٠).

أقول: والحق مع النسائي في تخطئته لعليّ هذا، فإنَّ المتقنين من أصحاب ابن عمر لم يذكروا لفظة: «والنهار».

فقد أخرجه البخاري (٢/ ٣٠)، وفي جزء القراءة خلف الإمام (٢٣١) والنسائي (٣/ ٢٣٣) من طريق القاسم بن محمد، عن ابن عمر.

وأخرجه مسلم (٢/ ١٧٣) من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه.

وأخرجه عبد بن حميد (٨٤٥) من طريق محمد بن عبد الرحمن، عن ابن عمر.

وأخرجه ابن ماجه (١١٧٥) من طريق أبي مجلز عن ابن عمر.

وأخرجه البخاري (٢/ ٦٤)، ومسلم (٢/ ١٧٢)، والنسائي (٣/ ٢٢٧) وفي الكبرى (٢٧٣) من طريق سالم عن ابن عمر.

وأخرجه البخاري (٢/ ٣٠)، ومسلم (٢/ ١٧١)، والنسائي في الكبرى (٤٧٤) من طريق نافع عن ابن عمر.

وأخرجه مسلم (٢/ ١٧٢)، والنسائي (٣/ ٢٢٧)، وفي الكبرى (٤٧٥) وابن خزيمة (١٠٧٢) من طريق طاوس عن ابن عمر.

ولم يذكر أحدٌ منهم لفظة: «والنهار».

لذا قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٢/ ٤٧٩ عقيب ٩٩٤): «أكثر أئمة الحديث أعلوا هذه الزيادة، وهي قوله: «والنهار» بأن الحفاظ من أصحاب ابن عمر لم يذكروها عنه، وحكم النسائي على راويها بأنه أخطأ فيها، وقال يحيى بن معين: مَنْ علي الأزدي حتى أقبلَ منه؟».

بعد هذا العرض أرى أن الحافظ حينما قال: «صدوق ربما أخطأ» أجاد وأفاد ودلل على علم جمٍّ، ونبه وحذر، وأوعب واختصر، وسلم الكثير باللفظ القليل، وما صنعه المحرران إنما هو من الاختصار المخل، والمخالَفة والتعقب بغير الصحيح على الصحيح.

* * *

٣٩٣- (٤٧٦٣ تحرير) علي بن عبد الأعلى الثعلبي، بالمثلثة والمهملة الكوفي: الأحول: صدوق ربما وهم، من السادسة. ٤.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد وثقه البخاري وقال أحمد والنسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال أبو حاتم والدارقطني: ليس بقوي».

❀ أقول: قول الحافظ ابن حجر أدق وأحسن ولا ينبغي أن يتعقب، فهو يجمع أقوال الأئمة. وقد تتبعت أحاديث المُتَرجم في سنن ابن ماجه، فوجدتها كلها ضعيفة، وهي: (٦٤٨) و(١٥٥٤) و(٢٨٨٤).

أما أحاديثه التي في جامع الترمذي فهي خمسة:

الأول: برقم (١٣٩) استغربه؛ لأن فيه مسة الأزدية وهي مجهولة الحال.

والثاني: برقم (٨١٤) استغربه؛ لانقطاعه.

والثالث: برقم (١٠٤٥) استغربه.

والرابع: برقم (٢٦٣٣) استغربه؛ لأن فيه مجهولين.

والخامس: برقم (٣٠٥٥) قال عنه: «حسن غريب».

بعد هذا فلا أرى الاعتراض على الحافظ في حكمه إلا من التكلف.

* * *

٣٩٤- (٤٧٦٥ تحرير) علي بن عبد الرحمن بن محمد بن المغيرة المخزومي مولاهم، المِصْري، لقبه عَلَّان، بفتح المهملة وتشديد اللام، وكان أصله من الكوفة: صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة اثنتين وسبعين. س.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، فقد روى عنه جمع من الثقات، منهم: ابن أبي حاتم، وقال: «صدوق»، وهو مثل أبيه يستعمل هذا التعبير لشيوخه الذين يرتضيهم فيروي عنهم، ووثقه ابن يونس، وهو الأعلم بأهل بلده، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ولا يعرف فيه جرح».

❀ أقول: بل هو صدوق، كما قال الحافظ، وعليهما في تعقبهما أمران:

الأول: زعما أن عبد الرحمن بن أبي حاتم يقول: «صدوق» في ثقات شيوخه. وهذا غلط محض، بل يخالف ما كتبه هو عن منهجه ويخالف ما نقلاه هما عنه في مقدمتهما للتحرير.

فقد جعل عبد الرحمن بن أبي حاتم الرواة على أربعة أصناف:

١- الثقة أو المتين الثبت، فهذا ممن يحتج به.

٢- صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه. (الجرح والتعديل ٢/ ٣٧). وقد نقلاه في مقدمتهما (١/ ٤٢)، فعلى هذا يَبطل ما زعماه.

الثاني: نقلا عن ابن يونس توثيقه مطلقًا، وهذا من اقتطاع النصوص المحيل

للمعنى والمغير للقصد، فإنما قال ابن يونس: «كان ثقة حسن الحديث» (تهذيب التهذيب ٧/ ٣٦١) ونقل الدكتور كلام ابن يونس في تعليقه على تهذيب الكمال ٥/ ٢٨١ الترجمة ٤٦٩٠ ط٩٨).

* * *

٣٩٥- (٤٧٦٩ تحرير) علي بن عثمان بن محمد بن سعيد النُّفَيْلي، بنون وفاءٍ، مصغر الحرَّاني: لا بأس به، من الحادية عشرة، مات سنة اثنتين وسبعين. س.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، فقد روى عنه جمع من الثقات، منهم النسائي، وقال: ثقة، ووثقه مسلمة بن قاسم الأندلسي، وذكره ابن حبان في «الثقات» ولا نعلم فيه جرحًا».

❀ أقول: لكن قال النسائي في موضع آخر: «لا بأس به» (تهذيب الكمال ٥/ ٢٨٥ الترجمة ٤٦٩٦ ط٩٨، وتهذيب التهذيب ٧/ ٣٦٤).

وقال الذهبي في الكاشف (٢/ ٤٤ الترجمة ٣٩٤٥): «صدوق»، وكل هذا يرجح ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر؛ بل إن من منهجه: أن يَحكُمَ على الراوي بحكم يَشمل أقوال الأئمة النقاد.

* * *

٣٩٦- (٤٧٧٢ تحرير) علي بن علقمة الأَنْماري، بفتح الهمزة وسكون النون، الكوفي: مقبول، من الثالثة. ت س.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول، تفرد بالرواية عنه سالم بن أبي الجَعْد، وذكره ابن حبان في «الثقات» و«المجروحين»، وقال: منكر الحديث ينفرد عن علي بما لا يشبه حديثه. وقال البخاري: في حديثه نظر».

❀ أقول: قول الحافظ ابن حجر أدق وأولى، وأتم وأحسن، وأشمل لأقوال الأئمة النقاد.

فقد قال ابن عدي في «**الكامل**» (٥/ ١٨٤٨ طبعة دار الفكر و٦/ ٣٥٠ طبعة أبي سنة): «لا أرى بحديث علي بن علقمة بأسًا».

وليس له في الكتب الستة وملحقاتها سوى حديث واحد في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَٰجَيۡتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيۡ نَجۡوَىٰكُمۡ صَدَقَةٗۚ﴾ [المجادلة ١٢].

أخرجه الترمذي في الجامع (٣٣٠٠)، والنسائي في خصائص علي (١٥٢) قال الترمذي: «حسن غريب». وقد صححه ابن حبان (٦٩٤١) و(٦٩٤٢).

وله شاهد عند الطبري في «**تفسيره**» (٢٨/ ٢٠)، والحاكم (٢/ ٤٨٢) قال عنه الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين»، ولم يتعقبه الذهبي، وهو في «**أسباب النزول للواحدي**».

ومن تناقضات الدكتور بشار، أن له في هذا الراوي ثلاثة أقوال مختلفة:

فقد قال في تعليقه على جامع الترمذي (٥/ ٣٣٠): «علي بن علقمة الأنماري: منكر الحديث».

وقال في تعليقه على تهذيب الكمال (٥/ ٢٨٦ الترجمة ٤٦٩٨ ط٩٨): «وقال ابن حجر في «**التقريب**»: مقبول. قال بشار: بل ضعيف».

وقال في التحرير: «مجهول».

هُوَ نَفْسُهُ الـرَّاوِي تُغَيِّرُ وَصْفَـهُ ... فَـلِأَيَّـــةٍ تَـتَـغَـيَّـرُ الْأَقْـــوَالُ

هَذَا الْكِتَابُ مُنَاقِضٌ فِـي حُكْمِهِ ... ذَاكَ الْكِـتَـابَ فَـتَـكْـثُـرُ الْأَعْـمَـالُ

وَأَمِلْتُ مِنْ صِغَرِي أُشَاهِدُ مُنْصِفًا ... فَكَـبِـرْتُ لَـكِـنْ ضَـاعَـتِ الْآمَـالُ

على أن الشيخ محمد عوامة، قال في تعليقه على الكاشف (٢/ ٤٤ الترجمة ٢٩٤٧): «وقال في التقريب (٤٧٧٢): «مقبول»، ولو قال: صدوق لكان أولى».

هكذا قال مع أن في قوله ما فيه.

* * *

٣٩٧- (٤٧٧٦ تحرير) علي بن عمرو بن الحارث بن سَهْل الأنصاريُّ أبو هُبَيْرة، بهاء وموحدة، مصغَّر، البغدادي: صدوق له أوهام من العاشرة، مات أول سنة ستين. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع منهم: ابن أبي حاتم، وقال: سمعت منه مع أبي، ومحله الصدق. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: ربما أغرب. أما قول المؤلف: (له أوهام) فكأنه استفادها من قول ابن قانع: «فيه ضعف، ووجدت له حديثًا منكرًا جدًّا».

❀ أقول: هذا تعقب لا يغير شيئًا، فالنتيجة واحدة وإنما أخذا على الحافظ قوله: «له أوهام» وقوله هذا لابد منه لتجنب أوهامه، وللترجيح عند الاختلاف؛ لذا جاءت عبارة الذهبي في الكاشف (٢/ ٤٥ الترجمة ٣٩٥٠): «وُثِّقَ وله غرائب».

وليس للمترجم له في الكتب الستة سوى حديث واحد عند ابن ماجه برقم (١٠٥٤). قال الدكتور بشار في تعليقه (٢/ ٢٦٧): «إسناده صحيح» فتناقض، ومثل هذا في ابن ماجه كثير جدًّا، لو أردت أن أتتبعه عليه لحصل لي به مجلدات.

* * *

٣٩٨- (٤٧٨٠ تحرير) علي بن عيسى بن يزيد البغدادي الكَرَاجِكي بفتح الكاف وكسر الجيم التي بعد الألف، وقد تبدل شينًا: مقبول من الحادية عشرة، مات سنة سبع وأربعين. ت.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع من الثقات منهم: الترمذي، وابن خزيمة، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال الخطيب: ما علمت من حاله إلا خيرًا».

❀ أقول: لعل الحافظ قال فيه هذا الحكم، لصنيع الترمذي في أحاديثه، فليس له في جامع الترمذي سوى خمسة أحاديث:

الأول: برقم (٤٧٩)، قال فيه: «غريب، وفي إسناده مقال: فائد بن عبد الرحمن يضعف في الحديث».

والثاني: برقم (٧٣٥م)، وفيه علة.

والثالث: برقم (١٦٠٩)، سكت عنه الترمذي.

والرابع: برقم (١٧٩٧)، قال عنه الترمذي: «حسن صحيح»، وهو متابع فيه.

والخامس: برقم (٢٠٠١)، قال عنه: «حسن غريب».

فالحافظ لا يحكم جزافًا، إنما يتأنى ويتروى، حتى يخلص بحكم دقيق.

* * *

٣٩٩- (٤٧٩٢ تحرير) علي بن محمد بن أبي الخَصِيب، بفتح المعجمة وكسر المهملة القرشي، الكوفي: صدوق ربما أخطأ، من العاشرة مات سنة ثمان وخمسين. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع منهم: ابن أبي حاتم، وقال: محله الصدق، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: ربما أخطأ، فكل راوٍ ربما يخطئ، وهي على كل حال تفيد القلة».

❀ أقول: هذه من ديدن المحررين، فهما يرومان التعقب، وإن كان الكلام غير صحيح، فإن الحكم واحد، وإنما أخذا على الحافظ قوله: «ربما أخطأ» وهي نافعة جدًّا للاحتراز عن أوهام هذا الراوي، والاستفادة منها عند التعارض.

والمترجم أخطأ في حديث رواه ابن ماجه (٣٤٤٦) عنه، قال: حدثنا وكيع عن أيمن بن نابل، عن امرأةٍ من قريش - يقال لها كلثم -، عن عائشة، قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالْبَغِيضِ النَّافِعِ ؛ التَّلْبِينَةِ... الحديث».

فهذا الحديث مما أخطأ فيه علي بن أبي الخصيب، وقد خالفه الثقات في ذلك فقد رواه الإمام أحمد في المسند (١٣٨/٦) عن وكيع، عن أيمن بن نابل عن أم كلثوم.

والإمام أحمد يقدم في الرواية على مثل علي بن محمد؛ لاسيما أنه توبع على ذلك، فقد رواه هو في المسند (٦/ ٧٩ و١٥٢) من طريق أبي أحمد الزبيري عن أيمن بن نابل، وهي موافقة لروايته السابقة عن وكيع.

ورواه النسائي في الكبرى (٧٥٧٤) من طريق عيسى بن يونس، عن أيمن بن نابل.

فهاتان متابعتان نازلتان للإمام أحمد، مما يستدل به على خطأ المترجم.

وقد غفل الدكتور بشار في تعليقه على ابن ماجه (٥/ ١٢١) عن هذه العلة.

بعد هذا تعلم أن قول الحافظ تحقيق دقيق، واستقراء ناتج عن دراسة ما قيل في الراوي وما رواه.

وقد فتشت عن أحاديثه في سنن ابن ماجه، فوجدتها سبعة:

حديثان ضعيفان: (٣٥٣١) و(٣٥٤٣).

وأربعة أحاديث صحيحة، توبع عليها: (٣٤٨٣) و(٣٤٩٤) و(٣٥١٢) و(٣٥١٥).

وحديثه السابع، هو الذي أخطأ فيه، كما فصلته.

* * *

٤٠٠- (٤٨١٥ تحرير) علي بن يزيد بن رُكَانة بن عبد يزيد المُطّلبي: مستور، من الرابعة. د ق.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، تفرد بالرواية عنه ابناه عبد الله ومحمد فقط، وذكره ابن حبان وحده في «الثقات»، وقال البخاري: لم يصح حديثه».

❀ أقول: هذا كما قيل قديمًا: «وفسر الماء بعد الجهد بالماء». فالحافظ لا يفرق بين مجهول الحال، وبين المستور، كما نص عليه في النزهة (ص٥٢، ومقدمة التقريب ١/ ٢٥ طبعة مصطفى عبد القادر عطا).

٤٠١- (٤٨٢٣ تحرير) عمار بن سَعْد القَرَظ، بفتح القاف والراء بعدها ظاء معجمة، المؤذن: مقبول، من الثالثة، ووهِمَ من زعم أن له صحبة. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع وذكره ابن حبان في «الثقات»».

❀ أقول: الحق مع ابن حجر، إذ لم يؤثر في الراوي توثيق، سوى ذكر ابن حبان له في الثقات (٥/ ٢٦٧)، وهو مشهور بتوثيق المجاهيل.

ثم إن المحررين لم يذكرا قول أبي الحسن في تليينه للمتَرجم، إذ ساق له حديثًا في كتابه النافع الماتع «**بيان الوهم والإيهام**» (٣/ ٣٤٧ عقيب ١٠٩٢) من رواية عبد الرحمن بن سعد بن عمار القرظ، عن أبيه، عن آبائه، فقال: «اعلم أن علته هي أن عبد الرحمن المذكور، وأباه وجده، كلهم لا تعرف له حال».

هكذا أهملا قول هذا الإمام الجهبذ - مع زعمهما التحرير - ولعل قول ابن القطان، هو الذي جعل الحافظ يقول في المترجم له هذا الحكم، فإن من شرطه أن يحكم على كل راوٍ بما يجمع بين أقوال النقاد، وهذا هو العدل والإنصاف.

وقد فتشت عن أحاديث المترجم له في سنن ابن ماجه، فوجدت الدكتور المحرر بشارًا، قد أغرب فيها!

فحديثه الأول برقم (٧١٠)، نقل تضعيف سنده عن البوصيري (وهو في مصباح الزجاجة ١/ ١٥٣).

وحديث (٧٣١)، ضعف سنده، وذكر من علله المترجم.

وحديث (١١٠١)، وهو من طريق عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد.

وأغرب الدكتور بشار، فقال (٢/ ٣٠٤): «إسناده ضعيف، لضعف عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد القرظ، وأبوه وجده مجهولان».

وحديث (١١٠٧) هو كسابقه، وقال الدكتور المحرر: «إسناده ضعيف لضعف عبد الرحمن بن سعد، وأبوه وجده مجهولان»!

وحديث (٢٧٧) كذلك.

وحديث (١٢٨٧) كذلك.

وحديث (١٢٩٤) كذلك.

وحديث (١٢٩٨) كذلك.

وحديث (٣١٥٦) كذلك.

فالدكتور المحرر قد حكم عليه بالجهالة في سبعة مواضع، وهنا في «**التحرير**» حكم عليه بأنه صدوق حسن الحديث. فأي تحرير هذا الذي تزعمانه؟

* * *

٤٠٢- (٤٨٢٦ تحرير) عمار بن سيف الضَّبّي، بالمعجمة ثم الموحدة أبو عبد الرحمن الكوفي: ضعيف الحديث، عابدٌ، من الثامنة، إلا أنه قديم الموت، مات بعد الستين. ت ق.

❀ أقول: دأب المحرران على نقل طبعة الشيخ عوامة، بكل ما فيها من صحيح وسقيم. وهذه الترجمة إحدى التراجم التي أخذها المحرران من تقريب عوامة (ص٤٠٧) على علاتها من غير إمعان للفكر، وهذا أمر ضروري لمن يروم التحرير.

فقد أثبتا طبقته من «الثامنة»، والصواب أنه من الطبقة «التاسعة»، كما ثبت ذلك في مخطوطة ص(الورقة: ١٣٨ أ)، ومخطوطة ق (الورقة: ١٦٨ ب)، وفي مطبوعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٤٧ الترجمة ٤٤٣) وفي مطبوعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٧٠٧ الترجمة ٤٨٤٢) والدليل على ذلك: أنَّ أهل هذه الطبقة، فما بعدها كانت وفاتهم بعد المائتين، كما نص عليه الحافظ في مقدمته (١ / ٢٦ طعطا). ولذا نبه على أنه قديم الموت - كما تعهد ببيان ذلك - وأنه تُوفي بعد الستين والمائة.

فأي تحرير هذا الذي يزعمانه؟! وهما لم يكتفيا بمسخ أحكام الحافظ ابن حجر حتى وصل الأمر إلى نص تقريبه، **فإنا لله وإنا إليه راجعون**.

* * *

٤٠٣- (٤٨٢٧ تحرير) عمار بن شُعَيْث، آخره مثلثة، ابن عبيد الله العَنْبَري، بنون وموحدة: مقبول، من الثامنة. د.

❀ أقول: كتبا في الحاشية: «**في الأصل والمطبوع: عبد الله، وما أثبتناه من التهذيبين**».

وقد جاء على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف: (٢/ ٤٧ الترجمة ٤٤٥)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا: (١/ ٧٠٧ الترجمة ٤٨٤٣).

فهل أنتما اللذان أثبتما الصواب من التهذيبين أم الطبعات السابقة؟

* * *

٤٠٤- (٤٨٢٨ تحرير) عمار بن طالوت بن عَبَّاد الجَحْدري، بجيم ثم حاء ساكنة: ثقة، من الحادية عشرة. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع وذكره ابن حبان وحده في «الثقات»».

❀ أقول: الحق مع ابن حجر، فليس كل من ذكره ابن حبان في الثقات ينزل إلى: «صدوق». وللمترجم حديث واحد في الكتب الستة عند ابن ماجه برقم (٩٠٥) في التشهد، وهو في الصحيحين (البخاري ٤/ ١٧٨ ومسلم ٢/ ١٦).

وقد قال الدكتور بشار في تعليقه على ابن ماجه (٢/ ١٧٠): «إسناده صحيح» مع أنهما أنزلاه في «**التحرير**» إلى: «صدوق حسن الحديث» فأوقعا نفسيهما بالتناقض.

* * *

٤٠٥- (٤٨٢٩ تحرير) عمَّار بن أبي عمَّار، مولى بني هاشم، أبو عمر ويقال: أبو عبد الله: صدوق ربما أخطأ، من الثالثة، مات بعد العشرين. م ٤.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وثقه أحمد بن حنبل، وأبو زرعة الرازي، وأبو حاتم، وأبو داود، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن شاهين في «الثقات»، وكذا ابن حبان، وقال: «كان يخطئ»، فأخذها منه المصنف، ثم أنزله إلى مرتبة «الصدوق»، وهذا عجيب منه - رَحِمَهُ اللهُ - فما علمنا في الرجل كلامًا سوى أن شعبة تكلم فيه، وقد قال أحمد: ثقة ثقة فكان ماذا؟».

❀ أقول: هذا تعسف وتعجل لا داعي لهما، فإنما قال أبو زرعة وأبو حاتم: «ثقة، لا بأس به» (تهذيب الكمال ٥/ ٣١٥ الترجمة ٤٧٥٦ ط٩٨، وتهذيب التهذيب ٧/ ٤٠٤) فلم يطلقا توثيقه، وذلك ينزله.

ثم إن البخاري قال عنه: «لا يتابع»، ونقل عن شعبة أنه كان يتكلم فيه (التاريخ الصغير ١/ ٢٩).

إضف إلى ذلك قول ابن حبان (٥/ ٢٦٧): «يخطئ»، وقول النسائي: «لا بأس به».

فهو صدوق؛ وإضافة لفظة: «ربما أخطأ»، مهمة لابد منها، فقد أخطأ في بعض حديثه: منه ما أخرجه ابن سعد (٢/ ٣١٠)، وابن أبي شيبة (١٤/ ٢٩١) وأحمد (١/ ٢٢٣ و٢٦٦ و٢٧٩ و٢٩٤ و٣١٢ و٣٥٩)، ومسلم (٧/ ٨٩ رقم ٢٣٥٣)، والترمذي (٣٦٥٠)، وفي «**شمائل النبي**» (٣٨١ بتحقيقنا)، وأبو يعلى (٢٤٥٢ و٢٦١٤)، والطحاوي في «**شرح المشكل**» (١٩٤٤)، والطبراني في «**الكبير**» (١٢٨٤٢ و١٢٨٤٣ و١٢٨٤٤)، والبيهقي في «**السنن**» (٦/ ٢٠٧)، وفي «**دلائل النبوة**» له (٧/ ٢٤٠) من طريق عمار بن أبي عمار، مولى بني هاشم، قال: سمعت ابن عباس، يقول: «تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُوَ ابْنُ خَمْسٍ وَسِتِّينَ».

فهذا الحديث عدَّ من أغلاط المترجم، فالمتقنون من أصحاب ابن عباس رووا عنه أن النبي ﷺ توفي وهو ابن ثلاث وستين، منهم: عكرمة بن عمار وعمرو ابن دينار، وعروة بن الزبير، وغيرهما، وقد ساق البخاري في «**تأريخه الصغير**» (١/ ٢٧ - ٢٩) رواياتهم، ليدلل على خطأ المترجم.

ثم ساق رواية عمار بن أبي عمار، وقال: «ولا يتابع عليه، وكان شعبة يتكلم في عمار» (التاريخ الصغير ١/ ٢٩).

وقال ابن كثير في «**السيرة**» (٤/ ٥١٥): «ورواية الجماعة عن ابن عباس في ثلاث وستين أصح، فهم أوثق وأكثر، وروايتهم توافق الرواية الصحيحة عن عروة، عن عائشة، وإحدى الروايتين عن أنس، والرواية الصحيحة عن معاوية»، وقد سبقه إلى هذا البيهقي في «**دلائل النبوة**» (٧/ ٢٤١) فقد قال بعد أن ساق الروايات: «رواية الجماعة عن ابن عباس في ثلاث وستين أصح، فهم أوثق وأكثر. . .».

والصحيح المشهور أن النبي ﷺ توفي وهو ابن ثلاث وستين سنة، وهو الذي عليه جمهور أهل العلم، وانظر لزامًا كلام ابن عبد البر في «**التمهيد**» (٣/ ٩ - ٢٧)، وكلام الحافظ ابن حجر في الفتح (٨/ ١٥٠ - ١٥١).

بعد هذا العرض لا ينبغي أن يستهان بكلام الحافظ، فهو تحقيق ناتجٌ عن دراسة مستفيضة.

* * *

٤٠٦- (٤٨٣٢ تحرير) عمار بن محمد الثوري، أبو اليقظان الكوفي ابن أخت سفيان الثوري، سكن بغداد: صدوق يخطئ، وكان عابدًا، من الثامنة، مات سنة اثنتين وثمانين. م ت ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وثقه ابن معين، وعلي بن حُجْر وأبو معمر القطيعي، وابن سعد، وقال البخاري: كان أوثق من سيف (أخيه)، وقال في موضع آخر: شعبة يتكلم فيه، ولكن نحن نروي عنه وذكره ابن شاهين في «الثقات». وقال

أبو حاتم: ليس به بأس يكتب حديثه. وقال سفيان الثوري: إن نجا أحد من أهل بيتي فعمار. وقال أبو زرعة والجوزجاني: ليس بالقوي. وانفرد ابن حبان فضعفه، وقال: «كان ممن فحش خطؤه وكثر وهمه حتى استحق الترك من أجله» وهذه مغالاة مدفوعة بتوثيق الأئمة له، بَلْهَ إخراج مسلم له في «الصحيح»».

❀ أقول: لا أدري كيف لم يعتبرا بكثير من الجرح، وأهملاه وأخفياه - سامحهما الله.

وقد أطلقا توثيق ابن معين، وقد قال في رواية: «لم يكن به بأس» (تهذيب الكمال ٥/ ٣١٦ - ٣١٧ الترجمة ٤٧٥٩ ط٩٨).

وأما قولهما: «قال البخاري: كان أوثق من سيف»، فهذا ليس من قول البخاري فالنقل الدقيق ما نقله المزي (٥/ ٣١٦ - ٣١٧ الترجمة ٤٧٥٩ ط٩٨)، قال: «وقال البخاري: قال لي عمرو بن محمد: حدثنا عمار بن محمد أبو اليقظان، وكان أوثق من سيف».

ثم إن هذا النص لا يستفاد منه توثيقٌ؛ فإن سيفًا هذا كذاب كما نص عليه ابن معين (تهذيب الكمال ٥/ ٣١٦ - ٣١٧ الترجمة ٤٧٥٩ ط٩٨).

ثم نقلا عن البخاري: «وقال في موضع آخر: شعبة يتكلم فيه، ونحن نروي عنه». فالبخاري لم يقل هذا في شيء من كتبه، إنما نقله الترمذي في علله الكبير عنه (والنسخة المطبوعة من هذا الكتاب، فيها نقول كثيرة غير دقيقة يخيل إلى القارئ أنها غير متقنة) ثم أين رواية البخاري عنه؟!

ثم إنهما أهملا قول إمام المعللين، وشيخ النقاد أبي الحسن الدارقطني، فقد قال فيه: «متروك».

نقله عنه ابن الجوزي في «**الموضوعات**» (١/ ٣٨٢ و٢/ ٦٩ و٣/ ٢٦٤) وقد أورده ابن الجوزي في «**الضعفاء**» أيضًا.

فعلى هذا يكون من تكلم فيه سبعة: (شعبة، وأبو حاتم، وأبو زرعة والجوزجاني، وابن حبان، والدارقطني، وابن الجوزي) فهل أن ذلك لا يتيح

للحافظ أنْ ينزله إلى رتبة: «صدوق»، ثم إن المتَرجم عُدت له غلطات فأضاف إليها الحافظ: «يخطئ»، فكان ماذا؟

وقد روى له الترمذي حديثين، أحدهما: برقم (٢٤٤٩)، وهو حديث مرفوع، لكنه أعله بالوقف، ورجح الموقوف، وقال أبو حاتم، كما في علل ابنه (٢/ ١٧١ حديث ٢٠٠٧): «الصحيح موقوف، الحفاظ لا يرفعونه».

* * *

٤٠٧- (٤٨٣٨ تحرير) عُمارة بن بِشْر الشامي: مقبول، من التاسعة. س.

تعقباه بقولهما: «بل: مستور، فقد روى عنه أربعة، ولم يوثقه أو يتكلم فيه أحد».

❀ أقول: قولهم: «ولم يوثقه أو يتكلم فيه أحد»، غير دقيق. فقد تكلم فيه العارف بعلل الحديث ورجاله الإمام النسائي.

فقد ساق النسائي في «**المجتبى**» (٨/ ١٦٢)، والكبرى (٩٤٥٨) حديث عمارة بن بشر، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، قال: حدثني أبو إسحاق، قَالَ: حَدَّثني حِمَّانُ، قَالَ «حَجَّ مُعَاوِيَةُ، فَدَعَا نَفَرًا مِنَ الْأَنْصَارِ فِي الْكَعْبَةِ، فَقَالَ: أَنْشُدُكُمْ بِاللَّهِ، أَلَمْ تَسْمَعُوا رَسُولَ اللَّهِ نَهَى عَنِ الذَّهَبِ؟ قَالُوا: اللَّهُمَّ نَعَمْ. قَالَ: وَأَنَا أَشْهَدُ».

ثم ساق في المجتبى (٨/ ١٦٣)، وفي الكبرى (٩٤٦٠) بسنده إلى يحيى بن حمزة، قال: حدثنا الأوزاعي، قال حدثني يحيى، قال حدثني حمان، قال: حج معاوية. . . (هكذا بإسقاط أبي إسحاق).

ويحيى بن حمزة ثقة، كما في التقريب (٧٥٣٦)، أخرج له الجماعة، لكن النسائي ماذا قال؟ قال: «عمارة أحفظ من يحيى، وحديثه أولى بالصواب» (المجتبى ٨/ ١٦٣ وقد تحرف النص في الكبرى). فالنسائي جعله أحفظ من يحيى بن حمزة الثقة، فهو توثيق منه - رَحِمَهُ اللهُ. وعلى هذا فإن قولهما: «ولم يوثقه أو يتكلم فيه أحد» قول بلا تتبع، فيه ما فيه.

نسأل الله معرفة الحق والنطق به

٤٠٨- (٤٨٨٦ تحرير) عمر بن حَيّان، بالتحتانية، الدمشقي: مجهول من السابعة. ت (ق).

❀ أقول: هكذا جعلا رقم ابن ماجه بين هلالين، وقالا في الحاشية: «**إضافة منا، يظهر أن المؤلف سها عنها، وحديثه عند ابن ماجه (١٠٥٥) و(١٠٥٦)**».

أقول: هذا من تجنيهما على الحافظ ابن حجر، ولو أنهما أحسنا الظن به، فبحثا ودققا، لما وقعا فيما وقعا به، فإن ابن حجر لم يسه عن رقم ابن ماجه بل كتبه انظر على سبيل المثال: طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٥٤ الترجمة ٤١٢)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٧١٥ الترجمة ٤٩٠٢). فهل أن إضافة رقم ابن ماجه (ق) منكما أم من النسخ المطبوعة؟!!

❀ ❀ ❀

٤٠٩- (٤٨٩٢ تحرير) عُمَر بن الدَّرَفْس، بفتح المهملة والراء وسكون الفاء، الغساني، بالمعجمة والمهملة، الدمشقي، ويقال: اسمه عمرو، من الثامنة. ق.

هكذا حرفا النص. وقالا: «لم يذكر له مرتبة، وهو: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع، وقال أبو حاتم: صالح ما في حديثه إنكار، وذكره ابن حبان في «الثقات»».

❀ أقول: بل ذكر له رتبة فقال: «مقبول، من الثامنة» (انظر: طبعة عبد الوهاب ٢/ ٥٤ الترجمة ٤١٩).

وما جرهما إلى هذا المنزلق إلا تقليد الشيخ محمد عوامة؛ فالحكم ساقط من طبعته (ص٤١٢)، وهذا التعليق قال بنحوه عوامة هناك.

ثم ألم ينتبه الدكتور بشار، إلى ما خطه قلمه - عن هذا الراوي - إذ قال في تعليقه على تهذيب الكمال (٥/ ٣٤٦ الترجمة ٤٨١٨ هامش ٢ ط٩٨): «وقال ابن الجنيد عن ابن معين: لا أعرفه (سؤالاته: ٤١)، وقال ابن حجر في التقريب: مقبول». ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ثم ليس للمتَرجم له في الكتب الستة سوى حديث واحد عند ابن ماجه (٣٢٧٦) وهو حديث ضعيف.

* * *

٤١٠- (٤٩١٤ تحرير) عُمَر بن سهل بن مروان المازني، التميمي بصريٌّ سكن مكة: صدوق يخطئ، من التاسعة. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع من الثقات، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: ربما أخطأ، وقال العقيلي: يخالف في حديثه. وقال الذهبي: صدوق وهم في إسناد!».

❀ أقول: لا قيمة لهذا التعقب، فالنتيجة واحدة، وابن حبان، والعقيلي والذهبي؛ قد أشاروا جميعًا إلى أوهامه، فهي لازمة كي يتنبه الباحث الفهم إلى أخطائه ويُنتفع بها عند المعارضة.

وليس للمتَرجم له في الكتب الستة سوى حديث واحد، أخرجه ابن ماجه (٣٤٥١)، وقد حسن البوصيري إسناده (مصباح الزجاجة ٢/٢٠٩) وفيه عنعنة الحسن البصري، وهو مدلس.

* * *

٤١١- (٤٩٦٦ تحرير) عُمَر بن محمد بن عبد الله بن المهاجر الشُّعَيثي بمعجمة ثم مهملة ومثلثة، مصغر: مستور، من السابعة. قد.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، فقد روى عنه اثنان فقط ولم يوثقه أحد، وروى حديثًا منكرًا في ذم غيلان لا يصح».

❀ أقول: لا داعي لهذا؛ فالحافظ لا يفرق بين المصطلحين كما نص عليه في النزهة ص٥٢.

* * *

٤١٢- (عقيب ٤٩٩١) عمرو بن أم مكتوم: هو ابن زائدة يأتي.

هذه الإحالة ساقطة من طبعتهما لسقوطها من أصلهما الوحيد (طبعة الشيخ محمد عوامة)، وهي ثابتة في مخطوطة ص(الورقة: ١٤٣ أ)، ومطبوعة الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٦٦ عقيب الترجمة ٥٣٨)، ومطبوعة مصطفى عبد القادر (١/ ٧٢٩ عقيب الترجمة ٥٠٠٧).

* * *

٤١٣- (٤٩٩٢ تحرير) عمرو بن بُجْدان، بضم الموحدة وسكون الجيم العامري، بصريٌّ، تفرد عنه أبو قلابة: من الثانية، لا يعرف حاله. ٤.

❁ أقول: وقد أقره المحرران على ذلك، على أن ابن حبان ذكره في «**الثقات**» (٥/ ١٧١)، والعجلي (٢/الترجمة ١٣٦٧)، لذا قال الذهبي في «**الكاشف**» (٢/ ٧٢ الترجمة ٤١٢٩): «وُثق»، وحديثه عند الترمذي (١٢٤) الذي رواه عن أبي ذر مرفوعًا: «إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورُ الْمُسْلِمِ...» صحيح، فقد قال عنه الترمذي: «حسن صحيح».

وصححه ابن خزيمة (٢٢٩٢)، وابن حبان (١٣١١)، والحاكم (١/ ١٧٦) ولم يتعقبه الذهبي.

وقد ضعف الحديث المذكور ابن القطان في «**بيان الوهم والإيهام**» (٣/ ٣٢٧ حديث ١٠٧٣ و٥/ ٢٦٦ حديث ٢٤٦٤)، فتعقبه ابن دقيق العيد بقوله: «ومن العجب كون ابن القطان لم يكتف بتصحيح الترمذي في معرفة حال عمرو بن بجدان مع تفرده بالحديث، وهو قد نقل كلامه «هذا حديث حسن صحيح»، وأي فرق أن يقول: هو ثقة أو يصحح له حديثًا انفرد به. وإن كان توقف عن ذلك لكونه لم يرو عنه أبو قلابة، فليس هذا بمقتضى مذهبه، فإنه لا يلتفت إلى كثرة الرواية في نفي جهالة الحال، فكذلك لا يوجب جهالة الحال بانفراد راو واحد عنه، بعد وجود ما يقتضي تعديله، وهو تصحيح الترمذي». (التعليق المغني ١/ ١٧٧).

٤١٤- (٥٠٤٣ تحرير) عمرو بن أبي سَلَمة التِّنِّيسي، بمثناة ونون ثقيلة بعدها تحتانية ثم مهملة، أبو حفص الدمشقي، مولى بني هاشم: صدوق له أوهام، من كبار العاشرة، مات سنة ثلاث عشرة أو بعدها. ع.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به، فقد ضعفه أحمد، وابن معين، والساجي، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال العقيلي: في حديثه وهم. وما وثقه سوى ابن يونس، وذكره ابن حبان في «الثقات» وإنما أخرج له البخاري ومسلم من روايته عن الأوزاعي، وكان عنده شيء سمعه من الأوزاعي، وشيء عرضه عليه، وشيء أجازه له، فأخرجا مما سمعه منه».

❀ أقول: الرجل من رجال الشيخين، وتضعيفه مخالفة للبخاري ومسلم في أحكامهما.

وقولهما: «ما وثقه سوى ابن يونس» خطأ محض، سببه العجلة والسرعة، فقد وثقه الوليد بن مسلم، كما في «**تهذيب التهذيب**» (٨/ ٤٤) وقال أحمد بن صالح المصري: «كان حسن المذهب» (تهذيب التهذيب ٨/ ٤٣)، وقال الذهبي في الكاشف (٢/ ٧٧ الترجمة ٤١٦٦): «وثقه جماعة».

فاتقوا الله يا أولي الألباب

* * *

٤١٥- (٥٠٥٥ تحرير) عمرو بن عاصم بن عبيد الله الكلابي القيسيُّ أبو عثمان البصري: صدوق في حفظه شيء، من صغار التاسعة مات سنة ثلاث عشرة. ع.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع غفير من الثقات منهم البخاري في «صحيحه»، ووثقه ابن سعد، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن معين: صالح، وفي رواية صدوق. واحتج به مسلم في «الصحيح»،

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال أبو داود: لا أنشط لحديثه. ولا نعلم من أين أتى بقوله: «في حفظه شيء»

❀ أقول: هذا التعقب لا معنى له؛ فالنتيجة واحدة، ثم إن قولهما: «ولا نعلم من أين أتى بقوله: في حفظه شيء». مما يُستغرب منه، لاسيما إذا جاء من عند من يؤلف كتابًا في الجرح والتعديل، وهل نُزِّل إلى رتبة «الصدوق» إلا بسبب شيء خفيف في حفظه. ثم هب أن ذلك ليس هو. فماذا تصنعان بقول أبي داود: «لا أنشط لحديثه»، وقول أبي حاتم: «لا يحتج بعمرو» (حاشية الكاشف ٢/ ٨٠ الترجمة ٤١٧٧).

* * *

٤١٦- (٥٠٦٥ تحرير) عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال: عليٌّ ويقال: ابن أبي شعيرة الهمداني، أبو إسحاق السبيعي، بفتح المهملة وكسر الموحدة: ثقة مكثر عابد، من الثالثة، اختلط بأَخَرَةٍ مات سنة تسع وعشرين ومئة، وقيل قبل ذلك. ع.

تعقباه بقولهما: «قوله: «اختلط بأخرةٍ» ليس بجيد، فإنه لم يختلط، لكنه شاخ ونسي - كما قال الإمام الذهبي - وسمع منه سفيان بن عيينة في حال شيخوخته فروايته عنه غير جيدة، ولذلك لم يخرج الشيخان من طريقه شيئًا عنه.

ولم يصفه المؤلف هنا بالتدليس مع أنه أورده في كتابه «المدلسين» في الطبقة الثالثة، وهم الذين لا تقبل رواياتهم إلا إذا صرحوا بالتحديث من «طبقات المدلسين» صفحة ١٠١، وقال: مشهور بالتدليس، وصفه النسائي وغيره بذلك».

❀ أقول: يستدرك عليهما أمران هنا:

الأول: قد نفيا عنه الاختلاط بقول الذهبي، وقد غمزه بذلك الإمام أحمد وابن معين، وأبو زرعة الرازي. (انظر: تهذيب الكمال ٥ /٤٣١ - ٤٣٤ الترجمة ٤٩٨٩ ط٩٨، وتهذيب التهذيب ٨/ ٦٥ - ٦٧ وانظر: كتاب المختلطين للعلائي ١/ ٩٣، والاغتباط ص٦٤ والكواكب النيرات ١/ ٦٦).

وقد اضطرب الدكتور بشار وتناقض، فقد سبق له أن وصفه بالاختلاط في تعليقاته على ابن ماجه، في الأحاديث (١١٩) و(٤٥٤) و(١٠٣٩) و(١١٤٦) و(٢٠٢٠) و(٢٠٩٧) و(٢٤٤٧).

الثاني: وصفاه بالتدليس والحق معهما فهو يدلس. وقد نقل الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٨/ ٦٦ - ٦٧) بأنه يدلس، وعزى ذلك لجماعة من الأئمة منهم: ابن حبان (٥/ ١٧٧) وحسين الكرابيسي، وشعبة وقد روى أبو إسحاق، عن علي بن ربيعة، قال شهدت عليًّا أتي بدابة ليركبها... إلخ.

وقد روى عبد الرحمن بن مهدي، عن شعبة، قال: قلت لأبي إسحاق: سمعت من علي بن ربيعة؟ فقال: حدثني يونس بن خباب عن رجلٍ عنه (العلل للإمام الدارقطني ٤/ ٥٩ س ٤٣٠).

وانظر تمام التعليق على شمائل النبي ﷺ (ص١٣٧ حديث ٢٣٣) لكن الدكتور بشارًا لم يلتفت لتدليس أبي إسحاق، فصحح له بالعنعنة في تعليقاته على ابن ماجه (١١٩) و(١٣٥) و(١٣٦) و(١٥٣) و(١٥٧) و(٣١٤) و(٤٣٦) و(٤٧٠) و(٥٧٥) و(٥٨١) و(٥٨٢) و(٥٨٣) و(٦٣٢) و(٦٧٥) و(٨٣٠) و(٨٩٩م١) و(٨٩٩م٢) و(٩١٦) و(١٠١٠) و(١٠١٩) و(١٠٨٨) و(١١٧٢) و(١٢٢٥) و(١٣٠٣) و(١٣٦١) و(١٣٦٥) و(١٦٤٥) و(١٨٩٢) و(٢٠٢٠) و(٢٠٢١) و(٢٠٩٧) و(٢٦٠٤) و(٢٧٢٢) و(٢٨٢٨) و(٢٩٢٨) و(٣٣٤٦) مع أنه ضعف له بسبب العنعنة حديث (٧٤١).

وأغرب من ذلك كله وأعجب أنه صحح سند حديث (١٢٣٥) وقال: «قال البخاري (تاريخه ٢/ ٤٦): لم يذكر أبو إسحاق سماعًا من أرقم بن شرحبيل». ثم تعقبه بقوله: «وقول البخاري يشير إلى أن ما رواه أبو إسحاق بطريق العنعنة غير مقبول، وهذا أمرٌ غير مسلم له، فقد روى هو حديثين لأبي إسحاق بطريق العنعنة».

أقول: لو سكت لكان أحسن، فإن صاحبي الصحيحين إنما يرويان من طريق المدلس ما علما صحة سماعه، قال النووي في «**التقريب**» (ص٦٥): «وما كان في

الصحيحين وشبههما عن المدلسين بـ (عن) محمول على ثبوت السماع من جهة أخرى».

مَاذَا يُقَالُ وَقَدْ تَجَاوَزَ حَدَّهُ ... تَحْرِيرُكُمْ، يَا أَيُّهَا الشَّيْخَانِ
لَمْ تَبْقَ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ مَقَالَةٌ ... لَمْ تَهْدِمَاهَا دُونَمَا بُنْيَانِ
أَنْ تَتْرُكَا «التَّقْرِيبَ» غَيْرَ مُحَرَّرٍ ... هَذَا لَعَمْرِيَ غَايَةُ الْإِحْسَانِ

* * *

٤١٧- (٥٠٨٤ تحرير) عمرو بن عِمْران النَّهْدي، أبو السَّوداء الكوفي: ثقة من السادسة. د س.

هكذا حرفا الرقوم. وقالا في الحاشية: «هكذا رقم له برقم النسائي، وحقه أن يرقم له: (عس)، لأن النسائي أخرج له في «مسند علي» حسب».

❀ أقول: ليس هكذا بل ذكره الحافظ على الصواب، انظر على سبيل المثال (٢/ ٧٥ الترجمة ٦٤٣) من طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف وفيها: (د عس) على الصواب، فأين فوارق النسخ؟ وفوارق الطبعات؟

* * *

٤١٨- (٥١٠١ تحرير) عمرو بن أبي قيس الرازي، الأزرق، كوفيٌّ نزل الري: صدوق له أوهام، من الثامنة. خت ٤.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد وثقه ابن معين، وقال أبو داود: لا بأس به، وقال البزار: مستقيم الحديث، وذكره ابن حبان في» الثقات». وقوله: «له أوهام» أخذه من قول أبي داود: «في حديثه خطأ»، وقد مَرَّ أنه قال فيه: «لا بأس به»، وإنما أنزله إلى هذه المرتبة بسبب هذه الأوهام القليلة، وإلا كان وثقه».

❀ أقول: كلام لا معنى له وليس مصيبًا قائلُهُ؛ فالنتيجة واحدة، وإنما اعترضا على قوله: «له أوهام» وهي هامة من أجل أن يتقي الباحث أوهامه وكي ينتفع عند المقارنة والمعارضة. ولذا جاءت عبارة الذهبي في الكاشف (٢/ ٨٦ الترجمة ٤٢١٩): «وثِّق وله أوهام».

٤١٩- (٥١١٥ تحرير) عمرو بن مسلم الجَنَدي، بفتح الجيم والنون اليماني: صدوق له أوهام، من السادسة. عخ م د ت س.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به، فقد ضعفه أحمد، وابن معين في رواية الدوري وعبد الله بن أحمد عنه، ويحيى بن سعيد القطان والنسائي. وابن خراش، وقال ابن الجنيد، عن ابن معين: لا بأس به وقال ابن عدي: «وليس له حديث منكر جدًّا»، وهذا يعني أنه يعتبر به وقال الذهبي: صدوق! روى له مسلم حديثًا واحدًا».

❀ أقول: تعقبهما الدكتور هاشم جميل فقال: «اعتراض التحرير هذا يكاد يكون خاليًا من المعنى، وبيان ذلك: إن الحافظ قد قال عن عمرو بن مسلم: صدوق له أوهام.

فاعترض عليه: بل ضعيف يعتبر به.

وهنا نسأل: هل يظن المعترض بأن قول الحافظ: صدوق له أوهام؛ حكم بالتوثيق؟ إذا كان يظن ذلك فهذا وهم؛ وذلك لأن كلمة: صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به - عند غير ابن معين - كل ذلك ليس نصًا في التوثيق وإنما الحكم به على راوٍ - يعني: كما قال أبو حاتم -: (إنه ممن يكتب وينظر فيه)، قال ابن الصلاح: وهو كما قال؛ لأن هذه العبارة لا تشعر بالضبط فيعتبر حديثه بموافقة الضابطين (تدريب الراوي ١/ ٣٤٣).

إذن فالموصوف بهذا الوصف يعتبر حديثه، وهذا يعني: أن فيه نوع ضعفٍ وإنْ كان يسيرًا محتملًا، ودون الوصف بصدوق ونحوُهُ الوصف بقولهم: صدوق له أوهام، أو صدوق سيئ الحفظ، أو شيخ، فهذه كلها تعني: بأن الراوي الموصوف بها يعتبر حديثه ودون ذلك الوصف بقولهم: صالح الحديث وصدوق إن شاء الله، ومقبول ونحو ذلك.

فالموصوف بهذه أيضًا يكتب حديثه للاعتبار، وينظر فيه ودون ذلك

بقولهم: لين الحديث، وهذه مراتب التضعيف، ومع ذلك فالموصوف بها يكتب حديثه للاعتبار، ودون ذلك من يوصف بأنه ليس بالقوي، فهذا أضعف من الذي قبله، ومع ذلك يعتبر بحديثه. (تدريب الراوي ١/ ٣٤٥).

فهذه مراتب كلها فيها نوع ضعف تتدرج من ضعف محتمل إلى ضعف يسير ينجبر بأدنى جابر، إلى ضعيف يحتاج جبره إلى متابع أو شاهد، وهذا النوع الأخير مراتب بعضها أضعف من بعض وكلها يعتبر بها.

إذا عرفنا هذا فإن الحافظ قد حدد مرتبة الراوي هنا فقال: صدوق له أوهام.

أما المعترض فإنه قال: بل ضعيف يعتبر به، وقد بينت بأن المراتب السابقة كلها فيها نوع ضعف، وكلها يعتبر بها، غاية ما في الأمر أن الضعف في بعضها محتمل، وفي بعضها يسير جدًّا ينجبر بأدنى جابر، وفي بعضها يحتاج إلى متابع.

إذن فأي مرتبة من هذه المراتب يريد بقوله: ضعيف يعتبر به؟! فإن قال: أُريد الضعيف الذي يحتاج جبر ضعفه إلى متابع قلنا: وهذا أيضًا ثلاث مراتب على الأقل: لين الحديث، وليس بالقوي وضعيف ومثله منكر الحديث عند غير العراقي، ومثله واهٍ ضعفوه عند العراقي، فأي هذه المراتب يريد؟

إذن فهذا حكم تعوزه الدقة؛ لأنه لا يعطي مرتبة معينة.

فإن قال: أريد المرتبة الأخيرة فقط. فقوله هذا إذا قرناه بما استدل به على هذا الحكم يكون كارثة؛ وذلك لأن هذا يعني أن المعترض يحكم على الرواة مع أنه لا يعي معاني مصطلحات النقاد وبيان ذلك:

أنه استدل على حكمه بضعف الراوي بقول ابن معين: لا بأس به.

ومعلوم لكل من له أدنى اطلاع في الحديث أن قول ابن معين: لا بأس به توثيق، وإن كان لا يعادل في قوته قوله: ثقة، وإنما يشتركان في مطلق التوثيق؛ وذلك لأن التوثيق مراتب، والتعبير بثقة أرفع عنده من التعبير بلا بأس به.

أما قول ابن عدي فيه: فلا يعد تضعيفًا؛ لأنه قد نفى أن يكون له حديث

منكر جدًا، وليس فيه نص على أن له حديثًا منكرًا على الإطلاق إلا إذا أخذنا ذلك عن طريق المفهوم، وحتى لو أخذنا بهذا فلا يدل على الحكم بتضعيف الراوي؛ لأنه يوجد فرق كبير بين قولهم: منكر الحديث - وهو يدل على تضعيف الراوي عند غير أحمد - وبين قولهم: له حديث منكر، وهذا لا يدل على تضعيف الراوي، وإنما يدل فقط على تضعيف هذا المروي من حديثه وليس كل حديثه.

أما قول الذهبي فيه فلا يعد تضعيفًا، فالذهبي قد صرح في مقدمة الميزان: بأنه لا يذكر فيه من قيل محله الصدق، ولا من قيل فيه: لا بأس به؛ لأن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق (ميزان الاعتدال ١/ ٤).

فإن كان هذا لا يدل على التضعيف المطلق، ومع ذلك وصفه بأنه صدوق فهذا يعني أنه رفع مرتبته عن مرتبة من يقال فيه: محله الصدق (تدريب الراوي ١/ ٣٤٤).

فإذا زاد على ذلك رواية مسلم له، فهذا يعني أن حديثه عنده لا يقل عن مرتبة الحسن، ولذلك حينما ذكر عمرو بن مسلم في الميزان حكم عليه بأنه صالح الحديث.

وأخيرًا فإن الضعيف عند الحافظ ابن حجر، كما ذكره في مقدمة التقريب: مرتبة تعني: أن الراوي لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد في إطلاق الضعف ولو لم يفسر، وقد التزم الحافظ في المقدمة التزامًا عبَّرَ عنه بقوله: «وإني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه وأعدل ما وصف به بألخص عبارة، وأخلص إشارة» (تقريب التهذيب ١/ ٣).

فهل يجد المعترض بعد ما بيناه أدق وأكثر إنصافًا من حكم الحافظ على عمرو بن مسلم الجندي: بأنه صدوق له أوهام؟ وهو نفس حكم الساجي حيث قال فيه: «صدوق يهم»، ونفس حكم الذهبي حيث قال عنه: صدوق روى له مسلم، كما نقله المعترض نفسه عنه، وكما قال هو في الميزان: صالح الحديث.

أو أن المعترض يرى أن الإنصاف يتجلى في الحكم عليه: بأنه ضعيف يعتبر به. مع قول ابن معين فيه: «لا بأس به»، وهو توثيق عنده، وقول أحمد: «صدوق»، وذكره ابن حبان في «**الثقات**»؟ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم» (مدرسة الحديث في اليمن ٢٩١ - ٢٩٣).

* * *

٤٢٠- (٥١٤٨ تحرير) عِمْران بن حُدَيْر، بمهملات، مصغر السدوسي، أبو عبيدة، بالضم، البصري: ثقة ثقة، من السادسة مات سنة تسع وأربعين. م د ت س.

❀ أقول: العجب كل العجب ممن يدعي دراسة كتاب، بل: وتعقب أحكامه ونصه، وهو لا يكاد يعرف منهج مؤلف ذلك الكتاب.

فمعلوم لمن قرأ التقريب قراءة عابرة، أدرك أنه ليس من منهج ابن حجر تكرار الحكم، وهما إنما أثبتاه هكذا مكررًا «ثقة ثقة» تبعًا لأصلهما الأصيل (طبعة الشيخ محمد عوامة ص٤٢٩)، وقد جاء الحكم على الصواب بالإفراد في مخطوطة ص(الورقة: ١٤٧ أ)، ومخطوطة ق (الورقة: ١٧٩ ب) ومطبوعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٨٢ الترجمة ٧١٨).

والأدهى من هذا وذاك أن الدكتور بشارًا في تعليقه على تهذيب الكمال (٥/ ٤١٨ هامش ٢) نقل عن ابن حجر حكمه بأنه: «ثقة» بالإفراد.

ثم إنا نتساءل كيف بمن لم يعرف منهج مؤلف الكتاب، أن يحاكمه في منهجه ويصفه بعدم المنهجية؟؟!

* * *

٤٢١- (٥١٥٤ تحرير) عمران بن داوَر، بفتح الواو بعدها راء، أبو العَوَّام، القطان، البصري: صدوق يهم ورمي برأي الخوارج، من السابعة، مات بين الستين والسبعين. خت ٤.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد، فقد ضعفه أبو داود، والنسائي، والعقيلي، وابن معين في رواية الدوري وابن محرز، وقال

في رواية عبد الله بن أحمد، عنه: صالح الحديث. وقال أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث، وقال البخاري: صدوق يهم. وقال الدارقطني: كان كثير المخالفة والوهم. وقال ابن عدي: وهو ممن يكتب حديثه. (يعني في المتابعات والشواهد). ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات»».

❀ أقول: تعجل المحررين أفسد كتابهما وأخل الثقة بعلمهما؛ إذ لم يكن همهما التدقيق والضبط والإتقان، ولكن كان همهما التعقب ليس غير، فهذه الترجمة أبانت عن كثير من تسرعهما وعدم بحثهما الدقيق، فقد أنزل المحرران المترجم له إلى: «ضعيف» دون أن يجمعا أقوال النقاد ودون أن يسبرا أحاديثه، وهذه هي قاصمة الظهر التي جعلتني أتعقب كتابهما إحياءً لحقٍ طُمسَ، وإنصافًا لعالمٍ حقه بُخس.

فقد أهملا قول عفان بن مسلم فإنه قال عن المتَرجم له: «ثقة» (الكامل ٦/ ١٦٢ طبعة أبي سنة)، وأهملا قول ابن القطان الفاسي إذ قال في كتابه «**بيان الوهم والإيهام**» (٣/ ٦١٤ عقيب ١٤٢٣): «ما بحديثه بأس» وأهملا قول الحاكم في المستدرك (١/ ٤٩٠): «صدوق في روايته» وأهملا توثيق ابن شاهين (١١١١).

زيادة على ما ذكراه من تمشية ابن معين في رواية وأحمد والبخاري وتوثيق العجلي وابن حبان.

أما سبر مرويات هذا الراوي، فالمحرران لم يلقيا لذلك بالًا البتة مع أنهما زعما في المقدمة أنهما تتبعا أحاديث بعض الرواة (مقدمة التحرير ١/ ٤٩).

وقد تتبعت جميع أحاديث المترجم له في جامع الترمذي حسب، فوجدت الأمر على خلاف ما ذهب إليه المحرران، وجملة أحاديث المترجم له هي اثنا عشر حديثًا:

الحديث الأول: برقم (١٣٣٠) وقال عنه الترمذي: «حسن غريب»، وقد حذف الدكتور بشار في طبعته لجامع الترمذي (٣/ ١١) لفظة: «حسن» والحديث صححه ابن حبان (٥٠٦٢)، والحاكم (٤/ ٩٣).

والحديث الثاني: برقم (١٥٣٦) قال عنه الترمذي: «حسن صحيح غريب».

والحديث الثالث: برقم (١٥٧٧) قال عنه الترمذي: «حسن صحيح».

ومن تناقضات الشيخ شعيب أنه علق على هذا الحديث في «**شرح المشكل**» (١١/ ١٤٢ - ١٤٣ حديث ٤٣٥٤) بقوله: «إسناده حسن عمران وهو ابن داور القطان البصري حسن الحديث».

والحديث الرابع: برقم (١٨٢٦) قال عنه الترمذي: «حسن».

والحديث الخامس: برقم (٢١٥٠) قال عنه الترمذي: «حسن غريب».

والحديث السادس: برقم (٢٢٧٥) قال عنه الترمذي: «حسن»، والمترجم له متابع فيه عند الحاكم (٢/ ٣٤٠) وصححه.

والحديث السابع: برقم (٢٤٥٢) قال عنه الترمذي: «حسن غريب».

والحديث الثامن: برقم (٢٤٥٦) قال عنه الترمذي: «حسن صحيح».

والحديث التاسع: برقم (٢٥٣٦) قال عنه الترمذي: «صحيح غريب» وصححه ابن حبان (٧٤٠٠).

والحديث العاشر: برقم (٢٥٤٥) قال عنه الترمذي: «حسن غريب».

والحديث الحادي عشر: برقم (٣٣٧٠) قال عنه الترمذي: «حسن غريب» وصححه ابن حبان (٨٧٠)، والحاكم في المستدرك (١/ ٤٩٠) وقال الحاكم عن المترجم له: «صدوق في روايته»، ولم يتعقبه الذهبي بشيء.

والحديث الثاني عشر: برقم (٣٩٣٤) قال عنه الترمذي: «حسن صحيح».

بعد هذا أرى أن الحق مع الحافظ ابن حجر؛ فالمترجم له صدوق حسن الحديث ولعل من أنزله إلى دون ذلك بسبب أوهام يسيرة لم تقدح في جملة ما رواه؛ لذلك قال الحافظ: «صدوق يهم»، فهو قول صحيح يجمع بين أقوال الأئمة النقاد.

أما قول المحررين فهو قول بلا جمع، وإخبار من غير سمع، نسأل الله العافية وحسن الختام.

* * *

٤٢٢- (٥١٩٧ تحرير) عَنْبَسَة، بفتح أوله ثم نون ساكنة ثم موحدة ومهملة مفتوحتين، ابن الأزهر الشَّيباني، أبو يحيى، الكوفي قاضي جرجان: صدوق ربما أخطأ، من العاشرة. س.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع من الثقات، وقال أبو حاتم وابن معين وأبو داود: لا بأس به.

وقوله: «ربما أخطأ» أخذها من ابن حبان الذي قال: «كان يخطئ» وهو مما تفرد به».

❁ أقول: هذا تغيير في نص عالمٍ من غير ما إشارةٍ، وهو خلاف المنهج العلمي فإنما قال أبو حاتم: «لا بأس به يكتب حديثه ولا يحتج به»[(١)].

(الجرح والتعديل ٦/ ٤٠١ الترجمة ٢٢٤١)، لا كما اقتضبا.

بعد هذا فلا اعتراض على قول الحافظ: «ربما أخطأ» فهو استفاد مضمونها من عالمين، وهي عبارة نافعة للباحث.

* * *

٤٢٣- (٥١٩٨ تحرير) عَنْبَسَة بن خالد بن يزيد الأموي، مولاهم الأَيلي بفتح الهمزة بعدها تحتانية ساكنة: صدوق، من التاسعة، مات سنة ثمان وتسعين ومائة. خ د.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد، فما قال فيه:

---

(١) على أن الذي نقله الذهبي في الميزان (٣/ ٢٩٨ الترجمة ٦٤٩٩) قوله: «قال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به».

«صدوق» سوى أحمد بن صالح المصري، وهو متساهل في توثيق المصريين، وقال ابن بكير: إنما يحدث عن عنبسة مجنون أحمق، قال: وكان يجيئني، ولم يكن موضعًا للكتابة أن يكتب عنه، وقال أحمد: ما لنا ولعنبسة أي شيء خرج علينا من عنبسة. وقال أبو حاتم: كان على خراج مصر وكان يعلق النساء بالثُّدي، قال ابن القطان الفاسي: كفى بهذا في تجريحه.

قلنا: قد ثبت عنه أنه كان يعلق النساء بثديهن، وهذا انتهاك لمحارم الله مسقط لعدالته.

وقد روى له البخاري أربعة أحاديث فقط قرنه فيها بابن وهب».

❀ أقول: قولهما: «فما قال فيه صدوق سوى أحمد بن صالح المصري» كلام غير صحيح، فقد أثنى عليه أبو داود ثناءً بالغًا فقال: «عنبسة أحب إلينا من الليث بن سعد» (تهذيب الكمال ٥/ ٥٠٠ الترجمة ٥١١٨ ط٩٨، وتهذيب التهذيب ٨/ ١٥٤) فهذه المفاضلة من أعلى مراتب التوثيق.

فتُضاف إلى رواية أحمد بن صالح إمام أهل مصر عنه وقال فيه: «صدوق».

ومن عجب أن الدكتور بشارًا قال في تعليقه على «**تهذيب الكمال**» (٥/ ٥٠١ الترجمة ٥١١٨ ط٩٨): «وقال ابن حجر في التقريب: صدوق. قال بشار: بل ضعيف».

فناقض قولَه في «**التحرير**» قولَه في «**تهذيب الكمال**»؛ لأنه يفرق بين ضعيف فقط وهو الذي لا يعتبر به، والآخر ضعيف يعتبر به (مقدمة التحرير ١/ ٤٨). والأعجب من ذلك والأدهى قولهما: «وقد روى له البخاري أربعة أحاديث فقط قرنه فيها بابن وهب».

وهو كلام غير صحيح؛ سببه تقليدهما الأعمى لغيرهما، فما أخرج له البخاري هكذا البتة. إنما أخرج له في (٢/ ٤٣ رقم ١٠٤٦ فتح) كتاب الصلاة باب: خطبة الإمام في الكسوف. قال: حدثنا يحيى بن بكير، قال: حدثني الليث عن عقيل، عن ابن شهاب ح وحدثني أحمد بن صالح، قال: حدثنا عنبسة، قال:

حدثنا يونس عن ابن شهاب. . . الحديث. وهذه متابعة نازلة لليث بن سعد.

والحديث الثاني: في (٤/ ١٦٤ رقم ٣٣٤٢ فتح) في كتاب أحاديث الأنبياء باب: ذكر إدريس عليه السلام. قال: حدثنا عبدان، أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس، عن الزهري ح حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا عنبسة، حدثنا يونس عن ابن شهاب. . . الحديث. وهذه متابعة تامة لعبد الله بن المبارك.

والحديث الثالث: أخرجه في (٥/ ٦٩ رقم ٣٨٨٩ فتح) كتاب المناقب باب: وفود الأنصار. قال: حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن عقيل عن ابن شهاب، وحدثنا أحمد بن صالح، حدثنا عنبسة، حدثنا يونس، عن ابن شهاب. . . الحديث. وهذه متابعة نازلة لليث بن سعد أيضًا.

والحديث الرابع: في (٩/ ١٩٨ رقم ٧٥٦١ فتح) كتاب التوحيد، باب: قراءة الفاجر والمنافق. قال: حدثنا علي، حدثنا هشام، أخبرنا معمر، عن الزهري ح وحدثني أحمد بن صالح، حدثنا عنبسة، حدثنا يونس، عن ابن شهاب. . . الحديث. وهذه متابعة نازلة لهشام بن يوسف الصنعاني.

فأين ابن وهب الذي زعماه. ثم أقول من كان حالهما هكذا فكيف يعتمد تحريرهما؟!

* * *

٤٢٤- (٥٣٠٤ تحرير) عيسى بن عبد الله بن مالكِ الدَّار بن عياضٍ العُمَريُّ مولاهم، وقيل فيه: عبدُ اللهِ بن عيسى: مقبول، من السادسة. د س ق.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمعٌ وذكره ابن حبان في «الثقات»، ولا نعلم فيه جرحًا».

❀ أقول: هذا أمر عجيب فالمترجم له قال عنه علي بن المديني: «مجهول» (تهذيب الكمال ٥/ ٥٤٩ - ٥٥٠ الترجمة ٥٢٢٤ ط٩٨)، وقال عنه ابن القطان في

بيان الوهم والإيهام (٥/ ٢٥ عقيب ٢٢٦٢): «حاله مجهولة». ثم ليس للمترجم له في سنن ابن ماجه سوى حديث واحد برقم (١٧٦٠) من طريق محمد بن إسحاق، عن عيسى بن عبد الله بن مالك، عن عطية بن سفيان. . . الحديث.

وقد أغرب في التناقض الدكتور بشار، فقال في تعليقه على ابن ماجه (٣/ ٢٣٥): «إسناده ضعيف، ابن إسحاق مدلس وقد عنعنه، وشيخه عيسى بن عبد الله بن مالك تفرد ابن إسحاق برواية هذا الحديث عنه».

ثم إن منهج الحافظ ابن حجر لقليل الحديث، ولم يؤثر فيه توثيق معتبر أن يطلق عليه مصطلح: «مقبول»، إذن: فلا اعتراض على الحافظ في ذلك.

* * *

٤٢٥- (٥٣٢٧ تحرير) عيسى بن معمر، حجازيٌّ: لين الحديث، من السادسة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الأزدي: «عيسى بن معمر مولى جابر، روى عنه عطاف بن خالد، ضعيف الحديث». فهذا الذي ذكره الأزدي قد يكون غير المترجم له، إذ لم يذكر المزي في الرواة عنه عطاف بن خالد، فضلًا عن أن تضعيف الأزدي لا يعتد به، لأنه هو نفسه ضعيف، ولذلك قال الذهبي في «الميزان»: صالح الرواية، وهو كما قال».

❁ أقول: جعلا عمدة حكمهما قول الذهبي: «صالح الرواية»، وأهملا قول الذهبي الآخر فقد قال في الكاشف (٢/ ١١٣ الترجمة ٤٣٩٩): «ضُعِّف».

ثم إنهما شككا في الذي ضعفه الأزدي بأن يكون آخر مع أن الذهبي في الميزان (٣/ ٣٢٣ الترجمة ٦٦١٠) أثبت أنه هو فقال: «حدث عنه العطاف بن خالد».

فانظر كيف ينتقيان ما ينفعهم ويسكتان عما لا ينفعهم. فهل يسمى هذا بالتحرير؟ نسأل الله حسن الختام.

٤٢٦- (٥٣٤٠ تحرير) عيسى بن يونس بن أبان الفاخوري، أبو موسى، الرَّمْلي: صدوق، من الحادية عشرة، لم يصحَّ أن أبا داود روى له. س ق.

❀ أقول: سقطت من النص كلمتان هما: «ربما أخطأ» بعد لفظة: «صدوق». وهي ثابتة في جميع طبعات التقريب (انظر على سبيل المثال طبعة مصطفى عبد القادر عطا ١/ ٧٧٦ الترجمة ٥٣٥٧، وطبعة عبد الوهاب عبد اللطيف ٢/ ١٠٣ الترجمة ٩٣٢، وطبعة محمد عوامة ص٤٤١ الترجمة ٥٣٤٠، وطبعة عادل مرشد ص٣٧٧ الترجمة ٥٣٤٠)، وهي ثابتة في مخطوطة الأوقاف (الورقة: ١٨٦ أ).

وقد يعتذر المحرران عن ذلك بأن سقوطها كان بسبب الطباعة، وهما لا يعذران في ذلك؛ لأن من يزعم التحرير يجب أن يكون شعاره ودثاره الدقة والضبط والإتقان.

* * *

٤٢٧- (٥٣٤٥ تحرير) غالب بن حَجْرَة، بفتح المهملة وسكون الجيم التميمي العنبري: مجهول، من السابعة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه ثلاثة من كبار الثقات، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ولا نعلم فيه جرحًا سوى تجهيل ابن القطان وابن حزم لهما (كذا وصوابه: له)، وهما ممن لا يعتد بأقوالهما في مثل هذه المواضع، فلا ندري لِمَ تابعهما المصنف، وهو ذهول منه رحمه الله».

❀ أقول: إنما عنى الحافظ ابن حجر جهالة حاله لا عينه، والحق معه وله سلف في ذلك، ثم إن ابن القطان من أئمة هذا الشأن يعتد برأيه لا كما زعما؛ وإنما قال: «لا يعرف حاله» (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٢٤٢ عقيب ٩٧٦) ونقله ابن حجر في (تهذيب التهذيب ٨/ ٢٤٢) وهو الحق.

ولهم سلف في ذلك وهو الإمام الجهبذ أبو داود السجستاني، فقد سأله تلميذه النجيب أبو عبيد الآجري، فقال: «سألت أبا داود عن غالب بن حجرة

فقال: أعرابيٌّ تريد أن تحتج به أي شيء عنده؟» (تهذيب التهذيب ٨/ ٢٤٢).

ويضاف إلى التناقضات المتكاثرة أنهما حكما على المترجم له بأنه: «صدوق حسن الحديث» مع أن الدكتور بشارًا قال في تعليقه على تهذيب الكمال (٦/ ٥ الترجمة ٥٢٦٦ ط٩٨): «فهو مقبول» فتأمل!

ثم ليس للمترجم له في الكتب الستة سوى حديث واحد عند أبي داود (٣٧٩٨) قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا غالب بن حجرة، قال: حدثني ملقام بن تلب، عن أبيه، قال: «صَحِبْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَلَمْ أَسْمَعْ لِحَشَرَةِ الْأَرْضِ تَحْرِيمًا».

فهل يحكم على مثل هذا الراوي بأنه: «صدوق»؟؟ وهل يصح تجاهل وإهمال قول أبي داود، وابن حزم، وابن القطان، وابن حجر؟؟ فاتقوا الله وقولوا قولًا سديدًا.

* * *

٤٢٨- (٥٣٥٠ تحرير) غالب بن الهُذَيل الأَوْدِي، الكوفي: صدوق رمي بالرفض، من الخامسة. س.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وثقه ابن معين، ويعقوب بن سفيان وقال أبو حاتم: لا بأس به، وذكره ابن حبان في «الثقات». وإنما ذكره العقيلي في «الضعفاء» بسبب اتهامه بالتشيع، وهي علة غير قادحة في صدقه وثقته».

❀ أقول: بل صدوق كما قال الحافظ وسلفه في ذلك الإمام الذهبي فقد قال في **«الكاشف»** (٢/ ١١٥ الترجمة ٤٤١٧): «صدوق»، وهو الحق.

ونَقْلُ المحررين لقول أبي حاتم غير تام، قال المزي: «قال عبد الرحمن بن أبي حاتم، عن أبيه: لا بأس به. قلت: يحتج بحديثه؟ قال: «وأي شئ عنده؟ عنده قليل». (الجرح والتعديل ٧/ ٤٧ الترجمة ٢٦٩، وتهذيب الكمال ٦/ ٧ الترجمة ٥٢٧١ ط٩٨).

وهو كما قال أبو حاتم - رَحِمَهُ اللَّهُ - فإنما روى له النسائي عن إبراهيم في اقتضاء الدنانير الدراهم أنه كان يكرهه إذا كان من قرض. (تهذيب الكمال ٦/ ٧ الترجمة ٥٢٧١ ط٩٨).

* * *

٤٢٩- (٥٤١٢ تحرير) الفضل بن العلاء، أبو العباس، ويقال: أبو العلاء، الكوفي، نزيل البصرة: صدوق له أوهام، من التاسعة.

خ س.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد وثقه ابن المديني، وقال ابن معين والنسائي: لا بأس به، وقال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه، وذكره ابن حبان وابن شاهين في «الثقات»، وقال الدارقطني وحده: كان كثير الوهم».

❀ أقول: عبارة الحافظ ابن حجر أولى ليستفاد منها الباحث في المقارنة عند الاختلاف ولتوقي أوهام الراوي، ثم إنهما استهانا بقول الدارقطني، وهو إمام المعللين وشيخ المجرحين والمعدلين، فهل يشترط في مثله أن يتابع؟

ثم إنهما لو تأملا عبارة أبي حاتم جيدًا لوجداها موافقة لقول الدارقطني فمعناه عنده يكتب حديثه للاعتبار لا للاحتجاج. ثم من يتأمل صنيع البخاري يجد ذلك موافقًا لقوليهما فقد ساق روايته في جامعه (٩/ ١٤٠ رقم ٧٣٧٢) متابعة لأبي عاصم النبيل الضحاك بن مخلد.

لذا جاءت عبارة المزي: «روى له البخاري حديثًا واحدًا مقرونًا بغيره» (تهذيب الكمال ٦/ ٤١ الترجمة ٥٣٣٢ ط٩٨).

والعجب أن المحررين يفسران قول أبي حاتم بين هلالين حينما يستخدمان قوله لتضعيف الراوي، أما هنا فلا؛ لأنَّ تفسيره لا يخدمهما.

* * *

٤٣٠- (٥٤١٧ تحرير) الفضل بن مُسَاوِر، بضم الميم بعدها مهملة خفيفة، أبو مساور البصري، ختنُ أبي عوانة: صدوق ربما وهم من التاسعة. خ س.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، وهو أقرب إلى التوثيق، فقد روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الدارقطني: ثقة، وقال الساجي وحده: ضعيف».

❀ أقول: إنما قال الساجي: «فيه ضعف» (تهذيب التهذيب ٨/ ٢٨٥) وفرق بين العبارتين كما لا يخفى.

* * *

٤٣١- (٥٤٢١ تحرير) الفضل بن يزيد الثُّمَالي، بضم المثلثة، ويقال: البَجَلي، الكوفي: صدوق، من السادسة. ت.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، وثقه أبو زرعة الرازي، وأبو عبد الله الحاكم، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال الترمذي: روى عنه غير واحد من الأئمة».

❀ أقول: الأولى أنه صدوق كما قال الحافظ، وسلفه في ذلك الإمام الذهبي فقد قال في الكاشف (٢/ ١٢٣ الترجمة ٤٤٧٩): «صدوق»، وليس للمترجم له في الكتب الستة سوى حديثين عند الترمذي:

الأول: برقم (١١١٦) وهو حديث صحيح.

والثاني: برقم (٢٥٨٠) وهو حديث ضعيف، قال فيه الترمذي: «هذا حديث غريب إنما نعرفه من هذا الوجه، والفضل بن يزيد هو كوفي، قد روى عنه غير واحد من الأئمة».

* * *

٤٣٢- (٥٤٢٥ تحرير) فِضَّة، بكسر أوله وتشديد المعجمة، أبو مَودود البصري، نزيل خراسان، مشهور بكنيته: فيه لين، من الثامنة. ت.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف، فقد روى عنه اثنان فقط، وقال أبو حاتم: ضعيف، ولا نعلم فيه غير قول أبي حاتم هذا».

❀ أقول: الحق مع ابن حجر، وعبارته أولى من عبارة غيره، فالمترجم وإن قال فيه أبو حاتم: «ضعيف» (الجرح والتعديل ٧/ ٩٣ الترجمة ٥٣١) لكن حديثه الواحد الفرد الذي أخرجه الترمذي برقم (٢١٣٩) من طريقه عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان، قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَرُدُّ الْقَضَاءَ إِلَّا الدُّعَاءُ، وَلَا يَزِيدُ فِي الْعُمُرِ إِلَّا الْبِرُّ». قال فيه الترمذي: «حسن غريب».

ثم إن له شاهدًا حسنًا من حديث ثوبان أخرجه ابن أبي شيبة (١٠/ ٤٤١ - ٤٤٢)، وأحمد (٥/ ٢٧٧ و٢٨٠ و٢٨٢)، وابن ماجه (٩٠) والنسائي في الكبرى كما في تحفة الأشراف (٢٠٩٣)، والطحاوي في شرح المشكل (٣٠٦٩)، وابن حبان (٨٧٢)، والطبراني في الكبير (١٤٤٢) وقال البوصيري (في مصباح الزجاجة: الورقة ٨، ١/ ٥٤من طبعة الحوت): «سألت شيخنا أبا الفضل العراقي - رَحِمَهُ اللهُ - عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث حسن».

وقد أجاد الشيخ شعيب فحسن حديث فِضة في شرح المشكل (٨/ ٧٨) ووهم الدكتور بشار فضعفه في تعليقه على الترمذي (٤/ ١٨)، ومال إلى حسن متنه في تعليقه على ابن ماجه (١/ ١١١). وهذا في التحقيق عجيب غريب!!!

فقد قالا في مقدمتهما (١/ ٤٨): «من قلنا فيه: «ضعيف» فحديثه ضعيف لا يصلح للمتابعات ولا للشواهد».

* * *

٤٣٣- (٥٤٥٣ تحرير) القاسم بن حبيب التمار، الكوفي: لين، من السادسة. ت.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف، إذ ليس فيه سوى قول ابن معين: لا شيء، وذكره ابن حبان في «الثقات»».

❀ أقول: عبارة الحافظ ابن حجر أولى وأحسن، فيضاف إلى ذكر ابن حبان له في الثقات أن حديثه الواحد الذي أخرجه الترمذي برقم (٢١٤٩) قال عنه: «حسن غريب»، وفي بعض النسخ: «غريب حسن صحيح».

وله شواهد إذ قال الترمذي: «وفي الباب عن عمر وابن عمر ورافع بن خديج».

* * *

٤٣٤- (٥٥٥٠ تحرير) قُشَير، بمعجمة، مصغَّر، ابن عمرو: مستور من السادسة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، كما قال الدارقطني وابن القطان، فقد تفرد بالرواية عنه اثنان فقط، وذكره ابن حبان وحده في «الثقات»».

❀ أقول: لا مشاحة في الاصطلاح فالحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللَّهُ - لا يفرق بين المستور ومجهول الحال فهما عنده سيان، كما نص عليه في النزهة (ص٥٢).

* * *

٤٣٥- (٥٥٦٥ تحرير) قيس بن الحارث، أو حارثة، الكِنْدي الحمصي: ثقة، من الثالثة. د س.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع ولم يوثقه سوى العجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات»».

❀ أقول: هذا غير صحيح، فقد قال الذهبي في «**الكاشف**» (١٣٨/٢ الترجمة ٤٥٩٥): «ثقة».

فهو ثقة، فقولهما غريب لا أصل له، ولا مستند سوى الهوى. فكيف ينزلانه وقد وثقه أربعة من العلماء، وليس فيه أدنى جرح.

* * *

٤٣٦- (٥٦٠١ تحرير) قيس العَبْدي، والد الأسود: مقبول، من الثانية وفي الحديث الذي أخرجه له النسائي اضطراب. س.

❀ أقول: نعم الرقم هكذا في أصل ابن حجر، وكذا في مخطوطة الأوقاف (ورقة: ١٩٤ أ)، لكن تصحيح الرقم لم يكن من بنات أفكارهما، وليس شيئًا أبدعاه يستحقان عليه الثناء، فهو ثابت على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ١٣٠ الترجمة ١٧٢)، وجاء الرقم على صوابه في التهذيبين، بل صرح به المزي في آخر ترجمته، فقال: «روى له النسائي في «**مسند علي**»». (تهذيب الكمال ٦/ ١٤٨ الترجمة ٥٥٢٠ ط٩٨).

* * *

٤٣٧- (٥٦٤٨ تحرير) كعب بن ماتَع الحِمْيَري، أبو إسحاق، المعروف بكعب الأحبار: ثقة، من الثانية، مخضرم، كان من أهل اليمن فسكن الشام، مات في آخر خلافة عثمان، وقد زاد على المئة وليس له في البخاري رواية إلا حكاية لمعاوية فيه، وله في مسلم رواية لأبي هريرة، عنه، من طريق الأعمش، عن أبي صالح. خ م د ت س فق.

تعقباه بقولهما: قوله: «ثقة» فيه نظر شديد، إلا أن يكون على قاعدته في توثيق المخضرمين، وكعب هذا لم يؤثر عن أحد من المتقدمين توثيقه، إلا أن بعض الصحابة أثنى عليه بالعلم، ولم يخرج له في «الصحيحين» ولا في أحدهما، وإنما جرى ذكره فيهما عرضًا، وعامة ما يرويه إنما هو مما نقله إلى هذه الأمة من أخبار بني إسرائيل من الأوابد والغرائب والعجائب مما كان ومما لم يكن، ومما حرِّف وبُدِّل ونُسخ، وقد أغنانا الله بما هو أصح منها وأنفع وأوضح وأبلغ، وقد روى البخاري في

«صحيحه» في كتاب الإعتصام: باب قول النبي ﷺ: لَا تَسْأَلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ. من طريق حُميد بن عبد الرحمن، أنه سمع معاوية يحدث رهطًا من قريش بالمدينة لما حجّ في خلافته، وذكر كعب الأحبار، فقال: إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب، وإن كنا لنبلو مع ذلك عليه الكذب. وصحّ عن عمر رضي الله عنه فيما رواه أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (١/ ٥٤٤) أنه قال لكعب: لتتركن الأحاديث أو لألحقنك بأرض القردة. على أنه ليس كل ما نسب إليه في الكتب بثابت عنه؛ فإن الكذابين من بعده قد نسبوا إليه أشياء كثيرة لم يقلها».

❀ أقول: تعقبهما الدكتور هاشم جميل فقال: «اعتراض التحرير هذا من العجب العجاب، فالحافظ: لم يصرح في مقدمة التقريب أن قاعدته توثيق المخضرمين، ثم حتى لو صرح بهذا فهو ليس بحاجة إلى هذه القاعدة لكي يحكم بتوثيق كعب الأحبار، فالرجل قد روى عنه جملة من الصحابة منهم ابن عباس المعروف بتحريه لمن يروي عنهم، وروى عنه جملة من ثقات التابعين، ومنهم: سعيد بن المسيب المعروف بتحريه لمن يروي عنهم. وأيضًا فإن ثبوت العدالة لا تحتاج إلى أن ينص عليها معدل عند جملة من العلماء، وحتى الذين اشترطوا التنصيص عليها من واحد أو أكثر فهم إنما اشترطوا ذلك في غير المشهورين، أما من اشتهرت عدالته بين أهل العلم، وشاع الثناء عليه فهذا يكفي في ثبوت عدالته من غير حاجة إلى معدل ينص عليها. (تدريب الراوي ١/ ٣٠١).

وشهرة الرجل بين أهل العلم لا تحتاج إلى دليل، ورواية هذا العدد عنه من الصحابة والتابعين أكبر دليل على ذلك، ويكفي أن أبا الدرداء رضي الله عنه - على جلالة قدره ومكانته في الإسلام حتى لقب (حكيم الأمة). (تذكرة الحفاظ ١/ ٢٤) - قد قال في كعب: «إن عنده علمًا كثيرًا» (طبقات ابن سعد ٧/ ٤٤٦، وفتح الباري شرح صحيح البخاري ١٣/ ٤١٣).

وأما عن النص على توثيق كعب فقد وثقه ابن حبان، ونقل النووي الاتفاق على توثيقه، فقال فيه: «اتفقوا على كثرة علمه وتوثيقه». (تهذيب الأسماء واللغات

٢/ ٦٨ - ٦٩). فهل يحتاج الحافظ بعد ذلك إلى القاعدة المذكورة لكي يحكم بتوثيق كعب؟

وأما القول: بأنه لم يخرج له في الصحيحين فنحن لو تركنا قول الذهبي: «له شيء في صحيح البخاري وغيره» (تذكرة الحفاظ ١/ ٥٢). وقول الحافظ: له في مسلم رواية لأبي هريرة عنه.

أقول: لو تركنا هذا فهنا نسأل: هل قال أحد بأن من شرط الحكم بتوثيق الراوي أن يكون له حديث في الصحيحين؟ نعم ربما يؤخذ عليه كثرة حديثه عن أهل الكتاب، وربما هذا هو الذي جعل الكذابين يضعون عليه، لكن عدم الحديث عن أهل الكتاب ليس من شرائط الحكم بالتوثيق، وليس من شرطه أيضًا عدم كذب الكذابين عليه، بل على العكس من ذلك، فإن الكذابين يتحرون الثقات، فينسبون الحديث إليهم ليروجوا كذبهم». (مدرسة الحديث في اليمن ص٢٤٤ - ٢٤٥).

* * *

٤٣٨- (٥٦٦٢ تحرير) كُلَيب بن مَنْفَعة الحنفي، البصري: مقبول، من السادسة. بخ د.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، فقد روى عنه اثنان أحدهما ضعيف، وذكره ابن حبان وحده في «الثقات»».

❀ أقول: إنما قال فيه الحافظ هذا، لقول الذهبي في «**الكاشف**» (٢/ ١٤٩ الترجمة ٤٦٧٣): «وسط» مع ذكر ابن حبان له في الثقات (٥/ ٣٣٧) فكان فيه نوع من معرفته.

* * *

٤٣٩- (٥٦٨٢ تحرير) لَهِيعة بن عقبة المصري، والد عبد الله، يكنى أبا عِكْرِمة: مستور، من الرابعة، مات سنة مئة. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع وذكره ابن

حبان في «الثقات»، ولا نعلم فيه جرحًا سوى قول الأزدي: «حديثه ليس بالقائم»، والأزدي ضعيف».

❀ أقول: هذه أحكام على التشهي، وليست على المنهج العلمي الصحيح، فالجمع الذين رووا عنه أربعة، ثلاثة لا يعرفون، وواحد ثقة. ثم إنهما نفيا أن يوجد جرح في الراوي غير قول الأزدي وكلامهم غير صحيح، فقد قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٣/ ٤٨٤ - ٤٨٥ عقيب ١٢٥١) ما نصه: «لهيعة بن عقبة: لا يعرف، ولم أجد له ذكرًا، إلا أن ابن لهيعة هو عند ابن أبي حاتم: عبد الله بن لهيعة بن عقبة. هكذا ذكره في باب اللام من أسماء الآباء. فيشبه على هذا أن يكون والد عبد الله، وإذا كان هو إياه لم ينفعه فإنه لا تعرف حاله، فأما غير ابن أبي حاتم، فيقول فيه: عبد الله بن عقبة بن لهيعة، وهذا هو الصواب، فعلى هذا يبقى لهيعة بن عقبة غير معروف العين».

والحافظ ابن حجر نص في ترجمته هنا أنه والد عبد الله. وعليه فحُكْمُ ابن القطان يكون بجهالة حاله، ومعلوم أن مجهول الحال هو نفسه المستور عند ابن حجر كما صرح به في نزهة النظر (ص٥٢).

ثم إن المترجَم له ليس له في الكتب الستة سوى حديث واحد أخرجه ابن ماجه برقم (٢٨٢٩) وهو حديث ضعيف، ضعف إسناده جدًّا عبد الحق الإشبيلي في أحكامه الوسطى (٥/ ١٨٦) ووافقه ابن القطان (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٤٨٤ عقيب ١٢٥١)، واكتفى الدكتور بشار بتضعيفه فقط في تعليقه على سنن ابن ماجه (٤/ ٣٥٦)، مع أني أستنكر متن هذا الحديث، والله أعلم.

❀ ❀ ❀

٤٤٠- (عقيب ٥٦٨٧ تحرير).

حرف الميم: ذكر من اسمه محمد على ترتيب الحروف في آبائهم، وكل من لم تذكر له كنية فهو عبد الله.

❀ أقول: كيف لنص أن يفهم وهما يحذفان منه الكلمة والكلمتين والمقاطع حتى تقع اللائمة على ابن حجر، وتوجه أصابع الاتهام إليه بعدم التحرير، ولا أشك في أنك اكتشفت خطأهما، وها أنا أوضح لهما لا لغيرهما، فحالهما ادعى لبيان الخطأ، إذ لو ملكا التحرير لتنبها إليه.

أقول: كيف يستقيم صدر كلام ابن حجر: «ذكر من اسمه محمد»، مع عجزه: «فهو عبد الله»؟! ولم يتنبه المحرران أن سقوط لفظة: «أبو» قبل: «عبد الله» وبعد: «فهو»، وكان واجبًا عليهما التنبه لوضوح ذلك ولإحالته المعنى تمامًا، فالصواب: «فهو أبو عبد الله» وهكذا جاءت في جميع النسخ المخطوطة والمطبوعة بما فيها أصلهما طبعة الشيخ محمد عوامة.

* * *

٤٤١- (٥٧٤٢ تحرير) محمد بن الأشعث بن قيس الكِنْدي، أبو القاسم الكوفي: مقبول، من الثانية، ووهم من ذكره في الصحابة، مات سنة سبع وستين. د س.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع وذكره ابن حبان في «الثقات»، ولا يعلم فيه جرح».

❀ أقول: لكن علمنا فيه جرحًا، فقد نص ابن القطان في سفره العظيم بيان الوهم والإيهام (٣/ ٥٢٦ عقيب ١٢٩٨) على أنه: «مجهول الحال».

ووجود هذا الجرح - مع عدم وجود توثيق فيه، وهو أمر أغفله المحرران - قدح في نفس الحافظ إنزاله عن رتبة صدوق، إلى «مقبول».

* * *

٤٤٢- (٥٧٦٨ تحرير) محمد بن ثابت بن سِبَاع الخُزَاعي: صدوق، من الثالثة. ت.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، فقد تفرد بالرواية عنه ابن عمه سباع بن

ثابت، وابنته جبرة بنت محمد بن ثابت، وذكره ابن حبان وحده في «الثقات»».

❀ أقول: بل هو كما قال الحافظ فإن حديثه الوحيد الذي أخرجه الترمذي برقم (١٥١٦) قال عنه الترمذي: «هذا حديث صحيح»، وأقره الدكتور بشار على تصحيحه (٣/ ١٧٨)، وقال الشيخ شعيب في تعليقه على شرح المشكل (٣/ ٦٧): «حديث صحيح»، وقد سبق النقل عن ابن دقيق العيد بأن لا فرق بين أن يوثقه الترمذي أو يصحح له.

* * *

٤٤٣- (٥٧٧٤ تحرير) محمد بن ثَوَاب، بفتح وتخفيف، ابن سعيد بن حُصَين الهَبّاري، بتشديد الموحدة، الكوفي: صدوق ضَعَّفَه مسلمة بلا حجة، من الحادية عشرة، مات سنة ستين. ق.

هكذا عندهما وقالا في الحاشية: «كذا الأصل حُصين وهو كذلك في «ثقات ابن حبان»، وفي نسخة من «المعجم المشتمل». وفي «تهذيب الكمال»: حصن، وكذا في نسخة من «المعجم المشتمل»».

❀ أقول: في (طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف ٢/ ١٤٩ الترجمة ٩٣) من التقريب: «حِصْن» مشكولًا مضبوطًا، وكذا في طبعة مصطفى عبد القادر عطا (٢/ ٦١ الترجمة ٥٧٩٢)، وهو الصواب.

* * *

٤٤٤- (٥٧٩١ تحرير) محمد بن حاتم بن بَزِيع، أبو بكر البصري، نزيل بغداد: ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة تسع وأربعين. خ م د س.

❀ أقول: هكذا أوردا النص، وقد سقطت منه أربع كلمات هي: «بفتح الموحدة وكسر الزاي» بعد قوله: «بزيع».

وهذا السقط ثابت في مخطوطة الأوقاف (ورقة: ٢٠٠ ب)، وفي كل طبعات التقريب مثل طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ١٥١ الترجمة ١١٢) وطبعة الشيخ

محمد عوامة (ص٤٧٢ الترجمة ٥٧٩١)، وطبعة مصطفى عبد القادر (٢/ ٦٣ الترجمة ٥٨٠٩)، بل هو ثابت في طبعة عادل مرشد المسروقة من نص تحريرهما (ص٤٠٨ الترجمة ٥٧٩١).

والمحرران إن اعتذرا بأنه ساقط من الطباعة، فعذرهما غير مقبول، فإن من يتعقب الرجال يجب أن يكون همه الضبط، ودثاره الدقة، وشعاره الإتقان.

* * *

٤٤٥- (٥٧٩٢ تحرير) محمد بن حاتم بن سليمان الزِّمِّي، المميم، المُؤَدِّب الخراساني، نزيل العسكر: ثقة، من العاشرة، مات سنة ست وأربعين. ت س.

❀ أقول: هذا كسابقه، فالنص عندهما هكذا، وقد سقطت منه ثلاث كلمات بعد قوله: «الزمي»، وهي: «بكسر الزاي وتشديد».

وهذا الذي أسقطاه ثابت في مخطوطة الأوقاف (ورقة: ٢٠٠ ب)، وفي كل طبعات التقريب، مثل طبعة الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ١٥١ الترجمة ١١٣)، وطبعة الشيخ محمد عوامة (ص٤٧٢ الترجمة ٥٧٩٢) وطبعة مصطفى عبد القادر (٢/ ٦٤ الترجمة ٥٨١٠)، بل هو ثابت في طبعة عادل مرشد (ص٤٠٨ الترجمة ٥٧٩٢).

وإن اعتذرا عن هذا بمثل عذرهما عن سابقه، فالجواب عليهما هناك، فانظره.

* * *

٤٤٦- (٥٨١٧ تحرير) محمد بن الحسن بن عَطِية بن سعد العَوْفي، أبو سعد الكوفي: صدوق يخطئ، من السابعة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف، ضعفه ابن معين، وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، والبخاري، والعقيلي، وابن حبان، والذهبي. ولا نعلم أحدًا قال فيه: «صدوق»، بل لا نعلم من حَسَّنَ الرأي فيه، فهو متفق على ضعفه».

❀ أقول: هذه مجازفة فقد قال الحافظ في تهذيب التهذيب (٩/ ١١٨): «وقال الحسين بن الحسن الرازي، عن ابن معين: ثقة»، وعدم علمهما بهذا القول أدل الدليل على قصور عملهما في الكتاب، وعدم الإحاطة بأقوال النقاد وهو أمر كلفهما الكثير.

* * *

٤٤٧- (٥٨٢٢ تحرير) محمد بن الحسين بن أبي حَلِيمَة القصري، أبو جعفر: مقبول، من الحادية عشرة. ت.

قالا في الحاشية: «في الأصل: «البصري»، وليس بشيء، كأن المصنف توهم فيه، فهو «القصري» نسبة إلى قصر الأحنف، وكان يقال له أيضًا: الأحنفي، كما في «التهذيبين» وغيرهما».

❀ أقول: هكذا وقع عند ابن حجر في أصله، وهو كذلك في مخطوطة الأوقاف (ورقة: ٢٠١ ب)، ولكنها جاءت على الصواب في طبعة الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ١٥٥ الترجمة ١٤٦)، وارجع إلى طبعة الشيخ محمد عوامة (ص٤٧٤ الترجمة ٥٨٢٢) فستجد هذا الاستدراك بعينه مأخوذًا من هناك، نسأل الله العافية.

* * *

٤٤٨- (٥٨٤٢ تحرير) محمد بن خالد بن الحُوَيْرِث المكي: مستور، من السابعة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، فقد روى عنه اثنان فقط وذكره ابن حبان وحده في «الثقات»».

❀ أقول: هذه مشاحة في الاصطلاح، فمجهول الحال هو المستور كما نص عليه الحافظ في النزهة (ص٥٢).

وهذا يؤكد ما قلته سابقًا، من أن المحررين لم يكن من وكدهما التحرير، بل مجرد التخطئة والاستدراك، وإن كان بالمشاحة في الاصطلاح. والله الهادي.

* * *

٤٤٩- (٥٨٤٥ تحرير) محمد بن خالد بن رافع الجُهَني، مستور، من الرابعة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، فقد روى عنه اثنان فقط وذكره ابن حبان وحده في «الثقات»».

❀ أقول: هذا كلام لا قيمة له، فمجهول الحال هو المستور (انظر: النزهة ص٥٢).

* * *

٤٥٠- (عقيب ٥٨٥٢ تحرير) محمد بن خالد، وعن عبيد الله بن موسى قيل: هو محمد بن يحيى الذهلي الآتي، نسب إلى جدِّ أبيه، وقيل: هو ابن جَبَلَة الرافِقِي، الماضي. خ.

❀ أقول: هكذا هو النص في تحريرهما! وقد سقطت منه كلمتان هما: «عن الأنصاري» ومكانهما بعد خالد، وقبل: وعن عبيد الله، وهذا السقط التحريري ثابت في مخطوطة الأوقاف (ورقة: ٢٠٢ ب)، وفي طبعة الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/١٥٨ الترجمة ١٨٢)، وطبعة الشيخ محمد عوامة (ص٤٧٦ عقيب الترجمة ٥٨٥٢)، وطبعة مصطفى عبد القادر (٢/٧١ الترجمة ٥٨٧١)، بل وفي طبعة عادل مرشد (ص٤١١ عقيب الترجمة ٥٨٥٢).

وعذر الطباعة سبق كلامي عنه، فتأمل التحرير كيف يكون؟؟!

* * *

٤٥١- (٥٨٥٨ تحرير) محمد بن خَلَف بن طارق بن كَيْسَان الدَّارِي الشامي، سَكَنَ بيروت: مقبول، من الحادية عشرة، مات في حدود الخمسين أو بعدها. د.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع من الثقات منهم أبو داود - وهو لا يروي إلا عن ثقة - وأبو حاتم الرازي وهو ممن ينتقي الشيوخ، ولا يعلم فيه جرح».

❀ أقول: هذا كلام غير صحيح وتوثيق شيوخ أبي داود إطلاقًا غير صحيح، وقد بينت بطلان هذه النظرية بالأدلة القاطعة.

وكذلك توثيقهما لشيوخ أبي حاتم، قاعدة غير صحيحة، تفردا بها.

* * *

٤٥٢- (٥٨٧٠ تحرير) محمد بن دينار الأزديُّ، ثم الطَّاحِيُّ، بمهملتين أبو بكر بن أبي الفُرَات البصري: صدوقٌ، سيِّئ الحفظ، ورمي بالقدر، وتَغَيَّر قبل موته، من الثامنة. د ت.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يُعتبر به في المتابعات والشواهد فقد ضعَّفه أبو داود وذكر أنه تغير قبل موته، والدارقطني، وأبو زرعة الرازي في رواية، حيث قال: ضعيف الحديث جدًّا، وقال في رواية أخرى: صدوق. وكذلك اختلف فيه قول ابن معين، فقال مرة: ضعيف وقال مرة: ليس بالقوي، وقال مرة: ليس به بأس، وقال مرة: ثقة. واختلف فيه قول النسائي أيضًا، فقال مرة: ضعيف، وقال مرة: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في «الثقات» و«المجروحين»، فلم يُؤْثَر تحسين القول فيه إلا عن أبي حاتم، حيث قال: لا بأس به. وقال ابن عدي بعد أن ساق له أحاديث من منكراته: ولمحمد بن دينار غير ما ذكرت، وهو مع هذا كله حسن الحديث، وعامة حديثه ينفرد به».

❀ أقول: بانَ لي من خلال عملي في هذا الكتاب أن المحررين شعارهما التسرع، وديدنهما عدم التدقيق والتأني، فهما إذا وجدا كلمة يظن بها خطأ ابن حجر قالا بها قبل أن يَسبرا غورها، ويعرفا دقتها، ويتوثقا صحتها. وإن كان غير ذلك عمّيا الأمر على من لم يكن هذا الأمر من صنعته.

فقولهما: «ضعّفه أبو داود» تدليس قبيح، فأبو داود إنما قال عنه: «كان ضعيف القول في القدر» (تهذيب التهذيب ٩/ ١٥٥)، وهذه كلمة مدح لا ذم، يعني بها أنه كان على غير سنة البصريين من الإغراق في القول بالقدر.

ومع ذلك فابن معين، حسن حاله في ثلاث روايات مقابل واحدة. وكذلك حسن النسائي القول فيه في رواية، وكذا أبو زرعة، وأبو حاتم وابن عدي وقال البرقاني: وسألت أبا الحسين بن المظفر عنه فقال: لا بأس به، وقال العجلي: لا بأس به. (تهذيب التهذيب ٩/ ١٥٥ - ١٥٦).

وقال ابن القطان (بيان الوهم والإيهام ٣/ ١١٠ عقيب ٨٠٣): «محمد بن دينار الطاحي: صدوق، ليس به بأس»، وردَّ على ابن معين تضعيفه له فقال: «ويُروى عن ابن معين استضعاف حديثه، وذلك - والله أعلم - بقياسه إلى غيره ممن هو فوقه، وإلا فقد روي عنه أنه قال فيه: لا بأس به وقد قال عن نفسه: كل من قلت: «لا بأس به»، فهو عندي ثقة».

وقال الذهبي (الكاشف ٢/ ١٦٩ الترجمة ٤٨٣٩): «حسَّنوا أمره». واقتصر في ديوان الضعفاء والمتروكين (٢/ ٢٩٥ الترجمة ٣٦٩٨) على قوله: «قال ابن عدي: حسن الحديث».

فبعد هذا كله أقول للمحررين المتعقبين: ألم يؤثر تحسين القول فيه، إلا عن أبي حاتم؟ فإما أن يكون هذا من تسرعكما الواضح، أو إهمالكما للكثير من أقوال الأئمة التي تخالف مذهبكما في الراوي؟ ثم ألا يخول هذا كله للحافظ ابن حجر أن يقول فيه: «صدوق»، مع أنه ما أطلقها، ولكنه تسرع المتعقب وتوهم الخطأ. نسأل الله السلامة والصدق.

* * *

٤٥٣- (٥٨٧٧ تحرير) محمد بن ربيعة الكِلَابي، الكوفي، ابن عم وكيع: صدوق، من التاسعة، مات بعد التسعين. بخ ٤.

قالا في الحاشية: «سقط رقم أربعة من النسخة، فأضفناه من «التهذيبين»».

❀ أقول: لم يشيرا إلى أي نسخة هذه، ثم إنهما زعما أنهما استخدما نسخًا، فلماذا يثبتان الرقوم من التهذيبين، ولم يرجعا إلى بقية النسخ - إن كانت هنالك نسخ؟

وإن كنا معهما في سقوطه من أصل ابن حجر، وكذا في مخطوطة الأوقاف (ورقة: ٢٠٣ أ)، فقد جاءت على الصواب في أكثر من طبعة للتقريب كطبعة الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ١٦٠ الترجمة ٢١٠)، وفي طبعة مصطفى عبد القادر (٢/ ٧٥ الترجمة ٥٨٩٥)، وفي مخطوطة ص(الورقة: ١٦٦ ب) فما جاءا بشيء يستحقان الثناء عليه.

* * *

٤٥٤- (٥٨٧٨ تحرير) محمد بن أبي رَزِين، شيخ لسليمان بن حَرْب: مقبول، من الثامنة. ت.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، لقول ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»: «سألت أبي عنه، فقال: شيخ بصري لا أعرفه، لا أعلم روى عنه غير سليمان بن حرب، وكان سليمان قَلَّ من يرضى من المشايخ، فإذا رأيته قد روى عن شيخ فاعلم أنه ثقة»، فهذا القول لا يختلف عن توثيقه هو له. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي في «الميزان»: ما روى عنه سوى سليمان بن حرب لكن شيوخ سليمان ثقات قاله أبو حاتم».

❀ أقول: هذه مجازفة وعدم منهجية، فهما يجهلان من حاله هكذا في الكتاب انظر على سبيل المثال الترجمة (٥٨٧٢) محمد بن ذكوان شيخ شعبة، وثقه الحافظ وقالا: «مجهول تفرد شعبة بالرواية عنه، وذكره ابن حبان وحده في الثقات»، ولهما في هذا الكتاب نظائر.

ثم إنهما اعتبرا قول أبي حاتم هذا توثيقًا له، مع أنه لم يوثقه بل وثق شيوخ سليمان توثيقًا إجماليًّا، ومع هذا التوثيق الإجمالي، فقد ردَّ عليه النّبَاتي كما في تهذيب التهذيب (٩/ ١٦٣)، ثم إنهما نقلا قول الذهبي من «**الميزان**»، وأهملا قوله في «**ديوان الضعفاء والمتروكين**» (٢/ ٢٩٦ الترجمة ٣٧٠٥) فقد قال: «مجهول» ولم يذكر قول أبي حاتم؛ فهو لم يرتضه قطعًا، كما أن النّبَاتي لم يرتضه، ولا الحافظ ابن حجر إذ نقل قول النّبَاتي وأقره.

والمحرران أمرهما عجيب فهما قد نصًا في مقدمتهما على عدم الاعتبار بالتوثيق الإجمالي (١/ ٢٧) فجعلا كلامهما أولَ رادٍ عليهما.

وما أحسن كلام الشيخ محمد عوامة في تعليقاته على الكاشف (٢/ ١٧٠ - ١٧١) إذ قال: «وعلى كلٍّ: فإن الذي أفهمه من كلمة أبي حاتم: التوثيق العام وكل ما يدخل تحت كلمة «مقبول» لا التوثيق المصطلح عليه، وأن حديث صاحبه صحيحٌ الصحة الاصطلاحية، وهذا القبول العام يقيد من ناحية أخرى، فيقال: هو كذلك عند أبي حاتم، لا عند الجميع، وأقول فيه أيضًا: إنه أغلبيٌّ لا كلي مطرد.

وهذا كما تقدم مرارًا بالنسبة لأبي داود، فإن شيوخه - كما قال الحافظ نفسه -: ثقات عند أبي داود، وفي التهذيبين في ترجمة حَريز بن عثمان، عن أبي داود أنه قال: «شيوخ حَريز كلهم ثقات»، ونحو هذا كثير، كشيوخ مالك، وابن أبي ذئب، ويحيى القطان، وابن مهدي، والقول فيه كما قلت - والله أعلم - توثيق عمومي المعنى، كلي اللفظ، أغلبي المراد، خاص بالقائل». انتهى كلام الشيخ.

❀ أقول: وليس للمترجَم له في الكتب الستة سوى حديث واحد منكر أخرجه الترمذي (٣٩٢٩) وقال عنه: «غريب لا نعرفه إلا من حديث سليمان بن حرب».

وقال المباركفوري في شرحه لجامع الترمذي (١٠/ ٤٣١): «ومع غرابته ضعيف لجهالة أمِّ محمد بن أبي رزين وأم الحرير». وبهاتين الروايتين أعله الدكتور بشار هناك؟!

فهل هذا هو التحرير؟!

* * *

٤٥٥- (٥٨٨٨ تحرير) محمد بن زياد الجُمَحي مولاهم، أبو الحارث المدني، نزيل البصرة. ثقة ثبت ربما أرسل، من الثالثة. ع.

تعقباه بقولهما: «قوله: «ربما أرسل» لم يقلها أحد قبله، وإنما قالها لقوله في

«تهذيب التهذيب»: «وعندي أن روايته عن الفضل بن عباس مرسلة»، والفضل بن العباس ذكره المزي فيمن روى عنه المترجم له، ولم يذكر فيها شيئًا، ولا ذكر ذلك أحدٌ من المتقدمين، على أن أحدًا من أصحاب الكتب الستة لم يخرج له شيئًا من روايته عنه».

❀ أقول: بل لو لم يقولا هذا لكان أحسن، فقد بحث الشيخ محمد عوامة ذلك بحثًا موفقًا في تعليقه على الكاشف (٢/ ١٧٢ الترجمة ٤٨٥٤) فقال: «ذلك لأن الفضل قديم الوفاة، ففي التقريب (٥٤٠٧): «استشهد في خلافة عمر» بطاعون عَمَواس سنة ثماني عشرة، أو يوم اليرموك، وكان سنة ١٣، أو ١٥ كما في «**التهذيب**». ترجمة الفضل نفسه، فلو صح إدراكه لروايته عن الفضل لروى عن عمر رضي الله عنه وطبقته من كبار الصحابة ومتقدميهم».

وهكذا يكون التحرير، وإلا فلا تَتعن ولا تَتْعَبْ وتُتْعِب غيرك معك، وفقك الله لمراضيه.

* * *

٤٥٦- (٥٩٠٩ تحرير) محمد بن سعيد الأنصاري، أبو إسحاق الحَرَّاني البَزار، لَقَبه زَحَابًا، بفتح الزاي وتخفيف المهملة وبين الألفين موحدة، شيخ، من الحادية عشرة، مات سنة أربع - أو خمس - وأربعين. س.

تعقباه بقولهما: «لو قال: مقبول، لكان أحسن، فقد روى عنه ثلاثة أحدهم النسائي (لكن المزي لم يقف على روايته عنه)، وقال: لا أدري ما هو، وذكره ابن حبان في «الثقات»».

❀ أقول: هذه مجازفة فكيف يكون مقبولًا وقال النسائي: (لا أدري ما هو) ثمَّ إذا لم يقف المزي على رواية، فهل وقفا عليها، حتى يعدان النسائي في الرواة عنه؟ ويستشهدان بها، أم هما أحفظ من المزي؟ ثم إذا لم تثبت رواية النسائي عنه فأول راد عليكما منهجكما الذي زعمتم أنكما سرتم عليه (التحرير ١/ ٣٣).

٤٥٧- (٥٩٢٣ تحرير) محمد بن سُلَيم، أبو هلال الرَّاسِبي، بمهملة ثم موحدة، البصري، قيل: كان مكفوفًا، صدوق فيه لين، من السادسة، مات في آخر سنة سبع وستين، وقيل: قبل ذلك. خت ٤.

❀ أقول: في النص الذي أثبتاه سقط صوابه: «كان مكفوفًا وهو صدوق فيه لين» كما في طبعات التقريب. انظر على سبيل المثال طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ١٦٦ الترجمة ٢٦٧)، وطبعة محمد عوامة (ص٤٨١ الترجمة ٥٩٢٣)، وطبعة مصطفى عبد القادر (٢/ ٨١ الترجمة ٥٩٤٢) وطبعة عادل مرشد (ص٤١٦ الترجمة ٥٩٢٣)، وفي مخطوطة الأوقاف (ورقة: ٢٠٥ أ).

* * *

٤٥٨- (٥٩٢٧ تحرير) محمد بن سليمان بن أبي داود الحَرَّاني، اسم جده سالم أو عطاء، وهو يلقب بُومَة، بضم الموحدة وسكون الواو: صدوق، من التاسعة، مات سنة ثلاث عشرة. س.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف، قال أبو حاتم: منكر الحديث وقال الدارقطني: ضعيف. لكن قال النسائي: لا بأس به، وأبوه ليس بثقة ولا مأمون، وتبعه مسلمة بن قاسم، ووثقه أيضًا: أبو داود الحراني. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «يعتبر حديثه من روايته عن أبيه، فكأن المنكرات في حديثه كثرت لروايته عن أبيه المنكر الحديث، فضعف لأجل ذلك».

❀ أقول: بل كما قال الحافظ فهو صدوق حسن الحديث في أقل الأحوال وكلام المحررين متناقض آخره يرد على أوله.

فقد قال النسائي: «لا بأس به»، وقال في رواية: «ثقة» كما نقلها الذهبي في الميزان (٣/ ٥٦٩ الترجمة ٧٦٢٠) وسبط ابن العجمي في حاشيته على الكاشف (٢/ ١٧٦ الترجمة ٤٨٨٤).

ووثقه كذلك أبو داود الحراني ومسلمة بن قاسم الأندلسي، وابن حبان، وقال الذهبي في الكاشف (٢/ ١٧٦ الترجمة ٢٨٨٤): «ثقة».

فهؤلاء خمسة من جهابذة النقاد قد أطبقوا على توثيقه، فلم يبق سوى قول أبي حاتم والدارقطني، وربما قالا هذا للمناكير التي رواها عن أبيه، فالحمل فيها على أبيه لا عليه.

تنبيه: نَقْلُ المحررين قولَ ابن حبان: «يعتبر حديثه من روايته عن أبيه» غاية في التسرع، وعدم التثبت من النصوص عند نقلها؛ فإنما قال ابن حبان في الثقات (٩/ ٦٩): «يعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه».

* * *

٤٥٩- (٥٩٦٠ تحرير) محمد بن شَيْبَة بن نَعَامة الضَّبِّي، الكوفي: مقبول من السابعة. م.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع وذكره ابن حبان في «الثقات»، ولا نعلم فيه جرحًا، بل روى له مسلم في «صحيحه»».

❀ أقول: هذه الترجمة فيها قصور وعدم استيعاب لأقوال الأئمة النقاد، وقد أهمل المحرران شيئًا من ذلك ليقويا ما ذهبا إليه.

وقد بين الحافظ مصطلح المقبول ومقصده به في مقدمته للتقريب (١/ ٥ طبعة عبد الوهاب) فقال: «السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ مقبول، حيث يتابع وإلا فلين الحديث».

وهذا هو اصطلاحه الذي أقره عليه السابق واللاحق حتى يومنا هذا. ولكن المحررين لما أولعا بالتعقب والاستدراك، ولم يلتفتا إلى كل الاعتبارات؛ إذ ليس من وكدهم سوى المخالفة؛ فقد أهملا هنا قول ابن القطان الفاسي في سفره العظيم **«بيان الوهم والإيهام»** (٣/ ٥٠٩ عقيب ١٢٨١): «ومحمد بن شيبة بن نعامة راوي حديث البزار، لا تعرف أيضًا حاله، وهو يروي عنه جرير بن عبد الحميد وأبو معاوية الضرير».

علمًا بأن الدكتور بشارًا يعلم بقول ابن القطان هذا؛ إذ دبجه يراعه في تعليقه على «**تهذيب الكمال**» (٦/ ٣٤٧ الترجمة ٥٨٨٣ ط٩٨) فقال: «وقال ابن حجر في «**التهذيب**» قال ابن القطان: لا يعرف حاله».

لكن حرص الدكتور بشار على التعقب منعه من أن ينقل هذا في التحرير!! بل إنَّ حرصه على التعقب جعله يهمل ذكر الذهبي له في الميزان (٣/ ٥٨١ الترجمة ٧٦٧٧).

فهل يكون التحرير هكذا؟ علمًا بأن المحررين إذا ضعفا راويًا ووجدا الذهبي أورده في الميزان طارا بذلك وقالا: «ولذا ذكره الذهبي في الميزان» انظر على سبيل المثال: التحرير (٥٢٣٢).

* * *

٤٦٠- (٥٩٦١ تحرير) محمد بن صالح بن دينار التمار، المدني، مولى الأنصار: صدوق يخطئ، من السابعة، مات سنة ثمان وستين. ٤.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث في أقل أحواله، فقد قال أحمد: ثقة ثقة، ووثقه أبو داود، وابن سعد، والعجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال أبو حاتم: شيخ ليس بالقوي، ولا يعجبني حديثه، وشذ الدارقطني، فقال: «متروك»، وجرحه يحتاج إلى تفسير بعد أن وثقه الأئمة».

❁ قلنا: هكذا تعجلا، فوصفا إمام المعللين وشيخ المجرحين والمعدلين أبا الحسن الدارقطني بالشذوذ، ولو تدبرا أصول التراجم جيدًا لوصفا قولهما بما وصفا به قول الدارقطني، ولما قالا هذه المقالة.

فالمترجَم له هنا مدني والذي قال فيه الدارقطني مقالته هَمْداني كما جاء في جواب الدارقطني نفسه لما سُئل عنه (سؤالات البرقاني للدارقطني ٤٣٩).

لذا فرق بينهما الإمام الذهبي في الميزان، فأفرد للذي ضعفه الدارقطني في الميزان (٣/ ٥٨٣ الترجمة ٧٦٨٩) فهما اثنان، ولو اشتركا في الرواية عن زيد بن الحباب؛ لكن العجلة تذهب فطنة الإنسان، والتسرع يصنع الأعاجيب.

٤٦١- (٥٩٦٤ تحرير) **محمد بن صالح المدني، الأزرق، مولى بني فِهْر: مقبول، من السابعة. د س ق.**

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد، فقد ذكره ابن حبان في «الثقات»، ثم ذكره في «المجروحين»، وقال: «يروي المناكير عن المشاهير، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد»، وقال أبو حاتم: شيخ».

❀ أقول: إنما قال فيه الحافظ ابن حجر هذا الحكم لأن بعضهم قال فيه: لا بأس به، فقد قال سبط بن العجمي في حاشيته على الكاشف (٢/ ١٨١ الترجمة ٤٩٠٩): «محمد بن صالح المدني: قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وقال غير ابن حبان: لا بأس به. ثم إن ابن حبان ذكره أيضًا في «**الثقات**»».

ثم إن هذا مصطلح الحافظ ابن حجر في المقبول لما كان قليل الحديث. ومن تناقضات الدكتور بشار الكثيرة إنه حكم على المترجم في تعليقه على سنن ابن ماجه (٢/ ٧٣ حديث ٧٥٧) فقال: «محمد بن صالح المدني ضعيف» مع أنه قال هنا في «**التحرير**»: «ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد». والمحرران يفرقان بين مصطلح: «ضعيف يعتبر به» ومصطلح: «ضعيف» فقد قالا في مقدمتهما للتحرير (١/ ٤٨): «ومن قلنا فيه: «ضعيف» فحديثه ضعيف لا يصلح للمتابعات ولا للشواهد».

* * *

٤٦٢- (٥٩٧٣ تحرير) **محمد بن أبي الضَّيْف، بالمعجمة، واسمه زيدٌ الحجازي، المخزومي مولاهم: مستور، من الثامنة. ق.**

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، فقد روى عنه اثنان فقط ولم يوثقه أحد».

❀ أقول: هذا مشاحة في اصطلاح ابن حجر، فمجهول الحال هو المستور كما نص عليه الحافظ ابن حجر في النزهة (ص٥٢).

وليس للمترجَم له في الكتب الستة سوى حديثين عند ابن ماجه:

الأول: برقم (٢٦٠٩) حسن الدكتور بشار متنه في تعليقه على ابن ماجه (٤/ ٢٠٥).

والآخر: برقم (٣٠٨٢) صحح الدكتور بشار متنه في تعليقه على ابن ماجه (٤/ ٥٢٤).

ومع هذا فلفظ مستور أحسن في مثل هذا الراوي، فحديثاه جيدان وحاله مستور من الجرح.

* * *

٤٦٣- (٦٠١٢ تحرير) محمد بن عبد الله بن أبي حماد الطَّرَسوسي القطَّان: مقبول، من الحادية عشرة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، وهو إلى التوثيق أقرب، فقد روى عنه جمع، منهم: أبو داود - وهو لا يروي إلا عن ثقة - وقال: كان أحمد يكرمه».

❀ أقول: هو لا يعدو رتبة: «مقبول» إذ لم يوثقه أحد، وأما قضية أن شيوخ أبي داود كلهم ثقات فهو كلام غير صحيح كما بينته آنفًا، وإكرام الإمام أحمد له لا يدل على توثيقه.

* * *

٤٦٤- (٦٠١٧ تحرير) محمد بن عبد الله بن الزُّبَير بن عمر بن دِرْهَم الأسدي، أبو أحمد الزبيري، الكوفي: ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري، من التاسعة، مات سنة ثلاث ومئتين. ع.

تعقباه بقولهما: «قوله: «إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري» أخذه من قول أحمد الذي تفرد به حنبل بن إسحاق عنه: «كان كثير الخطأ في حديث سفيان»، وهو قول فيه نظر[1] لأمرين، الأول: أن أبا بكر الأعين قال: سمعت أحمد بن حنبل، وسألته عن أصحاب سفيان، قلت له: الزبيري ومعاوية بن هشام أيهما

---

(١) وقد تناقض الشيخ شعيب في تعليقه على السير ١٥/ ٣٠، فقال في الهامش (٣): «رجاله ثقات إلا أن أبا أحمد الزبيري - واسمه محمد بن عبد الله بن الزبير - يخطئ في حديث الثوري» فتأمل القول!.

أحب إليك؟ قال: الزبيري، قلت له: زيد بن الحباب أو الزبيري؟ قال: الزبيري. والثاني: أن الشيخين أخرجا له من روايته عن سفيان».

❀ أقول: هذا كلام معترض عليه، وأنا أتعقبهما من ثلاثة أوجه:

الأول: إن الحافظ لم يقل فيه: «يخطئ» بل قلل ذلك فقال: «قد يخطئ» ومعلوم أن (قد) تفيد التقليل، ثم إنه أردف هذه الجملة بعد أن قال: «ثقة ثبت» فنسبة ما أخطأ فيه مع كثرة روايته قليلة جدًّا، ثم إن الحافظ لم يأت بهذا من كيسه بل من إمام معتبر عالم بالجرح والتعديل وهو إمام أهل السنة والجماعة أبو عبد الله أحمد بن حنبل.

الثاني: إن الخطأ ثابت في رواية الزبيري عن سفيان، وإلا لما قال الإمام أحمد ذلك، ومما أخطأ فيه أبو أحمد الزبيري، ما رواه الترمذي في جامعه (٥/ ١٠٠ عقيب ٢٩٩٥)، قال: حدثنا محمود بن غيلان، قال: حدثنا أبو أحمد، قال: حدثنا سفيان، عن أبيه، عن أبي الضحى عن مسروق، عن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ وُلَاةً مِنَ النَّبِيِّينَ، وَإِنَّ وَلِيِّي أَبِي وَخَلِيلُ رَبِّي. ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٦٨﴾ [آل عمران: ٦٨].

وهذا الحديث أخطأ فيه أبو أحمد الزبيري، بزيادته: «مسروق» بين أبي الضحى وبين عبد الله بن مسعود.

وقد رواه الحفاظ المتقنون بغير هذه الزيادة وهم:

١- وكيع بن الجراح (عند أحمد في المسند ١/ ٤٠٠، وعند الواحدي في أسباب النزول ص١٥٦ بتحقيقي).

٢- يحيى القطان (عند أحمد ١/ ٤٢٩).

٣- وعبد الرحمن بن مهدي (عند أحمد في المسند ١/ ٤٢٩).

٤- وأبو نعيم الفضل بن دكين (عند الترمذي ٢٩٩٥م ١).

فهؤلاء أربعتهم (وكيع بن الجراح، ويحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين) رووه عن سفيان الثوري، عن أبيه، عن أبي الضحى، عن عبد الله بن مسعود، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ وُلَاةً مِنَ النَّبِيِّينَ، وَإِنَّ وَلِيِّي أَبِي وَخَلِيلُ رَبِّي... الحديث». ليس فيه ذكر مسروق، وليس من المعقول أن يخطأ هؤلاء الأربعة الجهابذة، ويصيب أبو أحمد الزبيري، لذا نجد أن أبا حاتم وأبا زرعة الرازيين رجحا رواية الجمع، وأشارا إلى خطأ رواية أبي أحمد الزبيري (انظر: العلل، لابن أبي حاتم ٢/ ٦٣ حديث ١٦٧٧).

وكذلك صنع الترمذي فرجح رواية الجمع، وجعلها هي الصواب ومن عجب!! أن الدكتور بشارًا في تعليقه على جامع الترمذي (٥/ ١٠٠ - ١٠١) رجح ما ذهب إليه أبو حاتم وأبو زرعة والترمذي، وهو تخطئة أبي أحمد، فما له في التحرير انتقد ابن حجر في مضمون ذلك؟ علمًا بأنه يزعم أن جامع الترمذي طبع عام ١٩٩٦ أي قبل التحرير بسنة، مع أنه يستخدم التحرير في تعليقاته على الترمذي، وكذا صنع في الموطأ، فقد كتب في الصفحات الأولى أنه طبعه عام ١٩٩٦ مع أنه ذكر في جريدة مراجعه (٢/ ٧١٢) التسلسل/ ٢١ تحرير التقريب، وأشار إلى أن طبعه في عام ١٩٩٥.

وعلى القارئ أن يحكم في ذلك!!

الثالث: قولهما: «إن الشيخين أخرجا له من روايته، عن سفيان» فيه نظر شديد، وقد قال الحافظ ابن حجر، وهو الخبير بصحيح البخاري: «وما أظن البخاري أخرج له شيئًا من أفراده عن سفيان» (هدي الساري ص٤٤٠).

* * *

٤٦٥- (٦٠٢٣ تحرير) محمد بن عبد الله بن أبي سُلَيم المدني: صدوق من الخامسة. س.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، فقد وثقه النسائي، وذكره ابن حبان في «الثقات». أما قول الذهبي في «الميزان»: «لا يُعرف»، فمدفوع بتوثيق النسائي له، وناهيك به من متثبت».

❀ أقول: إنما أنزله الحافظ ابن حجر إلى رتبة: «صدوق» لتفرد بكير بن الأشج عنه كما في تهذيب الكمال (٦/ ٣٧٢ الترجمة ٥٩٤٠ ط٩٨) وهما يُجَهِّلان من حاله هكذا، لكن عدم المنهجية جعلت التنوع في الأحكام كثيرًا عند المحررين.

* * *

٤٦٦- (٦٠٣٧ تحرير) محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السَّهْمي الطائفي: مقبول، من الثالثة. د ت س.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، كما قال الذهبي في «الميزان» وفَصَّل القول فيه».

❀ أقول: صحح ابن حبان لهذا الراوي (٤٨٥) من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه، عن محمد بن عبد الله بن عمرو، عن أبيه، مرفوعًا: «أَلَا أُحَدِّثُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا... الحديث».

ثم ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٣٥٣) وقال: «لا أعلم بهذا الإسناد إلا حديثًا واحدًا». وذكره العجلي في ثقاته وقال: «مدني تابعي ثقة» (انظر التعليق على تهذيب الكمال ٦/ ٣٧٨ الترجمة ٥٩٥٤).

بعد هذا العرض يتبين أن كلامهما لا معنى ولا قيمة له، وأن ما ذكر يتيح للحافظ ابن حجر أن يحكم عليه بما حكم.

* * *

٤٦٧- (٦٠٤٧ تحرير) محمد بن عبد الله بن أبي عَتيق: محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر التَّيمي، المدني: مقبول، من السابعة. خ د ت س.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في» الثقات»، وأخرج له البخاري في الصحيح، ولا نعلم فيه جرحًا».

❀ أقول: قولهما: «أخرج له البخاري في الصحيح» هكذا بدون تقييد غير صحيح، بل فيه إيهام واضح، فإنما روى له البخاري مقرونًا بغيره، قال الإمام الذهبي في «**الكاشف**» (٢/ ١٩٠ الترجمة ٤٩٧٤): «قرنه البخاري بآخر». وقال الشيخ محمد عوامة في تعليقه: «وقد تتبعت أحاديثه في «**الصحيح**» - وهي خمسة مواضع - فرأيته مقرونًا فيها كلها بآخر، ثلاثة منها مقرون بشعيب، وواحد بمعمر، والخامس بسفيان بن عيينة، وهذه أرقامها بترتيب المذكورين: (٥/ ٦٠ رقم ٢٣٩٧)، (٦/ ٢١ رقم ٢٨٠٧)، (١٣/ ٤٤٦ رقم ٧٤٦٥)، (٧/ ٣١٥ رقم ٤٠٠٢) (٤/ ٢٨٢ رقم ٣٠٢٩).

فعلى هذا فإن كلام الحافظ موافق لصنيع البخاري، وقول المحررين فيه من التساهل والإيهام ما لا يخفى على اللبيب، نسأل الله حسن القصد وحسن الختام والصدق في السر والعلانية.

* * *

٤٦٨- (٦٠٤٩ تحرير) محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، المدني، ابن أخي الزهري: صدوق له أوهام، من السابعة، مات سنة اثنتين وخمسين، وقيل بعدها. ع.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد وثقه أبو داود وقال أحمد: لا بأس به، وفي رواية: صالح الحديث، وقال ابن عدي: لم أَرَ بحديثه بأسًا. واحتج به البخاري ومسلم في «صحيحيهما». واختلف فيه قول ابن معين، فضعفه مرة، وقال مرة: ليس بذاك القوي، وقال مرة أخرى: صالح، وقال مرة: أمثل من ابن أبي أويس.

وقد لينه أبو حاتم، فقال: ليس بقوي، يكتب حديثه، وقال النسائي: ليس بذاك القوي، وضعفه ابن حبان والدارقطني والعقيلي. وقد بَيّن محمد بن يحيى الذهلي أنه أخطأ في ثلاثة أحاديث عن عمه الزهري ساقها العقيلي في ضعفائه، والظاهر أن من ضعفه إنما ضعفه بسببها، فقد قال الساجي: صدوق تفرد عن عمه بأحاديث لم يتابع عليها - ثم ساق الأحاديث الثلاثة - وقال الذهبي في «الميزان»: صدوق صالح الحديث وقد انفرد عن عمه بثلاثة أحاديث.

وقد أخرج له الشيخان في «صحيحيهما» من روايته عن عمه الزهري فلو لم يكن حسن الحديث عندهما لما أخرجا له من هذا الطريق.

❀ أقول: هذا التعقب لا قيمة له ولا معنى، ويستدرك عليهما فيه من أربعة أوجه:

الأول: النتيجة واحدة، فالحافظ حكم بأنه «صدوق» وحكمهما موافق لحكم الحافظ، لكن يختلف حكم الحافظ عنهما بزيادة لفظة: «له أوهام» وهي مهمة للغاية؛ لاتقاء أوهامه، وللانتفاع بها عند المقارنة والاختلاف والتعارض.

الثاني: أهملا قول الحافظ: «له أوهام» وهي لازمة كما سبق، فقد عُدَّت له بعض الأوهام، ذكر الحافظ ابن حجر عن محمد بن يحيى الذهلي أنه وهم في ثلاثة أحاديث، ثم ذكرها الحافظ (تهذيب ٩/ ٢٧٩)، لذا قال الذهبي في «**الميزان**» (٣/ ٥٩٢ الترجمة ٧٧٤٣): «انفرد عن عمه بثلاثة أحاديث» (وراجع: علل الدارقطني س١ وس٧)، وما نقله ابن حجر عن الساجي بل قال ابن حبان في المجروحين (٢/ ٢٤٩): «كان رديء الحفظ، كثير الوهم يُخطئ عن عمه في الروايات، ويخالف فيما يروي عن الأثبات، فلا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد. وإني سأذكر قصته وما خالف الأثبات من حديث عمر في كتاب الفصل بين النقلة».

الثالث: قالا: «واحتج به البخاري ومسلم في «**صحيحيهما**»»، وهذه من مجازفات المحررين الكثيرة، فهما يطلقان الألفاظ على عمومها إذا كانت توافق مرادهما؛ فإنما أخرج له البخاري ومسلم في المتابعات والشواهد حسب. فأحاديثه التي في البخاري كلها متابع عليها كما نص عليه الحافظ ابن حجر في «**هدي الساري**» (ص٤٤٠).

وأما مسلم فقد قال الحاكم النيسابوري: «إنما أخرج له مسلم في الاستشهاد» (تهذيب التهذيب ٩/ ٢٨٠).

الرابع: إن المحررين قد زعما أنهما تتبعا أحاديث بعض الرواة (مقدمة التحرير ١/ ٤٦ فقرة ٣) فأصدرا الأحكام نتيجة لتلك الاستقراءات، وكل ذلك لم يكن، لأنني تتبعت أحاديث كثير من الرواة، ووجدت لهم بعض الأغلاط التي غفل عنها المحرران.

وإن من نعم الله علي، وعميم إحسانه إلي أني وقفت على بعض أخطاء المترجم له من ذلك اضطرابه في حديث الكوثر.

فقد أخرج الإمام أحمد (٣/ ٢٢٠ و٢٣٦ و٢٣٧)، والترمذي (٢٥٤٢)، والطبري (٣٠/ ٢٠٩) من طريق محمد بن عبد الله بن مسلم، عن أبيه، عن أنس بن مالك، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا الْكَوْثَرُ؟ قَالَ: «ذَاكَ نَهَرٌ أَعْطَانِيهِ اللَّهُ - يَعْنِي فِي الْجَنَّةِ- أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، فِيهِ طَيْرٌ أَعْنَاقُهَا كَأَعْنَاقِ الْجُزُرِ»، هكذا رواه عن أبيه، عن أنس. وقد اضطرب فيه.

فقد أخرجه الطبري أيضًا (٣٠/ ٢٠٩) من طريق محمد بن عبد الله بن مسلم، عن أنس، وليس فيه: «عن أبيه».

وأخرجه النسائي في الكبرى (١١٧٠٣) من طريقه عن أخيه، عن أنس.

فهذا التلون مع اتحاد المخرج يدل على الخطأ. والله أعلم.

ومن التناقضات الكثيرة المتوالية للدكتور بشار أنه قال عن الحديث الوحيد

لصاحب الترجمة الذي في سنن ابن ماجه برقم (١٣٩٧): «إسناده صحيح»، مع أنه صرح هنا في التحرير بأنه: «صدوق حسن الحديث»!

نسأل الله الثبات في الأمر كله.

* * *

٤٦٩- (٦٠٨١ تحرير) محمد بن عبد الرحمن بن أبي لَيْلَى الأنصاري الكوفي، القاضي، أبو عبد الرحمن: صدوق سيئ الحفظ، من السابعة، مات سنة ثمان وأربعين. ٤.

❀ أقول: هكذا تحرف عليهما النص فتعقبا الحافظ، فحكم الحافظ: «صدوق سيئ الحفظ جدًّا». وهو هكذا في مخطوطة الأوقاف (الورقة: ٢١٠ ب) وفي جميع طبعات التقريب كما في طبعة مصطفى عبد القادر (٢/ ١٠٥ الترجمة ٦١٠١)، وطبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ١٨٤ الترجمة ٤٦٠) وطبعة محمد عوامة (ص٤٩٣ الترجمة ٦٠٨١)، وطبعة عادل مرشد (ص٤٢٧ الترجمة ٦٠٨١).

وأود هنا أن أنقل قول ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٣/ ١٦٨ عقيب ٨٧٦) في المترجم له: «هو من الفقه والعلم بمكان على سوء حفظه وتغيّره بولاية القضاء».

* * *

٤٧٠- (٦٠٨٧ تحرير) محمد بن عبد الرحمن الطُّفاوِي، أبو المنذر البصري: صدوق يهم، من الثامنة. خ د ت س.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقوله: «يهم» لا معنى له بعد أن أنزل إلى مرتبة: «الصدوق»، وقد وثقه ابن المديني، وقال ابن معين في رواية، وأبو داود، وأبو حاتم، وابن عدي: ليس به بأس. زاد أبو حاتم: صدوق صالح إلا أنه يهم أحيانًا. وقال الدارقطني مقويًا لأمره: قد احتج به البخاري. وقال الذهبي في «الميزان»: شيخ مشهور ثقة».

❁ أقول: لا داعي لهذا التعقب، فالنتيجة واحدة، وإنما أخذنا على الحافظ قوله: «يهم» ولابد منها كما سبق مرارًا وانظر المقدمة، ثم إن الحافظ له سلف في لفظة: «يهم» وهما الحافظان الرازيان: أبو حاتم وأبو زرعة.

ثم إنَّ المترجم له كان يدلس فقد قال المزي في تهذيب الكمال (٦/ ٤١٠ الترجمة ٦٠٠٤ ط٩٨): «قال محمد بن عبد الله الحضرمي، عن أحمد بن حنبل: كان يدلس». وكذا نقله الحافظ ابن حجر في تهذيبه (٩/ ٣٠٩) وذكره في طبقات المدلسين (ص٤٣ الترجمة ٩٦) وقال: «ذكره أحمد والدارقطني بالتدليس»، فلو ذكرا هذا الأمر النافع لكان أفضل؛ ولربما أغفل الحافظ هذا الأمر في التقريب؛ لأنه ذكره في كتابيه السابقين.

❁ ❁ ❁

٤٧١- (٦٠٩٣ تحرير) محمد بن عبد العزيز العمري، الرَّمْلي، ابن الواسطي: صدوق يهم، وكانت له معرفة، من العاشرة. خ تم س.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به، قال أبو زرعة: ليس بقويٍّ، وقال أبو حاتم: كان عنده غرائب، ولم يكن عندهم بالمحمود، هو إلى الضعف ما هو، وقال البزار: لم يكن بالحافظ. ووصفه يعقوب بن سفيان بالحفظ، ووثقه العجلي وحده، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: ربما خالف.

روى له البخاري حديثين، أحدهما: في التفسير، والثاني: في الاعتصام».

❁ أقول: هذا المترجم له شيخ البخاري في الصحيح، وقد روى له في الأصول حديثين الأول (٦/ ٥٦ حديث ٤٥٨١من الفتح)، والثاني (٩/ ١٢٦ حديث ٧٣٢٠ من الفتح) فروايته عنه في الصحيح أصولًا تقوية لحاله.

يضاف إلى ذلك قول يعقوب بن سفيان الفسوي: «كان حافظًا» (المعرفة والتاريخ ٢/ ٤٣٧) وهو تلميذه كما في تهذيب الكمال (٦/ ٤١٣ الترجمة ٦٠١٠ ط٩٨) فهو عالم بحاله.

ثم ينتفع عندئذ بتوثيق العجلي وابن حبان، وحديثه الوحيد الذي في الشمائل (٢٠٠) صحيح المتن.

أما قول البزار: «لم يكن بالحافظ» فإنما قال ذلك عقب حديث (١٠١٧ كشف الأستار) عند تفضيل رواية على رواية فليس هذا منه بتضعيف مطلقًا للمترجم له، بل معناه أنه لم يبلغ مراتب الحفظ العليا.

فلم يبق سوى قول أبي حاتم وأبي زرعة ولعلهما قالا ذلك لبعض أوهامه؛ لذا قال الحافظ: «يهم».

* * *

٤٧٢- (٦١٢٥ تحرير) محمد بن أبي عبيدة بن مَعْن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود المسعودي، اسم أبيه عبد الملك: ثقة، من العاشرة، مات سنة خمس ومئتين. م د س ق.

❀ أقول: قد سقط من النص لفظة: «الكوفي» بعد كلمة: «المسعودي» كما في مخطوطة الأوقاف (الورقة: ٢١٢ أ)، ومخطوطة ص(الورقة: ١٧٤ أ)، وفي جميع طبعات التقريب، انظر على سبيل المثال: طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ١٨٩ الترجمة ٥١١)، وطبعة مصطفى عبد القادر (٢/ ١١١ الترجمة ٦١٤٥)، وطبعة عوامة (ص٤٩٥ الترجمة ٦١٢٥)، وطبعة عادل مرشد (ص٤٣٠ الترجمة ٦١٢٥).

* * *

٤٧٣- (٦١٢٨ تحرير) محمد بن عثمان بن خالد الأموي، أبو مروان العُثْماني، المدني، نزيل مكة: صدوق يُخطئ من العاشرة، مات سنة إحدى وأربعين. س ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، فقد وثقه أبو حاتم، وصالح جزرة والذهبي، وقال البخاري: كان صدوقًا، وهو خير من أبيه، وأبوه عنده عجائب. وذكره صالح جزرة بعد أن وثقه: «إلا أنه يروي عن أبيه المناكير». وذكر مثل ذلك أبو عبد الله الحاكم، فقال: «وفي حديثه بعض المناكير». وقد بين الذهبي في «الميزان» أن

نكارتها من قبل أبيه، فخرج من عُهدتها، وعبارة البخاري واضحة الدلالة على ذلك، فلا معنى بعد ذلك إلى إنزاله عن درجة التوثيق المطلق».

❀ أقول: إنما قال فيه الحافظ: «صدوق» لقول الإمام البخاري في تأريخه الصغير (٢/ ٣٧٦): «كان صدوقًا». وأضاف إليها لفظة: «يخطئ» لقول ابن حبان في ثقاته (٩/ ٩٤): «يخطئ ويخالف».

وقد أحسن البوصيري في حديث ابن ماجه برقم (٣١١٣) إذ قال في مصباح الزجاجة (الورقة: ١٩٤، ٢/ ١٥١من المطبوع): «إسناده حسن محمد بن عثمان العثماني مختلف فيه»، وحكمه هذا يوافق حكم الحافظ.

ومن أوهام الدكتور بشار أنه قال في تعليقه على ابن ماجه (٤/ ٥٤٥): «هكذا حسن إسناده ولم يفعل حسنًا».

* * *

٤٧٤- (٦١٤٠ تحرير) محمد بن عَطِيَّة بن عُرْوْة السَّعدي: صدوق، من الثالثة، مات على رأس المئة، ووهم من زعم أن له صحبة. د.

وقالا في الحاشية: «في الأصل والمطبوع: «دكن» خطأ، فإن النسائي لم يخرج له شيئًا في «مسند حديث مالك»، ولا ذُكِر شيء من ذلك في «التهذيبين»».

❀ أقول: جاء على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ١٩١ الترجمة ٥٢٩)، ومخطوطة الأوقاف (الورقة: ٢١٢ ب)، ومخطوطة ص(الورقة: ١٧٤ ب) فلو وقع في الأصل كما زعما لما وقع صوابًا في مطبوعة عبد الوهاب ومخطوطة الأوقاف ومخطوطة ص، لكن الخطأ وقع في أصل المحررين الوحيد وهو طبعة عوامة (ص٤٩٦ الترجمة ٦١٤٠).

ثم إنهما اعترضا على الحكم فقالا: «**بل: مجهول فقد تفرد بالرواية عنه ابنه عروة بن محمد بن عطية، وذكره ابن حبان وحده في الثقات**».

أقول: قد ذكر الحافظ في «**تهذيب التهذيب**» (٩/ ٣٤٥) أن عمر بن عبد العزيز

وَلِّيَ المترجم له على اليمن، ثم قال: «وفي هذا دليل على صلاحه» وقد قال ابن كثير في البداية (٩/ ٢١٦): «صرح كثير من الأئمة أن كل من استعمله عمر بن عبد العزيز فهو ثقة».

يضاف إلى ذلك أن ابن حبان ذكره في الثقات (٥/ ٣٥٩).

* * *

٤٧٥- (٦١٤٢ تحرير) محمد بن عُقْبة بن أبي مالك القُرَظي: مستور من الثالثة. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، فقد روى عنه اثنان فقط وذكره ابن حبان وحده في «الثقات»».

❀ أقول: هذا الكلام فيه مجازفات، فقد ذكر ابن حبان المترجَم له في الثقات (٥/ ٣٥٩). ونقل سبط ابن العجمي في حاشيته على الكاشف (٢/ ٢٠١ الترجمة ٥٠٥٢) قول الذهبي: «صويلح إن شاء الله» مقرًّا له، وقول الذهبي في الميزان (٣/ ٦٤٩ الترجمة ٧٩٤٩).

والمحرران أهملا قول الذهبي وقول سبط ابن العجمي؛ لأنه لا يخدم غرضهما.

ثم إنَّ الحافظ لا يفرق بين «مجهول الحال» وبين «مستور» فكلاهما عنده سيان.

* * *

٤٧٦- (٦١٩٤ تحرير) محمد بن عمرو، شيخ لابن أبي الدنيا: مستور من الحادية عشرة، ويحتمل أن يكون السَّوَّاق. تمييز.

❀ أقول: النص عندهما هكذا، وفيه سقط ظاهر مقداره ثلاث كلمات. ففي جميع طبعات التقريب: «محمد بن عمرو، أبو أحمد البلخي، شيخ لابن أبي الدنيا». انظر على سبيل المثال: طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ١٩٦ الترجمة ٥٩٠)،

وطبعة مصطفى عبد القادر (٢/ ١٢٠ الترجمة ٦٢١٤) وطبعة محمد عوامة (ص٥٠٠ الترجمة ٦١٩٤)، وطبعة عادل مرشد (ص٤٣٤ الترجمة ٦١٩٤)، ومخطوطة الأوقاف (الورقة: ٢١٤ ب) ومخطوطة ص(الورقة: ١٧٦ أ).

* * *

٤٧٧- (٦٢٠٥ تحرير) محمد بن عيسى بن زياد الدَّامَغَاني، أبو الحسين نزيل الرَّيِّ: مقبول، من العاشرة. س.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع من الثقات، منهم: النسائي، وأبو حاتم الرازي، وقال: يُكتب حديثه والنسائي وأبو حاتم ممن ينتقون الشيوخ، فلا يحدثون عن كل أحد».

❀ أقول: في هذا مجازفة كبرى، فكيف يرفعانه إلى هذا الحكم، ولم يوثقه أحد ولم يثن عليه أحد. وأبو حاتم والنسائي ليس من شرطهما أنهما لا يرويان إلا عن الثقات.

أما قول أبي حاتم: «يكتب حديثه» فإنهما اعتبرا هذه اللفظة بمعنى «يكتب حديثه للاعتبار لا للاحتجاج»، وقد مر هذا في كتابهما أكثر من مائة مرة، واحتجا بها على تضعيف الرواة (انظر: التحرير ٣٢٧٦)؛ فتأمل عدم المنهجية واختلاف الطريقة وتلون العمل!!

* * *

٤٧٨- (٦٢٠٦ تحرير) محمد بن عيسى بن سَورَة بن موسى بن الضَّحَّاك السُّلَمي التِّرمذي، أبو عيسى، صاحب الجامع: أحد الأئمة، من الثانية عشرة، مات سنة تسع وسبعين.

❀ أقول: هكذا الترجمة عندهما، من غير تحرير ولا ضبط، ولا دقة ولا إتقان وقد سقط منها كلمات مهمات، وهي «ثقةٌ حافظٌ» بعد عبارة: «أحد الأئمة». وعبارة «ثقة حافظ» ثابتة عند عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ١٩٨ الترجمة ٦٠٣)، ومصطفى عبد القادر عطا (٢/ ١٢١ الترجمة ٦٢٢٦).

بل إن الدكتور بشارًا أثبتها في تعليقه على تهذيب الكمال (٦/ ٤٦٩ هامش الترجمة ٦١٢٢ ط٩٨)، فقال: «وقال ابن حجر في التقريب: «ثقة حافظ»!! فهل هكذا يكون التحرير؟ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

* * *

٤٧٩- (٦٢٤٢ تحرير) محمد بن قيس بن مَخْرَمة بن المُطَّلِب المطلبي يقال: له رؤية، وقد. م مد ت س.

❀ أقول: هكذا النص عندهما وفيه سقط ظاهر ففي جميع طبعات التقريب: «وقد وثقه أبو داود وغيره».

انظر على سبيل المثال: طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٠٢ الترجمة ٦٤٤)، وطبعة مصطفى عبد القادر (٢/ ١٢٦ الترجمة ٦٢٦٢)، وطبعة محمد عوامة (ص٥٠٣ الترجمة ٦٢٤٢)، وطبعة عادل مرشد (ص٤٣٧ الترجمة ٦٢٤٢).

٤٨٠- (عقيب ٦٢٨٤ تحرير) محمد بن مروان، صوابه: سعيد.

❀ أقول: هكذا النص عندهما وفيه سقط ففي مخطوطة الأوقاف (الورقة: ٢١٥ ب)، ومخطوطة ص(الورقة: ١٧٨ أ) وجميع طبعات التقريب: «محمد بن مروان، عن أبي رزمة، صوابه: سعيد».

انظر على سبيل المثال: طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٠٦ الترجمة ٦٩٠)، وطبعة مصطفى عبد القادر (٢/ ١٣٢ عقيب الترجمة ٦٣٠٣) وطبعة عوامة (ص٥٠٦ عقيب الترجمة ٦٢٨٤)، وطبعة عادل مرشد (ص٤٤٠ عقيب ٦٢٨٤).

* * *

٤٨١- (٦٣١٢ تحرير) محمد بن المُعَلَّى بن عبد الكريم الهَمْداني اليامِيُّ بالتحتانية، الكوفي، نزيل الري: صدوق، من الثامنة. ت.

وقالا في الحاشية: «شطح قلم المصنف فكتب (س) وهو وهم لا ريب فيه، له حديث واحد عند الترمذي (٢٦٤٨)».

❀ أقول: لم يشطح قلم المصنف بل كتبه على الصواب. . . ولكنه النسخ بلا نُسَخ.

فقد جاء على الصواب كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٠٩ الترجمة ٧٢٠)، على أن هذا الهامش أخذه المحرران من محمد عوامة (ص٥٠٧) وغيرا فيه بعض الشيء.

* * *

٤٨٢- (٦٣٩٩ تحرير) محمد بن يزيد بن سنان الجَزَري، أبو عبد الله بن أبي فَرْوة الرُّهاوي، ليس بالقوي، من التاسعة، مات سنة عشرين. عس (فق).

وقالا في الحاشية: «روى له ابن ماجه في «التفسير» كما نص المزي فأضفناه».

❀ أقول: هكذا دلسا وكأن الحافظ سها عنه، وهما أضافاه من «**تهذيب الكمال**».

والحق أن الحافظ ذكره هكذا (عس فق) كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢١٩ الترجمة ٨٢٥).

* * *

٤٨٣- (٦٤٠٥ تحرير) محمد بن يزيد الحِزَامي، الكوفي، البزاز من العاشرة. . . .

هكذا حذفا من النص لفظة: «صدوق» وهي بعد لفظة: «البزاز» وقالا: «**لم**

يذكر المصنف مرتبته، وهو: صدوق حسن الحديث فقد روى عنه خمسة من الثقات، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال أبو حاتم: «مجهول لا أعرفه»، وهو قول مدفوع برواية الجمع عنه».

❀ أقول: هكذا تحرف النص عليهما ،فتعقبا الحافظ عليه أنه لم يذكر له مرتبة والحافظ بريء من هذا؛ فقد قال الحافظ ابن حجر: «صدوق» بعد لفظة: «البزاز» وقبل «من العاشرة» كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٢٠ الترجمة ٨٣١).

والمر المرير أن الدكتور بشارًا قال في تعليقه على تهذيب الكمال (٦/ ٥٦٧ الترجمة ٦٢٩٨ آخر هامش ٣): «وفي التقريب: صدوق». فتأمل بين قوليهما وبين ما كتب الدكتور.

* * *

٤٨٤- (٦٤٤٠ تحرير) مالك بن سُعَير، بالتصغير، وآخره راء، ابن الخِمس، بكسر المعجمة وسكون الميم بعدها مهملة: لا بأس به من التاسعة، مات على رأس المائتين. خ قد ت س ق.

❀ أقول: قالا في الحاشية: «**في الأصل: (م) بدل: (قد) وهو سبق قلم أو وهم من المصنف - رحمه الله - والصواب ما أثبتنا**».

أقول: كل هذا من سبق قلمهما، ولم يتوهم الحافظ فيه، بل كتبه على الصواب: (قد) يدل على ذلك أنه جاء صوابًا في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٢٥ الترجمة ٨٧٦).

* * *

٤٨٥- (٦٤٤٨ تحرير) مالك بن مَرْثَد، بفتح الميم والمثلثة بينهما راء ساكنة، ابن عبد الله الزِّماني: ثقة، من الثالثة. بخ ت س ق.

❀ أقول: قالا في الحاشية تعليقًا على (الزماني): «**في الأصل: اليماني وفي**

«تهذيب الكمال» و«التهذيب» الزماني، ويقال: الذماري، وستأتي ترجمة أبيه مرثد برقم (٦٥٤٦) حيث قيدها بالحروف: الزماني».

وقالا تعقيبًا على الحكم: «**بل: مقبول في أحسن أحواله، فقد روى عنه اثنان، ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات»**».

أقول: أما زعمهما أن في الأصل: «اليماني» فلا أعتقد صحة ذلك لأمرين:

الأول: إنه جاء على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٢٦ الترجمة ٨٨٧) فلو وقع ما قالا حقًّا لما جاء صوابًا عنده.

الثاني: إن الحافظ ابن حجر نفسه قال في ضبط والده: «مرثد: بسكون الراء بعدها مثلثة، ابن عبد الله الزماني بكسر الزاي، وتشديد الميم» (التقريب: الترجمة ٦٥٤٦). فيبعد وقوع ما زعماه بعد هذين الأمرين، ثم إنهما أخذا حاشيتهما هذه من محمد عوامه وأضافا إليها (انظر: طبعته ص٥١٨ الترجمة ٦٤٤٨).

أما الحكم فهو من المجازفات الكثيرة التي اعتدنا عليها، فقد وثقه العجلي (٢/ الترجمة ١٦٧٦) وذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ٤٦٠) وقد حسن له الترمذي (١٩٥٦) و(٣٨٠٢) وهما جميع ما له عند الترمذي.

وصحح له الحاكم (١/ ٤٣٧) ولم يتعقبه الذهبي وكذلك في (٣/ ٣٤٢).

وصحح له ابن حبان (٤٧٤) و(٥٢٩) و(٧١٣٢) و(٣٣٣١).

وله حديث واحد في سنن ابن ماجه برقم (٤١٣٠) قال عنه البوصيري في مصباح الزجاجة (الورقة ٢٦١، ٢/ ٣٢٦من المطبوع): «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات».

فلا أدري من أين يأتيان بهذه الأحكام العجيبة الغريبة؟

نسأل الله السلامة

٤٨٦- (٦٤٦٥ تحرير) مُبَشِّر بن إسماعيل الحلبي، أبو إسماعيل الكلبي مولاهم: صدوق، من التاسعة، مات سنة مائتين. ع.

❀ أقول: هكذا النص عندهما وفيه سقط تمامه: «مُبَشِّر بكسر المعجمة الثقيلة ابن إسماعيل الحلبي». كما في طبعات التقريب، انظر على سبيل المثال: طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٢٨ الترجمة ٩٠٥)، وطبعة مصطفى عبد القادر (٢/ ١٥٧ الترجمة ٦٤٨٥)، وطبعة محمد عوامة (ص٥١٩ الترجمة ٦٤٦٥)، وطبعة عادل مرشد (ص٤٥٢ الترجمة - ٦٤٦٥) ومخطوطة الأوقاف (الورقة: ٢٢٢ ب)، ومخطوطة ص(الورقة: ١٨٤ أ) ثم إن المحررين لم يرتضيا تحريف نص الحافظ في هذه الترجمة. بل تعقباه في الحكم فقالا: «**بل: ثقة، وثقه ابن معين، وأحمد بن حنبل، وابن سعد وزاد: كان مأمونًا، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات» واحتج به الشيخان في «صحيحيهما» وقال ابن قانع وحده: «ضعيف» وهو لا يسوى شيئًا تجاه من وثقه**».

أقول: ما كنت أظن أن المحررين يبديان ما يخفيان من خروج عن اللياقة حتى يصفا أحد علماء الحديث بأنه: «لا يسوى شيئًا» فالله المستعان.

ثم إن هذا الحكم الذي انتهى إليه المحرران عجيب غريب، فكيف لا يسوغ للحافظ ابن حجر أن يطلق على المترجم لفظة: «صدوق»، وقد أنزله إلى ذلك النسائي فقال: «ليس به بأس» بل إن الحافظ ابن حجر له سلف في حكمه، وهو إمام النقاد ومؤرخ الإسلام وصاحب الاستقراء التام الإمام الذهبي، فقد قال في سفره العظيم «**ميزان الاعتدال**» (٣/ ٤٣٣ الترجمة ٧٠٥١): «مُبَشِّر بن إسماعيل [ع] صدوق».

ثم لا أدري كيف يستسيغ المحرران أن يطلقا قوليهما: «احتج به الشيخان في صحيحيهما»، وإنما أخرج له البخاري مقرونًا بغيره، كما نص عليه سبط بن العجمي في حاشيته على الكاشف (٢/ ٢٣٨ الترجمة ٥٢٧٥) والحافظ ابن حجر في هدي الساري (ص٤٤٣).

وحديثه الوحيد الذي في صحيح البخاري أخرجه في (٢/ ٦٨ حديث ١١٥٢

فتح) قال: «حدثنا عباس بن الحسين، قال: حدثنا مبشر، عن الأوزاعي، وحدثني محمد بن مقاتل أبو الحسن، قال: أخبرنا عبد الله، أخبرنا الأوزاعي. . . الحديث».

* * *

٤٨٧- (٦٤٧٤ تحرير) المثنى بن يزيد، مجهول، من الثامنة. د س.

❀ أقول: هكذا النص عندهما فيه سقط صوابه وتمامه: «المثنى بن يزيد بصري أو مدني مجهول من الثامنة» كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٢٩ الترجمة ٩١٥)، وطبعة مصطفى عبد القادر (٢/ ١٥٨ الترجمة ٦٤٩٤)، وطبعة محمد عوامة (ص٥١٩ الترجمة ٦٤٧٤)، وطبعة عادل مرشد (ص٤٥٣ الترجمة ٦٤٧٤)، ومخطوطة الأوقاف (الورقة: ٢٢٣ أ) ومخطوطة ص(الورقة: ١٨٤ أ).

* * *

٤٨٨- (٦٤٨٤ تحرير) مجاهد بن وَرْدان، صدوق، من السابعة. ٤.

❀ أقول: هكذا النص عندهما وفيه سقط تمامه: «مجاهد بن وردان المدني صدوق من السابعة» هكذا في جميع طبعات التقريب كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٢٩ الترجمة ٩٢٤)، وطبعة مصطفى (٢/ ١٥٩ الترجمة ٦٥٠٤)، وطبعة محمد عوامة (ص٥٢٠ الترجمة ٦٤٨٤)، وطبعة عادل مرشد (ص٤٥٣ الترجمة ٦٤٨٤)، ومخطوطة الأوقاف (الورقة: ٢٢٣ أ)، ومخطوطة ص(الورقة: ١٨٤ ب).

* * *

٤٨٩- (٦٤٩٩ تحرير) مُحَرَّر، وزن مُحَمَّد على الصحيح، ابن (هارون بن) عبد الله التيمي: متروك، من السابعة. ت.

ووضعا هامشًا على الهلالين قالا فيه: «**سقط من الأصل، وأثبتناه من «التهذيبين» وغيرهما**».

❀ أقول: عليهما مؤاخذتان:

الأولى: سقطت كلمة من النص فقد جاء في جميع طبعات التقريب: «محرر

برائين، وزن محمد. . .»، انظر على سبيل المثال: طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٣١ الترجمة ٩٤١)، وطبعة مصطفى (٢/ ١٦٢ الترجمة ٦٥١٩)، وطبعة محمد عوامة (ص٥٢١ الترجمة ٦٤٩٩)، وطبعة عادل مرشد (ص٤٥٤ الترجمة ٦٤٩٩).

الثاني: ما زعما أنه سقط ليس بساقط فهو ثابت في طبعات التقريب السابقة انظر على سبيل المثال: طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٣١ الترجمة ٩٤١)، وطبعة مصطفى عبد القادر (٢/ ١٦٢ الترجمة ٦٥١٩) فلا يقال بعد ثبوتها في الطبعات السابقة: «أثبتناه من التهذيبين» ثم أين فوارق الطبعات؟

* * *

٤٩٠- (٦٥٤٦ تحرير) مَرْثَد، بسكون الراء بعدها مثلثة، ابن عبد الله الزِّمَّاني، بكسر الزاي وتشديد الميم: مقبول، من الثالثة. بخ ت س ق.

❀ أقول: كتبا هامشًا على لفظ الجلالة وقالا في الحاشية: «**إضافة من «التهذيبين» سها عنها المصنف، ولا يستقيم الترتيب المعجمي للأسماء من غيرها**».

أقول: عليهما في ذلك أمران:

الأول: إن من بدائه علم التحقيق عدم جواز إضافة شيء من قِبَل المحقق إلى النص المحقق إلا لفائدة هامة، وإذا حصل ذلك فإنه يحصر بين حاصرتين، وهما لم يحصرا لنا ما أضافاه.

الآخر: زعما أنهما أضافا، وأن ابن حجر سها، وإن كان الأول حاصلًا معهما، فإن الثاني غير حاصلٍ من الحافظ، فالنص جاء تامًّا كاملًا في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٣٦ الترجمة ٩٩١) فلا يقال بعدئذٍ: «إضافة من التهذيبين».

* * *

٤٩١- (٦٥٥٧ تحرير) مرزوق، أبو بُكير، بالتصغير، التيمي، الكوفي المؤذِّن، سكن الري، من السادسة أيضًا. تمييز.

❀ أقول: هكذا تحرف عليهما النص فقالا: «**لم يذكر له مرتبة، وهو ثقة، فقد روى عنه جمع، ووثقه ابن معين والذهبي في الكاشف، وقال يعقوب بن سفيان: لا بأس به، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ولا نعلم فيه جرحًا**».

أقول: بل ذكر له الحافظ مرتبة فقال: ثقة بعد كلمة: «سكن الري» كما هي ثابتة في طبعات التقريب، انظر على سبيل المثال: طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٣٧ الترجمة ١٠٠٢)، وطبعة مصطفى عبد القادر (٢/ ١٦٩ الترجمة ٦٥٧٨).

ثم لا أدري كيف تساهل المحرران في النقل عن الذهبي من الكاشف، ومعلوم عند أدنى طالب علم في الحديث أن الكاشف خاص لرواة الكتب الستة وحسب، والمترجم له إنما ذكر تمييزًا فلا رواية له في الكتب الستة، والعجب أن المحررين إمعة للإمام المزي، فما لهما لم يشيرا إلى ما ذهب إليه في هذه الترجمة، وهي تفرقته بين مرزوق أبي بكر الباهلي البصري الذي روى له الترمذي برقم (١٩٣١) وترجمته في التحرير برقم (٦٥٥٦) وبين المترجم له مرزوق أبي بكير التيمي الكوفي، وقد تعقب الإمام المزيُّ صاحبَ الكمال فقال: : «وقد خلط في الأصل هذه الترجمة بالتي قبلها، والصواب: التفريق بينهما» (تهذيب الكمال ٧/ ٦٩ الترجمة ٦٤٥٢ ط٩٨).

❀ ❀ ❀

٤٩٢- (٦٥٦٩ تحرير) مروان بن سالم المُفَقَّع، بفاء ثم قاف ثقيلة مصري: مقبول، من الرابعة. د س.

❀ أقول: هكذا تحرف عليهما هذا النص تحريفًا شنيعًا، وقد تعقبا المصنف وقالا في الحاشية: «**هكذا قيده المصنف وما أصاب، فهو بقاف ثم بفاء: «المُقَفَّع» جوَّد المزي تقييده بخطه، وهو كذلك في «القاموس»، وكذلك سيذكره المصنف نفسه في الألقاب من كتابه هذا، فهو وهم منه** رَحِمَهُ ٱللَّهُ».

أقول: لا أقول غير إنا لله وإنا إليه راجعون، فقد حرفا النص وتعقبا على ابن حجر، فقد قال الحافظ في التقريب: «مروان بن سالم المقفَّع، بقاف ثم بفاء ثقيلة»، طبعة عبد الوهاب (٢/ ٢٣٩ الترجمة ١٠١٩)، وطبعة مصطفى عبد القادر (٢/ ١٧١ الترجمة ٦٥٩٠).

بل إن الله ينصر الحق وأهله، فقد نقل العلماء الفهماء النجباء قول الحافظ ابن حجر على الجادة، قال العظيم آبادي في شرحه لسنن أبي داود المسمى «**عون المعبود**» (٢/ ٢٧٨): «قال في التقريب: مروان بن سالم المقفع بقاف ثم فاء ثقيلة». وكذلك قال السهار نفوري في «**بذل المجهود**» (١١/ ١٦٠): «قال في التقريب: بقاف ثم فاء ثقيلة».

ثم إن الحافظ نفسه ذكره في الألقاب من التقريب (٢/ ٥٩٧ طبعة مصطفى عبد القادر) فقال: «المقفع: مروان بن سالم»، وكذلك ذكره في تهذيب التهذيب (١٠/ ٩٣) فقال: «مروان بن سالم المقفع»، وذكره في الألقاب من تهذيب التهذيب (١٢/ ٣٥٦) فقال: «المقفع: هو مروان بن سالم».

* * *

٤٩٣- (عقيب ٦٥٧٧) [إحالة] مروان المفقع، هو: ابن سالم تقدم.

كذلك حرفاها وجاءت هذه الإحالة على الصواب في طبعة عبد الوهاب (٢/ ٢٤٠ الترجمة ١٠٢٩)، وطبعة مصطفى عبد القادر (٢/ ١٧٢ إحالة عقيب ٦٥٩٨).

* * *

٤٩٤- (٦٥٩٢ تحرير) المُستَمِرُّ النَّاجِيُّ، بالنون والجيم، والد إبراهيم بصري: مقبول، من السابعة. ق.

❀ أقول: كتبا بالحاشية: «**وقع في الأصل والمطبوع: (تمييز) بدلًا من رقم ابن ماجه (ق) وهو وهم جدٌّ واضح، كما هو مبين في التعليق على تهذيب الكمال**».

❀ أقول: لم أجد شيئًا مما ذكرا، وفي طبعة عبد الوهاب (٢/ ٢٤١ الترجمة

١٠٤٦) جاء الرقم (ق) وليس هناك ذكرٌ للتمييز، ولم أجد تعليقًا لهما في تهذيب الكمال (٦٤٨٥) على ذلك.

* * *

٤٩٥- (عقيب ٦٦٣٥ تحرير) مسلم بن عبد الله، في الكنى.

❀ أقول: هذه إحالة وقع عندهما فيها سقط ظاهر، ففي طبعات التقريب: «مسلم بن عبد الله، أبو حسان الأعرج في الكنى». انظر على سبيل المثال: طبعة عبد الوهاب (٢/ ٢٤٥ الترجمة ١٠٨٩)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (٢/ ١٧٩ عقيب ٦٦٥٥)، وطبعة محمد عوامة (ص٥٣٠ عقيب الترجمة ٦٦٣٥)، وطبعة عادل مرشد (ص٤٦٢ عقيب ٦٦٣٥) ومخطوطة الأوقاف (الورقة: ٢٢٨ أ)، ومخطوطة ص(الورقة: ١٨٨ أ).

* * *

٤٩٦- (عقيب ٦٦٥٠ تحرير) مسلم بن يزيد: ابن نُذَير.

❀ أقول: هذه إحالة وقع فيها سقط عندهما، بل إن السقط أفسد المعنى وأتلف النص؛ ففي طبعات التقريب: «... مسلم بن يزيد، في: ابن نذير». انظر على سبيل المثال: طبعة عبد الوهاب (٢/ ٢٤٧ الترجمة ١١٠٨)، وطبعة مصطفى عبد القادر (٢/ ١٨١ عقيب ٦٦٧١)، وطبعة عوامة (ص٥٣١ عقيب ٦٦٥٠)، وطبعة عادل مرشد (ص٤٦٣ عقيب ٦٦٥٠)، ومخطوطة الأوقاف (الورقة: ٢٢٨ ب)، ومخطوطة ص(الورقة: ١٨٨ ب).

* * *

٤٩٧- (٦٦٥٣ تحرير) مسلم بن يسار المصري، أبو عثمان الطُّنْبُذي مولى الأنصار: مقبول، من الرابعة. بخ م د ت ق.

❀ أقول: قالا في الحاشية: «**إنما روى له مسلم في مقدمة كتابه، لذلك رقم عليه المزي (مق)**».

أقول: في مطبوعة عبد الوهاب (٢/ ٢٤٧ الترجمة ١١١١)، رقومه (بخ مق د ت ق).

* * *

٤٩٨- (عقيب ٦٧٦٨ تحرير) معاوية بن عمرو، في الكنى.

❀ أقول: هذه إحالة وقع فيها سقط ظاهر عندهما، ففي طبعات التقريب: «معاوية بن عمرو، أبو المهلب الجرمي، في الكنى».

انظر على سبيل المثال: طبعة عبد الوهاب (٢/ ٢٦٠ الترجمة ١٢٣٩) وطبعة مصطفى عبد القادر (٢/ ١٩٧ عقيب ٦٧٩٢)، وطبعة عادل مرشد (ص٤٧٠ عقيب ٦٧٦٨)، وطبعة محمد عوامة (ص٥٣٨ عقيب ٦٧٦٨) ومخطوطة الأوقاف (الورقة: ٢٣٢ ب)، ومخطوطة ص(الورقة: ١٩٢ أ).

* * *

٤٩٩- (٦٨٢٢ تحرير) معن بن محمد بن معن بن نَضْلة الغفاري: مقبول من السادسة. خ ت س ق.

❀ أقول: همشا على نضلة فقالا: «**في الأصل: «ابن أبي نضلة»، وهو وهم أو سبق قلم من المصنف، صوبناه من «التهذيبين» وغيرهما**».

❀ أقول: جاء على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٦٧ الترجمة ١٣٠٠).

وهمشا على رقم الترمذي، فقالا: «في الأصل و«**تهذيب التهذيب**»: (م) بدلًا من (ت)، وهو وهم. . .».

❀ أقول: جاء على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٦٧ الترجمة ١٣٠٠).

* * *

٥٠٠- (٦٨٤٩ تحرير) المغيرة بن أبي قرة السَّدُوسي: مستور، من الخامسة. قد ت.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، كما قال ابن القطان، فقد روى عنه اثنان فقط، وذكره ابن حبان وحده في «الثقات»، وحديثه منكر».

❀ أقول: سبق مرارًا أن الحافظ ابن حجر لا يفرق بين مجهول الحال والمستور كما نص عليه في النزهة (ص٥٢).

* * *

٥٠١- (٦٨٧٣ تحرير) مِقْسَم، بكسر أوله، ابن بُجْرة، . . . إلى آخره - وقال الحافظ -: «صدوق وكان يرسل، . . .».

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد وثقه يعقوب بن سفيان، والعجلي، وابن شاهين، والدارقطني، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، لا بأس به، وقال ابن سعد: كان كثير الحديث ضعيفًا، وقال الساجي: تكلم الناس في بعض روايته، وقال الذهبي: صدوق من مشاهير التابعين، وحديثه عن أم سلمة وميمونة وعائشة رضي الله عنهن منقطع فإنه لم يسمع منهن، كما صرح به البخاري في: «تأريخه الأوسط» المطبوع غلطًا باسم «التاريخ الصغير»».

❀ أقول: هذا كلام لا معنى له، فهذا الحكم لا يختلف مع حكم الحافظ، وإنما هو تسويد للصحف، وتعقب بلا معنى.

* * *

٥٠٢- (٦٨٧٨ تحرير) مِلقام، بكسر أوله وسكون اللام ثم قاف ويقال بالهاء بدل الميم، ابن التَّلِبِّ، بفتح المثناة وكسر اللام وتشديد الموحدة، التميمي العَنْبَري: مستور، من الخامسة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، فقد تفرد بالرواية عنه ابن أخيه وابنته، ولم يوثقه أحد».

❀ أقول: الحافظ لا يفرق بين مستور ومجهول الحال فهما عنده سيان، انظر: النزهة (ص٥٢).

* * *

٥٠٣- (٦٨٨٣ تحرير) منْدَل، مثلث الميم ساكن الثاني، ابن علي العَنَزي، بفتح المهملة والنون ثم زاي، أبو عبد الله الكوفي، يقال: اسمه عمرو، ومندل لقب: ضعيف، من السابعة، ولد سنة ثلاث ومئة، ومات سنة سبع - أو ثمان - وستين. د ق.

تعقباه بقولهما: «تدل دراسة ترجمته أنه لم يكن شديد الضعف فهو ممن يعتبر به في المتابعات والشواهد».

❀ أقول: هذا الكلام معترض عليه، وهو ناتج عن غير دراية ودراسة، فقد قال العالم الخبير بالجرح والتعديل ابن القطان الفاسي في سفره العظيم «**بيان الوهم والإيهام**» (٣/ ١١٢ عقيب ٨٠٤) عن المترجم له: «هو غاية في الضعف» وقال ابن عدي في الكامل (٨/ ٢١٦ طبعة أبي سنة): «سمعت ابن حماد قال السعدي: مندل وحبان واهيا الحديث».

ثم لا أدري ما هي الدراسة التي درسها المحرران المتعقبان؟! وقد فتشت عن جميع أحاديثه في سنن ابن ماجه، فوجدت الدكتور بشارًا ضعفها جميعها، وهي التي تحمل الأرقام الآتية: (١٢٤٧، ١٢٩٧، ١٣٠٠، ١٣١٢، ١٥٥١ ١٦٠٨، ١٧٥٥، ١٩٦٠، ٣٤٣٥).

فأي دراسة هذه؟ وأي نتائج؟ علمًا بأن الدكتور بشارًا أطلق على مندل عند تضعيفه لهذه الأحاديث لفظة: «ضعيف» وهما يفرقان بين مصطلح: «**ضعيف**» و«**ضعيف يعتبر به**».

وهذه التناقضات العجيبة الغريبة، أفسدت الثقة بهذا المُؤَلَّف تمامًا، ولم يجنيا من تأليفه شيئًا سوى التعب.

٥٠٤- (٦٨٩٥ تحرير) المنذر، غير منسوب: مجهول، من السابعة. ق.

❀ أقول: هكذا النص عندهما، وفيه سقط ظاهر، ففي طبعات التقريب: «المنذر، أبو يحيى، غير منسوب: مجهول، من السابعة. ق» كما في طبعة عبد الوهاب (٢/ ٢٧٥ الترجمة ١٣٧٧)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (٢/ ٢١٣ الترجمة ٦٩٢٠)، وطبعة عادل مرشد (ص٤٧٨ الترجمة ٦٨٩٥)، وطبعة محمد عوامة (ص٥٤٦ الترجمة ٦٨٩٥)، ومخطوطة ص(الورقة: ١٩٥ ب)، ومخطوطة ق (الورقة: ٢٣٧ أ).

* * *

٥٠٥- (٦٩٥٤ تحرير) موسى بن جبير الأنصاري المدني، الحَذَّاء، مولى بني سَلِمة نزيل مصر: مستور، من السادسة. د ق.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي في «الكاشف»: ثقة، ولا نعلم فيه جرحًا».

❀ أقول: أمر المحررين عجيب غريب فهما لا يلقيان بالًا لما يطلقانه، وأصبحت سرعة الأحكام لديهما سجية لا تنفك عنهما. فقد أهملا قول ابن القطان في كتابه «**بيان الوهم والإيهام**» (٣/ ٢٥٧ عقيب ٩٩٩): «لا تعرف حاله وإن كان روى عنه جماعة، وهو مدني مولى بني سلمة».

ثم إن المحررين لم يحسنا النقل عن ابن حبان، فإنه ذكر المترجم له في الثقات (٧/ ٤٥١) وقال: «يخطئ ويخالف» فهل هكذا يكون التحرير؟!

ثم إن المترجم له ليس له في ابن ماجه سوى حديث برقم (١٨١٠)، وقد ضعفه البوصيري بالمترجم له في مصباح الزجاجة (الورقة: ١١٧، ١/ ٣١٨من المطبوع) فلماذا لم يلقيا بالًا لذلك؟ أم هو التسرع والعجلة من دون بحث ولا إتقان؟؟ نسأل الله الستر والعافية.

* * *

٥٠٦- (٦٩٦٤ تحرير) موسى بن سَرْجِس، بفتح المهملة وسكون الراء وكسر الجيم بعدها مهملة، مدني: مستور، من السادسة. ت س ق.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، فقد تفرد بالرواية عنه اثنان ولم يوثقه أحد، له حديث واحد استغربه الترمذي (٥٧٨)».

❀ أقول: هكذا قالا مع أن الدكتور بشارًا قال في تعليقه على ابن ماجه (٣/ ١٣٢ حديث ١٦٢٣): «إسناده ضعيف، موسى بن سرجس مجهول تفرد بالرواية عنه يزيد بن الهاد، ولم يوثقه أحد».

ثم إن الحديث الذي عزياه للترمذي (٥٧٨) ليس فيه ذكر لموسى بن سرجس إنما هو عند الترمذي برقم (٩٧٨)، فهل هذا هو التحرير؟!

❀ ❀ ❀

٥٠٧- (٦٩٧٧ تحرير) موسى بن طارق اليماني، أبو قُرَّة، بضم القاف الزَّبيدي، بفتح الزاي، القاضي: ثقة يغرب، من التاسعة. س.

تعقباه بقولهما: «قوله: «يغرب» مما تفرد به ابن حبان، وأخذها منه المصنف، ولا معنى لذكرها».

❀ أقول: بل لها معنًى، فقد أغرب عن مالك، وقد ساق له ابن المظفر في **«غرائب مالك»** (ص١٢٢ رقم ١٠٥) قال: حدثنا محمد بن محمد بن سليمان، قال: أخبرنا الحسين بن عبد الله بن شاكر، قال: أخبرنا محمد بن يوسف الزبيدي، عن أبي قرة، عن مالك، عن أبي الرجال، عن عروة، عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُمْنَعَ نَقْعُ الْبِئْرِ».

أقول: هذا الحديث من غرائب موسى بن طارق، فقد رواه أبو مصعب الزهري (٢٩٠١)، وسويد بن سعيد (٢٨٠)، ومحمد بن الحسن الشيباني (٨٣٨) ويحيى بن بكير عند البيهقي (٦/ ١٥٢)، ويحيى بن يحيى الليثي (٢١٧٠) جميعهم

رووه عن مالك، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن، أنها أخبرته: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُمْنَعُ نَقْعُ بِئْرٍ» (وانظر كلام ابن عبد البر في التمهيد ١٣/ ١٢٣ - ١٢٤).

وقد اعترف الدكتور بشار بأن موسى بن طارق يغرب، فقال في تعليقه على موطأ مالك رواية يحيى بن يحيى الليثي (٢/ ٢٩٠): «وهو كما ترى لا يصح عن مالك لإغراب أبي قرة دون أصحاب مالك الثقات الأثبات الذين رووه مرسلًا».

فليتنبه: إلى مدى دقة كلام الحافظ ابن حجر، ومدى قيمة كلام ابن حبان وليتنبه إلى تسرع إطلاقاتهم إذ قالا: «قوله: يغرب مما تفرد به ابن حبان»، إذ التسرع في إطلاق الأحكام يورث الاضطراب والتناقض.

نسأل الله الستر والعافية وحسن الختام.

ثم وقفت بعد ذلك على كلام نفيس للدكتور هاشم جميل؛ إذ قال: «على وفق تعبير المعترض نقول: بل هذا الاعتراض لا معنى له؛ لان هذا تقرير لواقع حال، وهو لا يدل بالضرورة على وصف الراوي بصفة تقلل من شأنه؛ لأن الغريب ليس وصفا مختصا بالضعيف، وإنما هناك من الغرائب ما هو صحيح أو حسن أيضا، وتعبير الحافظ هذا مشهور من كلام النقاد حتى أصبح معروفا عن الإمام أحمد - دون جمهور من المحدثين - بأنه إذا وصف الراوي بأنه منكر الحديث لا يعدونه جرحًا؛ لأنه يعني بذلك أنه يغرب، والإغراب لا يعد على إطلاقه جرحًا (قواعد في علوم الحديث للتهانوي: ص٢٦٠).

ثم إن من المعلوم أن الغريب منه ما هو صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيح إذا كان المتفرد به ثقة، أو غير صحيح وهو الأغلب (قواعد في علوم الحديث: ص٣٣)، ولهذا: كان إبراهيم يقول: «كانوا يكرهون غريب الكلام وغريب الحديث».

وقال الإمام أحمد: «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء» (أصول الحديث: ص٣٦١).

فمن هذا يتبين: أن الثقة الذي يغرب إذا كان ما يتفرد به إنما يتفرد به عن الثقات، فهذا ليس فيه مأخذ عليه، بل ينبغي أن يكون مدحًا له؛ لأنه قد انفرد بحفظ سنن هذه الأمة لولاه لضاعت، أما إذا كان يغرب عن الضعفاء، فهذا إذا كان لا يؤثر على كونه ثقة من حيث الإطلاق، فإنه يؤثر على مرتبته بين الثقات؛ لأن من المعلوم أن الثقات على مراتب يقدم بعضها على بعض، كما أن الضعفاء مراتب؛ لأن الثقة الذي لا يروي عن غير الثقات أرفع مكانة من الثقة الذي يعتمد أحيانًا الرواية عن الضعفاء، وهذا أرفع من الذي يروي عن الضعفاء أكثر منه وهكذا.

وذلك لأن الثقة الذي ينقي رجاله أوثق من الذي يروي عن كل من هَبَّ ودبَّ، وهذا مهم جدا للترجيح بين أحاديث الثقات عند التعارض، وهذا سبب من أسباب ترجيح المراسيل بعضها على بعض، فإن أحد الأسباب التي رجحت بموجبها مراسيل سعيد بن المسيب على غيره، هو أن سعيدًا ينقي رجاله، وهذا هو السبب في الحكم بجودة مراسيل طاوس وابن سيرين وإبراهيم النخعي؛ لأنهم ينقون رجالهم بينما ضعفوا مراسيل أبي العالية والحسن وقتادة؛ لأنهم لا ينقون رجالهم فيروون عن الثقات وغيرهم.

ثم إن معرفة الذين يغربون تنفع في معرفة مظان الغرائب، والعلماء يهتمون بذلك، ولهذا ألف المقدسي كتاب: «**أطراف الغرائب والأفراد**» وهو كتاب رتب فيه على الأطراف كتاب: «**الأفراد**» للدارقطني.

فهل تبين للمعترض مما ذكرناه المعنى الكبير لعبارة الحافظ: ثقة يغرب، وهل تبين له لماذا قلنا: بأن اعتراضه لا معنى له؟ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم». (مدرسة أهل الحديث في اليمن: ص٣٠٩ - ٣١١).

* * *

٥٠٨- (٦٩٧٩ تحرير) موسى بن عامر بن عمارة بن خُرَيم الناعم بالمعجمة، مصغر وبالنون والمهملة، المُرِّي، أبو عامر بن أبي الهَيْذام بفتح الهاء وسكون التحتانية ثم معجمة، الدمشقي: صدوق له أوهام، من العاشرة، مات سنة خمس وخمسين. د.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، وهو إلى التوثيق أقرب، فقد روى عنه جمع من الثقات، منهم: أبو داود - وهو لا يروي إلا عن ثقة عنده - وذكره ابن حبان في «الثقات»، وذكره ابن عدي في الكامل، وتعقبه الذهبي في «الميزان» فقال: «صدوق صحيح الكتب تكلم فيه بعضهم بغير حجة، ولا ينكر له تفرده عن الوليد؛ فإنه أكثر عنه» ولا نعلم من أين جاء المصنف بقوله: «له أوهام» أو على أي شيءٍ بناه؟!

❀ أقول: لابد أن الحافظ قال هذا لاطلاعه على بعض أوهامه، فقد أفنى عمره بالنقد والتعليل والتخريج، وقد ذكر المترجمَ ابنُ حبان في الثقات (٩/ ١٦٢) وقال: «يغرب»، ثم إن المحررين أشارا إلى أن ابن عدي ذكره في الكامل وذكرا ردّ الذهبي عليه؛ لكنهما أغفلا كون الذهبي أورد المترجم له في ديوان الضعفاء والمتروكين (٢/ ٣٨٦ الترجمة ٤٢٨٨)، وأورده كذلك في المغني في الضعفاء (٢/ ٦٨٤ الترجمة ٦٥٠٣).

* * *

٥٠٩- (٦٩٨٨ تحرير) موسى بن عبد العزيز العدني، أبو شعيب القِنْباري، بكسر القاف وسكون النون ثم موحدة، والقنبار: حبال الليف: صدوق سيئ الحفظ، من الثامنة، مات سنة خمس وسبعين. ر د ق.

❀ أقول: قالا في الحاشية: **«توهم المؤلف، فكتب: (س) بدلًا من (ق) وهو وهم واضح، فإن النسائي لم يرو له شيئًا، وحديثه عند ابن ماجه برقم (١٣٨٧)»**.

أقول: لم يتوهم المؤلف بدليل أن الرقم (ق) جاء صوابًا في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٨٦ الترجمة ١٤٨٢).

٥١٠- (٧٠٢٣ تحرير) موسى بن وَرْدَان العامري مولاهم، أبو عمر المصري، مدني الأصل: صدوق ربما أخطأ، من الثالثة، مات سنة سبع عشرة، وله أربع وسبعون. بخ ٤.

تعقباه بقولهما: «قوله: ربما أخطأ لا معنى لذكرها؛ لأن كل أحد من الثقات «ربما» يخطئ، ولم يفعل شيئًا، وهذا الشيخ وثقه العجلي وأبو داود، ويعقوب بن سفيان، وقال أبو حاتم والدارقطني والبزار: لا بأس به.

واختلف فيه قول ابن معين، فقال مرة: صالح، وقال مرة: ضعيف، وقال مرة أخرى: ليس بالقوي، وضعفه ابن حبان فذكره في «**المجروحين**» لكثرة خطئه - فيما زعم - فهو عندنا: صدوق حسن الحديث كما أشار الذهبي في الكاشف.

❁ أقول: قولهما: «قوله: ربما أخطأ، لا معنى لذكرها» بل لها معنى لأمرين:

الأول: إن الحافظ ابن حجر أراد أن يكون حكمه شاملًا لأقوال أئمة الجرح والتعديل المعتبرين - وهذا من إنصافه وعدله وحسن إتقانه - ولا بد منها كي يشمل قوله قول ابن معين وابن حبان، وهما من هما في الجرح؟

الثاني: إن موسى بن وردان له بعض الأخطاء، فقد أخطأ في حديث أخرجه أحمد (٢/ ٤٠٤)، وابن ماجه (١٦١٥) من طريقه عن أبي هريرة مرفوعًا: «مَنْ مَاتَ مَرِيضًا مَاتَ شَهِيدًا، وَوُقِيَ فِتْنَةَ الْقَبْرِ... الحديث».

فقد نص الرازيان أبو حاتم وأبو زرعة (علل الحديث ١/ ٣٥٨ رقم ١٠٦٠) على أن هذه اللفظة خطأ والصواب: «من مات مرابطًا» (وانظر النكت الظراف ١٠/ ٣٧٧).

تنبيه: إنما قال الذهبي في الكاشف (٢/ ٣٠٩ الترجمة ٥٧٤١): «صدوق» حسب، لا كما زعما.

❁ ❁ ❁

٥١١- (قبيل ٧٠٢٩ تحرير) موسى، هو: ابن مسعود تقدموا كلهم.

❀ أقول: هذه الإحالة وقع فيها سقط عندهما، ففي طبعات التقريب: «موسى، عن شبل، هو: ابن مسعود، تقدموا كلهم»، كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٩٠ الترجمة ١٥٣٠)، وطبعة مصطفى عبد القادر (٢/ ٢٣١ قبيل ٧٠٥٥)، وطبعة محمد عوامة (ص٥٥٥ قبيل ٧٠٢٩)، وطبعة عادل مرشد (ص٤٨٧ قبيل ٧٠٢٩)، ومخطوطة الأوقاف (الورقة: ٢٤٠ ب)، ومخطوطة ص(الورقة: ١٩٨ أ).

* * *

٥١٢- (٧٠٤٢ تحرير) ميمون بن أبان المصري: مستور، من السابعة. ف ق.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، فقد روى عنه اثنان فقط وذكره ابن حبان وحده في «الثقات»».

❀ أقول: الحافظ ابن حجر لا يفرق بين «مجهول الحال» وبين «المستور» كما نص عليه في النزهة (ص٥٢).

* * *

٥١٣- (٧٠٥٣ تحرير) ميمون، أبو عبد الله الورَّاق، خراساني: مستور من السابعة، تمييز.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، فقد روى عنه اثنان فقط ولم يوثقه أحد».

❀ أقول: مجهول الحال هو المستور كما نص عليه الحافظ في النزهة (ص٥٢).

* * *

٥١٤- (٧٠٦٦ تحرير) ناشِرة، بكسر المعجمة، ابن سُمَيٍّ، بمهملة مصغر، اليَزَني، بفتح التحتانية والزاي ثم نون، المصري: ثقة، من الثانية. س.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث في المتابعة، فقد روى عنه اثنان فقط، ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات» وتابعهما الذهبي فوثقه في «الكاشف»».

❀ أقول: لا أدري كيف أنزلاه إلى هذه الرتبة، فهما حكما بضعفه؛ إذ جعلا حديثه حسنًا عند المتابعة ولا سلف لهما في هذا الحكم، فقد وثقه أربعة من أئمة الجرح والتعديل، العجلي وابن حبان والذهبي وابن حجر، ثم إن المترجم له من أصحاب القرون المتقدمة فهو من الطبقة الثانية، وقد قال ابن حجر: «ذكر ابن عساكر أنه أدرك زمن النبي ﷺ» (تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٠١) والغالب على أصحاب هذه الطبقة حسن الحال.

❀ ❀ ❀

٥١٥- (٧٠٨٢ تحرير) نافع بن محمود بن الربيع، ويقال: اسم جده ربيعة، الأنصاري، المدني، نزيل بيت المقدس: مستور، من الثالثة. ر د س.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، فقد تفرد بالرواية عنه اثنان فقط، وذكره ابن حبان وحده في «الثقات»، وقال ابن عبد البر: مجهول».

❀ أقول: المستور ومجهول الحال سيان عند الحافظ ابن حجر كما نص عليه في النزهة (ص٥٢)، والمحرران لم يحررا هذه الترجمة جيدًا، فالإمام الذهبي وثقه في **«الكاشف»** (٢/ ٣١٥ الترجمة ٥٧٨٧)، وذكر محققه الفاضل الشيخ محمد عوامة: أن الدارقطني حسَّن له (١/ ٣١٨) ولم يصب، فإنما حسن الدارقطني لأبيه، فتنبه!!

فقول المحررين: «ذكره ابن حبان وحده في **«الثقات»**» فيه ما فيه.

٥١٦- (٧٠٩٠ تحرير) نُباتة، بضم أوله، وقيل: بفتحه ثم موحدة ثم مثناة، الوالبي أو الجعفي، كوفي: مقبول، من الثانية. س.

❀ أقول: هذه الترجمة من الأدلة القاطعة المتواترة على قصور عمل المحررين وضعف تحريرهما، وأن لا أصل ولا أصول لديهم سوى سلخ طبعة محمد عوامة بغثها وغثيثها، وصوابها وخطأها، وعدلها ومعوجها، فحيث أصاب أصابا وحيث أخطأ أخطئا، وهذا النص مما أخطأ فيه الشيخ محمد عوامة، فتبعاه عليه لأنهما إمعة له، فقد أخطأ الشيخ محمد عوامة في الطبقة فكتب: «الثانية» وصوابه: «الثالثة» كما في النسخ الخطية المتقنة، منها مخطوطة ص(الورقة: ٢٠١ أ)، ومخطوطة الأوقاف (الورقة: ٢٤٣ ب)، وكما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٩٧ الترجمة ٣٥)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (٢/ ٢٤٠ الترجمة ٧١١٦)، ولو تتبع المحرران أصول التراجم جيدًا لما وقعا فيما وقعا فيه، فقد ذكر الحافظ عن نهجه في تقسيم الطبقات فقال: «الثانية: طبقة كبار التابعين، كابن المسيب، فإن كان مخضرمًا صرحت بذلك. الثالثة: الطبقة الوسطى من التابعين، كالحسن وابن سيرين» (التقريب ١/ ٥ طبعة عبد الوهاب). ولو قابلا الكتاب على تهذيب الكمال كما زعما لوجدا نص المزي، فقد قال: «روى له النسائي حديثًا واحدًا عن سويد بن غفلة، عن عمر في الطلاء» (تهذيب الكمال ٧/ ٣١٦ الترجمة ٦٩٧١ ط ١٩٩٨).

❀ ❀ ❀

٥١٧- (٧١١٠ تحرير) نَضْر بن دهر بن الأخرم الأسلمي: صحابي نزل المدينة، تفرد ابنه أبو الهيثم بالرواية عنه. س.

❀ أقول: علقا في الحاشية على لفظة «أبي»: «**إضافة لا بد منها خلا منها الأصل، فهو أبو الهيثم كما في تواريخ البخاري، وابن أبي حاتم والمزي وغيرهم، وهو مجهول**».

وقالا عن الحكم: «**لا نعلم كيف تصح صحبته وتثبت برواية ابنه أبي الهيثم وحده عنه، وهو مجهول أيضًا**».

أقول: عليهما في تعليقهما أمور:

الأول: لم يجعلا لفظة «أبي» بين هلالين أو معكوفتين، ومعلوم بل ومن بدائه علم التحقيق أن المحقق إذا أضاف شيئًا خلا منه الأصل جعله بين هلالين أو معكوفتين حسب اصطلاحه.

الثاني: إنهما ذكرا أن الأصل خلا منها، وقد جاء على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٢٩٩ الترجمة ٥٨)، وطبعة مصطفى عبد القادر (٢/ ٢٤٢ الترجمة ٧١٣٦).

الثالث: إنهما نفيا صحبة المترجم له، وقد أثبتها ابن عبد البر في «**الاستيعاب**» (٣/ ٥٦٠)، والمزي في تهذيب الكمال (٧/ ٣٢٣ الترجمة ٦٩٩١ ط٩٨)، والذهبي في «**الكاشف**» (٢/ ٣١٨ الترجمة ٥٨١٠) وفي تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١٠٥ الترجمة ١١٩٠) وذكر أنه من الذين رجموا ماعزًا، وابن حجر في الإصابة (٣/ ٥٥٤)، وفي تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٢٦)، والشيخ محمد عوامة في تعليقه على الكاشف (٢/ ٣١٨ الترجمة ٥٨١٠).

بل إن الحافظ ابن حجر نقل ذلك عن أستاذ المحدّثين أبي عبد الله البخاري فقال: «قال البخاري: له صحبة» (الإصابة ٣/ ٥٥٤).

* * *

٥١٨- (٧١١٤ تحرير) نصر بن عاصم الأنطاكي: لَيِّنُ الحديث، من صغار العاشرة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع من الثقات، منهم: أبو داود - وهو لا يروي إلا عن ثقة - وذكره ابن حبان في «الثقات»، وضعفه العقيلي وحده، وقال الذهبي في «الميزان» بعد أن ساق قول العقيلي: نصر بن عاصم محدث رحَّال».

❀ أقول: المحرران إنما يعتبران بتوثيق شيوخ أبي داود في السنن كما هو ديدنهم في

هذا الكتاب، والمترجم له ليس شيخًا في السنن، إنما هو شيخه في «المراسيل» (١٢٥).

قال سبط ابن العجمي في حاشيته على الكاشف (٢/٣١٨ الترجمة ٥٨١٣): «وقد تعقب مغلطاي المزي في قوله: إن أبا داود حدث عن نصر بن عاصم وظاهره أنه روى عنه في «**السنن**» قال: وليس كذلك، إنما روى عنه في كتاب «**المراسيل**» كما قاله أبو علي الجياني».

فلم يبق لهما سوى ذكر ابن حبان له في «**الثقات**» (٩/٢١٧)، وهو لا يقاوم تليين العقيلي، يضاف إلى ذلك قول الحافظ في تهذيبه (١٠/٤٢٨): «وذكره ابن وضاح في مشايخه وقال فيه: شيخ» وفي ذلك تليين له، فالحق إذن مع الحافظ ابن حجر.

* * *

٥١٩- (٧١٢٩ تحرير) نُصَير، ويقال: بالضاد المعجمة، ويقال: بفتح أوله أيضًا: مستور، من السادسة، وقد أرسل عن النبي ﷺ وعن أبي ذر. مد.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، فقد روى عنه اثنان فقط وذكره ابن حبان وحده في «الثقات»».

❀ أقول: الحافظ ابن حجر لا يفرق بين مجهول الحال والمستور، فكلاهما واحد عنده كما ذكر في النزهة (ص٥٢).

* * *

٥٢٠- (٧١٣٤ تحرير) النضر بن سفيان الدُّؤَلي، بضم المهملة وفتح الواو بهمزة: مقبول، من الثانية، ويقال: إن له إدراكًا. س.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، فقد روى عنه اثنان فقط وذكره ابن حبان وحده في «الثقات»».

❀ أقول: هاتان مجازفتان:

الأولى: إنهما جهلا حاله، وهو قريب العهد، فقيل: إن له إدراكًا.

والثانية: إنهما قالا: ذكره ابن حبان وحده في «**الثقات**» مع إن الذهبي قال في الكاشف (٢/ ٣٢٠ الترجمة ٥٨٣٠): «ثقة» فتأمل الحكم؟!

* * *

٥٢١- (٧١٣٧ تحرير) النضر بن عبد الله بن مَطَر القيسي، البصري: مستور، من الخامسة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، فقد روى عنه اثنان فقط وذكره ابن حبان وحده في «الثقات»».

❀ أقول: سبق مرارًا أن الحافظ ابن حجر لا يفرق بين مستور ومجهول الحال كما نص عليه في النزهة (ص٥٢).

ثم إن قول المحررين: «ذكره ابن حبان وحده في «**الثقات**»» فيه ما فيه، فقد وثقه الذهبي في الكاشف (٢/ ٣٢١ الترجمة ٥٨٣٣).

* * *

٥٢٢- (٧١٤٧ تحرير) النضر بن كثير السعدي، أبو سهل البصري العابد: ضعيف، من الثامنة. د س.

❀ أقول: أبعد المحرران النجعة هنا، إذ لم يكتفيا بتشويش أحكام الحافظ ابن حجر حتى حرفا له نصوصه، مع ادعائهم التحرير والتدقيق، فقد جاء النص هكذا عندهما: «العابد، ضعيف»، والصواب: «العابد ضعيف عابد» فقد سقطت منهما كلمة، وهي: «عابد»، وهي ثابتة في المخطوطات المتقنة منها مخطوطة ص(الورقة: ٢٠٢ أ)، ومخطوطة الأوقاف (الورقة: ٢٤٥ أ) وكذلك في طبعات التقريب كطبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٣٠٢ الترجمة ٩٩)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (٢/ ٢٤٧ الترجمة ٧١٧٣).

والذي أوقع المحررين في هذا السقط هو تقليدهما التام لطبعة الشيخ محمد عوامة (ص٥٦٢ الترجمة ٧١٤٧). والله ولي التوفيق...

* * *

٥٢٣- (٧١٨٩ تحرير) نَمْلة بن أبي نَمْلة الأنصاري، المدني: مقبول من الثانية. د.

تعقباه بقولهما: «بل: مستور، فقد روى عنه خمسة، ولم يوثقه أو يجرحه أحد».

❀ أقول: هذا غير صحيح، فهو في «**ثقات ابن حبان**» (٥/ ٤٨٥).

ولو أنهما رجعا إلى تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٧٥) لوجدا قول الحافظ: «ذكره ابن حبان في الثقات وأخرج حديثه في صحيحه»، ولكن هذا التقصير الكبير منهما؛ كان بسبب اعتمادهما على تهذيب الكمال حسب، وقد أوقعهما فيما وقعا فيه.

ومن منهج المحررين قولهما في المقدمة (١/ ٣٣ - ٣٤): «إذا ذكره ابن حبان وحده في الثقات، وروى عنه أربعة فأكثر، فهو صدوق حسن الحديث».

فلأي شيء قيل هذا إن لم يكن للعمل بمقتضاه في طيات الكتاب؟

❀ ❀ ❀

٥٢٤- (٧٢٦٤ تحرير) هانئ بن هانئ الهَمْداني، بالسكون، الكوفي: مستور، من الثالثة. بخ ٤.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول، كما قال الشافعي وابن المديني: فقد تفرد أبو إسحاق السبيعي بالرواية عنه، وقال النسائي: ليس به بأس لكن قال ابن سعد: كان منكر الحديث، ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات»».

❀ أقول: هكذا قالا: مع أن الترمذي روى له: «إئذنوا له، مرحبًا بالطيب المطيب». (الجامع ٣٧٩٨) وقال: «حسن صحيح».

وقد ذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٥٠٩)، وصحح حديثه المذكور (٧٠٧٥)، وكذلك صححه الحاكم (٣/ ٣٨٨) ولم يتعقبه الذهبي.

والعجب أن الشيخ شعيبًا حسن له سند ابن حبان (٧٠٧٥) وسند البغوي (٣٩٥١) وهنا حكم بجهالته، فهل أن حديث المجهول عنده حسن؟

فعلى تصحيح من ذكرناه يرتفع حاله إلى قول الحافظ ابن حجر مع قول النسائي، وهو الجهبذ العارف بدقائق هذا الفن.

* * *

٥٢٥- (٧٢٩٤ تحرير) هشام بن سَعْد المدني، أبو عبادٍ، أو أبو سعيدٍ: صدوقٌ له أوهام، ورُمِي بالتشيُّع، من كبار السابعة، مات سنة ستين أو قبلها. خت م ٤.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيفٌ يُعتبر به في المتابعات والشواهد، فقد ضعفه يحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، وابن معين، والنسائي وابن سعد، وابن حبان، وابن عبد البر، ويعقوب بن سفيان، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبو زرعة: شيخ محله الصدق وقال في موضع آخر: واهي الحديث. وقال العجلي: جائز الحديث، حسن الحديث».

❀ أقول: لم يحررا هذه الترجمة تحريرًا مستقيمًا، فالتضعيف الذي نقلاه عن هؤلاء الأئمة ليس كما أطلقاه، بل إنَّ عبارته هينة فلينظر فيها تهذيب الكمال (٧/ ٤٠٢ - ٤٠٣ الترجمة ٧١٧٢ ط٩٨)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٣٩ - ٤١).

وقد أهملا بعض الأقوال التي تقوي حاله، فقد قال ابن المديني: «صالح وليس بالقوي» (تهذيب التهذيب ١١/ ٤١).

وقال الذهبي في الكاشف (٢/ ٣٣٦ الترجمة ٥٩٦٤): «حسن الحديث».

وقد صحح له الدارقطني في سننه (١/ ٣٧)، ونقل الحافظ ابن حجر تصحيحه في تغليق التعليق (٢/ ١٢٩) وأقره في الفتح (١/ ٢٩٩ عقيب ١٩٣)، ثم إن المترجم من رجال مسلم، وقال الحافظ في النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٦٤): «هشام بن سعد قد ضعِّف من قبل حفظه، وأخرج له مسلم، فحديثه في رتبة الحسن».

* * *

٥٢٦- (٧٣٣٨ تحرير) **هلال بن أبي زَيْنَب: فيروز، القرشي مولاهم البصري: مجهول، من السادسة. ق.**

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، فقد وثقه ابن معين، وذكره ابن شاهين، وابن حبان في «الثقات»، ولم يصح أن أحمد ضعفه».

❀ أقول: إنما قال الحافظ عنه مجهول لتفرد عبد الله بن عون بالرواية عنه، قال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: «هلال بن أبي زينب لا أعلم روى عنه غير ابن عون». (تهذيب الكمال ٧/ ٤٣٣ الترجمة ٧٢١٥ ط٩٨).

وقال الدوري (٢/ ٦٢٤ الترجمة ٤٠٣٢) عن ابن معين: «يروي عنه ابن عون فقط»، لذا قال الذهبي في الميزان (٤/ ٣١٤ الترجمة ٩٢٦٨): «لا يعرف تفرد عنه ابن عون».

والعجيب من المحررين أنهما يجهلان من حاله هكذا، كما هو معلوم في طريقتهما في هذا الكتاب، والتي أشرنا إليها مرارًا. ولكنهما خالفا طريقتهما من أجل أن يخالفا الحافظ ابن حجر، فوقعا في عدم المنهجية التي غمزا بها الحافظ، نسأل الله الستر والسلامة.

وقد يقول قائل: إن الحافظ ابن حجر ربما يوثق من حاله هكذا. فجوابه نعم، إنَّ الحافظ ينظر في طبقة الراوي وفي حديثه، فيحكم على ذلك حكمًا منضبطًا مع حال الراوي. وهذا الراوي ليس حاله هكذا، فحديثه الوحيد عند ابن ماجه برقم (٢٧٩٨) ضعيف، وقد أعله به البوصيري في مصباح الزجاجة (الورقة: ١٧٩، ٢/ ١١٥من المطبوع) ومتنه لا يخلو من نكارة، وقد ضعفه الدكتور بشار في تعليقه على ابن ماجه (٤/ ٣٣٧) فانظروا بعد إلى الأحكام!!!

* * *

٥٢٧- (٧٣٥٩ تحرير) **الهيثم بن جَمِيل، بفتح الجيم، البغدادي، أبو سهل، نزيل أنطاكية: ثقة من أصحاب الحديث وكأنه تَرَكَ فتَغَيَّر من صغار التاسعة، مات سنة ثلاث عشرة. بخ قد عس ق.**

❀ أقول: علقا في الحاشية على رقم البخاري في الأدب المفرد فقالا: «**في الأصل: (خ) خطأ، صوبناه من التهذيبين**».

وقالا في الحكم: «**قوله: «من أصحاب الحديث وكأنه ترك فتغير» لم نجد له فيه سلفًا، فلم يذكر أحدٌ تغيره، بل أطلق توثيقه: أحمد، وابن سعد والعجلي، وإبراهيم الحربي، والدارقطني، وابن شاهين، والذهبي، وابن حبان**».

أقول: عليهما في تعليقهما أمران:

الأول: زعمهما أن في «الأصل»: (خ) غير مسلم لهما فقد جاء على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف من التقريب (٢/ ٣٢٦ الترجمة ١٦١).

الثاني: قولهما في الحكم: «لم نجد له فيه سلفًا» كلام لا يسلم لهما جاء عن عجلة وتسرع، وعدم تتبع في الكتب وسرعة في الأحكام. ومعلوم أن سرعة الأحكام تورث الأوهام، فللحافظ ابن حجر سلف في ذلك، فقد قال ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٥٦٢ دار الفكر و٨/ ٣٩٩ - ٤٠٠ طبعة أبي سنة): «ليس بالحافظ، يغلط الكثير على الثقات، كما يغلط غيره، وأرجو أنه لا يتعمد الكذب»، وكذلك قال الذهبي في «**المغني**» (٢/ الترجمة ٦٧٩٤): «حافظ له مناكير وعجائب».

* * *

٥٢٨- (٧٣٨٦ تحرير) **واصل مولى أبي عُيَيْنَة، بتحتانية مصغَّر: صدوق عابد، من السادسة. بخ م د س ق.**

❀ أقول: علقا في الحاشية على رقم البخاري في «**الأدب المفرد**» بقولهما:

«تحرف في الأصل والمطبوع إلى: (خ) رقم البخاري، وهو لم يخرج له شيئًا في «الصحيح» إنما روى له في «الأدب المفرد»».

أقول: جاء الرقم على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٣٢٩ الترجمة ٩).

* * *

٥٢٩- (٧٣٩٩ تحرير) وَحْشي، بفتح أوله وسكون المهملة ثم معجمة ابن حَرْب بن وَحْشي بن حَرْب الحُبْشِي، الحمصي: مستور، من الثامنة. د ق.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد قال صالح جزرة: لا يشتغل به ولا بأبيه. وقال العجلي: لا بأس به وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي في «الكاشف»: لين».

❀ أقول: المترجم له روى عنه سبعة كما في تهذيب الكمال (٧/ ٤٥٣ الترجمة ٧٢٧٥ ط٩٨)، وطريقة المحررين أنهما يحكمان بـ «صدوق حسن الحديث» على من حاله هكذا كما مر كثيرًا في كتابهما هذا، وكما نصا عليه في مقدمتهما (١/ ٣٣ الفقرة الرابعة).

وقد حسن العراقي حديثه في تخاريج الإحياء (٢/ ٩٠٤ حديث ١١٩٩) وهو الذي أخرجه أبو داود (٣٧٦٤)، وابن ماجه (٣٢٨٦)، وقد صححه من قبله ابن حبان (٥٢٢٤)، والحاكم (٢/ ١٠٣).

ثم إن حكم الحافظ ابن حجر موافق لحكم حافظ المغرب ابن القطان، فقد قال في «**بيان الوهم والإيهام**» (٤/ ٥٩٩ عقيب ٢١٤٢): «لا تعرف حاله».

* * *

٥٣٠- (٧٤٠٦ تحرير) وَسَّاج، بتشديد المهملة ثم جيم، ابن عقبة بن وسَّاج الأزدي: مستور، من الثامنة. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، فقد روى عنه اثنان فقط وذكره ابن حبان وحده في «الثقات»».

❀ أقول: الحافظ لا يفرق بين المصطلحين، ينظر: النزهة (ص٥٢) ومقدمة التقريب (١/ ٦).

* * *

٥٣١- (٧٤١٥ تحرير) وكيع بن عُدُس، بمهملات وضم أوله وثانيه وقد يفتح ثانيه، ويقال: بالحاء بدل العين، أبو مصعب العَقِيلي بالفتح، الطائفي: مقبول، من الرابعة. ٤.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول، كما قال ابن قتيبة، وابن القطان والذهبي، فقد تفرد بالرواية عنه يعلى بن عطاء العامري، وذكره ابن حبان وحده في «الثقات»».

❀ أقول: تعقبهما الدكتور هاشم جميل في كتاب (مدرسة الحديث في اليمن ص٢٦٠)، وأحيل إلى ترجمة: (حكيم الصنعاني).

* * *

٥٣٢- (٧٤١٨ تحرير) الوليد بن تَغْلَب الطائي، أو العبدي، البصري: ثقة، من السادسة. د س ق.

❀ أقول: هكذا جاءت لفظة: «تَغْلَب» عندهما، وهو خطأ محض، صوابه: «ثعلبة»، كما في مطبوعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٣٣٢ الترجمة ٤٤) ومطبوعة مصطفى عبد القادر (٢/ ٢٨٤ الترجمة ٧٤٤٥)، بل هكذا جاءت في تهذيب الكمال (٧/ ٤٦٨ الترجمة ٧٢٩٤ ط٩٨)، ولو صح زعم المحررين من أنهما قابلا نص التقريب على التهذيب لما وقعا في ذلك. وكذلك جاءت اللفظة على الصواب في تهذيب

التهذيب للحافظ ابن حجر (١١/ ١٣٢) ثم إن المترجم له هو: أخو المنذر بن ثعلبة، وقد تقدمت ترجمته في (٦٨٨٥) فجاء اسم أبيه على الصواب، ولو حررا جيدًا ورجعا إلى الأصول لما تواترت عليهم هذه الأوهام، نسأل الله حسن الختام.

* * *

٥٣٣- (٧٤٢٧ تحرير) الوليد بن سليمان بن أبي السائب القرشي: ثقة من السادسة. مد س ق.

❀ أقول: علقا في الحاشية على رقم أبي داود في المراسيل فقالا: «**في الأصل والمطبوع: (صد) خطأ، وما أثبتناه من «تهذيب الكمال» وهو الصواب**».

أقول: جاء الرقم على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٣٣٣ الترجمة ٥٩) فهل أن ما أثبتاه من تهذيب الكمال، أم من طبعة عبد الوهاب؟

* * *

٥٣٤- (٧٤٦٢ تحرير) الوليد بن هشام، أو ابن أبي هشام، الكوفي مولى هَمْدان: مستور، من السادسة. د ت.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، فقد روى عنه اثنان فقط ولم يوثقه أحد».

❀ أقول: لا فرق بين مجهول الحال والمستور عند الحافظ ابن حجر، كما نص عليه في النزهة (ص٥٢)، ومقدمة التقريب (١/ ٦).

* * *

٥٣٥- (٧٤٨٤ تحرير) وهب بن مانوس، بالنون، وقيل: بالموحدة البصري، نزيل اليمن: مستور، من السادسة. د س.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، كما قال ابن القطان: فقد روى عنه اثنان فقط، وذكره ابن حبان في «الثقات»».

❁ أقول: سبق القول مرارًا أن الحافظ ابن حجر لا يفرق بين مستور ومجهول الحال كما نص عليه في النزهة (ص٥٢)، ومقدمته للتقريب (١/٦) فلا منافاة بين الحكمين.

ثم إن المحررين لم يحررا الترجمة جيدًا، فالمترجم له قال عنه الذهبي في الكاشف (٢/ ٣٥٧ الترجمة ٦١١٥): «ثقة» فلماذا لم يلتفتا لذلك، أم هي العجلة؟!

❁ ❁ ❁

٥٣٦- (٧٤٩١ تحرير) ياسين بن شيبان، أو ابن سِنان أو ابن سَيَّار العجلي، الكوفي: لا بأس به، من السابعة، ووهم من زعم أنه ابن معاذ الزيَّات. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: هو ضعيف، فقد قال البخاري فيما ذكره ابن عدي عن أبي (كذا كتبا، وصوابه: ابن) حماد الدولابي عنه: فيه نظر ولا أعلم له حديثًا غير هذا يشير إلى حديثه: «المهديُّ منا أهل البيت يصلحه الله في ليلة»، وقال البخاري في «تاريخه الكبير» في ترجمة إبراهيم بن محمد بن الحنفية بعد أن ساق هذا الحديث من رواية ياسين العجلي عنه: في إسناده نظر، وذكره العقيلي، وابن عدي، وابن حبان، والذهبي في (جملة الضعفاء)، وقال ابن حبان: منكر الحديث على قلة روايته يجب التنكب عما انفرد به من الروايات».

❁ أقول: لقد أبعدا في هذه الترجمة بعدًا شديدًا، وأتيا بقول لم يسبقا إليه فالحافظ ابن حجر لما قال: «لا بأس به» له سلف في ذلك، فقد روى الدوري (٢/ ٦٣٩ الترجمة ٤٠٢) عن ابن معين أنه قال: «ليس به بأس» وكذلك قال أبو زرعة الرازي كما في «**الجرح والتعديل**» (٩/ ٣١٢ الترجمة ١٣٤٩) وهو في تهذيب الكمال (٨/ ٥ الترجمة ٧٣٦٨ ط٩٨)، وقال ابن معين في رواية إسحاق بن منصور: «صالح» تهذيب الكمال (٨/ ٥ الترجمة ٧٣٦٨ ط٩٨)، وقال عثمان بن أبي شيبة: «ثقة» (ثقات ابن شاهين الترجمة ١٦٣٧).

وقال يعقوب بن سفيان: «ياسين العجلي حدثنا عنه أبو نعيم ولا بأس به» (المعرفة ٣/ ٥٤).

أما قول البخاري: «فيه نظر» وهو في (تهذيب الكمال ٨/ ٥ الترجمة ٧٣٦٩ ط٩٨، وتهذيب التهذيب ١١/ ١٧٣). ومصدرهما في ذلك ابن عدي في كامله (٧/ ٢٦٤٣ دار الفكر، و٨/ ٥٣٧ طبعة أبي سنة) فصوابه: «في حديثه نظر» كما في ضعفاء العقيلي (٤/ ٤٦٥ الترجمة ٢١٠٠)، وهو كذلك في تاريخ البخاري الكبير (١/ ٣١٧ الترجمة ٩٩٤) بلفظ: «في إسناده نظر».

وفرق بين العبارتين، فالأولى في تضعيف الراوي، والثانية في تضعيف السند إلى الراوي في الغالب، وانظر الدراسات على الكاشف (١/ ٦٨ - ٦٩) بقلم الشيخ محمد عوامة.

أما ذكر ابن عدي والعقيلي والذهبي للمترجم له إياه في الضعفاء، فهو بسبب قول البخاري.

فلم يبق لهما سوى قول ابن حبان وهو لا يقاوم قول ابن معين وأبي زرعة ويعقوب بن سفيان وعثمان بن أبي شيبة، ولا ندري كيف سولت لهما نفساهما إهمال كل هذا التوثيق وعدم ذكره أصلًا وهما في مجال التحرير والحكم والمناظرة؟!

* * *

٥٣٧- (٧٤٩٢ تحرير) ياسين بن عبد الأحد بن أبي زُرارة القِتْبَاني بكسر القاف وسكون المثناة ثم موحدة، المصري، أبو اليُمْن: صدوق، الحادية عشرة، مات سنة تسع وستين. س.

❀ أقول: هكذا النص عندهما وفيه سقط ظاهر، وهو سقوط لفظة: «من» بعد لفظة: «صدوق» وقبل لفظة: «الحادية» وهو كذلك في طبعات التقريب كما في طبعة عبد الوهاب (٢/ ٣٤١ الترجمة ٢)، وطبعة مصطفى عبد القادر (٢/ ٢٩٥ الترجمة

٧٥١٩)، وطبعة عادل مرشد (ص٥١٧ الترجمة ٧٤٩٢)، وطبعة محمد عوامة (ص٥٨٧ الترجمة ٧٤٩٢) ومخطوطة الأوقاف (الورقة: ٢٥٧ أ)، ومخطوطة ص(الورقة: ٢١١ ب).

* * *

٥٣٨- (٧٥١١ تحرير) يحيى بن أيوب الغافقي، بمعجمة ثم فاء وقاف أبو العباس المصري: صدوقٌ ربما أخطأ، من السابعة، مات سنة ثمان وستين. ع.

تعقباه بقولهما: «بل: هو صدوق، كما قال البخاري، وقد وثقه ابن معين، ويعقوب بن سفيان، وإبراهيم الحربي، والدارقطني، وقال أبو داود: صالح، وقال أحمد بن صالح المصري: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن عدي: «وهو من فقهاء مصر ومن علمائهم، ولا أرى في حديثه إذا روى عنه ثقة أو يروي هو عن ثقة حديثًا منكرًا فأذكره، وهو عندي صدوق لا بأس به. واختلف فيه قول النسائي، فقال مرة: ليس به بأس، وقال مرة: ليس بالقوي. وضعفه أبو زرعة، وابن سعد، والعقيلي. وقال أحمد: كان سيئ الحفظ، وقال أبو حاتم: محله الصدق، يُكتب حديثه ولا يحتج به. وقد استشهد به البخاري في عدة أحاديث من روايته عن حميد الطويل ما له عنده غيرها سوى حديثه عن يزيد بن أبي حبيب في صفة الصلاة بمتابعة الليث وغيره، واحتج به مسلم في «الصحيح»».

❀ أقول: هذا التعقب لا معنى ولا قيمة له، وهو يدل على عدم المنهجية والتساهل في إصدار الأحكام، وعلى عدم الدقة. ولي عليهما في هذا التعقيب أمور:

الأول: الحكم واحد، والنتيجة هي هي؛ لكنهما حذفا من حكم الحافظ لفظ: «ربما أخطأ» وهي هامة نافعة كما سيأتي.

الثاني: نقلهما قول النسائي في تضعيفه لم يكن دقيقًا، وعبارته الدقيقة كما في ضعفائه (٦٢٦): «ليس بذاك القوي»، وقد نقلها ابن عدي في الكامل (٩/ ٥٤ طبعة أبي سنة) بلفظ: «ليس بذاك».

الثالث: أهملا قول ابن معين الآخر فقد قال عنه: «صالح» (الجرح والتعديل ٩/ ١٢٨ الترجمة ٥٤٢).

الرابع: أهملا بعض الأقوال في تقوية أمر المترجم له، فقد نقل ابن عدي في الكامل (٩/ ٥٥ طبعة أبي سنة) عن عثمان قوله: «يحيى بن أيوب مصري صالح»، وقال الذهبي في الكاشف (٢/ ٣٦٢ الترجمة ٦١٣٧): «صالح الحديث».

الخامس: أهملا كثيرًا من أقوال أئمة الجرح والتعديل التي تُضعِفُ أمر المترجم؛ لأنها لا تخدم غرضهما؛ فقد قال ابن سعد في طبقاته (٧/ ٥١٦): «منكر الحديث»، وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ (١/ ٢٢٧ - ٢٢٨): «حديثه فيه مناكير». وقال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٤/ ٦٩ عقيب ١٥٠٤): «وهو مَنْ قد عُلمت حاله، وأنه لا يحتج به لسوء حفظه، وقد عيب على مسلم إخراجه...». وقال (٣/ ٤٩٥ عقيب ١٢٦٩): «فإن يحيى بن أيوب يضعَّف». وقال (٣/ ٣٢٤ عقيب ١٠٧٠): «يحيى بن أيوب مختلف فيه، وهو مما عيب على مسلم إخراجه حديثه».

وقال الحاكم: «إذا حدث من حفظه يخطئ، وما حدث من كتاب فليس به بأس» نقله السهارنفوري في بذل المجهود (٢/ ٢٨).

وقال الدارقطني: «في بعض حديثه اضطراب» (الميزان ٤/ ٣٦٢).

وقد ضعفه ابن حزم في المحلى (١/ ٨٨ و٦/ ٧٢ و٧/ ٣٧).

فلماذا أهمل المحرران كل هذا، فهل هكذا يكون التحرير؟!

السادس: إن المحررين حذفا من الحكم: «ربما أخطأ»، وهي مهمة لازمة لا بد منها؛ لأن المترجم عدت له بعض الأخطاء، فإقران الحافظ لفظة: «صدوق» بـ «ربما أخطأ» فائدة غالية نافعة ترشد الباحث إلى أوهام

المترجم وأخطائه ليحذر خطؤه، وينتفع بذلك عند المقارنة والمعارضة؛ ولكن العجلة التي عمت على المحررين جعلتهما لا يدريان ما يكتبان. وقد فتشت عن أحاديث المترجم، فوجدت عددًا من الأحاديث التي أخطأ أو خولف فيها يحيى بن أيوب الغافقي، وهي:

الحديث الأول: ما أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (١/ ٤٠٦) وفي شرح المشكل (٥٦٤٩)، والبيهقي في دلائل النبوة (٧/ ١٩٢) من طريق سعيد بن أبي مريم، قال: أخبرنا يحيى بن أيوب، قال: حدثني حميد، قال: حدثني ثابت البناني، عن أنس بن مالك ﷺ: أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ صَلَّ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ بُرْدٍ يُخَالِفُ بَيْنَ طَرَفَيْهِ، فَكَانَتْ آخِرَ صَلَاةٍ صَلَّاهَا.

أقول: لقد خولف يحيى بن أيوب في هذا الحديث:

فقد أخرجه أحمد (٣/ ١٥٩)، والنسائي (٢/ ٧٩)، وفي الكبرى (٨٦٠) من طريق إسماعيل بن جعفر، عن حميد، عن أنس، به.

وأخرجه أحمد (٣/ ٢١٦) من طريق سفيان الثوري، عن حميد، عن أنس، به.

وأخرجه أحمد (٣/ ٢٣٣) من طريق عبد الوهاب الثقفي، عن حميد عن أنس.

وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٧/ ١٩٢) من طريق محمد بن جعفر، قال: أخبرنا حميد، أنه سمع أنسًا، فذكره.

فهؤلاء أربعتهم (إسماعيل بن جعفر، وسفيان الثوري، وعبد الوهاب الثقفي، ومحمد بن جعفر) رووه عن حميد عن أنس، بدون ذكر ثابت مع أن الرواية الأخيرة فيها تصريح لسماع حميد عن أنس، مما يرجح وَهْمَ يحيى بن أيوب الغافقي بذكره ثابتًا.

الحديث الثاني: ما أخرجه الدارمي (١٧٠٥)، وأبو داود (٢٤٥٤) والترمذي (٧٣٠)، وفي علله الكبير (٢٠٢)، والنسائي (٤/ ١٩٦)، وابن خزيمة (١٩٣٣)،

والطحاوي في شرح المعاني (٢/ ٥٤)، والدارقطني (٢/ ١٧٢)، والبيهقي (٤/ ٢٠٢) من طريق يحيى بن أيوب، عن عبد الله بن أبي بكر، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن حفصة، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يُجْمِعِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ».

قال الترمذي في الجامع (٧٣٠) عقيبه: «حديث حفصة، حديث لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه، وقد روي عن نافع، عن ابن عمر قوله، وهو أصح. وهكذا أيضًا روي هذا الحديث عن الزهري موقوفًا. ولا نعلم أحدًا رفعه إلا يحيى بن أيوب».

ثم إن الدكتور بشارًا قد أيد الترمذي في ذلك، فوضع هامشًا على اسم أيوب وقال (٢/ ١٠١): «وكذلك قال البخاري كما نقل المصنف في العلل، وأحمد، وأبو داود، والنسائي، والطحاوي».

أقول: والحق معهم، فإن يحيى بن أيوب قد أخطأ في هذا الحديث. فقد رواه مالك (رواية أبي مصعب ٧٧٥، ورواية سويد ٤٥٦، ورواية يحيى ٧٨٨، والشيباني ٣٧٢)، وعبد الرزاق في مصنفه (٧٧٨٧) عن ابن جريج وعبيد الله بن عمر؛ ثلاثتهم (مالك، وابن جريج، وعبيد الله) رووه عن نافع، عن عبد الله بن عمر؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «لَا يَصُومُ إِلَّا مَنْ أَجْمَعَ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ».

وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٦)، والطحاوي في شرح المعاني (٢/ ٥٥) من طريق الزهري، عن سالم، عن أبيه، عَنْ حَفْصَةَ قَالَتْ: «لَا صَوْمَ لِمَنْ لَمْ يُجْمِعِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ».

الحديث الثالث: ما أخرجه البزار (١١٠٩) من طريق يحيى بن أيوب الغافقي، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمر بن الحكم، عن سعد بن أبي وقاص عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ((لَوْ أَنَّ مَا يُقِلُّ ظُفُرٌ مِمَّا فِي الْجَنَّةِ بَدَا لَتَزَخْرَفَتْ... الحديث». هكذا رواه يحيى بن أيوب الغافقي وخولف فيه.

وقد رواه عبد الله بن المبارك في الزهد (٤١٦) عن عبد الله بن لهيعة ومن طريقه الترمذي (٢٥٣٨)، والبغوي (٤٣٧٧) عن يزيد بن أبي حبيب، عن داود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، عن جده عن النبي ﷺ، به.

وهذا سندٌ قويٌّ فهو من رواية أحد العبادلة عن ابن لهيعة، وقال الشيخ شعيب في تعليقه على شرح السنة (١٥/ ٢١٤): «إسناده صحيح».

وأخرجه أبو نعيم في صفة الجنة (٥٧) من طريق ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن سليمان بن حميد، عن عامر بن سعد، عن أبيه.

الحديث الرابع: ما أخرجه الترمذي (٣٥٠٢)، والبغوي في شرح السنة (١٣٧٤) من طريق يحيى بن أيوب، عن عبيد الله بن زَحْر، عن خالد بن أبي عمران أنَّ ابن عمر قال: قَلَّمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ مِنْ مَجْلِسٍ حَتَّى يَدْعُوَ بِهَؤُلَاءِ الدَّعَوَاتِ لِأَصْحَابِهِ... الحديث.

قال الترمذي بإثره: «هذا حديث حسن غريب» وقد روى بعضهم هذا الحديث عن خالد بن أبي عمران، عن نافع، عن ابن عمر.

أقول: هو كما قال الإمام الترمذي فقد أخرجه النسائي في الكبرى (١٠٢٣٤)، وفي عمل اليوم والليلة (٤٠١) من طريق عبد الله بن عبد الحكم عن بكر، عن عبيد الله بن زَحْر، عن خالد بن أبي عمران عن نافع، عن ابن عمر، به.

وأخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٥٢٨) من طريق الليث بن سعد عن خالد بن أبي عمران، عن نافع، عن ابن عمر، به. وصححه الحاكم، ولم يتعقبه الذهبي.

الحديث الخامس: ما أخرجه ابن المبارك في الزهد (٧٤٩)، والحاكم (٤/ ١٩٣) من طريق يحيى بن أيوب، عن عبيد الله بن زَحْر، عن علي بن زيد، عن القاسم، عن أبي أمامة، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه دعا بقميص له جديد فلبسه... الحديث.

وهذا حديث معلول تناوله إمام النقاد وشيخ المعللين والمجرحين، الإمام

الجهبذ العراقي أبو الحسن الدارقطني في كتابه العظيم «**علل الحديث**» (٢/ ١٣٧ - ١٣٨ س ١٦٠) وذكر الاختلاف فيه انتهى فيه بقوله: «الحديث غير ثابت».

الحديث السادس: ما رواه أبو داود (١٥٨)، والدارقطني (١/ ١٩٨) من طريق يحيى بن أيوب، عن عبد الرحمن بن رزين عن محمد بن يزيد، عن أيوب بن قَطَن، عن أُبَيِّ بن عمارة، قال يحيى بن أيوب - وَكَانَ قَدَ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ لِلْقِبْلَتَيْنِ ـ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: يَوْمًا؟ قَالَ: «يَوْمًا»... الحديث.

أقول: هذا الحديث اختلف فيه اختلافًا كبيرًا على يحيى بن أيوب.

قال الإمام الدارقطني في سننه (١/ ١٩٨): «لا يثبت، وقد اختلف فيه على يحيى بن أيوب اختلافًا كثيرًا قد بينته في موضع آخر» (ونقل الزيلعي ١/ ١٧٨، وصاحب التعليق المغني ١/ ١٩٨ - ١٩٩ عن ابن القطان تفصيل الاختلاف فيه).

وأبو داود أشار أيضًا إلى الاختلاف في إسناده (السنن ١ / ٤٠ - ٤١).

وقد طول السهارنفوري في بذل المجهود (٢/ ٢٧ - ٣١) في تعليل الحديث وبيان الاختلاف فيه.

بعد هذا... أرى أن التعقب على الحافظ، فيه تكلف لا يخفى، لذا قلت: كلام المحررين لا معنى له ولا قيمة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

* * *

٥٣٩- (٧٥٣٢ تحرير) يحيى بن الحُصَين الأحْمسي: ثقة، من الرابعة. (م) د س ق.

❁ أقول: قالا في الحاشية: «**سقط رقم (م) من الأصل، وهو في «التهذيبين»، ورقم حديثه في «صحيح مسلم» (١٢٩٨)**».

أقول: الرقم (م) ثابت في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٣٤٥ الترجمة ٤٥)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (٢/ ٣٠٠ الترجمة ٧٥٥٩). وهو ساقط من

أصل المحررين الوحيد ألا وهو طبعة الشيخ محمد عوامة (ص٥٨٩ الترجمة ٧٥٣٢).

* * *

٥٤٠- (٧٥٤٧ تحرير) يحيى بن زُرارة بن عبد الكريم، ولقُبه كُرَيْم بالتصغير، ابن الحارث بن عَمْرو الباهلي، ثم السَّهْمي: مقبولٌ من السابعة. س.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع وذكره ابن حبان في «الثقات»، ولا نعلم فيه جرحًا».

❀ أقول: هكذا قالا وهو تقصير منهما فقد قال ابن القطان في «**بيان الوهم والإيهام**» (٣/ ٢٦٤ - ٢٦٥ عقيب ١٠١٣): «لا تعرف حاله».

* * *

٥٤١- (٧٦٠٣ تحرير) يحيى بن عَتيق الطُّفَاوي، بضم المهملة وتخفيف الفاء، البصري: ثقة، من السادسة، مات قبل أيوب، وكان أصغر من أيوب. خت م د س.

❀ أقول: كتبا بالحاشية: «**في الأصل: (ع) وهو وهم واضح، وما ذكرناه من الرقوم من «التهذيبين»**».

هكذا قالا: مع أن الرقوم جاءت على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٣٥٣ الترجمة ١٢٩)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (٢/ ٣١٠ الترجمة ٧٦٣١).

* * *

٥٤٢- (٧٦٢٦ تحرير) يحيى بن قَزَعة، بفتح القاف والزاي، القرشي المكي، المؤذِّن: مقبول، من العاشرة. خ.

❀ أقول: قالا في الحاشية: «**تحرف في الأصل والمطبوع إلى: المؤدب**».

أقول: في طبعة عبد الوهاب (٢/ ١٥٦ الترجمة ١٥٢) جاء على الصواب: «المؤذن».

* * *

٥٤٣- (٧٦٣٩ تحرير) يحيى بن محمد بن قيس المُحارِبي الضرير، أبو محمد المدني، نزيل البصرة، لقبه أبو زُكَير، بالتصغير: صدوق يخطئ كثيرًا، من الثامنة. بخ م مد ت س ق.

❀ أقول: علقا في الحاشية على رقم (مد) فقالا: «**في الأصل: (د)، وما أثبتناه من «التهذيبين»**».

أقول: هذا الكلام غير صحيح، فقد جاء الرقم (مد) على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٣٥٧ الترجمة ١٦٨).

* * *

٥٤٤- (٧٦٧٨ تحرير) يحيى بن يَعْمَر، بفتح التحتانية والميم بينهما مهملة، البصري، نزيل مَرْو وقاضيها: ثقة فصيح وكان يرسل من الثالثة، مات قبل المئة، وقيل بعدها. ع.

تعقباه بقولهما: «قوله: «كان يرسل» فيه نظر، فإن أبا داود وحده ذكر أنه لم يسمع من عائشة، وحديثه عن عائشة عند البخاري».

❀ أقول: هذا قول غريب كان غيرهما به أولى، فليس من دليلٍ على هذا. إذ إن أبا داود نفسه قال عقب حديث (٢٢٥): (رواه عطاء الخراساني عن يحيى بن يعمر، عن عمار بن ياسر: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «رَخَّصَ لِلْجُنُبِ إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ نَامَ أَنْ يَتَوَضَّأَ»، قال أبو داود: «بين يحيى بن يعمر، وعمار بن ياسر في هذا الحديث رجل»).

وقال العلائي في جامع التحصيل (ص٢٩٩): «يحيى بن يعمر البصري، قال أبو بكر بن أبي عاصم: لم يسمع من عمار بن ياسر».

٥٤٥- (٧٧٧٦ تحرير) يزيد بن معاوية النَّخعي، الكوفي العابد: ثقة من الثانية. خ.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فما وثقه سوى العجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات» ولم يرو له البخاري شيئًا، لكن له فيه ذكر، لذلك لم يرقم عليه المزي برقم البخاري».

❀ أقول: هذا عجيب منهما كيف أنزلاه إلى هذه الرتبة؟ ولا أدري من أين اختلقا: «حسن الحديث» مع أن الحافظ ابن حجر قال في الفتح عقيب (٦٤١١): «لا أحفظ له رواية»؟

* * *

٥٤٦- (٧٧٨٣ تحرير) يزيد بن أبي منصور الأزدي، أبو رَوْح البصري: لا بأس به، من الخامسة، ووهم من ذكره في الصحابة. قد ت.

❀ أقول: كتبا بالحاشية: **«في الأصل: (م ت) وهو وهم جد واضح، فإن مسلمًا لم يرو له شيئًا، وإنما روى له أبو داود في القدر».**

أقول: بل هذا تسرع جد واضح، فقد جاءت الرقوم على الصواب في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٣٧١ الترجمة ٣٣٣) فلو توهم فيه الحافظ فمن أين يأتيه الصواب؟

* * *

٥٤٧- (٧٨٤٤ تحرير) يعلى بن عُبيد بن أبي أمية الكوفي، أبو يوسف الطَّنافِسي: ثقة إلا في حديثه عن الثَّوري ففيه لينٌ، من كبار التاسعة مات سنة بضع ومئتين وله تسعون سنة. ع.

تعقباه بقولهما: «قوله: إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين، لم يقل هذا غيرُ ابن معين، وفي رواية عنه توثيقه مطلقًا».

❀ أقول: الحق مع ابن حجر فقد عدت غلطات في رواية يعلى عن الثوري (انظر على سبيل المثال: تأريخ عثمان الدارمي ٣٧٥).

ومما أخطأ فيه ما أخرجه الطبراني في الكبير (١٣٦٢٩) من طريق يعلى بن عبيد الطنافسي، عن الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ في حديث خيار البيع.

فقد غلط يعلى بن عبيد في قوله: «عمرو بن دينار» إنما هو عبد الله بن دينار كذا رواه المتقنون من أصحاب سفيان الثوري، مثل: الفضل بن دكين ومحمد بن يوسف الفريابي، ومخلد بن يزيد، وغيرهم. أنظر مروياتهم في مسند أبي يعلى (١٠/ ١٩٢ - ١٩٣)، وإتحاف المهرة (٨/ ٥٢٨ حديث ٩٨٩٠)، والمسند الجامع (١٠/ ٤٣٩ حديث ٧٧٣٠)، وانظر كذلك علوم الحديث لابن الصلاح (ص٨٢ - ٨٣)، وتدريب الراوي (١/ ٢٥٤) ومقدمة علل الدارقطني (١/ ٤٠)، ومقدمة البحر الزخار (١/ ١٩) وأثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (ص٣٢) وهذا من الوضوح الذي لا يغفل عنه من له أدنى علم بمصطلح الحديث.

* * *

٥٤٨- (٧٨٧٢ تحرير) يوسف بن عَدِي بن زُرَيق التيمي مولاهم الكوفي، نزيل مصر: ثقة، من العاشرة، مات سنة اثنين وثلاثين وقيل: غير ذلك. خ س.

❀ أقول: قالا في الحاشية: **«شطح قلم المؤلف فكتب: «رزق» وهو وهم بيّن».**

أقول: في طبعة عبد الوهاب (٢/ ٣٨١ الترجمة ١٤٤٢) جاء اللفظ على الصواب: «زريق» مجود الطبع، فلو أن قلم ابن حجر شطح فيه لما جاء عنده صوابًا.

* * *

٥٤٩- (٧٨٨٣ تحرير) يوسف بن مروان النَّسائي، أبو الحسن المؤذِّن نزيل بغداد: ثقة، من العاشرة، مات سنة ثمان وعشرين. س.

❀ أقول: قالا في الحاشية: **«في الأصل: «المؤدب» خطأ، أصلحناه من «التهذيبين» وغيرهما»**.

أقول: جاء على الصواب في طبعة عبد الوهاب (٢/ ٣٨٢ الترجمة ٤٥٤) وفي طبعة مصطفى عبد القادر عطا (١/ ٣٤٦ الترجمة ٧٩١٢).

* * *

٥٥٠- (عقيب ٧٩٢١ تحرير) «آخر الأسماء، فرغت منه في ثامن شهر ربيع الأول، سنة ست وعشرين وثماني مئة».

❀ أقول: هكذا النص عندهما، وهو هكذا في أصلهما الوحيد الفرد وهو طبعة الشيخ محمد عوامة (ص٦١٤)، وفي بقية النسخ خلاف ما أثبتاه، ففي مخطوطة ص(الورقة: ٢٢٢ ب) جاء النص هكذا: «آخر الأسماء قال مؤلفه ﷺ وأبقاه فرغت منه في ثامن شهر ربيع الأول، سنة ست وعشرين وثماني مئة». وفي مخطوطة الأوقاف (الورقة: ٢٧١ أ) هكذا: «آخر الأسماء، فرغ منه مصنفه متعنا الله بوجوده في ثامن شهر ربيع الأول، سنة ست وعشرين وثماني مئة»، وفي النسخ المطبوعة كطبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٣٨٧ الترجمة ٤٩٨)، ومصطفى عبد القادر (٢/ ٣٥١ عقيب ٧٩٥٠) هكذا: «آخر الأسماء قال مؤلفه روح الله روحه: فرغت منه في ثامن شهر ربيع الأول، سنة ست وعشرين وثماني مئة» فهل هذا هو التحقيق وضبط النص؟؟؟

* * *

٥٥١- (٧٩٢٣ تحرير) أبو الأبيض العَنْسِي، بالنون، الشامي: ثقة من الثانية، قتل سنة ثمان وثمانين، ووهم مَنْ سمَّاه عيسى. س.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه ثلاثة ووثقه العجلي وحده».

❀ أقول: هذا الكلام غير صحيح، فقد قال الذهبي في الكاشف (٢/ ٤٠٥ الترجمة ٦٤٨٤): «ثقة»، فمن وثقه ثلاثة من العلماء: العجلي والذهبي وابن حجر، كيف ينزل به إلى صدوق حسن الحديث بلا مستند؟

* * *

٥٥٢- (٧٩٢٦ تحرير) أبو الأحوص، مولى بني ليث، أو غِفار: مقبول من الثالثة، لم يرو عنه غير الزهري. ٤.

تعقباه بقولهما: «بل: ضعيف، قال ابن معين: ليس بشيء وذكره ابن حبان في «الثقات»».

❀ أقول: قال الحاكم في المستدرك (١/ ٢٣٦): «وثقه الزهري وروى عنه».

وقول ابن معين أجاب عنه ابن عبد البر فقال: «قد تناقض ابن معين في هذا فإنه سئل عن ابن أكيمة، وقيل له: إنه لم يرو عنه غير ابن شهاب، فقال: يكفيه قول ابن شهاب: حدثني ابن أكيمة، فيلزمه في أبي الأحوص» (تهذيب التهذيب ١٢/ ٥).

* * *

٥٥٣- (٧٩٣٢ تحرير) أبو الأزهر المصري: مقبول، من الثانية. ق.

❀ أقول: قالا في الحاشية: **«وقع في الأصل: «البصري»، وهو خطأ بيِّن صوَّبناه من «التهذيبين» وغيرهما».**

أقول: في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٣٩٠ الترجمة ٢٦): «المصري» على الصواب.

* * *

٥٥٤- (٧٩٧٨ تحرير) أبو بكر بن عبيد الله بن أنس بن مالك: مجهول الحال، من الخامسة. بخ ت.

تعقباه بقولهما: «بل: مستور، فقد روى عنه جمع، ولا نعرف فيه جرحًا ولا تعديلًا».

❀ أقول: الحافظ ابن حجر لا يفرق بين المصطلحين، فكل مستور هو مجهول الحال (انظر: النزهة ص٥٢، ومقدمة التقريب ١/ ٢٥ طبعة مصطفى عبد القادر).

* * *

٥٥٥- (٧٩٩٣ تحرير) أبو بكر بن النضر بن أنس بن مالك الأنصاري البصري: مستور، من الخامسة. س.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، فقد روى عنه اثنان، ولم يوثقه أحد».

❀ أقول: الحافظ لا يفرق بين مستور ومجهول الحال (انظر: النزهة ص٥٢ والتقريب ١/ ٢٥ طبعة مصطفى عبد القادر).

* * *

٥٥٦- (٧٩٩٦ تحرير) أبو بكر بن يحيى بن النضر الأنصاري، المدني: مستور، من السابعة. بخ ق.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، فقد تفرد بالرواية عنه اثنان فقط، ولم يوثقه أحد، وقال الذهبي في «الميزان»: لا وثق ولا ضعف، ما كأنه قوي».

❀ أقول: الحافظ ابن حجر لا يفرق بين مجهول الحال ومستور، فكلاهما عنده سيان كما في النزهة (ص٥٢)، ومقدمة التقريب (١/ ٦).

* * *

٥٥٧- (٨٠٢٧ تحرير) أبو الجويرية الصغير، اسمه: عبد الحميد بن عِمْران، كوفي، نزل المدينة: مستور، من السابعة. تمييز.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، فقد روى عنه اثنان فقط ولم يوثقه أحد».

❀ أقول: الحافظ ابن حجر لا يفرق بين مجهول الحال وبين مستور كما سبق مرارًا.

* * *

٥٥٨- (٨٠٧٢ تحرير) أبو خالد الدالاني، الأسدي، الكوفي، اسمه: يزيد بن عبد الرحمن: صدوق يخطئ كثيرًا، وكان يدلس، من السابعة. ٤.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق، كما قال البخاري، وقال ابن معين والنسائي: ليس به بأس. ووثقه أبو حاتم الرازي. وقال أبو أحمد الحاكم: لا يتابع في بعض حديثه. وضعفه يعقوب بن سفيان، وابن حبان. وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وفي حديثه لين، إلا إنه مع لينه يُكتب حديثه، أما التدليس، فلم نجد أحدًا وصفه به، والله أعلم».

❀ أقول: هذه من مجازفات المحررين الكثيرة ولنا عليهما في هذا أمور:

الأول: إنهما أهملا قول ابن عبد البر إذ قال: «ليس بحجة» وأهملا قول ابن سعد: «منكر الحديث» وهذان القولان في تهذيب التهذيب (١٢/ ٨٢) والمحرران لم ينقلا هذين القولين؛ لأنهما لا يخدمان غرضهما.

الثاني: أهملا قول ابن حبان في المجروحين (٣/ ١٠٥) فقد قال: «كان كثير الخطأ فاحش الوهم يخالف الثقات في الروايات حتى إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة عَلِم أنها معمولة أو مقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد عنهم بالمعضلات؟».

علمًا بأن المحررين قالا في مقدمتهما (١/ ٣٤): «أما تضعيفه فينبغي أن يُعَدَّ

مع الجهابذة المُجوِّدين، لما بيَّنه في كتابه من الجرح المفسر» هكذا قالا ولم يلتزما، بل أعرضا وأدبرا.

الثالث: قولهما: «أما التدليس، فلم نجد أحدًا وصفه به».

أقول: هذا قصور وتسرع؛ فقد وصفه الكرابيسي بالتدليس (تهذيب التهذيب ١٢/ ٨٢).

* * *

٥٥٩- (٨٠٨٤ تحرير) أبو خليفة الطائي، البصري، عن علي: مقبول من الثالثة. عس.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول، فقد تفرد وهب بن منبه بالرواية عنه، ولم يوثقه أحد، وأشار البزار إلى جهالته».

❀ أقول: لقد سبق أن بينت: أن حكم الحافظ على راوٍ بأنه: مقبول لا يُعَدُّ توثيقًا، وإنما هو اصطلاح له يطلقه على نوع من الرواة يعد ضعفهم يسيرًا يزول بالمتابعة، فالاعتراض عليه مشاحة في الاصطلاح وهذا ممنوع.

وقد تعقب المحررين في هذه الترجمة الدكتور هاشم جميل فقال: «يبدو أنَّ الحافظ يطلق هذا المصطلح على من تقبل روايته، ولو بناءً على بعض قواعد العلماء دون بعض إذا كان قليل الحديث، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله.

وهذه الحالة بيانها فيما يأتي:

إن قاعدة ابن عبد البر: «أن كل من لم يرو عنه إلا رجل واحد فهو عند أهل الحديث مجهول إلا أن يكون مشهورًا في غير محل العلم أي: علم الحديث كاشتهار مالك بن دينار بالزهد، وعمرو بن معدي كرب بالنجدة» (التدريب ١/ ٣١٨).
وقال ابن عبد البر أيضًا: «كل حامل علم معروف العناية به محمول أنه على العدالة حتى يتبين جرحه» (التدريب ١/ ٣٠٢).

ولا يفيدنا هنا بيان أن اختيارات ابن عبد البر هذه راجحة أو مرجوحة، ولكن الذي يعنينا هنا: أن مثل أبي خليفة القارئ مقبول الرواية بناء على قواعد ابن عبد البر هذه، فأبو خليفة مشهور بقراءة القرآن وإقرائه، وقد روى عنه وهب بن منبه وهو ثقة.

إذن! فهو مقبول الرواية بناءً على قواعد ابن عبد البر، والرجل قليل الحديث ولم يضعفه أحد، إذن فهو داخل ضمن مصطلح: «مقبول» عند الحافظ ولا مشاحة في الاصطلاح». (مدرسة أهل الحديث في اليمن ٢٣١).

* * *

٥٦٠- (٨٠٩٤ تحرير) أبو رجاء مولى أبي بكر الصديق.

❀ أقول: هكذا فسد عليهما نص الحافظ، فأسقطا منه نصف الترجمة، وهي جملة: «مجهول، من الثانية. د ت»، وهي ثابتة في جميع النسخ الخطية والمطبوعة، ففيها جميع الترجمة الآتية: «أبو رجاء مولى أبي بكر الصديق: مجهول، من الثانية. د ت.» وهذه الجملة الساقطة من المحررين ثابتة في مخطوطة ص(الورقة: ٢٢٩ أ)، ومخطوطة الأوقاف (الورقة: ٢٨٠ أ) وطبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٤٢١ الترجمة ١٣)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (٢/ ٣٩٧ الترجمة ٨١٢٨)، بل هي ثابتة في أصل المحررين الوحيد الفرد (ص٦٣٩ الترجمة ٨٠٩٤).

ولو أنهما قابلا نص التقريب على النسخ كما وعدا لما فاتهما هذا السقط الكبير وفيه الحكم، وهما قد جعلا جل عملهم تعقب الحافظ ابن حجر في أحكامه؟!

* * *

٥٦١- (٨١٩٤ تحرير) أبو عازب الكوفي، اسمه: مسلم بن عمرو أو ابن أراك: مستور، من الرابعة. ق.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، فقد روى عنه اثنان فقط، ولم يوثقه أحد، وقال الذهبي في «الميزان»: لا يعرف».

❀ أقول: الحافظ ابن حجر لا يفرق بين مجهول الحال، ومستور، كما نص عليه في (النزهة ص٥٢، والتقريب ١/ ٢٥ طبعة مصطفى عبد القادر) فإلزامه غير ذلك مشاحة في الاصطلاح.

* * *

٥٦٢- (٨٢١٨ تحرير) أبو عبد الدائم الهَدادي، بفتح الهاء وتخفيف الدال، البصري، اسمه: عبد الملك بن كُرْدُوس: مستور، من السابعة. مد.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، فقد روى عنه اثنان فقط ولم يوثقه أحد».

❀ أقول: الحافظ ابن حجر لا يفرق بين مجهول الحال ومستور، كما نص عليه في (النزهة ص٥٢، والتقريب ١/ ٢٥ طبعة مصطفى عبد القادر) فإلزامه غير ذلك مشاحة في الاصطلاح.

* * *

٥٦٣- (٨٢٣٧ تحرير) أبو عثمان بن سَنَّة، بفتح المهملة وتشديد النون الخزاعي، الدمشقي: مقبول، من الثانية، ووهم من زعم أن له صحبة، فإن حديثه مرسل. س فق.

❀ أقول: قالا في الحاشية: «**وقع في الأصل والمطبوع: (ق)، وهو خطأ فإن ابن ماجه إنما روى له في** «**التفسير**» كما في «**التهذيبين**»...».

أقول: جاء الرقم على الصواب في طبعة عبد الوهاب (٢/ ٤٤٩ الترجمة ١٠٠).

* * *

٥٦٤- (٨٢٣٩ تحرير) أبو عثمان الأنصاري، المدني، قاضي مَرْو قيل: اسمه عمر، وقيل: عمرو، وأبوه سالم، أو سَلْم، أو سليم: مقبول، من الرابعة. د ت.

❀ أقول: قالا في الحاشية: **«وقع في الأصل: (ر ت)، وهو وهم بيّن فإن البخاري لم يخرج له في «جزء القراءة خلف الإمام»، وإنما أخرج له أبو داود في «السنن»، كما صرح المزي».**

أقول: جاءت الرقوم على الصواب في طبعة عبد الوهاب (٢/ ٤٤٩ الترجمة ١٠٣).

* * *

٥٦٥- (٨٢٤٧ تحرير) أبو العجلان المحاربي، وقيل فيه: أبو المخارق: مقبول، من الرابعة. بخ.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، فقد روى عنه اثنان فقط ووثقه العجلي وحده».

❀ أقول: عليهما أمران:

الأول: إنهما لم يعتدا بتوثيق العجلي البتة، وهذا شذوذ، على أن الحافظ اعتد به ورفعه من مجهول الحال إلى مقبول.

الثاني: اقتصرا على رقم (بخ) وهو رقم البخاري في الأدب المفرد، وكان عليهما أن يضيفا رقم «الترمذي» كما في تهذيب التهذيب (١٢/ ١٦٥).

وحديثه في جامع الترمذي (٢٥٨٠) قال: حدثنا هناد، قال: حدثنا علي بن مسهر، عن الفضل بن يزيد، عن أبي المخارق، عن ابن عمر، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْكَافِرَ لَيَسْحَبُ لِسَانَهُ الْفَرْسَخَ وَالْفَرْسَخَيْنِ يَتَوَطَّؤُهُ النَّاسُ».

كذا قال الترمذي: «أبو المخارق» وهو خطأ صوابه: «أبو العجلان».

وقد أخرجه أحمد (٢/ ٩٢)، وعبد بن حميد (٨٦٠) من طريق الفضل بن يزيد الثمالي، قال: حدثني أبو العجلان، قال: سمعت ابن عمر، به.

لذا قال المزي بعد أن ساق رواية الترمذي: «هكذا قال: وهو خطأ، رواه منجاف بن الحارث، عن علي بن مسهر، عن الفضل بن يزيد، عن أبي العجلان المحاربي، عن ابن عمر، وكذلك رواه أبو عقيل الثقفي، ومروان بن معاوية الفزاري، عن الفضل بن يزيد، وهو الصواب والخطأ في ذلك إما من الترمذي، وإما من شيخه[١]» (تهذيب الكمال ٨/ ٣٧٠ الترجمة ٨١٠٦ ط٩٨).

ولم يتنبه الدكتور بشار على هذا الخطأ في المسند الجامع (١٠/ ٨٤٥ حديث ٨٣٠٨) إذ فصله عن سابقه، فجعله حديثين، وهما حديث واحد، وتابعيهما واحد. وكذلك لم يتنبه له في جامع الترمذي (٤/ ٣٣٣)، ولا في تحفة الأشراف (٦/ حديث ٨٥٩٢). ولو تأنى جيدًا لما فاته ذلك، ولكنها السرعة والعجلة وتكثير المؤلفات التي افتخر بكثرتها ولم يحفل بدقتها، نسأل الله السلامة.

* * *

٥٦٦- (٨٢٦٤ - تحرير) أبو علي الأزدي، عن أبي ذر، اسمه عبيد بن علي: وهو مقبول، من الثالثة، وقيل فيه: أبو الفيض، والأول أصح. س.

تعقباه بقولهما: «**بل: مجهول، فقد تفرد بالرواية عنه منصور بن المعتمر، ولم يوثقه أحد**».

أقول: هكذا قالا معتمدين على تهذيب الكمال حسب متغافلين أن تهذيب الكمال خاص برجال الكتب الستة، وبعض مؤلفات أصحابها. وهذا الراوي قد روى عنه أيضًا ابن أبي حسين عند الشافعي في مسنده (١٠١٦) بتحقيقي.

* * *

---

(١) والذي يترجح عندي أن الخطأ من هناد شيخ الترمذي، فقد رواه هكذا في كتاب «**الزهد**» (١/ ١٨٩).

٥٦٧- (٨٢٩٨ تحرير) أبو غالب، صاحب أبي أمامة، بصري، نزل أصبهان، قيل: اسمه حَزَوَّر، وقيل: سعيد بن الحزوَّر، وقيل: نافع: صدوق يخطئ، من الخامسة. بخ ٤.

❀ أقول: خالفا هنا ما وعدا ولعل التعجل جرهما إلى هذا، فقد زعم المحرران أنهما قابلا نص التحرير على تهذيب الكمال، وأصلحا على غراره الرقوم وهذه الترجمة تبطل صحة دعواهم فرقوم المترجم في تهذيب الكمال (٨/ ٣٩٤ الترجمة ٨١٥٦ ط٩٨) هكذا: (بخ د ت ق) ولم يكتف بذلك بل صرح بذلك فقال: «روى له البخاري في «**الأدب**»، وأبو داود والترمذي وابن ماجه»، وكذلك جاءت الرقوم هكذا في تهذيب التهذيب (١٢/ ١٩٧) ولم يرد الرقم (س) في الكاشف ولا في الميزان. فتأمل التحرير بعد!!

* * *

٥٦٨- (إحالة عقيب ٨٣١٥) أبو القَلُوص، بفتحٍ ثم ضمٍّ، هو: حصين بن أبي الحُرّ.

❀ أقول: العجب ممن يتعقب العلماء الكبار وهو لا يلتفت إلى شيء من أصول التحقيق، وهذه الترجمة تثبت مدى إهمال المحررين لضبط النص وتدقيقه، فهذه الإحالة جاءت في جميع النسخ هكذا: «أبو القُلُوص، بضمتين، هو حصين بن أبي الحر»، وهي هكذا في مخطوطة الأوقاف (الورقة: ٢٩١ ب) ومخطوطة ص(الورقة: ٢٣٧ أ)، والنسخ المطبوعة، كنسخة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٤٦٤ الترجمة ٢٠)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (٢/ ٤٥٤ عقيب ٨٣٥٤).

والشيخ محمد عوامة أكثر أمانة من غيره، فقد أثبت النص (ص٦٦٦): «بفتح ثم ضم»، ثم قال في الحاشية: «كتب المصنف أولًا: بضمتين، ثم عدلها إلى ما أثبت».

ومن التناقضات الكثيرة للدكتور بشار أنه ضبط الكنية في تهذيب الكمال (٨/ ٤٠٤ عقيب ٨١٧٢ ط٩٨): «أبو القُلُوص» يعني: بضمتين، وهو يخالف ضبط

تحريره، علمًا بأن هذه الطبعة طبعت بعد التحرير بعام. فتأمل ذلك.

وكذلك ضبطه في طبعته ذات الخمس والثلاثين مجلدًا (٦/ ٥٣٣): «أبو القُلوص»، يعني: بضمتين. فهل هكذا يكون التحقيق والضبط؟ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

* * *

٥٦٩- (٨٣٢٧ تحرير) أبو كنانة القرشي، عن أبي موسى: مجهولٌ، من الثالثة، ويقال: هو معاوية بن قرَّة، ولم يثبت. (بخ) د.

❀ أقول: هكذا وضعا رقم البخاري في الأدب المفرد، وقالا في الحاشية: «**سقط رقم (بخ) من الأصل، واستدرك من «تهذيب الكمال»**».

أقول: هكذا زعما وصنعا، ورقم (بخ) ثابت في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٤٦٦ الترجمة ٢١).

* * *

٥٧٠- (٨٣٣٩ تحرير) أبو المثنى الجهني، المدني: مقبول، من الثالثة. ت كن.

❀ أقول: هكذا أثبتا النص، وقالا في الحاشية: «**وقع في الأصل والمطبوع و«تهذيب التهذيب»: (ت ق) وهو خطأ، فإن ابن ماجه لم يخرج لهذا شيئًا إنما روى النسائي في «حديث مالك» كما صرح به المزي**».

أقول: أمر المحررين عجيب، فهما يغيران النصوص كلما عنَّ لهما ذلك ويغيرانها بلا قاعدة ولا منهج حيث شاءا، فمن بدائه علم التحقيق: أن المحقق لا يغير نصًّا اتفقت عليه جميع النسخ، لا سيما إن دلت عليه قرينة أخرى، كأن يكتب المصنف ذلك في كتاب آخر. والأمر هنا كذلك فالرقوم جاءت: (ت ق) في جميع النسخ الخطية على زعماها، وكذلك هي في المطبوعة، كما في طبعة

عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٤٦٩ الترجمة ١٦)، ومصطفى عبد القادر (٢/

٤٦٢ الترجمة ٨٣٧٩)، وطبعة الشيخ الفاضل محمد عوامة (ص٦٧٠ الترجمة ٨٣٣٩)، وكذلك جاءت رقومه: (ت ق) في تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر (١٢/ ٢٢١).

فبعد هذا لا أدري ما الذي سوغ للمحررين أن يغيرا النص ويتحكما بالأصل، ثم إن الحافظ ابن حجر له وجه في ذلك، فقد روى ابن ماجه برقم (١٢٥٧) من طريق هلال بن يساف، عن أبي المثنى، عن أبي أُبَي

ابن امرأة عبادة بن الصامت، يعني: عن عبادة بن الصامت، عن النبي ﷺ. فلعل الحافظ عد أبا المثنى هذا هو الجهني، فقد قال صاحب عون المعبود (١/ ١٦٥) - عند ترجمته لرجال الحديث -: «وفي بعض النسخ: أبو المثنى الجهني، وهو غلط»، فلعل الحافظ اعتمد ما جاء في بعض النسخ فرقم له برقم: (ق).

ومن عجائب التناقضات عند الدكتور بشار أنه عدَّ أبا المثنى هذا في تعليقه على ابن ماجه (٢/ ٤١٥) ضمضمًا الأملوكي الحمصي، يعني أنه ليس: أبا المثنى الجهني، ولكنه أبى إلا أن يخالف نفسه فعده الجهني المدني في فهارسه لابن ماجه (٦/ ٦٠٧) فخالف نفسه مرتين، مرة في تعليقه على الحديث، وأخرى في تعليقه على تحرير التقريب. فهل هكذا يكون التحرير؟ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

* * *

٥٧١- (٨٣٤٦ تحرير) أبو المُخَارِق، عن ابن عمر: مجهولٌ، من الرابعة. ت.

❀ أقول: هذا من الأوهام التي لم يتنبه إليها المحرران، وانظر تعليقي في هذا الكتاب (٥٦٥) ترجمة أبي العجلان.

وقد تنبه إليه الإمام الذهبي في الكاشف (٢/ ٤٥٨ الترجمة ٦٨١٨) فقال: «أبو المخارق عن ابن عمر، وعنه فضيل الثمالي، الصواب: أبو العجلان. ت».

* * *

٥٧٢- (٨٣٤٩ تحرير) أبو مُدِلَّة، بضم الميم وكسر المهملة وتشديد اللام، مولى عائشة، يقال: اسمه عبد الله: مقبول، من الثالثة. ت ق.

❀ أقول: قالا في الحاشية: «**وقع في الأصل والمطبوع: (د ق)، وهو خطأ بيّن، فإن أبا داود لم يرو له، وحديثه عند الترمذي برقم (٣٥٩٨)**».

وقالا عن الحكم: «**بل: صدوق حسن الحديث، فقد وثقه ابن ماجه (١٧٥٢)، وحسن الترمذي حديثه**».

أقول: لي عليهما في ذلك ثلاثة أمور:

الأول: زعما أن في أصل ابن حجر: (د ق) وهذا أمر بعيد جدًا فهو على الصواب: (ت ق) في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٤٧٠ الترجمة ٣٦)، وطبعة مصطفى عبد القادر (٢/ ٦٤ الترجمة ٨٣٨٨) وهو على الصواب في تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٢٧) للحافظ، وإنما حصل الخطأ في طبعة عوامة (ص٦٧١ الترجمة ٨٣٤٩) وهو أصل المحررين الوحيد الفرد.

الثاني: هكذا حكما عليه مع أن أبا مجاهد الطائي تفرد بالرواية عنه، كما في تهذيب الكمال (٨/ ٤٢٢ الترجمة ٨٢٠٦ ط٩٨).

لذلك فقد جهله علي بن المديني فقال: «أبو مُدلة مولى عائشة لا يعرف اسمه، مجهول لم يرو عنه غير أبي مجاهد» (تهذيب التهذيب ١٢/ ٢٢٧)، وقال الذهبي في الميزان (٤/ ٥٧١ الترجمة ١٠٥٨٨): «لا يكاد يعرف».

ومن عادة المحررين أنهما يُجهِّلان مَن حاله هكذا، ولكنهما حينما يخالفان يفعلان الأعاجيب، ولا أدري كيف أهملا قول علي بن المديني ولم يذكراه أصلًا؟

والحافظ ابن حجر أعمل جميع الأقوال في الراوي فرفعه من مجهول إلى مقبول، وهو الصواب، إن شاء الله.

وقد تناقض الشيخ شعيب الأرنؤوط في تعليقه على الإحسان (٣٤٢٨) فَأَعَلَّ الحديث بأبي مدلة واحتج بقول علي بن المديني.

الثالث: هكذا النص عندهما: «يقال: اسمه عبد الله»، مع أن المزي قال: «قال ابن حبان: اسمه عبيد الله بن عبد الله» (تهذيب الكمال ٨/ ٤٢٢ الترجمة ٨٢٠٦ ط٩٨، وانظر: ثقات ابن حبان ٥/ ٧٢ والإحسان ٨٧٤ و٣٤٢٨). وهما في مقام التحرير وما كان يحسن بهما أن يتركا الأمر هكذا.

* * *

٥٧٣- (٨٣٥٧ تحرير) أبو مريم الأنصاري، أو الحضرمي، خادم المسجد بدمشق، أو حمص، قيل: اسمه عبد الرحمن بن ماعز ويقال: هو مولى أبي هريرة: وهو ثقة، من الثانية. بخ د ت.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فما وثقه سوى العجلي».

❀ أقول: هذا كلام معترض عليه، فقد وثقه الذهبي في الكاشف (٢/ ٤٥٩ الترجمة ٦٨٢٨) ثم إن المترجم له من شيوخ حريز بن عثمان، وقد قال أبو داود: «شيوخ حريز كلهم ثقات» (لسان الميزان ٢/ ٣٦٠، وتهذيب التهذيب ٢/ ٢٣٨).

* * *

٥٧٤- (٨٣٥٩ تحرير) أبو مريم الثقفي، اسمه: قيس المدائني: مجهول من الثانية. ي د س.

تعقباه بقولهما: «بل: ثقة، فقد وثقه النسائي، وذكره ابن حبان في «الثقات».

❀ أقول: هذا كلام غير صحيح سببه التسرع، والعكوف على تهذيب الكمال حسب، فإن الذي وثقه النسائي ليس هذا المترجم له، إنما التوثيق لأبي مريم الحنفي لا الثقفي، كما حققه الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٣٢ - ٢٣٣) ببحث موفق مستفيض.

والحافظ ابن حجر له سلف في تجهيل المترجم له، ففي سؤالات البرقاني للدارقطني (٥٨٧): «مجهول متروك».

وقد نقله ابن حجر في تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٣٣) قال: «وقال الدارقطني: أبو مريم الثقفي عن عمار مجهول». فذِكْرُ ابن حبان المترجم في الثقات (٥/ ٣١٤) لا يقاوم تجهيل الدارقطني، فالحق مع الحافظ ابن حجر.

* * *

٥٧٥- (٨٣٩٥ تحرير) أبو المنيب الجُرَشيُّ، بضم الجيم وفتح الراء بعدها معجمة، الدمشقي: ثقة، من الرابعة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فما وثقه سوى العجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات».

❀ أقول: هذا غير صحيح، فقد وثقه الذهبي في الكاشف (٢/ ٤٦٤ الترجمة ٦٨٥٩).

* * *

٥٧٦- (٨٣٩٨ تحرير) أبو المهلَّب الجَرْميُّ، البصري، عم أبي قلابة: اسمه: عمرو، أو عبد الرحمن بن معاوية، أو ابن عمرو، وقيل: النضر، وقيل: معاوية: ثقة، من الثانية. بخ م ٤.

تعقباه بقولهما: «بل: صدوق حسن الحديث، فما وثقه سوى العجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وروى له مسلم في «صحيحه» (٩٥٣) حديثًا واحدًا في الشواهد».

❀ أقول: هذا غير صحيح فقد وثقه الذهبي في الكاشف (٢/ ٤٦٥ الترجمة ٦٨٦١).

* * *

٥٧٧- (٨٤١٣ تحرير) أبو نصر الهلالي، آخر، يقال: له صحبة وإلا: فمجهول، من شيوخ قتادة، من الثالثة. س.

❀ أقول: هكذا تحرف النص عليهما، وقالا في الحاشية: «**هكذا رقم له برقم النسائي هنا وفي «تهذيب التهذيب» وهو وهم، فإن النسائي لم يرو له شيئًا وإنما ذكره المزي للتمييز بينه وبين الذي قبله**».

أقول: قد تعقبا الحافظ ابن حجر غير محققين، فابن حجر لم يكتب (س) وإنما كتب (تمييز) كما هو في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٤٨٠ الترجمة ١٢)، وطبعة مصطفى عبد القادر (٢/ ٤٧٩ الترجمة ٨٤٥٣).

أما نسخة تهذيب التهذيب، فلا يعول عليها في مثل هذا؛ لأن فيها خطأ وتصحيفًا وتحريفًا وسقطًا لا يخفى على من له أدنى معرفة بهذا الفن.

* * *

٥٧٨- (٨٤٢٢ تحرير) أبو هارون الغَنَوي، بفتح المعجمة والنون اسمه: إبراهيم بن العلاء: ثقة، من السادسة، له في البخاري موضع واحد في الجنائز. خ.

تعقباه في الحاشية: «لم يورد المزي ترجمة لأبي هارون هذا، وأما ما أشار إليه المصنف من أن له في الجنائز من «صحيح البخاري» موضعًا واحدًا فلم نقف عليه، والله أعلم».

❀ أقول: عدم وقوفكما عليه من قلة التتبع وكثرة العجلة، فقد وقف عليه غيركما. ثم إن الحافظ أعلم الناس بصحيح البخاري فلا يفتش بعده في مثل ذلك.

والموضع الذي أشار إليه الحافظ من صحيح البخاري، هو في كتاب الجنائز باب: هل يخرج الميت من القبر واللحد لعلةٍ (٢/ ١١٦ عقيب ١٣٥٠ فتح) آخر الحديث وقال سفيان وقال أبو هريرة: «وَكَانَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ قَمِيصَانِ...».

وفي حاشية النسخة من صحيح البخاري: «وقال أبو هارون»، وعليها علامة

صح، والمتن المطبوع من صحيح البخاري هامش الفتح: «قال سفيان وقال أبو هارون».

وقال الحافظ في الفتح (٣/ ٢١٥ عقيب ١٣٥٠) معلقًا على ذلك: «قوله: قال سفيان، قال أبو هارون، كذا وقع في رواية أبي ذر وغيرها، ووقع في كثير من الروايات «وقال أبو هريرة» وكذا في مستخرج أبي نعيم، وهو تصحيف وأبو هارون المذكور جزم المزي بأنه موسى بن أبي عيسى الحَنّاط بمهملة ونون المدني، وقيل: هو الغنوي واسمه إبراهيم بن العلاء من شيوخ البصرة».

وقد نبه الحافظ في تهذيبه (١٠/ ٣٦٦) إلى أبي هارون الغنوي المترجم له هنا، ووعد أنه يفرده بترجمة في الكنى، لكن فاته ذلك في موضعه من التهذيب (١٢/ ٢٦٠) فنبه إليه هنا في التقريب. وانظر لزامًا: عمدة القاري (٨/ ١٦٤ - ١٦٥).

* * *

٥٧٩- (٨٤٤٧ تحرير) أبو يحيى، مولى آل جَعْدة، المخزومي، مدني: مقبول، من الرابعة. بخ م ق.

قالا في الحاشية: «وقع في الأصل: (بخ س د)، ووقع في المطبوع: (بخ س ق)، والمثبت من «التهذيبين»، وحديثه عند مسلم (٢٦٠٤) (١٨٨) متابعة، وابن ماجه (٣٢٥٩)».

❀ أقول: الرقوم جاءت على الصواب (بخ م ق) في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٤٩٠ الترجمة ١٣)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (٢/ ٤٩١ الترجمة ٨٤٨٩) فهل أن ما أثبتاه من التهذيبين أم من الطبعات القديمة؟ والفضل للسابق. فاتقوا الله وقولوا قولًا سديدًا.

* * *

٥٨٠- (٨٤٥٥ تحرير) أبو يعقوب التَّوءم، آخر، اسمه: يوسف بن نافع بصري: مستور، من العاشرة. تمييز.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، فقد روى عنه اثنان فقط ولم يوثقه أحد».

❀ أقول: الحافظ ابن حجر لا يفرق بين مستور ومجهول الحال؛ فكلاهما عنده سيان، (انظر: النزهة ص٥٢، ومقدمة التقريب ١/ ٢٥ طبعة عطا).

* * *

٥٨١- (٨٤٥٦ تحرير) أبو اليمان الرَّحَّال، المدني، اسمه: كثير بن يَمَان ويقال: ابن جريج: مستور، من السابعة. د.

تعقباه بقولهما: «بل: مجهول الحال، فقد روى عنه اثنان، وذكره ابن حبان وحده في «الثقات».

❀ أقول: الحافظ لا يفرق بين مجهول الحال ومستور، فكلاهما سيان عنده كما نص عليه في (النزهة ص٥٢، ومقدمة التقريب ١/ ٢٥ طبعة عطا).

* * *

٥٨٢- (٨٤٨٠ تحرير) ابن عدي بن عدي الكِندي، شيخ لعيسى بن يونس: لم يسم، ولا يعرف حاله، من السادسة. د.

قالا في الحاشية: «سقط رقم أبي داود من الأصل، واستدرك من «تهذيب الكمال».

❀ أقول: لم يسقط الرقم من طبعة عبد الوهاب (٢/ ٥١٧ الترجمة ٣٤) لكن فيه: (مد) ولعله الأصوب وهو كذلك في طبعة مصطفى عبد القادر عطا (٢/ ٥٢٨ الترجمة ٨٥٢٤).

* * *

٥٨٣- (٤/ ٣٣٧ تحرير) باب من اشتهر بالنسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة أو غير ذلك.

❀ أقول: هكذا أثبتا نص العنوان، ولم يشيرا إلى أي اختلاف، ولا أدري من أين أتيا به هكذا، بهذه الحروف وهذه الألفاظ، فهو نص فردٌ غريب لم أجده فيما بين يدي من النسخ الخطية والمطبوعة، والذي وجدته النص الآتي: «باب الأنساب إلى القبائل والبلاد والصنائع وغير ذلك»، وهو كذلك في مخطوطة ص(الورقة ٢٤٧ ب)، ومخطوطة الأوقاف (الورقة ٣٠٦: أ) وطبعة الشيخ محمد عوامة (ص٧٠٥)، وطبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٥٣٥)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (٢/ ٥٥٣).

* * *

٥٨٤- (٤/ ٣٦٠ تحرير) بُريرة: قيل: لقب أبي ذر.

❀ أقول: أمر هذين المحررين عجيب غريب، كيف فاتهما ضبط لقب أبي ذر رضي الله عنه وهو الصحابي الجليل، الذي اشتهر اسمه، وعلا نجمه؟! فقد تحرف عند المحررين لقب هذا الصحابي فكتباه: «بريرة» بالتاء المؤنثة، وقد نشأ هذا التحريف القبيح بسبب تقليدهما التام لطبعة الشيخ محمد عوامة (ص٧١٧) ولعلي أضجرت القارئ بتكرار قولي: أن لا أصل ولا أصول للمحررين سوى سلخ نصوص طبعة محمد عوامة، وصواب هذا اللقب: «برير» بلا تاء وهي كذلك في (مخطوطة الأوقاف، الورقة: ٣١٠ أ، ومخطوطة، ص الورقة: ٢٥٠ ب، وطبعة عبد الوهاب عبد اللطيف ٢/ ٥٥٣، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا ٢/ ٥٨٠).

وهكذا ضبطها الأمير ابن ماكولا في الإكمال (١/ ٢٥٧) فقال: «أما برير بضم الباء وفتح الراء فهو: برير بن جنادة، أبو ذر الغفاري»، وهكذا أورده الحافظ ابن حجر في نزهة الألباب (١/ ١٢٠ الترجمة ٣٧١) فقال: «برير لقب أبي ذر»، وهكذا جاء في تهذيب الكمال (٨/ ٣٠٣ الترجمة ٧٩٤٦ ط٩٨)، ولو صدق زعمهما بمقابلة الكتاب على تهذيب الكمال وغيره لما وقعا فيما وقعا فيه.

ومن عجب أن يغفل المحرران عن هذا التحريف، وقد تقدمت الترجمة برقم (٨٠٨٧) وجاء اللقب فيها على الصواب، فتأمل تحرير المحررين.

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

* * *

٥٨٥- (٨٥٠٧ تحرير) حوي مولى سليمان بن عبد الملك.

❀ أقول: لا أقول إلا إنا لله وإنا إليه راجعون، فقد طفح الكيل وبلغ السيل الزبى، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، فهذه الجملة من كيس المحررين أضافاها من غير دليل، ولم ترد في شيء من النسخ الخطية ولا المطبوعة، وقد سبقت عندهما هذه الجملة قبل ترجمة، ولكنهما اضطرا إلى إضافة هذه الجملة على نص الحافظ؛ لأنهما استلا ترقيم محمد عوامة، وقد قفز الرقم هنا عند الشيخ محمد عوامة فتغير الرقم من (٨٥٠٦ إلى ٨٥٠٨) وبقي الرقم (٨٥٠٧) مغفلًا.

وقد اعتذر الشيخ الفاضل محمد عوامة عن ذلك فقال في الاستدراك (ص٧٨٣): «ومما ينبه إليه ويستدرك: ضرورة تصحيح أرقام التراجم ابتداءً من هنا، حتى (٨٥٢٤) حسناء بنت معاوية، فإنه صحيح، لكن يصحح الذي قبله فيجعل (٨٥٢٣»).

ولو تعلم المحرران بركة العلم، ونسبا الفضل لأهله، وذكرا أنَّ الترقيم والإحالات مأخوذة من الشيخ محمد، ثم أبقيا الترقيم على حاله وذكرا في هذا الموضع أن الرقم قفز عنده هنا، وأبقيناه على حاله كي لا يختل الترقيم في الطبعات، لحمدا على ذلك، ولم ينتقدا. فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

* * *

٥٨٦- (٤/ ٣٩٩ تحرير) «المبهمات من غير استقصاء».

❀ أقول: هكذا جعلا العنوان، وهو أمر عجيب غريب، لا أدري من أين أتيا به، وما وجهه؛ ففي جميع النسخ الخطية والمطبوعة جاء هذا الباب بعنوان: «الكنى»

وهو الصواب، فهو كذلك في مخطوطة الأوقاف (الورقة: ٣١٨ أ)، ومخطوطة ص(الورقة: ٢٥٦ ب)، وطبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٣٨٨) وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (٢/ ٣٥٢)، بل العنوان هكذا في أصلهما الوحيد الفرد، وهي طبعة الشيخ محمد عوامة (ص٧٣٩). فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

* * *

٥٨٧- (٨٥٧٣ تحرير) خَنساء بنت خِذَام، بالخاء المعجمة المكسورة والدال المهملة، الأنصارية الأوسية، زوج أبي لبابة: صحابية معروفة. خ د س.

قالا في الحاشية: «وقع في الأصل والمطبوع: (خ د س ق)، ولا نعلم أن ابن ماجه روى لها البتة، فحذفناه».

❀ أقول: الرقوم جاءت على الصواب (خ د س) في طبعة عبد الوهاب (٢/ ٥٩٦ الترجمة ٣).

* * *

٥٨٨- (٨٥٧٧ تحرير) خَيْرَة الأنصارية، بفتح أولها وسكون التحتانية كانت امرأة كعب بن مالك، صحابية، في الإسناد إليها جهالة. ق.

قالا في الحاشية: «في الأصل والمطبوع: (د)، وهو خطأ وحديثها عند ابن ماجه (٢٣٨٩)».

❀ أقول: هذا غير صحيح فالرقم (ق) جاء على الصواب في طبعة عبد الوهاب (٢/ ٥٩٦ الترجمة ٩)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (٢/ ٦٣٨ الترجمة ٨٦٢٣).

* * *

٥٨٩- (٨٦٢٤ تحرير) صفية بنت عصمة: لا تعرف، من الثالثة. د س.

قالا في الحاشية: «وقع في الأصل: (ت س) وهم بين، وحديثها عند أبي داود برقم (٣٧٠٨)».

❀ أقول: جاءت الرقوم على الصواب (د س) في طبعة عبد الوهاب (٢/ ٦٠٣ الترجمة ٦)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (٢/ ٦٤٧ الترجمة ٨٦٧٠).

* * *

٥٩٠- (٨٦٨٥ تحرير) مغيرة بنت حسان التميمية: مقبولة، من الخامسة، وهي من مستغربات الأسماء في النساء. د.

قالا في الحاشية: «تحرف في الأصل والمطبوع إلى: «حيان» وهي أخت الحجاج بن حسان».

❀ أقول: هو على الصواب «حسان» في طبعة عبد الوهاب (٢/ ٦١٤ الترجمة ٧)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (٢/ ٦٥٩ الترجمة ٨٧٢٨).

* * *

٥٩١- (٨٦٩٩ تحرير) يُسَيْرة، بالتصغير، ويقال: أسيرة، بألف، أم ياسر: صحابية، من الأنصاريات، ويقال: من المهاجرات. والله أعلم.

❀ أقول: هذه الترجمة سقط منها الرقمان (د ت)، وبقيت الترجمة عندهما غفلًا بلا رقم ولا تميز، ولا أدري أين ذهب تحريرهما وتدقيقهما الذي زعماه؟ وأين مقابلتهما لنص التقريب على تهذيب الكمال؟!

والرقم (د) ثابت في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٦١٨ الترجمة ١) وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (٢/ ٦٦٣ الترجمة ٨٧٤٢)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ٤٥٨).

والرقمان (د ت) ثابتان في تهذيب الكمال (٨/ ٥٨٥ الترجمة ٨٥٤١ طبعة ٩٨)، والكاشف (٢/ ٥١٩ الترجمة ٧٠٩١) بل لم يكتف المزي بذكر الرقوم إنما صرح بذلك.

وحديث يُسيرة عند أبي داود برقم (١٥٠١)، وعند الترمذي برقم (٣٥٨٣) من

طريق هانئ بن عثمان، عن أمه حميضة بنت ياسر، عن جدتها يسيرة وكانت من المهاجرات، قالت: قَالَ النَّبِيُّ: «عَلَيْكُنَّ بِالتَّسْبِيحِ وَالتَّهْلِيلِ. . . الحديث».

فهل هكذا يكون التحرير؟؟؟ لا أقول إلا إنا لله وإنا إليه راجعون، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

* * *

٥٩٢- (٨٧١٥ تحرير) أم حَرَام بنت مِلْحَان بن خالد بن زيد بن حرام الأنصارية خالة أنس: صحابية مشهورة، ماتت في خلافة عثمان، خ.

❀ أقول: إن تعجب فعجب تحريرهما؛ إذ إنهما اشغلا نفسيهما بالاعتراض على الحافظ ابن حجر، وتتبعه في أحكامه، لكنهما نسيا ضبط النص فوقعا في الوهم والإيهام، والسقط والإسقاط، والخلل والإخلال، مع زعمهما ضبط النص وبذل الوسع فيه.

لكن غير هذا أتى، فإنهما في هذه الترجمة اقتصرا على الرقم (خ) فقط وصواب الرقوم: (خ م د س ق)، كما في طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف (٢/ ٦٢٠ الترجمة ١٩)، وطبعة مصطفى عبد القادر عطا (٢/ ٦٦٦ الترجمة ٨٧٥٨)، وكذلك جاءت الرقوم في تهذيب الكمال (٨/ ٥٨٩ الترجمة ٨٥٥٧ ط٩٨)، بل صرح بها المزي، وكذلك جاءت الرقوم على الصواب في تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٦٢)، وفي الكاشف (٢/ ٥٢٢ الترجمة ٧١٠٥).

وحديثها عند البخاري (٤/ ٢١ و٤/ ٤٤، ومسلم (٦/ ٥٠)، وأبي داود (٢٤٩٠)، وابن ماجه (٢٧٧٦)، والنسائي (٦/ ٤١) من طريق يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن أنس بن مالك، عن خالته أم حرام بنت ملحان أنها قالت: «نام رسول الله يومًا قريبًا مني. . . الحديث».

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

٥٩٣- (عقيب ٨٧٩١ تحرير) أشعث بن أبي الشعثاء، عن عمته اسمها: رُهْم بنت الأسود. تم س.

❀ أقول: علقا في الحاشية على رقم (تم) فقالا: «**في الأصل (م)، وهو خطأ، والتصويب من «تهذيب الكمال»**».

أقول: جاء الرقم على الصواب (تم) في طبعة عبد الوهاب (٢/ ٦٢٩ الترجمة ٦)، وحديثه في «**الشمائل**» برقم: (٣٤) و(٨٥).

❀ ❀ ❀

٥٩٤- (٨٨٢٢ تحرير) أم عبد الحميد، عن بعض بنات النبي ﷺ: لم أقف على تعيينها، وكلهن صحابيات. د س.

❀ أقول: قالا في الحاشية: «**تصحف في الأصل والمطبوع إلى: (ت) والتصويب من «تهذيب الكمال»، و«تحفة الأشراف» ١٣/ ١٢٨**».

❀ أقول: جاءت الرقوم (د س) على الصواب في طبعة عبد الوهاب (٢/ ٦٣٦ الترجمة ١٤)، وطبعة مصطفى عبد القادر (٢/ ٦٨٥ الترجمة ٨٨٧٠).

الملاحق

١- الأخطاء في نص التقريب.

٢- التعليقات المسلوخة.

أخطاء المحررين في نص التقريب

هذا ولما رأيت كثرة الأخطاء التي حصلت للمحررين في نص التقريب خشيت تضخم الكتاب، فعمدت إلى وضع كثير من الأخطاء والسقوطات التي وقع فيها المحرران في جداول، وقد رتبت هذه الجداول على تسلسل تراجم الكتاب كي يستفيد منها من عنده نسخة من التحرير، وقد أحلت إلى رقم الترجمة، ثم الخطأ الذي وقعا فيه، ثم الصواب، ثم بيان سبب الخطأ، ثم بيان موضع التصويب.

وقد وصل مجموع تلك الأخطاء إلى مائتين وواحد وثلاثين خطأً.

ت	رقم الترجمة	الخطأ	الصواب	السبب	موضع التصحيح
١	١٩٧	وهم	ووهم	تقليد عوامة	جميع النسخ الخطية والمطبوعة
٢	٢٠٦	وقيل ست	وقيل سنة ست	تقليد عوامة	جميع النسخ الخطية والمطبوعة
٣	٢٣٥	وثلاثين	وثلاثين ومائتين	تقليد عوامة	جميع النسخ الخطية والمطبوعة
٤	٢٧٧	حرمي بلفظ النسب	حرمي بلفظ النسب بمهملتين	تقليد عوامة	جميع النسخ الخطية والمطبوعة
٥	٢٨٤	٤	د ت ق	تقليد عوامة	جميع النسخ الخطية والمطبوعة وتهذيب الكمال والكاشف لكن جاء في تهذيب التهذيب يؤيد الرقم ٤؛ لأن النسائي روى له في الكبرى من رواية ابن الأحمر.
٦	٣٥٩	جاز	جاوز	تقليد عوامة	من جميع النسخ الخطية والمطبوعة والكاشف
٧	٣٨٥	بفتح المهملة	بفتح المهملة واللامين	تقليد عوامة	من طبعة عبد الوهاب عبد اللطيف ومصطفى عبد القادر
٨	عقيب ٥٥٨	حصل سقط في آخر الإحالة وهي لفظة: يأتي			من النسخ الخطية والمطبوعة
٩	٦٤٢	بالموحدة	بالموحدة المكسورة	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة

ت	رقم الترجمة	الخطأ	الصواب	السبب	موضع التصحيح
١٠	٦٥٥	بـــركـــة المجاشعي	بـــركـــة [بفتحات] المجاشعي	تقليد عوامة	من النسخ الخطية والمطبوعة
١١	٦٦٩	الأصفر	الأصـــفـــر بالفاء	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة ص
١٢	٧٣١	أكثم	أكثم بالمثلثة	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة ص
١٣	٧٤١	سُليم	سليم مصغرًا	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة ص
١٤	٨١٠	ونونين	ونـــونـــيـــن مخففين	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة ص
١٥	٨١٣	س	سي	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وتهذيب الكمال وتهذيب التهذيب
١٦	٨٢٥	س	سي	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وتهذيب الكمال وتهذيب التهذيب
١٧	٨٢٧	س	سي	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وتهذيب الكمال وتهذيب التهذيب
١٨	٩٥١	ت س	ت سي	تقليد عوامة	من تهذيب الكمال
١٩	٩٧٨	بعدها مهملة	بعدها صاد مهملة	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
٢٠	إحالة عقيب ١٠٣١	أبو هند في الكنى	أبـو هـنـد، يـأتـي فـي الكنى	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة و(ص)

ت	رقم الترجمة	الخطأ	الصواب	السبب	موضع التصحيح
٢١	١٠٥٦	بوزن عظيم	بوزن فعيل	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة ص(الورقة: ٣٠ ب) وأشار في الحاشية إلى أنها في نسخة (عظيم) وهي كذلك في نسخة الأوقاف (الورقة: ٣٦ أ) ولم يتنبها إلى شيء من هذا؛ لعكوفهما التام على طبعة الشيخ محمد عوامة.
٢٢	١٠٦٠	الحارث: صحابي	الحارث غير منسوب: صحابي	تقليد عوامة	النسخ المطبوعة
٢٣	١٠٨١	س	ص	تقليد عوامة	من تهذيب الكمال ومطبوعة مصطفى
٢٤	١٠٩٣	س	سي	تقليد عوامة	من تهذيب الكمال وتهذيب التهذيب والنسخ المطبوعة.
٢٥	١٠٩٩	الثانية	الثالثة	تقليد عوامة	من نسخة ص والنسخ المطبوعة
٢٦	١١٠٦	بأرمينية أميرًا	بأرمينية وكان أميرًا	تقليد عوامة	من نسخة ص والنسخ المطبوعة
٢٧	١١١٥	حبيب المعلم	حبيب بن المعلم	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
٢٨	١٢١٧	س	سي	تقليد عوامة	من تهذيب الكمال والنسخ المطبوعة

ت	رقم الترجمة	الخطأ	الصواب	السبب	موضع التصحيح
٢٩	١٢٥٥	سبع وخمسين وقد	سبع وخمسين ومائتين وقد	تقليد عوامة	من نسخة (ص) والنسخ المطبوعة
٣٠	١٢٩٧	من الثانية	من الثامنة	تقليد عوامة	من نسخة (ص) والنسخ المطبوعة
٣١	١٤٣٦	ابن أخي أنس	ابن ابن أخي أنس	تقليد عوامة	من مخطوطة (ق) والنسخ المطبوعة
٣٢	١٤٤٧	قيسي أو	قيل: إنه قيسي أو	تقليد عوامة	من مخطوطة (ص) (الورقة: ٤٠ ب) والنسخ المطبوعة
٣٣	١٥٠٠	بخ م ٤	خت بخ م ٤	تقليد عوامة	من تصريح المزي (٧/ ٢٧٩) والنسخ المطبوعة
٣٤	١٥٩٦	م د س	م د ت س	تقليد عوامة	من تهذيب الكمال والكاشف والنسخ المطبوعة
٣٥	١٦٦٧	سأل عبد الرحمن بن خالد قثم بن العباس	سأل عبد الرحمن بن خالد بن قثم بن العباس	تقليد عوامة	من مخطوطة (ص) (الورقة: ٤٦ أ) ومخطوطة (ق) (الورقة: ٥٧ ب) والنسخ المطبوعة.
٣٦	١٦٦٩	خباب المدني	خباب بن المدني	تقليد عوامة	من مخطوطة (ص) (الورقة: ٤٧ أ) والنسخ المطبوعة
٣٧	١٧٠٦	بوزن كبير	بوزن كثير	تقليد عوامة	من مخطوطة (ص) (الورقة: ٤٧ ب) ومخطوطة (ق) (الورقة: ٥٩ أ) والنسخ المطبوعة
٣٨	١٧١٦	صد	مد	تقليد عوامة	من تهذيب الكمال وتهذيب التهذيب والنسخ المطبوعة

ت	رقم الترجمة	الخطأ	الصواب	السبب	موضع التصحيح
٣٩	قبل ١٨٤٠	حرف الذال	حرف الذال المعجمة	عدم الدقة والضبط	من مخطوطة (ص) (الورقة: ٦١ أ) ومخطوطة (ق) (الورقة: ٦٣ ب) والنسخ المطبوعة بما فيها نسخة عوامة
٤٠	١٨٤٥	والد قبيصة، مات	والد قبيصة، صحابي، مات	تقليد عوامة	من مخطوطة (ص) (الورقة: ٥١ أ) ومخطوطة (ق) (الورقة: ٦٤ أ) والنسخ المطبوعة
٤١	١٩١٨	س ق	ص ق	تقليد عوامة	من تهذيب الكمال (٧/ ١٤٦) ولهذا رقم له الذهبي في الكاشف (١/ ٣٩٤ الترجمة ١٥٥٧) بـ (ق) فقط، فإن (ص) ليس من شرطه
٤٢	٢٠١٣	ثم شدة	ثم مشددة	تقليد عوامة	من مخطوطة (ص) (الورقة: ٥٥ ب) والنسخ المطبوعة
٤٤	٢١٧٥	بلفظ الشهر	باسم الشهر	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة (ص) الخطية
٤٥	٢٢١١	وتثقيلٍ	وتثقيل الثانية	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
٤٦	٢٢٧٢	ثلاث وتسعون	ثلاث وتسعون سنة	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
٤٧	٢٣١٠	من السادسة	من السادسة أيضًا	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة (ص)

ت	رقم الترجمة	الخطأ	الصواب	السبب	موضع التصحيح
٤٨	٢٣٢٦	خـــت م د س	بخ م د س	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وخلاصة الخزرجي وتهذيب التهذيب
٤٩	عقيب ٢٣٣٠	سليمان	سـلـيـمـان الربعي	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
٥٠	٢٣٣٧	سـعـيـد بـن الـعـاص (بالتكرار)	(بـــدون تكرار)	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة الأوقاف
٥١	٢٣٥٨	آخر أمره	آخر عمره	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
٥٢	٢٣٦٥	تـصـانـيـف كثير	تـصـانـيـف لكنه كثير	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
٥٣	٢٤٠٤	نـصـيـر بالتصغير	نصير بضم الـنـون بالتصغير	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة (ص)
٥٤	عقيب ٢٤٣٧	مـضـى فـي الحاء	تـقـدم فـي الحاء	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
٥٥	٢٤٧٧	أول مشاهده	مـــن أول مشاهده	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
٥٦	٢٥٠٤	أبـو مـسـلـم الدمشقي	أبو مسلمة الدمشقي	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة (ص)
٥٧	٢٥٤٥	قاضي مكة	الـقـاضـي بمكة	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
٥٨	٢٥٩٤	أبو عُمَر	أبو عَمْرو	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة الأوقاف ونسخة (ص)

ت	رقم الترجمة	الخطأ	الصواب	السبب	موضع التصحيح
٥٩	٢٦٠٨	ابن أبي نجيح	ابن نجيح	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
٦٠	عقيب ٢٦٣٩	سعد بن سنان	سعد بن سنان تقدم	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة (ص)
٦١	٢٦٥٩	أبو سعيد البزار	أبو سعيد البزاز	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة والكاشف ونسخة (ص)
٦٢	٢٦٨٧	سبع وستين	سبع وستين ومائة	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
٦٣	٢٧١٠	يقال	ويقال	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
٦٤	٢٧١٣	ثمان وتسعين	ثمان وتسعين ومائة	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة والكاشف
٦٥	٢٧٤١	رزيق	زريق	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ومخطوطة (ص) (الورقة: ٧٣ ب) ومخطوطة الأوقاف (الورقة: ٩٥ أ)
٦٦	٢٧٤٧	الثانية	الثالثة	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة (ص) (الورقة: ٧٤ أ)
٦٧	٢٨٠٢	المقدم	المتقدم	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة (ص) (الورقة: ٧٥ ب)
٦٨	٢٨٦١	خت م ٤	خت بخ م ٤	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وتهذيب التهذيب ٤/٣٩١، وتصريح المزي في تهذيب الكمال ٣/ ٤٢٧ ط٩٨

ت	رقم الترجمة	الخطأ	الصواب	السبب	موضع التصحيح
٦٩	٢٨٨٥	د ت س ق	د ت سي ق	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وتهذيب الكمال ٣/ ٤٣٥ وتهذيب التهذيب ٤/ ٤٠١
٧٠	٢٨٩٠	س	د س	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وتهذيب التهذيب ٤/ ٤٠٣
٧١	٢٨٩٢	اختلط	اختلط بأخرة	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
٧٢	٣٠٠٥	د س	د سي	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وتهذيب الكمال ٣/ ٤٩٣
٧٣	٣٠٢٠	يضع	يضع الحديث	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
٧٤	٣٠٤١	س	سي	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وتهذيب الكمال ٣/ ٥١٧
٧٥	٣٠٦٥	عخ ٤	عخ د ت سي ق	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وتهذيب الكمال ٤/ ١١
٧٦	٣٠٦٦	جاز	جاوز	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ومخطوطة (ص)
٧٧	٣٠٨٤	س	سي	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وتهذيب الكمال ٤/ ٢٢ وتهذيب التهذيب ٥/ ٦٠
٧٨	٣٠٩٥	أفرط	أفرط فيه	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
٧٩	٣١١٢	مات	مات قبل	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
٨٠	٣١١٦	قاص	قاضي	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة (ص) (الورقة: ٨٤ أ)

ت	رقم الترجمة	الخطأ	الصواب	السبب	موضع التصحيح
٨١	٣١١٧	بـيـاع الهروي... صدوق	بياع الهروي على تقدير محذوف إما بياع القماش أو غيره	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
٨٢	٣١٢٨	وبالتشيع	والتشيع	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة (ص) الورقة: ٨٤ ب)
٨٣	٣١٣٣	س	سي	تقليد عوامة	من نسخة مصطفى عبد القادر وتهذيب الكمال
٨٤	٣١٥٦	عباد السماك	عـبـاد بـن السماك	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة (ص) (الورقة: ٨٥ أ)
٨٥	٣١٩٥	٤	د ت سي ق	تقليد عوامة	من تهذيب الكمال
٨٦	٣٢٧٠	م س	م ص	تقليد عوامة	من تهذيب الكمال
٨٧	٣٢٦٥	تسع وسبعين	تسع وتسعين	تقليد عوامة	من تهذيب الكمال ومخطوطة (ص) (الورقة: ٨٩ أ)
٨٨	٣٣١٧	س	ص	تقليد عوامة	من تهذيب الكمال والنسخ المطبوعة وتهذيب التهذيب
٨٩	٣٣٣٧	خت م ٤	بخ م ٤	تقليد عوامة	من تهذيب الكمال والنسخ المطبوعة
٩٠	٣٣٩٦	ت س ق	ت سي ق	تقليد عوامة	من تهذيب الكمال
٩١	٣٤٢٠	ت س ق	ت سي ق	تقليد عوامة	من تهذيب الكمال والنسخ المطبوعة

ت	رقم الترجمة	الخطأ	الصواب	السبب	موضع التصحيح
٩٢	٣٥١٣	مولى ابن عباس أيضًا من الثالثة	مولى ابن عباس أيضًا ثقة من الثالثة	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
٩٣	٣٦٧١	م د ت س	م د ت س ق	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وتصريح المزي في آخر ترجمته
٩٤	٣٨٦٧	م ٤	م د ت سي ق	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وتهذيب الكمال وتهذيب التهذيب
٩٥	٣٩٢١	تشديد المهملة	تشديد السين المهملة	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة (ص) (الورقة: ١١٠ ب)
٩٦	٣٩٣١	م س	م سي	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وتهذيب الكمال وتهذيب التهذيب
٩٧	٣٩٣٥	وجيم وزن	وجيم وراء وزن	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
٩٨	٣٩٣٩	كان يفهم	كان يهم	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة (ص) الحاشية
٩٩	٣٩٤٢	سكون المهملة	سكون السين المهملة	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
١٠٠	٤٠٥٩	٤	د ت سي ق	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
١٠١	٤٠٨٠	سنة سبع	سنة سبع ومائتين	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة

ت	رقم الترجمة	الخطأ	الصواب	السبب	موضع التصحيح
١٠٢	٤١٣١	من العاشرة	من العاشرة أيضًا	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
١٠٣	٤١٥٦	التعليق وله	التعليق، وليس هو معلقًا وله	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
١٠٤	٤١٨٥	بن سعد	بن سعيد	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
١٠٥	٤٢٠٠	ثقة فصيح	ثقة فقيه	تقليد عوامة	من مطبوعة عبد الوهاب ونسخة (ص) الخطية (الورقة: ١٢٠ أ)
١٠٦	٤٢٠١	علاق	علاف	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة ص(الورقة: ١٢٠ أ)
١٠٧	٤٢١٣	مات	ومات	الذهول	من جميع النسخ الخطية والمطبوعة
١٠٨	٤٢١٥	الحادية عشرة	الحادية عشرة أيضًا	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
١٠٩	٤٢٦٢	حديثًا في العباس	حديثًا في فضل العباس	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
١١٠	٤٢٦٨	بخ	بخ س	تقليد عوامة	من مطبوعة عبد الوهاب عبد اللطيف وتهذيب الكمال
١١١	٤٢٨٩	شعيث	شعيب	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة ص(الورقة: ١٢٢ ب)
١١٢	٤٣١٤	ثلاثة	ثلاث تراجم	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة

ت	رقم الترجمة	الخطأ	الصواب	السبب	موضع التصحيح
١١٣	٤٣٢٧	عمرو	عمر	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة ص(الورقة: ١٢٤ أ)
١١٤	٤٣٣٨	بالمعجمة	بالخاء المعجمة	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
١١٥	٤٣٥٣	ست وثمانون	ست وثمانون سنة	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
١١٦	٤٣٥٧	س	سي	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وتهذيب الكمال
١١٧	٤٣٩٠	س	سي	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وتهذيب الكمال وتهذيب التهذيب
١١٨	٤٣٩٣	س	سي	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وتهذيب الكمال
١١٩	٤٤٨٩	ولي مكة	ولي مكة من الثالثة	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
١٢٠	٤٦٠٢	أبو البصري	أو البصري	انعدام الدقة والضبط	من جميع النسخ بما فيها طبعة عوامة وتهذيب الكمال وغيرها
١٢١	٤٦٩٧	س ق	ص ق	تقليد عوامة	من تهذيب التهذيب والنسخ المطبوعة
١٢٢	٤٧١٧	بخ م ٤	بخ مق ٤	تقليد عوامة	من تهذيب الكمال والنسخ المطبوعة
١٢٣	٤٧٧٢	ت س	ت ص	تقليد عوامة	من تهذيب التهذيب والنسخ المطبوعة
١٢٤	٤٧٨٥	د ت س	د ت ص	تقليد عوامة	من تهذيب التهذيب والنسخ المطبوعة

ت	رقم الترجمة	الخطأ	الصواب	السبب	موضع التصحيح
١٢٥	٥٢٥٤	أبو سعد	أبو سعيد	تقليد عوامة	من مخطوطة ص(الورقة: ١٥٠ أ) ومخطوطة ق (الورقة: ١٨٣ أ) والنسخ المطبوعة وخلاصة الخزرجي ص٣٠٠
١٢٦	٥٥٠٤	١٩٧	الرقم كتابة	تقليد عوامة	من جميع النسخ
١٢٧	٥٥٠٥	١٩٤	الرقم كتابة	تقليد عوامة	من جميع النسخ
١٢٨	٥٦٩٥	السيلمي	السلمي	تقليد عوامة	من مخطوطة (ص) (الورقة: ١٦١ أ) ومخطوطة (ق) (الورقة: ١٩٧ أ) والنسخ المطبوعة
١٢٩	٥٨١٢	٥٦	الرقم كتابة	تقليد عوامة	من جميع النسخ
١٣٠	٥٩٢٢	٩١	كتابة	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة والخطية
١٣١	٥٩٢٢	من التاسعة	من الحادية عشرة	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة والخطية
١٣٢	٥٩٣٠	١٨١	كتابة	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة الأوقاف (الورقة: ٢٠٥ أ)
١٣٣	٥٩٣٦	٢٧١	كتابة	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة الأوقاف (الورقة: ٢٠٥ب)
١٣٤	٥٩٤٢	ثقة مرضي	ثقة مرضي عابد	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة ص١٦٨ ب
١٣٥	٦٠٤٩	السابعة	السادسة	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة الأوقاف ٢٠٩ب

ت	رقم الترجمة	الخطأ	الصواب	السبب	موضع التصحيح
١٣٦	٦١٢٦	م ت	مق ت	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وتهذيب الكمال ٦/ ٤٢٧
١٣٧	٦٢٨٨	ابن العجمي	العجمي	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة ص(الورقة: ١٧٨ ب)
١٣٨	٦٣٨٤	خت م ل	خت مق ل	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وتهذيب الكمال ٦/ ٥٥١ ط٩٨ وتهذيب التهذيب ٩/ ٥٠٩
١٣٩	٦٥٧٧	ت	ت س	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وتهذيب الكمال ٧/ ٧٧ وتهذيب التهذيب ١٠/ ٩٩
١٤٠	٦٥٧٨	مري بالتصغير	مري بلفظ النسب ابن قطري	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة الأوقاف ٢٢٦ أ
١٤١	٦٦٢٢	د	د سي	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وتهذيب الكمال ٧/ ٩٥
١٤٢	إحالة قبيل ٦٦٣٧	بن أبي عقرب في الكنى	بن أبي عقرب أبو عقرب في الكنى	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة الأوقاف ٢٢٨ أ، ص١٨٨ب
١٤٣	٦٧٧٤	ابن أبي وهب	ابن وهب	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة (ص) ١٨٩ب
١٤٤	٦٦٧٩	المصري	البصري	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة (ص) ١٨٩ب والأوقاف ٢٢٩أ
١٤٥	٦٦٩٨	بشير	بشر	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة (ص) ١٩٠ب والأوقاف ٢٣٠أ

ت	رقم الترجمة	الخطأ	الصواب	السبب	موضع التصحيح
١٤٦	٦٨٤٦	عون	عوف	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وتهذيب التهذيب ١٠/ ٢٦٧
١٤٧	٦٨٧٧	خمس عشرة ومئة	٢١٥	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وتهذيب الكمال ٧/ ٢٢٠ وتهذيب التهذيب والكاشف
١٤٨	٦٩٠٣	سُقَير	شقير	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة الأوقاف ٢٣٧ أ و(ص) ١٩٦أ
١٤٩	٦٩٦٠	مدني الأصل	مدني كوفي الأصل	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة الأوقاف ٢٣٩ أ و(ص) ١٩٧ب
١٥٠	٦٩٩٠	خت د س ق	خت بخ د س ق	تقليد عوامة	من تهذيب الكمال صرح به المزي ٧/ ٢٧١
١٥١	٧٠٤٣	مقبول	سقطت من المخطوط والمطبوع	تقليد عوامة	لم ترد في النسخ المطبوعة والخطية (الأوقاف ٢٤٢أ ونسخة (ص) ١٩٩ب)
١٥٢	٧٠٥٩	ووهل	ووهم	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة (ص) ٢٠٠أ
١٥٣	٧٠٥٩	الخراز	الخزاز	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة (ص) ٢٠٠أ ونسخة الأوقاف ٢٤٢ب
١٥٤	٧٠٦٧	ت	ت ق	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وتهذيب التهذيب
١٥٥	٧٢٩٥	البزار	البزاز	الوهم والذهول	من النسخ المطبوعة ومحمد عوامة وتهذيب الكمال وتهذيب التهذيب والكاشف

ت	رقم الترجمة	الخطأ	الصواب	السبب	موضع التصحيح
١٥٦	٧٣١٤	هقل: لقب	هو لقب	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة (ص) ٢٠٦ب
١٥٧	عقيب ٧٦٦٩	ابن زكريا	ابن أبي زكريا	الوهم والذهول	من النسخ المطبوعة ونسخة (ص)
١٥٨	٧٦٧٨	بينهما مهملة	بينهما مهملة ساكنة	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
١٥٩	٧٧٦٧	من السادسة	من السادسة أيضًا	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
١٦٠	٧٧٧٧	سنة أربع	سنة أربع وستين	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
١٦١	عقيب ٧٩٤٣	أبو سعيد بن أبي	أبو سعيد أسيد بن أبي	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
١٦٢	عقيب ٧٩٦٢	الصفاني	الصنعاني	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ومخطوطة ص(الورقة: ٢٢٤ب)
١٦٣	٧٩٦٤	س	ص	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وتهذيب الكمال
١٦٤	٤/ ١٦٥	العنوان: «حرف التاء»	حرف التاء المثناة	الذهول	من جميع النسخ
١٦٥	٤/ ١٦٧	حرف الثاء	حرف الثاء المثلثة	الذهول	من جميع النسخ

ت	رقم الترجمة	الخطأ	الصواب	السبب	موضع التصحيح
١٦٦	٨٠١٧	بخ ٤	بخ د ت سي ق	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وتهذيب الكمال
١٦٧	٨٠٢١	وقيل جندب بن فيروز	وقيل: جندب بن صيرور	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة ص٢٤٦ أ
١٦٨	٤/ ١٧٥	العنوان «حرف الحاء»	حرف الحاء المهملة	الذهول	من جميع النسخ
١٦٩	٨٠٣٧	وقتل هذا باليمامة	وقيل هذا بالتحتانية	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة والخطية
١٧٠	٨٠٤٢	م ٤	م د ت ص ق	تقليد عوامة	من نسخة ص وتهذيب الكمال
١٧١	إحالة ٨٠٤٦	ويقال: فليت	ويقال له: فليت	الذهول	من جميع النسخ الخطية والمطبوعة
١٧٢	إحالة ٨٠٧٠	أبو حيوة	أبو حية	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ومخطوطة الأوقاف ٢٧٩ أ، ومخطوطة ص٢٢٨ أ
١٧٣	٨٠٧٩	عن رزيق	عن زريق	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة و(ص) ٢٢٨ ب، ومخطوطة الأوقاف ٢٧٩ ب
١٧٤	٤/ ١٨٩	عمر بن سعد	عمرو بن سعد	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة (ص) ٢٢٨ب
١٧٥	٨٠٨٨	الثانية	الثالثة	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة الأوقاف ٢٨٠ أ

ت	رقم الترجمة	الخطأ	الصواب	السبب	موضع التصحيح
١٧٦	إحالة ٨٠٩١	عبيد الله	عبد الله	تقليد عوامة	من مطبوعة عبد الوهاب ونسخة الأوقاف ٢٨٠ أ، و(ص) ٢٢٩أ
١٧٧	إحالة ٨٠٩٧	صوابه: ابن زرير	صوابه: ابن رزين	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة الأوقاف ٢٨٠ب
١٧٨	٨١٠٤	وإلا فمجهول	وإلا فهو مجهول	الذهول	من النسخ المطبوعة جميعها ونسخة (ص)
١٧٩	٨١٠٥	عمارة بن روبية	عمارة بن روبية	الذهول	من محمد عوامة
١٨٠	٨١٠٥	عمارة بن روبية	عمارة بن رؤيبة	الذهول	من النسخ المطبوعة
١٨١	٨١٠٥	عمارة بن روبية	عمارة بن رومة	الذهول	من نسخة الأوقاف
١٨٢	٨١٦٧	س ق	ص ق	تقليد عوامة	من تهذيب الكمال
١٨٣	٨٢٨٤	الكوفي	الكوفي الأكبر	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
١٨٤	إحالة عقيب ٨٢٩٢	هو عمرو	هو عمر	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة ص٢٣٦ أ
١٨٥	إحالة عقيب ٨٢٩٣	مسلم بن نذير	مسلم بن يزيد	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة ص٢٣٦ أ
١٨٦	٨٣٣١	٤	د ت سي ق	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وتهذيب الكمال
١٨٧	٨٣٣٦	خت د س ق	خت م د س ق	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وتهذيب الكمال ٨/ ٤١٦

ت	رقم الترجمة	الخطأ	الصواب	السبب	موضع التصحيح
١٨٨	إحالة عقيب ٨٣٣٨	علي بن دواد	علي بن داود	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة الأوقاف ٢٩٢ ب ونسخة (ص) ٢٣٨ أ
١٨٩	إحالة عقيب ٨٣٤٨	مخلد	خالد	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة الأوقاف ٢٩٣ أ ونسخة (ص) ٢٣٨ أ
١٩٠	٨٣٥٨	عن عمر	عن عمرو	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة ص٢٣٨ ب
١٩١	٨٣٥٩	ي د س	ي د ص	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وتهذيب التهذيب وتهذيب الكمال
١٩٢	٨٣٦٠	صبيح	صبح	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة والأوقاف ٢٩٣ ب
١٩٣	إحالة عقيب ٨٣٧٧	زربي	رومي	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة ص٢٣٩ أ
١٩٤	إحالة عقيب ٨٣٧٩	ابن أبي طلحة	ابن أبي طلحة المدني وحذف كلمة (الذي)	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة (ص) ٢٣٩ ب
١٩٥	إحالة عقيب ٨٣٨٢	عمرو بن أبي الحجاح	عمرو بن الحجاج	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة (ص) ٢٣٩ب
١٩٦	٨٤٢٦	... ودمة بن هانئ	... ودمة، وقيل: ابن هانئ	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة الأوقاف ٢٩٧ أ

ت	رقم الترجمة	الخطأ	الصواب	السبب	موضع التصحيح
١٩٧	إحالة عقيب ٨٤٣٣	بفتح الواو	بفتح أوله	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة (ص) ٢٤١ب
١٩٨	إحالة ٨٤٥٣	سهيل	سهل	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة الأوقاف ٢٩٨ب
١٩٩	إحالة عقيب ٨٤٥٤	يعفور	يعقوب	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة (ص) ٢٤٢ أ، ونسخة الأوقاف ٢٩٨ب
٢٠٠	إحالة قبيل ٨٤٥٩	أردك	أدرك	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة الأوقاف ٢٩٩ أ
٢٠١	إحالة قبيل ٨٤٥٩	عبيد	عبد	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة الأوقاف ونسخة (ص) ٢٤٢ب
٢٠٢	٨٤٦٠	ابن الحجاح	ابن أبي الحجاج	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة و(ص) ٢٤٣ أ
٢٠٣	إحالة قبيل ٨٤٧٠	الدؤلي	الهذلي	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة و(ص) ٢٤٤ ب والأوقاف ٣٠١ ب
٢٠٤	عقيب ٨٤٧٥	ابن لعبد الله	ابن عبد الله	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة الأوقاف ٢٤٥ أ.
٢٠٥	إحالة قبيل ٨٤٨٤	ابن عَنَمة بنون اسمه	ابن عنمة، اسمه	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة (ص) ٢٤٥ب
٢٠٦	إحالة عقيب ٨٤٨٤	حصن	حصين	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة الأوقاف ٣٠٣ب
٢٠٧	إحالة قبيل ٨٤٨٧	ويوسف	يوسف بدون (واو)	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة الأوقاف ٣٠٤ب

ت	رقم الترجمة	الخطأ	الصواب	السبب	موضع التصحيح
٢٠٨	٨٤٨٧	لمحمد	محمد	تقليد عوامة	من نسخة عبد الوهاب ونسخة (ص) ٢٤٦ أ
٢٠٩	عقيب ٨٤٨٨	يزيد	زيد	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة الأوقاف ٣٠٤ ب، و(ص) ٢٤٦ ب
٢١٠	عقيب ٨٤٩٨	الأنباري: محمد	الأنباري: هو محمد	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة و(ص) ٢٤٧ ب
٢١١	عقيب ٨٤٩٨	عبيد الله الرقي	عبد الله الرقي	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وص ٢٤٨أ ونسخة الأوقاف ٣٠٦ب
٢١٢	عقيب ٨٤٩٨	براء ثم زاي	براء وزاي	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة و(ص) ٢٤٨ أ
٢١٣	عقيب ٨٤٩٨	سلم	سليم	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة الأوقاف ٣٠٨ ب
٢١٤	عقيب ٨٤٩٨	فضيل	فضل	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة و(ص) ٢٤٩ ب
٢١٥	عقيب ٨٤٩٨	نسبة	نسب	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة الأوقاف ٣٠٩ أ ونسخة ص٢٤٩ ب
٢١٦	عقيب ٨٤٩٨	شيخ	مصبح	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة الأوقاف ٣٠٩ ب ونسخة ص٢٥٠أ
٢١٧	عقيب ٨٤٩٨ (٤/ ٣٦٠)	بريرة	برير	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة الأوقاف ٣١٠أ ونسخة ص٢٥٠ب

ت	رقم الترجمة	الخطأ	الصواب	السبب	موضع التصحيح
٢١٨	عقيب ٨٤٩٨ (٤/ ٣٦٤)	ذو النورين: هو عثمان	ذو النورين، عثمان	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة ص(الورقة: ٢٥١ أ)
٢١٩	عقيب ٨٤٩٨ (٤/ ٣٦٥)	زرغونة	زرعونة	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة الأوقاف ٣١١ أ ونسخة ص٢٥١أ
٢٢٠	٨٥٠٣	بخ د	بخ م د	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة وتهذيب التهذيب ١٢/ ٣٦٢
٢٢١	عقيب ٨٥١٣	أبو روح	بن روح	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة والخطية ونسخة الأوقاف ٣١٥ أ، و(ص) ٢٥٤ ب
٢٢٢	عقيب ٨٥١٣	أبو روح	بن روح	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة والخطية نسخة الأوقاف ٣١٥ أ و(ص) ٢٥٤ب
٢٢٣	عقيب ٨٥١٣ (٤/ ٣٨٨)	عبد الله	عبيد الله	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة
٢٢٤	٤/ ٣٩٣	عمر	عمرو	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة ص٢٥٥ أ
٢٢٥	٤/ ٣٩٥	اسمه	اسم	الذهول	من النسخ المطبوعة ونسخة الأوقاف ٣١٧ب و(ص) ٢٥٥ب
٢٢٦	٤/ ٣٩٧	جملة: عن أبي أيوب	(هذه الجملة ساقطة)	تقليد عوامة	سقطت من المطبوع والمخطوط نسخة الأوقاف ٣١٨ أ، و(ص) ٢٥٦ أ
٢٢٧	٨٥٤٢	عنها	عمها	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة ص٢٥٨ أ

ت	رقم الترجمة	الخطأ	الصواب	السبب	موضع التصحيح
٢٢٨	٨٥٦٥	الثالثة	السادسة	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة ص٢٥٨ أ
٢٢٩	٨٥٧١	لها حديث	لها حديث في الرقية	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة ص٢٥٨ أ
٢٣٠	٨٦٣١	الخامسة	الثامنة	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة ص٢٥٩ ب
٢٣١	٨٧٦١	عبيد	عبيد الله	تقليد عوامة	من النسخ المطبوعة ونسخة ص٢٦٢ ب

التعليقات المسلوخة

سبق أن بينت أنَّ المحررين لم يكتفيا بأخذ نصوص الشيخ الفاضل محمد عوامة من طبعته لتقريب التهذيب، بل إن الأمر وصل بالمحررين إلى أخذ جميع حواشيه واستدراكاته وإلحاقاته للنص مع شيء من التغيير والتبديل، ولو أني أدخلت هذه المسلوخات داخل كتاب: «**كشف الإيهام**» لاتسع حجم الكتاب، فرأيت وضع تلك المسلوخات في جداول خاصة مرتبًا ذلك بذكر الجزء والصفحة من التحرير مع رقم الهامش، ثم رقم الصفحة من طبعة محمد عوامة، ثم وصفت كيفية أخذهما النص، وقد بلغت هذه المأخوذات: مائة وتسعًا وستين نصًّا.

ت	الجزء والصفحة من التحرير	الصفحة من طبعة محمد عوامة	الملاحظات
١	١/ ٩٠ هامش (١)	من صفحة ٩٠ الترجمة ١٩٣	سلخاه بحروفه
٢	١/ ٩٥ هامش (٢)	من الاستدراك ٧٦٨	سلخاه وزوقاه
٣	١/ ١٠٣ هامش (٢)	من صفحة ٩٥ الترجمة ٢٧١	سلخاه وزوقاه
٤	١/ ١١١ هامش (١)	من الاستدراك ٧٦٧ - ٧٦٨	اختصراه وزوقاه
٥	١/ ١١٣ هامش (٢)	من صفحة ٩٩ الترجمة ٣٣٢	سلخاه واختصراه
٦	١/ ١١٥ هامش (٢)	من صفحة ١٠٠ الترجمة ٣٣٩	سلخاه بعد أن أضافا له كلمتين
٧	١/ ١٢٨ هامش (١)	من صفحة ١٠٥ الترجمة ٤١٥	سلخاه وزوقاه
٨	١/ ١٣٨ هامش (١)	من صفحة ١٠٨ الترجمة ٤٦٠	سلخاه وزوقاه
٩	١/ ١٤٥ هامش (٢)	من صفحة ١١٢ الترجمة ٥١٨	سلخاه بعد أن قدما وأخرا
١٠	١/ ١٤٥ هامش (٤)	من صفحة ١١٢ الترجمة ٥١٩	سلخاه وزوقاه
١١	١/ ١٥٥ هامش (١)	من صفحة ١١٦ الترجمة ٥٨١	سلخاه وزوقاه
١٢	١/ ١٦٦ هامش (١)	الاستدراك ص٧٦٩	سلخاه وأضافا إليه
١٣	١/ ١٧١ هامش (١)	من صفحة ١٢٣ الترجمة ٦٨٢	سلخاه بعد أن أضافا لأوله وحذفا من آخره
١٤	١/ ١٧٤ هامش (١)	من صفحة ١٢٤ الترجمة ٧٠٠	سلخاه وزوقاه
١٥	١/ ١٨٠ هامش (١)	من صفحة ١٢٦ الترجمة ٧٣٧	سلخاه وزوقاه
١٦	١/ ١٨٩ هامش (١)	من صفحة ١٢٩ الترجمة ٧٩٢	سلخاه وغيرا كلمة في آخره

ت	الجزء والصفحة من التحرير	الصفحة من طبعة محمد عوامة	الملاحظات
١٧	١/ ١٩٣ هامش (١)	من صفحة ١٣٠ الترجمة ٨٠٥	سلخا معناه
١٨	١/ ١٩٥ هامش (١)	من صفحة ١٣٢ الترجمة ٨١٥	سلخاه وزوقاه
١٩	١/ ٢٠٢ هامش (١)	من صفحة ١٣٤ الترجمة ٨٥٧	سلخاه وأضافا إليه
٢٠	١/ ٢١٩ هامش (٢)	من الاستدراكات ص٧٧٠	سلخاه وتصرفا فيه، وليتهما أبقياه بحروفه
٢١	١/ ٢٢٠ هامش (٢)	من الاستدراكات ص٧٧٠	سلخاه وتصرفا فيه
٢٢	١/ ٢٢١ هامش (١)	من الاستدراكات ص٧٧٠	سلخاه وتصرفا فيه
٢٣	١/ ٢٣١ هامش (١)	من صفحة ١٤٤ الترجمة ١٠٠٠	سلخاه وزوقاه
٢٥	١/ ٢٣٢ التعقيب على الترجمة ١٠٠٩	من ص١٤٥ الترجمة ١٠٠٩	سلخاه وزوقاه
٢٦	١/ ٢٣٦ هامش (١)	من ص١٤٦ الترجمة ١٠٢٨	سلخاه وزوقاه
٢٧	١/ ٢٥١ هامش (١)	من الاستدراكات ص٧٧٠	بحروفه إلا يسيرًا
٢٨	١/ ٢٥٣ هامش (١)	من ص١٥٣ الترجمة ١١٣٠	بحروفه إلا يسيرًا
٢٩	١/ ٢٥٦ هامش (١)	من ١٥٤ الترجمة ١١٥٠	تصرفا فيه
٣٠	١/ ٢٥٦ هامش (٢)	من ١٥٤ الترجمة ١١٥٣	بحروفه إلا يسيرًا
٣١	١/ ٢٥٧ هامش (١)	من الاستدراكات ص١١٥٥	بحروفه إلا النزر
٣٢	١/ ٢٧٩ هامش (١)	من ص١٦٣ عقيب الترجمة ١٢٨٠، و(ص) ١٦٨ الترجمة ١٣٤٩	تصرفا فيه وزوقاه
٣٣	١/ ٢٩١ هامش (٢)	من الاستدراكات ص٧٧١	سلخاه وتصرفا فيه

ت	الجزء والصفحة من التحرير	الصفحة من طبعة محمد عوامة	الملاحظات
٣٤	١/ ٢٩٢ هامش (١)	من ص١٦٨ الترجمة ١٣٤٩	سلخاه وأضافا إليه
٣٥	١/ ٢٩٩ هامش (١)	من الاستدراكات ص٧٧١	سلخاه وتصرفا فيه
٣٦	١/ ٣٠١ هامش (١)	من ص١٧١ الترجمة ١٣٩٧	سلخاه وغيرا فيه قليلًا
٣٧	١/ ٣٠٩ هامش (١)	من ص١٧٤ الترجمة ١٤٣٩	سلخاه واختصراه وليتهما أبقياه بحروفه
٣٨	١/ ٣١٠ هامش (١)	من ١٧٥ الترجمة ١٤٤٩	سلخاه وزوقاه
٣٩	١/ ٣١١ هامش (١)	من ص١٧٦ الترجمة ١٤٥٩	سلخاه بحروفه إلا قليلًا
٤٠	١/ ٣٢٣ هامش (١)	من ص١٨٠ الترجمة ١٥٢١	سلخاه بحروفه إلا يسيرًا
٤١	١/ ٣٣٥ هامش (١)	من ص١٨٤ الترجمة ١٥٩١	سلخاه بحروفه إلا النزر
٤٢	١/ ٣٥ هامش (٢)	من ص١٨٤ الترجمة ١٥٩٣	سلخاه، وزوقاه
٤٣	١/ ٣٣٧ هامش (١)	من ص١٨٥ الترجمة ١٦٠٤	سلخاه بحروفه
٤٤	١/ ٣٤٠ هامش (١)	من ص١٨٦ الترجمة ١٦١٦	سلخاه وزوقاه
٤٥	١/ ٣٥٤ هامش (٢)	من ص١٩١ الترجمة ١٦٨٧	سلخاه إلا قليلًا
٤٦	١/ ٣٨١ هامش (١)	من ص٢٠١ الترجمة ١٨٢٨	سلخاه وتصرفا فيه
٤٧	١/ ٣٨٨ هامش (١)	من الاستدراكات ص٧٧١	سلخاه بحروفه إلا النزر

ت	الجزء والصفحة من التحرير	الصفحة من طبعة محمد عوامة	الملاحظات
٤٨	١/ ٣٩١ هامش (١)	من ص٣٠٥ الترجمة ١٨٧٦	سلخاه وزوقاه
٤٩	١/ ٤٠٤ هامش (١)	من ص٢١٠ الترجمة ١٩٤٧	سلخاه وزوقاه
٥٠	١/ ٤٠٨ هامش (٢)	من الاستدراكات ص٧٧٢	سلخاه بحروفه
٥١	١/ ٤١٢ هامش (٢)	من ص٢١٤ الترجمة ١٩٩٧	سلخاه وأضافا له
٥٢	١/ ٤١٨ هامش (١)	من ص٢١٦ الترجمة ٢٠٣٣	سلخاه وزوقاه
٥٣	١/ ٤٢٢ هامش (١)	من الاستدراكات ص٧٧٢	سلخاه بحروفه
٥٤	١/ ٤٢٤ هامش (١) وانتقل سهوًا إلى الصفحة السابقة	من ص٢١٩ الترجمة ٢٠٧٢	سلخاه وتصرفا فيه
٥٥	١/ ٤٢٥ هامش (١)	من ص٢١٩ الترجمة ٢٠٨١	سلخاه وزوقاه
٥٦	١/ ٤٣٢ هامش (١)	من ص٢٢٢ الترجمة ٢١٢٦	سلخاه وزوقاه
٥٧	٢/ ١٠ هامش (١)	ص ٢٢٨ الترجمة ٢١٩٢	سلخاه ورتباه
٥٨	٢/ ١١ هامش (١)	ص ٢٢٩ الترجمة ٢٢٠٧	سلخاه وأثبتاه لنفسيهما
٥٩	٢/ ١٢ هامش (١)	ص ٢٢٩ الترجمة ٢٢٠٩	سلخاه وحذفا منه وليتهما أبقياه بحروفه
٦٠	٢/ ١٢ هامش (٢)	ص ٢٢٩ الترجمة ٢٢١٣	سلخاه ورتباه
٦١	٢/ ٢١ هامش (١)	ص ٢٢٣ الترجمة ٢٢٦٧	سلخاه وزوقاه
٦٢	٢/ ٣١ هامش (١)	ص ٧٧٣من الاستدراك	سلخاه وغيرا وليتهما أبقياه على حاله

ت	الجزء والصفحة من التحرير	الصفحة من طبعة محمد عوامة	الملاحظات
٦٣	٢/٤٩ هامش (١)	ص ٢٤٣ الترجمة ٢٤٣٣	سلخاه وأضافا إليه
٦٤	٢/٤٩ هامش (٣)	ص ٢٤٤ الترجمة ٢٤٣٧	سلخاه وزوقاه
٦٥	٢/٥٠ هامش (١)	ص ٢٤٤ الترجمة ٢٤٤٢	سلخاه وزوقاه وأضافا إليه كليمات
٦٦	٢/٥٧ هامش (١)	ص ٧٧٣من الاستدراكات	سلخاه وأضافا إليه
٦٧	٢/٦٢ هامش (١)	ص ١٣٣ الترجمة ٨٤١	سلخاه وحذفا منه وليتهما أبقياه على حاله
٦٨	٢/٦٧ عقيب (٢٥٥٣)	من ص٢٥١ الترجمة ٢٥٥٣	سلخاه وزوقاه
٦٩	٢/٧٥ هامش (١)	من ص٢٥٣ الترجمة ٢٦٠٠	سلخاه وأضافا إليه في البدء بعض كليمات
٧٠	٢/٧٦ هامش (١)	من ص٧٧٣ من الاستدراكات	سلخاه وأنقصا منه وليتهما أبقياه على ما كان
٧١	٢/١١٢ هامش (٢)	من ص٢٦٦ الترجمة ٢٧٨٣	سلخاه بحروفه
٧٢	٢/١١٨ هامش (١)	من ص٢٦٧ الترجمة ٢٨٠٥	سلخاه وحذفا منه وليتهما أبقياه على حاله
٧٣	٢/١١٩ هامش (١)	من ص٧٧٤ من الاستدراكات	سلخاه وأنقصا منه وليتهما أبقياه على حاله

ت	الجزء والصفحة من التحرير	الصفحة من طبعة محمد عوامة	الملاحظات
٧٤	٢/ ١٣٨ هامش (٤)	من ص٧٧٤ من الاستدراكات	سلخاه وغيراه
٧٥	٢/ ١٤٨ هامش (١)	من ص٧٧٤ من الاستدراكات	سلخاه وزوقاه
٧٦	٢/ ١٦٣ هامش (١)	من ص٢٨٤ الترجمة ٣٠٤٦	سلخاه وزوقاه
٧٧	عقيب ٣٠٥٠ (٢/ ١٦٣)	من ص٢٨٤ الترجمة ٣٠٥٠	سلخاه وزوقاه
٧٨	٢/ ١٨٩ هامش (١)	من ص٢٩٤ الترجمة ٣١٩٤	سلخاه وأنقصا منه
٧٩	٢/ ٢٠٤ هامش (١)	من ص٣٠١ الترجمة ٣٢٨٨	سلخاه وأنقصا منه
٨٠	٢/ ٢٠٦ هامش (١)	من ص٣٠٢ الترجمة ٣٣٠٣	سلخاه وأنقصا منه
٨١	٢/ ٢٣٦ هامش (١)	من ص٧٧٥ من الاستدراكات	سلخاه وأضافا إليه كليمات
٨٢	٢/ ٢٤١ هامش (١)	من ص٧٧٥ من الاستدراكات	سلخاه وأنقصا منه ولو أبقياه على حاله لكان أحسن
٨٣	٢/ ٢٤٥ هامش (١)	من ص٣١٥ الترجمة ٣٥٠١	سلخاه وأضافا إليه
٨٤	٢/ ٢٥١ هامش (١)	من ص٧٧٥ من الاستدراكات	سلخاه وزوقاه
٨٥	٢/ ٢٧٣ هامش (١)	من ص٣٢٤ الترجمة ٣٦٣٧	سلخاه وأضافا إليه
٨٦	٢/ ٢٨١ هامش (١)	من ص٧٧٥ من الاستدراكات	سلخاه وزوقاه
٨٧	٢/ ٢٨٣ هامش (١)	من ص٣٢٨ الترجمة عقيب ٣٦٨٩	سلخاه وأضافا إليه
٨٨	٢/ ٢٩٠ هامش (٢)	من ص٣٣١ الترجمة عقيب ٣٧٢٧	سلخاه وزوقاه
٨٩	٢/ ٣٥٥ هامش (١)	من ص٣٥٢ الترجمة ٤٠٣٥	سلخاه وحذفا منه وليتهما أبقياه على حاله

ت	الجزء والصفحة من التحرير	الصفحة من طبعة محمد عوامة	الملاحظات
٩٠	٢/ ٣٥٩ هامش (١)	من ص٣٥٤ الترجمة ٤٠٦٠	سلخاه وحذفا منه وليتهما أبقياه على حاله
٩١	٢/ ٤٠٢ هامش (١)	من ص٣٦٩ الترجمة ٤٢٧٧	سلخاه وأضافا إليه
٩٢	٢/ ٤٠٧ هامش (١)	من ص٣٧٢ الترجمة ٤٣٠٤	سلخاه وزوقاه
٩٣	٢/ ٤١٠ هامش (٢)	من ص٣٧٢ الترجمة ٤٣١٥	سلخاه وزوقاه
٩٤	٢/ ٤٢٠ هامش (١)	من ص٣٧٧ الترجمة عقيب ٤٣٧٨	سلخاه وأنقصا منه
٩٥	٢/ ٤٢٦ هامش (٢)	ص ٧٧٦من الاستدراكات	سلخاه وأضافا إليه
٩٦	٣/ ٢٣ هامش (١)	من ص٣٩٤ الترجمة ٤٦٢٩	سلخاه وتصرفا فيه وليتهما لم يفعلا
٩٧	٣/ ٢٥ هامش (١)	من ص٣٩٤ الترجمة ٤٦٣٠	سلخاه وزوقاه
٩٨	٣/ ٣٥ هامش (١)	من ص٣٩٨ الترجمة ٤٦٨٨	سلخاه واختصراه
٩٩	٣/ ٥٧ هامش (١)	من ص٤٠٦ الترجمة ٤٨١٧	سلخاه سوى اليسير
١٠٠	٣/ ٦٨ هامش (١)	من ص٤١١ الترجمة ٤٨٧٩	سلخاه بحروفه
١٠١	٣/ ٧٠ هامش (١)	من الاستدراكات ص٧٧٧	سلخاه واختصراه
١٠٢	٣/ ٧٠ التعقب على (٤٨٨٤)	من ص٤١١ الترجمة ٤٨٨٤	سلخاه وأضافا إليه
١٠٣	٣/ ٩٤ هامش (١)	من ص٤٢٢ الترجمة ٥٠٤١	سلخاه وأضافا إليه
١٠٤	٣/ ٩٩ التعقب على (٥٠٦٥)	من ص٤٢٣ الترجمة ٥٠٦٥	سلخاه وأضافا إليه
١٠٥	٣/ ١١٠ هامش (١)	من ص٤٢٧ الترجمة ٥١٢٤	سلخاه وزوقاه

ت	الجزء والصفحة من التحرير	الصفحة من طبعة محمد عوامة	الملاحظات
١٠٦	٣/ ١٣٢ هامش (١)	من ص٤٣٦ إحالة عقيب الترجمة ٥٢٦٢	سلخاه بحروفه
١٠٧	٣/ ١٥٦ هامش (١)	من ص٤٤٥ الترجمة ٥٣٩١	سلخاه وتصرفا فيه
١٠٨	٣/ ١٥٨ هامش (١)	من ص٤٤٦ الترجمة ٥٤٠٩	سلخاه بحروفه إلا يسيرًا
١٠٩	٣/ ١٧٧ هامش (١)	من ص٤٥٣ الترجمة ٥٥١١	سلخاه بحروفه إلا يسيرًا
١١٠	٣/ ٢٢٤ هامش (١)	من ص٤٧٢ الترجمة ٥٧٩٢	سلخاه إلا يسيرًا
١١١	٣/ ٢٣٠ هامش (١)	من ص٤٧٤ الترجمة ٥٨٢٢	سلخاه وأضافا إليه
١١٢	٣/ ٢٣٨ هامش (١)	من ص٤٧٧ الترجمة ٥٨٦٤	سلخاه بحروفه إلا النزر
١١٣	٣/ ٢٧٢ هامش (١)	من ص٤٨٩ الترجمة ٦٠٤٤	سلخاه وزوقاه
١١٤	٣/ ٢٧٧ هامش (١)	من ص٤٩١ الترجمة ٦٠٦٥	سلخاه وأنقصا منه وليتهما أبقياه على حاله
١١٥	٣/ ٢٨٠ هامش (١)	من ص٤٩٢ الترجمة ٦٠٧٩	سلخاه وأنقصا منه وليتهما أبقياه على حاله
١١٦	٣/ ٣٠٥ هامش (١)	من ص٥٠٢ الترجمة ٦٢٢٣	سلخاه وأنقصا منه وليتهما أبقياه على حاله
١١٧	٣/ ٣٠٧ هامش (١)	من ص٥٠٢ الترجمة ٦٢٢٩	سلخاه وزوقاه

ت	الجزء والصفحة من التحرير	الصفحة من طبعة محمد عوامة	الملاحظات
١١٨	٣/ ٣٢٢ التعقب على الحافظ في الترجمة	مسلوخ من ص٥٠٨ الترجمة ٦٣١٨	سلخاه وزوقاه
١١٩	٣/ ٣٤٣ هامش (١)	من ص٥١٨ الترجمة ٦٤٤٨	سلخاه وزوقاه
١٢٠	٣/ ٣٤٥ هامش (١)	من ص٥١٩ الترجمة ٦٤٦٢	سلخاه وزوقاه
١٢١	٣/ ٣٥٠ هامش (١)	ص٧٧٩ من الاستدراكات	سلخاه وأنقصا منه وليتهما أبقياه على حاله
١٢٢	٣/ ٣٥٩ هامش (١)	من ص٥٢٤ الترجمة ٦٥٤٦	سلخاه وأنقصا منه وليتهما أبقياه على حاله
١٢٣	٣/ ٣٦٠ التعقب على الحافظ في الترجمة ٦٥٥٧	مسلوخ بعضه من ص٥٢٥ الترجمة ٦٥٥٧	سلخاه وزوقاه
١٢٤	٣/ ٣٦٢ هامش (١)	من ص٥٢٦ الترجمة ٦٥٦٩	سلخاه وزادا عليه
١٢٥	٣/ ٣٦٤ هامش (١)	من ص٥٢٦ الترجمة ٦٥٧٦	سلخاه وأنقصا منه وليتهما أبقياه على حاله
١٢٦	٣/ ٣٦٥ التعقب على الحافظ في الترجمة ٦٥٨٤	من ص٥٢٧ الترجمة ٦٥٨٤	سلخاه وزوقاه
١٢٧	٣/ ٣٧٥ هامش (١)	من ص٥٣٠ الترجمة ٦٦٤٨	سلخاه وزوقاه
١٢٨	٣/ ٣٨٨ هامش (١)	من ص٧٧٩ الترجمة ٦٧٢٢	سلخاه وأنقصا منه وليتهما أبقياه على حاله

ت	الجزء والصفحة من التحرير	الصفحة من طبعة محمد عوامة	الملاحظات
١٢٩	٣/ ٣٩٧ هامش (١)	من ص٥٣٩ الترجمة ٦٧٧٧	سلخاه وزادا فيه
١٣٠	٣/ ٤٠٥ هامش (١) و(٢)	من ص٥٤٢ الترجمة ٦٨٢٢	سلخاه وزوقاه
١٣١	٣/ ٤١٣ هامش (١)	من ص٥٤٤ الترجمة ٦٨٦٧	سلخاه وزادا عليه
١٣٢	٣/ ٤٢٢ تعقبهما على الحافظ (٦٩٢٤)	من ص٥٤٨ الترجمة ٦٩٢٤	سلخاه وزادا فيه
١٣٣	٣/ ٤٣٥ هامش (١)	من ص٧٨٠ الاستدراكات	سلخاه وزوقاه
١٣٤	٤/ ٧ هامش (١)	من ص٥٥٧ الترجمة ٧٠٧٠	سلخاه وأضافا إليه
١٣٥	٤/ ٨ هامش (١)	من ص٥٥٨ الترجمة ٧٠٨١	سلخاه وأنقصا منه وليتهما أبقياه على حاله
١٣٦	٤/ ١٨ هامش (١)	من ص٥٦٢ الترجمة ٧١٥٠	سلخاه وزوقاه
١٣٧	٤/ ٣٠ هامش (١)	من ص٥٦٨ الترجمة ٧٢٢٦	سلخاه وزوقاه
١٣٨	٤/ ٣٢ هامش (١)	من ص٧٨٠ من الاستدراكات	سلخاه وأنقصا منه وليتهما أبقياه على حاله
١٣٩	٤/ ٤٨ هامش (١)	من ص٧٨٠ من الاستدراكات	سلخاه وأنقصا منه وليتهما أبقياه على حاله
١٤٠	٤/ ٥٠ هامش (٢)	من ص٧٨٠ من الاستدراكات	سلخاه وأنقصا منه وليتهما أبقياه على حاله
١٤١	٤/ ٦٠ هامش (١)	من ص٥٨١ من الاستدراكات	سلخاه وأضافا إليه

ت	الجزء والصفحة من التحرير	الصفحة من طبعة محمد عوامة	الملاحظات
١٤٢	٤/ ٧١ عقيب (٧٤٨٠)	من ص٥٨٥ الترجمة ٧٤٨٠	سلخاه وأنقصا منه
١٤٣	٤/ ٩٤ هامش (١)	من ص٥٩٤ الترجمة ٧٦٠٣	سلخاه وأنقصا منه وليتهما أبقياه على حاله
١٤٤	٤/ ٩٧ هامش (١)	من ص٥٩٥ الترجمة ٧٦١٦	سلخاه وأنقصا منه وليتهما أبقياه على حاله
١٤٥	٤/ ١٣٢ هامش (١)	من ص٧٨١ من الاستدراكات	سلخاه وأنقصا منه وليتهما أبقياه على حاله
١٤٦	٤/ ١٣٤ هامش (١)	من ص٦١١ الترجمة ٧٨٧٢	سلخاه وزوقاه
١٤٧	٤/ ١٣٥ هامش (١)	من ص٧٨١ من الاستدراكات	سلخاه وزوقاه
١٤٨	٤/ ١٤٧ هامش (١)	من ص٧٨١ من الاستدراكات	سلخاه وأنقصا منه
١٤٩	٤/ ١٧٩ هامش (١)	من ص٧٨١ من الاستدراكات	سلخاه وزوقاه
١٥٠	٤/ ٢٠٧ هامش (١)	من ص٧٨٢ من الاستدراكات	سلخاه وزوقاه
١٥١	٤/ ٢١٦ هامش (١)	من ص٦٤٩ الترجمة ٨١٧٤	سلخاه وزادا فيه
١٥٢	٤/ ٢٣٤ هامش (٣)	من ص٦٥٧ الترجمة ٨٢٣٩	سلخاه وزوقاه
١٥٣	٤/ ٢٣٥ هامش (١)	من ص٦٥٧ الترجمة ٨٢٤٢	سلخاه وحذفا منه
١٥٤	٤/ ٢٤٣ هامش (١)	من ص٦٦١ قبيل ٨٢٧٦	سلخاه وحذفا منه وليتهما أبقياه على حاله

ت	الجزء والصفحة من التحرير	الصفحة من طبعة محمد عوامة	الملاحظات
١٥٥	٤/ ٢٤٤ هامش (١)	من ص٦٦٢ الترجمة ٨٢٨٣	سلخاه وحذفا منه وليتهما أبقياه على حاله
١٥٦	٤/ ٢٦٨ هامش (٢)	من ص٧٨٢ من الاستدراكات	سلخاه وزوقاه
١٥٧	٤/ ٢٧٦ هامش (١)	من ص٦٧٥ الترجمة ٨٣٨٩	سلخاه وزوقاه
١٥٨	٤/ ٣٠٩ هامش (١)	من ص٦٩٠ الترجمة ٨٤٦٧	سلخاه وزوقاه
١٥٩	٤/ ٣١٥ التعقب لترجمة (٨٤٧٠)	من ص٦٩٣ الترجمة ٨٤٧٠	سلخاه وأضافا إليه
١٦٠	٤/ ٣١٩ هامش (١)	من ص٦٩٥ الترجمة ٨٤٧٦	سلخاه وأضافا إليه
١٦١	٤/ ٣٢٠ هامش (١)	من ص٦٩٦ الترجمة ٨٤٨٠	سلخاه وزوقاه
١٦٢	٤/ ٣٦٢ هامش (٢)	من ص٧١٩	سلخاه وزوقاه
١٦٣	٤/ ٣٧٣ هامش (١)	من ص٧٢٥	سلخاه وزوقاه
١٦٤	٤/ ٤٠٠ هامش (٣)	من ص٧٣٩	سلخاه وزوقاه
١٦٥	٤/ ٤١٣ هامش (١)	من ص٧٨٣ من الاستدراكات	سلخاه وزوقاه
١٦٦	٤/ ٤٢١ (التعقب على الحافظ)	من ص٧٤٩ الترجمة ٨٦١٨	سلخاه وأضافا إليه
١٦٧	٤/ ٤٢٨ هامش (١)	من ص٧٥١ الترجمة ٨٦٥٥	سلخاه وأضافا إليه
١٦٨	٤/ ٤٣٤ هامش (١)	من ص٧٨٤ من الاستدراكات	سلخاه ونقصا منه

الفهارس

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث النبوية.

٣- فهرس تراجم الكتاب.

٤- جريدة المصادر والمراجع.

٥- المحتويات.

١- فهرس الآيات القرآنية

٢- فهرس الأحاديث النبوية

٣- فهرس تراجم الكتاب

فهرس التراجم

فهرس التراجم

فهرس التراجم

فهرس التراجم

فهرس التراجم

فهرس التراجم

فهرس التراجم

فهرس التراجم

فهرس التراجم

فهرس التراجم

٤- جريدة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

١ - ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته، ومنهجه في كتاب الإصابة: الدكتور شاكر محمود عبد المنعم. دار الرسالة بغداد.

٢ - إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف الكتب العشرة: لابن حجر العسقلاني. تحقيق مجموعة من المختصين. نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٩٩٢م - ١٩٩٨م.

٣ - أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء: د.ماهر ياسين فحل، دار عمار عمان، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

٤ - الأحاديث المختارة: للضياء المقدسي. تحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة مكة المكرمة ١٩٩٠م.

٥ - الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: لابن بلبان. تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٨م.

٦ - إحكام الأحكام لابن حزم الأندلسي: دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨٠م.

٧ - أحكام القرآن: ابن العربي، تحقيق: علي محمد االبجاوي، دار الجيل بيروت ١٩٨٠م.

٨ - الأحكام الوسطى: لأبي محمد عبد الحق الأشبيلي.

٩ - الأدب المفرد: للبخاري. تحقيق قصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٧٩هـ.

١٠ - الإرشاد: للخليلي، تحقيق الدكتور محمد سعيد عمر. مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى ١٩٨٩م.

١١ - أسباب نزول القرآن: للواحدي رواية الأرغياني. تحقيق وتخريج د.ماهر ياسين فحل، منضد على الكمبيوتر، أسأل الله تيسير طبعه.

١٢ - الاستيعاب: لابن عبد البر، بهامش الإصابة.
١٣ - أسماء المدلسين: للسيوطي، مطبوع ضمن ثلاث رسائل في علوم الحديث، تحقيق علي حسن علي، الوكالة العربية، الأردن.
١٤ - الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر العسقلاني. دار العلوم الحديثة مصور عن طبعة مصر لسنة ١٤٢٨هـ.
١٥ - الاقتراح: لابن دقيق العيد، تحقيق د. قحطان الدوري، مطبعة الإرشاد بغداد، ط(١) ١٩٨٢م.
١٦ - الإكمال: للأمير ابن ماكولا، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٠م.
١٧ - إكمال تهذيب الكمال: للعلامة علاء الدين ومغلطاي بن قليج الحنفي مصور عن النسخة الخطية المحفوظة في مكتبة الجامعة الاسلامية.
١٨ - الإلزامات والتتبع: للدارقطني. تحقيق مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٥م.
١٩ - إنباء الغمر بأبناء العمر: لابن حجر العسقلاني، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت عن طبعة دائرة المعارف العثمانية في الهند.
٢٠ - الأنساب: للسمعاني. تحقيق محمد عوامة، دمشق.
٢١ - الأنساب: للسمعاني، وضع حواشيه محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية. بيروت ١٩٩٨م (وهي التي اليها العزو عند الاطلاق).
٢٢ - الأنساب: للسمعاني، طبعة دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد الدكن ١٣٨٢-١٤٠٢هـ.
٢٣ - البحر الزخار المعروف بمسند البزار: لأبي بكر البزار. تحقيق محفوظ الرحمن زين الله. مؤسسة علوم القرآن. الطبعة الأولى ١٩٩٨.
٢٤ - البداية والنهاية: لابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت ١٩٩٦م.
٢٥ - بذل المجهود: للسهارنفوري. دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٦ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل. المكتبة العصرية، بيروت.

٢٧ - بيان الوهم والإيهام: لابن القطان الفاسي. تحقيق الحسين آيت سعيد. دار طيبة، السعودية ١٩٩٧م.

٢٨ - تأريخ الإسلام: للإمام الذهبي. تحقيق عمر عبد السلام تدمري. دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

٢٩ - تأريخ أصبهان (أو ذكر أخبار أصبهان): لأبي نعيم الأصبهاني، ليدن ١٩٣٤م.

٣٠ - تأريخ بغداد: لأبي بكر الخطيب البغدادي. دار الكتاب العربي، بيروت.

٣١ - تأريخ جرجان: للسهمي. عالم الكتب الطبعة الثانية ١٩٨١م.

٣٢ - التأريخ الصغير: للبخاري. تحقيق محمود إبراهيم زايد. دار الوعي حلب ١٩٧٧م.

٣٣ - التأريخ الكبير: للإمام البخاري. تحقيق الشيخ المعلمي. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٤ - تأريخ واسط: لبحشل. مطبعة المعارف بغداد ١٣٨٧هـ.

٣٥ - تأريخ يحيى بن معين: رواية الدارمي. تحقيق أحمد محمد نور سيف. نشر مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٣٦ - تأريخ يحيى بن معين: رواية الدوري. تحقيق أحمد محمد نور سيف مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٣٩٩هـ.

٣٧ - تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: ابن حجر العسقلاني، تحقيق علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

٣٨ - التبيين في أسماء المدلسين: سبط بن العجمي. تحقيق راغب الطباخ حلب.

٣٩ - تجريد أسماء الصحابة: للذهبي، دار المعرفة.

٤٠ - التحرير: للكمال ابن الهمام. مصورة دار الكتب العلمية ١٤٠٣هـ.

٤١ - تحرير تقريب التهذيب: للدكتور بشار عواد معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٧م.

٤٢ - تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: للمباركفوري. دار الفكر بيروت.

٤٣ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: للمزي. تحقيق عبد الصمد شرف الدين. الدار القيمة. الهند ١٣٨٤هـ.

٤٤ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: للمزي. تحقيق الدكتور بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٩م.

٤٥ - تخاريج الإحياء: جمع وترتيب أبي عبد الله محمد بن محمد بن الحداد. دار العاصمة، الرياض. الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

٤٦ - تدريب الراوي: للسيوطي. تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة ١٩٨٩م.

٤٧ - تذكرة الحفاظ: للذهبي، الناشر محمد أمين، بيروت، مصورة عن طبعة حيدر آباد الهند.

٤٨ - تذهيب التهذيب: للذهبي، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية.

٤٩ - التعليق المغني: شمس الحق العظيم آبادي، مطبوع بهامش سنن الدارقطني.

٥٠ - تغليق التعليق: لابن حجر العسقلاني، تحقيق سعيد عبد الرحمن القزقي المكتب الإسلامي بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

٥١ - تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني. تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة، بيروت ١٩٧٥م.

٥٢ - تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني. تحقيق مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٥م.

٥٣ - تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني. تحقيق محمد عوامة. الطبعة الأولى، والثالثة، والرابعة. (والعزو عند الإطلاق للأولى).

٥٤ - تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني: بعناية عادل مرشد. مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٦م.

٥٥ - تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني، مصورة عن النسخة الخطية المحفوظة في مكتبة الأوقاف العامة في الموصل برقم (٣٩٧٥٧) نسخت سنة (٩١٥هـ).

٥٦ - تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني، مصورة عن النسخة الخطية المحفوظة في مكتبة الأوقاف المركزية بغداد تحت الرقم (٢٨٦٣) نسخت سنة (١١٥٣هـ).

٥٧ - التقريب والتيسير: للنووي. تحقيق مصطفى الخن، منشورات دار الملاح.

٥٨ - التقييد والايضاح: للعراقي. تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط(١)، ١٩٦٩.

٥٩ - تلخيص المستدرك: للذهبي، مطبوع بهامش المستدرك.

٦٠ - التلخيص الحبير: لابن حجر العسقلاني، طبعة اليماني، وطبعة زكي شعبان.

٦١ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لابن عبد البر، حققه جماعة طبع وزارة الأوقاف المغربية.

٦٢ - تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: لابن عبد الهادي. تحقيق عامر حسن صبري، المكتبة الحديثة، الإمارات العربية المتحدة ١٩٨٩م.

٦٣ - التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: للشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٣٨٦هـ) تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، محمد عبد الرزاق حمزة. توزيع دار الباز، عباس أحمد الباز مكة المكرمة.

٦٤ - تهذيب تأريخ دمشق: لابن عساكر. هذبه ورتبه عبد القادر بدران: دار المسيرة، بيروت ١٩٧٩م.

٦٥ - تهذيب التهذيب: لابن حجر العسقلاني دار صادر، مصورة عن طبعة دائرة المعارف، حيدر آباد الدكن، الهند ١٣٢٥هـ.

٦٦ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ المزي. تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٢م. (وهي التي عليها العزو عند الإطلاق).

٦٧ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ المزي.تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٩٨م.

٦٨ - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: محمد بن إسماعيل الصنعاني (١١٨٢هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية - المدينة المنورة.

٦٩ - ثقات ابن شاهين: تحقيق صبحي السامرائي، الدار السلفية. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٧٠ - الثقات: لابن حبان البستي. دار الفكر، مصورة عن طبعة حيدر آباد الدكن ١٣٩٣هـ.

٧١ - جامع البيان في تفسير القرآن: للطبري، دار المعرفة، بيروت، مصورة عن طبعة مصر لسنة ١٩٧٢م.

٧٢ - جامع التحصيل في أحكام المراسيل: للعلائي، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٦م.

٧٣ - جامع الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة، تحقيق أحمد شاكر، دار الكتب العلمية ١٩٨٦م.

٧٤ - الجامع الصحيح: للإمام البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت (وهي التي أحلنا إليها بالجزء والصفحة أما الرقم فهو من الفتح).

٧٥ - الجامع الصحيح: للإمام مسلم بن الحجاج، طبعة إستانبول عام ١٣٢٩هـ(وهي التي أحلنا إليها بالجزء والصفحة).

٧٦ - الجامع الصحيح: للإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق محمد فؤاد، دار إحياء التراث العربي، بيروت (وهي التي أحلنا إليها بالرقم بين هلالين).

٧٧ - الجامع الصغير: للسيوطي، أنظر: فيض القدير.

٧٨ - الجامع الكبير: للترمذي، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٦م.

٧٩ - جذوة المقتبس: لأبي عبد الله الحميدي، تحقيق إبراهيم الأبياري بيروت.

٨٠ - الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق عبد الرحمن المعلمي دائرة المعارف بالهند ١٣٧٣هـ.

٨١ - جزء القراءة خلف الإمام: للإمام البخاري، نشر دار الحديث، القاهرة

٨٢ - حاشية سبط ابن العجمي على الكاشف، مطبوع بذيل الكاشف.

٨٣ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم الأصفهاني، المكتبة السلفية.

٨٤ - خلاصة تذهيب تهذيب الكمال: للخزرجي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

٨٥ - خصائص الإمام علي: للنسائي، مطبعة الآداب، النجف.

٨٦ - دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: للبيهقي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٥م.

٨٧ - ديوان الضعفاء والمتروكين: للذهبي، حققه لجنة من المختصين، دار القلم، بيروت ١٩٨٨م.

٨٨ - رفع الإصر عن قضاة مصر: لابن حجر العسقلاني، حققه جماعة المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٥٧م.

٨٩ - الرفع والتكميل: للكنوي، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثالثة ١٩٨٧م.

٩٠ - رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل: عداب محمود، الرياض، ط(٢)، ١٩٨٧.

٩١ - زاد المعاد في هدي خير العباد: لابن قيم الجوزية، تحقيق وتعليق وتخريج: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، ط(١٣) ١٩٨٦م.

٩٢ - الزهد: لابن المبارك، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الهند ١٣٨٥هـ.

٩٣ - الزهد: لهناد بن السري، تحقيق عبد الجبار عبد الرحمن القيرواني دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ط(١)، الكويت ١٤٠٦هـ.

٩٤ - سنن سعيد بن منصور: تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الهند ١٣٨٧هـ.

٩٥ - السنن: للدارمي، تحقيق عبد الله هاشم المدني، دار المحاسن، القاهرة ١٩٦٦م.

٩٦ - السنن: لأبي داود السجستاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد دار التراث العربي، بيروت.

٩٧ - السنن: لابن ماجه القزويني، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف دار الجيل، بيروت، ١٩٩٨م.

٩٨ - السنن (المجتبى): للنسائي، الدار اللبنانية المصرية ١٩٨٧م.

٩٩ - السنن الكبرى: للنسائي، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩١م.

١٠٠- السنن الكبرى: للبيهقي، دار المعرفة، مصورة عن نسخة دائرة المعارف بحيدر آباد، الهند ١٣٤٤هـ.

١٠١- السنن: للدارقطني، مكتبة المتنبي، القاهرة.

١٠٢- سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود. تحقيق محمد علي قاسم الجامعة الإسلامية ١٤٠٣هـ.

١٠٣- سؤالات البرقاني للدارقطني: تحقيق الدكتور عبد الرحيم القشغري باكستان، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

١٠٤- سؤالات الحاكم للدارقطني: تحقيق الدكتور موفق بن عبد الله، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

١٠٥- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المديني: تحقيق الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١/١٤٠٤هـ.

١٠٦- السيرة النبوية: لابن كثير، مصر.

١٠٧- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، لبنان.

١٠٨- شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي، السعودية.

١٠٩- شرح التبصرة والتذكرة: للعراقي، تحقيق الدكتور عبد اللطيف هميم والدكتور ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية بيروت.

١١٠- شرح السنة: للبغوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي بيروت ١٩٨٣م.

١١١- شرح صحيح مسلم: للنووي، تحقيق عبد الله أحمد أبو زينة، دار الشعب، القاهرة، مصر.

١١٢- شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، دار الملاح، الأولى ١٣٩٨هـ.

١١٣- شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي، تحقيق همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن ١٩٨٧م.

١١٤- شرح مشكل الآثار: للطحاوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٧م.

١١٥- شرح معاني الآثار: للطحاوي، تعليق محمد سيد جاد الحق، مطبعة الأنوار المحمدية بمصر ١٩٦٨م.

١١٦- شمائل النبي ﷺ: للترمذي، تحقيق د. ماهر ياسين الفحل، دار الغرب الإسلامي، بيروت ٢٠٠٠م.

١١٧- الصحيح: لابن خزيمة، تحقيق مصطفى الأعظمي، بيروت ١٩٧١م.

١١٨- صفة الجنة: لأبي نعيم الأصبهاني.

١١٩- الضعفاء الصغير: للإمام البخاري، مطبوع ضمن: «المجموع في الضعفاء والمتروكين»، دار القلم، بيروت ١٩٨٥م.

١٢٠- الضعفاء الكبير: للعقيلي، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨م.

١٢١- الضعفاء والمتروكين: للنسائي، مطبوع ضمن: «المجموع في الضعفاء والمتروكين»، تحقيق عبد العزيز عز الدين، دار القلم، بيروت ١٩٨٥م.

١٢٢- الضعفاء والمتروكون: للدارقطني، مطبوع ضمن: «المجموع في الضعفاء والمتروكين»، دار القلم.

١٢٣- الضعفاء والمتروكين: لابن الجوزي، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١)، ١٤٠٦هـ.

١٢٤- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

١٢٥- طبقات ابن سعد (القسم المتمم)، تحقيق الدكتور زياد منصور الطبعة الأولى، الجامعة الإسلامية ١٤٠٣هـ.

١٢٦- طبقات الحفاظ: للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط(١) ١٩٨٣م.

١٢٧- طبقات خليفة بن خياط، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

١٢٨- طبقات المدلسين: لابن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن.

١٢٩- الطبقات الكبرى: ابن سعد، دار صادر، بيروت ١٩٥٧م.

١٣٠- ظفر الأماني: للكنوي، تحقيق تقي الدين الندوي، دار القلم الإمارات العربية، ط الأولى ١٩٩٥م.

١٣١- العجاب في بيان الأسباب (أسباب النزول): لابن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور عبد الحكيم محمد الأنيس (رسالة دكتوراه) جامعة بغداد، كلية العلوم الإسلامية ١٩٩٥م (منضد على الكومبيوتر).
١٣٢- العلل: لعلي بن المديني، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٩٨٠م.
١٣٣- علل الترمذي الكبير: ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق جماعة، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٩م.
١٣٤- علل الحديث: لابن أبي حاتم، عناية جماعة، الموزع مكتبة المثنى بغداد، طبع في القاهرة، ١٣٤٣هـ.
١٣٥- العلل الكبير: للترمذي، تحقيق حمزة ديب مصطفى، مكتبة الأقصى عمان ١٩٨٦م.
١٣٦- العلل المتناهية: لابن الجوزي، بعناية خليل الميس، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.
١٣٧- العلل ومعرفة الرجال: لأحمد بن حنبل، رواية عبد الله، المكتبة الإسلامية إستانبول ١٩٨٧م.
١٣٨- العلل ومعرفة الرجال: للإمام أحمد بن حنبل، رواية المروذي، تحقيق وصي الله ابن محمد عباس، الدار السلفية، الهند ١٩٨٨م.
١٣٩- معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصلاح تحقيق الدكتور عبد اللطيف هميم والدكتور ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
١٤٠- عمدة القاري: للعيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٤١- عمل اليوم والليلة: النسائي، تحقيق فاروق حمادة، المغرب ١٤٠١هـ.
١٤٢- العلل الواردة في الأحاديث النبوية: للدارقطني، تحقيق محفوظ الرحمن السلفي، دار طيبة، الرياض ١٩٨٥م.
١٤٣- عون المعبود شرح سنن أبي داود: للعظيم آبادي، عني بنشره الحاج حسن، إيران، دار الكتاب العربي، بيروت (مصورة عن الطبعة الهندية الحجرية).
١٤٤- العواصم والقواصم: لابن الوزير اليماني، تحقيق شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٢م.

١٤٥- غراس الأساس: للحافظ ابن حجر، طبع مصر.

١٤٦- غرائب مالك: لابن المظفر، تحقيق طه علي بوسريح، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

١٤٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري: لابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت ١٣٧٩هـ.

١٤٨- الفقيه والمتفقه: لأبي بكر الخطيب البغدادي، تحقيق إسماعيل الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٥هـ.

١٤٩- فيض القدير شرح الجامع الصغير: للمناوي، دار المعرفة، بيروت ١٩٧٢م.

١٥٠- قواعد في علوم الحديث: للتهانوي، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة حلب.

١٥١- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: للذهبي، تحقيق محمد عوامة، مؤسسة علوم القرآن، جده ١٩٩٢م.

١٥٢- الكامل في ضعفاء الرجال: لابن عدي الجرجاني، بإشراف أبي سنة دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٧م.

١٥٣- الكامل في ضعفاء الرجال: لابن عدي، دار الفكر، بيروت ١٩٨٥م.

١٥٤- كشف الأستار: للهيثمي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(٢)، ١٩٨٤م.

١٥٥- الكفاية في علم الرواية: للخطيب، دار الكتب العلمية، وطبعة التيجاني.

١٥٦- الكواكب النيرات فيمن اختلط من الرواة الثقات، لابن الكيال.

١٥٧- اللباب في تهذيب الأنساب: لابن الأثير الجزري، مكتبة المثنى بغداد.

١٥٨- لحظ الألحاظ: لابن فهد، ضمن ذيول تذكرة الحفاظ، مصورة دار إحياء التراث العربي في بيروت عن طبعة دمشق.

١٥٩- لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر بيروت، ١٩٥٦م - ١٣٧٥هـ.

١٦٠- لسان الميزان: للحافظ ابن حجر، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت الطبعة الثانية ١٩٧١م.

١٦١- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: لابن حبان، دار المعرفة بيروت.

١٦٢- مجلة الحكمة: العدد (١٧) شوال ١٤١٩هـ، لندن - بريطانيا.

١٦٣- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للهيثمي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٢م.

١٦٤- مجموع فتاوى ابن تيمية: جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم مطابع الدار العربية، بيروت.

١٦٥- المجموع: للإمام النووي، شركة العلماء، مصر.

١٦٦- المحدث الفاصل: للرامهرمزي، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، ط١ ١٩٧١م.

١٦٧- المحلى: لابن حزم، دار الفكر.

١٦٨- المختلطين: للعلائي، تحقيق د. رفعت فوزي عبد المطلب وعلي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٦.

١٦٩- مدرسة أهل الحديث في اليمن، رسالة دكتوراه، مقدمة من محمد علي الكبيسي، بإشراف الدكتور هاشم جميل نوقشت في ١٠/٩/٢٠٠٠، في كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد.

١٧٠- المراسيل: لابن أبي حاتم، عناية شكر الله بن نعمة الله قوجاني مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٩٨٢م.

١٧١- المستدرك على الصحيحين: للحاكم النيسابوري، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

١٧٢- مسند أبي يعلى الموصلي: تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون بيروت ١٩٨٤م.

١٧٣- المسند الجامع: صنعة جماعة من المختصين، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

١٧٤- مسند الشافعي: مصورة دار الكتب العلمية ١٤٠٠هـ وطبعتي المحققة.

١٧٥- مسند الطيالسي: لأبي داود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.

١٧٦- المسند: للحميدي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، توزيع دار الباز مكة المكرمة.

١٧٧- المسند: للإمام أحمد بن حنبل، الطبعة الميمنية، القاهرة ١٣١٣هـ والأجزاء التي حققت تحت إشراف الشيخ شعيب، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٩٣ - ١٩٩٨.

١٧٨- مسند الموطأ: للجوهري، تحقيق طه بن علي بوسريح ولطفي بن محمد الصغير، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

١٧٩- مشكاة المصابيح: للتبريزي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني المكتب الإسلامي، ط٣ ١٩٨٥م.

١٨٠- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: للبوصيري، نشر كمال يوسف الحوت، دار الجنان، بيروت ١٩٨٦م، ورجعنا إلى المخطوطة المصورة عن الأصل المحفوظ بحلب.

١٨١- المصنف: لابن أبي شيبة، المطبعة العزيزية، حيدر آباد الدكن، الهند ١٣٨٦هـ (وهي التي أحلنا إليها بالجزء والصفحة).

١٨٢- المصنف: لابن أبي شيبة، نشر كمال يوسف الحوت، دار التاج بيروت، ١٩٨٩م (وهي التي أحلنا إليها بالرقم).

١٨٣- المصنف: لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٧٠م.

١٨٤- المعجم الأوسط: للطبراني، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف الرياض ١٤٠٥هـ.

١٨٥- المعجم الصغير: للطبراني، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٣م.

١٨٦- المعجم الكبير: للطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مطبعة الزهراء، الموصل ١٩٨٤م.

١٨٧- معرفة الثقات: للعجلي، تحقيق عبد العليم البستوي، مكتبة الدار بالمدينة المنورة ١٤٠٥هـ.

١٨٨- معرفة علوم الحديث: للحاكم، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٧٩م.

١٨٩- المعرفة والتاريخ: للفسوي، تحقيق أكرم ضياء العمري، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٧٥م.

١٩٠- المغني في الضعفاء: للذهبي، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، دار المعارف، حلب، الطبعة الأولى ١٩٧١م.

١٩١- المنتخب: من مسند عبد بن حميد، تحقيق السيد صبحي السامرائي ومحمود خليل، عالم الكتب ١٩٨٨م.

١٩٢- المنتقى من السنن المسندة عن رسول ﷺ: لابن الجارود، دار الجنان بيروت ١٩٨٨م.

١٩٣- الموضوعات: لابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، ط٢/ ١٩٨٢م.

١٩٤- الموطأ: مالك بن أنس، رواية محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية.

١٩٥- الموطأ: مالك بن أنس، رواية أبي مصعب الزهري، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، ومحمود محمد خليل، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٢م.

١٩٦- الموطأ: مالك بن أنس، رواية سويد بن سعيد الحدثاني، تحقيق عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٤م.

١٩٧- الموطأ: مالك بن أنس، رواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٦م. (وإليها العزو عند الإطلاق).

١٩٨- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي دار إحياء الكتب العربية، مصر ١٩٦٣م.

١٩٩- نزهة الألباب في الألقاب: لابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد العزيز بن محمد بن صالح السديدي، دار الرشد، ط١ ١٩٨٩م.

١٩٩- النجوم الزاهرة: لابن تغري بردي، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٦٩هـ.

٢٠٠- نزهة النظر: للحافظ ابن حجر، تحقيق علي الحلبي، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.

٢٠١- نزهة النظر: للحافظ ابن حجر، تحقيق الدكتور نور الدين عتر المكتبة العلمية.

٢٠٢- نصب الراية لأحاديث الهداية: للزيلعي، دار المأمون، مصر ١٩٣٨م.

٢٠٣- نظم العقيان في أعيان الأعيان: جلال الدين السيوطي، المكتبة السورية الأمريكية نيويورك ١٩٢٧م.

٢٠٤- النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر العسقلاني، تحقيق ربيع بن هادي، دار الراية، الرياض ١٩٨٨م.

٢٠٥- النكت الظراف: للحافظ ابن حجر، مطبوع بحاشية تحفة الأشراف.

٢٠٦- النفح الشذي في شرح جامع الترمذي: أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد ابن سيد الناس اليعمري، تحقيق د. أحمد معبد عبد الكريم، دار العاصمة - الرياض، ط(١) ١٤٠٩هـ.

٢٠٧- هدي الساري مقدمة فتح الباري: لابن حجر العسقلاني، دار الفكر بيروت.